



المثقفون والمجتمع

ترجمة

عثمان الجبالي المثلوثي

1432 هـ - 2011 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المثقفون والمجتمع

أنماط المثقفين العامة وأثرها في حياة الشعوب

ح) وزارة الثقافة والإعلام، المجلة العربية، 1432هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

سويل ، توماس

المتقفون والمجتمع. / توماس سويل ؛ عثمان الجبالي المثلوثي - الرياض ، 1432هـ

736 ص ؛ 21x14 سم

ردمك: 978-603-8086-01-8

1 - الثقافة 2 - المتقفون أ. المثلوثي ، عثمان الجبالي (مترجم)

ب. العنوان

ديوي 301.2 1432/2607

Intellectuals and Society

Thomas Sowell

Basic Books

2010

رقم الإيداع: 1432/2607

ردمك: 978-603-8086-01-8

جميع حقوق الطبع محفوظة، غير مسموح بطبع أي جزء من أجزاء هذا الكتاب، أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله على أية هيئة أو بأية وسيلة سواء كانت إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية، أو استنساخاً، أو تسجيلاً، أو غيرها إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة مع وجوب ذكر المصدر.

تأليف: توماس سويل

المثقفون والمجتمع

أنماط المثقفين العامة وأثرها في حياة الشعوب

ترجمة

عثمان الجبالي المثلوثي

الطبعة الأولى

1432هـ - 2011م

**كتاب
العربية**

18

كتاب
العربية

18

رئيس التحرير

د. عثمان الصيني

www.arabicmagazine.com

لمراسلة المجلة على الإنترنت

Info@arabicmagazine.com

الرياض، طريق صلاح الدين الأيوبي (السلين) - شارع المخلوطي

تليفون: 966-1-4778990 فاكس: 966-1-4766464

ص.ب 5973 الرياض 11432

المحتويات

- تمهيد 9
- شكر 14
- الفصل الأول: الفكر والمفكرون/ المثقفون 17
- الفصل الثاني: المعرفة والمفاهيم 37
- الفصل الثالث: المثقفون والاقتصاد 89
- الفصل الرابع: المثقفون والرؤى الاجتماعية 177
- الفصل الخامس: الواقع الاختياري في الأوساط
الإعلامية والأكاديمية 269
- الفصل السادس: المثقفون والقانون 351
- الفصل السابع: المثقفون والحرب 445
- الفصل الثامن: المثقفون والحرب.. التاريخ يعيد نفسه..... 513
- الفصل التاسع: المفكرون والمجتمع..... 599
- الهوامش 671

إهداء

إلى كل شخص أو مؤسسة اهتمت بالعلم والعلماء، وحملت الأمانة كما ينبغي، وسخرت جهودها لتسهيل التعارف بين الشعوب والتسامح بين الأمم، وجعلت من الترجمة جسراً لتحقيق هذا الحلم الإنساني، وأسهمت في إعادة مجد العرب الذين كان لهم فضل نشر العلوم والمعارف في مشارق الأرض ومغاربها.

تصديير

«وتماماً مثلما تتجه السلاحف التي فقسست حديثاً بشكل غريزي نحو البحر، فإن أولئك الذين تتمثل منتجاتهم النهائية في الأفكار يميلون إلى الانجذاب نحو المؤسسات؛ حيث تكون أفكارهم أقل عرضة لمخاطر التشكيك والتكذيب بالوقائع».

(توماس سويل)

تمهيد

ربما لم يسبق في أي حقبة من التاريخ أن لعب المثقفون دوراً في المجتمع أكبر مما يلعبونه اليوم؛ فعندما يكون أولئك الذين يقومون بابتكار الأفكار؛ أقصد المثقفين أنفسهم، محاطين بظلال واسعة من أولئك الذين يتولون نشر تلك الأفكار، سواء أكانوا صحفيين أم معلمين أم عاملين لدى مشرعين أم كتبة لدى قضاة وأي صنف من أعضاء آخرين من شريحة المثقفين، فإن تأثيرهم على مسار التطور الاجتماعي عادة ما يكون كبيراً، أو حتى حاسماً. وقد اعتمد هذا التأثير بالطبع على الظروف المحيطة، بما في ذلك مدى حرية المثقفين في كيفية نشر أفكارهم الخاصة، بدلاً من أن يكونوا أدوات لدعاية الدولة، كما هو الحال في البلدان الشمولية. وبطبيعة الحال ليس هنالك من داعٍ لدراسة الأفكار التي أعرب عنها كتاب بارزون مثل (إيليا إيرنبرغ) في عهد الاتحاد السوفيتي؛ لأن تلك الأفكار كانت تتمثل ببساطة في الأفكار التي كانت تسمح بها أو تنادي بها الديكتاتورية السوفيتية. وباختصار، فإن دراسة تأثير المفكرين/ المثقفين هنا هي دراسة نفوذهم عندما يتمتعون بأقصى قدر من الحرية لممارسة هذا النفوذ/ التأثير،

وتحديداً في الدول الديمقراطية الحديثة.

ولأسباب مختلفة تماماً، فإن هذه الدراسة التي تتناول أنماطاً من المثقفين سوف تعير اهتماماً أقل مثلاً له (ميلتون فريدمان)، وهو أحد عمالقة الفكر، مقارنةً بأي عدد من المثقفين الأقل شهرة؛ وذلك ببساطة لأن البروفيسور (فريدمان) كان في نواح كثيرة جداً حالةً شاذةً بين مثقفي عصره، سواءً من حيث عمله الأكاديمي الذي نال به جائزة نوبل أو في عمله كمعلق شهير على قضايا العصر. إن تاريخاً فكرياً (متوازناً) بشكل عام لعصرنا هذا من شأنه أن يمنح البروفيسور (فريدمان) قدراً من الاهتمام أكبر بكثير من الدراسة التي تركز على الأنماط العامة التي كان هو استثناءً بارزاً مقارنةً بها. كما كان (ألكسندر سولجينيتسين) شخصيةً بارزةً أخرى في التاريخ الفكري والمعنوي والسياسي لعصره؛ إذ كان أيضاً حالةً شاذةً جداً بين معاصريه من المثقفين بحيث يتعذر إدراجه في دراسة للأنماط العامة في هذا المجال.

وضعت مؤلفات عديدة عن المثقفين، وقد تناول بعضها، بشكل معمق، شخصيات بارزة بوجه خاص، ولا سيما كتاب (المثقفون) (Intellectuals) له (بول جونسون)، والذي كان عبارة عن مثال ثاقب

على نحو خاص. أما سائر الكتب الأخرى عن المثقفين فقد ركزت على أفكار المثقفين والمجتمع في عصور معينة؛ فكتاب (ريتشارد أ. بوسنر) (المفكرون الشعبيون (Public Intellectuals) تناول هؤلاء المثقفين/المفكرين الذين يخاطبون الجمهور مباشرة، في حين أن التركيز في كتاب (المفكرون والمجتمع) (Intellectuals and Society) ينصب على المثقفين الذين يؤثرون، وفي بعض الأحيان يشكلون المواقف والمعتقدات العامة، سواء كانت مقروءة على نطاق واسع من قبل السكان أم لا. وكما يقول (جاي. أ. شومبيتر): «هناك العديد من أتباع (كينز) و(ماركس) الذين لم يسبق لهم أن قرأوا ولو سطرًا واحدًا من كينز أو ماركس»؛ (1) فقد حصلوا على أفكارهم من مثقفين آخرين عن طريق ثانية أو ثالثة (أي بشكل غير مباشر). ومن بين أشياء كثيرة قالها أولئك الذين درسوا المثقفين، نجد تعليقاً للبروفيسور (مارك ليلا) من جامعة كولومبيا في كتابه (العقل الجسور)، وهو تعليق مثير بشكل خاص: «قام أساتذة ميزون، وشعراء موهوبون، وصحفيون مؤثرون باستحضار واستخدام مواهبهم لإقناع جميع من هو مستعد للاستماع بأن الطغاة هم محررون، وأن جرائمهم غير المعقولة تعتبر نبيلة، عندما ينظر إليها في إطارها الصحيح. وكل من ينوي أن يأخذ على

عاقته كتابة تاريخ فكري نزيه للقرن العشرين في أوروبا ينبغي أن يكون ذا عريكة قوية. ولكنه سيكون بحاجة إلى شيء أكثر من ذلك؛ إذ ينبغي عليه التغلب على الأشمزاز لفترة طويلة تكفي لتمكنه من التأمل في جذور هذه الظاهرة الغريبة والمحيرة». (2)

وفي حين أن كتاب (المفكرون والمجتمع) ليس تاريخاً فكرياً للقرن العشرين في أوروبا، والذي من شأنه أن يكون مشروعاً أكبر من ذلك بكثير بالنسبة إلى شخص أصغر سناً؛ فإنه يسعى إلى الكشف عن بعض الظواهر المحيرة في عالم المثقفين؛ حيث إن ذلك المجتمع يؤثر في المجتمع بأسره. وبدلاً من مجرد التعميم انطلاقاً من كتابات أو سلوك بعض المثقفين بوجه خاص، فإن هذا الكتاب يحلل كلاً من الرؤية والحوافز والقيود الكامنة وراء الأنماط العامة الموجودة بين أفراد مجتمع المثقفين المعاصرين، وكذلك ما قالوه، وأثر ذلك القول في المجتمعات التي قالوا ذلك فيها. وعلى الرغم من أننا نعرف الكثير عن السير الذاتية أو أيديولوجيات بعض المثقفين البارزين على وجه التحديد، فإن التحليلات المنهجية لطبيعة المثقفين ودورهم كمجموعة في المجتمع تبدو أقل شيوعاً بكثير. ويسعى هذا الكتاب إلى بلورة مثل هذا التحليل، واستكشاف آثاره على الاتجاه

الذي يدفع المثقفون مجتمعا نحوه، والحضارة الغربية بصورة عامة. على الرغم من أن هذا الكتاب يتناول المفكرين/ المثقفين، فإنه لم يكتب للمثقفين، بل الغرض منه هو تحقيق فهم لظاهرة اجتماعية مهمة، ومشاطرة ذلك الفهم مع أولئك الذين يرغبون في مشاطرته، في أي مجال من مجالات الحياة التي قد يكونون فيها. أما هؤلاء المثقفون الذين يبحثون عن نقاط يسجلونها أو عن الاصطیاد في الماء العكر فسنتركهم وحالهم في سعيهم ذلك.

أما هذا الكتاب فقد وضع لأولئك القراء الذين هم على استعداد للانضمام إلي في البحث عن شيء من الفهم لشريحة متميزة من السكان الذين يمكن أن تكون، وقد كانت لأنشطتهم آثار مهمة وملموسة على الشعوب والحضارات.

توماس سويل

معهد هوفر - جامعة ستانفورد

شكر

مثل غيره من الكتب التي ألفتها، أدين في هذا الكتاب إلى حد كبير إلى التفاني في العمل الذي أثبتته مساعدتي في البحث المتميزتان (نا ليو) و(إليزابيث كوستا)؛ أما السيدة (ليو) فقد عملت معي لمدة عشرين عاماً؛ وبالتالي لم تقم فقط بالكشف عن العديد من الوقائع بل أسهمت بالعديد من الأفكار في هذا الكتاب، كما فعلت في مؤلفاتي الأخرى. وهي تقوم أيضاً بإنشاء وحفظ ملفات الكمبيوتر التي يمكن طباعة كتيبي منها مباشرة. أما مساعدتي الأخرى؛ السيدة (كوستا)، فهي تقوم بتحرير النسخ والتثبت من الوقائع نيابةً عني، ولا يفلت من تمحيصها أي خطأ أقوم به. كما استفدت من المعلومات أو التعليقات التي قدمها لي الدكتور (جيرالد بي. أودريسكول) من معهد كاتو، والبروفيسور (لينو أ. غراليا) من جامعة تكساس، أوستن، والدكتور (فيكتور ديفيس هانسون) من معهد هوفر. وأي أخطاء أو أوجه قصور تبقى بعد ذلك، وبعد جهودهم المشكورة، فهي مسؤوليتي وحدي.

الفصل الأول

الفكر والمفكرون / المثقفون

«الذكاء هو سرعة البديهة، وهو يختلف عن المقدرة التي هي القدرة على التصرف بحكمة في الشيء المدرك».

(ألفرد نورث وايتهيد)(1)

الفكر ليس الحكمة؛ فيمكن أن يكون هنالك «فكر غير حكيم»، كما قال (توماس كارلايل) في وصف تفكير (هاريت تايلور)(2)، التي كانت صديقة وفي وقت لاحق زوجة لـ(جون ستيوارت ميل)؛ فالقدرة الذهنية المحضنة - الفكر، والقدرة على فهم المفاهيم والأفكار المعقدة والتعامل معها، يمكن أن توضع في خدمة مفاهيم وأفكار تؤدي إلى استنتاجات خاطئة وقرارات غير حكيمة، وذلك في ضوء جميع العوامل ذات الصلة، بما في ذلك العوامل المبعدة من بعض التركيبات العبقرية للفكر.

ويعتبر كتاب (كارل ماركس) (رأس المال) مثلاً كلاسيكياً لبلورة فكرية بارعة لفهم خاطئ أساساً، ويتمثل - في هذه الحالة - في الفكرة القائلة إن (العمل)، وهو التعاطي المادي مع مواد وأدوات الإنتاج، هو المصدر الحقيقي للثروة. من الواضح أنه إذا كان ذلك صحيحاً؛ فإن البلدان التي

لديها الكثير من العمل والقليل من التكنولوجيا أو روح المبادرة من شأنها أن تكون أكثر ازدهاراً من البلدان التي لديها عكس ذلك، في حين أن الحقيقة الصارخة هي أن الحال عكس ذلك تماماً، والشيء ذاته ينطبق على كتاب (جون راولز) الدقيق والمعقد (نظرية العدالة)، والذي أصبحت العدالة فيه بشكل قاطع أكثر أهمية من أي اعتبارات اجتماعية أخرى، لكن من الواضح أنه في حال كان لشيئين أي قيمة على الإطلاق، فإنه لا يمكن لأحدهما أن يكون أكثر قيمةً من غيره بشكل قاطع؛ فالألماسة قد تفوق قيمتها البنس بكثير، ولكن إذا تكدست البنسات بعدد كاف فإنها ستكون أكثر قيمة من أي ماسة.

الذكاء مقابل الفكر

القدرة على الفهم والتعامل مع الأفكار المعقدة قد يكفي لتعريف الفكر ولكنه ليس كافياً ليشمل الذكاء الذي ينطوي على الجمع بين الفكر وحصافة الرأي والعناية باختيار العوامل المفسرة ذات الصلة، وفي وضع اختبارات تجريبية لأي نظرية قد تظهر... أما الحكمة فهي الميزة الأكثر ندرةً من بين جميع القدرات، وهي القدرة على الجمع بين الفكر والمعرفة

والخبرة وحصافة الرأي بطريقة تنتج فهماً محكماً. والحكمة هي تحقيق للموعظة القديمة: «إلى جانب كل ما تكسبه، اكسب الفهم».

والحكمة تقتضي الانضباط الذاتي، وفهماً لحقائق العالم، بما في ذلك حدود تجربة المرء وحدود العقل نفسه. وعكس الفكر هو البلادة والبطء في الفهم، ولكن عكس الحكمة هو حماقة التي هي أكثر خطورة بكثير.

يقول (جورج أورويل): «إن بعض الأفكار هي من حماقة بمكان بحيث إنه لا يمكن أن يصدقها إلا مثقف»؛ أي أن الرجل العادي لا يمكن أن يكون بهذا الحمق. ويبدو سجل مثقفي / مفكري القرن العشرين مروعا بشكل خاص في هذا الشأن؛ فنادرًا ما تجد دكتاتوراً في القرن العشرين يقوم بالقتل الجماعي من دون مؤيديه من المثقفين، وليس في بلده فقط، ولكن في الدول (الديمقراطية) الأجنبية أيضاً؛ حيث الناس أحرار في أن يقولوا ما يريدون؛ فرجال مثل (لينين) و(ستالين) و(ماو) و(هتلر) جميعهم لديهم معجبون وأنصار، والمدافعون عن قضاياهم بين الطبقة المثقفة في الدول الديمقراطية الغربية، على الرغم من حقيقة أن كل هؤلاء الطغاة قد انتهوا إلى تقتيل شعوبهم في بلادهم، وعلى نطاق واسع لم يسبق له مثيل، حتى من قبل الأنظمة الاستبدادية التي سبقتهم.

تعريف المفكرين / المثقفين

يجب علينا أن نكون واضحين حول ما نعنيه بالمفكرين. هنا يشير مصطلح (المفكرين) (أو المثقفين) إلى فئة المهنيين، أولئك الذين تتعلق مهنتهم في المقام الأول بالتعامل مع الأفكار، والكتاب والأكاديميين، وما شابههم. ومعظمنا لا يعتبر جراحي الدماغ أو المهندسين من بين المثقفين، على الرغم من التدريب الذهني الذي يمر به كل منهم، ولا أحد يعتبر حتى أبرع وأكثر الخبراء الماليين نجاحاً، مفكراً.

وفي صميم مفهوم الفكر / المثقف نجد فكرة تاجر الأفكار، وهكذا - لا نعني التطبيق الشخصي للأفكار مثلما يفعل المهندسون عند تطبيق المبادئ العلمية المعقدة لإنشاء هياكل مادية أو آليات؛ فالداهية السياسي الذي يمكن تشبيه عمله بـ(الهندسة الاجتماعية) نادراً ما يدير شخصياً المخططات التي يتكرها أو يدعو لها، بل إن ذلك متروك للبيروقراطيين والسياسيين والاختصاصيين الاجتماعيين، والشرطة، أو أي شخص آخر قد يكون مسؤولاً بشكل مباشر عن تنفيذ أفكار الداهية السياسي؛ فتسميات مثل (العلوم الاجتماعية التطبيقية) قد تكون ضمن عمل الداهية السياسي، ولكن هذا العمل يتمثل أساساً في تطبيق الأفكار العامة فقط لإنتاج مزيد

من الأفكار المحددة حول السياسات الاجتماعية، والتي يتم تحويلها إلى فعل من قبل أشخاص آخرين؛ فعمل الداهية السياسي ليس القيام شخصياً بتنفيذ تلك الأفكار المحددة، كما يقوم الطبيب بتطبيق العلوم الطبية على آدميين بحد ذاتهم، أو كما يقف مهندس بنفسه في حدائه المطاطي في موقع للبناء حيث يتم تشييد مبنى أو جسر. إن المخرجات أو المنتج النهائي، بالنسبة إلى المثقف / المفكر تتمثل في الأفكار.

المنتج النهائي الذي اخترعه (جوناس سالك) كان عبارة عن لقاح، في حين يتمثل المنتج النهائي بالنسبة إلى (بيل غيتس) في نظام تشغيل الكمبيوتر. وعلى الرغم مما تشي به تلك الإنجازات وغيرها من قدرات عقلية عالية، ونظرة ثاقبة وموهبة، فإن مثل هؤلاء الأفراد لا يعتبرون مثقفين / مفكرين؛ فعمل المثقف يبدأ وينتهي بالأفكار، ولكن لا تكون تلك الأفكار مؤثرة في الأشياء الملموسة إلا عندما تكون في أيدي الآخرين؛ ف(آدم سميث) لم يدر شركة أبداً، و(كارل ماركس) لم يدر معسكرات للعمل القسري مثل الغولاغ (Gulag)؛ لقد كانوا مفكرين؛ فالأفكار، على هذا النحو، ليست فقط مفتاحاً لوظيفة المفكر، ولكنها أيضاً معايير لقياس الإنجازات الفكرية، ومصدر لما تمثله المهنة من إغواءات خطيرة.

والمثقفون/ المفكرون الحقيقيون في العالم الأكاديمي، على سبيل المثال، هم هؤلاء الموجودون في تلك المجالات التي تغلب عليها الأفكار، في حد ذاتها؛ فكلية إدارة الأعمال بالجامعة، أو كلية الهندسة، أو كلية الطب، أو قسم الألعاب الرياضية ليس هو ما يتبادر إلى أذهاننا عندما نفكر في المثقفين الأكاديميين (الجامعيين). وعلاوة على ذلك، فإن الأيديولوجيات والمواقف السائدة بين المثقفين الأكاديميين عادةً ما تكون أقل انتشاراً في هذه الأقسام المحددة من الحرم الجامعي الأكاديمي؛ أي أنه اكتشف أن أقسام علم الاجتماع بشكل عام تميل أكثر إلى اتجاه واحد، وهو اليسار، إذا قورنت من الناحية السياسية بكليات الطب، وأقسام علم النفس تميل إلى اليسار أكثر من كليات الهندسة، في حين تميل أقسام اللغة الإنكليزية إلى اليسار مقارنةً بأقسام الاقتصاد، وإلى آخره.. (3)

ومصطلح (المفكر الزائف) أطلق في بعض الأحيان على الأعضاء الأقل ذكاءً أو الأقل درايةً في هذه المهنة، ولكن مثلما أن الشرطي السيئ يظل شرطياً - بغض النظر عن مقدار أسفنا لذلك - فإن المثقف الضحل الحائر والمخادع يظل بقدر ما عضواً في تلك المهنة مثله مثل النموذج المثالي في المهنة. وحالما يتضح عن نتحدث عندما نتكلم عن المثقفين (المفكرين)؛

أي أننا نتحدث عن وصف للمهنة بدلاً من إطلاق تسمية لنوعية أو لقب شرفي، عندئذ يمكننا أن ننظر إلى خصائص هذه المهن والحوافز والمعوقات التي يواجهها الأشخاص في تلك المهن؛ حتى نرى كيف ترتبط هذه الخصائص بكيفية تصرفات هؤلاء الأشخاص. والسؤال الأكبر، بطبيعة الحال، هو: كيف يؤثر سلوكهم في المجتمع الذي يعيشون فيه؟

لا يعتمد أثر المثقف أو المثقفين بصفة عامة على كونهم يسمون بـ(المفكرين الشعبيين) الذين يتوجهون بالحديث إلى جميع السكان مباشرة، وبوصفهم متميزين عن أولئك المثقفين الذين لديهم أفكار محصورة إلى حد كبير في الآخرين في مجالات تخصصاتهم أو في غيرهم من المثقفين بصفة عامة؛ فبعض الكتب التي لها أكبر الأثر في القرن العشرين كتبت من قبل (كارل ماركس) و(سيغموند فرويد) في القرن التاسع عشر، ونادراً ما تقرأ، فضلاً عن فهمها من طرف عامة الجمهور، ولكن استنتاجات هؤلاء الكتاب التي تتميز عن تعقيدات التحليلات ألهمت أعداداً كبيرة من المثقفين في كل أنحاء العالم، ومن خلالهم، استوعبها عامة الجمهور. كما أضافت السمعة العالية لهذه الكتابات وزناً كبيراً، ومنحت الثقة للكثير من الأتباع الذين لم يطلعوا شخصياً على تلك الكتابات أو ربما لم يحاولوا ذلك أبداً.

أما المثقفون الذين لم تكن أسماؤهم معروفة جداً لدى عامة الجمهور فقد كان لهم تأثير في كل أنحاء العالم؛ ف(فريدريك فون هايك) الذي يمكن أن نذكر من بين كتاباته (الطريق إلى العبودية) على وجه الخصوص، بدأ ثورة فكرية مضادة، انضم إليها في وقت لاحق (ميلتون فريدمان)؛ لتصل إلى ذروتها السياسية مع صعود (مارغريت تاتشر) في بريطانيا و(رونالد ريغن) في الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن فريدريك لم يكن معروفاً أو مقروءاً، حتى في معظم أوساط المثقفين، فإنه ألهم الكثير من المثقفين والناشطين السياسيين في كل أنحاء العالم، والذين بدورهم جعلوا أفكاره موضوعاً لخطاب أوسع، وتأثير أكبر في صنع السياسات الحكومية. كان (هايك) مثلاً كلاسيكياً لنوع المثقف (المفكر) الذي وصفه القاضي (أوليفر وندل هولمز) بأنه ذلك المفكر الذي «بعد مرور مئات من السنين على وفاته وبعد أن يطويه النسيان، يصبح أولئك الذين لم يسمعوا به قط يتحركون على وتيرة فكره». (4)

المثقفون

يوجد حول الكتلة الرئيسة الصلبة نوعاً ما، والتي تتكون من منتجي

الأفكار، ظلال أولئك الذين يتمثل دورهم في استخدام تلك الأفكار ونشرها، وهؤلاء الأفراد الآخرون من شأنهم أن يضموا المدرسين والصحفيين والنشطاء الاجتماعيين والمساعدين السياسيين وكتبه القضاة، وغيرهم من الذين يؤسسون معتقداتهم وأفعالهم على أفكار المثقفين (المفكرين)؛ فالصحفيون في أدوارهم ككتبه صحفيين ومحررين هم في الوقت ذاته مستهلكو أفكار هؤلاء المثقفين ومنتجو أفكار خاصة بهم، وهكذا يمكن اعتبارهم مثقفين في مثل هذه الأدوار؛ لأن الأصالة ليست ضرورية في تعريف المثقف (المفكر)، ما دام أن المنتج النهائي هو الأفكار، ولكن الصحفيين في أدوارهم كمراسلين من المفترض أن ينقلوا تقارير عن الحقائق، وبقدر ما تكون تلك الحقائق مرشحة ومنحازة وفقاً للمفاهيم السائدة بين المثقفين؛ فإن الصحفيين يمثلون جزءاً من تلك الظلال المحيطة بالمثقفين؛ فهم جزء من شريحة المثقفين... وفي الآخري، هناك هؤلاء الذين لا تتأثر مهنتهم كثيراً بأفكار المفكرين، ولكنهم مع ذلك يظلون مهتمين كأفراد بالاطلاع على تلك الأفكار، لا لشيء إلا لمناقشتها في المناسبات الاجتماعية، والذين من شأنهم أن يشعروا بالإطراء عندما ينظر إليهم كجزء من المثقفين.

الأفكار والمساءلة

بسبب الأثر الهائل الذي يمكن أن يكون للمثقفين، سواء عندما يكونون مشهورين جداً، أو عندما يكونون غير ذلك؛ فإنه من الأهمية بمكان محاولة فهم أنماط سلوكهم والدوافع والقيود التي تؤثر في تلك الأنماط؛ فالأفكار بطبيعة الحال ليست ملكاً حصرياً للمثقفين، كما أن التعقيد والصعوبة أو المستوى النوعي للأفكار ليس عاملاً حاسماً في تحديد إذا ما كان أولئك الذين ينتجون تلك الأفكار يعتبرون مثقفين أو لا؛ فالمهندسون والخبراء الماليون يتعاملون مع أفكار لا تقل تعقيداً عن تلك التي يتعامل معها علماء الاجتماع أو أساتذة اللغة الإنجليزية، ومع ذلك، فإن الأخيرين هم الذين يرجح أن يتبادروا إلى الذهن عند الحديث عن المثقفين. وعلاوة على ذلك، فإن الأخيرين هم الذين تبرز لديهم معظم المواقف والمعتقدات والسلوكيات المرتبطة المميّزة للمثقفين.

قابلية التحقق والتثبت

المعايير التي يحكم بها على المهندسين والخبراء الماليين هي معايير خارجية، تتجاوز عالم الأفكار وخارجة عن سيطرة أقرانهم؛ فالمهندس الذي تنهار

جسوره أو مبانيه يدمر ويفلس كما يفلس خبير مالي (أو رأسمالي). ومهما بدت أفكارهم مقبولة وموضع إعجاب في البداية من طرف زملائهم من المهندسين أو الخبراء الماليين، فإن العبرة في نهاية المطاف تكون بالنتيجة. وفشلهم قد يترجم في انخفاض مركزهم ومكانتهم في المهنة، ولكن ذلك يظل نتيجة وليس سبباً. وعلى العكس من ذلك، فإن الأفكار التي قد تبدو غير واعدة لدى زملائهم من المهندسين أو الخبراء الماليين الآخرين يمكن أن تصبح مقبولة لدى هؤلاء الأقران إذا ثبت نجاح أفكارهم عملياً وبشكل جلي. وينطبق الأمر ذاته على العلماء والمدرسين الرياضيين، ولكن الاختبار الحقيقي لأفكار التفكيكية هو إذا ما كان التفكيكيون الآخرون يجدون تلك الأفكار مثيرة للاهتمام، مبتكرة ومقنعة وأنيقة أو تدل على العبقرية، ولكن لا يوجد معيار خارجي لاختبارها هنا. وباختصار، فإنه من بين الذين يعملون في مهن تتطلب الكثير من الجهد الذهني، فإن الخط الفاصل بين هؤلاء الذين يعتبرون مفكرين على الأرجح، وأولئك الذين قد لا يعتبرون كذلك، يميل إلى الامتداد بين هؤلاء الذين تكون أفكارهم في نهاية الأمر مرهونة بمعايير داخلية وهؤلاء الذين تخضع أفكارهم في نهاية المطاف لمعايير خارجية. وتعكس شروط الإعجاب أو الرفض

نفسها من قبل المثقفين كيف أن المعايير المعنية هنا هي معايير غير تجريبية؛ فالأفكار التي تبدو (معقدة) و(مثيرة) و(مبتكرة) و(دقيقة) أو (تقدمية) تحظى بالإعجاب، في حين أن أفكاراً أخرى يتم رفضها على أساس أنها (تبسيطية) و(مستهلكة) أو (رجعية). ولكن ما من أحد أصدر حكمه على أفكار (فينس لومباردي) حول كيفية لعب كرة القدم من خلال صحتها (أو معقوليتها) بدهاءة أو من خلال كونها أكثر أو أقل تعقيداً من أفكار مدربي كرة القدم الآخرين، أو باعتبار إذا ما كانت تمثل مفاهيم جديدة أو قديمة حول الكيفية التي ينبغي أن تلعب بها اللعبة؛ فلقد تم الحكم على (فينس لومباردي) من خلال ما حدث عندما وضعت أفكاره على المحك في ملعب كرة القدم.

بالمثل، وفي مجال مختلف جداً مثل الفيزياء، نجد أن نظرية (آينشتاين) في النسبية لم تحظ بالقبول على أساس معقوليتها وأناقته ومدى تعقيدها أو طرافتها (أي كونها مستحدثة ومبتكرة)؛ فقد كان سائر الفيزيائيين الآخرين متشككين في البداية، ليس هذا وحسب، بل إن (آينشتاين) نفسه حث على أن لا تقبل نظرياته حتى يتم التثبت منها تجريبياً. وجاء الاختبار الحاسم عندما لاحظ العلماء في جميع أنحاء العالم كسوفاً للشمس،

واكتشفوا أن الضوء يتصرف كما تنبأت نظرية (آينشتاين) أنه سيتصرف،
على الرغم من كونها بدت غير قابلة للتصديق قبل ذلك.

المشكلة الكبيرة والخطر الاجتماعي الكبير بالنسبة إلى المعايير الداخلية
البحثية هي أنها يمكن أن تصبح بسهولة معزولة عن ردود الفعل من واقع
العالم الخارجي، وتبقى تدور في حلقة مفرغة بالنسبة إلى أساليب التحقق
من صحتها. وتتوقف معرفة أي فكرة جديدة ستحظى بالقبول على ما
يعتقده المرء من قبل. وعندما يكون المعيار الخارجي الوحيد للتحقق من
صحة الشيء بالنسبة للفرد هو ما يعتقده الأفراد الآخرون؛ فإن كل شيء
سيعتمد على من هم هؤلاء الأشخاص الآخرون.

فيذا كانوا ببساطة أناساً متشابهين في التفكير بصفة عامة؛ فإن توافق آراء
المجموعة حول فكرة جديدة محددة سيعتمد على ما تعتقده تلك المجموعة
مسبقاً بوجه عام، ولن يقول شيئاً عن الصحة التجريبية لتلك الفكرة في
العالم الخارجي. إن الأفكار المعزولة عن العالم الخارجي - من حيث أصلها
أو الثبوت من صحتها - قد يكون لها أثر عظيم في ذلك العالم الخارجي
الذي يعيش فيه الملايين من البشر حياتهم؛ فأفكار (لينين) و(هتلر) و(ماو)
تسي تونغ) كان لها أثر هائل، وغالباً ما كان أثراً قاتلاً، في هؤلاء الملايين

من البشر، ولكن لم تحظ تلك الأفكار إلا بقدر قليل من الصحة في حد ذاتها أو في عيون آخرين من خارج دوائر الأتباع أصحاب التفكير المشابه أو أصحاب السلطة.

من الصعوبة بمكان إنكار مدى تأثير الأفكار في العالم الحقيقي. والعكس، مع ذلك، يكاد لا يكون بالوضوح ذاته، على الرغم من المفاهيم المستحدثة من أن التغييرات الرئيسة في الأفكار تولد من رحم الأحداث الكبيرة. وكما أشار (جورج ج. ستيجلر)، خبير الاقتصاد الحائز على جائزة نوبل، فإن «الحرب قد تخرب قارة أو تدمر جيلاً دون أن تطرح مسائل نظرية جديدة»؛ (5) فكل الحروب تقريباً قامت في الغالب بهذين الأمرين على مدى قرون عديدة؛ لذلك فإن هذا لا يكاد يمثل ظاهرة جديدة تحتاج إلى بعض التفسير الجديد المطلوب.

في الوقت الذي يمكن فيه للمرء أن يعتبر علم الاقتصاد الكينزي (نسبة إلى كينز)، على سبيل المثال، كمنظومة من الأفكار ذات أهمية خاصة بالنسبة إلى أحداث العصر التي ظهرت فيها، وعلى وجه التحديد (الكساد الكبير) في ثلاثينيات القرن الماضي (1930)، فإن ما يلفت الانتباه هو أنه نادراً ما يمكن أن يقال ذلك بالنسبة إلى منظومة فكرية بارزة أخرى، فهل

كان سقوط الأشياء أكثر شيوعاً، أو مخفوفاً أكثر بالأثر الاجتماعي، عندما وضع (نيوتن) قوانينه في الجاذبية؟ وهل كانت هناك أنواع جديدة تظهر، أو أخرى قديمة تختفي، بوتيرة أكثر، أو بأهمية أكثر عندما كتب (داروين) كتابه (أصل الأنواع)؟ فما الذي أنتج نظرية (آينشتاين) في النسبية، غير تفكير (آينشتاين) الخاص؟

المساءلة

المثقفون - بالمعنى المقيد إلى حد كبير، والذي يتفق كثيراً مع الاستخدام العام - غير مسؤولين في نهاية المطاف تجاه العالم الخارجي، والانتشار والرغبة المفترضة لهذا الأمر تؤكد أمور مثل التثبيت الأكاديمي والحياسة والمفاهيم الموسعة لـ (الحرية الأكاديمية)، و(الاستقلالية الأكاديمية).

في وسائل الإعلام تلعب المفاهيم الموسعة لحرية التعبير والصحافة أدواراً مشابهة. وباختصار، فإن عدم المسؤولية تجاه العالم الخارجي ليس مجرد صدفة بل هو مبدأ. ويعتقد (جون ستوارت ميل) أن المثقفين يجب أن يكونوا متحررين من المعايير الاجتماعية، بينما يحددون المعايير الاجتماعية للآخرين؛ (6) فالمثقفون ليسوا بمعزل عن الآثار المادية فحسب، بل إنهم

يتمتعون - في كثير من الأحيان - بالحصانة، حتى من خسارة سمعتهم في حال اتضح خطوهم. وكما عبر عن ذلك (إريك هوفر): «فإن أحد امتيازات المثقفين التي تدعو للاستغراب، هي أن يكونوا أحراراً في أن يكونوا بلهاء إلى حد كبير دون أن يضر ذلك بسمعتهم؛ فالمثقفون الذين جعلوا من (ستالين) معبودهم بينما كان يقوم بتطهير الملايين وتضييق الخناق على حرية أولئك الأقل شغياً، لم يفقدوا مصداقيتهم، وهم ما زالوا يتناولون أي موضوع قد يظهر للوجود، ويتم الإصغاء إليهم باهتمام واحترام. عندما عاد (سارتر) في عام 1939 من ألمانيا، حيث درس الفلسفة، قال للعالم إنه ليس هناك فرق بين ألمانيا الهتلرية وفرنسا، وعلى الرغم من ذلك مضى في حال سبيله ليصبح البابا الفكري المبجل من قبل المثقفين في كل أصقاع الأرض». (7)

لم يكن سارتر فريداً من نوعه؛ فعالم البيئة (بول إرليخ) قال في عام 1968: «لقد انتهت معركة إطعام البشرية كلها، وفي السبعينيات (1970) سيشهد العالم مجاعات، وسيموت مئات الملايين من الناس جوعاً، على الرغم من أي برامج أزمات قد يشرع فيها الآن». (8) ومع ذلك، وبعد انقضاء ذلك العقد وعقود لاحقة جاءت وانقضت، لم يحدث أي شيء

من نبوءته، ليس هذا فحسب، بل إن المشكلة المتنامية في عدد متزايد من البلدان باتت السمنة وفوائض المنتجات الزراعية التي لم تجد طريقها إلى السوق. لكن البروفيسور (إرليخ) لا يزال يحظى بالإشادة والشعبية، ليس هذا وحسب، بل ويكرم أيضاً، ويحصل على الأوسمة والمنح من المؤسسات الأكاديمية المرموقة. وبالمثل، فإن (رالف نادر) ذاع صيته وأصبح شخصية عالمية شهيرة عام 1965 عقب نشر كتابه (انعدام السلامة في أي سرعة)، والذي وصف فيه السيارات الأميركية بصفة عامة، وسيارة (كورفير) بصفة خاصة، والتي كانت عرضة للحوادث، وعلى الرغم من أن الدراسات التجريبية أظهرت أن سيارة كورفير تؤمن، على الأقل، نفس القدر من الأمان الذي توفره السيارات الأخرى في يومنا هذا، (9) فإن (نادر) لا يزال يحظى بالمصداقية، بل اكتسب سمعة كبيرة لمثاليته وبصيرته؛ مما جعله منه علماً مقدساً. وكثيرة هي التنبؤات الخاطئة الأخرى التي لا حصر لها، حول أمور مختلفة تراوحت بين ثمن البنزين ونتائج سياسات الحرب الباردة، والتي تركت العديد من (الأنبياء) الكاذبين الآخرين، وقد احتفظوا بشرف كبير كما لو أن نبوءاتهم قد تحققت حقاً.

وباختصار، فإن القيود التي تنطبق على الناس في معظم المجالات

الأخرى لا تنطبق، حتى بشكل متساو، ولو قليلاً، على المثقفين، ويكون من المدهش لو لم يؤد هذا إلى سلوك مختلف، ومن بين هذه الاختلافات الطريقة التي يرون به العالم والطريقة التي يرون بها أنفسهم في علاقتهم ببقية بني جلدتهم من البشر والمجتمعات التي يعيشون فيها.

الفصل الثاني

المعرفة والمفاهيم

«منذ سن مبكرة، يذكر الأشخاص الأذكياء ذكاءهم، ويتم فصلهم عن أقرانهم؛ ليلتحقوا بفصول الموهوبين، وتقدم لهم فرص لا تتاح للآخرين.. لهذه الأسباب وغيرها، يميل المثقفون إلى تكوين شعور مبالغ فيه حول حكمتهم».

(دانيال ج. فلين) (1)

مثلهم مثل أي شخص آخر، لدى المثقفين مزيج من المعرفة والمفاهيم. وبالنسبة إلى بعض المثقفين في بعض الميادين، فإن تلك المعرفة تشمل معرفة الإجراءات المنهجية المتاحة لاختبار المفاهيم وتحديد مدى صلاحيتها كمعرفة. وبما أن الأفكار هي عملهم في الحياة؛ فمن المتوقع أن يقوم المثقفون بشكل أكثر شمولاً أو أكثر انتظاماً بإخضاع تلك المفاهيم لمثل هذه التجارب، وإلى أي مدى يقومون بذلك في الممارسة؛ فتلك بطبيعة الحال، هي ذاتها فكرة تحتاج إلى اختبار، وفي جميع الأحوال هنالك مهارات أخرى يميل المثقفون إلى التفوق فيها، بما في ذلك المهارات الكلامية التي يمكن أن يستخدموها للتهرب من اختبار أفكارهم المفضلة.

وباختصار، فإن مختلف مهارات المثقفين يمكن استخدامها؛ إما من أجل ترسيخ معايير فكرية وإما للتحايل على تلك المعايير وترسيخ أجندات غير فكرية أو حتى مضادة للفكر. وبعبارة أخرى، فإن المثقفين - كقناة مهنية - قد يجسدون العملية الفكرية، وقد لا يجسدونها. وفي الواقع فإنه من الممكن لأشخاص لا يعرفون كمثقفين - مثل المهندسين والخبراء الماليين والأطباء - أن يتقيدوا بالعمليات الفكرية في أكثر الأحيان، أو بشكل أكثر صرامة من بعض المثقفين (المفكرين) أو معظمهم. أما إلى أي مدى يبدو ذلك صحيحاً، فهذا يبقى سؤالاً تجريبياً آخر، والمهم هنا هو ألا يسمح لمجرد لفظة (مثقف)، كما تنطبق على شريحة من المهنيين، أن تلمح إلى وجود معايير أو مبادئ فكرية قد تكون أو لا تكون موجودة في الواقع. ومهما كانت المبادئ الفكرية صارمة داخل بعض المجالات بالتحديد التي يتخصص فيها المثقفون، فإن الناس عندما يعملون كـ(مثقفين عامين) يتبنون أفكاراً وسياسات لعدد أكبر من السكان أوسع من دائرة زملائهم في المهنة، فإنهم قد ينقلون أو لا ينقلون الصرامة الفكرية إلى هذه النقاشات الأعم، والأكثر توجهاً للسياسة أو الأكثر ثقلاً أيديولوجياً.

(برتراند راسل)، على سبيل المثال، كان مثقفاً بارزاً (وشعبياً) ومرجعياً

كبيرة، على حد سواء، داخل حقل (معرفي) صارم، ولكن (برتراند راسل) الذي نعينه ليس هو صاحب المؤلفات الشهيرة في الرياضيات، ولكنه (برتراند راسل) الذي دعا بريطانيا إلى (نزع السلاح بشكل أحادي الجانب) في الثلاثينيات من القرن الماضي (1930)، بينما كان (هتلر) يعيد تسليح ألمانيا. وامتدت دعوة (راسل) لنزع السلاح حتى شملت (حل الجيش والبحرية وسلاح الجو)، (2) ومرة أخرى بينما كان (هتلر) يعيد تسليح نفسه على مقربة (من بريطانيا). و(نعوم تشومسكي) الذي نعينه هنا ليس عالم اللسانيات، ولكنه (نعوم تشومسكي) صاحب التصريحات السياسية الجريئة المماثلة. و(إدموند ويلسون) الذي نعني هنا ليس الناقد الأدبي البارز، ولكنه (إدموند ويلسون) الذي حث الأميركيين على التصويت للشيوعيين في انتخابات عام 1932، وقد انضم له في هذه الدعوة مفكرون لامعون آخرون معاصرون له مثل: (جون دوس بيسوس) و(شيرود أندرسون) و(لانغستون هيوز) و(لينكولن ستيفنز)، وكثير غيرهم من الكتاب الشهيرين في ذلك الوقت. (3)

خلال زيارته للولايات المتحدة في عام 1933، قال (جورج برنارد شو): «أنتم الأميركيون تخافون من الحكام المستبدين، والديكتاتورية هي

الطريقة الوحيدة التي يمكن بها للحكومة أن تحقق إنجازات تنجز أي شيء. انظروا ما أدت إليه الديمقراطية من فوضى؛ فلماذا؟ هل أنتم خائفون من الديكتاتورية؟» (4) وعند مغادرته لندن لقضاء إجازة في جنوب إفريقية في عام 1935، أعلن (شو): «من الجميل أن يذهب المرء لقضاء عطلة وهو يعلم أن (هتلر) قد جعل كل شيء على ما يرام في أوروبا». (5) وبينما أدت إجراءات (هتلر) المعادية لليهود في نهاية المطاف إلى نفور (شو)، فقد ظل هذا الكاتب المسرحي الشهير منحازاً للديكتاتورية السوفيتية. وفي عام 1939، وبعد إبرام المعاهدة النازية - السوفيتية، قال (شو): «السيد هتلر بات تحت نفوذ ستالين القوي، والذي كان اهتمامه بالسلام ساحقاً، والكل باستثناء نفسي فقد صوابه من الرعب!»، (6) وبعد أسبوع اندلعت الحرب العالمية الثانية، حيث قام هتلر بغزو بولندا من الغرب، وتلاها غزو ستالين لها من الشرق.

ويمكن لقائمة المثقفين المرموقين الذين قدموا تصريحات غير مسؤولة بالمرّة، والذين دافعوا عن أمور غير واقعية تماماً، وخطيرة بشكل متهور، أن تطول إلى ما لا نهاية لها تقريباً، وما أكثر المثقفين البارزين الذين اشتهروا باستحقاق في مجال اختصاصاتهم، ولكن الأهم أن الكثيرين منهم لم يبقوا

كل في مجال اختصاصه، وكما قال (جورج ج. ستيفلر) فإن بعض زملائه الحائزين على جائزة نوبل «يصدرون تحذيرات شديدة اللهجة للجمهور على أساس شهري تقريباً، وأحياناً دون أي أساس آخر». (7) الخطوة الخاطئة والقاتلة لهؤلاء المثقفين هي افتراضهم أن تفوقهم في بعض القدرات في مجال ما يمكن تعميمه كتفوق في مدى الحكمة، وتفوق في الأخلاق على الجميع؛ فكبار أساطين الشطرنج، وعباقرة الموسيقى الذين تميزوا كل في مجال اختصاصه على النحو الذي يتميز به المثقفون كل في مجاله، نادراً ما يقعون في مثل هذا الخطأ، ويكفي هنا أن نلاحظ الفرق الكبير بين المهنة الفكرية والمعايير الفكرية التي يمكن لأفراد تلك المهنة أن ينتهكوها، بل يفعلوا ذلك بالفعل، ولا سيما في أدوارهم كمثقفين بارزين (مؤثرين في الرأي العام)؛ حيث يطلقون تصريحات حول المجتمع، ويدعون إلى سياسات حكومية معينة. وما قيل عن (جون ماينارد كينز) من قبل كاتب سيرته الذاتية وزميله الخبير الاقتصادي (روي هارودز) يمكن أن يقال عن كثير من المثقفين الآخرين؛ قال (روي هارودز):

«كان يخطب في طائفة واسعة من المواضيع، وكان محيطاً بدقائق الأمور في بعض منها، ولكنه في البعض الآخر كان يبدو كأنه استقى آراءه فيها من

صفحات قليلة من كتاب حدث أن ألقى عليه نظرة سريعة، إلا أن الواقع والتأثير كان هو نفسه في الحالتين». (8)

المفاهيم المتضاربة للمعرفة

الطريقة التي تستخدم بها لفظة (معرفة) من قبل العديد من المفكرين كثيراً ما تحدد بشكل تعسفي من ماهية المعلومات المثبتة التي يتعين اعتبارها معرفة. هذا التقييد التعسفي لنطاق (اللفظة) تم التعبير عنه في أبيات من المحاكاة الساخرة حول (بنيامين جويت)، رئيس كلية باليول في جامعة أوكسفورد: «اسمي بنيامين جويت. إذا كانت هذه معرفة؛ فأنا أعرف ذلك، وأنا رئيس هذه الكلية، وما لا أعرفه ليس بمعرفة».

والشخص الذي يعتبر واسع الاطلاع (ذو دراية وعلم) عادةً ما يكون لديه نوع خاص من المعرفة، ربما معرفة أكاديمية أو غيرها من أنواع المعارف التي لا توجد على نطاق واسع بين عامة الناس، والشخص الذي ربما تكون لديه معرفة أكثر عن أشياء أكثر دنيوية - السباكة والنجارة أو البيسبول على سبيل المثال - ليس من المرجح أن تطلق عليه صفة (سعة الاطلاع) و(العلم والدراية) من قبل أولئك المثقفين الذين يعتبرون أن ما لا يعرفونه

ليس بمعرفة. وعلى الرغم من أن النوع الخاص من المعرفة المرتبطة بالمتقنين عادةً ما يقيم أكثر، وأولئك الذين لديهم تلك المعرفة عادةً ما يحظون بمنزلة أعلى، فإنه ليس مؤكداً، بأي حال، أن هذا النوع من المعرفة التي يتقنها المثقفون هو بالضرورة أكثر عمقاً من حيث تأثيره في العالم الحقيقي.

وينطبق الأمر ذاته حتى على معارف الخبراء، ولا شك أن المسؤولين عن باخرة تيتانيك لديهم خبرة كبيرة في العديد من جوانب الملاحة البحرية أكثر مما لدى معظم الناس العاديين، ولكن ما كان حاسماً في نتائجها هو المعرفة (العامة) البديهية المتعلقة بمكان وجود جبال الجليد العائمة في ليلة محددة، وبالشكل ذاته فإن الكثير من القرارات الاقتصادية الكبرى يعتمد كلياً على هذا النوع من المعارف العامة البديهية التي قد ينظر إليها المثقفون بازدراء على أنها ليست معارف بالمعنى الذي اعتادوا استخدام اللفظة فيه؛ فتحديد المواقع ليس سوى واحد من تلك الأنواع العامة البديهية من المعارف، وأهميتها لا تقتصر - بأي حال من الأحوال - على تحديد موقع جبل جليد. وعلى سبيل المثال، فإن المعرفة العامة البديهية لما يقع في (برودواي) والشارع رقم 23 في (مانهاتن)، وما شكل الأماكن المجاورة لها، قد لا يعتبر أمراً ذا أهمية له صلة بتحديد إذا ما كان ينبغي اعتبار

شخص معين ذا علم ودراية. ولكن، بالنسبة إلى شركة تبحث عن مكان لفتح متجر لها، فإن تلك المعارف يمكن أن تشكل الفرق بين إفلاس أو كسب الملايين من الدولارات.

توظف الشركات الكثير من الوقت والمال لتحديد مكان لإدارة عملياتها، وهذه المواقع ليست من الأحوال عشوائية، وليس من قبيل الصدفة أن محطات الوقود غالباً ما تقع في زوايا الشوارع، وغالباً ما تكون بالقرب من محطات وقود أخرى، تماماً كما أن وكلاء السيارات غالباً ما يتمركزون بالقرب من وكلاء سيارات آخرين، ولكن مجال القرطاسية نادراً ما تجدها على مقربة من غيرها من مجال القرطاسية الأخرى. والأشخاص ذوو الدراية والعلم بالتجارة والأعمال ذكروا أن واحداً من العوامل الكامنة وراء الارتفاع المذهل لـ(ستاربكس) اهتمام إدارة (ستاربكس) وحرصها على اختيار مواقع منافذها، وأحد العوامل التي ورد ذكرها كسبب وراء اضطرار (ستاربكس) إلى إغلاق المئات من المنافذ في عام 2008 هو ابتعادها عن تلك الممارسة. (9) ومن بين «الكليشيهات» المتداولة بين السماسرة هي أن أهم ثلاثة عوامل في تحديد قيمة المنزل هي: المكان.. المكان.. المكان! فالموقع مجرد واحدة من الحقائق العامة البديهية العديدة

التي لها عواقب كبيرة، وغالباً ما تكون حاسمة. والمعرفة الشائعة البديهية التي لدى الممرضة حول إذا ما كان مريض بعينه عنده حساسية للبنسلين أو لا يمكن أن تشكل هذه المعرفة الفرق بين الحياة والموت. وعندما تأتي طائرة إلى مطار بغرض الهبوط، فإن ملاحظة برج المراقبة أن الطيار قد نسي خفض ترس الهبوط هي معلومات يعتبر إبلاغها إلى الطيار فوراً مسألة حاسمة وبالقدر ذاته من الأهمية، على الرغم من أن هذه المعرفة لا تتطلب في الحقيقة أي جهد فكري معقد عدا البصر. والمعرفة المسبقة بأن الموعد المحدد لاجتياح أوروبا سيقع في (نورماندي)، وليس في (كاليه) حيث كان هتلر يتوقع ذلك، كان من شأنه أن يؤدي إلى تركيز مختلف كلياً للقوات العسكرية النازية؛ مما يؤدي بحياة آلاف آخرين من الجنود الذين وصلوا إلى الشاطئ، وربما كان سيقضي على العملية برمتها ويغير مسار الحرب.

وباختصار، فإن الكثير من المعرفة الخاصة التي تتركز بين صفوف المثقفين قد لا تتمتع بنفس الوزن والأهمية، من حيث التأثير والعواقب، مثل الكثير من المعرفة المتواضعة فكرياً، والمتناثرة بين عامة الناس بشكل واسع. وفي مجمله، يمكن للمعارف الشائعة البديهية أن تفوق بدرجة هائلة على المعرفة

الخاصة التي لدى النخب، سواء من حيث الكم أو التأثير والعواقب. وبينما نجد أن المعرفة الخاصة عادة ما تكون دائماً تقريباً معرفةً مفصلاً عنها ومعبراً عنها بوضوح، فإن أنواعاً أخرى من المعارف لا تحتاج إلى الإفصاح عنها للآخرين، ولا حتى أن نفصح عنها لأنفسنا بشكل واع. وقد أدرج (فريدريك هايك) ضمن المعرفة (جميع تكيفات الإنسان مع البيئة، والتي تضمنت خبرات ماضية)، حيث أضاف قائلاً: «ليست كل المعارف بهذا المعنى جزءاً من فكرنا، كما أن فكرنا ليس هو كل معارفنا؛ فعاداتنا ومهاراتنا، وعواطفنا ومواقفنا، وأدواتنا ومؤسساتنا كلها بهذا المعنى تتكيف مع تجارب سابقة تطورت عن طريق التخلص الانتقائي من كل ما هو سلوك أو تصرف أقل تناسباً وملاءمة؛ لذلك فهي أساس لا غنى عنه للعمل الناجح لا يقل أهمية عن المعرفة الواعية لدينا». (10)

تركيز المعرفة ومدى تشتتها

عندما تكون كلتا المعرفتين الخاصة والشائعة البديهية مدرجةً ضمن مفهوم المعرفة؛ فمن دواعي الشك أن يكون لدى أكثر الأشخاص دراية على الأرض ولو واحداً في المئة من إجمالي المعرفة الموجودة على وجه

الأرض، أو حتى واحد في المئة من المعرفة المهمة المؤثرة في مجتمع معين، وهذا له العديد من الآثار الخطيرة التي يمكن - من بين أمور أخرى - أن تساعد في تفسير سبب وجود الكثير من المثقفين الذين لديهم في كثير من الأحيان مفاهيم مدعومة ثبت لاحقاً أنها كارثية. والأمر لا يتعلق ببساطة بأن هنالك سياسات معينة وأوقاتاً معينة كثيراً ما تجعل المثقفين يدعون إلى قرارات خطيرة خاطئة؛ فنهجهم العام برمته فيما يتعلق بصنع السياسات -أيديولوجيتهم - كثيراً ما عبر عن سوء فهم حاسم حول المعرفة ومدى تركيزها أو تشتتها.

والعديد من المثقفين وأتباعهم قد أعجبوا من دون مرر بحقيقة أن النخب المتعلمة تعليماً عالياً مثل أنفسهم لديهم معرفة فردية (المعرفة الخاصة لدى كل واحد منهم) تفوق أكثر بكثير مما لدى السكان جميعهم؛ ومن هذا المنطلق تبدأ الخطوة القصيرة لاعتبار النخب المثقفة مرشدين متفوقين يبينون ما ينبغي أو لا ينبغي عمله في المجتمع، وكثيراً ما أغفلوا الحقيقة الحاسمة عن أن عموم السكان قد يكون لديهم مجموع معارف أوسع - بالمعنى الشائع والبدهي - مما لدى النخب، حتى ولو كانت تلك المعرفة منتشرة في أجزاء فردية غير ذات أهمية بين أعداد كبيرة من الناس.

ولو لم يكن لدى أي أحد ولو واحداً في المئة من المعرفة المتوافرة حالياً، بغض النظر عن الكميات الهائلة للمعارف التي لم تكتشف بعد؛ فإن فرض المفاهيم فوقياً (من أعلى إلى أسفل) لصالح صفوف النخب التي اقتنعت بتفوق معرفتها الخاصة وأفضليتها، يعد صيغة تنذر بوقوع كارثة، وأحياناً ما تكون كارثة اقتصادية ناتجة من التخطيط المركزي، على سبيل المثال، الذي اتضحت صورته في كثير من البلدان في كل أنحاء العالم خلال القرن العشرين، حتى أن أكثر الحكومات التي يديرها الشيوعيون والاشتراكيون شرعت في استبدال مثل التخطيط الاقتصادي الفوقي (من أعلى إلى أسفل) بأسواق أكثر تحراً بحلول نهاية القرن. وما من شك في أن المخططين المركزيين لديهم خبرة أكثر بكثير، وبين أيديهم بيانات إحصائية أكثر بكثير من الشخص العادي الذي يقوم بالمعاملات في السوق، ومع ذلك فإن المعرفة العامة البدئية الأوسع بكثير، والتي مورست من قبل الملايين من الناس العاديين الذين يتخذون قرارات تلبية حاجاتهم الخاصة المتبادلة فيما بينهم، قد أنتجت بشكل ثابت تقريباً معدلات نمو اقتصادي أعلى ومستويات معيشة أعلى بعد التخلي عن التخطيط المركزي، وخصوصاً في الصين والهند؛ إذ انخفضت معدلات الفقر بشكل كبير، فيما شهدت

اقتصادياتها معدلات نمو متسارعة.

والتخطيط المركزي مجرد واحدة من فئة أعم من عمليات اتخاذ القرارات الاجتماعية بحسب الافتراض الضمني بأن الناس الذين لديهم نصيب أوفر من المعرفة كأفراد (بالمعنى الخاص) ينبغي أن يكونوا مرشدين لمجتمعاتهم. وتشمل أشكال أخرى من هذا المفهوم العام النشاط القضائي، والتخطيط الحضري، وغيرهما من التعبيرات المؤسسية للاعتقاد بأن القرارات الاجتماعية لا يمكن أن يترك تحديدها لأفعال عامة السكان الأقل معرفة، ولكن إذا لم يكن في إمكان أي أحد امتلاك ولو واحداً في المئة من المعرفة المتوافرة لمجتمع ما - بالمعنى الأعم والأشمل الذي تكون فيه أنواع مختلفة من المعرفة ذات تأثير - فمن الأهمية بمكان أن يسمح لنسبة الـ 99 في المئة الأخرى من المعرفة المشتتة بكميات متواضعة وغير ذات أهمية بين السكان بصفة عامة، بحرية استخدامها في تلبية الحاجات المتبادلة بين الناس أنفسهم، وهذه التفاعلات التي لا تحصى والتسويات المتبادلة التي لا تعد لتلبية الحاجات هي ما يجعل الـ 99 في المئة الأخرى من المعرفة تلعب دوراً يولد معارف جديدة في عملية العطاءات المتبادلة، بما يعكس التغيرات في العرض والطلب.

ولهذا السبب فإن الأسواق الحرة، والضبط القضائي، والاعتماد على القرارات والتقاليد الناجمة عن تجارب العدد الأكبر - بدلاً من افتراضات النخبة القليلة - تعد في غاية الأهمية بالنسبة إلى أولئك الذين لا يشاطرون الرؤية الاجتماعية السائدة بين النخب الفكرية. وباختصار، فإن الخطوط الأيديولوجية الفاصلة تفصل بين هؤلاء الذين لديهم تصورات مختلفة عن معنى المعرفة؛ وبالتالي الذين يعتبرون المعرفة مركزة أو مشتتة و(متفرقة). «وبصفة عامة، فإن (السوق) أذكى من أذكى المشاركين منفردين».

(11) بهذه المقولة عبر الراحل (روبرت ل. بارتلي)، رئيس تحرير (وول ستريت جورنال)، عن اعتقاده بأن العمليات النظامية يمكن أن تحتذب معرفة لأغراض صنع القرار، وذلك من خلال التفاعلات، وإشباع الحاجات المتبادلة للعديد من الأفراد، أكثر من المعرفة التي تمتلكها أي واحدة من تلك العمليات (منفردة)؛ فالعمليات (المؤسسية) الجهازية (المنسوبة إلى نظام أو جهاز) تكون في جوهرها عمليات تعتمد التجربة والخطأ، مع تغذية راجعة متكررة أو مستمرة - ومتساوقة - من هؤلاء المنخرطين في تلك العمليات.

وعلى النقيض من ذلك، فإن العمليات السياسية والقانونية هي تلك

التي يكون فيها تغيير القرارات الأولية مسألة أصعب، سواء بسبب ما قد تتعرض له المسيرة السياسية لشخص ما من خسارة فادحة في حال اعترافه بخطأ ما، أو بالنسبة إلى القانون، من حيث ما ستمثله من سوابق قانونية. لماذا يتوقع أن نقل تلك القرارات من هؤلاء الذين لديهم خبرة شخصية ومصالحة في النتائج لأولئك الذين ليس لديهم خبرة ولا مصلحة قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات أفضل؟ هذا السؤال قليلاً ما يطرح، وأيضاً نادراً ما يجاب عنه.

ونظراً إلى التكلفة الأكبر لتصحيح قرارات من ينوب عنا، مقارنةً بتصحيح القرارات الفردية، والتكلفة الأكبر للتمادي في القرارات المتخذة خطأً من قبل أولئك الذين يتخذون قراراتهم بأنفسهم، مقارنةً بانخفاض تكلفة صنع القرارات الخاطئة للآخرين؛ فإن النجاح الاقتصادي لاقتصاديات السوق لا يكاد يكون مستغرباً، وكذلك النتائج العكسية التي غالباً ما تكون كارثية لمختلف أشكال الهندسة الاجتماعية.

قد يعتقد الناس على جانبي خط الفصل الأيديولوجي أن هؤلاء الذين لديهم أكبر قدر من المعرفة ينبغي أن يكون لهم الوزن الأكبر في صنع القرارات التي تؤثر في المجتمع، ولكن لديهم مفاهيم مختلفة جذرياً بشأن

أي شريحة من المجتمع يوجد فيها القدر الأكبر من المعرفة، فإذا كان للمعرفة تعريف موسع، بحيث يشمل قدراً كبيراً من المعرفة العامة البديهية التي يعد وجودها أو غيابها أمراً ذا عواقب بل حاسماً في كثير من الأحيان، فإن أصحاب درجات الدكتوراه يجهلون الكثير من الأمور المهمة مثلهم مثل سائر غيرهم من الناس؛ إذ إنه لا يمكن للمرء أن يكون على دراية واسعة حقاً، وعلى المستوى المطلوب لصنع قرارات ذات تأثير في المجتمع ككل، إلا في نطاق ضيق من الطائفة الواسعة للاهتمامات البشرية.

إن الجهل والتحيز والتفكير الجماعي لدى النخبة المتعلمة تظل أيضاً جهلاً وتحيزاً وتفكيراً جماعياً، وإن تولى هؤلاء الذين لديهم واحد في المئة من المعرفة في أي مجتمع التوجيه أو السيطرة على الذين لديهم نسبة 99 في المئة الباقية فإن هذا أمر محفوف بالمخاطر بقدر ما هو أيضاً منافع للعقل. إن الفرق بين المعرفة الخاصة والمعرفة العامة البديهية ليس ببساطة فرقاً عارضاً أو لفظياً، بل إن له آثاراً اجتماعية في غاية الأهمية. وعلى سبيل المثال، فإن تركيز السلطة أسهل بكثير من تركيز المعرفة؛ لهذا السبب فإن الكثير من الهندسة الاجتماعية ترتد عكسياً؛ ولهذا السبب جر العديد من المستبدين بلدانهم إلى الكوارث.

وحيثما يتم تصور المعرفة - كما تصورها (حايك) - على أنها تشمل معرفة غير مفصح عنها حتى لأنفسنا، ولكنها مترجمة في عاداتنا الفردية والتقاليد الاجتماعية، فإن نقل هذه المعرفة من الملايين من الناس وتركيزها في يد صناع قرار (بالوكالة) من شأنه أن يصبح مشكلةً وأمرًا صعباً للغاية إن لم نقل مستحيلًا؛ لأن العديد من أولئك الذين يشتغلون بهذه المعرفة لم يعبروا مطلقاً عن هذه المعرفة، حتى لأنفسهم، وهكذا لا يمكنهم نقلها إلى الآخرين، حتى وإن أرادوا.

بما أن الكثيرين، إن لم يكن معظم المثقفين، يشتغلون تحت الافتراض الضمني بأن المعرفة متركرة بالفعل في أناس مثلهم هم أنفسهم؛ فإنهم عرضة بصفة خاصة للقبول بفكرة أن تركيزاً مقابلاً لسلطة اتخاذ القرار في نخبة تتميز بروح الخدمة العامة قد تكون مفيدة للمجتمع، وهذا الافتراض أساس لحركات الإصلاح مثل الحركة التقدمية في الولايات المتحدة والحركات الثورية في مختلف البلدان الأخرى في كل أنحاء العالم. وعلاوة على ذلك، ومع اعتبار أن قدرًا كافيًا من المعرفة يبدو بالفعل مركزاً، فإن أولئك الذين يحملون وجهة النظر هذه غالباً ما يتصورون أن ما يجب القيام به هو تهيئة إرادة وسلطة مرافقة للتعامل بصورة جماعية

مع طائفة واسعة من المشاكل الاجتماعية. والتشديد على (الإرادة) و(الالتزام) و(العناية) و(الرحمة) كمكونات حاسمة للتعامل مع القضايا الاجتماعية، يستبعد أساساً مسألة إذا ما كان أولئك الذين يفترض أن يكونوا بهذه الصفات يمتلكون قدرًا كافيًا من المعرفة.

يتم التأكيد أحياناً على كفاية المعرفة بشكل صريح؛ ومن ثم فإن أي تساؤلات حول تلك الكفاية تصبح مبعدة؛ بوصفها تعكس إما الجهل أو العرقلية. وقد عبر (جون ديوي)، على سبيل المثال، عن ذلك حين قال: «بما أن لدينا المعرفة فإنه يمكننا أن نشرع بكل أمل في العمل على مسار من الابتكار الاجتماعي والهندسة التجريبية» (12) ولكن السؤال الذي تم تجاهله هو: من - في حال وجود أي كان - يمتلك هذا النوع من المعرفة؟ بما أن المثقفين لديهم كل الحوافز ليؤكدوا أهمية النوع الخاص من المعارف التي لديهم، بالنسبة إلى المعارف العادية التي لدى الآخرين؛ فإنهم غالباً ما يكونون دعاةً لمسارات عمل تتجاهل القيمة والتكلفة والعواقب المترتبة عن المعرفة العادية البديهية. ومن الشائع - على سبيل المثال - أن يشجب المثقفون طرق فرز وتصنيف وتسمية الأشياء والناس، وفيما يتعلق بالناس غالباً ما يقولون إنه (يجب الحكم على كل شخص كفرد). وتكلفة المعرفة

اللازمة للقيام بذلك لا تكاد تؤخذ بعين الاعتبار مطلقاً، وتستخدم البدائل الأقل تكلفةً لتلك المعرفة لدى الأفراد، والتي تتراوح بين التقارير الائتمانية واختبارات الذكاء، على وجه التحديد؛ لأن الحكم على (الشخص ككل) يعني الحصول على كميات هائلة وذات وزن من المعارف وبتكاليف هائلة يمكن أن تشمل تأخر القرارات في الظروف التي يكون فيها الوقت حاسماً.

واعتماداً على مدى توسع تعريف (الحكم على شخص ككل)، فإن الوقت المطلوب يمكن أن يتجاوز عمر الإنسان؛ وهو ما يجعل الأمر مستحيلًا من حيث جميع الأغراض العملية. الجيوش تقوم بفرز الناس في رتب، والكليات تصنف المتقدمين بحسب نتائج اختبارات اللياقة الدراسية (SAT)، ونكاد نجد أن الجميع يصنف الآخريين بحسب معايير أخرى لا حصر لها، ومعظم أساليب الفرز والتصنيف هذه تلاقي انتقاداً من المثقفين الذين يفشلون في تقدير ندرة وارتفاع تكلفة المعرفة، وضرورة اتخاذ قرارات مؤثرة، على الرغم من تلك الندرة والتكلفة العالية، والتي تتضمن بالضرورة تكاليف الأخطاء.

إن مخاطر اتخاذ القرارات بمعرفة ناقصة (حيث لا يوجد أي نوع آخر)

هي جزء من مأساة الوضع البشري، إلا أن ذلك لم يمنع المثقفين من انتقاد المخاطر الكامنة التي تنتهي إلى نتائج سيئة في كل شيء، بدءاً من العقاقير الصيدلانية حتى العمليات العسكرية، ولا تمنعهم من المساعدة في خلق مناخ عام من التوقعات غير القابلة للتحقيق، والتي تصبح فيها (آلاف الصدمات الطبيعية التي يرثها الجسد) أساساً لآلاف الدعاوى القضائية.

ومن دون بعض الشعور بمأساة الوضع البشري، ومن دون نوع من الإحساس بمأساة الوضع البشري، يبدو من السهل تماماً اعتبار أي شيء يفسد أنه خطأ شخص ما. ومن الشائع بالنسبة إلى المثقفين أن يتصرفوا كما لو أن نوع المعرفة الخاصة التي لديهم المكونة من عموميات يمكن وينبغي أن يحل محل المعرفة العادية المحددة لدى الآخرين ويهيمن عليها. هذا التركيز على المعارف الخاصة لدى المثقفين غالباً ما يؤدي إلى استبعاد وتجاهل المعارف العادية المباشرة، على أنها (إجراء) - (تحامل) أو (نمطية) لصالح معتقدات تجريدية مشتركة بين المثقفين الذين قد تكون المعرفة المباشرة لديهم إما قليلة وإما معدومة فيما يتعلق بالأفراد أو التنظيمات أو الظروف الملموسة المعنية. وعلاوة على ذلك، فإن مثل هذه المواقف لم يتم نشرها فقط على ما هو أبعد من صفوف المثقفين، بل أصبحت أساساً

للسياسات والقوانين، والقرارات القضائية.

وهناك مثال صغير، ولكنه واضح عن الآثار الاجتماعية المترتبة على هذا الموقف، وهو أن العديد من سياسات الشركات التي تحدد سن التقاعد لموظفيها اتضح أنها غير مشروعة على أساس أنها (تميز على أساس السن)؛ لأن تلك السياسات يقال إنها تركز على صورة نمطية عن كبار السن الذين يمكن أن يكونوا منتجين إلى ما بعد سن (التقاعد الإلزامي). وبعبارة أخرى، فإن أطرافاً ثالثة ليست لها أي مصلحة في النتيجة، ولا أي خبرة مباشرة في شركات أو صناعات محددة، وليس لديها علم بالموظفين المعنيين كأفراد محددين، يعتقد أن لديهم فهماً أعلى لآثار العمر أكثر من أولئك الذين لديهم مثل هذه الخبرة، ومصلحة كهذه، ومعرفة مباشرة من هذا القبيل، على الرغم من كون تلك المعرفة عامة.

وإضافة إلى ذلك فإن أرباب العمل لديهم حوافز اقتصادية للتمسك بالموظفين المنتجين، خصوصاً أنه يجب عليهم دفع تكاليف تعيين بدلاء لهم، وتوظيف أموال هؤلاء الموظفين البدلاء ليصلوا إلى المستوى المطلوب، في حين أن صانعي القرار بوكالة لا يدفعون أي تكلفة قد تنجم عن أخطائهم. وعبارة (التقاعد الإلزامي) ذاتها تدل على البراعة اللفظية

لدى المثقفين، ويالها من مواهب قاتلة قادرة على تعظيم التحليل العقلاني بدلاً من توضيحه، ونادراً ما كان هناك، إذا حصل أصلاً في أي وقت مضى، شيء من قبيل التقاعد الإلزامي؛ فأرباب عمل معينون حددوا سناً معينة للتوقف بعدها تلقائياً عن توظيف الناس، وهكذا يبقى هؤلاء الناس أحراراً للعمل في مكان آخر، والعديد منهم قاموا بذلك فعلاً، وحتى داخل شركة تعتمد سياسة تقاعد تلقائي، فإن أولئك الموظفين الذين يقعون منتجين بشكل واضح وذوي أهمية للشركة يمكن أن يجدوا سياسة التقاعد تلك ملغاة لفترة زمنية معينة من الوقت أو لأجل غير مسمى، لكن هذه التنازلات من شأنها أن تستند إلى معرفة محددة لأفراد بعينهم، وليس إلى عموميات مجردة حول مدى وما يمكن أن تكون عليه إنتاجية كبار السن. جميع الاستنتاجات السلبية، تقريباً، عن أي من الأقليات العرقية تم بالمثل وصفها بأنها (تحيز) و(صور نمطية) وما شابه ذلك من قبل المثقفين. وعلى سبيل المثال، فإن كاتب سيرة (ثيودور روزفلت) الذاتية قال: «خلال السنوات التي أمضاها كمرابي قطعان، اكتسب (روزفلت) الكثير من المشاعر المعادية للهنود، والغريب أنها تتناقض مع موقفه المستنير من السود». (13) فهذا كاتب بعيد نحو ما يقرب من مئة سنة عن الهنود

المعنيين الذين تعامل معهم (ثيودور روزفلت) شخصياً في غرب البلاد، وأعلن مسبقاً أن استنتاجات (روزفلت) لم تكن في محلها وقائمة على التحامل، حتى أنه يعترف في الوقت ذاته بأن التحامل العنصري لا يمثل سمة عامة في وجهة نظر (ثيودور روزفلت).

من المحتمل أنه لم يدر في خلد هذا الكاتب أبداً أنه هو الذي توصل إلى استنتاج يستند إلى أحكام مسبقة (التحيز)، حتى ولو كان تمييزاً مشتركاً بين المثقفين، في حين أن استنتاجات (ثيودور روزفلت) استندت إلى تجربته الشخصية المباشرة مع أفراد محددين. ويبدو أن العديد من المثقفين لا يرغبون في الاعتراف بأن الرجل الذي عايش المشهد في ذلك الوقت بإمكانه التوصل إلى استنتاجات دقيقة حول أفراد معينين التقاهم أو لاحظهم عن كثب، في حين أن المثقفين الذين هم أبعد ما يكونون من حيث المكان والزمان يمكن أن يكونوا مخطئين حين توصلوا إلى استنتاجات تستند إلى أفكار مسبقة مشتركة خاصة بهم.

وهناك كاتب آخر أبعد من حيث المكان والزمان، رفض ووصف بـ(التحيز) نصيحة (شيشرون) لبني جلدته الرومان بعدم شراء العبيد البريطانيين بسبب صعوبة تدريبهم. (14) وإذ وضعنا في الحسبان الفرق

الهائل بين عالم قبائل البريطانيين الذي يتسم بالبدائية والامية في تلك الحقبة، وعالم الرومان المتطور، فإنه يبدو من الصعب أن نتخيل كيف يمكن لبريطاني أخذ عبداً إلى روما أن يستوعب تلك الظروف والأساليب المعقدة والتوقعات المربكة في مثل ذلك المجتمع الذي يختلف اختلافاً جذرياً عن مجتمعه.

لكن الاحتمال الكبير أن (شيشرون) ربما كان يدرك جيداً ما كان يتحدث عنه استناداً إلى خبرة مباشرة تلقاها لم تلق أي اهتمام من الكاتب الذي نعته بـ(المتحيز) دون ترو.

المثال الأكثر جدةً من المثقفين الذين يرفضون تجربة الآخرين المباشرة، لصالح الافتراضات السائدة بينهم هم أنفسهم، يتعلق بتهم اغتصاب أخذت بعداً وطنياً مرفوعة ضد ثلاثة طلاب في جامعة ديوك عام 2006م، هؤلاء الطلاب كانوا أعضاء في فريق (لاكروس) للرجال، وفي موجة الإدانة التي اجتاحت على الفور الحرم الجامعي ووسائل الإعلام، فإن المدافعين الوحيدين عن هؤلاء الطلاب في البداية كانوا أعضاء في فريق (لاكروس) للنساء، أولئك النسوة كن قد ارتبطن اجتماعياً منذ فترة طويلة مع الرجال المتهمين، وكن مصمات منذ البداية على أن الشبان الثلاثة

المعنيين لم يكونوا من هذا النوع من الناس للقيام بما اتهموا به، وبما أن هذه القضية تعلقت بالعرق، فضلاً عن الاغتصاب؛ فإنه تجدر ملاحظة أن امرأة سوداء من فريق (لاكروس) أخذت زمام المبادرة في الدفاع عن سمعة هؤلاء الرجال. (15)

في غياب أي أدلة على أي من جانبي هذه القضية في البداية، لم يكن هناك من سبب وجيه يدعو إلى قبول أو رفض التصريحات غير المدعومة لصالح المتهمين أو ضدهم دون تمحيص، ولكن التصريحات التي أدلى بها أعضاء فريق (لاكروس) للنساء لم تكن تلقى مجرد الرفض بل تم شجبها. نعتت لاعبات فريق (لاكروس) للنساء بأنهن «فتيات صغيرات غيبات ومدللات»، وذلك في تصريحات نقلتها صحيفة (أتلانتا جورنال - كونستيتيوشن)، وأنهن أناس «يرفضون الصواب» بحسب كاتب في صحيفة (نيويورك تايمز)، وأنهن «غيبات» وفقاً لما ذكره كاتب في صحيفة (فيلادلفيا ديلي نيوز)، وأنهن «جاهلات أو من دون إحساس» وفقاً لكاتب في صحيفة (فيلادلفيا أنكوايرر). (16)

وبعبارة أخرى، فإن نفرأ من المثقفين، على بعد مئات الأميال، ولم يسبق أن وقعت عيونهم على الرجال المعنيين، كانوا على اقتناع بذنب هؤلاء،

وذلك على أساس مفاهيم مسبقة مشتركة عموماً بين المثقفين إلى درجة أنه بإمكانهم مهاجمة هؤلاء الفتيات اللاتي كانت لديهن معرفة شخصية مباشرة بهؤلاء الأفراد المتورطين في القضية، بما في ذلك مواقفهم وسلوكهم تجاه النساء عموماً، وتجاه امرأة سوداء على وجه الخصوص.

لقد كان هذا مثالاً كلاسيكياً على افتراض المعرفة المتفوقة من جانب المثقفين الذين لديهم معرفة أقل من أصحاب تلك الاستنتاجات التي قوبلت بالفرض والشجب. وللأسف، ليس هذا المثال الوحيد، فقط، كما أنه ليس مثالاً نادراً.

الخبراء

المهنة الخاصة التي تتداخل مع مهنة المثقفين، ولكنها لا تتطابق كلياً معها، هي مهنة الخبير؛ إذ يجوز بطبيعة الحال أن يكون المرء خبيراً في الأدب الإسباني أو الفلسفة الوجودية، حيث يتكون المنتج النهائي في كلتا الحالتين من أفكار، أو قد يكون المرء خبيراً في تصليح صندوق تروس السيارات أو في إخماد حرائق حقول النفط؛ حيث يكون المنتج النهائي هو الخدمة المقدمة، إلا أنه من الواضح أن تعريفنا للمثقفين لا ينطبق إلا

على الخبراء الأولين فقط.

إن خبراء، من أي نوع كانوا، هم أمثلة واضحة على أناس تتركز معارفهم على نطاق ضيق من الطيف الواسع الذي تشكله هموم الإنسان، وعلاوة على ذلك، فإن التفاعلات بين العوامل التي لا تعد ولا تحصى في العالم الحقيقي تعني أنه، حتى ضمن هذا النطاق الضيق، فإن عوامل من خارج ذلك النطاق قد تؤثر أحياناً في النتائج بطرق شتى تعني أن الخبير الذي لا تشمل خبرته تلك العوامل الأخرى قد يكون مجرد هاو عندما يتعلق الأمر باتخاذ القرارات المسببة، حتى في إطار ما نعتبره بشكل طبيعي مجال خبرة ذلك الخبير.

وعلى سبيل المثال ففي أميركا أوائل القرن العشرين توقع خبراء الغابات حدوث (مجاعة/ شح في الأخشاب)، ولكن ذلك لم يتحقق؛ لأن خبراء الغابات هؤلاء لم يكونوا يعرفون ما فيه الكفاية من علم الاقتصاد لفهم كيف أن الأسعار تخصص الموارد على مر الزمن، فضلاً عن تخصيص الموارد بين مستخدمي بدائل في وقت معين. (17)

كما ظهرت هستيريا مماثلة حول استنزاف وشيك لموارد طبيعية أخرى، مثل النفط، منذ ما يزيد على قرن من الزمان، وعلى الرغم من تكرار

التنبؤات بأنه ليس لدينا من احتياطات النفط سوى ما يكفي للاستمرار لمدة اثنتي عشرة سنة أو نحو ذلك، ولكن التجارب المتكررة أثبتت وجود احتياطات نفطية معروفة عند نهاية كل فترة من تلك التوقعات أكثر مما كان هنالك في البداية. (18)

بالنسبة إلى الخبراء، وكما هو الحال مع المنظمات غير الربحية أو مع الحركات ذات الأسماء المثالية الرنانة، كثيراً ما كان هناك تضمين لمساع زهية، غير ملوثة بالتحيز للمصلحة الذاتية، وهذا واحد من التصورات الكثيرة التي لا يمكنها أن تصمد أمام الاختبار التجريبي، ولكنها نادراً ما تخضع لاختبار من هذا القبيل.

وبغض النظر تماماً عن المصلحة الراسخة التي لدى الخبراء في الاستفادة من الخبرات، بدلاً من آليات اقتصادية أو اجتماعية أخرى؛ لصياغة القرارات المسببة، فإن هناك أدلة تجريبية كثيرة على تحيزهم؛ فمخططو المدن مثال نموذجي على ذلك؛ إذ غالباً ما يدعو المخططون إلى جلسات تبادل آراء ووضع التصورات التي يتم خلالها استشارة الجمهور حول ما يرغبون القيام به في مناطقهم.

وفي جلسة نمطية لوضع تصورات يتم طرح أسئلة حساسة على أعضاء

من الجمهور حول ما يفضلونه، مثل: ما درجة التلوث التي تسمحون بها؟ هل ترغبون في قضاء وقت أكثر أو أقل في التنقل؟ هل تريدون العيش في حي رديء أو جميل؟ ويقوم المخططون بتفسير الإجابات لدعم أفكارهم المسبقة التي عادةً ما تكون شكلاً من أشكال النمو الذكي، فإذا كنت ترغب في تلوث أقل، فلا بد أنك ستقبل بقيادة أقل للسيارة الخاصة، وإذا كنت ترغب في قضاء وقت أقل للوصول إلى مكان العمل، فعليك أن تقبل بمدينة أكثر كثافة حتى يكون سكنك قريباً من مكان عملك، وإذا كنت تريد فطيرة التفاح فإن عليك أن تعارض الامتداد الحضري الذي قد يكتسح بساتين التفاح ويقسمها إلى أراضٍ صالحة للبناء. (19)

وبغض النظر أيضاً عن انحيازية الأسئلة، فإن مجرد محاولة صادقة للحصول على إسهام ذي مغزى في عملية صنع القرار؛ انطلاقاً من الأجوبة عن الأسئلة التي لا تكلف شيئاً للرد، ولا تشمل حتى أي مفهوم للتكلفة في الأسئلة، ستكون ذات صلة فقط بعالم غير ذي كلفة، في حين أن الحقيقة الحاسمة للعالم الذي نعيش فيه هو أن جميع الأفعال أو عدمها يترتب عليها تكاليف يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار؛ من أجل التوصل إلى قرار عقلائي/ رشيد، ونستخدم صفة (عقلاني/ رشيد) هنا بمعناها الأكثر تحديداً؛ بمعنى

القدرة على تحديد نسبة، كما هو الحال في (الأرقام الجذرية) في مجال الرياضيات، بحيث إن القرارات الرشيدة هي القرارات التي توازن بين شيء ما وآخر؛ أي المفاضلة، كما تتميز عن الحملة العنيفة لتحقيق بعض (شيء جيد) دون موازنة للتكاليف والعواقب.

ومخططو المدن، مثلهم مثل غيرهم من الخبراء، يدركون جيداً أن مصادر دخلهم ذاتها ووظائفهم تعتمد على توفير الأفكار التي هي قابلة للبيع لمن يوظفونهم، بمن فيهم السياسيون الذين تصبح أهدافهم وأساليبهم أهدافاً وأساليب الخبراء، وحتى عندما يمر الخبراء بعملية موازنة بين التكاليف والمنافع؛ فإن ذلك يمكن أن يظل مجرد إجراء شكلي في عملية تم اختيار الهدف فيها سياسياً.

وعلى سبيل المثال، فبعد أن يصدر السياسي الذي يريد مد شبكة للسكك الحديدية أمره لخبير التخطيط (مراجعة تقديرات نسبة مستخدمي السكك الحديدية صعوداً، وتقديرات التكاليف هبوطاً)، تصبح في وقت لاحق تجاوز التكلفة المقدرة ونقص العائدات فضيحة عامة. ولكن يكون بمقدور السياسي القول: «ليس خطئي، فقد اعتمدت على توقعات وضعت من قبل موظفينا، ويبدو أنهم قد ارتكبوا خطأ كبيراً». (20)

وبعبارة أخرى، فإن الخبراء غالباً لا يستعان بهم لتقديم معلومات واقعية أو تحليل نزيه لغرض صنع القرار من قبل المسؤولين الرسميين، ولكن لإضفاء غطاء سياسي على قرارات متخذة مسبقاً بناءً على اعتبارات أخرى مختلفة تماماً. إن تحويل القرارات ذات الأثر الاجتماعي من العمليات الشاملة التي تشمل الملايين من الناس الذين يقدمون تنازلات متبادلة - على حساب تكاليفهم ومخاطرهم الخاصة - إلى خبراء يفرضون خطة رئيسة على الجميع سيكون مشكلة، حتى لو كان الخبراء أحراراً في تقديم أفضل آرائهم الخاصة.

في الحالات التي يكون فيها الخبراء مجرد جزء من عملية تزييف الحقائق لإخفاء القرارات التعسفية، وحتى الفاسدة، من قبل الآخرين؛ فإن الاعتماد على أن ما يقوله (جميع الخبراء) حول مسألة ما يظل في غاية الخطورة، وحتى في حال كان الخبراء غير مقيدين، فإن ما قد يتفق عليه (جميع الخبراء) هو الحاجة إلى استخدام الخبرة للتعامل مع المشاكل.

للخبراء مكانتهم، ويمكن أن يكونوا ذوي قيمة عالية للغاية في تلك الوظائف، ولا شك أن هذا هو أحد أسباب وجود العبارة القديمة: «ينبغي على الخبراء أن يكونوا جاهزين للاستعمال، وليس في القمة». ومع ذلك،

فبالنسبة إلى صنع القرارات الاجتماعية الأوسع، فإن الخبراء لا يمكن أن يكونوا بديلاً عن العمليات الشاملة التي تتضمن عوامل لا تخصي بشكل لا يكون بوسع أي شخص أن يكون خبيراً فيها كلها، وتشمل 99 في المئة من معرفة التبعية المتناثرة بين صفوف السكان كافة، ومنسقة بشكل منتظم خلال عملية تنازلاتهم المتبادلة فيما بينهم بحسب العرض والطلب بين الواحد والآخر.

إن مجرد حقيقة أن المخططين المركزيين في الاتحاد السوفيتي كان عليهم ضبط 24 مليون سعر تبين مدى سخافة هذه المهمة التي يضطلع بها التخطيط المركزي، وكون التخطيط المركزي قد فشل مراراً وتكراراً في العالم، في مختلف الديمقراطيات والدكتاتوريات، فهذا لا يمكن أن يكون أمراً مستغرباً؛ لأن المخططين المركزيين لا يمكن أن يكونوا خبراء أو حتى متخصصين في كل الأمور التي تخضع لسيطرتهم.

وحقيقة أن التخطيط المركزي قد تم التخلي عنه من قبل بلد تلو الآخر في أواخر القرن العشرين، وحتى في البلدان التي لديها حكومات شيوعية أو اشتراكية، توحي بعمق هذا الفشل الذي لا يمكن إنكاره. التخطيط الاقتصادي المركزي هو مجرد جانب واحد من الهندسة الاجتماعية من

أعلى إلى أسفل بوجه عام، ولكن النتائج السيئة في المجالات الأخرى قد لا تكون دائماً بهذه الدرجة من الوضوح وسهولة القياس، وعدم القابلية للإنكار كما هي في الاقتصاد، على الرغم من أن هذه النتائج الاجتماعية الأخرى قد تكون بنفس الدرجة من السوء أو أسوأ. (21)

وفي حين أن المحامين والقضاة هم خبراء في مبادئ القانون، ويلعبون دوراً كبيراً في مجال خبراتهم؛ فقد تجاوز كل منهم على مر السنين، وعلى نحو متزايد، تلك الأدوار نحو استخدام القانون (كأداة للتغيير الاجتماعي)، وهو ما يعني اتخاذ قرارات تعوزها الخبرة والاحتراف بشأن المسائل المعقدة التي تمتد بعيداً إلى ما وراء الحدود الضيقة لخبراتهم ومهاراتهم المهنية.

وإضافة إلى ذلك فإن توافق الخبراء ذوي الآراء المتشابهة بشأن مسائل تتجاوز خبرتهم قد شجع الكثير من الخبراء القانونيين - مثلهم مثل الخبراء في المجالات الأخرى -، بما جعلهم يتخيلون أن الفرق بين تصوراتهم كخبيرة وتصورات غيرهم من الناس تكاد تكون بدهية كالفرق بين أهل العلم والجماهير الجاهلة.

من بين أمثلة كثيرة على هذا الموقف هنالك المؤتمر القضائي في الستينيات

(1960) عندما حاول مفوض شرطة متقاعد أن يشرح للقضاة وأساتذة القانون الحاضرين كيف أن ما قامت به المحاكم مؤخراً من توسيع لحقوق المجرمين القانونية من شأنه أن يقوض فعالية إنفاذ القانون.

ومن بين الحاضرين كان هنالك قاضي المحكمة العليا (وليام ج. برينان) ورئيس المحكمة (إيرل وارين) اللذان بدا عليهما (التجهم) طوال عرض مفوض الشرطة، واللذان - بحسب رواية صحيفة (نيويورك تايمز) - انفجرا ضحكاً في وقت لاحق عندما وقف أستاذ قانون ليصب جام سخريته على ما قاله مفوض الشرطة للتسو. (22) ولكن مثل هذا الرفض المشحون بالازدراء لا يستند إلى أي أدلة واقعية، بل إن الأدلة المتراكمة لاحقاً على مر السنين بينت - للأسف - أن إنفاذ القانون كان في الواقع ينهار، مع حدوث قفزة مهولة في معدلات الجريمة.

قبل الثورة التي شملت التفسيرات القضائية للقانون الجنائي في أوائل الستينيات (1960)، كان معدل جرائم القتل في الولايات المتحدة في تراجع منذ عقود، وفي عام 1961 كان أقل من نصف ما كان عليه في عام 1933. (23) لكن هذا الاتجاه التنازلي الطويل في معدل جرائم القتل فجأة ما انعكس خلال الستينيات (1960)، وبحلول عام 1974 كان

معدل جرائم القتل ضعف ما كان عليه عام 1961. (24)
ومع ذلك هنا، وكما هو الحال في أماكن أخرى، فإن الملاحظات المباشرة
وسنوات الخبرة الشخصية اليومية - في هذه الحالة، من قبل مفوض شرطة
متقاعد - لم تلق فقط الرفض بل السخرية من قبل أناس اعتمدوا بدلاً من
ذلك على افتراضات لا أساس لها، ولكنها مشتركة بين النخبة.
وليست هذه المسألة ولا هذه الحادثة فريدة من نوعها كمثال على أولئك
الذين لديهم رؤية نخبوية مكرسة وكيف يقومون برفض وازدراء وجهات
نظر بديلة بدلاً من الرد عليها.

دور العقل

تتعدد مفاهيم العقل ودورها الاجتماعي بقدر ما تتعدد مفاهيم المعرفة
ودورها الاجتماعي، وكلها تستحق الدراسة والتمحيص.

العقل والتبرير

إن الافتراض الضمني بالتفوق المعرفي بين نخبة المفكرين / المثقفين
يشكل أساس أحد مطالب المثقفين التي تعود إلى القرن الثامن عشر، على

أقل تقدير، وهي أن الإجراءات والسياسات أو المؤسسات (تبرر نفسها أمام محكمة العقل).

وقد تغيرت الكلمات التي يعبر بها عن هذا المطلب منذ القرن الثامن عشر، ولكن الفرضية الأساسية لم تتغير؛ فكثير من المثقفين اليوم، على سبيل المثال، يتأففون من أنهم لا يفهمون كيف يستحق المديرون التنفيذيون للشركات مثل هذه الرواتب العالية التي يحصلون عليها، كما لو أن هناك سبباً وجيهاً لكي نتوقع ضرورة فهم أطراف ثالثة لذلك الأمر، أو لماذا يكون فهمهم أو قبولهم أمراً ضرورياً، من أجل أن يعود إليهم أولئك المعنيون بصورة مباشرة بتوظيف ودفع رواتب المديرين التنفيذيين في الشركات؛ للمضي قدماً؛ على أساس معرفتهم وخبرتهم الخاصة في مسألة لهم فيها مصلحة، ولكن ليس للمفكرين هذه المصلحة!

وبالمثل فإن الكثير من المثقفين يعربون عن استغرابهم وعن سخطهم إزاء عدد الأعيرة النارية التي أطلقتها الشرطة في مواجهة مع أحد المجرمين، حتى لو كان كثير من هؤلاء المثقفين لم يطلقوا النار من بندقيّة أبداً في حياتهم، فضلاً عن مواجهة مخاطر الحياة والموت بما يتطلب قرارات في جزء من الثانية!

نادراً، وفي حال وقع ذلك، ما يجد المثقفون من الضروري البحث عن أي معلومات عن مدى دقة المسدسات عندما تطلق تحت الضغط والتوتر، قبل التنفيس عن مشاعرهم وطلب إجراء تغييرات. وفي واقع الأمر فإن دراسة أجرتها إدارة شرطة مدينة نيويورك الجديدة توصلت إلى أنه حتى ضمن مسافة لا تتعدى الأقدام الستة فإن أكثر بقليل من نصف الأعيرة النارية التي أطلقها رجال الشرطة أخطأت هدفها تماماً. وعلى مسافات تتراوح بين 16 و25 ياردة؛ أي أقل من المسافة الفاصلة بين القاعدة الأولى والقاعدة الثانية على ماسة البيسبول، فإن 14 في المئة فقط من الطلقات تصيب أهدافها. (25)

ومهما كانت هذه الحقائق تدعو إلى الاستغراب بالنسبة إلى أولئك الذين لم يطلقوا النار من مسدس أبداً، حتى على هدف ثابت وفي سلامة وهدوء مرمى المسدس، فإنها ستكون مدعاة لاستغراب أقل بكثير عند التعامل مع وضع يتميز بالفوضى ومخاطر الحياة والموت ضد أهداف متحركة. وما يكتسي أهمية حاسمة هنا هو أن الكثير من المثقفين ومن تأثروا بهم لم يروا أي مبرر للسعي في طلب مثل هذه المعلومات الوقائية قبل صب جام غضبهم، مع جهل تام بالحقائق.

وعلاوة على ذلك، فإن المجرم حتى وإن أصيب برصاصة فإنه ليس بالضرورة أنه سيستسلم على الفور من دون أذى؛ لذلك ليس هناك من سبب لوقف إطلاق النار، ما دام أن ذلك المجرم لا يزال يشكل خطراً، ولكن مثل هذه المعرفة البديهية (العامة) قد لا تكون ذات فائدة لهؤلاء الذين انضموا إلى الفئات النخبوية في التعبير عن السخط تجاه أشياء هي أبعد ما تكون عن مجال خبرتهم أو كفاءتهم.

إن مطالبة الأمور/ الأشياء بتبرير نفسها أمام محكمة العقل في عالم لا يملك فيه أي واحد ولو واحداً في المئة من جميع المعارف المسببة، هي في الواقع مطالبة بإقناع من يجهلون الأمور والحصول على إذنهم؛ فكيف لجراح المخ أن يبرر ما يفعله لشخص لا يعرف شيئاً عن الدماغ أو عن الجراحة؟ كيف يمكن لنجار تبرير اختياره للمسامير والأخشاب لأشخاص لا يعرفون شيئاً عن النجارة، خصوصاً إذا كان النجار يتعرض لاتهام بارتكاب مخالفات من طرف محامين أو سياسيين تجاوزت مهاراتهم التعبيرية قدرة النجار بقدر كبير، مع أن معرفتهم بالنجارة أقل بكثير؟!

ذلك أن الثقة التي تولدت من معارفهم الخاصة المتفوقة بشكل عام تخفي عن هذه النخب أنفسهم مدى جهلها وما ينتج منها من سوء فهم

للمسألة المطروحة، وعلاوة على ذلك فإن الحجج التي تساق ضد النجار من نخب فصيحة ولكنها جاهلة إلى جمهور (عامة الناس) الذين هم أيضاً يجهلون هذا الموضوع، سواء كان الجمهور ضمن هيئات المحلفين أو في صناديق الاقتراع، قد تبدو بسهولة مقنعة، حتى ولو كانت تلك الحجج ذاتها تبدو سخيفة لنجارين آخرين!

إن يقيم عموم السكان باتخاذ قراراتهم الفردية وتنازلاتهم في مسائل تتعلق بهم بشكل فردي فهذا أمر، وإن يقوموا باتخاذ قرارات جماعية تتعلق بالمجتمع بأسره فهذا أمر آخر مختلف تماماً. إن صنع القرار الجماعي، سواء أكان من خلال عمليات ديمقراطية أم عن طريق أوامر من أعلى إلى أسفل، يشمل قيام أناس باتخاذ قرارات لأشخاص آخرين، وليس لأنفسهم.

إن المشكلة المتمثلة ذاتها في عدم كفاية المعرفة تؤثر في كلتا العمليتين، ولو عدنا قليلاً إلى التخطيط المركزي كتفويض لاتخاذ القرارات بالنيابة (بدلاً من الأشخاص المعنيين) بصفة عامة، عندما كان على المخططين المركزيين في أيام الاتحاد السوفيتي ضبط أكثر من 24 مليون سعر، كانت تلك بمثابة المهمة المستحيلة بالنسبة إلى أي مجموعة من المخططين المركزيين

بأي حجم قابل للإدارة، ولكنها لم تكن تمثل مشكلة مقارنةً ببلد يبلغ عدد سكانه مئات الملايين، ويسعى كل واحد منهم إلى اتخاذ قرارات حول أسعار قليلة نسبياً تتصل بمعاملاتهم الاقتصادية الخاصة.

إن الدوافع وكذلك المعارف مختلفة؛ فهناك حوافز أكثر لاستثمار الوقت والاهتمام في قرارات ذات عواقب شخصية رئيسة مباشرة للمرء أكثر من استثمار قدر مماثل من الوقت والاهتمام للإدلاء بصوت واحد من بين الملايين في قرارات ستؤثر في غالبية الناس الآخرين، والتي من المرجح ألا يتغير أثرها في المرء بكيفية إدلاء المرء بصوته بين ملايين الأصوات.

الفكرة القائلة إن الأمور يجب أن تبرر نفسها أمام محكمة العقل تفتح الباب على مصراعيه لإدانات واسعة لأشياء غير مفهومة من قبل أناس ذوي جهل متعمد. إن الاختلافات في مستويات الدخل والمهن التي تعذر على النخب الفكرية فهمها، عادة من دون كثير من المعرفة، سواء للخصوصيات العامة (البديهية) أو للاقتصاد بشكل عام، سرعان ما تصبح (تفاوتاً) و(ظالماً)، تماماً كما هو الحال بالنسبة إلى المثقفين الذين لم يسبق لهم أن أطلقوا النار من بنديقية في حياتهم، ولا يترددون في الإعراب عن سخطهم بسبب عدد من الرصاصات التي أطلقت من قبل الشرطة في

مواجهة مع أحد المجرمين!

في هذه الأمور وغيرها، فإن المفاهيم تفوز على المعرفة، خصوصاً عندما تكون هذه المفاهيم سائدة بين المثقفين، وهذه المغالطة أساسية، والعواقب الاجتماعية السيئة التي يمكن أن تؤدي إليها ليست مقصورة على النخب الفكرية. إن إسكات صنع القرار الفردي من خلال فرض قرارات جماعية توصلت إليها أطراف ثالثة، سواء كانت تلك الأطراف الثالثة هي النخبة أو الجماهير، فهذا عادة ما يعني في الأساس السماح للجهل بأن يعلو على المعرفة!

إن استطلاعاً للرأي العام أو تصويتاً شعبياً في قضية تنطوي على النجارة سيكون غير ذي أهمية شأنه شأن وجهات النظر السائدة في أوساط النخبة، والفرق الوحيد ربما هنا هو أنه ليس هناك سوى احتمال ضئيل مقارنة بالنخب في أن تعتقد الجماهير بأنها ينبغي أن تكون متجاهلة للناس الذين لديهم خبرة ومعارف تتعلق بالقضية المطروحة تفوق أكثر بكثير ما لديهم هم.

وعلاوة على ذلك، فإن هنالك احتمالاً أقل لأن تكون للجماهير المهارات الخطابية اللازمة لإخفائها عن الآخرين أو حتى عن حقيقة ما يفعلون.

إن تمجيد المثقفين (للعقل) غالباً ما يأتي على حساب الخبرة، ويتيح لهم ثقة عمياء عن أشياء ليس لديهم بها أية معرفة أو خبرة. وفكرة أن ما لا يعرفونه ليس بمعرفة قد تكون أيضاً عاملاً في العديد من الإشارات إلى (أزمئة سابقة وأبسط) من قبل أناس لم يقوموا بأي دراسة مفصلة لتلك الأزمنة، والذين لا يبدو أن ساورهم الشك حتى في أن معارفهم بتعقيدات تلك الأزمنة هي ما ينقصهم، وليست التعقيدات ذاتها.

أشار (أوليفر وندل هولمز) إلى أن القانون الروماني تضمن (مجموعة من تفاصيل أكثر صعوبة وأعصى عن الفهم مما لدينا)؛ (26) فالمخططون المركزيون ليسوا النخبة الوحيدة الذين اتضح أن معرفتهم أقل جدوى في الممارسة العملية من المعارف العامة (البديهية) الأوسع بكثير المنتشرة بين صفوف السكان كافة، كما أن السوق وساحة الاقتصاد ليستا المكان الذي يمكن أن يكون فيه الخلل المعرفي بين النخب والجماهير في اتجاه معاكس للطريقة التي تنظر بها النخب إلى ذلك الخلل.

إذا لم تكن حياة القانون - كما قال (أوليفر وندل هولمز) - تعتمد المنطق بل الخبرة؛ (27) فإنه يصح القول هنا أيضاً إن الملايين، وخصوصاً أجيال الملايين المتعاقبة، هي التي لديها معرفة واسعة في شكل تجارب شخصية

أكثر مما لدى الدوائر الصغيرة نسبياً من الخبراء في القانون، وهذا لا يعني القول إن الخبراء لا يلعبون أي دور، سواء في القانون أو في الجوانب الأخرى من الحياة، ولكن طبيعة هذا الدور مختلفة جداً كلما تعلق الأمر بالمقارنة بين كل من خبرة النخبة وخبرات الجماهير مجتمعة.

داخل دائرة صنع قرار محددة بشكل كاف عادة ما يكون للخبراء، وخصوصاً في تلك الدائرة المحددة، دور حيوي؛ فالقلة من ذوي الخبرة القانونية يمكنهم اتخاذ القرارات القضائية لتطبيق القوانين التي تمت بلورتها انطلاقةً من تجارب الكثيرين، ولكن هذا يختلف جوهرياً عن إنشاء أو تغيير القانون بما يتناسب مع مفاهيم القضاة أو المفاهيم التي تلقى رواجاً بين أساتذة كليات القانون.

وبالمثل، فإن شخصاً ذا مواهب ومهارات في جمع المعلومات ونقلها إلى الجمهور من خلال وسائل الإعلام يمكن أن يكون جزءاً لا يتجزأ من عمل مجتمع ديمقراطي، ولكن هذا يختلف تماماً عن الصحفيين الذين يلعبون دور تصفية وتحريف الأخبار لدعم استنتاجات تعكس مفاهيم مشتركة داخل الأوساط الصحافية، كما سنبين ونوثق في الفصل الخامس.

الفرق بين الاضطلاع بأدوار محددة ومقيدة واستخدام تلك الأدوار لممارسة السلطة أو التأثير في محاولة لتشكيل القرارات الاجتماعية الأوسع ينطبق أيضاً على هؤلاء المدرسين الذين يعلمون الفصول الدراسية (مبادئ وعقائد معينة) أو أولئك الزعماء الدينيين الذين يروجون للاهوت الخلاص، وكذلك الجنرالات الذين يزيحون الحكومات المدنية من خلال انقلابات عسكرية. وما تقوم به مختلف النخب غير العسكرية الطموحة هو القيام بانقلابات أصغر حجماً وأكثر عدداً، وإجهاض القرارات الاجتماعية التي فوض الآخرون باتخاذها؛ وذلك من أجل الحصول على السلطة أو التأثير في مسائل لا يملكون فيها الخبرة، وفي كثير من الحالات لا يمتلكون حتى أبسط درجات الاختصاص والكفاءة.

وباختصار، سواء بقي المرء ضمن دور مرسوم ومحدد، على أساس خبرته، أو سواء تجرأ على تجاوز ذلك الدور إلى مجالات تفوق خبرته، فإن ذلك يعتمد في جزء منه على إذا ما كان المرء يفترض ويزعم امتلاك معرفة أكثر من هؤلاء الذين يتم الاستيلاء على قراراتهم. إن كيفية النظر إلى المعرفة يؤثر في كيفية النظر إلى المجتمع، وكيف ينظر إلى دور المرء نفسه داخل المجتمع.

عقلانية التركيز على أمر واحد في كل مرة

إن إيمان المثقفين بالعقل يتخذ، في بعض الأحيان، شكل اعتقاد أنهم أنفسهم قادرون على البت والفصل في أي قضية خاصة عند ظهورها. من حيث المبدأ يمكن للعقل أن يطبق على فترة زمنية محدودة أو موسعة بقدر ما يرغب المرء؛ أي اليوم، أو السنة، أو الجيل، أو القرن، على سبيل المثال، من خلال تحليل الآثار المترتبة عن القرارات على أي فترة من الزمن يتم اختيارها.

و(عقلانية التركيز على أمر واحد في كل مرة) تجازف بقصر تحليلها على الآثار الفورية المترتبة عن كل مسألة من المسائل عندما تظهر؛ وبالتالي تغفل آثاراً أوسع نطاقاً لقرار قد يكون له ما يبرره في ما يتعلق بمسألة مطروحة بين أيدينا، إذا ما نظرنا إليها بمعزل، ولكن قد يكون كارثياً من حيث تداعياته الآجلة التي يتم تجاهلها. والمثال الكلاسيكي هو جواب المفكر الفرنسي على أزمة تشيكوسلوفاكيا التي أدت إلى مؤتمر ميونيخ عام 1938م.

طرح عالم فرنسي بارز متخصص في العلوم السياسية، هو (جوزيف بارتيلميه)، أستاذ القانون الدستوري في جامعة باريس، وكان أيضاً المندوب الفرنسي في عصبة الأمم، سؤالاً في صحيفة (لوتون Le

(Temps) وجهه إلى القادة الفرنسيين مفاده: «هل من المجدي إشعال النار في العالم من أجل إنقاذ الدولة التشيكوسلوفاكية، وهي مجرد كومة من الجنسيات المختلفة؟ هل من الضروري أن نضحى بثلاثة ملايين من الفرنسيين، وجميع الشباب في جامعاتنا، ومدارسنا، وأريافنا، ومصانعنا؛ للحفاظ على ثلاثة ملايين من الألمان تحت السيادة التشيكية؟». (28)

وبما أن فرنسا ليست هي من كان يهدد بإشعال النار في العالم، بل (هتلر)، فإن السؤال الأكبر هو إذا ما كان الشخص الذي كان يهدد بإشعال النار في العالم في حال لم يحصل على ما يريد، هو شخص ينبغي استرضائه / تهدئته من خلال مقاربة يوم واحد في كل مرة، بغض النظر عما يمكن أن يتسبب فيه هذا الاسترضاء من تشجيع لسلسلة لا تنتهي من المطالب المتزايدة. وعلى النقيض من ذلك، فقد أشار (ونستون تشرشل)، قبل ست سنوات، إلى «أن كل تنازل حصلت عليه» ألمانيا «تلاه مباشرة طلب جديد». (29) لقد رفض (تشرشل) بشكل صريح «عقلانية يوم واحد في كل مرة».

وفي الوقت الذي تناول فيه (بارتيلمييه) الأزمة التشيكوسلوفاكية كان (هتلر) قد اتخذ بالفعل خطوة حاسمة نحو الاستعداد للحرب من خلال إعادة عسكرة منطقة الراين، في انتهاك لالتزاماته بموجب المعاهدة، وبدأ

في التجنيد العسكري في وقت لم يكن فيه هناك أي تهديد عسكري ضد ألمانيا، واستولى على النمسا بالقوة. وكما قال (ونستون تشرشل) في ذلك الوقت، فإن «أوروبا تواجه برنامجاً عدوانياً، محسوباً بشكل جيد، ومحدداً من حيث التوقيت، وهو يتكشف مرحلة بعد مرحلة»، وقد أثار هذا السؤال المطروح من قبل (تشرشل) على المدى الطويل: «كم من الأصدقاء سنخسر، وكم من الحلفاء المحتملين سنراهم ينجر فون، الواحد تلو الآخر، إلى قاع هذه الهوة الرهيبة، وكم مرة سينجح الخداع؛ حتى تتمكن القوى المتجمعة من بعد انقضاء الخدعة من استجلاء الواقع والحقيقة؟». (30)

وباختصار، كانت الكتابة بخط اليد على الحائط أمام كل من يريد القراءة، وعرض الأزمة التشيكوسلوفاكية العاجلة وحدها أحد السبل لعدم مواجهة الآثار المترتبة على سلسلة من الإجراءات على مدى فترة زمنية أطول، بما يؤدي إلى تهديد متزايد، حيث إن موارد متزايدة أصبحت تحت سيطرة ألمانيا النازية، بما زاد من قدراتها العسكرية.

سيكون هذا التهديد أكبر إذا أصبحت موارد تشيكوسلوفاكيا الكبيرة أيضاً تحت سيطرة (هتلر)، كما ستكتشف فرنسا بعد سنتين فقط من ذلك التاريخ، عندما اجتاحتها الجيش الألماني وحملها على الاستسلام

والخضوع بسرعة، باستخدام دبابات مصنعة في تشيكوسلوفاكيا إلى جانب أشياء أخرى.

لقد تم تطبيق مقارنة (يوم واحد في كل مرة) على العديد من القضايا، الأجنبية والمحلية. وفي جوهر هذا التوجه تكمن فكرة الضمنية بأن المثقفين يمكنهم تعريف المشكلة بطرق يجدونها مريحة، وأن ما يحدث في العالم الحقيقي سيبقى ضمن حدود تعريفهم، ولكن الزمن هو مجرد واحد من بين أشياء عدة يمكن أن تتجاوز حدود التعريفات والمفاهيم التي يصنعها الإنسان. وعلى سبيل المثال، فإنه مهما اكتسى (الإعفاء) عن القروض المقدمة لبلدان العالم الثالث من صبغة إنسانية فإنه من منظور مقارنة (يوم واحد في كل مرة) على أقل تقدير؛ لأن ما يحدث اليوم يؤثر في كيفية تصرف الناس غداً.

وفي هذه الحالة، فإن بلدان العالم الثالث تقترض مراراً وتكراراً، أموالاً لا تسددها، إما بسبب (الإعفاء) الصريح، وإما لأن وكالات المعونة الدولية تسمح لهم مراراً وتكراراً باقتراض مبالغ أكبر من أي وقت مضى، وذلك باستخدام عائدات القروض اللاحقة لتسديد القروض السابقة، ولكن لا تبدو هنالك نهاية في الأفق بأن تقوم تلك البلدان، ولو مرة واحدة، بسداد

القروض من مواردها الخاصة.

إن انعدام المسؤولية المالية نادراً ما وفر وسيلة للخروج من الفقر، سواء للأفراد أو للشعوب.

الأعاصير في ولاية فلوريدا وحرائق الغابات في جنوب كاليفورنيا هي بالمثل ظواهر متكررة على مر السنين، ولكن كل كارثة طبيعية فردية يتم التعامل معها باعتبارها أزمة فورية ومنفصلة، تحشد لها جهود الإنقاذ الحكومية، ليس هذا فحسب بل أيضاً مبالغ كبيرة من أموال دافعي الضرائب لتمكين الناس الذين يعيشون في هذه الأماكن من إعادة البناء على نفس الطريق المعروف لهذه المخاطر، وأي إدارة قد ترفض إثقال كاهل دافعي الضرائب بالتكاليف الباهظة لدعم عملية إعادة إعمار تلقى الشجب والإدانة بشكل صريح، ليس فقط من قبل خصومها السياسيين، بل أيضاً من قبل الكثير من وسائل الإعلام والمثقفين الذين ينظرون إلى كل إعصار أو حريق بعينه من منظور (يوم واحد في كل مرة)، وليس كجزء من عملية متسلسلة ومستمرة عبر تاريخ طويل ومستقبل يمكن التنبؤ بتفاصيله.

الفصل الثالث

المثقفون والاقتصاد

«سواء كان المرء محافظاً أو متطرفاً، أو تاجراً حراً، أو عالمياً أو قومياً، أو قسيساً أو ملحداً، فمن المفيد له معرفة أسباب وعواقب الظواهر الاقتصادية».

(جورج ج. ستيجلر) (1)

لا يبدى معظم المثقفين خارج مجال الاقتصاد بشكل واضح اهتماماً كبيراً بتعلم أبسط المبادئ الأساسية للاقتصاد، ومع ذلك فهم لا يتورعون عن تقديم بيانات قوية عن الاقتصاد بشكل عام وقطاع التجارة والأعمال بشكل خاص، والكثير من القضايا التي تدور حول ما يسمى بـ (توزيع الدخل)، وعلى سبيل المثال فقد علق الروائي الشهير (جون شتاينبك) على الثروات الأميركية العديدة التي تم التبرع بها للأعمال الخيرية قائلاً: «ليس على المرء سوى أن يتذكر بعض الممولين (المستدثبين) الذين قضوا ثلثي حياتهم في أعمال مخالبتهم لانتراع الثروة من أحشاء المجتمع والثلث الأخير في إعادتها عنوة إلى مكانها». (2)

على الرغم من البراعة اللفظية التي ميزت رسم هذه الصورة الحية

للأرباح، وكيف كانت تنتزع بالمخالب من أحشاء المجتمع، فإن (شتاينيك) والمثقفين الآخرين لم يتحملوا عناء شرح كيف أن المجتمع أصبح أكثر فقراً بسبب أنشطة (كارنيجي) و(فورد) أو (روكفلر)، على سبيل المثال، الذين قام ثلاثتهم (وكثيرون غيرهم) بجمع ثرواتهم عن طريق تخفيض أسعار منتجاتهم إلى أقل من أسعار المنتجات المنافسة. وقد ساعد انخفاض الأسعار على جعل هذه المنتجات في متناول عدد أكبر من الناس، وهو ما أسهم في الوقت نفسه في الرفع من مستوى معيشة هؤلاء الناس، وتكوين ثروات للبائعين والتجار الذين قاموا في معظم الأحيان بتوسيع أعداد عملائهم. وباختصار، فقد كانت هذه عملية تم من خلالها تكوين ثروات، وليست عملية مكنت فئة قليلة فقط من أن تلتحق بمصاف الأغنياء من خلال جعل الآخرين أكثر فقراً.

ومع ذلك، فقد تمت إشاعة الصور السلبية لعمليات السوق بعبارات مثل «البارونات اللصوص» و«الملكيين الاقتصاديين»، من دون الإجابة عن أسئلة واضحة مثل: «من سرق البارونات اللصوص عندما خفضوا أسعارهم؟ (أو) كيف أن كسب المال غالباً ما يبدأ من ظروف متواضعة؟» أو حتى في ظروف تتميز بالفقر مثل حالة (ج. سي. بينين) و(أف. دبليو.

ولوورث) نفسه مثل مجرد وراثه الثروة والسلطة مثل الملوك؟ والمسألة هنا ليست في مدى كفاية أو عدم كفاية إجابات المثقفين عن هذه الأسئلة؛ لأنه في معظم الحالات، نادراً ما تطرح هذه الأسئلة، فضلاً عن الإجابة عنها. والرؤية، في الواقع، تعمل بمثابة البديل عن كل من الحقائق والأسئلة.

هذا لا يعني أن لا أحد من رجال الأعمال قام بأي شيء خاطئ أبداً؛ فالقديسون لم يكونوا أكثر شيوعاً في أجنحة الشركات مما هم عليه في المكاتب الحكومية أو في الجامعات المغطاة بنبات اللبلاب، إلا أن السؤال هنا لا يتعلق بمسؤولية فرد عن جرائم بحد ذاتها، ولكن السؤال الذي يطرحه منتقدو عالم الأعمال والمدافعون عنه، على حد سواء، يتعلق بمزايا أو عيوب العمليات المؤسسية البديلة لخدمة المصالح الاقتصادية للمجتمع ككل. والأمر الضمني في العديد من الانتقادات الموجهة من المثقفين إلى عمليات السوق هو افتراض وجود عمليات المجموع الصفري هذه، حيث يكون فيها ربح شخص ما هو خسارة من قبل الآخرين، إلا أن هذا الافتراض نادراً ما يوضح، ومن دونه لا يكون لمعظم ما تم توضيحه أي أساس. والقضية الاقتصادية الأكبر، ربما، أو التي يتم تناولها في معظم الأحيان، هي أنه فيما يتعلق بما يطلق عليه (توزيع الدخل)، وإن كانت

العبارة نفسها مضللة، فإن الاستنتاجات التي توصل إليها معظم المثقفين حول الدخل لا تزال مضللة بشكل أكبر.

توزيع الدخل

إن التفاوت في الدخل يمكن أن ينظر إليه من الناحية التجريبية، أو من حيث الأحكام الأخلاقية من ناحية أخرى، ومعظم المثقفين المعاصرين يقومون بالأمرين معاً. ولكن، من أجل تقييم صحة الاستنتاجات التي يتوصلون إليها؛ فإنه من المستحسن تقييم القضايا التجريبية والقضايا الأخلاقية بشكل منفصل، بدلاً من المراوحة بينهما، دون توقع أي تساوق منطقي.

الأدلة التجريبية

نظراً إلى الكميات الهائلة من البيانات الإحصائية المتوافرة عن الدخل والمتاحة من مكتب الإحصاء، ودائرة الإيرادات الداخلية، والعدد الذي لا يحصى من معاهد ومشاريع البحوث، يمكن للمرء أن يتصور أن الحقائق المجردة حول الاختلافات في الدخل ستكون معروفة بشكل جيد نوعاً

ما لدى الناس المطلعين، على الرغم من أنه قد تكون لهم وجهات نظر مختلفة بشأن مدى استحسان تلك الاختلافات المعينة، غير أن الواقع يشير إلى أن الوقائع الأساسية تظل موضع نزاع، والاختلافات حول ما يزعم أنه حقائق تبدو على الأقل كبيرة بقدر الاختلافات في الدخل. إن حجم الدخل والاتجاهات السائدة في هذه الاختلافات كثيراً ما ينظر إليها بمرور الزمن باعتبارات مختلفة جذرياً من جانب من يملكون رؤى مختلفة فيما يتعلق بالواقع الحالي، وحتى بعيداً عما يعتبره الناس على اختلافهم أمراً مرغوباً للمستقبل.

وربما المصدر الأكثر خصوبة لتزايد سوء الفهم حول الدخل كان، وسيظل دائماً، ممارسة الخلط على نطاق واسع بين الفئات الإحصائية والبشر الذين هم من لحم ودم. وقد صدرت تصريحات كثيرة في وسائل الإعلام، وفي الأوساط الأكاديمية، تدعي أن الأثرياء يكسبون دخولاً أكبر، ليس هذا فحسب، بل يحصلون على حصة متزايدة من المداخيل كافة؛ مما يزيد من فوارق الدخل بين أولئك الذين هم في القمة وأولئك الذين هم في القاع. وفي كل الحالات تقريباً تعتمد هذه البيانات على أساس الخلط بين ما حدث ويحدث على مر الزمن في الفئات الإحصائية، وما حدث

ويحدث على مر الزمن بين البشر الذين هم من لحم ودم. وقد صرحت مجلة (نيويورك تايمز) في مقال للمحرر، على سبيل المثال، أن «الفجوة بين الأغنياء والفقراء اتسعت في أميركا». (3) كما ظهرت استنتاجات مماثلة في مقال لمجلة (نيوزويك) عام 2007م أشارت إلى هذه الحقبة بأنها «في الوقت الذي ازدادت فيه الفجوة بين الأغنياء والفقراء اتساعاً، وبين الأثرياء ثراءً فاحشاً، وبمجرد الأغنياء». (4) وهو موضوع بات متداولاً في كل وسائل الإعلام الأخرى المعروفة مثل (الواشنطن بوست) وعدد لا يحصى من البرامج التلفزيونية. وبحسب الكاتب الصحفي (يوجين روبنسون) (5) من صحيفة (الواشنطن بوست) فقد «شهد الأغنياء مكاسب من حيث الدخل تفوق بكثير ما يحصل عليه الفقراء»، كما أن كاتباً في صحيفة (لوس أنجلوس تايمز) أعلن بشكل مماثل أن «الفجوة بين الأغنياء والفقراء تزداد اتساعاً». (6)

ووفقاً للأستاذ (أندرو هاكر) في كتابه (المال): «على الرغم من تمتع جميع الفئات السكانية بزيادة في الدخل، فإن الخمس في الأعلى حصل على نصيب يفوق 24 مرة الخمس الموجود في الأسفل، وبقياس أنصبتها بالمجموع فإن الخمس الموجود في القاع، وكذلك الأخماس الثلاثة

الموجودة فوقه، انتهى بهم الأمر إلى التقهقر والانحسار». (7)

وعلى الرغم من أن مناقشات من هذا القبيل قد صيغت استناداً إلى الناس كبشر، فإن الأدلة التجريبية الفعلية المذكورة تعلقت بما حدث ويحدث مع مرور الوقت على الفئات الإحصائية؛ وهكذا يتبين أن ذلك الأمر هو في الحقيقة تماماً عكس ما حدث ويحدث مع مرور الوقت للبشر الذين هم من لحم ودم، والذين ينتقل معظمهم من فئة إلى أخرى على مر الزمن. ومن حيث الفئات الإحصائية فإن الأمر صحيح؛ إذ إن كلاً من كمية الدخل ونسبة الدخل الإجمالي المحصل من قبل جميع من هم ضمن العشرين في المئة الموجودة في أعلى السلم قد ارتفع على مدى السنوات الماضية، بما يزيد من اتساع الفجوة بين الخمسين الموجودين في القمة والقاع. (8) ولكن بيانات وزارة الخزانة الأميركية، والتي تتابع أفراداً معينين على مر الزمن، ومن خلال عائلاتهم الضريبية المدفوعة لدائرة الإيرادات الداخلية، تبين من حيث السكان أن دخول دافعي الضرائب هؤلاء، ولا سيما أولئك الذين كانوا ضمن الخمس (20 في المئة الموجودين في القاع) من حيث الدخل في عام 1996م، قد ارتفعت بنسبة 91 في المئة بحلول عام 2005م، في حين أن دخول دافعي الضرائب، ولا سيما أولئك الذين كانوا في الخمس

(20 في المئة) الأعلى في عام 1996م، قد ارتفعت بنسبة 10 في المئة فقط بحلول عام 2005م، في حين أن دخول أولئك الموجودين ضمن أعلى خمسة في المئة وأعلى واحد في المئة قد انخفضت في الواقع. (9)

وفي حين أنه قد يبدو كما لو أن هاتين المجموعتين الإحصائيتين اللتين تختلفان اختلافاً جذرياً لا يمكنهما أن تكونا صحيحتين في الوقت ذاته، فإن ما يجعلهما متوافقتين بشكل متبادل هو أن البشر كآدميين من لحم ودم، ينتقلون من فئة إحصائية إلى أخرى مع مرور الوقت. وعندما يجد دافعو الضرائب الذين كانوا في البداية في أدنى مستوى شريحة الدخل، أن دخلهم قد ازداد بما يناهز الضعفين خلال عقد من الزمن؛ فإن ذلك جعل الكثيرين منهم ينتقلون إلى أعلى؛ ليخرجوا من الخمس الأدنى، وعندما يجد هؤلاء الموجودون ضمن فئة الواحد في المئة في أعلى السلم أن دخولهم انخفضت بنحو الربع (1/4)، فإن ذلك من المرجح أن يتسبب في إخراجهم من فئة الواحد في المئة الأعلى، وضمهم إلى فئة أدنى. وفي إمكان بيانات دائرة الإيرادات الداخلية متابعة أفراد معينين عبر الزمن انطلاقاً من عائداتهم الضريبية، والذين لديهم أرقام ضمان اجتماعي وتحديد خاصة كرقم هوية، في حين أن البيانات من مكتب الإحصاء وغيره

من معظم المصادر فإنها تتابع ما يحدث للفئات الإحصائية بمرور الوقت، على الرغم من حقيقة أن الأفراد أنفسهم قد لا يبقون ضمن الفئات ذاتها على مر السنين.

والكثير من البيانات من النوع ذاته المستخدمة في ادعاء اتساع فجوة الدخل بين (الأثرياء) و(الفقراء) - من التسميات التي تطلق عادةً على الأشخاص الذين يحصلون على دخول مختلفة، بدلاً من ثروات مختلفة، بحسب ما يوحي به مصطلحا الأغنياء والفقراء ضمناً - أدت (البيانات) بكثير من وسائل الإعلام إلى إطلاق مزاعم مماثلة عن تزايد الفجوة في الدخل بين (أصحاب الثراء الفاحش) و(بجرد الأغنياء).

وتحت عنوان (أصحاب الثراء الفاحش يتفوقون على الأغنياء أنفسهم) أطلق مقال نشر في صدر الصفحة الأولى من صحيفة (نيويورك تايمز) على (الفئة التي تمثل واحداً في المئة من أصحاب الدخل - فئة الواحد من الألف الموجودين في أعلى السلم - اسم (المفرطين في الثراء الفاحش)، وأعلن أنهم «تفوقوا حتى على هؤلاء (الأغنياء) الذين يكسبون مئات الآلاف من الدولارات سنوياً» (10) ومرة أخرى نجد أن الخلط يقع بين ما يحدث للفئات الإحصائية مع مرور الوقت، وبين ما يحدث للأفراد

كبشر على مر الزمن؛ إذ إنهم ينتقلون من فئة إحصائية إلى أخرى. وعلى الرغم من الارتفاع في دخل الفئة العليا التي تمثل واحداً في المئة من دافعي الضرائب؛ باعتبارها فئة إحصائية، سواء على نحو مطلق أو نسبي مقابل دخول الفئات الأخرى؛ فإن أولئك الأفراد كبشر الذين كانوا في تلك الفئة في البداية شهدوا انخفاضاً مذهلاً في دخولهم بلغ (50%) خمسين في المئة بين عامي 1996 و 2005. (11) وليس من المستغرب أن نرى الناس الذين انخفضت مداخيلهم إلى النصف يسقطون من فئة «واحد في المئة» إلى الأسفل، فما يحدث لدخل الفئة بمرور الوقت ليس هو ذاته ما يحدث للناس الذين كانوا في تلك الفئة في أي نقطة زمنية معينة، ولكن الكثيرين من المثقفين يتربصون للاستيلاء على أي أرقام تبدو أنها تناسب رؤيتهم هذه.

وراء الكثير من تلك الأرقام، وما يصاحبها من خطاب هستيري منذر ومنبه، تكمن حقيقة عادية جداً، مفادها أن: معظم الناس يبدوون حياتهم المهنية من القاع، ويكسبون دخولاً بمستوى الرواتب الأساسية، وتمرور الوقت، ومع اكتسابهم للمزيد من المهارات والخبرات تؤدي زيادة إنتاجيتهم إلى ارتفاع أجورهم. بما يضعهم تبعاً في مصاف الطبقات ذات

الدخل الأعلى، وهذه ليست أموراً نادرة (مثل قصص هوراشيو ألبير)، بل هي أنماط معتادة بين الملايين من الناس في الولايات المتحدة، وفي بعض الدول والبلدان الأخرى.

أكثر من ثلاثة أرباع هؤلاء الأميركيين العاملين الذين كانت دخولهم ضمن 20 في المئة الدنيا عام 1975م كانوا في مصاف 40 في المئة الأعلى من ذوي الدخل في مرحلة ما عام 1991م، ونسبة 5 في المئة فقط من هؤلاء الذين كانوا أصلاً في الخمس الأدنى ظلوا في الفئة ذاتها عام 1991م، بينما تمكن 29 في المئة من هؤلاء الذين كانوا أصلاً في الخمس الأدنى من الصعود إلى الخمس الأعلى. (12) ولكن البراعة اللفظية حولت زمرة عابرة في فئة إحصائية معينة إلى طبقة دائمة تسمى (الفقراء).

وتماماً كما أن معظم الأميركيين في الفئات الإحصائية التي تعرف بـ(الفقراء) ليست فئة دائمة هناك، فإن دراسات في بريطانيا وكندا ونيوزيلندا واليونان تظهر أنماطاً مماثلة من عدم الثبات بين هؤلاء الموجودين في مصاف أصحاب الدخل المنخفضة، في وقت معين. (13) وما يزيد قليلاً على نصف عدد كل الأميركيين الذين يتقاضون رواتب تساوي أو تقترب من الحد الأدنى للأجور هم بين سن 16 و24 عاماً. (14) وبطبيعة

الفئات الإحصائية التي ينتقل الناس منها وإليها عبر الزمن. ويتفاقم الخلط بين الفئات الإحصائية والناس كبشر حقيقيين عندما يكون هناك أيضاً خلط بين الدخل والثروة؛ فالناس الذين يطلق عليهم (أغنياء) أو (أثرياء ثراءً فاحشاً) قد أعطيت لهم هذه الألقاب من طرف وسائل الإعلام على أساس الدخل، وليس الثروة، على الرغم من أن (الغنى) يعني امتلاك المزيد من الثروة. ووفقاً لوزارة الخزانة: «فإن 25 في المئة فقط من بين أصحاب أعلى الدخل عام 1996م أعلى 1/100 من بين 1 في المئة، بقوا في هذه المجموعة عام 2005م). (15) وإذا كان هؤلاء حقاً أغني الأغنياء، فمن الصعب تفسير لماذا لم يعد ثلاثة أرباعهم موجودين في هذه الفئة بعد عقد من الزمان!؟

هناك التباس آخر ذو صلة هنا، ولكنه مختلف نوعاً ما، بين الفئات الإحصائية والبشر - في حد ذاتهم -، وهو ما أدى إلى مزاعم كثيرة في وسائل الإعلام وبين صفوف الأكاديميين من أن دخل الأميركيين إما أنه ركذ وإما أنه نما ببطء شديد على مر السنين. وعلى سبيل المثال، على مدى الفترة من 1967م حتى 2005م ارتفع متوسط الدخل الحقيقي للأسر؛ أي الإيراد المالي المعدل بحسب التضخم، بنسبة 31 في المئة. (16) وفي فترات

محددة خلال تلك الفترة الطويلة ارتفع دخل الأسرة الحقيقي بنسبة أقل، وكثيراً ما كان المثقفون يذكرون تلك الفترات المحددة للدعاء بأن الدخول والمستوى المعيشي «قد ركد». (17) وفي الوقت ذاته ارتفع الدخل الحقيقي للفرد بنسبة 122 في المئة في تلك الفترة نفسها من 1967م إلى 2005م. (18) وعندما يسمى ارتفاع الدخل بأكثر من الضعفين (ركوداً)، فإن ذلك يعد مظهراً من مظاهر البراعة والبراعة اللفظية المتعددة.

سبب هذا التناقض الكبير بين اتجاهات معدل النمو في دخل الأسرة واتجاهات معدل النمو في الدخل الفردي يبدو في غاية الوضوح؛ فعدد الأشخاص في الأسرة يتناقص على مر السنين، واعتباراً من 1966م، على سبيل المثال، أفاد مكتب الولايات المتحدة للتعداد أن عدد الأسر كان يتنامى بوتيرة أسرع من تزايد عدد الأشخاص، واختتم قائلاً: «إن السبب الرئيس للارتفاع السريع لمعدل تكوين الأسرة هو زيادة الميل، خصوصاً بين الأفراد الذين لا علاقة بينهم، إلى الاحتفاظ بمنزلهم وشققهم بدلاً من العيش مع أقاربهم أو الانتقال إلى الأسر الموجودة كمستأجري غرف ونزلاء... إلى غير ذلك». (19) كما أن زيادة الدخل الفردي جعلت ذلك ممكناً.

على الرغم من هذه الحقائق العامة الواضحة فإن إحصاءات الدخل المنزلي أو الأسري ما زالت تذكر على نطاق واسع في وسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية، في حين يتم تجاهل إحصاءات دخل الفرد على نطاق واسع، على الرغم من حقيقة أن الأسر متغيرة في حجمها، بينما يشير نصيب الفرد من الدخل دائماً إلى دخل شخص واحد. ومع ذلك فإن الإحصاءات التي يلح المثقفون في ذكرها وتتوافق مع رؤيتهم لأميركا أكثر بكثير من الإحصاءات التي يواصلون تجاهلها.

وتماماً مثلما تقلل الإحصاءات المنزلية من شأن الارتفاع في مستوى المعيشة الأميركي عبر الزمن؛ فإنها من جهتها تبالغ في تقدير درجة عدم المساواة في الدخل؛ لأن الأسر ذات الدخل المنخفضة تميل دوماً إلى أن يكون لديها أفراد أقل من الأسر ذات الدخل الأعلى. وفي حين أن هناك 39 مليون شخص يعيشون في أسر تقع دخولها ضمن الـ20 في المئة الدنيا، فإنه يوجد 64 مليون شخص في الأسر التي تصنف دخولها ضمن الـ20 في المئة الأعلى. (20) ليس هناك شيء غامض حول هذا أيضاً؛ نظراً إلى عدد الأمهات ذوات الدخل المنخفض اللاتي يعشن مع أطفالهن يتامى الأب، والنزلاء أصحاب الدخل المنخفضة الذين يعيشون في غرفة واحدة، سواء

في الفنادق أو في بيوت للإيجار، مثلاً.

حتى لو حصل كل شخص في البلد بأكمله على الدخل ذاته بالضبط فإنه سيكون هنالك (تفاوت) ملحوظ بين متوسط الدخل الذي تتلقاه الأسر التي تحتوي على 64 مليون شخص مقارنةً بمتوسط الدخل الذي تحصل عليه الأسر التي تحتوي على 39 مليون شخص.

ومن شأن هذا التفاوت أن يكون أكبر حتى لو تم إحصاء دخول البالغين العاملين فقط، وحتى لو كان جميع هؤلاء البالغين من ذوي الدخل المتشابهة. وهناك عدد أكبر من الكبار أرباب الأسر الذين يعملون بدوام كامل، وعلى مدار السنة، حتى في أعلى 5 في المائة من الأسر أكثر مما يوجد في أسر الـ20 في المئة الدنيا. (21) إذا العديد من إحصاءات الدخل مضللة بمعنى آخر؛ عندما تستبعد الدخل الذي يتم الحصول عليه عينياً مثل واصلات الغذاء والسكن المدعوم، والتي غالباً ما تتجاوز قيمة الإيرادات النقدية التي يتلقاها الناس من محدودي الدخل. وفي عام 2001، على سبيل المثال، بلغت التحويلات النقدية أو العينية أكثر من ثلاثة أرباع إجمالي الموارد الاقتصادية الموضوعة تحت تصرف الناس الموجودين في مصاف الـ20 في المئة الدنيا. (22)

اعتبارات أخلاقية

الفرق بين الفئات الإحصائية والناس الطبيعيين (الفعلية) من شأنه أن يؤثر في المسائل الأخلاقية وكذلك التجريبية. ومهما كنا قلقين بشأن المصير الاقتصادي للبشر (الآدميين)؛ فإن ذلك يختلف كثيراً عن قلقنا حول مصير الفئات الإحصائية.

في كتابه الأفضل مبيعاً بعنوان (أميركا الأخرى)، على سبيل المثال، بالغ (مايكل هارينتون) في إحصاءات الدخل، وتباكي على (آلام) الفقراء في أميركا، وعشرات الملايين من (المعوقين جسدياً ومعنويّاً) الذين يشكلون «عراً على أميركا الأخرى، وكيف أن (الناس) واقعون في حلقة مفرغة»، ويعانون من تشويه في الإرادة والروح المعنوية ناجم عن كونهم فقراء. (23) ولكن توظيف البيانات الإحصائية مع القلق الأخلاقي لا يفيد شيئاً في إرساء علاقة بين جماعة عابرة في الفئات الإحصائية وطبقة دائمة مستحضرة إلى الذهن من خلال براعة لفظية. مر وقت كان فيه لمثل هذا الخطاب ربما شيء من المعنى في الولايات المتحدة، وهنالك بلدان أخرى ما زال لهذا الخطاب معنى فيها إلى يومنا هذا، ولكن معظم هؤلاء الأميركيين الذين يعيشون الآن تحت خط الفقر الرسمي لديهم أملاك كانت تقريباً

منذ جيل واحد تعتبر جزءاً من المستوى المعيشي الخاص بالطبقة الوسطى، واعتباراً من عام 2001م كان ثلاثة أرباع الأميركيين الذين تقل دخولهم عن مستوى الفقر الرسمي يمتلكون مكيفات هواء (لم تكن متاحة إلا لثلث الأميركيين عام 1971)، ويمتلك 97 في المئة منهم جهاز تلفاز ملون (لم يكن متاحاً إلا لأقل من نصف الأميركيين عام 1971)، ويمتلك 73 في المئة منهم أفران الميكروويف (لم تكن متاحة إلا لأقل من 1 في المئة من الأميركيين عام 1971)، كما كان 98 في المئة من (الفقراء) يمتلكون إما جهاز تسجيل أشرطة فيديو أو مشغل أقراص فيديو رقمية (لم يكن متاحاً لأحد عام 1971). وإضافة إلى ذلك فإن 72 في المئة من (الفقراء) يمتلكون سيارة، (24) إلا أن هذا كله لم يسهم في تغيير خطاب المثقفين، على الرغم من كل ما يعكسه من تغيرات في مستويات معيشة الأميركيين الموجودين في مصاف محدودي الدخل.

ونجد في كتاب (أندرو هاكر) نموذجاً لعقلية الكثير من المثقفين؛ فقد أشار إلى تريليونات الدولارات التي أصبحت (دخلاً شخصياً للأميركيين) في كل عام، وقال: «سينحصر موضوع هذا الكتاب في كيفية تقسيم هذا المال» (25) ولكن هذه الأموال لم توزع على الإطلاق، وهي تصبح دخلاً

من خلال عملية مختلفة تماماً، وعبارة «توزيع الدخل» ذاتها تبدو منحازة، وهي تبدأ القصة الاقتصادية من الوسط، مع وجود كمية من الدخل أو الثروة بطريقة ما، ولا يبقى سوى السؤال عن كيفية توزيع أو (قسمة) ذلك الدخل أو تلك الثروة، بحسب تعبير البروفيسور (هاكر).

في العالم الحقيقي يبدو الوضع مختلفاً تماماً، وفي اقتصاد السوق يحصل معظم الناس على دخل نتيجة ما ينتجون، وإمداد الآخرين ببعض السلع أو الخدمات التي يريدها هؤلاء الناس، حتى ولو كانت تلك الخدمة مجرد عمل. وكل مستفيد من هذه السلع والخدمات يدفع وفقاً للقيمة التي يضعها ذلك المستفيد المحدد مقابل ما تلقاه أو تسلمه، ويقوم بالاختيار بين مزودين بديلين لإيجاد أفضل توافق بين السعر والجودة كما يراها الشخص الذي يدفع، وتختلف هذه العملية العادية والنفعية تماماً عن رؤية (توزيع الدخل) المتوقعة من جانب بعض أولئك المثقفين الذين يوظفون هذه الرؤية مع قلق أخلاقي. وإذا ما كان هناك فعلاً من كمية الدخل أو الثروة الموجودة سلفاً، والتي تم إنتاجها بشكل ما، منة من السماء - كما بدت - فستكون هناك بطبيعة الحال مسألة أخلاقية فيما يتعلق بحجم الحصة التي ينبغي على كل فرد في المجتمع أن يحصل عليها، ولكن الثروة منتجة (بجهد ولم تكن

منة)، ولم تأت إلى الوجود من فراغ. وكلما وجدت الملايين من الأفراد يكافؤون وفقاً لما ينتجونه فستجد ذلك لا يقدر إلا بشكل غير موضوعي من قبل ملايين الأفراد غيرهم، ولا يبدو من الواضح - على الإطلاق - على أي أساس يمكن لأطراف ثالثة القول إن بعض السلع أو الخدمات مبالغ في تقدير قيمتها أو مبخوسة القدر، أو إنه ينبغي تقدير الطبخ أكثر أو بخس قيمة النجارة، على سبيل المثال، ناهيك عن القول إن عدم العمل لا يحظى بمكافأة كافية مقارنة بالعمل.

كما أنه ليس هناك شيء غامض في حقيقة أن ما لا يقل عن ألف ضعف من الناس مستعدون لدفع المال لسماح (بافاروتي) يغني مقارنة بمن سيدفع لسماح غناء شخص عادي. وعندما يقبض الناس مقابل ما ينتجون؛ فإن قيمة ناتج شخص ما يمكن أن تبلغ بسهولة ألف ضعف قيمة ناتج شخص آخر بالنسبة إلى هؤلاء المستفيدين من هذا الناتج، ربما فقط لأن آلاف الآخرين من الناس مهتمون بالحصول على منتجات أو خدمات معينة أكثر من اهتمامهم بالحصول على منتجات وخدمات أخرى أو حتى نفس المنتج أو الخدمة من شخص آخر. وعلى سبيل المثال، عندما غادر (تايفر وودز) دوري بطولة الجولف لعدة أشهر بسبب إصابته انخفض عدد جمهور

التلفزيون في الدور النهائي من البطولات الكبرى بنسب مختلفة بلغت نحو 16 في المئة. (26) وهذا يمكن أن يترجم إلى الملايين من الدولارات من عائدات الإعلانات؛ استناداً إلى عدد من مشاهدي التلفزيون.

وحقيقة أن إنتاجية شخص واحد قد تبلغ ألف ضعف قيمة إنتاجية شخص آخر لا تعني أن جدارة شخص واحد هي ألف مرة أكبر من جدارة آخر؛ فالإنتاجية والجدارة شيئان مختلفان تماماً، وتأثر إنتاجية فرد ما بعوامل لا حصر لها إلى جانب جهود ذلك الفرد؛ كأن يولد بصوت جميل، وهذا مثال جيد، أو أن يولد في أسرة مميزة لديها مجموعة معينة من القيم وأنماط السلوك، وتعيش في بيئة جغرافية أو اجتماعية معينة، وأن يولد بدماع عادي، وليس بدماع تضرر أثناء عملية الولادة، كل هذه العوامل يمكن أن تشكل فروقاً كبيرة فيما يمكن لشخص ما أن يتتجه.

وعلاوة على ذلك، فإن الأطراف الثالثة (الغير) ليست في وضع يسمح لها بإمعان النظر في القيمة الملموسة لإنتاجية شخص ما مقارنةً بشخص آخر، بل إنه من الصعب أن نتصور كيف يمكن الحكم على جدارة شخص ما بدقة من قبل إنسان آخر (لم يخض التجربة ذاتها)؛ فالفرد الذي تربي في ظروف منزلية صعبة أو في ظروف اجتماعية رهيبة قد يكون جديراً

بالثناء؛ لأنه تمكن من أن يصبح مواطناً متوسطاً ومحترماً يتمتع بمهارات عمل متوسطة كإسكافي، في حين أن الشخص الذي تربي منذ ولادته بكل المزايا التي يمكن للمال والمركز الاجتماعي أن يضيفها قد لا يثير الإعجاب إذا أصبح جراحاً بارزاً في مجال جراحة الدماغ، ولكن هذا يختلف تماماً عن القول إن إصلاح الأحذية يساوي في قيمته عند الآخرين قيمة مداواة عسل الدماغ، والقول إن الجدارة (قد تكون هي ذاتها) قد لا يعني (أن الإنتاجية هي ذاتها)، كما لا نستطيع منطقياً أو أخلاقياً تجاهل التفاوت في نسبية الضرورة لدى أولئك الذين يريدون إصلاح أحذيتهم مقابل أولئك الذين يحتاجون إلى جراحة في المخ، وبعبارة أخرى: فإن المسألة لا تتمثل ببساطة في الموازنة بين مصلحة متسلم دخل واحد مقابل مصلحة متسلم دخل آخر، بينما يتم تجاهل العدد الهائل من الناس الآخرين الذين تتوقف رفاهيتهم على ما ينتج هؤلاء الأفراد.

إذا كان أحد يفضل اقتصاداً يكون فيه الدخل منفصلاً عن الإنتاجية؛ إذاً لوجب - في هذه الحال - شرح هذا النوع من الاقتصاد بشكل صريح، ولكن هذا يختلف تماماً عن تقديم مثل هذا الكم الكبير والجوهري من التغيير على أساس البراعة اللفظية في تصوير المسألة على أنها ببساطة مسألة

مجموعة واحدة من إحصائيات (توزيع الدخل) اليوم في مقابل مجموعة بديلة من إحصائيات (توزيع الدخل) غداً.

أما بالنسبة إلى المسألة الأخلاقية، وإذا ما كان يمكن اعتبار أي مجموعة معينة من الناس مسؤولة عن التفاوت لدى إنتاجية أناس آخرين؛ وبالتالي مكاسبهم وعائدتهم؛ فإن ذلك يعتمد على مدى السيطرة التي تحتفظ بها أي مجموعة محددة، أو ربما يمكنها الاحتفاظ بها، على العوامل التي لا تعد ولا تحصى، والتي أفضت إلى الفروق القائمة في الإنتاجية.

وبما أنه ما من إنسان يملك السيطرة على الماضي، والعديد من الاختلافات الثقافية الراسخة تشكل تركة الماضي؛ فإن القيود على ما يمكن القيام به في الوقت الراهن هي القيود المفروضة على ما يمكن اعتباره قصوراً أخلاقياً من طرف المجتمع. وبدرجة أقل يمكن أن تعزى الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المجموعات تلقائياً إلى (الحواجز) التي أنشأها المجتمع؛ فالحواجز موجودة في العالم الحقيقي، مثلها مثل وجود مرض السرطان، ولكن الاعتراف بذلك لا يعني أن كل الوفيات، أو حتى معظم الوفيات، يمكن أن تعزى تلقائياً إلى مرض السرطان أو أن معظم الفوارق الاقتصادية يمكن أن تعزى تلقائياً إلى (الحواجز).

وضمن القيود التي تفرضها الظروف هناك أشياء يمكن القيام بها لجعل الفرص متاحة على نطاق أوسع، أو لمساعدة أولئك الذين يعانون من إعاقات حادة جداً بشكل لا نتوقع منهم الاستفادة من أي فرص متاحة بالفعل. وفي الواقع فإن الكثير قد أنجز بالفعل وقيد الإنجاز في بلد مثل الولايات المتحدة التي تقود العالم في مجال العمل الخيري، ليس فقط من حيث المال، ولكن أيضاً من حيث عدد الأفراد المتبرعين بوقتهم في مساع خيرية، ولكن من خلال افتراض أن كل شيء لم يتم القيام به كان من الممكن القيام به، بغض النظر عن التكاليف والمخاطر، فإنه يمكن إلقاء اللوم على الأفراد أو المجتمعات؛ لأن العالم الحقيقي لا يطابق بعض الرؤى لمجتمع مثالي. كما لا يمكن الإلقاء باللائمة على الواقع الفعلي بسبب التباين بين الحقيقي والرؤية المثالية تلقائياً، كما لو أن الحالمين (أصحاب الرؤى المثالية) كانوا مخطئين.

الفقراء كمستهلكين

على الرغم من أن معظم الناس في الشرائح المحدودة الدخل اعتباراً من وقت معين لا يبقون هناك بشكل دائم، فإن بعض الناس يفعلون. وعلاوة

على ذلك فإن بعض الأحياء قد تبقى سكناً للفقراء على مدى أجيال متتالية، بغض النظر عن عدد الناس الذين تركوا تلك الأحياء، وخرجوا إلى حياة أفضل، بينما ينتقلون من فئة دخل إلى أخرى. والتحويلات العرقية التامة في أحياء مثل (هارلم) الذي كان يوماً ما حياً ليهود الطبقة الوسطى (27)، يعد إحدى العلامات لمثل هذا الحراك الاقتصادي.

تميل أحياء محدودي الدخل إلى أن تكون لها خصائصها الاقتصادية المميزة، ومن أبرزها أن الأسعار تميل إلى أن تكون أعلى هناك مما هي عليه في أحياء أخرى. ومناقشات المثقفين عن أن (الفقراء يدفعون أكثر) تنم - في كثير من الأحيان - عن اتهامات ساخطة وإداناة لهؤلاء الذين يفرضون أسعاراً باهظة على هؤلاء الناس الذين لا يقدرّون حتى على دفعها، ويفترض ضمناً أن أسباب تلك الأسعار المرتفعة تعزى إلى هؤلاء الذين يفرضونها، وعلى وجه الخصوص بسبب تصرفات خبيثة من لدنهم مثل (الجشع)، (العنصرية)، وما شابه ذلك، ونادراً ما يذكر احتمال - ناهيك عن التحقيق فيه - أن كل ما من شأنه أن يفضي إلى ارتفاع الأسعار (شخصاً كان أو شيئاً) قد لا يكون نفس الذي يتسبب في أن تكون الأسعار أعلى مما هي عليه في أحياء أخرى؛ فالخلط بين الوسيلة والسببية يقع في

لب الكثير من مناقشات المثقفين (للمشكلات الاجتماعية)، وفي سياقات مختلفة كثيرة غالباً ما تنقل الأسعار حقيقة كامنة دون أن تكون سبباً فيها. من بين الحقائق الأساسية في الكثير من أحياء محدودي الدخل ارتفاع معدلات الجريمة، وأعمال التخريب والعنف، فضلاً عن عدم وجود المتطلبات الاقتصادية اللازمة للاقتصاديات ذات الحجم الكبير، والتي تمكن سلسلة المتاجر الكبرى من فرض أسعار منخفضة وتحقيق أرباح من معدلات مبيعات أعلى في الأحياء الأكثر ثراءً، ولكن مثل هذه الاعتبارات العامة (البدئية) لا تقدم للمثقفين فرصة، لا لعرض النوع الخاص من معارفهم أو لعرض افتراضهم بأنهم على خلق أفضل يسمح لهم بإدانة الآخرين، وإذا كانت المتاجر في أحياء محدودي الدخل تحقق حقاً معدلات أعلى من الربح من استثماراتها، فإنه سيكون من الصعب تفسير لماذا تتجنب سلاسل المتاجر الوطنية وغيرها من كبرى الشركات فتح فروع لها في مثل هذه الأماكن التي غالباً ما تفتقر بشكل مؤلم إلى كثير من الشركات التي تنتشر في الأحياء الأكثر ثراءً.

كما يتم تجاهل التكاليف الأساسية لتوفير الخدمات المالية للناس في أحياء محدودي الدخل بالشكل ذاته من قبل الكثيرين، إن لم نقل معظم المثقفين،

وبدلاً من ذلك فإن معدلات الفائدة المرتفعة المفروضة على القروض الشخصية المقدمة للفقراء كافية لتفجير حالات من السخط والتنديد والمطالبة بتدخل الحكومة لوضع حد لمعدلات الفائدة (الاستغلالية) و(غير المقبولة). هنا كثيراً ما تكفي البراعة اللفظية بذكر نسب أسعار الفائدة بنسب مئوية سنوية، في حين أن الحقيقة تفيد بأن القروض المقدمة في أحياء محدودي الدخل غالباً ما تكون لبضعة أسابيع أو حتى أيام فقط؛ لتلبية بعض الضروريات الراهنة، والمال المقرض عادةً ما يكون في حدود بضعة مئات من الدولارات، مقدمة لبضعة أسابيع، برسوم فائدة تبلغ نحو 15 دولاراً أعلى كل 100 دولار مقرضة؛ وهو ما يسفر عن معدلات فائدة سنوية تقدر بالمئات، وهي نوع الإحصاءات التي لها تأثير ووقوع كبير في وسائل الإعلام وعالم السياسة.

أما التكاليف وراء مثل هذه الرسوم فنادرًا ما يتم البحث فيها من قبل المثقفين - هذا إن حدث -، ومن قبل ما يسمى ب(المدافعين عن المستهلك) أو من قبل آخرين في مجال خلق النعرات والتنديد بالشركات التجارية التي لا يعرفون عنها إلا القليل أو لا شيء. والآثار الاقتصادية لتدخل الحكومة لتحديد معدل الفائدة السنوي يمكن مشاهدتها في عدد من الولايات التي

فرضت فيها مثل هذه الحدود؛ فبعد أن فرضت ولاية أوريغون حدود 36 في المئة على الفائدة السنوية، أغلقت ثلاثة أرباع شركات القروض العاجلة (أو ما يسمى بقروض يوم صرف الرواتب) أبوابها. (28)

كما أنه ليس من الصعب أن نفهم السبب إذا كلف المرء نفسه عناء تمحيص الوقائع؛ فبسقف 36 في المئة كحد على سعر الفائدة السنوي، سيتضح أن نسبة 15 دولاراً كفائدة مقابل كل قرض بـ100 دولار، ستخفض إلى أقل من 1.50 دولار على كل قرض مستحق في غضون أسبوعين، وهو مبلغ زهيد من المرجح ألا يفي بتغطية تكاليف تجهيز هذا القرض، ناهيك عن مخاطر القرض. أما بالنسبة إلى المقترض محدود الدخل فمن المرجح أن السبب وراء قلق النخب الأخلاقية الذين يحرمون المقترض من الـ100 دولار اللازمة لتلبية بعض حاجته الماسة، أنه يجب أن تقارن بمبلغ 15 دولاراً التي تدفع مقابل تلبية تلك الحاجة أو الضرورة. ولماذا ينبغي على قرار المفاضلة هذا أن يكون بعيداً بشكل قسري. بموجب القانون عن الشخص الأكثر دراية بالوضع، وكذلك الأكثر تأثراً به، وينقل إلى أطراف ثالثة بعيدة جداً من حيث المعرفة المحددة والظروف العامة؟ ويبقى السؤال نادراً ما يجاب عنه أو حتى يطرح، خصوصاً أن المثقفين

الذين يعتبرون أنفسهم واسعى الاطلاع، وروؤوفين، نادراً ما يخطر ببالهم أنهم يتدخلون في أمورهم بها أجهل ما يكون، بل يفعلون ذلك بتكاليف تفرض على أناس أقل حظاً منهم.

وقد ندد مقال افتتاحي في مجلة (نيويورك تايمز)، على سبيل المثال، بما يفرضه مزودو (قروض يوم صرف الرواتب) من أسعار فائدة سنوية تتكون من ثلاثة أرقام، مستغلين بذلك يأس الناس وحاجاتهم الملحة، و(مستغلين عرقهم تحت عباءة فضيلة الرأسمالية). وقد وصف المقال نسبة 36 في المئة كسقف لسعر الفائدة كشيء لازم للحيلولة دون (ما تمثله قروض يوم صرف الرواتب من استغلال فظيع). (29) ومهما بذلت (نيويورك تايمز) من جهود طيبة لتخزيننا بمثل هذه الأشياء فإنها لم تخبرنا أي شيء عن إذا ما كانت قد قامت بشيء مفيد للفقراء عندما أسهمت في سلبهم واحداً من خياراتهم المحدودة المتوافرة لديهم.

النظم الاقتصادية

الحقيقة الأهم والأساسية للاقتصاد، والتي من دونها لا يمكن أن يكون هنالك اقتصاد، هي أن ما يريده الجميع يفوق ما هو متوافر، ولو لم يكن

هذا صحيحاً لكننا نعيش في جنة عدن؛ حيث كل شيء متوافر بكميات غير محدودة، بدلاً من اقتصاد ذي موارد محدودة ورغبات غير محدودة. وبسبب هذه الندرة المتأصلة - بغض النظر عن إذا ما كان نظام اقتصادي محدد نظاماً رأسمالياً أو اشتراكياً أو إقطاعياً أو ما شابه ذلك -؛ فالاقتصاد لا يقوم فقط بتنظيم إنتاج وتوزيع الناتج الناجم عن ذلك، وإنما ينبغي عليه بطبيعته أيضاً أن يكون لديه وسائل لمنع الناس من تلبية كل رغباتهم؛ أي أنه لا بد أن ينقل الندرة المتأصلة فيه، والتي من دونها لن يكون هناك أي معنى حقيقي للاقتصاد، حتى ولو كان ذلك الاقتصاد المحدد لا يسبب تلك الندرة.

في اقتصاد السوق تعبر الأسعار عن الندرة المتأصلة (أو الملازمة) من خلال عروض منافسة على موارد ونواتج هي بطبيعتها غير كافية لتزويد جميع مقدمي العطاءات بكل ما يريدون. قد يبدو هذا الأمر كأنه نقطة صغيرة وبدهية، ولكن حتى أشهر المثقفين مثل الفيلسوف (جون ديوي) قد أساء فهمها بشكل صارخ، لما ألقى اللوم على نظام اقتصادي يعبر عن الندرة على أساس أنه يسبب الندرة ذاتها، ورأى (ديوي) أن اقتصاد السوق القائم باعتباره اقتصاداً «يحافظ على ندرة مصطنعة» من أجل

«تحقيق مكاسب شخصية»، (31) ورأى (جورج برنارد شو) أيضاً أن «تقييد الإنتاج» هو المبدأ الذي قامت عليه الرأسمالية، (31) وصور (برتراند راسل) اقتصاد السوق بأنه اقتصاد «يسمح فيه للصوص الأثرياء بجباية ضرائب من العالم مقابل استخدام معادن لا غنى عنها». (32)

ووفقاً لـ (ديوي)، فإذا أردنا جعل «الوفرة المحتملة واقعاً» فإن ما نحتاج إليه هو «تعديل المؤسسات»، (33) ولكنه - على ما يبدو - وجد أنه لا لزوم لتحديد أي مجموعة بديلة من المؤسسات الاقتصادية في العالم الحقيقي الذي أنتج في الواقع وفرة أكثر من المؤسسات التي أنحى باللائمة عليها (للحفاظ على ندرة مصطنعة). وكما هو الحال في حالات أخرى كثيرة، فإن الغياب التام للأدلة الواقعية أو حتى خطوة واحدة من المنطق كثيراً ما يمر دون أن يلاحظها أحد من بين المثقفين لما يقوم أحدهم بالتعبير عن رأي مشترك بين أقرانه يتفق مع رؤيتهم العامة للعالم.

وبالمثل فإن مؤرخاً من القرن الواحد والعشرين قال في معرض كلامه، كأمر بدهي لا يتطلب بلورة أو تفسيراً، إن «الرأسمالية خلقت جموعاً من العمال الذين يعانون من الفقر». (34) وبالتأكيد كان هناك الكثير من مثل هؤلاء العمال في السنوات الأولى للرأسمالية، ولكن لم يتكبد هذا المؤرخ

ولا معظم المثقفين الآخرين عناء إثبات أن الرأسمالية هي التي خلقت هذا الفقر. ولو كان أولئك العمال في الحقيقة أفضل حالاً قبل الرأسمالية لكان لزاماً، ليس فقط إثبات هذه الحقيقة بل لكانت هنالك حاجة أيضاً إلى شرح السبب الذي جعل العمال يتخلون عن هذا المستوى المعيشي المريح المفترض في السابق؛ ليذهبوا إلى العمل لحساب أصحاب رؤوس الأموال بأجر أقل من ذلك.

نادراً ما يتم الاضطلاع بهذه المهام من قبل المثقفين الذين يقومون بمثل هذه المزاعم، ونادراً ما يستحثهم زملاؤهم من المثقفين ليقوموا بذلك، عندما يقولون أشياء تتلاءم مع الرؤية السائدة.

الفوضى أو المنافسة

من بين المفاهيم الأخرى غير المؤكدة عن الاقتصاد والمشاركة بين المثقفين أن الفوضى ستعم الاقتصاد في حال كان دون تخطيط أو سيطرة حكومية؛ فالنظام الناشئ عن عملية سيطرة متعمدة قد يكون تصوره وإدراكه أسهل بكثير من نظام ناشئ عن مجموعة من التفاعلات غير المنظمة التي لا تعد ولا تحصى، ولكن هذا لا يعني أن الأول بالضرورة أكثر شيوعاً، وأكثر

تأثيراً أو مرغوباً أكثر من حيث نتائجه؛ فلا الفوضى ولا العشوائية واردة ضمناً في الظروف التي لا تخضع للسيطرة، وحتى في غابة بكر لا تتوزع الحياة النباتية والحيوانية فيها بشكل عشوائي أو فوضوي؛ فالنباتات التي تنمو على منحدر جبلي تختلف بشكل منهجي باختلاف الارتفاعات، وبعض الأشجار تنمو بكثافة أكثر في ارتفاعات منخفضة في حين تنمو أنواع أخرى من الأشجار على ارتفاعات أعلى. وعلى ارتفاعات معينة لا تنمو الأشجار أبداً؛ فعلى قمة (إيفريست) مثلاً لا تنمو أي نباتات على الإطلاق. ومن الواضح أن هذا ليس نتيجة أي قرارات اتخذتها النباتات، ولكن ذلك يعتمد على اختلافات في الظروف المحيطة بها، مثل الحرارة والترربة؛ فهي نتيجة محددة بشكل منتظم بحسب نمط معين، وليست فوضى.

وتختلف الحياة الحيوانية أيضاً بحسب الفوارق البيئية؛ ففي حين أن الحيوانات مثلها مثل البشر (وعلى عكس النباتات) تتمتع بنوع من الفكر والإرادة، إلا أن ذلك الفكر وتلك الإرادة ليسا دائماً العوامل الحاسمة في تحقيق النتائج؛ فمثلاً أن تعيش الأسماك في الماء والطيور في الجو، وليس العكس؛ فهذه ليست مسألة اختيار بالنسبة إليها، على الرغم من أن كل

واحدة منها لديها خيار كيفية السلوك ضمن بيئتها الخاصة بها. وعلاوة على ذلك فإن أنواع خيارات السلوك التي ستصمد في المنافسة التي تقتلع بعض أنواع ردود الأفعال إزاء البيئة وتسمح لأخرى بالاستمرار هي كذلك ليست مسألة إرادة. وباختصار فإنه بين الإرادة الفردية والنتائج العامة عوامل منهجية تحد أو تحدد ما سيبقى على قيد الحياة، وهو ما يخلق نمطاً ما بدلاً من الفوضى.

ما من شيء من هذا يصعب على الفهم في البيئة الطبيعية، لكن الفرق بين سببية الإرادة الفردية والسببية النظامية المقيدة نادراً ما ينظر إليه المثقفون عند مناقشة الاقتصاديات، إلا في حال كانوا خبراء اقتصاد. وعلى الرغم من ذلك فإن هذا التمييز كان شائعاً بين علماء الاقتصاد طوال أكثر من قرنين، ولم يكن هذا مجرد مسألة رأي أو أيديولوجية؛ فالتحليل المنهجي كان عاماً بالقدر ذاته عند (كارل ماركس) كما هو عند (آدم سميث)، وكان موجوداً في مدرسة خبراء الاقتصاد الفرنسيين في القرن الثامن عشر، والذين يطلق عليهم تسمية الفيزيوقراطيين (Physiocrats) قبل أن يكتب (ماركس) أو (سميث) عن الاقتصاد، وحتى التشابه بين النظام المنهجي في الطبيعة وفي الاقتصاد استلهم من عنوان كتاب لأحد

الفيزيوقراطيين في القرن الثامن عشر، وهو) النظام الطبيعي) للكاتب (مرسيه دو لاريفير)؛ فقد كان الفيزيوقراطيون هم الذين صاغوا عبارة «دعه يفعل» (laissez faire) (معنى إزالة القيود التجارية)، والتي ارتبطت في وقت لاحق باسم (آدم سميث)؛ استناداً إلى اقتناعهم بأن الاقتصاد غير المقيد ليس اقتصاد فوضى بل هو منظم، وينشأ عن تفاعلات منتظمة بين البشر الذين يتنافسون ويتوافق بعضهم مع بعض.

وبطبيعة الحال فإن (كارل ماركس) كانت لديه نظرة أقل إيجابية بشأن نمط نتائج المنافسة في السوق مما لدى الفيزيوقراطيين، أو (آدم سميث)، ولكن الأمر المهم هنا هو أنه هو أيضاً قام بتحليل اقتصاد السوق من حيث التفاعلات النظامية، بدلاً من الخيارات غير الإرادية، وحتى عندما كانت هذه اختيارات النخبة الاقتصادية، مثل الرأسماليين؛ فقد قال (ماركس) إن (المنافسة) تخلق نتائج اقتصادية «مستقلة تماماً عن إرادة الرأسمالي». (35) وهكذا، على سبيل المثال، فإنه في حين أن تقنية جديدة ذات تكاليف إنتاج منخفضة من شأنها أن تمكن الرأسمالي من تخفيض أسعاره، فإن وصول هذه التقنية إلى رأسماليين منافسين سيجبره على خفض أسعاره، على حد تعبير (ماركس). (36)

وبالمثل، ففي تحليله لحالات الانكماش في الاقتصاد، أو الركود أو الأزمات (الاقتصادية) - بحسب تعبيرات الماركسية - فرق (ماركس) بشكل قاطع بين السببية النظامية مقابل السببية غير الإرادية بقوله: «الرجل الذي أنتج ليس لديه خيار إذا ما كان سيبيع أم لا؛ فعليه أن يبيع. وفي أوقات الأزمات تظهر الظروف بشكل واضح أنه لا يستطيع البيع، أو لا يبيع إلا بأقل من سعر الإنتاج، أو حتى أنه يجب أن يبيع بخسارة إيجابية؛ وبالتالي فما الجدوى بالنسبة إليه أو إلينا في أنه أنتج لكي يبيع؟ فما يعيننا هنا هو على وجه التحديد اكتشاف ما الذي يتقاطع مع هذه النية الطيبة من جانبه». (37)

لم يجعل ماركس في نظريته في علم الاقتصاد، ولا في نظريته في التاريخ، من النتائج النهائية ببساطة تنفيذاً للإرادة الفردية، ولا حتى لإرادة النخب. وكما عبر عن ذلك مساعده (فريدريك إنجلز) «فإن ما يريده كل فرد نجده معرقلاً من جانب كل شخص آخر، والمحصلة هي شيء لم يرغب فيه أحد» (38) فالإقتصاد يتناول النمط الذي يبرز. وقد سعى المؤرخ (تشارلز آي. بيرد) إلى تفسير دستور الولايات المتحدة من خلال المصالح الاقتصادية للذين كتبوه ولكن هذا النهج الذي يعتمد الإرادة لم يكن النهج الذي

استخدمه (ماركس) و(إنجلز)، على الرغم من كثرة الخلط بين نظرية (بيرد) في التاريخ والنظرية الماركسية للتاريخ؛ فقد رفض (ماركس) نظرية مماثلة في عصره على أنها «تستند إلى أحداث سطحية، وتعزو كل الأحداث الكبيرة إلى أسباب صغيرة وتافهة». (39). والسؤال هنا لا يتعلق بإذا ما كان معظم المفكرين يتفقون مع التحليل المنظم، سواء في الاقتصاد أو في أي مجال آخر؛ فالكثيرون منهم لم يفكروا قط، فضلاً عن التصدي لهذا النوع من التحليل، وهؤلاء الذين يفكرون من منظور السببية الإرادية يرون في الفوضى الناجمة عن تضارب القرارات الفردية بديلاً للسيطرة المركزية والعمليات الاقتصادية. وقال (جون ديوي) إن هنالك حاجة إلى (الخطط الشاملة).. «إذا ما أردنا التصدي لمشكلة التنظيم الاجتماعي».

(40) وبخلاف ذلك فسيكون هناك (استمرار لنظام الحوادث والخسائر والعسر). (41) وبالنسبة إلى (ديوي) فإن (الاعتماد على الذكاء) هو بديل لـ(الانحراف والارتجال العارض)؛ (42) أي الفوضى، وأولئك الذين «يعادون التخطيط الاجتماعي المتعمد» يقفون إلى جانب «الفردانية التي تتبع من المذهب الذري». (43) (المذهب الذري: نظرية تقول إن المؤسسات الاجتماعية والقيم تنتج من الأفراد الذين هم الموضوع الرئيس

للتحليل - المترجم).

هنا، وكما هو الحال في حالات أخرى، فإن المهارة اللفظية تحول حجج الأشخاص الذين لديهم آراء متعارضة إلى مجرد عواطف، وفي هذه الحالة تصبح العاطفة عداء للتخطيط الاجتماعي، ومن المفترض أن ذلك العداء ناجم عن بقايا مفاهيم لعصر ولى من أن المجتمع يمكن أن يعتمد على «المصادفات غير المخطط لها لعواقب مترتبة عن جهود كثيرة بذلها أفراد معزولون دون الإشارة إلى أي نتيجة اجتماعية» (44) وفقاً لـ (ديوي) لتوصيف هؤلاء الذين اختلف معهم.

عندما قال (جون ديوي) كل ذلك عام 1935م كان قد مر أكثر من قرن ونصف منذ أن كتب أول الفيزيوقراطيين الفرنسيين (أتباع المذهب الطبيعي) كتبهم التي تشرح كيف أن الأسواق التنافسية تقوم بشكل طبيعي بتنسيق الأنشطة الاقتصادية وتخصيص الموارد عن طريق تعديلات العرض والطلب بحسب تقلبات الأسعار.

وسواء اتفق المرء أم لا مع تفسيرات الفيزيوقراطيين أو مع التفسيرات المشابهة الأكثر تعقيداً التي وضعها اقتصاديو حقبة لاحقة؛ فإن هذه هي الحجج التي كان ينبغي الإجابة عنها في حال لم يكن هنالك تفاد واسع

لهذه الحجج من خلال تقليصها إلى مجرد عواطف أو باستخدام حجج أخرى دون حجج، وقد رفض البروفيسور (رونالد دواركن) من جامعة أوكسفورد، على سبيل المثال، ببساطة حجج السببية الطبيعية بوجه عام، سواء في الاقتصاد أو في أي مجال آخر، معللاً ذلك بأنها «اعتقاد سخيف بأن الأخلاق وكذلك الاقتصاد تحركهما يد خفية، بحيث تتضافر الحقوق الفردية والمصلحة العامة، ويقوم القانون الذي يستند إلى هذا المبدأ بتحريك الدولة إلى دولة طوباوية خالية من التناحر؛ حيث يكون الجميع أفضل حالاً مما كانوا عليه من قبل». (45)

هنا مرة أخرى نجد أن البراعة اللفظية تحول الحجج المعارضة بدلاً من الإجابة عنها إما بالمنطق وإما بإقامة الدليل. وعلاوة على ذلك، وحتى عندما أدلى (دواركن) بهذا المطلب، كانت هناك أمثلة عديدة من البلدان التي يعتمد اقتصادها أساساً على اقتصاد السوق وغيرها من التي لم تكن بشكل واضح كذلك، حتى أن المقارنات التجريبية كانت متاحة بسهولة، بما في ذلك إجراء مقارنات بين بلدان مكونة من نفس الشعوب كشرق ألمانيا مقابل غرب ألمانيا، أو كوريا الشمالية مقابل كوريا الجنوبية، على سبيل المثال. ولكن البراعة اللفظية جعلت كلاً من الحجج التحليلية

والتجريبية لا لزوم لها.

إن المنافسة الاقتصادية هي ما يفرض التوافق بين العدد الذي لا يحصى من القرارات الفردية المتفرقة، كما تجبر مفردات المعاملات على أن تتغير استجابةً للتغيرات في العرض والطلب، والذي بدوره يغير الأنشطة الاقتصادية، وهذه ليست مسألة «إيمان» - كما يريدونها (دواركن) - أو أيديولوجية - كما يريدونها (ديوي) -، لكنها مسألة معرفة بأصول الاقتصاد وقواعده.

ربما تمكن (جون ديوي) من تصوير الشركات على أنها تتحكم في الأسواق، ولكن هذا الموقف لا ينبع أصلاً من كونه يقف أيديولوجياً في اليسار؛ فقد كان (كارل ماركس) بالتأكيد على اليسار، ولكن الفرق هو أنه كان قد درس الاقتصاد، وتعمق فيه بقدر ما تعمق فيه أي شخص آخر في عصره. وكما أن (كارل ماركس) لم يرجع ما اعتبره آثاراً ضارة مترتبة عن اقتصاد السوق إلى الرأسماليين، فإن (آدم سميث) كذلك لم يرجع ما رآه من آثار مفيدة لاقتصاد السوق إلى الرأسماليين. إن توصيفات (سميث) لرجال الأعمال كانت على الأقل سلبية بقدر توصيفات (ماركس) لهم، (46) وحتى وإن كان (سميث) يعتبر بحق «القديس الشفيع»

لاقتصاديات السوق الحر، وفقاً ل(سميث)، فإن الآثار الاجتماعية المفيدة المترتبة عن مساعي رجل الأعمال «ليست مقصودة ولا تمثل جزءاً من نيته». (47) وفي عصر (آدم سميث) وفي عصرنا اليوم، أي بفواصل أكثر من قرنين من الزمان، تبقى الحجج المؤيدة لاقتصاد السوق الحرة تستند إلى الآثار الطبيعية لهذه الاقتصاديات في تخصيص الموارد الشحيحة التي لها استخدامات بديلة من خلال المنافسة في السوق. وسواء توافق رأي المرء أو تعارض مع الاستنتاجات، فإن هذه هي الحجة التي يجب مواجهتها، أو تفاديها. وخلافاً ل(ديوي) وكثير غيره، فإن الحجج الطبيعية مستقلة عن أي مفهوم ل(الفردانية المتنافرة)؛ فهذه ليست حججاً على أن رفاه كل فرد يشكل إضافة إلى رفاه المجتمع؛ فمثل هذه الحجة من شأنها أن تتجاهل التفاعلات الطبيعية التي تقع في قلب التحليل الاقتصادي، سواء من قبل (آدم سميث) أو (كارل ماركس) أو غيرهما من خبراء الاقتصاد. هذه الحجج الاقتصادية لا تحتاج إلى البلورة والتفصيل هنا؛ نظراً إلى أنها وردت بشكل كافٍ وشافٍ في مناهج علم الاقتصاد. (48) المهم هنا هو أن أولئك المثقفين الذين يرون الفوضى بديلاً للتخطيط أو السيطرة الحكومية نادراً ما يكثرثون بمقارعة تلك الحجج بحجج أخرى، بل يكتفون بسوء فهم

هذه المسألة، ويشوهون تلك الحجج بوجهات نظر مختلفة.

على الرغم من الاختلاف الجلي في كثير من الأحيان بين الفوضى والتخطيط، فإن ما يسمى بـ (التخطيط) هو قمع قسري لخطط الملايين من الناس بواسطة خطة تفرضها الحكومة. وما يعتبر فوضى هو في الحقيقة تفاعلات طبيعية/ منظمة نادراً ما تدرس طبيعتها ومنطقها وعواقبها من طرف أولئك الذين يفترضون ببساطة أن (التخطيط) المفروض من قبل وكلاء صناعة القرار ينبغي أن يكون أفضل. وقد وصف (هربرت كرولي) الشخصية البارزة الرئيسة في العصر التقدمي والمحرر الأول بصحيفة (نيو ريبابليك)، فكرة (توماس جيفرسون) للحكومة المحدودة بأنها «سياسة التذبذب والانسياق القديمة والقاتلة»، مقارنة بسياسة (ألكسندر هاملتون) التي تتسم بـ «التأكيد الحيوي والذكي على المصلحة الوطنية».

وفقاً لـ (كرولي)، فإن ما كانت هنالك حاجة إليه هو «حكومة مركزية حيوية وذات رؤية واضحة». (49) وفي هذه الفكرة يعتمد التقدم على صناع القرار بالوكالة، بدلاً من التركيز على الملايين الآخرين الذين يتخذون قراراتهم الخاصة بهم ويبدلون جهودهم الذاتية.

وعلى الرغم من أن فكرة الندرة مفتعلة من أجل الربح في اقتصاد

السوق، فإن الندرة موجودة في قلب أي اقتصاد رأسمالي أو اشتراكي أو إقطاعي أو أيًا كان نوعه، وبما أن الندرة متأصلة في أي نظام؛ فإن تلك الندرة يجب أن تنقل إلى كل فرد بشكل أو بآخر. وبعبارة أخرى: فإنه لا معنى لأي اقتصاد ينتج بقدر ما يمكنه فعلياً من أي منتج معين؛ لأنه سيتعين القيام بذلك بندرة في الموارد التي يمكن استخدامها لإنتاج منتجات أخرى كثيراً ما يكون المعروض منها محدوداً بطبيعته إلى أقل مما يحتاج إليه الناس. تتولى الأسواق في الاقتصاديات الرأسمالية التوفيق بين تزايد الطلب والتنافس على الموارد ذاتها، وذلك من خلال تحركات الأسعار في كل من أسواق السلع الاستهلاكية وسوق تحصيل الموارد (الخام) التي تدخل في إنتاج تلك السلع الاستهلاكية، وهذه الأسعار تجعل من غير المربح لأحد المنتجين أن يستخدم أحد الموارد بشكل يتجاوز النقطة التي يكون فيها لذلك المورد قيمة أكبر لدى أحد المنتجين المتنافسين الذين يسعون إلى ذلك المورد ذاته.

بالنسبة إلى الشركة الواحدة أو المصنع الواحد، فإن النقطة التي لا يبقى معها استخدام المزيد من أحد عوامل الإنتاج (الأرض، العمالة، الآلات وغيرها) مربحاً، هي في الواقع النقطة التي توفر سقفاً لإنتاج ذلك المصنع،

حتى حينما يكون من الممكن عملياً إنتاج المزيد. ولكن في حين أن الربحية وعدم الربحية يعبران عن هذا السقف فإنهما ليسا ما يسبب ذلك الحد/السقف، والذي يعود إلى ندرة الموارد المتأصلة في أي نظام اقتصادي، سواء كان نظاماً قائماً على الربح أم لا. إن إنتاج المزيد من منتج معين في تجاهل لتلك الحدود لا يجعل الاقتصاد أكثر ازدهاراً، بل على العكس؛ فإن ذلك يعني وجود فائض إنتاج في أحد المخرجات على حساب نقص في الإنتاج في مخرج آخر يمكن أن يتم إنتاجه بالمصادر ذاتها، وكانت هذه حالة شائعة مؤسفة في اقتصاد (التخطيط المركزي) الذي تديره الحكومة في الاتحاد السوفييتي؛ حيث تتكدس البضائع غير المباعة في كثير من الأحيان في المستودعات بينما يشكو الناس نقصاً بالغاً يجعلهم يقفون في طوابير الانتظار الطويلة على سلع أخرى. (50)

ومن اللافت أن (ماركس) و(إنجلز) توقعوا العواقب الاقتصادية للأسعار التعسفية التي وضعتها الحكومة، بدلاً من اعتماد أسلوب العرض والطلب، وذلك قبل وقت طويل من تأسيس الاتحاد السوفييتي، حتى ولو ادعى السوفييت أنهم يطبقون المبادئ الماركسية. وعند نشر الطبعة التالية من كتاب (ماركس) عام 1847م، بعنوان (بؤس الفلسفة)، والذي رفض فيه

(ماركس) التسعير التعسفي الفوقسي، وأوضح (إنجلز) المشكلة في مقدمة الناشر، أشار إلى أن تقلبات الأسعار قد «أوضحت - بلا شك - لمنتجي السلع الأساسية الأفراد، الأشياء والكميات التي يحتاج إليها المجتمع وتلك التي لا يحتاج إليها»، ومن دون مثل هذه الآلية طالب بمعرفة «ما الذي يضمن لنا أن تلك الكمية اللازمة، وليس أكثر، هي ما سيتم إنتاجه من كل منتج، وأنا لن نجوع بسبب الذرة واللحوم، بينما تصيينا التخممة بسكر البنجر، ونغرق في نبيذ البطاطس، وأنا لن نشكو نقصاً في السراويل لستر عرينا، بينما تحتاجنا فيضانات من أضرار البنطال بالملايين». (51) وفي هذه النقطة فإن الفرق بين (ماركس) و(إنجلز) من جهة، وغيرهما من معظم المثقفين من اليسار من جهة أخرى، هو ببساطة أن (ماركس) و(إنجلز) درسا الاقتصاد، في حين أن الآخرين لم يفعلوا ذلك، كالعادة.

إن النظرة الواعية للاقتصاد تمكن المثقفين، مثل الساسة وغيرهم، من تهويل الاقتصاد؛ فيفسرون ارتفاع الأسعار ب(الجشع)، وانخفاض الأجور بعدم وجود (رحمة)، على سبيل المثال. وفي حين أن هذا هو جزء من رؤية أيديولوجية، فإن أيديولوجية اليسار ليست كافية في حد ذاتها لشرح هذا النهج. وقد قال (كارل ماركس) في مقدمة المجلد الأول من كتابه

(رأس المال): «أصور الرأسمالي والإقطاعي بألوان وردية لا معنى لها»، إلا أنه يضيف: «وموقفي لا يسعه، إلا بقدر أقل من المواقف الأخرى، جعل الفرد مسؤولاً عن علاقات يبقى رهينة لها اجتماعياً، مهما ارتفع بذاته عنها». (52) وباختصار، فإن الأسعار والأجور لم تكن محددة بشكل إرادي ولكن بشكل طبيعي (لا إرادي).

إن فهم ذلك لا يرتبط بمسألة أن تكون على اليسار أم لا، ولكن بمسألة أن تكون أمياً من حيث الاقتصاد أم لا، وقد أدت الفكرة الكامنة وراء التسعير الإرادي، في زمننا، إلى ما لا يقل عن اثني عشر تحقيقاً اتحادياً مع شركات النفط الأميركية على مدى السنوات القليلة الماضية، في استجابة إما لنقص في البنزين وإما لزيادات في أسعار البنزين، من دون أن تتوصل أي من هذه التحقيقات إلى وقائع تدعم التفسيرات المنذرة بالسوء، والتي تزخر بها وسائل الإعلام والدوائر السياسية عندما انطلقت تلك التحقيقات؛ فالكثيرون يجدون صعوبة في تصديق أن الأحداث الاقتصادية السلبية ليست نتيجة أعمال شريرة، حتى وإن كانوا يتقبلون الأحداث الاقتصادية الإيجابية (مثل انخفاض أسعار أجهزة الكمبيوتر التي تفوق بكثير أجهزة الكمبيوتر السابقة من حيث الجودة) بأنها مجرد نتيجة حتمية لـ (التقدم)

الذي يحدث بطريقة أو بأخرى.

في اقتصاد السوق تعبر الأسعار عن الحقيقة الكامنة حول العرض والطلب، وحول تكاليف الإنتاج المسؤولة عن العرض، وكذلك عن عدد لا يحصى من الخيارات/ التفضيلات الفردية والمقايضات المفسرة للطلب. ومن خلال اعتبار الأسعار مجرد أفكار اجتماعية تعسفية يمكن للبعض أن يتصور أن الأسعار الحالية يمكن الاستعاضة عنها بأسعار تتحكم فيها الحكومة، بما يعكس مفاهيم أكثر حكمة ونبلاً، مثل (السكن الميسر) أو التكاليف (المعقولة) للرعاية الصحية. إن تاريخ التحكم في الأسعار، والذي يعود إلى قرون عديدة، في بلدان كثيرة في كل أنحاء العالم، يظهر عواقب سلبية، وحتى وخيمة؛ نتيجة اعتبار الأسعار مجرد أفكار تعسفية، بدلاً من كونها أعراضاً ووسائل إبلاغ لواقع كامن غير قابل للسيطرة بقدر ما هي الأسعار كذلك.

فيما يتعلق بغالبية المثقفين فمن شأن التاريخ أن يبين ذلك، ولكنه لا يفعل؛ لأنهم غالباً لا يرون حاجة إلى الرجوع إلى التاريخ أو أي عملية أخرى للثبوت من صحة أمر ما عدا إجماع الآراء مع زملائهم الآخرين من المثقفين من ذوي الاستعدادات المشابهة لهم عند مناقشة القضايا الاقتصادية.

الفرق الأساسي بين المعاملات في السوق و صنع القرار الجماعي هو أن الناس في السوق يجدون المكافأة وفقاً لقيمة سلعتهم وخدماتهم، و لا سيما أولئك الأفراد الذين يتلقون تلك السلع والخدمات، و الذين لديهم كل الحوافز للسعي وراء مصادر بديلة؛ من أجل التقليل من تكاليفهم، تماماً مثل بائعي السلع والخدمات الذين لديهم كل الحوافز لطلب مقابل أعلى لما يعرضونه من سلع وخدمات، لكن صنع القرار الجماعي من قبل أطراف ثالثة يسمح لتلك الأطراف الثالثة بفرض تفضيلاتها فوقياً على الآخرين دون أن تتكبد هي نفسها أي تكاليف، و بأن تصبح متحكمة في المصير الاقتصادي لبقية الناس دون مساءلة عن العواقب.

تدخل الحكومة

من بين العواقب المترتبة على الأمية الاقتصادية لمعظم المثقفين رؤية المجموع الصفري (Zero-sum) بالنسبة إلى الاقتصاد، كما ذكرنا سابقاً، والتي تساوي فيها مكاسب فرد أو جماعة بالضبط خسارة مقابلة لدى فرد آخر أو مجموعة أخرى. و وفقاً لـ (هارولد لاسكي) فإن «فوائد رأس المال و الجهد (العمل) متناقضة من حيث الأسس؛ فهناك مبلغ ينبغي

تقسيمه، وكل واحد يريد أكثر مما سيعطي الآخر»، (53) وهذا الافتراض نادراً ما يعبر عنه بهذه الصراحة، وهذا الموضوع، وربما أنه ليس حتى في أذهان معظم أولئك الذين تتطلب استنتاجاتهم ضمناً افتراض المجموع الصفري بوصفه أساساً، ولكن الفكرة الشائعة على نطاق واسع، والتي تحولت إلى عقيدة، مفادها أنه ينبغي على المرء أن يكون (منحازاً) عند وضع السياسات العامة أو حتى في النطق بالأحكام القضائية التي تتجاهل حقيقة أن المعاملات الاقتصادية لن تستمر ما لم يجد الجانبان هذه المعاملات أفضل من عدم القيام بها.

يميل كل جانب بطبيعة الحال إلى تفضيل أن تصب الشروط في صالحه أكثر، ولكن ينبغي على كلا الجانبين أن يكون على استعداد لقبول بعض الشروط المتفق عليها من الجانبين، وإلا فإنه ما من صفقة من هذا النوع ستعقد أبداً، ناهيك عن أن تستمر. وبعيداً عن كونه وضعاً «غير قابل للتوفيق»، كما زعم (لاسكي)، فإنه في الحقيقة وضع يتم توفيقه ملايين المرات يومياً، وبخلاف ذلك فإن الاقتصاد لا يمكن أن يعمل. وفي الواقع أنه لا يمكن للمجتمع بأسره أن يعمل من دون تعاون وتضافر بين أعداد هائلة من القرارات الاقتصادية وغير الاقتصادية، على الرغم من حقيقة أنه

لا يوجد تطابق كلي بين أي مجموعتين من المصالح، حتى بين أفراد الأسرة الواحدة.

خلافاً لـ(لاسكي) وكثيرين من ذوي وجهات النظر المشابهة له، لا يوجد (مجموع) محدد لـ(القسمة)، كما هو الحال لو تعلق الأمر بمئة من السماء، وبعبارة أوضح فإن التعاون بين رأس المال والجهد هو الذي يوفر الثروة التي ما كانت لتوجد من دون ذلك، كما أن كلا الجانبين سيخسر إذا لم يوائما بين رغباتهما المتناقضة في البداية؛ من أجل إنتاج تلك الثروة. وأنه لأمر مناف للمنطق والعقل تماماً «وضع العربية أمام الحصان» أن نبدأ التحليل بـ(مجموع للقسمة)؛ أي الثروة، بينما أن تلك الثروة لا يمكن أن تنشأ إلا بعد أن يكون رأس المال والجهد قد تمكنا من التوفيق بين مطالبهما المتنافسة، واتفقا على الشروط التي يمكن لهما على أساسها العمل معاً لإنتاج الثروة. إن اعتياد كثيرين من المتقنين بشكل كبير على تجاهل الشروط المسبقة، والحوافز والقيود التي تدخل في عملية الإنتاج، له تداعيات كثيرة يمكن أن تؤدي إلى استنتاجات خاطئة عدة، حتى ولو كانت براعتهم اللفظية تخفي هذه المغالطات عن الآخرين، بل وحتى عن أنفسهم.

إن تدخل السياسيين والقضاة أو غيرهم، من أجل فرض شروط أكثر ملاءمة لجانب واحد مثل قوانين الحد الأدنى للأجور أو مراقبة الإيجار، على سبيل المثال، من شأنه أن يقلل المجموعة المتداخلة من الشروط المنفق عليها بين الطرفين، وفي كل الحالات تقريباً يقلل من عدد المعاملات المقبولة للطرفين؛ إذ إن الطرف المتضرر من التدخل سيقوم بمعاملات أقل في وقت لاحق.

البلدان التي لديها قوانين سخية فيما يتعلق بالحد الأدنى للأجور، على سبيل المثال، غالباً ما تكون بها معدلات بطالة أعلى وفترات بطالة أطول من البلدان الأخرى؛ إذ إن أرباب العمل يعرضون وظائف أقل للعمال الذين يفتقرون إلى الخبرة أو ذوي المهارات المتدنية الذين عادةً ما يكونون أقل قيمة من حيث الشغل، وأدنى أجراً، وغالباً ما يسعون - عن طريق قوانين الحد الأدنى للأجور - بسعر مرتفع يتعذر معه الحصول على فرص عمل.

ليس من غير المألوف في البلدان الأوروبية التي لديها قوانين سخية فيما يتعلق بالأجر الأدنى وغيره من المنافع الأخرى التي يجنب على أرباب العمل دفعها، أن نجد فيها عمالاً شباناً من دون خبرة يبلغ معدل البطالة

بينهم نسبة 20 في المئة أو أكثر. (54) وقد تضرر أرباب العمل بشكل طفيف بعد أن اضطروا إلى إعادة هيكلة شركاتهم/مصانعهم، وربما دفع المزيد مقابل الآلات لتحل محل العمال ذوي المهارة المتدنية الذين لم يعد من الجدوى الاقتصادية توظيفهم، ولكن ذوي المهارات المتدنية هؤلاء، والذين عادةً ما يكونون عمالاً شباناً، قد تسوء أوضاعهم أكثر بسبب عدم القدرة على الحصول على فرصة عمل بسهولة، وفقدان كل من الأجور التي كان بإمكانهم الحصول عليها في حال كان الأمر خلاف ذلك، وتحمل الخسارة الأكبر من عدم الحصول على الخبرة المهنية التي من شأنها أن تؤدي إلى وظائف أفضل وزيادة في الأجور.

وباختصار، فإن (التحيز) غالباً ما ينتهي إلى جعل كلا الجانبين في وضع أسوأ، حتى إذا كان ذلك بطرق مختلفة وبدرجات مختلفة، ولكن فكرة التحيز ذاتها تستند إلى التعامل مع المعاملات الاقتصادية كما لو كانت أحداثاً مجموع صفري. كما أن النظر إلى العالم عبر رؤية المجموع الصفري تتسق أيضاً مع عدم مبالاة الكثيرين من المفكرين/المثقفين بما من شأنه أن يشجع أو يعوق تكوين الثروة، والذي يتوقف عليه المستوى المعيشي للمجتمع بأسره، حتى وإن أسهم وجود الثروة في انتشار (الفقراء)

في الولايات المتحدة اليوم ورفعهم إلى المستويات الاقتصادية التي لم يصلها معظم السكان الأميركيين في العصور الماضية أو حتى في بلدان أخرى كثيرة اليوم.

كما تميل قوانين الحد الأدنى للأجور تماماً إلى الحد من معاملات التشغيل مع هؤلاء الذين تضررت أجورهم بشكل كبير، بما يزيد معدلات البطالة بين صفوفهم، كما أن قوانين مراقبة الإيجار نتجت منها أزمات سكن في القاهرة وملبورن وهانوي وباريس ونيويورك والكثير من الأماكن الأخرى في كل أنحاء عالم؛ وهكذا فإن محاولات جعل شروط المعاملات أفضل لطرف واحد عادةً ما تدفع الطرف الآخر إلى تقليص عدد معاملاته؛ فشركات البناء - على وجه الخصوص - تتفاعل مع قوانين مراقبة الإيجار عن طريق بناء عدد أقل من المباني السكنية، وفي بعض الأماكن لا تبني شيئاً على الإطلاق طوال سنوات. قد يستمر الملاك في تأجير الشقق الموجودة في كثير من الأحيان، ولكنهم كثيراً ما يقلصون من الخدمات الإضافية مثل الطلاء والإصلاحات والتدفئة والمياه الساخنة، وكل هذه الخدمات تكلف مالاً، وصيانتها أصبحت أمراً ثانوياً للمحافظة على المستويات السابقة اللازمة لجذب المستثمرين والاحتفاظ بهم، كلما كانت هنالك

أزمة سكن، والمحصلة النهائية هي أن المباني السكنية التي تحصل على قدر أقل من الصيانة تتدهور أسرع وتبلى، دون بناء بديل لها؛ ففي القاهرة، على سبيل المثال، أدت هذه العملية إلى مضاعفة عدد الأسر في المساكن المصممة لسكن عائلة واحدة فقط.

والمفارقة الأساسية هي أن مثل هذه القوانين يمكن أن تؤدي أيضاً إلى ارتفاع متوسط الإيجارات (نيويورك وسان فرانسيسكو مثالان كلاسيكيان على ذلك)، في حين أن المساكن الفخمة معفاة من مراقبة الإيجار، وهو ما يتسبب في توجيه الموارد إلى البناء لتشييد هذا النوع من السكن تحديداً. والنتيجة النهائية أن المستأجرين والملاك والبنائين قد ينتهي بهم الحال في نهاية المطاف إلى حال أسوأ، وإن كان ذلك بطرق مختلفة و بدرجات مختلفة؛ فالملاك نادراً ما ينتهي بهم الأمر إلى العيش في أحياء مزدحمة أو في الشوارع، والبناءؤون يمكنهم ببساطة تكريس المزيد من الوقت والموارد لبناء مبان أخرى مثل المخازن ومراكز التسوق والمباني المكتبية، فضلاً عن المساكن الفاخرة التي عادةً لا تخضع لقوانين مراقبة الإيجار.

وهناك أيضاً نقطة حاسمة، وهي أن كلا الجانبين قد يتضرر نتيجة قوانين وسياسات تقوم على (التحيز)، كما لو كانت المعاملات الاقتصادية

عبارة عن عمليات مجموع صفري. وقد ذكر أحد الكتاب القلائل الذين دعوا صراحةً إلى رؤية المجموع الصفري في الاقتصاد، وهو البروفيسور (جيم ليستر ثورو) من معهد ماساشوستس للتكنولوجيا، ومؤلف (مجتمع المجموع الصفري)، ذكر أن الولايات المتحدة كانت «على الدوام الاقتصاد الصناعي الأسوأ من حيث سجل البطالة»، وقد عبر عن ذلك صراحةً حين قال: «لقد توطن انعدام فرص العمل في وقت السلم خلال السنوات الخمسين الماضية من التاريخ الأمريكي. استعراض الأدلة: كساد من 1929م حتى 1940م، حرب من 1941م إلى 1945م، حدوث ركود عام 1949، وحرب من 1950م إلى 1953م، وركود اقتصادي خلال الأعوام الميلادية 1954، 1957-1958 و1960-1961، وحرب من 1965م حتى 1973م، وركود في الفترة 1969م-1970م، ثم ركود حاد في 1974م-1975م، وركود آخر عام 1980م.. كل هذا يبين أن اقتصادنا في وضع لا يحسد عليه من حيث الأداء». (55)

هناك عدة أشياء جديدة بالملاحظة حول تصريحات البروفيسور (ثورو)؛ فقد توصل إلى استنتاجات عامة وشاملة عن سجل الولايات المتحدة مقارنةً بسجل الدول الصناعية الأخرى، فقط استناداً إلى سرد لأحداث داخل

الولايات المتحدة، ومقارنات دولية على أساس دولة واحدة عندما يتعلق الأمر بالحقائق، بدلاً من الخطابة. الدراسات التي تقارن في واقع الأمر معدل البطالة في الولايات المتحدة مقارنة بدول أوروبا الغربية، على سبيل المثال، تظهر دائماً تقريباً معدلات بطالة أعلى في دول أوروبا الغربية، وفترات بطالة أطول مما هي عليه في الولايات المتحدة الأمريكية. (56)

وعلاوة على ذلك فإن الحروب التي يشير لها البروفيسور (ثورو)، في ما يفترض أن تكون مناقشة للبطالة، قد تترك الانطباع بأن الحروب تسهم في البطالة، في حين أن البطالة اختفت تقريباً في الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية، وكانت أقل من المعتاد خلال الحروب الأخرى التي ذكرها. (57)

اتضح صحة تنبؤات البروفيسور (ثورو) عن حدوث ركود في عام 1980م، على الرغم من أنها بالكاد كانت تنبؤات جريئة في أعقاب (الركود التضخمي) الذي ساد في فترة أواخر السبعينيات (1970)، أما ما تبين أنه تنبؤات كاذبة فهو الفكرة القائلة إن هنالك حاجة إلى تدخل حكومي على نطاق واسع لتجنب المزيد من البطالة؛ فقد جاء في تعبير (ثورو) حرفياً أن الحكومة في حاجة إلى «إعادة هيكلة الاقتصاد بحيث

تتمكن في الواقع من توفير فرص العمل للجميع»، (58) وما حدث فعلاً هو أن إدارة الرئيس (ريغن) تولت منصبها عام 1981م، وفعلت عكس ما دعا إليه (ليستر ثورو)، وبعد أن مرت فترة الركود كان هناك عشرون عاماً من النمو الاقتصادي وانخفاض البطالة والتضخم. (59) والبروفيسور (ثورو) ليس، ولم يكن يوماً ما، شخصاً غريب الأطوار، ووفقاً للمصادر المنشورة على غلاف طبعة 2001 لكتابه (مجتمع المجموع الصفري) الصادر عام 1980م، فإن «البروفيسور (ليستر ثورو) كان أستاذ الإدارة والاقتصاد في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا لأكثر من ثلاثين عاماً»، و«قد ألف أيضاً الكثير من الكتب، من بينها ثلاثة عنوانين صنفتهما (نيويورك تايمز) ضمن الكتب الأفضل مبيعاً، كما عمل في هيئة تحرير صحيفة (نيويورك تايمز)، ومحرراً مساهماً في مجلة (نيوزويك)، وعضواً في لجنة الاقتصاد بمجلة (تايم). وهكذا لا يسعه أن يكون أكثر تمثيلاً للسلوكيات والقيم الشائعة أو الأكثر خطأ، ولكن يبدو أن ما قاله قد وجد صدق لدى النخبة المثقفة التي جعلت منه شخصاً مؤثراً في وسائل الإعلام الكبرى».

كثرت الوصفات المشابهة حول التدخل الحكومي النشط في الاقتصاد بين أوساط المثقفين، في الماضي والحاضر، ويستخدم (جون ديوي)، على سبيل

المثال، عبارات جذابة مثل «الذكاء المنظم اجتماعياً في تسيير الشؤون العامة»، (60) وعبارة «إعادة البناء الاجتماعي المنظم» (61) كتعبيرين ملطفين يفيدان الحقيقة الجلية بأن أطرافاً ثالثة تتولى صناعة القرار في وكالة تسعى إلى فرض تفضيلاتها على ملايين الناس الآخرين من خلال سلطة الحكومة.

وعلى الرغم من أن الحكومة غالباً ما تسمى (المجتمع) من قبل أولئك الذين يدافعون عن هذا النهج، فإنه لا توجد مؤسسة تسمى (المجتمع) بشكل ملموس، وما يسمى بالتخطيط (الاجتماعي) هو في واقع الأمر أوامر حكومية تلغي الخطط والتنازلات المتبادلة لملايين الناس الآخرين.

مهما كانت الرؤية التي تستحضرها العبارات اللطيفة، فإن الحكومة ليست نوعاً من التجسيد المجرد للرأي العام، أو (إرادة) (روسو) (العامة)؛ فالحكومة تتكون من سياسيين وبيروقراطيين، وقضاة، وجميعهم لديهم دوافعهم وقبودهم الخاصة بهم، بحيث لا يمكن افتراض أن يكون أي واحد منهم أقل اهتماماً بالترويج لمصالحه الخاصة أو مفاهيمه من الناس الذين يشترون ويبيعون في السوق؛ فلا القداسة ولا العصمة شائعة في أي من هذه الأماكن، والفرق الأساسي بين صناعات القرار في السوق وصناعات القرار في الحكومة هو أن الصنف الأول يخضعون لتغذية ارتجاعية مهمة ومستمرة من

شأنها أن تجبرهم على التنازل والتكيف مع ما يفضله الآخرون والتمن الذي هم على استعداد لدفعه، في حين أن أولئك الذين يتخذون القرارات على الساحة السياسية لا تواجههم تغذية اربتماعية حتمية من هذا القبيل ترغمهم على التكيف مع واقع الناس الآخرين ورغباتهم وميولهم؛ فالشركة التي عليها ديون في كشف حساباتها تعلم أن هذا لا يمكن أن يستمر إلى أجل غير مسمى، وأنه ليس لديها من خيار سوى تغيير كل ما من شأنه أن يؤدي إلى تلك الديون التي لا ينبغي التساهل بشأنها أو تحملها حتى على المدى القصير، والتي ستكون ضربة قاضية على المشروع برمته على المدى الطويل. وباختصار، فإن الحسائر المالية ليست مجرد تغذية اربتماعية ذات طبيعة إعلامية فقط، ولكنها تغذية اربتماعية في غاية الأهمية، ولا يمكن تجاهلها ورفضها أو نسجها بلاغياً من خلال البراعة اللفظية.

في الساحة السياسية فقط تكون الكوارث الأكثر إلحاحاً والأكثر لفتاً للاهتمام، والتي تبدو واضحة وجليّة لجمهور المقترعين إلى درجة القدرة على فك (عقدتها المترابطة فوراً)، هي تلك التي تعتبر نسبياً مهمة لصناع القرار السياسي، ولكن القوانين والسياسات التي تستغرق وقتاً طويلاً حتى تتكشف عواقبها فإنها ليست بأي حال بالدرجة ذاتها من الأهمية بالنسبة

إلى أولئك الذين وضعوا تلك القوانين والسياسات، خصوصاً إذا كانت العواقب لا تبرز إلا عقب الانتخابات القادمة. وعلاوة على ذلك فإن هناك عدداً قليلاً من الأشياء في السياسة جلية في آثارها بقدر جلاء ووضوح الديون في كشف حسابات شركة ما، أما في السياسة فمهما اتضحت درجة كارثية سياسة ما لاحقاً فإن أسباب وقوع الكارثة - إذا لم تكن مفهومة لدى جمهور الناخبين - فإن هؤلاء المسؤولين عن هذه الكارثة قد يفلتون من أية مساءلة، وبالطبع لديهم كل الدوافع لإنكار ارتكابهم لأي أخطاء؛ إذ إن الاعتراف بالأخطاء قد يعرض حياتهم المهنية برمتها للخطر. والسؤال الذي قليلاً ما يطرح، ونادراً ما يجاب عنه هو: لماذا نتوقع أن نقل القرارات الاقتصادية من الأفراد والمنظمات المعنية مباشرة، والتي كثيراً ما توصف بشكل جماعي ونكرة باسم (السوق) إلى أطراف ثالثة لا تدفع ثمن خطئها، سيؤدي إلى نتائج أفضل للمجتمع بأسره؟ ربما يعود هذا في جزء منه إلى ما يضيفه الذين يتمتعون بالبراعة اللفظية من أسلوب بلاغي وخطابي على الأمور، وربما صح قول (جون ديوي) عن أنه لا بد من وجود «رقابة اجتماعية على القوى الاقتصادية»، (62) ولكن هذا الأمر يعتريه بعض الغموض، ولا يترجم إلى تفاصيل؛ إذ إن أصحاب السلطة

السياسية يمنعون المعاملات الطوعية بين المواطنين.

قطاع الأعمال

إن المؤسسات، الكبيرة منها والصغيرة، تلك التي تنتج وتوزع معظم السلع والخدمات التي تشكل المعايير الحديثة للعيش؛ أي الشركات، لطالما كانت مستهدفة من المثقفين؛ فالإتهامات التي كانت توجه إلى الشركات كانت تتراوح بين اتهامات محددة مثل فرض أسعار عالية بشكل مفرط، وأخرى ضبابية مثل فشل الشركات في الارتقاء إلى مستوى مسؤولياتها الاجتماعية.

الإدارة

المثقفون الذين لم يسبق لهم ممارسة أي تجارة كانوا واثقين بشكل لافت للنظر بأنهم يعرفون متى تكون الشركات مدارة بشكل خاطئ، ومتى يكون أصحابها ومديروها يتقاضون رواتب أعلى وأكثر مما يستحقون، وعلى سبيل المثال فقد أعلن (جون ديوي) أن (أصحاب المشاريع الصناعية جنوا كل الحصص التي زرعوها) (63) فهل من دليل؟ كلا. وتعتبر هذه أحد الادعاءات الكثيرة التي يمكن أن تمر دون معارضة وتثبت بين صفوف

المثقفين؛ إذ إن شيوعها وتوافقها مع الرؤية السائدة حل بديلاً عن ضرورة إقامة الدليل أو التحليل، وكان الاعتقاد بسهولة إدارة التجارة أمر سائد يرجع على الأقل إلى رواية (إدوارد بلامبي) (النظر إلى الوراء) في القرن التاسع عشر. (64) وقد قال (لينين) إن إدارة شركة يتضمن «عمليات بسيطة للغاية» يمكن لأي شخص يعرف القراءة والكتابة القيام بها؛ لذلك فإن أولئك المسؤولين عن هذه المشاريع لا يحتاجون إلى أن يتقاضوا أكثر من أي عامل عادي، (65) غير أنه بعد ثلاث سنوات من اعتلائه سدة الحكم، وعندما واجه نظامه الاقتصادي، خلال فترة ما بعد الرأسمالية، ما أسماه (لينين) نفسه لاحقاً «الفساد والمجاعة والدمار» (66) ناقض (لينين) نفسه، وأعلن أمام مؤتمر الحزب الشيوعي عام 1920م أن «الآراء حول طريقة إدارة الشركات كثيراً ما تكون كلها مشبعة بروح الجهل المحض والروح المضادة للخبرة». (67) لقد ناقض (لينين) نفسه مرة أخرى كما ناقض أقواله بإنشائه نظاماً اقتصادياً وسياسياً جديداً، هذا النظام الذي أتاح مجالاً أكبر للأسواق لتنشط وتعمل، وبدأ الاقتصاد السوفييتي الانتعاش. وباختصار فقد كانت هذه المرة الأولى التي وضعت فيها نظرية سهولة إدارة الشركات على المحك، إلا أنها فشلت في اجتياز هذا الاختبار

بشكل كارثي. وبحلول القرن العشرين تكشفت تلك النظرية، وفشلت مراراً وتكراراً في بلدان أخرى في كل أنحاء العالم إلى درجة أنه حتى معظم الدول الشيوعية والاشتراكية بدأت تحرير الأسواق في نهاية القرن العشرين؛ مما أدى إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي كما هو الحال في الصين والهند.

عند الحكم على أولئك الذين يديرون الشركات، فإن المعايير المطبقة - ضمناً أو صراحةً - من قبل الكثيرين من المثقفين/ المفكرين غالباً ما تكون بعيدة كل البعد عن ارتباطها بإدارة مشروع اقتصادي؛ فعلى سبيل المثال قال (ثيودور روزفلت): «يرهقني التحدث إلى الأغنياء؛ إذ تتوقع أن يكون صاحب الملايين أو من يدير مؤسسة صناعية جديراً بالاستماع إليه، ولكن سرعان ما يتضح أنهم لا يفقهون شيئاً خارج تجارتهم الخاصة». (68) وذلك بالتأكيد لا ينطبق على (ثيودور روزفلت) نفسه؛ فإضافة إلى خبرته كسياسي في البلدية والدولة وعلى المستويين الوطني والدولي لم يكن (ثيودور روزفلت) مجرد شخص متعلم وواسع الاطلاع فحسب بل كان عالماً بحق حيث كان كتابه في (التاريخ البحري للحرب في عام 1812) منهجاً مقررأ في الأكاديميات البحرية على ضفتي المحيط الأطلسي لعقود.

وقد ظل، وهو الذي ألف خمسة عشر كتاباً (69) لسنوات عديدة مفكراً في نظرنا، ونعتبره شخصاً يكسب رزقه من كتاباته، خصوصاً خلال السنوات التي كان فيها راتبه الذي يتقاضاه كموظف حكومي في البلدية أو في الدولة لا يكفي لإعالة أسرته، وخلال السنوات التي خسر فيها أموالاً طائلة في مشاريعه التجارية على الحدود الغربية.

«بالكاد نجد من بين الأميركيين - إن وجدنا - من يضاويه من حيث الفكر»، حسب قول كاتب سيرته الذاتية. (70) وبالتأكيد قلائل هم رؤساء الشركات - إن وجدوا - الذين يمكن مقارنتهم بـ(ثيودور روزفلت) من حيث اتساع أهدافه وعمق مداركه الثقافية، وفي الحقيقة لا يوجد أي سبب يجبرهم على أن يكونوا كذلك؛ ففي الكثير من المجالات كثيراً ما يكون الشخص المتخصص المصاب أحياناً بالمس الأحادي، هو الذي يمكنه تحقيق أقصى الإنجازات على الأرجح؛ فلا أحد كان يتوقع أن يكون (بيبي روث) أو (بوبي فيشر) أحد رجال عصر النهضة، وأي شخص كان يتوقع ذلك كان سيواجه خيبة أمل كبيرة؛ فالذي يحكم على الناس في المجالات غير الفكرية - من خلال معايير فكرية - يجعلهم بكل تأكيد غير جديرين بما يحصلون عليه من مكافآت ومكاسب، وسيكون ذلك

استنتاجاً مشروعاً إلا في حال كانت المساعي غير الفكرية تلقائياً أقل جدارةً من المساعي الفكرية، وقلة هم الذين سيجادلون بشكل صريح من أجل هذه المقدمة المنطقية، ولكن - كما أشار (جون ماينارد كينز) - فإن الاستنتاجات غالباً ما تستمر من دون المقدمات المنطقية التي اعتمدت عليها. (71)

والمفهوم الخاطئ الآخر والسائد بين المثقفين هو أن أصحاب المشاريع التجارية الفردية يجب عليهم أو ينبغي عليهم أن يكونوا (مسؤولين اجتماعياً)، وأن يأخذوا بعين الاعتبار النتائج الأوسع المترتبة على القرارات التجارية لصاحب المشروع، وتعود هذه الفكرة إلى (ودرو ويلسون)، وهو مفكر آخر نعرفه جيداً بالنظر إلى أعماله الأكاديمية قبل دخوله معترك الحياة السياسية:

«نحن لا نخاف أولئك الذين يمارسون أعمالاً شرعية شريطة أن يربطوا دوماً تلك الممارسات بمصلحة المجتمع ككل، ولا يمكن لأي شخص ممارسة عمل شرعي إذا ما كان يمارسه لصالح طبقة واحدة». (72)

بعبارة أخرى لا يعتبر كافياً إذا ما قام صانع للمواد الصحية بصنع صنابير صحية عالية الجودة وأنايب وأحواض استحمام ثم يبيعها بأسعار معقولة،

ما لم يقوم الصانع بتقمص دور الملك - الفيلسوف ويحاول التفكير في كيفية تأثير مشروعته/ تجارته في (مصالح المجتمع)، غير أن هذا الفكرة الغامضة قابلة للاستيعاب، وهو مطلب ضخم يبدو تحقيقه بعيد المنال إلا لقلّة من الناس، إن وجدوا، من مجال التجارة، والحقل الأكاديمي، وعالم السياسة، وغيرها من المهن والمجالات الأخرى. ويرثي (جون ديوي) لكون العمال مثلهم مثل أرباب عملهم؛ ليس لديهم «وجهة نظر اجتماعية حول نتائج ومغزى ما يقومون به». (73) وقد يختار المثقفون تصور ما هي أوسع النتائج الاجتماعية لتصرفاتهم الخاصة، سواء داخل أو خارج مجالاتهم واختصاصاتهم المهنية، غير أن التغذية الراجعة المهمة تكون ضئيلة أو معدومة عندما يخطئون، مهما بلغت خطورة خطئهم، ومهما استمروا في الخطأ. وكون أرباب العمل والعمال، على حد سواء، يتجنبون اتخاذ مثل هذه المهمة الكونية يوحى بأن لديهم تقييماً أكثر واقعية للحدود والقدرات البشرية.

التجارة.. (قوة) أو (تحكم)

واحدة من الكثير من علامات البراعة اللفظية بين المثقفين هي تنميق أو إعادة تركيب الكلمات لتعني أشياء ليست فقط مختلفة، ولكن في

بعض الأحيان تكون مضادة أو مخالفة لمعانيها الأصلية؛ فكلمة (الحرية) و(السلطة) هي من ضمن أكثر الكلمات المنمقة شيوعاً؛ فالمفهوم الأساسي للحرية الذي يعني عدم الخضوع لقيود أناس آخرين، والسلطة التي تعني القدرة على تقييد خيارات الآخرين، تم قلبهما رأساً على عقب من خلال الاستخدام المنمق لهاتين اللفظتين من قبل المثقفين عند مناقشة المسائل الاقتصادية؛ وهكذا فإن المشاريع التجارية التي توسع من خيارات الناس، سواء كمياً (من خلال الأسعار المنخفضة) أو نوعياً (من خلال تقديم منتجات أفضل)، غالباً ما يتم وصفها بأنها (تحكم) في السوق كلما أدى هذا إلى ارتفاع نسبة المستهلكين الذين يختارون شراء منتجاتهم الخاصة بدلاً من المنتجات المنافسة لشركات أخرى.

وبعبارة أخرى عندما يقرر المستهلكون أن هذه الأنواع الخاصة من المنتجات أرخص أو أفضل من الأنواع الأخرى المنافسة من المنتجات، فإن أطرافاً ثالثة ستأخذ على عاتقها تصور أن أولئك الذين ينتجون هذه الأنواع الخاصة قد مارسوا (السلطة) أو (التحكم)، وإذا ما قرر ثلاثة أرباع المستهلكين، في وقت معين، تفضيل شراء منتجات (أكمي) على أي علامات تجارية أخرى، عندها سيقال إن شركة (أكمي) تتحكم في ثلاثة

أرباع السوق، على الرغم من أن المستهلكين يتحكمون في 100 في المئة من السوق؛ حيث يمكنهم الانتقال أو التحول إلى علامة تجارية أخرى من الأدوات المنزلية مستقبلاً إذا ما عرض شخص آخر أو شركة أخرى منتجاً جديداً أفضل، أو حتى التوقف عن شراء الأدوات المنزلية إذا ما تبين أنها لم تعد موضة.

إن عدداً من الشركات التي قيل إنها تتحكم في معظم السوق لم تخسر ذلك السوق فحسب بل أفلست خلال سنوات من فرضية سيطرتها على السوق؛ فعلى سبيل المثال باعت (سميث كورونا) نصف الآلات الطابعة وأجهزة معالجة النصوص في الولايات المتحدة سنة 1989م، ولكن بعد ست سنوات فقط سارت نحو الإفلاس؛ حيث حلت الحواسيب الشخصية محل الطابعات وأجهزة معالجة النصوص. ومع ذلك فإن التوضيب اللفظي للإحصاءات بأثر رجعي (كتحكم في السوق) ex-ante أصبح شائعاً ليس فقط في كتابات المثقفين بل حتى في قضايا مكافحة الاحتكار المنظورة أمام المحاكم، وحتى في ذروتها لم تستطع (سميث كورونا) التحكم في شيء؛ فكل مستهلك كان حراً في اختيار أي نوع آخر من الطابعات أو أجهزة معالجة النصوص أو الامتناع عن شراء أي منها؛ فالتوضيب اللفظي

لتحيزات المستهلك على كونها (تحكماً) تجارياً في التجارة بات واسع الانتشار إلى حد أن بعض الناس بدؤوا يشعرون بالحاجة إلى القيام بأي شيء أساسي كالتفكير في الكلمات التي يستخدمونها، والتي تحول إحصاءات ما قبل الوقائع إلى شرط قبلي. وعندما نقول إن الشركات لديها (سلطة/ قوة)؛ لأنها (تتحكم) في السوق؛ فإن هذه البراعة اللفظية تفتح الطريق إلى القول إن الحكومة في حاجة إلى ممارسة (قوة معاكسة) - بحسب تعبير (جون كينيث غالبرايت) من أجل حماية الشعب.

وعلى الرغم من التشابه أو التطابق اللفظي فإن سلطة الحكومة سلطة فعلية؛ إذ إن الأفراد ليست لديهم حرية اختيار طاعة قوانين الحكومة ونظمها من عدمها، في حين أن المستهلكين أحرار في تجاهل المنتجات المسوقة من قبل حتى أكبر الشركات في العالم؛ فهناك أناس لم تطأ أرجلهم متجر (وول مارت) وليس لهذا المتجر أن يفعل شيئاً حيال ذلك على الرغم من أنه يدير أكبر شركة بيع بالتجزئة في العالم.

يقول (جون كينيث غالبرايت) في أول كتبه المهمة بعنوان (الرأسمالية الأميركية: فكرة القوة المعاكسة/ الموازنة): «القوة في أحد جانبي السوق تخلق الحاجة إلى مكافأة واحتمال المكافأة، على حد سواء، على ممارسة

القوة المعاكسة من الجانب الآخر» (74) وهكذا بحسب البروفيسور (غالبرايت)، فإن نهضة المؤسسات الكبرى قد أعطتها قوة غاشمة على موظفيها؛ الأمر الذي قاد إلى إنشاء نقابات عمال للدفاع عن النفس. (75) وكحقيقة تاريخية، مع ذلك، فإن النقابات العمالية الأميركية لم تبدأ في الصناعات الكبرى الأميركية، بل في قطاعات مكونة من شركات أصغر، مثل البناء والتشييد، الشحن والنقل بالشاحنات، ومناجم الفحم؛ فكلها كونت نقابات عمالية قبل عدة سنوات من ظهور النقابات في صناعات الحديد والسيارات.

ومهما كان أصل قوة النقابات، فإن القوة الموازنة الحاسمة بالنسبة لـ(غالبرايت) هي قوة/ سلطة الحكومة، في كل من دعم القوة الموازنة الخاصة بواسطة تشريعات مثل القانون لوطني لعلاقات العمل لعام 1935م والتشريعات الأخرى لمساعدة منتجي الفحم وغيرهم من الذين يفترض أنهم مضطهدون من قبل (القوة) الخاصة بالشركات الكبرى، (76) وهذه القوة الموازنة) ممثلة في الحكومة «تقوم بأداء بوظيفة قيمة، وفي الحقيقة لا غنى عنها؛ لتنظيم الاقتصاد الحديث» (77) بحسب (غالبرايت)، ولكن هذه الصيغة تعتمد بشكل حاسم على إعادة تعريف (السلطة/ القوة) لكي

تشتمل على نقيضها؛ وهو توسيع خيارات المستهلك عن طريق الشركات؛ من أجل زيادة المبيعات. ربما كان (جون كينيث غالبراith) أبرز شخص، وبالتأكيد هو واحد من أكثر الموهوبين خطايا، من بين المدافعين عن نظرية التسعير الاختياري. وبحسب البروفيسور (غالبراith) فإن ناتج صناعة أو مجال ما كثيراً ما يتجه إلى أن يصبح أكثر تركيزاً. بمرور الزمن في أيدي فئة قليلة من المنتجين الذين يكتسبون مزايا حاسمة تجعل من الصعب على شركة جديدة دون نفس القدر من الخبرة دخول المجال والمنافسة بشكل فعال ضد الشركات العريقة والرائدة؛ وعليه - بحسب (غالبراith) أيضاً - فإن «الباعة اكتسبوا سلطة على الأسعار» يتم «إدارتها بخفية من طرف بضع مؤسسات كبرى». (78) في الواقع إن واحداً من أهم الأسباب الشائعة التي تجعل المشترين يقبلون بشكل غير متناسب على بائع معين هو أن هذا البائع يبيع بسعر أقل. وبعد أن قام (غالبراith) بإعادة تعريف السلطة بصفاتها تركيزاً للمبيعات والأرباح المحققة والحجم، أصبح قادراً على وصف (سلطة) البائع كسبب يجعله الآن قادراً على تحديد أسعار مختلفة عن تلك الأسعار الخاصة بسوق منافسة، بل ضمناً أعلى منها. وفي هذه الصيغة «(فإن حجم المؤسسة التي يرأسها الفرد هو أيضاً

مؤشر تقريبي للسلطة التي يمارسها هذا الفرد»، (79) ومهما بدا هذا الأمر معقولاً، فإن (غالبرايت) لم يذهب بعيداً في المخاطرة اتجاه التثبيت التجريبي. والتلميح الذي ورد في مناقشات (غالبرايت)، وغيره كثيرون، لـ(سلطة) الشركة الكبيرة هو أن النمو المتواصل للشركات الكبيرة يعني تنامي سلطتها وقدرتها لرفع الأسعار. هذا التلميح - كما يتميز عن الحقيقة القابلة للتوضيح أو الفرضية القابلة للاختبار - كان موضوعاً رئيساً بين النخبة المثقفة قبل عهد (غالبرايت) بوقت طويل، وهو ما قدم زخماً وقوة دافعة لقانون (شيمان) لمكافحة الاحتكار لعام 1890م، من بين محاولات أخرى للاحتواء والحد من (سلطة) الشركات الكبرى.

وفي الواقع، فإن الحقبة التي سبقت قانون (شيمان) مباشرة، لم تتميز بارتفاع أسعار مفروض من قبل الشركات الاحتكارية، على الرغم من أنه كان عهد تنامي أحجام الشركات في الكثير من المجالات، وغالباً من خلال اتحاد الشركات الصغرى لتكوين شركات عملاقة. ولم تؤد تلك الحقبة الزمنية إلى ارتفاع في الأسعار، أبداً، بل على العكس من ذلك؛ فقد تميزت بهبوط في الأسعار التي تفرضها تلك الشركات العملاقة، التي مكنها حجمها من خلق اقتصاديات ذات وفرة؛ وهو ما يعني أيضاً تكلفة

إنتاج أقل مكنتها من تحقيق أرباح حتى من الأسعار المنخفضة؛ وبالتالي تمكنت من توسيع مبيعاتها. وبالنسبة إلى النفط الخام الذي كان يباع بسعر تراوح بين 12 و16 دولاراً للبرميل الواحد عام 1860م، بيع بأقل من دولار للبرميل الواحد في كل عام منذ 1879م حتى 1900م. أما تكاليف الشحن الخاصة بطرق السكة الحديدية فقد هبطت عام 1887م إلى 54 في المئة مما كانت عليه عام 1873م، وانخفض سعر خطوط الفولاذ من 68 دولاراً عام 1880م إلى 32 دولاراً عام 1890م، كما انخفضت أسعار السكر والنحاس والزنك خلال تلك الفترة. (80)

(هنري فورد) كان رائداً في أساليب الإنتاج الكبرى وكان لديه بعض من العمال الأعلى أجراً في عصره، وذلك قبل تكوين النقابات في القطاع بعقود عديدة، وكذلك السيارات الأقل سعراً، وخصوصاً السيارة الأسطورية (موديل تي) التي أنهت فكرة أن السيارة ترف مقصور على الأثرياء فقط، ولكن لم تجد أي من هذه الحقائق الواضحة موطأ قدم في رؤية نخبة المثقفة في العهد التقدمي، والتي اشتملت في هذه الحالة الرئيس (ثيودور روزفلت)؛ فقد أطلقت إدارته دعاوى ملاحقات قضائية لمكافحة الاحتكار ضد بعض أكبر الشركات المنخفضة للأسعار، بما فيها

شركة (ستاندرد أويل) وشركة (خطوط سكك حديد الشمال الكبرى).
سعى (ثيودور روزفلت) - حسب تعبيره - إلى السلطة من «أجل
مراقبة وتنظيم الاتحادات الكبرى كافة». (81) وقد أقر بأنه «من بين جميع
أشكال الطغيان فإن أبغضها وأكثر ابتداءً، هو الثروة المجردة، وطغيان
البلوتوقراطية» (أي حكم الأثرياء). (82)

لا شك أن ذلك كان صحيحاً، كما قال (ثيودور روزفلت)، من أن
شركة (ستاندرد أويل) قد كدست (ثروات هائلة) لمالكيها (على حساب
منافسيها التجاريين) (83) ولكن ما هو مدعاة للتساؤل هو عن إذا ما
كان المستهلكون الذين دفعوا أسعاراً أقل مقابل النفط قد شعروا بأنهم
كانوا ضحايا للظلم والاستبداد. وأحد أبرز كتب التشهير بالفضائح في
العهد التقدمي هو كتاب بعنوان (تاريخ شركة ستاندرد أويل) لمؤلفته (إيدا
تاربل)، والذي قال من بين أشياء أخرى: «إن روكفيلر لا بد أن يكون قرير
العين» (84). بما حققه مالياً بحلول عام 1870م؛ بما يعني ضمناً الجشع في
جهوده المتواصلة لزيادة حجم وربحية (ستاندرد أويل).

إلا أن دراسة أخرى أنجزت بعد قرن لاحق، أشارت إلى أنه «قد لا يعرف
المرء أبداً من خلال قراءته لتاريخ (ستاندرد أويل) بأن أسعار النفط كانت

فعلياً في انخفاض» (85) فهذه الحقيقة قد تمت غربلتها وإخراجها من هذه القصة. أما السؤال عن إذا ما كان سعي (روكفيلر) الحثيث لزيادة ثروته قد تسبب فعلاً في جعل جمهور المستهلكين في وضع أسوأ مما كان؛ فهذا نادراً ما يتم حتى التصدي له؛ فكيف كان بإمكان المستهلكين أن يكونوا بحال أفضل، لو أن الرجل الذي أنتج كفاءات غير اعتيادية في مجالي إنتاج وتوزيع النفط قد أنهى حياته المهنية مبكراً، تاركاً كلاً من تكلفة إنتاج النفط والأسعار الناجمة عنه أعلى؟ هذا سؤال آخر لم يطرح، ناهيك عن أن يحظى بإجابة.

وإحدى الشكاوى الشائعة ضد شركة (ستاندرد أويل) هي أنها كانت قادرة على أن تجعل خطوط السكة الحديدية تمنحها تخفيضاً على رسوم نقل نفطها أكثر مما يجري مع شركات منافسة لنقل النفط. عدم المساواة هذه كانت بطبعة الحال شيئاً بغيضاً لدى أولئك الذين يفكرون بلغة أشخاص مجردين في عالم مجرد، متجاهلين ما كان موجوداً تحديداً حول (ستاندرد أويل)، وكان مختلفاً، والذي كان السبب الأساسي الذي جعل (جون دي. روكفيلر) يجمع ثروة في صناعة أودت بكثير غيره إلى الإفلاس؛ فقد كانت عربات الصهريج التابعة لشركة (ستاندرد أويل) أسهل في النقل من النفط

المعياً في براميل من طرف الشركات الأخرى، (86) ومع ذلك فإن (ثيودور روزفلت) الذي عرف القليل أو لم يعرف شيئاً عن الاقتصاديات، وفقد جزءاً كبيراً من ثورته التي ورثها في مشروع تجاري يتيم، قال إن أسعار الشحن المنخفضة كانت تمييزية، وينبغي أن يتم حظرها «بأي شكل وبأية طريقة». (87) كما أن السيناتور (جون شيمان) الذي صاغ قانون (شيمان) لمكافحة الاحتكار، قدم أيضاً تشريعاً لحظر أسعار الشحن التمييزية، والظاهر بإيعاز من مصفاة نפט كانت تشحن نفلها في براميل. (88)

الشركات التي تفرض أسعاراً أقل غالباً ما تؤدي إلى خسائر الشركات المنافسة التي تفرض أسعاراً أعلى، ولكن مهما كان هذا الأمر واضحاً، كما يبدو، فإنه لم يوقف احتجاجات النخبة المثقفة على مر السنين، وسن التشريعات من طرف السياسيين وقرارات المحكمة المعاكسة من طرف القضاة، والتي لم تستهدف (ستاندرد أويل) فحسب في بدايات القرن العشرين، بل استهدفت أيضاً شركات أخرى في وقت لاحق، خصوصاً التي خفضت الأسعار في صناعات أخرى، وتراوحت من سلسلة (آ. أند بي. غروشري) في الماضي إلى (مايكروسوفت) اليوم.

وباختصار، فإن التحول اللفظي للأسعار المنخفضة والمبيعات الأضخم إلى

ممارسة (للسلطة) من طرف شركة يجب مواجعتها بسلطة حكومية فيه أكثر من مجرد مضامين فكرية محضة؛ فقد أدى إلى عدة قوانين وسياسات وقرارات للمحاكم التي تعاقب على الأسعار المنخفضة باسم حماية المستهلكين.

ونتيجةً لانتشار العولمة، حتى لو كانت شركة محددة هي المصنع الوحيد لمنتج بعينه في بلدها، فإن ذلك الاحتكار لا يهم إذا كان مصنعون أجنبان للمنتج ذاته ينافسون في توريد ذلك المنتج إلى المستهلكين؛ فلقد كان (إيستمان كوداك) على مدى وقت طويل هو المصنع الأمريكي الرئيس الوحيد للأفلام، ولكن متاجر كاميرات التصوير عبر الولايات المتحدة كانت أيضاً تبيع الأفلام المصنعة في اليابان (شركة فوجي)، وأحياناً في إنكلترا (إلفورد)، وفي بلدان أخرى، وذلك بمعزل تماماً عن التنافس مع الكاميرات الرقمية التي كانت تنتج بشكل مبدئي فيما وراء البحار. وباختصار فإن قدرة (كوداك) على زيادة أسعار الأفلام دون التعرض لخسارة في المبيعات باتت محاصرة بوجود بدائل، وحقيقة أن (إيستمان كوداك) مؤسسة كبيرة فهذا لا يغير من الأمر شيئاً، إلا في رؤى وخطاب النخبة المثقفة.

إن تحميل الكلمات ما لا تحتمل لوصف الشركات بأنها تمارس (السلطة) كلما زاد إقبال المستهلكين ببساطة على شراء منتجاتها، كان

يستخدم لتبرير حرمان الناس الذين يديرون الشركات من الحقوق التي يمارسها أناس آخرون. وكما سنرى في الفصل السادس، فإن هذا الموقف يمكن أن يمتد حتى إلى وضع عبء إثبات ذلك على الشركات لدحض الاتهامات في بعض قضايا معينة تتعلق بمكافحة الاحتكار وقضايا تتعلق بالحقوق المدنية. وهناك عقلية مشابهة إلى حد ما قد تم التعبير عنها في سؤال طرح في مجلة (ذي إيكونوميست) يقول: «لماذا يجب أن يسمح للشركات بتفادي الضرائب وتسريح العمال من خلال نقل عملياتها إلى ما وراء البحار؟» (89) في الدول المتحررة لا يعامل حق أي شخص آخر في الانتقال لأجل مصالحه الخاصة كأمر يتطلب أي مبررات خاصة، وفي الحقيقة فإن العمال الذين ينتقلون إلى بلدان أخرى في خرق لقوانين الهجرة غالباً ما يتم الدفاع عنهم من قبل نفس أولئك الذين يعتبرون انتقال الشركات بشكل قانوني خطأً.

فترات الركود والكساد

لا شيء أسس لفكرة أن تدخل الحكومة في الاقتصاد مسألة جوهرية مثل الكساد الكبير خلال الثلاثينيات (1930). تخبرنا الحقائق العارية

قصة تلك المأساة التاريخية عندما هبط الإنتاج الوطني إلى الثلث ما بين عامي 1929م و1933م، وفشلت آلاف البنوك، وزادت البطالة لتبلغ 25 في المئة، وخسرت المؤسسات كل الأموال لمدة سنتين متتاليتين، وقبل ذلك الوقت لم يحاول أي رئيس أن يجعل الحكومة الاتحادية تتدخل لإنهاء كساد اقتصادي.

رأى الكثيرون في الكساد الكبير فشلاً لرأسمالية السوق الحرة كنظام اقتصادي، وسبباً للبحث عن نوع راديكالي مختلف من الاقتصاد هو بالنسبة إلى البعض الشيوعية، وبالنسبة إلى البعض الآخر الفاشية، وبالنسبة إلى آخرين بعض من سياسات (النيو ديل) التي طبقتها إدارة (فرانكلين روزفلت). ومهما كان البديل المحدد الذي يفضله أفراد معينون، فإن الاعتقاد السائد بشكل واسع في ذلك الوقت، ولاحقاً، هو أن انهيار سوق الأسهم عام 1929م كان بمنزلة فشل السوق الحرة، كما كان سبباً في حالة تفشي البطالة الشاملة التي استمرت سنوات خلال عقد الثلاثينيات. وبالنظر إلى أهم ملمحين أو ظاهرتين برزتا في تلك الحقبة (انهيار سوق الأسهم والتدخل الواسع للحكومة في الاقتصاد) فإنه لم يكن واضحاً بشكل فوري أيهما المسؤول أكثر عن تلك الظروف الاقتصادية

المؤلمة، ولكن يبدو - بشكل لافت للنظر - أنه لم يبذل سوى جهد ضئيل فقط من قبل معظم النخب المثقفة لمحاولة رصد السبب أو الأسباب. وقد كان الاستنتاج المحتوم المفروغ منه سلفاً بشكل كبير هو أن السوق كانت السبب، وأن تدخل الحكومة كان اليد المنقذة.

وبينما تصاعدت البطالة في أعقاب انهيار سوق الأسهم، إلا أنها لم ترتفع إلى حدود 10 في المئة في أي شهر خلال الاثني عشر شهراً اللاحقة للانهيار الذي وقع في أكتوبر 1929م، ولكن لم ينزل معدل البطالة في أعقاب تدخلات الحكومة اللاحقة في الاقتصاد أبداً عن نسبة 20 في المئة في أي شهر، وعلى مدى 35 شهراً متوالية. (90)

وباختصار، فإنه على الرغم من أنه تم تصوير انهيار سوق الأسهم على أنه (المشكلة)، وأن تدخل الحكومة كان (الحل)، فإن الواقع يشير إلى أن معدل البطالة الذي أعقب المشكلة الاقتصادية كان أقل من نصف معدل البطالة التي أعقبت الحل السياسي.

ومن بين الأشياء الضئيلة التي يتفق عليها الناس عبر الطيف الأيديولوجي اليوم هي أن نظام الاحتياط الفدرالي قد أساء إلى عمله أثناء فترة الكساد الكبير. وبالنظر إلى الوراثة إلى تلك الفترة، سمي (ميلتون فريدمان) الناس

الذين كانوا يديرون الاحتياطي الفدرالي بأنهم «غير أكفاء»، وقال (جون كينيث غالبرايت) إن موظفي (الاحتياطي الفدرالي) راهنوا على «عدم كفاءة مذهلة». (91) وعلى سبيل المثال فإنه في الوقت الذي تراجعت فيه الوفرة المالية للبلاد بمعدل الثلث في أعقاب الإخفاقات الواسعة للبنوك، عمد الاحتياطي الفدرالي إلى رفع معدل الفائدة؛ مما خلق ضغطاً انكماشية إضافية.

وفي سبيل محاولة إنقاذ وظائف الأميركيين من خلال الحد من الواردات التي كانت تنافس البضائع المنتجة في الداخل (أميركيا)، أقر الكونغرس عام 1930م قانون (تعريفات سموت - هاولي) التي كانت الأعلى على مدى أكثر من قرن، على الرغم من مناقشة عمومية وقعت من قبل أكثر من ألف خبير اقتصادي، إضافة إلى تحذير منهم بشأن العواقب. أما الأمم الأخرى فقد ردت بالمقابل، كما حذر خبراء الاقتصاد من عواقب انخفاض الجذري بشكل كبير ومفاجئ للصادرات الأميركية والأعمال التي تعتمد على تلك الصادرات؛ وبالتالي فإن معدل البطالة ارتفع بدلاً من أن ينخفض. وفي أعقاب صدور قانون (التعريفات) المشار إليه، ارتفعت البطالة بشكل دراماتيكي أكثر مما كانت عليه في أعقاب انهيار سوق الأسهم، وكان

معدل البطالة قد ثبت عند نسبة 6.3 في المئة في يونيو 1930م؛ أي بعد ثمانية أشهر من انهيار سوق الأسهم، وذلك قبل أن يتم إقرار (تعريفات سموت - هاولي). وبعد مرور سنة كان معدل البطالة 15 في المئة وبعد ذلك بسنة بلغ 25.8 في المائة. (92)

ليس من الضروري أن تعزى كل هذه البطالة إلى (التعريفات)، ولكن المغزى هو أن تلك (التعريفات) كان يفترض أن تقلل من حجم البطالة. لقد كان معدل البطالة يتجه بشكل عام إلى الأسفل طوال عدة أشهر عندما تم تمرير مشروع قانون (سموت - هاولي)، وقد انعكس ذلك الاتجاه بعد خمسة أشهر فقط من دخول قانون التعريفات الجديد حيز النفاذ. وحالما ارتفع معدل البطالة إلى أرقام مزدوجة في نوفمبر 1930م، لم ير المتابعون معدل بطالة منخفضاً بنسبة 6.3 في المئة مرة أخرى طوال بقية العقد. (93) وكان قانون (تعريفات سموت - هاولي) في عهد (هيربرت هوفر)، ببساطة، واحداً من أول التدخلات الحكومية الشاملة في الثلاثينيات، بما في ذلك تدخلات أخرى أكثر في عهد (فرانكلين دي. روزفلت). وهناك القليل من الأدلة التجريبية التي تشير إلى أن هذه التدخلات ساعدت الاقتصاد، بينما هنالك الكثير من الأدلة التي تشير إلى أنها زادت الطين

بلة. كما مرر (الكونغرس) قوانين رفعت إلى أكثر من الضعفين النسب الضريبية المفروضة على فئات الدخل العالية في عهد (هوفر)، ورفعتها أكثر وأكثر في عهد (روزفلت)، وقد حث الرئيس (هوفر) كبار رجال الأعمال على عدم تخفيض معدلات أجور العمال أثناء فترة الكساد، على الرغم من أن التقلص الكبير للوفرة النقدية قد جعل معدلات الأجور السابقة غير قابلة للسداد مع الاحتفاظ بالعمالة كاملة. وقد سعى كل من الرئيس (هوفر) وخليفته الرئيس (فرانكلين دي. روزفلت) إلى الحفاظ على الأسعار من السقوط، سواء كانت أسعار العمالة أو الإنتاج الزراعي، على افتراض أن هذا سيحفظ القوة الشرائية من السقوط، إلا أن القوة الشرائية لا تعتمد فقط على الأسعار المفروضة، ولكن على كم المعاملات التي ستتم فعلياً على أساس تلك الأسعار. ومع انخفاض الوفرة النقدية لا يمكن لكمية التوظيف السابقة للعمالة ولا لمبيعات المنتجات الزراعية أو الصناعية السابقة أن تستمر بالأسعار القديمة.

لا يبدو أن (هوفر) أو (فرانكلين روزفلت) قد فهما ذلك، ولا حتى ذهاباً بتفكيرهما إلى هذا الحد، ومع ذلك فقد أشار الاقتصادي (والتر ليبمان) بوضوح في عام 1934م، عندما قال: «في فترة الكساد لا يستطيع الناس

أن يبيعوا بضائعهم أو خدماتهم بأسعار ما قبل الكساد، وإذا أصروا على أسعار ما قبل الكساد للبضائع، فإنهم لا يبيعونها، وإذا أصروا على أجور ما قبل الكساد؛ فإنهم سيصبحون عاطلين عن العمل». (94)

باختصار، فإن الكثير من الأشياء التي قام بها الاحتياطي الفدرالي والكونغرس والرئيسان كانت ذات نتائج عكسية، ونظراً إلى هذه الإخفاقات المضاعفة لسياسة الحكومة؛ فإنه من الواضح، دون جدال، أن سياسة اقتصاد السوق هي التي فشلت. وليس هنالك بالطبع من سبيل لإعادة تشغيل انهيار سوق الأسهم سنة 1929م وجعل الحكومة الفدرالية تسمح للسوق بأن تضبط وتيرتها مجدداً من تلقاء نفسها، حتى نرى إلى أي مآل ستؤدي هذه التجربة، وأقرب شيء إلى هذه التجربة هو انهيار سوق الأسهم عام 1987م، الذي كان يشبه انهيار 1929م في الحجم، وليس في المدة. لم تفعل إدارة (ريغن) شيئاً على الرغم من الفضيحة في الإعلام حول إخفاق الحكومة في التصرف. وتساءلت صحيفة (نيويورك تايمز) قائلة: «كم سنستغرق من الوقت حتى يستيقظ البيت الأبيض؟»، معلنة أن «الرئيس يتخلى عن القيادة ويتصرف بشكل يؤدي إلى الكارثة» (95) أما ماري ماكغروري الكاتبة في صحيفة (واشنطن بوست)، فقالت

عن (ريغن): «يبدو غير مكترث بشكل غريب لآلام البلاد» و«الفوضى الراهنة» التي تمر بها. (96) وقالت صحيفة (فاينانشال تايمز) اللندنية إن الرئيس (ريغن) «يبدو أنه يفتقر إلى القدرة على التعامل مع الشدائد» و«لا يبدو أن هناك شخصا يتولى ذلك». (97) كما انتقد مسؤول سابق في إدارة الرئيس (كارتر) «صمت وتقاعس» الرئيس (ريغن) عقب انهيار سوق الأسهم عام 1987م، وقارنه بشكل سلبي بالرئيس (فرانكلين دي. روزفلت) الذي «يمكن لأسلوبه وشخصيته وأوامره الجريئة أن تكون عاملاً منشطاً» في الأزمة الحالية. (98)

المفارقة في هذا أن (فرانكلين روزفلت) كان على رأس فترة اقتصاد تميزت بسبع سنوات متتالية من البطالة بنسبة من أرقام مزدوجة (أي تفوق 10 في المئة)، في حين كانت سياسة (ريغن) ترك السوق يتعافى من تلقاء نفسه؛ حتى لا يتسبب في كساد كبير آخر، وهو ما أدى في المقابل إلى واحدة من أطول فترات النمو الاقتصادي المستديم، وإلى انخفاض في البطالة والتضخم استمر عشرين سنة. (99)

ومثل العديد من الحقائق الأخرى التي تتباين مع الرؤية السائدة، لم تحظ هذه الحقيقة، بشكل ملحوظ، إلا بقدر ضئيل من الاهتمام في ذلك

الوقت أو منذ ذلك الوقت. وفي حين قد يكون من الممكن مناقشة حكمة أو فعالية الاستجابات الحكومية المختلفة أو عدم الاستجابة بالنسبة إلى الأزمات الاقتصادية، فإنه لا يوجد سوى معرفة قليلة بأي شيء مطروح للمناقشة من قبل المثقفين خارج مهنة الاقتصاد. إن تواريخ الكساد الكبير من قبل المؤرخين الرواد مثل (آرثر أم. شليسينغر الأصغر)، و(هنري ستيل كوماجر) صورت كلها (فرانكلين روزفلت) كبطل هرع إلى الإنقاذ، على الرغم من أن (شليسينغر) نفسه اعترف بأنه «كان غير مهتم كثيراً بالاقتصاد»، (100) وعلى الرغم من رغبته في تقديم تقييمات تاريخية حول كيف أثرت سياسات (فرانكلين روزفلت) في الاقتصاد، غير أن البروفيسور (شليسينغر) كان من دون جدال غير عادي من بين المثقفين في الوصول إلى استنتاجات حاسمة حول المسائل الاقتصادية دون الشعور بالحاجة إلى فهم علم الاقتصاد.

الفصل الرابع

المثقفون والرؤى الاجتماعية

«توجد في قلب كل قانون أخلاقي صورة للطبيعة البشرية وخريطة للكون، وصيغة للتاريخ، وتطبق قواعد ذلك القانون على الطبيعة الإنسانية - كما تم تصورهما -، وعلى الكون - كما تم تخيله -، وعلى التاريخ - كما يفهم -».

(1) والتر ليبمان

ببساطة لا توجد لدى المثقفين سلسلة من الآراء المعزولة بشأن طائفة من المواضيع، ووراء تلك الآراء عادةً ما يوجد تصور أشمل ومتناسك للعالم؛ أي بعبارة أخرى رؤية اجتماعية. والمثقفون مثلهم مثل سائر البشر الآخرين يمتلكون رؤية بعض الإحساس الحدسي لكيفية سير العالم، وما الذي يسبب ماذا. والرؤية التي يميل معظم المثقفين المعاصرين إلى الالتفاف حولها لها سمات تميزها عن الرؤى الأخرى السائدة بين الفئات الأخرى من المجتمع المعاصر، أو بين النخب أو الجماهير في أوقات سابقة. وبينما تختلف الرؤى هناك رؤية من نوع ما تكمن وراء محاولات تفسير الظواهر الطبيعية أو الاجتماعية، سواء من قبل المثقفين/ المفكرين أو من قبل

الآخرين، وبعض الرؤى تجدها أكثر هيمنة وإثارة من غيرها، إضافة إلى اختلافها من حيث الفرضيات الخاصة التي تستند إليها، ولكن كل أنواع التفكير، سواء كان رسمياً أو شكلياً، فإنه يجب أن يبدأ في مكان ما بدفع قوي وشك أو نوع من الحدس، وباختصار برؤية ذات ارتباطات سببية. إن الاستنباط المنظم لمضامين تلك الرؤية من شأنه أن ينتج نظرية يمكن بلورتها بشكل أدق في شكل فرضيات يمكن اختبارها بالأدلة التجريبية. لكن «الفكرة المدركة مسبقاً - بصورة غير علمية افتراضاً - يجب أن تكون باستمرار موجودة هناك»، على حد تعبير المؤرخ البريطاني (بول جونسون). (2) وقد عرف خبير الاقتصاد (جي. أيه. تشومبتر) الرؤية «كفعل إدراكي سابق للتحليل». (3)

فما إذا الرؤية السائدة عند النخبة المثقفة/ أهل الفكر، بما في ذلك النواة الصلبة المكونة للمثقفين/ المفكرين وأشباههم المحيطين بهم والذين يسرون على نهجهم؟ وما الرؤية البديلة التي تعارض رؤيتهم؟

صراع الرؤى

في قلب الرؤية الاجتماعية السائدة بين صفوف المثقفين المعاصرين

نجد اعتقاداً مفاده أن هنالك (مشاكل) خلقتها المؤسسات القائمة، وأن (الحلول) لهذه المشاكل يمكن أن تستنبط من قبل المثقفين. وتعتبر هذه الرؤية في الوقت ذاته رؤية المجتمع والمثقفين داخله. وباختصار ما دام المثقفون يعتبرون أنفسهم ليسوا فقط كنخبة - بالمعنى السلبي الذي يمكن فيه لكبار ملاك الأراضي والعقارات وأصحاب الدخول المتأينة من إيجار الأملاك أو أصحاب الكثير من الوظائف العاطلة أن يعتبروا أنفسهم فيه نخبة، ولكن كنخبة مكرسة أو (صفوة مختارة) - بل كأشخاص يتولون مهمة قيادة الآخرين بشكل أو بآخر إلى حياة أفضل.

عبر (جون ستوارت ميل) الذي لخص المثقفين بعدة طرق، عن وجهة نظره بوضوح عندما قال: «التعليم البائس الحالي» و«الترتيبات الاجتماعية البائسة» كانا «العائق الحقيقي الوحيد» في تحقيق السعادة العامة بين بني البشر. (4) وعلاوة على ذلك رأى (ميل) أن النخبة المثقفة «المفكرون الأكثر ثقافة وتعلماً في البلاد»، والعقول المفكرة «الأفضل والأكثر حكمة وعقلاً» رواد إلى عالم أفضل من حيث دورهم «كطلائع في مقدمة المجتمع من حيث الفكر والشعور». (5) هذا هو دور النخبة المثقفة أهل الفكر كما يراه المثقفون هم أنفسهم، سواء قبل أو بعد عصر (ميل)؛ كونهم قادة فكر

تمكن أفكارهم المعقدة الناس من تحرير القيود التي لا حاجة للمجتمع إليها. يلخص إعلان (جان جاك روسو) الشهير «ولد الإنسان حراً وهو مقيد بالسلاسل في كل مكان» (6) لب رؤية الصفوة المختارة بأن الاختراعات الاجتماعية هي مصدر تعاسة الإنسان، ويوضح حقيقة أن العالم الذي نراه من حولنا يختلف بصورة كبيرة عن العالم الذي نحسب أن نراه. في هذه الرؤية يبدو الاضطهاد والفقر والظلم والحرب جميعاً نتائج للمؤسسات القائمة ومشاكل تتطلب حلها تغيير تلك المؤسسات التي تتطلب تبعاً تغيير الأفكار الكامنة وراء تلك المؤسسات. وباختصار فإن أمراض المجتمع تبدو أساساً كمشكلة فكرية وأخلاقية، يتوقع من المثقفين/المفكرين أن يكونوا مجهزين بصفة خاصة لتقديم أجوبة عنها؛ استناداً إلى معرفتهم الكبيرة و نفاذ بصيرتهم، علاوة على كونهم لا يملكون مصالح اقتصادية تجعلهم ينحازون إلى النظام ويكبتون صوت الضمير. لقد كانت الاختلافات الكبيرة غير المستحقة في الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية لكثير من الناس الذين ولدوا في ظروف اجتماعية مختلفة وظلت فترة طويلة الموضوع المركزي للمثقفين/المفكرين أصحاب الرؤية المكرسة. إن التناقض بين الفقر المدقع للبعض والترف المبالغ فيه حد التبذير والإسراف

لدى البعض الآخر، والذي تفاقم بتناقض من حيث الوضع الاجتماعي، هو من بين المشكلات التي سيطرت طويلاً على أجنحة الصفوة المختارة صاحبة الرؤية المكرسة، كما أن هنالك أسباباً أكثر عمومية وبؤساً بين البشر عبر الطيف الاجتماعي كالمشاكل النفسية الناجمة عن الوصم الأخلاقي، علاوة على أهوال الحروب - على سبيل المثال - التي هي من بين الأمور التي يراد إيجاد حلول فكرية لها.

رؤية المجتمع هذه التي تتضمن الكثير من (المشاكل) التي يراد (حلها) من خلال تطبيق أفكار النخبة المثقفة صاحبة الرؤية المكرسة أخلاقياً ليست على الإطلاق الرؤية الوحيدة، وإن كانت هي الرؤية السائدة إلى حد كبير بين مثقفي اليوم. لقد تعايشت الرؤى المتعارضة على مدى قرون طويلة (رؤية تبدو فيها العيوب المتأصلة في البشر المشكل الأساسي والاختراعات الاجتماعية مجرد وسائل غير مناسبة لمحاولة التغلب على تلك المشكلة)، كما أن هذه النقائص ذاتها هي نتاج لأوجه القصور المتأصلة في البشر. ولقد قارن باحث ممتاز بين رؤى الصفوة المختارة الحديثة و(الصورة الأكثر قتامة) التي رسمها المؤرخ اليوناني (ثوسيديدس)، بأن «الجنس البشري هرب من الفوضى والهمجية بالإبقاء بصعوبة على طبقة رقيقة من الحضارة»؛ استناداً

إلى (الاعتدال والحكمة) الناجمة عن التجربة. (7) هذه رؤية مأساوية لحالة الإنسان، وهي تختلف كثيراً عن رؤية الصفوة المختارة.

ليست هنالك (حلول) متوقعة من طرف أولئك الذين يرون الكثير من الإحباطات والأمراض ومظاهر الشذوذ في الحياة؛ أي مأساوية الوضع الإنساني، كنتيجة للقيود المتأصلة في البشر، سواء بشكل فردي أو جماعي، وفي العالم الطبيعي الذي يعيشون فيه. وعلى عكس رؤية الصفوة المختارة اليوم، حيث يناقش المجتمع الحالي بشكل كبير، من حيث نقائصه والتحسينات التي يجب على الصفوة المختارة توفيرها، فإن الرؤية المأساوية ترى الحضارة ذاتها كشيء يتطلب جهوداً عظيمة ومستمرة لمجرد الإبقاء عليها؛ حيث ستستند هذه الجهود إلى التجربة الفعلية وليس على النظريات الجديدة (المثيرة).

في الرؤية المأساوية تتربص الهمجية من الجانبين، والحضارة ليست سوى (قشرة رقيقة على بركان)، ولا توفر هذه الرؤية سوى بضعة حلول والكثير من المقايضات المؤلمة للنظر فيها. وتعليقاً على إشارات (فيلكس فرانكفورت) إلى نجاح الإصلاحات المختلفة، أراد (أوليفر ويندل هولمز) أن يعرف التكاليف (المقايضات) التي تمت مقابل ذلك، وتساءل عن إذا

ما كنت أرفع المجتمع من جهة ما: «كيف لي أن أعرف أنني لا أسحبه إلى الأسفل من جهة أخرى؟» (8) وتعتبر هذه الرؤية المقيدة رؤية مأساوية، ليس بمعنى الاعتقاد بأن الحياة يجب أن تكون دائماً محزنة وكئيبة؛ إذ إنه يمكن تحقيق المزيد من السعادة والإنجازات في عالم مقيد، ولكنها مأساوية من حيث الحدود التي لا يمكن تجاوزها بمجرد الشفقة والتعهد أو غيرهما من الفضائل التي تنادي بها الصفوة المختارة أصحاب الرؤية المكرسة أو يعزونها إلى أنفسهم.

في الرؤية المأساوية تسعى الابتكارات الاجتماعية إلى تقييد السلوك الذي يقود إلى التعاسة، على الرغم من أن تلك القيود ذاتها تؤدي إلى شيء من التعاسة. إنها رؤية المقايضات/المبادلات أكثر من كونها رؤية حلول، ورؤية حكمة معتصرة من تجارب الكثيرين، أكثر مما هي نتيجة ذكاء الأقلية. ويعود النزاع بين هاتين الرؤيتين إلى عقود من الزمان؛ (9) فأصحاب الرؤية المأساوية وذوو الرؤية المكرسة لا يختلفون عرضاً حول طائفة من القضايا المتعلقة بالسياسات، بل هم مختلفون بالضرورة؛ لأنهم يتحدثون عن عوالم مختلفة جداً موجودة داخل عقولهم. وعلاوة على ذلك فإنهم يتحدثون عن مخلوقات مختلفة تسكن ذلك العالم على الرغم من

أنهما تشتركان في تسمية تلك المخلوقات بالبشر؛ لأن طبيعة أولئك البشر
- كما يبدو - تختلف اختلافاً جوهرياً بين الرويتين. (10)

في الرؤية المقيدة هنالك حدود مشددة بشكل خاص حول كم يمكن
لأي فرد أن يعرف وأن يفهم حقاً، والسبب الذي يفسر لماذا تضع هذه
الرؤية مثل هذه التأكيد على العمليات الطبيعية التي تستند معاملاتها
الاقتصادية والاجتماعية إلى معرفة وتجربة الملايين في الماضي والحاضر. أما
في الرؤية المكرسة فهنالك (قدر) كم أكبر بكثير من المعرفة والذكاء متوافر
لسدى بعض الناس والفرق بينهم وبين عامة الجماهير أعظم بكثير مما هو
عليه في الرؤية المقيدة. (11)

لا تختلف تلك الرؤى المعارضة فقط في ما يؤمن به أصحاب كل منهما،
وفيما يعتقدون أنه ممكن، بل فيما يعتقدون أنه يتطلب تفسيراً. بالنسبة
إلى أولئك الذين يحملون الرؤية المكرسة، فإن شروراً مثل الفاقة والجريمة
والحرب والظلم تتطلب شرحاً وتوضيحاً. وبالنسبة إلى أصحاب الرؤية
المساوية فإن الازدهار والقانون والسلام والعدالة التي حققناها هي ما
يتطلب ليس التوضيح فحسب بل يتطلب جهوداً متواصلة، ومقاومات،
وتضحيات فقط للحفاظ على المستويات الحالية لتلك المكتسبات، ناهيك

عن تعزيزها مع مرور الوقت. وبينما ينشد أصحاب الرؤية المكرسة أسباب الحرب، (12) على سبيل المثال، فإن أصحاب الرؤية المساوية يتداولون مقولات مثل: «لا سلام يستطيع الحفاظ على نفسه بنفسه» (13) وأن هذا السلام «توازن غير مستقر لا يمكن الحفاظ عليه إلا بالتفوق المعترف به أو القوة المساوية»، (14) وأن «الأمة التي تحتقر بسبب ضعفها، تخسر حتى امتياز أن تكون محايدة»، (15) وأن «الأم عموماً مستعدة لشن الحرب كلما رأت احتمالاً لتحقيق مكاسب منها». (16)

الرؤية المساوية هي رؤية بقاعدة صفرية عن العالم والجنس البشري، لا تعتبر أيّاً من منافع الحضارة أمراً بدهياً، ولا تفترض أنه يمكننا البدء بما نمتلكه فعلاً؛ ومن ثم العمل على إضافة التحسينات من دون أن نقلق في كل خطوة بشأن إذا ما كانت تلك التحسينات تعرض للخطر العمليات والمبادئ ذاتها التي يعتمد عليها المستوى الحالي لرفاهنا، وهي لا تفرض أن القيود المبتدلة التي نقلت إلينا عن طريق الاختراعات الاجتماعية، بدءاً من الأسعار إلى الوصمات، هي نتيجة تلك الاختراعات ذاتها، وقبل كل شيء فهي لا تأخذ على عاتقها أن النظريات غير المجربة تقف على قدم المؤسسات مع المؤسسات والممارسات التي يبين مجرد وجودها قدرتها

على البقاء في عالم الحقيقة، مهما كانت تلك الحقيقة لا ترقى إلى ما يمكن أن نتصوره كعالم أفضل. وعلى حد تعبير البروفيسور (ريتشارد أ. أبشتاين) بجامعة شيكاغو، فإن «دراسة المؤسسات الإنسانية هي بحث دائم عن النقائص الأكثر احتمالاً وقبولاً». (17)

تختلف الرؤيتان جوهرياً بعضهما عن بعض، ليس فقط في كيف تريان العالم، ولكن أيضاً في كيف يرى أولئك الذين يحملون الرؤيتين أنفسهم؛ فإذا كنت - على سبيل المثال - تؤمن بالأسواق الحرة والقيود القضائية والقيم التقليدية وغيرها من خصائص الرؤية المساوية؛ فإنك بالتالي مجرد شخص يؤمن بالأسواق الحرة والقيود القضائية والقيم التقليدية؛ فليس هنالك تمجيد شخصي ينتج من تلك الاعتقادات، ولكن أن تكون مناصراً (للعدالة الاجتماعية) و(المحافظة على البيئة) أو (ضد الحروب)؛ فهذا يعني أكثر من مجرد مجموعة من الاعتقادات حول وقائع تجريبية؛ فهذه الرؤية تضعك في مستوى أخلاقي أعلى كشخص مهتم ومتعاطف، ومؤيد للسلام في العالم، ومدافع عن المضطهدين، ويريد المحافظة على جمال الطبيعة وعلى الكوكب من أن يلوث من قبل الآخرين الأقل الاهتماماً. وباختصار، فإن رؤية قد تجعلك شخصاً فريداً بينما رؤية أخرى لا. هاتان

الرؤيتان ليستا متماثلتين.

وفي الوقت الذي يمكن فيه للتناقضات القائمة بين الرؤية المأساوية والرؤية المكرسة أن تؤدي إلى جدل كثير حول طائفة واسعة من المسائل، فإن هذا الجدل يمكن أن يؤدي أيضاً إلى عرض وجهات نظر تأخذ الشكل الخارجي لجدل ما دون الخوض في الجوهر الداخلي للحقائق أو التحليل، وبعبارة أخرى هو جدل من دون حجج أو براهين.

جدال يفتقر إلى الحجج والبراهين

على الرغم من أن الكثيرين من المفكرين/ المثقفين مجهزون بطريقة خاصة بالموهبة والتمرس للخوض في محاورات جدالية (حجاجية) منظمة منطقياً باستخدام الأدلة التجريبية لتحليل الأفكار الجدلية، فإن الكثير من وجهات نظرهم السياسية أو الأيديولوجية يتم الترويج لها ببراعة لفظية للتهرب من الحجج المنظمة والأدلة التجريبية، ومن ضمن الأنواع المتعددة للجدل من دون براهين الادعاءات بأن وجهات النظر المعارضة (المناظرة) هي (مبسطة حد التشويه)، وأن الخصوم (المناظرين) دون المستوى، إضافة إلى توكيد (الحقوق)، واتهام الخصوم بالاعتقاد في وجود علاج لكل

الأمراض أو العصور الذهبية.

الحجج (التبسيطية)

ترتبط بفرضية عدم جدارة الخصوم فرضية عدم جدارة بعض الحجج (البراهين)؛ لأنها (مبسطة حد التشويه)، وليست مستمدة من أدلة وحجج مضادة، ولكن تعتبر بديلاً لها،/ وهو تكتيك مناظرة فعال لكن يمكن أن يكون موضع شك منطقي؛ إذ إنه باختصار يمكن المثقفين من احتلال مكان عال دون تقديم أي شيء ملموس في المقابل، ويؤدي ذلك إلى التلميح، وليس إظهار وجود تفسير معقد أكثر تماسكاً منطقياً وأكثر صحةً تجريبيةً بالحجة والبرهان.

لا تشي حقيقة أن حجة/ برهاناً ما هو أكثر تبسيطاً من آخر بشيء حول أي حجة قادرة على التوصل أكثر إلى استنتاجات مثبتة (مؤكددة) بأدلة تجريبية؛ وبالتأكيد فإن تفسير الكثير من الظواهر الطبيعية - كغروب الشمس في الأفق مثلاً بحجة أن الأرض دائرية - هو برهان أبسط من التفسيرات المعقدة للظاهرة ذاتها من قبل أعضاء (جمعية الأرض المسطحة)، كما أن التهرب من الأمور الواضحة يمكن أن يصبح أمراً معقداً للغاية.

قبل أن يكون التفسير بسيطاً للغاية، يجب أولاً أن يكون خاطئاً، لكن غالباً ما تكون حقيقة أن بعض التفسيرات تبدو بسيطة للغاية بديلاً لضرورة إبراز خطئها، وعلى سبيل المثال عندما بدأ البروفيسور (أورلي أشنفليتر) عالم الاقتصاد بجامعة (برنستون) تخمين أسعار نبيذ معين استناداً إلى إحصاءات الأحوال الجوية خلال موسم الإنتاج دون أن يكلف نفسه عناء تذوق النبيذ أو استشارة الخبراء الذين تذوقوه، تم رفض طريقته؛ لبساطتها من قبل خبراء النبيذ، وأشار إليها أحدهم بـ«السخافة البدهية»، (18) إلا أنه اتضح أن تخمين البروفيسور (أشنفليتر) يستند إلى أدلة أكثر من تلك التي يقدمها خبراء النبيذ. (19)

من المشروع أن نعت طريقة معينة بـ(التبسيطية) بعد أن يتضح أنها خاطئة، وإلا فإن اعتمادها على قدر قليل من المعلومات للحصول على نتائج مؤكدة يضيء عليها قدرأ أكبر من الجدوى والفعالية، لكن استعمال صفة (تبسيطية) قد أصبح رائجاً كأسلوب حجج من دون براهين وطريقة لنبد ورفض الآراء المضادة دون مقارعتها بالأدلة أو التحليل.

عملياً، يمكن اعتبار أي إجابة عن أي سؤال (تبسيطية)، على سبيل المثال، وذلك من خلال توسيع السؤال على أبعاد لا تشملها الإجابة؛

وبالتالي الاستهزاء بالإجابة التي أصبحت غير كافية واعتبارها تبسيطية. وعلى سبيل المثال في الأربعينيات (1840م) قام طبيب نمساوي بتجميع الإحصاءات التي تبين اختلافاً جوهرياً في معدلات الوفيات بين النساء في عيادات النساء بـ(فيينا) عندما يتم فحصهن من قبل أطباء يقومون بغسل أيديهم قبل المعاينة وآخرين لا يقومون بذلك. وكان يسعى إلى جعل جميع الأطباء يغسلون أيديهم قبل فحص المرضى إلا أن اقتراحه قوبل بالرفض؛ باعتباره تبسيطياً اعتماداً على حجة لا تزال معنا إلى اليوم، وقد تم تحديده لتفسير: لماذا يؤثر غسل اليدين على معدل الوفيات بين الأمهات؟ وحيث إن هذا حصل قبل ظهور النظرية الجرثومية للأمراض واعتمادها، فإنه لم يتمكن من ذلك. (20) وباختصار، فإن السؤال قد توسع إلى درجة لم يعد بالإمكان الإجابة عنه (في الحالة الراهنة للمعرفة)؛ مما جعل أي إجابة عليه تبدو تبسيطية، ولكن المشكلة الحقيقية لم تكن تكمن في إذا ما كان الطبيب المشغول بالإحصاءات قادراً على تفسير السؤال الأكبر، وإنما إذا ما كانت أدلته المتعلقة بالسؤال الأكثر تواضعاً ودينيّة صحيحة، وأن يكون بالتالي قادراً على إنقاذ الأرواح بالاستناد إلى حقائق تجريبية فقط. ولقد كان من الممكن تجنب مخاطر ارتكاب المغالطات اللاحقة بسهولة من خلال

التجميع المستمر للمعلومات فيما إذا كان غسل اليدين بكثافة من قبل عدد أكبر من الأطباء يخفض من النسب الراهنة للوفيات بين الأمهات.

اليوم، هؤلاء الذين يرفضون تدخلاً أقوى من طرف الشرطة وعقوبة أشد كطريقة للتعامل مع الجرائم، والذين يفضلون البرامج الاجتماعية وجهود إعادة التأهيل عادة ما ينددون بالمنهج التقليدي المتمثل في (القانون والنظام) من خلال توسيع المسألة حتى تطول البحث عن (الأسباب الجذرية) للجريمة، وهو سؤال لا يمكن لأعمال الشرطة والعقوبات الإجابة عنه، وحتى النظريات البديلة كذلك ليست قادرة على توفير إجابة مقنعة لهؤلاء الذين يطالبون بشيء أكثر من الإجابة التي تنفق فقط مع الرؤية السائدة، لكن استبدال سؤال أكثر واقعية وتجريبية نجد له في المقارنة البديلة لضبط الجرائم أفضل سجل بسؤال أكبر وأكثر شمولاً يحقق الأغراض التكتيكية لعرقلة البديل للرؤية السائدة، وذلك بجعل أن البديل يبدو (تبسيطياً).

ومن المفارقات أن أولئك الذين يشددون على تعقيدات مشكلات وأمر العالم الحقيقي هم من يعتبرون الأشخاص الذين لديهم آراء مضادة فيما يتعلق بتلك المشكلات والمسائل غير جديرين فكرياً أو أخلاقياً. وبعبارة أخرى، فإنه على الرغم من التشديد على التعقيدات المتضمنة فإن

تلك المشكلات أو المسائل لا تعتبر معقدة بدرجة كبيرة؛ إذ يمكن لشخص آخر أن يوازن الاحتمالات أو القيم المختلفة بطريقة أخرى، ويكون قادراً بشكل مشروع على الوصول إلى نتيجة مختلفة.

وبالنظر بشكل مختلف إلى موضوع وصف حجج الخصوم بـ(التبسيطية)، يجب القول إنه أياً كان ما يدعون إليه فهو ليس (وصفة علاج سحرية) حيث إنه بالفعل ليس هناك شيء اسمه علاج عام، بحكم التعريف، وإلا لكانت كل المشكلات في العالم قد حلت. ولما احتفلت تشيكوسلوفاكيا بحريتها عند انهيار الكتلة الشيوعية في أوروبا الشرقية، حذر كاتب صحفي (توم ويكر) من صحيفة (نيويورك تايمز) من أن تلك الحرية «ليست (وصفة علاج عام)، وأن فشل الشيوعية لا يجعل البديل الغربي مثالياً أو يرضي الملايين الذين يعيشون في ضله». (21) إن فرار الملايين من الأشخاص من الكتلة الشيوعية باتجاه الغرب أكثر من الاتجاه إلى مكان آخر قد يوحي بأن هناك رضاء أكثر، لكن بطبيعة الحال ما من نظام بشري حقق الكمال؛ لذلك فإن حقيقة أن المفكرين قادرين دائماً على تخيل وجود شيء أفضل مما هو قائم في الواقع، أمر لا يفاجئ على الإطلاق، إلا أنه من الواضح أن رؤية (توم ويكر) تختلف عن رؤية (ريشارد أبشتاين) الذي أفضل ما يمكن

أن نأمل منه هو «البحث عن العيوب الأكثر قبولاً». (22)

هناك تأكيد آخر ذو علاقة بالموضوع هنا وهو أنه لم يكن هناك أبداً (عصر ذهبي)، هذه العبارة التي عادة ما تكون إجابة للأشخاص الذين لم يزعموا قط وجودها، ولكن يعتقدون فقط أن بعض الممارسات الماضية قد أعطت نتائج أفضل من بعض الممارسات الحالية، وبدلاً من أن يقدموا أدلة على أن بعض الممارسات الحالية تعطي نتائج أفضل فإنه يتم استبعاد فكرة (العلاج العام والعصر الذهبي). وأحياناً يتم التعبير عن ذلك المفهوم بالقول إننا لا نستطيع أو يجب ألا «نعيد عقارب الساعة إلى الوراء»، ولكن ما لم يكن المرء يتقبل - كعقيدة راسخة - أن كل الأمور اللاحقة لأي نقطة زمنية تعتبر تلقائياً أفضل من الأمور التي سبقت تلك النقطة؛ فإن ذلك تهرب آخر من التفاصيل؛ أي حجة من دون برهان.

عدم جدارة الخصوم

لأن رؤية الصفوة المختارة هي رؤيتهم الخاصة كما هي رؤيتهم للعالم كذلك؛ فإنهم حين يدافعون عنها يكون ذلك ليس بمجرد دفاع عن مجموعة فرضيات متعلقة بالأحداث الخارجية وإنما هو بطريقة ما دفاع

عن أرواحهم نفسها، والحماسة والشراسة التي يدافعون بها عن رؤيتهم ليست بالأمر الغريب في ظل هذه الظروف، ولكن بالنسبة إلى الأشخاص ذوي وجهات النظر المضادة الذين يعتقدون، على سبيل المثال، أن أغلب الأمور تنجح أكثر وأفضل إذا ما تركت إلى الأسواق الحرة والعادات والأسر... إلخ؛ فإن هذه النظريات ليست سوى فرضيات عن أحداث خارجية وليس هناك نفس القدر الكبير من الغرور الذاتي فيما إذا كانت هذه الفرضيات مؤكدة بأدلة تجريبية. ومن الواضح أن الجميع يفضلون أن يثبتوا أنهم على صواب بدل أن يكونوا مخطئين، ولكن الفكرة هنا أنه لا توجد هنا رهانات تعلق بالذات وغرورها مقارنةً بهؤلاء الذين يؤمنون بالرؤية المساوية.

هذا الاختلاف يمكن أن يساعد في فهم نمط لافت للنظر، وهو يعود على الأقل إلى القرنين السابقين، وهو نزعة أصحاب رؤية الصفوة المختارة إلى اعتبار الذين يخالفونهم الرأي أعداء يفتقرون إلى الأخلاق. وفي حين أن هناك اختلافات فردية، كما هو الحال في أغلب الأمور، فإن هناك كذلك أنماطاً عامة لاحظها الكثيرون، سواء في عصرنا الحالي أو القرون السابقة. على سبيل المثال وردت في رواية معاصرة إشارة إلى أنه «إذا اختلفت مع

أحدهم من اليمين فإنه على الأرجح سيعتقد أنك قليل الذكاء، مخفي، أحمق وغبي. أما إذا اختلفت مع شخص من اليسار فسيعتقد على الأرجح أنك أناني، خائن، غير حساس وربما شرير أيضاً». (23)

يعتقد مناصرو كلتا النظريتين، بحكم التعريف، أن أصحاب وجهات النظر المضادة مخطئون، لكن ذلك غير كاف بالنسبة إلى أولئك الذين لديهم رؤية الصفوة المختارة (الرؤية المكرسة). لدى أصحاب الرؤية المكرسة تسليم من قديم الزمان بأن خصومهم يفتقرون إلى الشفقة والرحمة، إضافة إلى أنه لم تكن هناك حاجة إلى اختبار ذلك المعتقد تجريبياً. ومنذ القرن الثامن عشر كان الاختلاف بين مناصري كلتا النظريتين في هذا الصدد واضحاً في الجدل بين (توماس مالتوس) و(ويليام غودوين)؛ حيث قال (مالتوس) عن خصومه ومناظريه: «لا يمكنني الشك في مهارات رجال مثل (غودوين) و(كوندورسيه)، ولست أرغب في التشكيك في صدقهم». (24) لكن عندما أشار (غودوين) إلى (مالتوس) دعاه بال(خبث) الذي يشكك في (إنسانية الإنسان)، وقال: «أعترف بحيرتي في تصور من أي طينة خلق ذلك الرجل». (25) كان (إدموند بيرك) شخصية بارزة من بين أولئك ذوي التصور المأساوي (التراجيدي)، وعلى الرغم من

جميع هجماته الشاملة ضد أفكار وأفعال الثورة الفرنسية، إلا أن (بيرك) قال عن أصحاب التصورات المضادة: «قد يقومون بأسوأ الأمور دون أن يكونوا من أسوأ الرجال». (26) ومن الصعب، إن لم يكن مستحيلاً، إيجاد تصريحات مماثلة من قبل الصفوة المختارة حول أيديولوجية الخصوم، سواء في الثمانينيات أو في يومنا هذا. ولكن استمرت تلك الرؤية للخصوم؛ أي اعتبارهم مخطئين أو حتى مخطئين بدرجة خطيرة، ولكن دون أن يكونوا بالضرورة أشراراً؛ لتصبح رؤية شائعة بين أصحاب التصور المأساوي. وعندما أصدر (فريدريك هايك) سنة 1944م كتابه (الطريق إلى العبودية The Road to Serfdom) الذي كان أشهر تحد له للرؤية الاجتماعية السائدة بين المثقفين؛ إذ أطلق ثورة فكرية وسياسية مضادة انضم إليها لاحقاً كل من (ملتون فريدمان) و(ويليام. ف. بيكلي) وآخرون من المثقفين و(مارغريت ثاتشر) و(رونالد ريغن) من السياسيين، وصف خصومه بـ«المثاليين المخلصين» و«الكتاب الذين لا ترقى الشبهات إلى مدى إخلاصهم ونزاهتهم». (27)

ولكن من الواضح أن الصراحة لم تكن كافية لمنع اعتبار الخصوم مخطئين فقط، وإنما اعتبارهم مخطئين بدرجة خطيرة، كما تبين من اعتقاد

(حايبك) أنهم يضعون المجتمع (في طريق العبودية). وبالمثل في خضم حملته السياسية عام 1945م، عندما حذر (ونستون تشرشل) من الحكم الاستبدادي إذا ما فاز حزب العمال المعارض، أضاف أن هذا ليس لأنهم يسعون للحد من حرية الناس، ولكن لأنهم «لا يعلمون إلى أين تقودهم نظرياتهم». (28) ويمكن أن نعثر على اعترافات مماثلة عن الصدق وحسن نوايا الجانب الآخر عند (ميلتون فريدمان) ومؤيدين آخرين للرؤية المقيدة أو المأساوية، لكن نادراً جداً ما نجد مثل هذه النظرة عن المعارضين الأيديولوجيين بين أصحاب رؤية الصفوة المختارة؛ حيث يكون الفشل الأخلاقي و/ أو الفكري المفترض لدى المعارضين كان بطريقة أو بأخرى قوام الخطاب منذ القرن الثامن عشر حتى وقتنا الحاضر. (29) وبينما يجرد الخصوم الأيديولوجيون - في كثير من الأحيان - من صفة الصدق والمشاعر الإنسانية، من طرف أصحاب الرؤية المكرسة (رؤية الصفوة المختارة)، وسواء كانت معارضة قوانين الحد الأدنى للأجور أو قوانين مراقبة الإيجار، على سبيل المثال، في الواقع ناتجة من انعدام الرحمة تجاه الفقراء، أو لم تكن كذلك، فإن الأمر بالنسبة إليهم لا علاقة له بالسؤال عن إذا ما كانت الحجج المقدمة لصالح أو ضد هذه السياسات صحيحة تجريبياً

أو تحليلاً، وحتى في حال ثبت حد اليقين أن خصوم هذه السياسات (التقدمية) أو غيرها هم بخلاء بحق أو مرتشين، فإن ذلك لن يعتد به كإجابة للحجج التي يقدمونها، لكن الادعاء بأن الخصوم عنصريون ومتحيزون جنسياً ويخافون المثليين أو ببساطة لا يستوعبون الأمر، كثيراً ما يقدم جزافاً من قبل المثقفين بدلاً من تقديم تفنيد محدد لحجج محددة.

«ما يميز الليبراليين عن غيرهم» - وفقاً للكاتب الأكثر مبيعاً (أندرو هاكر) - هو أنهم «على استعداد لتقاسم بعض ما لديهم مع الآخرين الأقل حظاً منهم»، (30) وهي ليست وجهة نظر غريبة عن البروفيسور (هاكر)؛ فهي تعكس وجهة نظر منتشرة على نطاق واسع بين أصحاب الرؤية المكرسة قبل أن يولد، لكن هنا - كما في أي مكان آخر - فإن قوة الرؤية لا تكمن في عدم وجود أي حاجة إلى الأدلة في هذه الحالة؛ أدلة عن تدني إنسانية المحافظين المعارضين للسياسات (التقدمية)، لكن أظهرت دراسة تجريبية قام بها البروفيسور (أرثر سي. بروكس) من جامعة (سيراكيوز) لاختبار حجم التبرعات بالأموال والدم والوقت للمساعي الخيرية بين الليبراليين والمحافظين، أن متوسط حجم التبرعات كان أكبر لدى المحافظين الذين تبرعوا بكميات أكبر من المال ونسب أعلى من دخلهم (مع العلم بأن

دخلهم أقل بقليل من دخل الليبراليين)؛ من أجل قضايا خيرية، كما تطوعوا بساعات أكثر من وقتهم وتبرعوا بدمائهم أكثر بكثير. (31)

بطبيعة الحال، هذا لا يثبت بأي حال من الأحوال أن حجج المحافظين - فيما يتعلق بالمسائل الاجتماعية والسياسية - أكثر صحةً (وفعاليةً)، ولكن يظهر إلى أي مدى يمكن للناس أن يخطئوا عندما يعتقدون بما هو مناسب لرؤيتهم دون أن يجدوا ضرورة لاختبار مثل تلك الفرضيات المناسبة بأي أدلة تجريبية. حقيقة أن الفرضية القائلة إن المحافظين أقل اهتماماً بسعادة ورفاهة الآخرين كانت سائدة بشدة وغير قابلة للجدال لفترة طويلة، وعلى مدى قرون، إن صح القول، قبل اختبارها. ويعزز هذه النقطة كذلك عندما أيد أصحاب الرؤية المكرسة عمليات نزع السلاح والاتفاقيات الدولية بين الدول التي تمثل خصوصاً محتلمين كطريقة لحفظ السلام، وتمت معارضتهم من قبل أصحاب الرؤية المأساوية الذين يؤيدون الردع العسكري والتحالفات العسكرية كطريقة لحفظ الأمن، نادراً ما تم النظر إلى هذه الفرضيات على أنها مجرد اختلاف حول الاحتمالات والمخاطر في العالم الخارجي، ولكن الصفوة المختارة أصحاب الرؤية المكرسة ظلوا على مدى وقت طويل يرون تلك الاختلافات كعلامات

على وجود عيوب داخلية في أولئك الذين يختلفون معهم؛ أولئك الذين يعولون على قوات عسكرية أقوى بدلاً من نزع السلاح أو الاتفاقيات الدولية لردع الحرب نعتوا من قبل المفكرين/ المثقفين بأنهم مؤيدون للحرب، وقد قال (برتراند راسل)، على سبيل المثال: «إذا خاطبت شرائح مختلفة من الناس بشأن منع الحرب، فحتماً ستصطدم برجل في منتصف العمر قائلاً لك بسخرية: الحروب لن تتوقف أبداً؛ لأن ذلك سيكون مخالفاً للطبيعة البشرية. إذاً من الواضح تماماً أن هذا الرجل الذي يتباهى بمتعة الحرب سيكره العالم الخالي من الحروب». (32)

لم يكن (برتراند راسل) الفيلسوف الوحيد المعروف عالمياً الذي أتى بهذا النوع من الجدل كما فعل عام 1936م ضد أولئك الذين يطالبون بريطانيا بإعادة التسلح في مواجهة التراكم الضخم لقوات (هتلر) العسكرية التي ستطلق العنان للتسلح لمدة ثلاث سنوات فيما بعد لتبدأ الحرب العالمية الثانية. في وقت سابق أي في عشرينيات القرن الماضي عندما كان الكثيرون من المثقفين يؤيدون الاتفاقيات الدولية لنبذ الحرب مثل معاهدة (برايند - كيلوغ) في عام 1928م، هؤلاء الذين عارضوا هذه المقاربة وصفهم (جون ديوي) بأنهم «أناس يظهرون غباء عقول مقيدة

بالعادات» (33) يعانون (الجمود العقلي) (34) أسبابهم «نفسية بدلاً من أن تكون أسباباً عملية أو منطقية» (35) أو بعض «أناس آخرين يؤمنون بنسق الحرب وقدرتها على التنظيم»، (36) وبالمثل أوضح الكاتب البريطاني (جي. بي. بريستلي) أن التيار السلمي المنتشر كثيراً بين رفاقه من المثقفين في الثلاثينيات، فشل في تحقيق الانتشار بين عامة الناس، وذلك بقول إن الشعب يفضل الحرب على الرتبة. هذه الرتبة تؤدي إلى رغبة على نطاق واسع في الاستمتاع بلحظات كبرى من الإثارة؛ رغبة في إلقاء الخطب النازية والتلويح بالعلم، ورغبة في نشر القطارات التي تحمل الجنود أو تعمير (قوائم الضحايا) (37) وفي ظل الاعتراف بالمبيعات الهائلة التي حققتها الرواية المناهضة للحرب (هدوء تام على الجبهة الغربية)، قال (بريستلي) في شأن كل من قرأها: «لقد استمتع بتلك الأحوال»؛ لذلك كان الكتاب جيداً جداً وشبههاً بعرض مشهد تراجيدي. (38)

وباختصار، ومهما تكن الحقائق التجريبية فإنها ببساطة تفسر بشكل يتناسب مع رؤية (بريستلي)، أما الرغبات التي تعزى بشكل تعسفي إلى الشعب فقد جعلت (بريستلي) غير مضطر لمقارعة الحجج المضادة أو مواجهة احتمال وجود ثغرات أو عيوب في الحجج التي قدمها دعاة

النزعة السلمية مثلما فعل هو، والتي تركت الشعب غير مقتنع بمقاربة جماعة النزعة السلمية - نزع السلاح والمعاهدات - وقدرتها المحتملة على الحد من أخطار الحرب. لقد كان هناك تاريخ طويل لمثل هذه المقاربة لمسألة الحرب والسلم من قبل المثقفين تعود حتى (غودوين) و(كندورسيه) في القرن الثامن عشر، الذين غالباً ما يصورون أولئك الذين اختلفوا معهم في الرأي على أنهم أناس يفضلون الحرب لأسباب خبيثة أو غير عقلانية. (39)

إن التناقض بين من كانوا مع الرؤية المساوية ومن كانوا مع رؤية الصفوة المختارة في موقفهم من الخصوم، كان قد انتشر كثيراً على مدى طويل ليعزى ببساطة إلى خلق اختلافات في شخصيات معينة، حتى وإن كانت هناك اختلافات فردية من الجانبين؛ فطبيعة الرؤى - في حد ذاتها - تنطوي على رهانات الأنا الشخصية؛ فالاعتقاد في رؤية الصفوة المختارة يعني أن تكون أنت أيضاً واحداً منهم، وهو شيء وجدده الكثيرون ذا قيمة عالية إلى حد عدم المجازفة به.

وبحسب تعبير (تي. أس. إيليوت) فإن «نصف الضرر الذي يلحق هذا العالم يعود سببه في الأساس إلى حاجة بعض الناس إلى الإحساس بأهميتهم

في هذا العالم؛ فهم لا يقصدون إلحاق الأذى، ولكن الضرر لا يهمهم أو أنهم لا ينتبهون له أو يبررونه؛ لأنهم انغمسوا في صراعاتهم غير المحدود؛ ليحافظوا على الفكرة الجيدة التي يحملونها عن أنفسهم». (40)

الاستخدام اللا مبرر لكلمة (حقوق)

إن دعوة المثقفين تنطوي على قدر كبير من التأكيدات على (الحقوق) التي لا يطلب أو يعطى لها أي أساس؛ فلا الأحكام الدستورية ولا التشريعات ولا الالتزامات التعاقدية ولا حتى المعاهدات الدولية كلها تعتبر أساساً لهذه (الحقوق)؛ فهناك مثلاً حقوق (الأجر المعيشي)، و(السكن اللائق) و(حقوق الرعاية الصحية) ومزايا أخرى مادية ومعنوية. أن تكون هذه الأشياء مرغوبة فهذه ليست القضية، إنما القضية الرئيسة هي لماذا تعتبر بعض هذه الأمور التزامات - النتيجة الطبيعية والمنطقية للحقوق - مفروضة على آخرين لم يوافقوا على مثل هذه الالتزامات. وإذا كان هناك حق لشخص ما فإن ثمة التزاماً لشخص آخر، وعلى سبيل المثال فإن الحقوق المقترحة بشأن (الأجر المعيشي) لا تستند إلى أي التزام يتعهد به صاحب العمل، وعلى العكس من ذلك فإن هذا الحق استشهد به كذريعة للحكومة لتجبر

صاحب العمل على دفع ما تريد أطراف ثالثة أن تراه يدفع.
إن كلمة (حقوق)، كما يستخدم المصطلح أيديولوجياً، لا تعني اتفاقاً متبادلاً بين أفراد أو شركات أو دول. وعلى سبيل المثال فقد اعتبر البعض أن الإرهابيين الذين تم اعتقالهم لهم الحق في المعاملة المقررة ذاتها لأسرى الحرب. بموجب اتفاقية جنيف، حتى لو كانت وضعية هؤلاء الإرهابيين لا تتوافق مع شروط معاهدة جنيف ولم يكونوا أيضاً مصنفاً أو مشمولين بهذه الاتفاقية من قبل الموقعين عليها؛ إذاً مرة أخرى - وكما يستخدم المصطلح أيديولوجياً -، فإن (الحقوق) هي تأكيدات لاعتباطية السلطة من قبل أطراف ثالثة لتوصيف ما لم يتعهد به آخرون أبداً.

يتجلى المبدأ ذاته من خلال استعمال مصطلحات مثل (المسؤولية الاجتماعية) أو (العقد الاجتماعي) لتوصيف ما تريد أطراف ثالثة أن تراه منجزاً بغض النظر عن إذا ما كان الآخرون قد وافقوا على فعله؛ لهذا قيل إن الأعمال/ الشركة لها مسؤولية اجتماعية في توفير منافع مختلفة لأفراد مختلفة أو للمجتمع بصفة عامة بغض النظر عن إذا ما كانت تلك الشركة قد اختيرت لتولي هذه المسؤولية، كما أن هذه المسؤوليات لا تستند بالضرورة إلى القوانين التي سنت. وعلى العكس من ذلك، فإن المسؤوليات التي يتم

التأكيد عليها هي الأساس لتمرير مثل هذه القوانين، حتى ولو كانت تلك (المسؤوليات) لا أساس لها في حد ذاتها. وبخلاف ذلك فإن الأطراف الثالثة تريد أن تفرض تلك (المسؤوليات)، ويمكن رؤية المبدأ ذاته في تأكيدات الوعود المجازية كما يتجلى في عنوان (وعد الحياة الأميركية) للصحفي (هربرت كرولي)، أول رئيس تحرير، في العهد التقدمي، لصحيفة (نيو ريبابليك)؛ حيث إن هذه الوعود لم توجد إلا في رغبات (هربرت كرولي) أو في رغبات غيرها من التقدميين الذين يحملون العقلية ذاتها مثله، وينطبق الشيء ذاته على (العقود) التي لم يوقع عليها ولم يرها أحد؛ لذلك يوصف الضمان الاجتماعي بأنه عقد بين الأجيال، في حين أن الأجيال التي لم تولد بعد ليست ملزمة بأي نوع من العقود.

يمكن بطبيعة الحال فرض التزامات قانونية على أجيال لم تولد بعد، إما من خلال الضمان الاجتماعي وإما من خلال الدين الوطني، لكن الجدل ليس حول ما هو ممكن فعلياً بل بشأن الأساس المنطقي والعقلي لتلك الالتزامات؛ فالقول إن ذلك له أساس أخلاقي دون الخوض في التفاصيل يقودنا إلى القول إن بعض الناس يشعرون على هذا النحو، ولكن لا توجد قضية في المقام الأول إلا إذا كان لأشخاص آخرين شعور مختلف؛ فلا

(الحقوق) المفروضة ولا (المسؤوليات الاجتماعية) أو (العقود) الوهمية أو (الوعود) تعني بالضرورة أنها تستند إلى مطالب يمكن أنها جاءت من أغلبية تفضل تلك الأمور. وعلى العكس فقد اتخذت كذرائع تبرر لماذا ينبغي على الأغلبية والزعماء السياسيين والمحاكم فرض ما أرادته أطراف ثالثة؛ فهي جدال دون حجج.

يستخدم مصطلح (العدالة الاجتماعية) أحياناً لبناء ما يشبه الأساس لهذه التأكيدات الاعتبارية، ولكن (التبرير) حتى بالشكل الذي يستخدم فيه المصطلح في مجال النجارة أو الطباعة يعني محاذاة شيء ما مع شيء آخر، ولكن مع ماذا سيتم محاذاة هذه التأكيدات بخلاف المشاعر والرؤى أو التفكير الجماعي الذي ينتشر حالياً بين المثقفين؟ إن التفكير الجماعي للمثقفين ما زال على حاله وأحكامهم المسبقة لا تزال على حالها.

قال القاضي (أوليفر ويندل هولمز): «إن كلمة (حق) من أكثر الكلمات التي تستعمل للتضليل والخداع» و«التماس متواصل للمغالطة». (41) وفي الوقت الذي يرفض فيه الحقوق المجردة يعتبر أن لتلك الحقوق التي تكون «راسخة في مجتمع معين» فعلاً أسساً مختلفة. (42) وكان (هولمز) قلقاً بشكل خاص إزاء فكرة أنه يتعين على القضاة فرض حقوق مجردة لا أساس لها.

«هناك ميل إلى الاعتقاد أن القضاة ينطقون على لسان شيء غير محدد، وليسوا مجرد مديرين لسلطة متأتية من المصدر الذي يمنحهم تلك الصلاحية. أعتقد أن محكمتنا وقعت في الخطأ مرات عدة، وهذا ما كنت أرمي إليه عندما قلت إن «القانون العام ليس وجوداً كلياً ساكناً في السماء»، وإن الولايات المتحدة لا تخضع لنوع من القوانين الغامضة تكون ملزمة باحترامها». (43)

إن قول (هولمز) الأصلي إن «القانون العام ليس وجوداً كلياً ساكناً في السماء» جاء خلال قضية شركة (ساذرن باسيفيك) ضد (في. جنسن)، والتي نظرت فيها المحكمة العليا عام 1917م، حيث أوضح قائلاً: «القانون هو التعبير عن صوت السيادة أو شبه السيادة التي يمكن التعرف عليها». (44) إن التأكيدات على (الحقوق) المجردة من قبل المثقفين حولتهم هم أنفسهم إلى أصحاب سلطة دون تعريف ودون تفويض.

الانقسام بين اليسار واليمين السياسي

من بين المصادر الخصبية بالإرباك والغموض في النقاشات حول المسائل الأيديولوجية، نجد الانقسام بين اليسار السياسي واليمين السياسي. إن

هذا الاختلاف الجوهرى بين اليسار واليمين يعود أساساً إلى أن الأول له تعريف واضح نوع ما. وما يسمى (باليمين) هو ببساطة هؤلاء الخصوم المختلفون والمتباينون المعارضون لليسار؛ فهؤلاء المعارضون لليسار لا يجمعهم مبدأ خاص، ناهيك عن أجندة مشتركة، ويمكن أن يتراوحوا بين الليبراليين من دعاة السوق الحرة وبين دعاة الملكية والثيوقراطية والدكتاتورية العسكرية أو غيرها من المبادئ التي لا حصر لها.

بالنسبة إلى الذين يأخذون الألفاظ بمعناها الحرفي، فإن الحديث عن (اليسار) يفترض ضمناً وجود بعض المجموعات الأخرى المتماسكة التي تشكل (اليمين). وربما سيكون هناك إرباك أقل إذا ما سمينا (اليسار) بتسميات أخرى مثل (س)، ولكن تسمية (اليسار) قد يكون لها على الأقل بعض الأسس التاريخية في رأي أولئك النواب الذين جلسوا على يسار مقعد الرئيس في مجلس الطبقات في فرنسا ما قبل الثورة خلال القرن الثامن عشر. وكملخص سريع لرؤية اليسار السياسي اليوم يمكن القول إنها صنع القرار الجماعي من خلال الحكومة الموجهة - أو على الأقل التي تسترشد - بهدف الحد من التباينات الاقتصادية والاجتماعية. وقد تكون هناك نسخ معتدلة أو متطرفة لأجندة اليسار، ولكن بين أولئك

الذين صنفوا على أنهم (اليمن)، والفرق بين الليبراليين دعاة السوق الحرة وبين مجالس الحكم العسكرية (الجونتا) ليس فقط في درجة السعي لتحقيق رؤية مشتركة، لأنه ليست هنالك رؤية مشتركة بين هذه الجماعات المتباينة التي تعارض اليسار، وهو ما يعني أنه لا يوجد شيء قابل للتحديد اسمه (اليمن)، حتى وإن كانت هناك قطاعات مختلفة لهذه الفئة الشاملة مثل مناصري السوق الحرة الذين يمكننا تعريفهم.

إن عدم تجانس ما يسمى بـ(اليمن) ليس السبب الوحيد المؤدي إلى الانقسام بين اليسار واليمن؛ فالصورة المعتادة للطيف السياسي بين المثقفين تمتد من الشيوعيين في أقصى اليسار إلى الراديكاليين الأقل تطرفاً ضمن اليسار، فيلى الليبراليين الأكثر اعتدالاً ثم إلى محافظي الوسط ثم إلى اليمن المتشدد وانتهاءً إلى الفاشيين. وهذا يشبه كثيراً ما اعتقده المثقفون، وهو استنتاج دون حجة إلا إذا كان التكرار المتناهي يمكن اعتباره حجة، وعندما نتقل من الصورة إلى التفاصيل نلاحظ بشكل لافت للنظر أنه لا فرق تقريباً بين الشيوعيين والفاشيين باستثناء فن الخطابة، بل إن هنالك قواسم مشتركة بين الفاشيين، وحتى اليسار المعتدل، أكثر مما يوجد بينهما وبين المحافظين التقليديين بالمفهوم الأميركي، ونظرة عن كثب من شأنها

أن توضح الأمر.

الشيوعية اشتراكية مع تركيز عالمي وأساليب شمولية، وقد عرفها مؤسس الفاشية (بنيتو موسوليني) على أنها اشتراكية قومية في دولة شمولية، وهو من وضع مصطلح الفاشية للمرة الأولى، ونجد الفكرة ذاتها تتكرر في اسم حزب العمال الاشتراكي القومي الألماني وهو حزب (هتلر) الذي اختصر اليوم في مصطلح (النازيين)؛ وبالتالي دفن المكون الاشتراكي. وبالنظر إلى الماضي فإن الخصائص الأبرز للنازية، وهي العنصرية بصفة عامة والعنصرية المناهضة لليهود بصفة خاصة، لم تكن متأصلة في الرؤية الفاشية، بل كانت هوساً لدى حزب (هتلر) لم تشاركه فيه حكومة (موسوليني) الفاشية أو حكومة (فرانكو) في إسبانيا.

في وقت ما كان اليهود ممثلين بأغلبية بين الزعماء الفاشيين في إيطاليا، لكن بعدما أصبح (موسوليني) الشريك الأصغر لـ(هتلر) في ائتلاف المحور، في أواخر الثلاثينيات، تم تطهير الحزب الفاشي الإيطالي من اليهود، وبعد الإطاحة بحكومة (موسوليني) الفاشية في إيطاليا سنة 1943م، واستبدالها بحكومة «دمية في الأيدي» أسسها النازيون في شمال إيطاليا، عندها تم تجميع اليهود وإخراجهم إلى معسكرات الاعتقال.

(45) وباختصار فإن أيديولوجيا الحكومة العسكرية المعلن عنها رسمياً تميز النازيين عن الحركات الفاشية الأخرى.

إن ما يميز الحركات الفاشية بصفة عامة عن الحركات الشيوعية، هو أن الشيوعيين التزموا بامتلاك الحكومة لوسائل الإنتاج، في حين أن الفاشيين سمحوا بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ما دامت الحكومة تدير قرارات المالكين الخواص وتحدد من معدلات الفوائد التي يمكن أن تصلهم. لقد كان النظامان عبارة عن دكتاتورية شمولية، ولكن الشيوعيين كانوا رسمياً أميين، في حين كان الفاشيون قوميين. أما سياسة (ستالين) المعلنة، والمتمثلة في (اشتراكية في ظل دولة واحدة)، فكانت لا تختلف كثيراً عن سياسة الاشتراكية القومية التي أعلنها الفاشيون.

عندما يتعلق الأمر بالتطبيق على أرض الواقع، نجد اختلافاً أقل؛ إذ إن الشيوعيين الأميين كانوا في خدمة المصلحة القومية للاتحاد السوفيتي بغض النظر عن مدى استخدامهم للخطاب الأممي. إن الطريقة التي انتهجها الشيوعيون في بلدان أخرى، بما في ذلك الولايات المتحدة، قلبت معارضتهم لجهود الدول الغربية في الدفاع العسكري في الحرب العالمية الثانية، خلال أربع وعشرين ساعة بعد تعرض الاتحاد السوفيتي للغزو من

طرف قوات (هتلر) العسكرية، المثال الأبرز الذي يمكن ذكره من بين أمثلة كثيرة.

فيما يتعلق بتقييد الفاشيين المفترض لمصالحهم وجعلها تقتصر على تلك المصالح الموجودة في البلدان التي تخص كلاً منهم، فقد كانت تلك ذريعة كاذبة من قبل كل من (هتلر) و(موسوليني) لغزو بلدان أخرى، ومن قبل الشبكات النازية الأمية الناشطة بين الألمان الذين يعيشون في دول أخرى بدءاً من البرازيل ووصولاً إلى أستراليا(46) والتي تركز كلها على المصالح الوطنية لألمانيا، وليس البحث عن الهيمنة الأيديولوجية أو عن مصالح الألمان الذين يعيشون في بلدان أخرى؛ لذلك فإن المظالم التي تعرض لها ألمان السوديت في (تشيكوسلوفاكيا)، تمت إثارتها والتركيز عليها خلال أزمة ميونخ سنة 1938م كجزء من التوسع القومي لألمانيا، في حين أن الألمان المقيمين في إيطاليا طلب منهم إخماد مظالمهم ما دام (موسوليني) حليفاً له(هتلر). (47)

وفي حين أعلن الاتحاد السوفييتي سياسته الأمية من خلال إقامة دول تتمتع رسمياً بالحكم الذاتي داخل حدوده الترابية، كان الأشخاص الذين يمارسون السلطة الحقيقية في تلك الدول - في كثير من الأحيان - تحت

اللقب الرسمي (سكرتير ثان) للحزب الشيوعي في هذه الدول المستقلة ظاهرياً دوماً، وهم روسيون حتى النخاع. (48) تماماً كما كان الحال في أيام حكم القياصرة عندما كانوا يحكمون ما أطلقوا عليه الإمبراطورية الروسية.

وباختصار، فإن الفكرة القائلة إن الشيوعيين والفاشيين كانوا إيديولوجياً على طرفي النقيض لم تكن صائبة، حتى من الناحية النظرية، ناهيك عن الناحية العملية. أما بالنسبة إلى أوجه التشابه والاختلاف بين هاتين الحركتين الشموليتين؛ الليبرالية من ناحية أو المحافظة من ناحية أخرى، فنقول إنه يوجد تشابه أكبر بكثير بين أجنادات هذين الأيديولوجيتين الشموليتين وإيديولوجيات اليسار مما هو بينها وبين أجنادات معظم المحافظين؛ فعلى سبيل المثال من بين البنود المدرجة على أجنادات الفاشيين في إيطاليا أو النازيين في ألمانيا نذكر ما يلي:

- 1 - تحكم الحكومة في الأجور وعدد ساعات العمل، 2 - فرض ضرائب مرتفعة على الأثرياء، 3 - وضع قيود حكومية على الأرباح، 4 - رعاية الحكومة لكبار السن، 5 - تراجع التركيز على دور الدين والعائلة في القرارات الشخصية أو الاجتماعية، 6 - أخذ الحكومة على عاتقها مسؤولية

تغيير طبيعة الناس، وعادة ما يبدأ ذلك في فترة الطفولة المبكرة. (49) ويعتبر هذا المشروع الأخير والأكثر جرأة جزءاً من إيديولوجية اليسار - بجناحيه الديمقراطي والشمولي - على الأقل منذ القرن الثامن عشر، لما دعا إليه كل من (كوندورسيه) و(غودوين)، وقد أيده منذ ذلك الوقت عدد لا يحصى من المتقنين، (50) فضلاً عن وضعه موضع التنفيذ في بلدان مختلفة، تحت تسميات نذكر منها: (إعادة التأهيل) و(إيضاح القيم). (51)

وبطبيعة الحال تلقى هذه الأمور معارضة من قبل الغالبية العظمى من الناس الذين يطلق عليهم اسم (المحافظين) في الولايات المتحدة، وهي من الأمور الأكثر ملاءمة للنهج العام الذي ينتهجه أولئك الذين يطلق عليهم اسم (الليبراليين) في السياق السياسي الأمريكي. والجدير بالذكر أيضاً أنه ليس لمصطلحي (ليبرالي) أو (محافظ) صلة وطيدة بمعنييهما الأصليين؛ إذ إن كليهما يستخدم في السياق الأمريكي. ونادى (ميلتون فريدمان) أحد أبرز المفكرين (المحافظين) في زمنه، بتغييرات جذرية في النظام المدرسي في البلاد، وفي دور نظام الاحتياطي الفدرالي، وفي الاقتصاد بشكل عام. وكان عنوان أحد كتبه (استبداد الوضع الراهن). وعلى غرار (فريدريك هايك)، فقد دعا نفسه (ليبرالياً) بالمعنى الأصلي للكلمة، ولكن هذا

المعنى اختفى نهائياً وغاب عن المناقشات العامة في الولايات المتحدة، على الرغم من أن الناس الذين يحملون وجهات نظر مماثلة لا يزالون ينعنون بالليبراليين في بعض البلدان الأخرى.

وعلى الرغم من هذا، فحتى الدراسات البحثية التي تناولت المثقفين أشارت إلى (حايك) على أنه يدافع عن (الوضع الراهن)، وعلى أنه واحد من أولئك الذين كان «دفاعهم عن الوضع الراهن». بمنزلة «تقديم مبررات للسلطات القائمة». (52) ومهما كانت مزايا أو عيوب أفكار (حايك)، فقد كانت هذه الأفكار أبعد من أن تكون عن الوضع الراهن من أفكار أولئك الذين انتقدوه. وعموماً فإن الأشخاص الذين هم على شاكلة (حايك) والذين يشار إليهم في السياق الأميركي على أنهم (محافظون) يمتلكون مجموعة من الأفكار التي لا تختلف فقط في الدرجة، ولكن في النوع، عن أفكار الكثيرين من الآخرين الذين يقال إنهم ينتمون إلى اليمين السياسي. ولو أطلق على الليبراليين ببساطة اسم (س) وعلى المحافظين اسم (ص) لكان الغموض أقل.

ليس لحركة المحافظين، بمعناها الأصلي، محتوى إيديولوجي معين؛ إذ إن كل شيء يعتمد على ما يحاول الشخص المحافظة عليه؛ ففي الأيام

الأخيرة للاتحاد السوفييتي تمت الإشارة إلى أولئك الذين كانوا يحاولون الحفاظ على النظام الشيوعي بأنهم (محافظون)، على الرغم من أن ما كانوا يحاولون الحفاظ عليه لا يمت بصلة إلى ما كان يدعو إليه (ميلتون فريدمان) أو (فريدريك هايك) أو (وليام باكلي) في الولايات المتحدة، ناهيك عن الكاردينال (جوزيف راتسينجر)، أحد زعماء المحافظين في الفاتيكان الذي أصبح بابا فيما بعد. ولدى أفراد محددين ممن يطلق عليهم تسمية (محافظين) مواقف أيديولوجية محددة، إلا أنه لا يوجد قاسم مشترك فيما يتعلق بالتفاصيل بين المحافظين في أمصار مختلفة.

وإن نحن حاولنا أن نعطي تعريفاً لليسار السياسي من خلال أهدافه المعلنة، فمن الواضح أن أهدافاً متشابهة إلى حد بعيد تم التصريح بها من قبل أناس يترأ منهم اليسار ويكفرهم، مثل الفاشيين عامة، والنازيين على وجه الخصوص. وبدلاً من تعريف هذه الجماعات أو غيرها من خلال أهدافها المعلنة، فإنه بالإمكان تعريفها من خلال الآليات المؤسسية المحددة التي تستخدمها أو السياسات التي تدعو إليها لتحقيق أهدافها. وبشكل أكثر تحديداً، من الممكن تعريفها من خلال الآليات المؤسسية التي تسعى إلى إنشائها بهدف صنع قرارات تؤثر في المجتمع بأسره. ومن

أجل الحفاظ على سلاسة المناقشة؛ فإنه من الممكن أن نقسم المجال الواسع لآليات صنع القرار الممكنة إلى تلك التي يتخذ فيها الأفراد قرارات بشكل فردي لأنفسهم وتلك التي تتخذ فيها القرارات بشكل جماعي بواسطة وكلاء للمجتمع بأسره.

في اقتصاديات السوق، على سبيل المثال، يتخذ المستهلكون والمنتجون قراراتهم الخاصة بهم بشكل فردي، ويقع تحديد النتائج الاجتماعية من خلال تأثير هذه القرارات الفردية في طريقة تخصيص الموارد في الاقتصاد ككل كاستجابة لحركة الأسعار والدخل والعمالة، والتي تستجيب بدورها للعرض والطلب. بينما تعتبر هذه الرؤية الاقتصادية غالباً رؤية (محافظة) - بالمعنى الأصلي للكلمة -؛ لأنها تعتبر ثورية في المسار الطويل لتاريخ الأفكار.

منذ العصور القديمة وإلى يومنا هذا، وفي مجتمعات متباينة إلى حد بعيد في كل أنحاء العالم، هناك نظم فكرية أكثر تنوعاً - علمانية ودينية، على حد سواء - تسعى إلى تحديد أفضل السبل التي تمكن الحكماء والفضلاء من التأثير في الجماهير وتوجيههم من أجل إنشاء أو الحفاظ على مجتمع أكثر سعادةً وقابليةً للحياة وأكثر استحقاقاً.

وفي هذا السياق كانت الانطلاقة ثورية عندما ثار الفيزيوقراطيون، في فرنسا في القرن الثامن عشر؛ ليعلنوا أنه في مجال الاقتصاد على الأقل، أن أفضل شيء يمكن أن تقوم به السلطة الحاكمة هو أن ترفع يدها عنه، وقد ظهر مصطلح (دعه يعمل) (laissez-faire). ومن منظور أصحاب هذه الرؤية، لكي تفرض السلطات السياسات الاقتصادية، سيتعين عليها أن تولي - كما قال (آدم سميث) - «اهتماماً لا لزوم له قدر المستطاع» (53) بنظام تفاعلات عفوي سيعمل بشكل أفضل دون تدخل من الحكومة، ليس على نحو مثالي، بل فقط على نحو أفضل.

أنواع أخرى من هذه الرؤية فيما يتعلق بالنظام العفوي يمكن العثور عليها في مناطق أخرى، بدءاً من اللغة إلى القانون؛ فما من نخب تجلس وتخطط لغات العالم أو أي مجتمع معين، وقد تطورت هذه اللغات من التفاعلات الطبيعية بين ملايين من البشر على مر الأجيال، حتى في المجتمعات الأكثر تنوعاً في جميع أنحاء العالم. ويقوم علماء اللغة بدراسة اللغة وتقنين قواعدها، ولكن بعد حصولها كواقعة؛ فالأطفال الصغار يتعلمون بعض الكلمات والاستخدام، ثم يستعملون حدسهم في استنتاج قواعد ذلك الاستخدام قبل أن يتم تعليمهم تلك الأشياء بشكل واضح في

المدارس. وفي حين كان بإمكان النخب خلق لغات مثل (الإسبيرانتو)، فإن هذه اللغات الاصطناعية لم ترسخ بشكل يجعلها تحل محل اللغات التي تطورت تاريخياً.

وفي مجال القانون عبر القاضي (أوليفر وندل هولمز) عن تصور مشابه حين قال إن «حياة القانون لم تكن أبداً المنطق، بل كانت التجربة». (54) وباختصار، سواء في الاقتصاد أو في اللغة أو في القانون، ترى هذا الرؤية أن الاستقرار الاجتماعي والتقدم يرجع إلى التطور الطبيعي وليس إلى وصفة تضعها النخبة. إن الاعتماد على المسارات/ العمليات الطبيعية، سواء في الاقتصاد أو القانون، أو في مجالات أخرى، يستند إلى رؤية مقيدة هي الرؤية المساوية التي تقول بوجود قيود قاسية مفروضة على معرفة الفرد وفهمه، مهما كانت درجة معرفته وذكائه مقارنةً بغيره من الأفراد؛ فالمسارات الطبيعية التي تستفيد من قدر كبير من المعرفة والخبرة من عدد كبير من الناس، بما في ذلك، وفي كثير من الأحيان، التقاليد التي أفرزتها تجارب الأجيال المتعاقبة، تعتبر أكثر موثوقية من الفكر والمفكرين/ المثقفين. وعلى النقيض من ذلك، فإن رؤية اليسار هي رؤية صنع القرار بالوكالة من قبل أولئك الذين يفترض أنهم يمتلكون معرفة وافية وكافية، سواء كان

هؤلاء الوكلاء قادة سياسيين أو خبراء أو قضاة أو غيرهم. وهذه الرؤية هي الشائعة بدرجات متفاوتة لدى اليسار السياسي، سواء لدى الراديكاليين أو المعتدلين، وهي أيضاً شائعة لدى الشموليين، شيوعيين كانوا أو فاشيين. وتعتبر وحدة الهدف مركزية فيما يتعلق بصنع القرار الجماعي، سواء ذكرت في نظام ديمقراطي أو في نظام دكتاتوري شمولي أو في أنظمة اتخذت بين ذلك سبيلاً، ويكمن أحد الاختلافات بين وحدة الأهداف في حكومات الأنظمة الديمقراطية وحكومات الأنظمة الشمولية في القرارات التي تقحم مع وحدة الهدف تلك وأنواع القرارات التي يتم حجزها لفائدة صنع القرار الفردي خارج نطاق الحكومة.

إن نظام السوق الحر، على سبيل المثال، متحرر إلى حد كبير من سلطة الحكومة؛ ففي هذا السوق لا توجد وحدة هدف إلا بين هؤلاء الأفراد والمنظمات التي قد تختار طوعاً أن تتكتل في جماعات تتراوح بين رابطات البولينيغ والشركات المتعددة الجنسيات، ولكن حتى هذه الجماعات عادةً ما تسعى كل منها وراء مصالح دوائرها الانتخابية وتتنافس ضد مصالح الجماعات الأخرى. إن هؤلاء الذين يؤيدون هذا النمط من عملية صنع القرار الاجتماعي يفعلون ذلك؛ لأنهم يعتقدون أن النتائج الطبيعية لهذه

المنافسة عادةً ما تكون أفضل من وحدة الهدف على نطاق اجتماعي واسع، والذي يفرضه وكلاء صناعات قرار يشرفون على العملية برمتها باسم (المصلحة الوطنية).

لقد أوجز (موسوليني) تعريف الصيغة الشمولية لصنع القرار الجماعي بالوكالة من قبل الحكومة في الشعار القائل: «كل شيء داخل الدولة، لا شيء خارج الدولة، لا شيء ضد الدولة». (55) وعلاوة على ذلك، فإن الدولة كانت تعني في نهاية المطاف الرعيم السياسي للدولة؛ أي الدكتاتور. وعرف (موسوليني) بالذوتشي؛ أي القائد، قبل أن يحوز (هتلر) اللقب ذاته باللغة الألمانية، وهو ال(فوهرر).

أما الصيغة الديمقراطية لصنع القرار الجماعي بالوكالة من قبل الحكومة فهي تختار زعماءها بواسطة صناديق الاقتراع، وتميل هذه الصيغة إلى ترك مجالات أكثر خارج نطاق (سيطرة) الحكومة، إلا أن اليسار نادراً ما يمتلك أي مبدأ صريح تعرف من خلاله الحدود بين صنع القرار الفردي والحكومي؛ وبالتالي ومع مرور الوقت فإنه يصبح من الطبيعي أن يتسع نطاق الحكومة في صنع القرار، وشيئاً فشيئاً ينتزع صنع القرار تباعاً من الأفراد.

إن أفضلية صنع القرار الجماعي بالوكالة ليس كل ما يشترك فيه اليسار

الديمقراطي مع الفاشيين الإيطاليين الأصليين ومع الاشتراكيين القوميين (النازيين) في ألمانيا. وإضافة إلى التدخل السياسي في الأسواق الاقتصادية، يشترك اليسار الديمقراطي مع الفاشيين والنازيين في الافتراض الضمني بوجود فجوة واسعة في الإدراك بين الناس العاديين والنخب التي هي على شاكلتهم؛ فعلى الرغم من أن كلاً من اليسار الشمولي؛ أي الفاشيين والشيوعيين والنازيين، واليسار الديمقراطي، استخدمتا على نطاق واسع بالمعنى الإيجابي مصطلحات مثل: (الشعب) و(العمال) و(الجماهير)، فإن هؤلاء هم المستفيدون ظاهرياً من سياساتهم، إلا أن هؤلاء ليسوا صناع قرار مستقلين ذاتياً.

على الرغم من أن الكثير من الكلام قيل في كلا الجانبين (اليسار الديمقراطي واليسار الشمولي) حول مسألة التمييز بين الناس العاديين كمستفيدين وكصناع قرار، إلا أنه واضح وجلي أن عملية صنع القرار كانت دوماً ولا تزال ينظر إليها هؤلاء على أنها حكر على الصفوة المختارة. على الرغم من تشديده على (الإرادة العامة) ترك (روسو) تأويل تلك الإرادة للنخب، وشبه الجماهير الشعبية بـ«العاجزة الغبية والجبانة». (56) وأعرب كل من (غودوين وكوندورسيه) وهما يساريان من القرن الثامن

عشر عن بغض مماثل للجماهير. (57) وقال كارل ماركس: «تكون الطبقة العاملة إما ثورية أو لا شيء» (58) وبعبارة أخرى فإن الجماهير لا تكتسب أهمية إلا إذا نفذت رؤيته. أما (جورج برنارد شو) أحد الفايين الاشتراكيين فقد صنف الطبقة العاملة ضمن الناس (المبغوضين) الذين ليس لديهم الحق في العيش، وأضاف: «سيعتريني اليأس إن لم أكن أعرف أنهم سيموتون جميعاً عما قريب، ولا حاجة لأن يحل محلهم أناس على شاكلتهم». (59) وبينما كان شاباً يافعاً يخدم في الجيش الأمريكي زمن الحرب العالمية الثانية، كتب (إدموند ويلسون) إلى صديق له قائلاً: «ربما أكون منافقاً لو أظهرت أن موت (هذه القمامة البيضاء المسكينة) في الجنوب وبقية الأماكن الأخرى يجعلني أشعر ولو بنصف المرارة التي يسببها لي مجرد تجنيد أي من أصدقائي». (60)

وكان اليسار الشمولي صريحاً على نحو مماثل من أن سلطة صنع القرار ينبغي أن تقتصر على النخبة السياسية (طلعة البروليتاريا)، قائدة (العرق الرئيس) أو أي عبارة قد تكون شعار النظام شمولي معين. وعبر (موسوليني) عن ذلك قائلاً: «ببساطة، ستصبح الجماهير تابعة وخاضعة». (61) لقد أقر زعماء اليسار أنفسهم علناً في البلدان الديمقراطية في عشرينيات

القرن الماضي بوجه الشبه فيما يتعلق بالافتراضات الضمنية بين الحركات الشمولية المختلفة واليسار الديمقراطي، خصوصاً بعدما احتفى المثقفون في الديمقراطيات الغربية على نطاق واسع (موسوليني)، وحتى (هتلر) كان له معجبه بين مثقفي اليسار البارزين، ولم يتصل اليسار من هذه الأنظمة إلا مع أواسط الثلاثينيات إثر غزو (موسوليني) لإثيوبيا، وإثر تبني (هتلر) لسياسة داخلية عنيفة معادية للسامية وسياسة خارجية عدوانية بما جعل هذه الأنظمة منبوذة دولياً، وتم تصويرها بعد ذلك على أنها (يمينية). ومع ذلك وخلال العشرينيات (1920م) كتب الكاتب الراديكالي (لنكولن ستيفنز) بإيجابية عن فاشية (موسوليني) كما اشتهر قبل ذلك بكتاباتة الإيجابية عن الاتحاد السوفيتي. (62) ولم يكن الراديكالي أو التقدمي البارز الأميركي الوحيد الذي فعل ذلك؛ (63) ففي أواخر عام 1932م حث الروائي والاشتراكي الغابي الشهير (أيتش دجي ويلز) طلابه في جامعة أوكسفورد على أن يتحولوا إلى (فاشيين ليبراليين) ونازيين مستيرين. (64) وكان المؤرخ (تشارلز بيرد) من بين المدافعين عن (موسوليني) في الديمقراطيات الغربية، وكذلك مجلة (نيو ريبابليك). (65) كما وصل الأمر بالشاعر (والاس ستيفنز) إلى تبرير غزو (موسوليني)

لايثوبيا. (66)

لقد أثارت الحركة النازية اهتمام (دبليو. إي. بي. دييوا) حتى أنه وضع صلباناً معقوفة على أغلفة مجلة كان يتولى تحريرها، على الرغم من احتجاجات اليهود. (67) وعلى الرغم من معارضة (دييوا) لمعاداة النازية للسامية، فقد قال في الثلاثينيات إن «إنشاء الدكتاتورية النازية كان ضرورياً لإحلال النظام في الدولة» في ألمانيا، وفي خطاب له في (هارلم) سنة 1937م أعلن أنه «يوجد اليوم في ألمانيا، في بعض النواحي، أكثر ديمقراطية مقارنة بالسنوات الماضية»، (68) والأكثر من ذلك هو أن (دييوا) كان يرى أن النازية جزء من اليسار السياسي. وقد قال سنة 1936م إن «ألمانيا اليوم، إلى جانب روسيا، هي أعظم نموذج للاشتراكية الماركسية في العالم». (69)

لقد سمح عدم تجانس أولئك الذين تجمعوا لاحقاً في كتل يميني واحد لأولئك اليساريين بأن يضعوا في سلة واحدة الكثيرين ممن يتبنون صيغة من رؤية اليسار ولكنهم يمتلكون خصائص أخرى تجعلهم عامل إخراج يجب التبرؤ منه؛ لذلك فإن الوجه الإذاعي الأميركي (الأب كافلن) الذي كان يتمتع بشعبية كبيرة في ثلاثينيات القرن الماضي، والذي كان، من بين

أمور أخرى، معادياً للسامية. قد تم إبعاده لفظياً إلى (اليمن)، على الرغم من أنه كان يؤيد الكثير من السياسات التي أصبحت فيما بعد جزءاً من (النيو ديل)، والتي أكسبته الإشادة العلنية من طرف أعضاء الكونجرس الديمقراطيين، إلى درجة أن بعض التقدميين حثوا الرئيس (فرانكلين دي روزفلت) على تعيينه عضواً في مجلس الوزراء. (70)

خلال هذه الفترة المبكرة كان شائعاً بين اليسار، وكذلك بين أطراف أخرى، مقارنة التجارب المتشابهة، الفاشية في إيطاليا والشيوعية في الاتحاد السوفييتي و(النيو ديل) في الولايات المتحدة. (71) ورفضت هذه المقارنات بأكملها في وقت لاحق تماماً كما رفض إدراج (الأب كافلن) في خانة اليسار؛ فهذه التحولات التعسفية في التصنيفات لم تسمح فقط لليسار بأن يناهض نفسه عن الأفراد والجماعات المحرجة التي تتشابه افتراضاتهم المبدئية واستنتاجاتهم مع الافتراضات والاستنتاجات الخاصة بهم، بل سمحت له أيضاً بتحويل هذه الإحراجات لفظياً إلى خصومهم السياسيين. وعلاوة على ذلك فقد خفضت هذه التغييرات في التسميات بنسبة كبيرة احتمالات أن يشهد المراقبون تمرير اليسار لأفكاره السلبية وأجنداته في سعيه وراء النفوذ أو السلطة.

يمكن القول إن أنواع تركيز سلطة الحكومة التي يسعى إليها اليسار ربما
تخدم أنواعاً مختلفة من الأهداف السامية، إلا أن تركيز السلطات هذا
يوفر فرصاً لكل أنواع الانتهاكات تصل إلى حد القتل الجماعي، كما
كان الحال مع (هتلر) و(ستالين) و(ماو) و(بوت بوت). إذ لم يكن لدى
هؤلاء القادة رؤية تراجيدية للإنسان، مثل تلك التي تكمن وراء ما يسمى
بالفكر (المحافظ) في أميركا اليوم؛ فالذي أدى إلى مثل تلك المآسي في حق
الآخرين إنما هو بالتحديد افتراض هؤلاء الطغاة بأنهم كانوا يمتلكون معرفة
رفيعة وحكمة تفوق تلك التي يمتلكها الناس العاديون.

(التغيير) في مواجهة الوضع الراهن

عادة ما يقسم المثقفون الناس إلى أولئك الذين يناصرون (التغيير)
وأولئك الذين يفضلون الحفاظ على الوضع الراهن؛ فكتاب (جون
ديوي) (الليبرالية والتحرك الاجتماعي)، على سبيل المثال، يبدأ بالكلمات
التالية: «اعتادت الليبرالية دوماً على الانقضاضات المتأتية من أولئك الذين
يعارضون التغيير الاجتماعي، وكانت تعامل دوماً على أنها عدو لأولئك
الذين يرغبون في الحفاظ على الوضع الراهن». (72)

وكما تمت الإشارة إليه سابقاً، فحتى مثل هذه الوجوه (المحافظة) البارزة على غرار (ميلتون فريدمان) و(فريدريك هايك) قد نادى بسياسات تختلف جذرياً عن تلك الموجودة في المؤسسات أو المجتمعات القائمة، ولا يوجد كتاب يتأسس على الرؤية التراجيدية أكثر من كتاب (الفدرالي) على الرغم من أن مؤلفيه لم يتمردوا على المحتل البريطاني فحسب، ولكنهم أوجدوا أيضاً شكلاً جديداً من أشكال الحكم يتعارض جذرياً مع الأنظمة الاستبدادية التي كانت سائدة عندئذ في كل أنحاء العالم، إذا وصفنا هؤلاء الأشخاص بالمدافعين عن الوضع الراهن فقد فصلنا الكلمات كلياً عن الواقع، وعلى غرار معاصريهم في إنكلترا في القرن الثامن عشر، حيث كان (إدموند بيرك) و(آدم سميث) وجهين بارزين بين أولئك الذين كانوا يتبنون الرؤية التراجيدية. وقد نادى كلاهما بتغييرات جذرية كتحرير المستعمرات الأميركية بدلاً من القتال بهدف الاحتفاظ بها، كما فعلت الحكومة البريطانية، وعارض كلاهما الرق أيضاً في زمن تجراً عدد قليل جداً من الناس على المطالبة بذلك في العالم الغربي، ولم يفعل أحد ذلك تقريباً خارج الغرب. وعمل (بيرك) على وضع خطة لإعداد العبيد للحرية ومنحهم عقارات ليبدووا حياتهم كأناس أحرار. (73) ولم يعارض (آدم

سميث) العبودية فحسب لكنه رفض أيضاً ازدراء النظرية القائلة إن العبيد السود في أميركا كانوا أدنى مرتبة من البيض الذين استعبدوهم. (74)

إن تسمية هؤلاء الذين يحملون الرؤية التراجيدية بالمدافعين عن الوضع الراهن لهو انتصار للبراعة اللفظية على حقائق واضحة ومثبتة، وأن يبقى مثل هذا الأسلوب المتبلد للهروب من النقاد سائداً دون منازع منذ القرن الثامن عشر حتى الوقت الحاضر بين أولئك الذين يعتبرون أنفسهم (أناساً مفكرين) لهو إشارة واقعية على قدرة الرؤية والبراعة اللفظية على إيقاف الفكر.

وبوجه أعم هنالك شك في إذا ما كان هناك كثير من الأفراد في مجتمع حر راضين تماماً عن كل سياسات ومؤسسات المجتمع. وباختصار، فإن الجميع تقريباً يؤيدون بعض التغييرات؛ فأبي مناقشة دقيقة وعقلانية للخلافات بينهم ستلفت الانتباه إلى نوعية التغييرات التي تفضلها كل مجموعة، والأسباب التي بنيت عليها، يليها تحليل وأدلة لصالح أو ضد تلك الأسباب المعينة لأجل تلك التغييرات المعينة. ويتم تجاهل كل هذا من قبل أولئك الذين يعلنون ببساطة أنهم مع (التغيير) وينعتون أولئك الذين لا يتفقون معهم بالمدافعين على الوضع الراهن، وهذا جدل آخر من بين كثير

من الجدل الذي يظل دون حجج أو براهين.

ويؤكد الأشخاص الذين يطلقون على أنفسهم اسم (التقدميين) أنهم لا ينادون بالتغيير لمجرد التغيير بل هم يريدون تغييرات نافعة ومفيدة؛ أي التقدم، لكن الأشخاص الآخرين الذين يدافعون عن تغييرات أخرى مختلفة جداً يعلنون بدورهم أيضاً أن هذه التغييرات تتجه نحو الأفضل. وبعبارة أخرى فإن الجميع يرى نفسه (تقدماً) من منظوره الخاص، ولكن أن يتصور بعض الناس أنهم مع التقدم على نحو خصوصي فليس فقط مثلاً آخر على خداع الذات بل هو أيضاً تهرب من محاولة البيان بالدليل والتحليل: أين ولماذا ستتبع التغييرات المحددة المقترحة من جانبهم نتائج نهائية أفضل من تلك التي اقترحتها آخرون. وبدلاً من ذلك فإن أنصار التغييرات الأخرى تم رفضهم من قبل الكثيرين، ومن بينهم (جون ديوي)؛ لكونهم «مدافعين عن الوضع الراهن». (75)

وعلى الرغم من عمليات الإقصاء التي حلت محل الجدل ومقارعة الحججة بالحجة، فإن أي شخص لديه معرفة بتاريخ بريطانيا في القرن الثامن عشر يجب أن يعلم أن كتاب (آدم سميث) (ثروة الأمم) لا يدافع عن الوضع الراهن، وهو في الواقع يتعارض تماماً مع المصالح الخاصة للخب

السياسية والاقتصادية والاجتماعية في زمنه. وسيكون من الصعب حتى تخيل كيف يمكن أن يمضي (آدم سميث)، أو أي شخص آخر، عقداً كاملاً من الزمان في تأليف كتاب من 900 صفحة ليقول إنه سعيد بما كانت عليه الأمور، ويمكن أن يقال الشيء ذاته عن الكم الهائل من كتابات (ميلتون فريدمان) و(فريدريك هايك) و(ويليام أف. باكلي) والكثيرين من المؤلفين الآخرين الذين كانوا يعتقدون بأنهم (محافظون).

إن مفهوم التغيير ذاته المستخدم من قبل مثقفي اليسار، وهو ما يعني معظم المثقفين، مقيد ومتحيز على نحو تعسفي، وهو ما يعني عملياً أنواعاً معينة من التغييرات، من خلال أنواع معينة من الآليات الاجتماعية التي يتصورونها. تغييرات أخرى - بغض النظر عن حجمها وتبعاتها في حياة ملايين الناس - عادة ما يقع تجاهلها - إن هي حدثت - من خلال آليات أخرى، وبطرق لم يفكر فيها المثقفون، وأقلها أن هذه التطورات غير موصوفة وخارج نطاق رؤية الصفوة المختارة؛ وبالتالي لا تحظى بشرف لقب (التغيير).

لقد كانت عشرينيات القرن الماضي - على سبيل المثال - عقد التغييرات الهائلة بالنسبة إلى شعب الولايات المتحدة؛ التحول من مجتمع يغلب عليه

الطابع الريفي إلى مجتمع يغلب عليه الطابع الحضري، انتشار الكهرباء والسيارات وأجهزة المذياع على نطاق واسع لدى ملايين الأميركيين، وبداية السفر الجوي التجاري، وثورة البيع بالتجزئة بأسعار منخفضة نتيجة سرعة انتشار سلسلات المتاجر، إلا أنه عندما يشير المثقفون إلى فترات التغيير فإنهم لا يذكرون تقريباً سنوات العشرينيات (1920م)؛ لأن هذه التحولات الكاسحة في نمط حياة ملايين الأميركيين لم تكن من نوع التغييرات المحددة التي تخيلها المثقفون، والتي تحدث من خلال أنواع محددة من الآليات الاجتماعية؛ فمن وجهة نظر مثقفين كثيرين يعتبر عقد العشرينيات فترة ركود الوضع الراهن، تحت قيادة إدارات محافظة تعارض التغيير.

الخطاب مقابل التفضيلات

لفهم دور المثقفين في المجتمع يجب علينا أن ننظر إلى أبعد من خطابهم، أو خطاب منتقديهم، إلى واقع تفضيلاتهم المعلنة. كيف يمكننا أن نعرف ماهية أهداف وأولويات شخص ما؟ وإحدى الطرق للقيام بذلك الانتباه إلى ما يقول، ولكن بطبيعة الحال فإن الشكل الظاهري للكلمات لا يعكس

دائماً بدقة ما تتضمنه الأفكار. وعلاوة على ذلك، فحتى الأفكار التي يعبر عنها الأشخاص لأنفسهم ليست في حاجة إلى أن تعكس نمط سلوكهم الفعلي؛ فالأهداف والأفضليات والأولويات المعبر عنها باطنياً أو ظاهرياً ليس من الضروري أن تكون متسقة مع الخيارات التي يقومون بها في الواقع عند مواجهة الخيارات التي يعرضها العالم الحقيقي. يجوز للرجل المطالبة؛ فقد يعتقد المرء أن الحفاظ على العشب مجزواً يكتسي أهمية أكثر من مشاهدة التلفاز، ولكن، إذا وجدناه يقضي ساعات طويلة أمام شاشة التلفزيون، اليوم تلو الآخر، طوال أسابيع متتالية، في حين أن الأعشاب الطفيلية والحشائش الطويلة تحتاج الحديقة، فإن التفضيلات التي كشف عنه سلوكه مؤشر أكثر دقة على أولويات الفرد من كلماته المصحح عنها، ومهما كانت الاعتقادات التي قد تكون لديه عن نفسه.

ما التفضيلات التي تتكشف انطلاقاً من السلوك الفعلي من المثقفين؟ وما مدى تطابق تلك التفضيلات المتكشفة مع خطابهم؟ تركز معتقدات المثقفين المعلنة على اهتمامهم بالآخرين، ولا سيما الفقراء والأقليات (والعدالة الاجتماعية) وحماية الأنواع المهددة بالانقراض والإصحاح البيئي على سبيل المثال، ويبدو خطابهم مألوفاً جداً وشائعاً جداً إلى

درجة أنه لا يتطلب المزيد من البلورة هنا، إلا أن السؤال الحقيقي هو: ما تفضيلاتهم المتكشفة؟

عبارة (العواقب غير المقصودة) أصبحت مستهلكة؛ لأن الكثير من السياسات والبرامج التي تستهدف، على سبيل المثال، تحسين أوضاع من هم أقل حظاً، اتضح في الواقع أنها زادت وضعهم سوءاً؛ حتى أنه لم يعد ممكناً اعتبار حسن النوايا بشيراً تلقائياً بنتائج جيدة، وأي شخص يكون همه الأساسي تحسين أوضاع الشرائح الأقل حظاً سيكون بإمكانه الآن، وبعد عقود من التجارب السلبية المتمثلة في (العواقب غير المقصودة)، أن يرى أن هنالك حاجة ليس فقط إلى توظيف الوقت والجهود المبذولة لتحويل النوايا الطيبة إلى سياسات وبرامج، ولكن أيضاً إلى توظيف الوقت والجهود بعد ذلك في محاولة لاستكشاف إجابات تتعلق بالنتائج الفعلية لتلك السياسات والبرامج.

وعلاوةً على ذلك فإن أي واحد يكون همه الأولي تحسين أوضاع الشرائح الأقل حظاً ينبغي أن يكون في حالة تأهب وتقبل لعوامل أخرى كامنة وراء رؤية المثقفين، عندما يكتشف أن تلك العوامل الأخرى قد ثبتت تجريبيّاً أنها ساعدت في تعزيز رفاهة الشرائح الأقل حظاً، حتى وإن

كان ذلك بطرق لم تتطرق إليها النخبة المثقفة/ المفكرون، وحتى لو بطرق معارضة لمعتقداتهم أو رؤاهم. وباختصار، فإن واحدة من الطرق لاختبار إذا ما كان الانشغال المعلن برفاهة من هم أقل حظاً يمثل همّاً أساسياً إذا أولوية تجاه رفاهة أولئك، أو مجرد استخدام تلك الشرائح المستضعفة والمحرومة كوسيلة لإدانة المجتمع، أو السعي للحصول على سلطة سياسية أو معنوية على المجتمع، هي النظر إلى تفضيلات المثقفين المنكشفة من حيث كمية الوقت والطاقة التي يوظفونها خدمةً لرؤيتهم، مقارنةً بكمية الوقت والطاقة التي يوظفونها في التدقيق: 1 - في النتائج الفعلية المترتبة على الأمور التي تمت باسم تلك الرؤية، 2 - المنافع التي حصل عليها أولئك الأقل حظاً والتي وجدت خارج تلك الرؤية وحتى بشكل معارض لها.

الحملات التي تشن من أجل (أجر معيشي / معاش) أو لإنهاء (العمل بأجور بخسة) في العالم الثالث، على سبيل المثال، توظف مبالغ هائلة من الوقت والطاقة المبذولة لتعزيز تلك الأهداف ولكن لا شيء يبذل فعلياً لفحص الكثير من الدراسات التي تم القيام بها في مختلف بلدان العالم لاكتشاف الآثار الفعلية المترتبة عن قوانين الحد الأدنى للأجور في العام أو

قوانين (المعاشات) على وجه الخصوص، وقد اشتملت تلك النتائج/ الآثار على أمور مثل ارتفاع مستويات البطالة وفترات بطالة أطول، خصوصاً بالنسبة إلى الشرائح الاجتماعية الأقل مهارة، وسواء اتفق المرء مع هذه الدراسات أم لا، فإن السؤال الحاسم يدور حول إذا ما كان الواحد منا يتكبد عناء الاطلاع عليها أصلاً!

وإذا كان الغرض الحقيقي من الحملات الاجتماعية جعل المحرومين والأقل حظاً أفضل، عندئذ تصبح العواقب الفعلية لسياسات مثل التحكم في الأجور أموراً جوهرية وتتطلب الفحص والتحقيق؛ من أجل تجنب (عواقب غير مقصودة) أصبح معترفاً بها على نطاق واسع في سياق سياسات أخرى كثيرة، ولكن إذا كان الغرض الحقيقي من الحملات الاجتماعية هو الإعلان عن الوقوف في صف الملائكة، فعندئذ تصبح مثل هذه التحقيقات ذات أولوية منخفضة، إن كانت ضمن الأولويات أصلاً؛ إذ إن الهدف من الوقوف في صف الملائكة يتحقق عندما يتم تأييد السياسات ثم إنشاؤها وتأسيسها. بعد ذلك يكون بإمكان المشاركين في الحملات الاجتماعية الانتقال إلى قضايا أخرى، وما تكشف من تفضيلات الكثيرين من المثقفين، إن لم نقل معظمهم، هو الوقوف في صف الملائكة.

من الصعب تفادي الاستنتاج ذاته عند النظر إلى استجابة المثقفين لما يطرأ من تحسن في حالة الفقراء الذين يتبعون سياسات أو ظروفًا لا توفر فرصاً ليكونوا في صف الملائكة (قوى الخير) ضد قوى الشر. وعلى سبيل المثال، في إطار السياسات الاقتصادية الجديدة في بداية التسعينيات (م1990)، ارتفع وضع عشرات الملايين من الناس في الهند فوق المستوى الرسمي للفقير في هذا البلد، وفي الصين، وفي إطار سياسات مماثلة، بدأت في وقت سابق، انتشل مليون شخص شهرياً من الفقر. (76)

من المؤكد أن أي شخص يقلق بشأن مصير المحرومين يريد أن يعرف كيف حصل هذا التطور المرغوب فيه لمثل هذه الأعداد الهائلة من الفقراء فقراً مدقعاً، ومن ثم كيف يمكن تحقيق تحسينات مماثلة في أماكن أخرى من العالم، ولكن الزيادات الكبيرة وغيرها في مستويات المعيشة، والتي تعتمد في نهاية المطاف على إنتاج المزيد من الثروة، بالكاد، كانت تثير الاهتمام بين معظم المثقفين.

ومهما كانت هذه التحسينات والإصلاحات مهمة بالنسبة للفقراء، فإنها لا توفر فرصاً للمثقفين لكي يقفوا في صف الملائكة ضد قوى الشر، وهذا هو ما يتبين من تفضلياتهم الظاهرة مراراً وتكراراً، أن تكون الأولوية

الحقيقية. إن الأسئلة التي تدور حول أي السياسات أو الظروف التي تزيد أو تخفض معدل نمو أو الناتج نادراً ما تثير اهتمام معظم المثقفين، حتى ولو أسهمت هذه التغييرات في الحد من الفقر - في كل من البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء - أكثر مما فعلت التغييرات في توزيع الدخل. وقد اقترح الكاتب الفرنسي (ريمون آرون) أن تحقيق أهداف اليسار الظاهرية دون استخدام الأساليب المفضلة لدى اليسار يثير الاستياء: «في الواقع، يحمل اليسار الأوروبي ضغينة ضد الولايات المتحدة، ويعود ذلك أساساً إلى أن هذه الأخيرة نجحت بوسائل لم يكن منصوص عليها في المدونة الثورية؛ فالازدهار والقوة والاتجاه نحو توحيد الأوضاع الاقتصادية، هذه النتائج تحققت بالمبادرة الخاصة، من خلال المنافسة بدلاً من تدخل الدولة، وبعبارة أخرى: بالرأسمالية التي تعلم كل مثقف حسن التربية كيف يكرهها». (77)

وبالمثل، على الرغم من عقود من التباكي على سوء نوعية التعليم في معظم مدارس السود في الولايات المتحدة، فإن الدراسات المخصصة للمدارس التي يبلغ فيه أعداد السود أو تجاوز المعايير الوطنية (78) بالكاد تثير اهتماماً لدى معظم المثقفين، حتى بين صفوف أولئك الذين ينشطون

في طرح قضايا التمييز العنصري. وكما هو الحال بالنسبة للأشخاص الذي يتخلصون من براثن الفقر في بلدان العالم الثالث، فإن عدم وجود اهتمام بمدارس السود التي حققت نجاحاً أكاديمياً من قبل الأشخاص الذين هم بخلاف ذلك أشد صخباً حول القضايا العرقية، يشير إلى وجود تفضيل واضح لإدانة المدارس غير الناجحة وللمجتمع الذي يحافظ على تلك المدارس. إن التحقيق في مدارس السود الناجحة قد يعث الأمل في العثور على مصدر محتمل للمعرفة والنظرة الثاقبة لكيفية تحسين التعليم بالنسبة لمجموعة كثيراً ما تكون متخلفة عن الركب من حيث الإنجاز التعليمي ومن حيث الدخل والمهن التي تعتمد على التعليم، ولكنها لن توفر فرصة للصفوة المختارة أن يكونوا في صف الملائكة ضد قوى الشر.

إن عدم اتباع الكثير، إن لم نقل معظم، مدارس السود الناجحة للمفاهيم التربوية الرائجة بين المثقفين قد يكون جزءاً من سبب عدم الاهتمام. يمثل هذه المدارس، تماماً مثلما أن الاهتمام بكيفية تمكن الهند والصين من رفع مستوى معيشة الملايين من الفقراء قد يعود في جزء منه إلى كونه كان يتم عن طريق الابتعاد عن أنواع السياسات الاقتصادية التي كانت تحظى بالتأييد من قبل اليسار منذ فترة طويلة.

كثيراً ما قيل إن مثقفي اليسار «متهاونون تجاه المجرمين»، ولكن، هنا أيضاً، سؤال عن إذا ما كان هؤلاء الأشخاص المتهمون بارتكاب جرائم أو المدانون وأودعوا السجن هم موضع اهتمام حقيقي يحظى بإحسان المثقفين أو أنهم مجرد دعائم عرضية في صورة أكبر قابلة للاستهلاك مثلهم مثل آخرين من الذين استخدموا كدعائم. وإحدى التجارب المروعة، على سبيل المثال، التي مر بها العديد من الرجال في السجن هي الاغتصاب الجماعي من قبل سجناء آخرين من الذكور، إلا أن أي محاولة للحد من تكرار مثل هذه التجارب المؤلمة ذات الأثر الدائم عن طريق بناء المزيد من السجون، بحيث يمكن أن يكون كل سجين بمفرده في زنزانه واحداً، تجد معارضة شديدة من قبل الأشخاص أنفسهم الذين عرفوا بدفاعهم الشرس عن (حقوق) السجناء؛ فتلک الحقوق ليست سوى وسيلة لإدانة (المجتمع) وكذلك معارضة بناء المزيد من السجون؛ فعندما تتعارض الرفاهة الفعلية للسجناء مع قضية رمزية تتمثل في منع بناء المزيد من السجون، يصبح السجناء مجرد كبش فداء آخر على مذبح الرؤية.

تكشف تفضيلات المثقفين، بطرق شتى وفي طائفة كاملة من القضايا، ويمكن اختزال تلك التفضيلات في اكتساب السلطة الأخلاقية أو بشكل

تفويضي، والسلطة السياسية أو كليهما على بقية المجتمع. ولا يسمح لرغبات أو مصالح أي من المستفيدين المزعومين من تلك السلطة أو القوة، سواء من الفقراء أو الأقليات أو المجرمين في السجون، بأن تتجاوز من حيث الأهمية المسألة الأساسية المتمثلة في اكتساب الهيمنة المعنوية للنخبة المختارة والمحافظة عليها.

الصفر والكبر

نظراً إلى الاختلاف الكبير في مفاهيم المعرفة بين أصحاب الرؤية المساوية وأصحاب الرؤية المكرسة (النخبة/ الصفوة المختارة)، يبدو من المحتم تقريباً أن تكون لديهم تصورات مختلفة عن دور واختصاص الشباب، وحيث يتم تصور المعرفة على أنها بقدر كبير أو قليل الأمور التي تدرس في المدارس والجامعات، ويتم تصور الذكاء على أنه مجرد قدرة ذهنية على التلاعب بالمفاهيم والتعبير عن الاستنتاجات، لا يوجد أي سبب بديهي؛ لكيلا يكون الشباب على الأقل موهوبين / محترفين في هذه الأشياء مثل الكبار؛ إذ يقال أن نمو الدماغ يصل ذروته في بداية سن البلوغ. أما بالنسبة إلى أصحاب الرؤية المساوية، حيث المعرفة المهمة غالباً ما تكون المعرفة

العامة البديهية، التي تتراكم بالخبرة، والحكمة تتأتي في المقام الأول من التجربة؛ وبالتالي، وانطلاقاً من تعريفهم تقريباً، فإن جيل الشباب عادةً ما لا يكون في موقف جيد لاتخاذ قرارات حكيمة - من أجل أنفسهم، ناهيك عن المجتمع - مثل أولئك الذين لديهم خبرة أكثر بكثير للاستفادة منها. وبناءً عليه، فإن أولئك الذين لديهم رؤية الصفوة المختارة علقوا من قرون طويلة آمالاً كبيرة على الشباب والصغر، في حين أن أصحاب الرؤية المساوية قد عولوا أكثر بكثير على ذوي الخبرة الناضجة.

إن فكرة الستينيات (1960م) القائلة بأنه «علينا أن نتعلم من شبابنا» لها سوابق تعود إلى القرن الثامن عشر، وهذه الظواهر الاجتماعية الفرعية مثل خفض سن الاقتراع، والحد من توقيير الجيل الأكبر سناً بصفة عامة والآباء والأمهات على وجه الخصوص، هي متماشية على نحو مماثل. بما يتفق - إن لم تكن نتائج طبيعية لا مفر منها - مع التصور العام للمعرفة والذكاء السائد بين أولئك الذين لديهم رؤية الصفوة المختارة. وفي الوقت الذي تعتبر فيه المشكلات الاجتماعية تداعيات للمؤسسات القائمة والأفكار المسبقة، غالباً ما ينظر إلى الشباب على أنهم أقل التزاماً بالوضع الراهن، وكذلك كآمال للمستقبل.

في القرن الثامن عشر عبر (وليام غودوين) بوضوح عن هذه الفكرة، عندما قال: «إن الجيل القادم لن يكون لديه الكثير من الأفكار المسبقة التي ينبغي عليه السيطرة عليها». (79) والأطفال، وفقاً لـ(غودوين)، «نوع من المادة الخام التي نشكلها بأيدينا» (80) وعقولهم «ممتلئة بصفحة بيضاء». (81) وفي الوقت نفسه هم مضطهدون من قبل والديهم، وينبغي عليهم المرور بـ(عشرين عاماً من العبودية) قبل أن يحصلوا على «جزء هزيل من الحرية، التي قد تتنازل عنها حكومة بلدي لفائدة رعاياها من الكبار!» (82) ومن الواضح أن الشباب كان ينظر إليهم على أنهم مرشحون لـ(تحرير) أنفسهم والمجتمع، على حد سواء، ضمن هذه النظرة، وهي نظرة لا تزال شائعة وحية بين أوساط المثقفين، لأكثر من قرنين من الزمان. إلا أن كل هذه الاستنتاجات تتغير تماماً إذا تصورنا المعرفة والحكمة كما هي في تصور أولئك أصحاب الرؤية المساوية. يقول (آدم سميث)، على سبيل المثال: «الأكثر حكمة وخبرة هم عموماً أولئك الأقل سذاجة». وباختصار، فإن الكبار عموماً ليسوا عرضة لمفاهيم متهورة وطائشة، وبحسب (سميث): «لا تعتبر حكمة وخبرة مكتسبة إلا ما كانت تعلم الشك، ونادراً ما نتعلم ذلك بشكل كاف». (83)

وحماسة الشباب التي تلقي إشادة كبيرة من قبل العديد من أصحاب رؤية الصفوة المختارة كانت دوماً ينظر إليها بشكل مختلف للغاية من جانب أولئك الذين لديهم رؤية مأساوية. قال (بيرك)، على سبيل المثال: «ليس هناك من عذر للجهل المتغطرس أن يكون موجهاً بعاطفة وقحة». (84) وقد أشار البعض إلى غزو مستمر للحضارة من قبل الهمجيين، وخصوصاً المواليد الجدد الذين يتعين على أسرهم ومؤسسات الاجتماعية تهذيبهم، لأنهم لا يأتون إلى العالم ولا يختلفون في شيء عن الأطفال الذين ولدوا في عصر الإنسان الذي عاش في الكهوف.

الأشخاص الذين لديهم رؤى متعارضة عن العالم لا يتوصلون إلى استنتاجات مختلفة حول الصغار والكبار. محض الصدفة، وحتى في مختلف القضايا الأخرى التي لا تعد ولا تحصى، فإن الاستنتاجات التي يتوصل إليها كلا الفريقين تنطوي على استنتاجات عما يحملونه من افتراضات عن المعرفة والحكمة. لقد كان تعليم الشباب لفترة طويلة ساحة معركة بين أتباع الرويتين فيما يتعلق بطبيعة البشر وطبيعة المعرفة والحكمة. وفكرة (ويليام غودوين) من أن الشباب «نوع المادة الخام التي نشكلها بأيدينا» تبقى، بعد قرنين من الزمن، فكرة قوية مغرية لتلقين الفصول الدراسية

في المدارس والكليات. في القرن العشرين، كتب (وودرو ويلسون) عن السنوات التي قضاها بوصفه مسؤولاً تعليمياً، وقال: «كنت أود ألا يكون شباب الجيل الصاعد يشبهون آباءهم قدر الإمكان». (85)

يمكن أن يبدأ هذا التلقين في سن مبكرة اعتباراً من المدرسة الابتدائية، حيث يتم تشجيع الطلاب أو مطالبتهم بالكتابة عن قضايا مثيرة للجدل، في بعض الأحيان في شكل رسائل إلى المسؤولين الحكوميين. والأهم من ذلك أن عملية التلقين تعودهم على اتخاذ موقف من القضايا المعقدة بعد سماع جانب واحد من تلك القضايا. وعلاوة على ذلك، فهم يتعودون على التفتيس عن مشاعرهم بدلاً من تحليل الأدلة المتضاربة وتمحيص الحجج المتعارضة. وباختصار، فإنه يتم اقتيادهم إلى استنتاجات جاهزة مسبقاً، بدلاً من تزويدهم بأدوات فكرية للتوصل إلى استنتاجات خاصة بهم، مما في ذلك استنتاجات مختلفة عن تلك التي لدى معلمهم. في الكليات والجامعات نجد أن أقساماً أكاديمية كاملة مخصصة للاستنتاجات الجاهزة، سواء عن العرق أو البيئة أو غيرها من المواضيع، تحت تسميات مثل (دراسات) السود، أو المرأة أو البيئية. وقليلة هي (الدراسات) - إن وجدت - التي تناول رؤى متناقضة وأدلة متعارضة، كما تقتضي المعايير

التعليمية بدلاً من الأيديولوجية.

كثيراً ما يهاجم منتقدو التلقين الأيديولوجي في المدارس والكليات الاستنتاجات الأيديولوجية المحددة، ولكن ذلك يظل خارج الموضوع التربوي. وحتى لو افترضنا، على سبيل الجدل، أن جميع الاستنتاجات التي توصلت إليها جميع (الدراسات) المختلفة صحيحة من حيث المنطق والوقائع على حد سواء، فإن هذا لا يصل إلى لب القضية التعليمية، وحتى وإن كان الطلاب سينهون تلك (الدراسات) بنتائج صحيحة 100 في المئة حول المسائل (أ) و(ب) و(ج)، فإن ذلك لن يعدهم فكراً ويزودهم بالأدوات اللازمة لمواجهة قضايا مختلفة تماماً هي (س) و(ص) و(ع) التي قد تنشأ على مدى سنوات في المستقبل.

مفاهيم ضد مبادئ

في أفضل الأحوال، يستند عمل المثقفين إلى مبادئ معينة (المنطق، والأدلة، وربما القيم الأخلاقية أو الاهتمامات الاجتماعية)، ومع ذلك، ونظراً إلى الدوافع والقيود التي تفرضها هذه المهنة، فإن عمل المثقفين لا حاجة إليه بتلك المبادئ، وهناك مجال واسع للمواقف، بدلاً من المبادئ،

لتوجيه عمل المثقفين، خصوصاً عندما تكون هذه المواقف سائدة بين أقرانهم، ومعزل عن ردود الفعل الناتجة من العالم الخارجي.

وفي حين أن المنطق والأدلة معايير مثالية لعمل المثقفين، فإن هناك طرقاً عدة يكون بها كثير مما يقوله ويفعله المثقفون أقل علاقة بالمبادئ مما هو بالمواقف؛ على سبيل المثال، فإن المثقفين المتقبلين لمطالبات التخفيف عن القاتلات اللاتي يزعمن أنهن كن يتعرضن للضرب كزوجات، أو غيرهن ممن يقال إنهم عاشوا طفولة عنيفة نفسياً بشكل أو بآخر، أو من هم أقل حظاً بشكل عام، نادراً ما يتقبلون مطالب أن رجال الشرطة الذين ليس لهم سوى جزء من الثانية لاتخاذ قرار حياة أو موت، والمجازفة بحياتهم، يجب أن يمنحوا بعض الحرية الإضافية.

بعض المثقفين الذين يعارضون مبدأ العنصرية ظلوا رغم ذلك صامتين أو التمسوا العذر عندما قام زعماء الأقلية السوداء بهجمات عنصرية على أصحاب المحلات الآسيويين في أحياء السود الفقيرة (الغيتوات)، أو على البيض بشكل عام أو اليهود بشكل خاص. وقد عمد بعض المثقفين إلى إعادة تعريف العنصرية بشكل يجعل السود غير مؤهلين لهذه التسمية، وهو تمرين آخر في البراعة اللفظية. والعديد من المثقفين نددوا بـ(الجمشع)

المتفشي بين المسؤولين التنفيذيين في الشركات والذين لا تمثل دخولهم سوى جزء ضئيل من دخل الرياضيين المحترفين، أو الفنانين الذين نادراً ما يهتمون بالجنس، هذا إن حصل!

أطلق المثقفون صيحات غضب وتنديد عندما ارتفعت أرباح شركات النفط، على الرغم من أن مبلغ الأرباح في سعر غالون البنزين أقل بكثير من مبلغ الضرائب. لكن مفهوم (الجنس) لا يطبق على الحكومة أبداً تقريباً، سواء كان ذلك فيما يتعلق بمبلغ الضرائب التي تجمعها أو حتى عندما تتم مصادرة منازل الطبقة العاملة، والتي كثيراً ما تمثل شقاء وتضحيات عمره بأكمله، بالجملة بدعوى (إعادة تطوير) منطقة ما بشكل يجعلها تجلب المزيد من الضرائب، مما يمكن السياسيين من إنفاق المزيد لتعزيز فرصهم وحظوظهم في إعادة انتخابهم.

هذه الردود وعدم الردود من قبل المثقفين لا تمثل مواقف بدلاً من مبادئ فحسب، بل كثيراً ما كانت تمثل مواقف تدوس على المبادئ. كما أن هذه التحيزات لا تقتصر على ردود أفعال تجاه فئات معينة من البشر، بل تنطبق حتى على مفاهيم، مثل المخاطر، على سبيل المثال. والمثقفون الذين ينتقدون بشدة أي مخاطر مرتبطة بعقاقير صيدلانية معينة، وتعتبر

أنه من واجب الحكومة حظر بعض هذه الأدوية بسبب مخاطر الموت، لا يرون حاجة إلى أن تقوم الحكومة بحظر رياضة الغوص (السباحة) في الفضاء أو رياضة ركوب الأنهار والأمواج بقوارب صغيرة، حتى وإن كانت الأخيرة تمثل مخاطر موت أعلى من أجل الترفيه وأكثر من المخاطر الناجمة عن الأدوية التي يمكن أن تجنب الألم أو الإعاقة، أو التي يمكن أن تنقذ أرواحاً أكثر من تكلفتها. وبالمثل، عندما يموت رجل ملاكم بسبب اللكمات في الحلبة، فإن ذلك من المؤكد أن يفتح الباب أمام مطالبات في وسائل الإعلام أو بين المثقفين لحظر الملاكمة، ولكن ليس من المرجح أن نجد مثل تلك المطالب فيما يتعلق بالوفيات الناجمة عن حوادث التزلج، حتى ولو كانت هذه هي أكثر شيوعاً من الوفيات الناجمة عن الملاكمة. ومرة أخرى يتضح أن المسألة ليست مسألة مبدأ بل موقف.

في حين يمكن أن تختلف المواقف من فرد إلى آخر، فإن مواقف المثقفين عادة ما تكون مواقف جماعية (خاصة بالمجموعة) إلى حد كبير. وعلاوة على ذلك، فإن هذه المواقف تتغير بشكل جماعي مع مرور الوقت، حيث تصبح مزاجاً عابراً يعبر عن حقبة معينة، بدلاً من مواقف دائمة، ناهيك عن مبادئ دائمة؛ وبالتالي ففي العصر التقدمي في أوائل القرن العشرين

كانت الأقليات العرقية والاثنية ينظر إليها إلى حد كبير بشكل سلبي، والدعم التقدمي لحركة تحسين النسل لم تكن منفصلة عن الرغبة المفترضة لمنع هذه الأقليات من نشر الكثير من هذا النوع الخاص بهم. بحلول الثلاثينيات (1930م) كان هذا المزاج قد انقضى بشكل كبير، وبعده أصبحت الأقليات العرقية والاثنية تحظى بتعاطف خاص. وبعد الستينيات (1960م) أصبح هذا التعاطف هاجساً فعلياً، غير أنه لم يكن يتوافق مع الهواجس المناقضة السابقة تجاه تلك الأقليات، والتي سادت بين المثقفين الذين يعتبرون (تقدميين) في أوائل القرن العشرين.

خلال الحقبة السابقة عندما كان المزارعون والعمال موضع تعاطف خاص، لم يكن أحد يولي أي اهتمام لكيفية أن ما يتم القيام به لصالح هذه الشرائح يؤثر سلباً في الأقليات أو غيرها. وبالمثل، في حقبة لاحقة، لم يكن المثقفون (التقدميون) يولون أهمية كبيرة لكيفية مساهمة برامج التمييز الإيجابي لصالح الأقليات أو النساء في التأثير سلباً في الآخرين، وليس هناك مبدأ يفسر مثل هذه التقلبات المزاجية الجماعية. كانت هنالك مجرد ثنائيات موضحة (للتيمن والتفاؤل)، مثل الكثير من البدع التي يتخذها المراهقون شارحات إلزامية لإثبات الهوية لبعض الوقت وبعد ذلك يتركونها

معتبرين إياها من الماضي، ولكن لا تعامل على أنها تخضع للمنطق أو للإثبات بالأدلة، سواء خلال فترة هوسهم أو تحررهم من ذلك الهوس. وفي العشرينيات (1920م) عندما كانت قضية (ساكو - فانزيتي) قضية دولية شهيرة بسبب عدم العدالة المفترضة في محاكمتهم، كتب القاضي (أوليفر وندل هولمز) في رسالة إلى (هارولد لاسكي) عن التركيز التعسفي في ذلك الوقت قائلاً: «لا يسعني إلا أن أسأل نفسي: لماذا هذا الاهتمام الكثير بالأحمر أكثر من الأسود؟ وهناك حالات أسوأ ألف مرة تتعلق بالزنج، والتي تأتينا من وقت إلى آخر، ولكن العالم لا يكثر لها، ولا أعتقد أن ما حرك الناس هو مجرد حب نظري وبسيط للعدالة». (86)

أشخاص مجردون/ وهميون في عالم مجرد

إن التصورات الخاطئة عن المجتمع من قبل المثقفين ليست بأخطاء عشوائية؛ ففي الواقع أن سوء الفهم والتشويه يعزز الرؤية الشاملة لمجتمع كثرت عيوبه وفي حاجة ملحة إلى تدخل سياسي لتنفيذ الرؤية السائدة بين المثقفين. واحد من الأسس التي تستند إليها التصريحات الواسعة للمثقفين حول مجتمعات بأكملها، هو تصور الناس في المجرد مع تغييب

خصائص ملموسة ومحددة موجودة في الذوات الإنسانية كما هي موجودة في الواقع. وعلى سبيل المثال فإن انشغال المثقفين بعدم المساواة الاقتصادية مفهوم إذا كان الأفراد أو الجماعات التي تختلف في اقتصادها وفي النتائج الأخرى لا تختلف في الأشياء التي تؤدي إلى تلك النتائج، كما لا يفعلون مع أناس مجردين. إن الناس المجردين يمكن حصرهم في خلاصة إحصائية مثل الأسر والعائلات ومقادير الدخل، دون أدنى اهتمام إذا ما كانت تلك الإحصاءات تشمل أناساً متشابهين أو حتى تشمل العدد ذاته من الناس أو تشمل أناساً يختلفون بشكل كبير في السن، ناهيك عن الفروق الأدق مثل إذا ما كانوا يعملون أو عاطلين عن العمل، أو إذا ما كانوا هم الأشخاص أنفسهم في الفئة ذاتها على مر الزمان.

إن المجردين لهم خاصية الخلود، هذه الخاصية لم يدر كها بعد أناس هم من شحم ولحم؛ لذلك وجد قال مؤرخ كتب بشأن الدولة الحديثة العهد في تشيكوسلوفاكيا أن سياسة هذه الأخيرة تجاه المجموعات العرقية «صممت لتصحيح النظام الاجتماعي» و«لتضع يدها على مواطن الخطأ في القرن السابع عشر». (87) على الرغم من حقيقة أن الناس الذين هم من شحم ولحم والذين عاشوا في القرن السابع عشر، قد فارقوا الحياة

منذ أمد طويل، بشكل يجعل تصحيح أخطائهم خارج نطاق سيطرة الإنسان، واستمر هذا النوع ذاته من المنطق ليكون قوياً جداً أيديولوجياً بين صفوف المثقفين في أميركا خلال القرن الحادي والعشرين من الذين يتحدثون عن البيض والسود وكأنهم تجريدات ظرفية (خارج الزمن) على أن يتم تداركها ضمن القضايا المطروحة على مدى قرون، بدلاً من الحديث عنهم كأناس بشحمهم ولحمهم، يأخذون معهم خطاياهم ومعاناتهم إلى قبورهم.

وعلى عكس الناس الحقيقيين يمكن إرسال الناس المجردين و(العودة) بهم إلى أماكن لم يروها البتة، وهكذا فإن الأسر الألمانية التي عاشت على مدى قرون في أجزاء من أوروبا الشرقية والبلقان (أعيدوا) إلى ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تفاعل غالبية ساكني هذه المناطق واشتروا بمرارة من تعرضهم لسوء المعاملة خلال الاحتلال النازي؛ وبالتالي فرضوا تطهيراً عرقياً هائلاً للألمان الذين يعيشون بينهم. إن العديد من الناس الموجودين فعلاً بشحمهم ولحمهم من أصل ألماني لم تقع أعينهم على ألمانيا التي (أعيدوا) إليها بل فقط هم ألمان كتجريدات خارج عن الزمن.

كان ذلك يشبه كثيراً قصة من يسمون بالتاميل الهنود في سيريلانكا

والذين (أعيدوا) في الستينيات إلى الهند التي هاجر منها أجدادهم في القرن التاسع عشر، وبالمثل عندما طرد الهنود والباكستانيون من أوغندا في السبعينيات، كان أغلبهم قد ولد في أوغندا وكثيراً منهم استوطن في بريطانيا بدلاً من الهند والباكستان، ولعل من بين معظم الجهود المستمرة لإعادة التجريدات الظرفية، كانت المقترحات الأميركية في القرن التاسع عشر لتحرير العبيد و(إعادتهم) إلى إفريقيا، وهي القارة التي لا هم ولا أجدادهم قد عرفوها سابقاً.

عندما تذكر الخلافات الحقيقية بين أناس حقيقيين أو تؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ أي إجراءات أو سياسات من قبل الآخرين، فإن المثقفين يسارعون إلى إعلان هذه الخلافات على أنها مجرد (تصورات) أو (صور نمطية)، ونادراً ما يطلب أو يقدم دليل على هذا الاستنتاج الحاسم. إن المساواة المجردة هي الإعداد الخاطيء لهذه الافتراضات التي بنيت عليها؛ فليس هناك من سبب للناس المجردين ليحصلوا على نتائج مختلفة في حين أن اختلافات عالمهم الحقيقي فيما يخص مدخلاتهم قد جردت واستبعدت.

وفوق ذلك فإن الناس المجردين متساوون، على الرغم من أن الناس

الحقيقيين يستبعدون من مثل هذا الشرط أو هذه الفكرة المثالية. إن عدم المساواة في الدخل والسلطة والجاه والصحة وغيرها من الأمور الأخرى، شغلت بال المثقفين لمدة طويلة سواء كأمور لا بد من شرحها أو من تصحيحها. ولعل الوقت والمجهود المكرس لهذه اللامساواة توحى بأن المساواة هي شائعة جداً وآلية، حتى أن غيابها يتطلب تفسيراً؛ فالكثير من المثقفين قارب موضوع المساواة بنفس روح مقاربة (روسو) للحرية؛ حيث قال: «إن الإنسان ولد حراً لكنه مقيد بالسلاسل أينما كان». وبالنسبة إلى الكثير من المثقفين المعارضين، فإن الناس ولدوا متساوين، ولكنهم أصبحوا بشكل غامض غير متساوين.

اقترحت أسباب عدة لهذه اللامساواة المسكوت عنها، مثل: الاستغلال، والعيوب الاجتماعية المركبة، والعنصرية، والتحيز الطبقي والتفرقة الجنسية (ضد المرأة)، ولكن نادراً ما اعتبر من الضروري إثبات المساواة الآلية التي تجعل من الضروري إيجاد تفسير لغيابها. إن أي شخص يلمح للأفراد، أو أسوأ من ذلك يلمح للمجموعات علي أنها غير متساوية يتعرض للشطب فكرياً، وللتنديد به أخلاقياً، على أساس أنه منحاز ومتعصب لأولئك الذين يعتبرهم دون المساواة، لكن هذه الحالات التجريبية للمساواة

تصنف كضعيفة أو منعدمة.

هل من أحد يعتقد بجدية أن الرجل الأبيض بصفة عامة يتقن لعبة كرة السلة المحترفة مثله مثل الرجل الأسود؟ فكيف يمكن للمرء أن يفسر غلبة السود في هذه المهنة المربحة التي تقدم الشهرة فضلاً عن الثروة؟ وعلى امتداد تلك الفترة التي هيمن فيها السود على تلك الرياضة، كانت ملكية تلك الفرق تعود إلى البيض، وكذلك الحال مع المدرب، ومع ذلك فأى آلية ابتدعها السود لتمكينهم من منع البيض الذين يجيدون اللعبة بشكل مساو لهم من دخول كرة السلة المحترفة؟ حتى أولئك الذين يقرون بأنه قد يتضح كمسألة حقيقية وتجريبية، وأن السود، اعتباراً من هذه اللحظة، وتحت الظروف الاجتماعية والثقافية الراهنة، يفوقون غيرهم مهارةً في لعبة كرة السلة؛ فإنهم مع ذلك يصرون على أن البيض يمكنهم أن يجيدوا ممارسة هذه الرياضة بالدرجة ذاتها لو أن الظروف، بما في ذلك الوظائف البديلة المتاحة، كانت ذاتها لكلا الجنسين.

حتى وإن افترضنا صحة هذا القول، فإن ذلك لا يكشف سوى عن مفهوم المساواة الموجود ضمناً في معظم ما يقوله المثقفون؛ فهم لا يتحدثون عن المساواة التجريبية بل يتحدثون عن المساواة الممكنة؛ أي

المساواة في المطلق، وهذا ليس بفرق بسيط حتى عندما يتم أحياناً تجاهله أو يصرف عنه النظر في سياق النقاشات، وحتى لو كانت الإمكانية المجردة هي ذاتها، في المتوسط، بين جماعات كبيرة من السكان مثل الأجناس أو الطبقات الاجتماعية، فهذه الإمكانية المجردة توجد فقط لحظة التصور. ولكن لا أحد يختار مهنته أو يطلب الحصول على القبول في الكلية لحظة تصوره لذلك. وعندما يحين الوقت الذي يتوصل فيه أشخاص حقيقيون في عالم حقيقي إلى نقاط كهذه في صنع القرار، فإن الكثير يكون قد وقع منذ وضع التصور، ونادراً ما يحصل بنفس الشكل لدى كل واحد، وحتى بين مرحلتي الحمل والولادة، تحدث أشياء بطريقة مختلفة لتفرز معدلات مختلفة لوفيات الرضع ومختلف الأمراض والحالات الطبية (بما في ذلك أعراض المخدرات) بين الأطفال الذين يولدون لأمهات لهن أنماط سلوكية مختلفة مثل التدخين وتناول الوجبات السريعة والكحول والمخدرات. إن التمييز بين الاحتمال المجرد والقدرات الكامنة، ليس بالأمر التافه على الرغم من أنه في الغالب ما يتم تجاهله أو الالتفاف عليه من قبل المثقفين الذين يتحدثون في العموميات عن (المساواة). الاحتمال المجرد ليس له سوى وزن ضئيل في العالم الحقيقي، عندما يتخذ الناس قرارات تتعلق

بهم، بل أهم ما في الأمر هو الإجاز. وكل ما يريد أن يعرفه أغلبية الناس هو: ما الذي يمكن أن تقدمه فعلاً؟ وليس ما الذي كنت قادراً على تقديمه في ظل ظروف أخرى أو ما يمكن أن تقدمه بعد ظهور مؤسسات مختلفة أو سياسات مختلفة، ولكن ما يمكنك القيام به هنا والآن في العالم الحقيقي. ما نريد أن نعرفه هو ما يمكن أن يفعله الناس الحقيقيون في الواقع، وليس ما هي القدرات المجرد الكامنة في أشخاص مجردين؟!!

إن موهبة المثقفين الاستثنائية في التعامل بالتجريد لا تلغي الفارق بين ذلك التجريد وبين العالم الحقيقي، كما أنها لا تضمن أن ما هو صحيح في عمليات التجريد تلك ليس بالضرورة صحيحاً بالنسبة إلى الواقع، ناهيك أن الرؤى المتطورة للمثقفين حول عمليات التجريد هذه ينبغي أن تتجنب هذه التجارب المباشرة والمختلفة جداً لأناس آخرين في العالم الحقيقي. لقد رفض المثقفون في الواقع تصورات الآخرين، وسموها بـ(النمطية) أو بـ(الأساطير) ولكن هذا يرقى إلى إثبات أنهم تجريبياً مخطئون، حتى ولو كان عدد ملحوظ من المثقفين يتصرفون كما لو أن الأمر كذلك. ووراء انتشار ممارسة اعتبار الاختلاف المتعلق بالمجموعات من حيث التمثيل الجغرافي في مختلف المهن، المؤسسات أو مستويات الدخل الفردي كدليل

على التمييز، يكمن مفهوم ضمنى يقول إن المجموعات ذاتها لا يمكن أن تكون مختلفة أو أن أي اختلافات تكون ناجمة عن خطأ (المجتمع) الذي ينبغي عليه تصحيح هذه الأخطاء أو الآثام.

ما دام لا وجود لكائن يدعى (المجتمع) فإن الشيء الذي يلتفت إليه المثقفون للتصحيح هو الحكومة، وكل هذا يتضمن افتراضاً بأن هناك خطأ ما بشأن الأفراد والجماعات لكونهم مختلفين بعضهم عن بعض من حيث قدراتهم التجريبية، ما دامت إمكاناتهم المجردة تمت اعتبارها افتراضاً أنها متطابقة.

وبمجرد أن تنتقل بؤرة التركيز من الإمكانيات المجردة إلى الإمكانيات التجريبية، فإن مبدأ عدم المساواة لا يكون فقط غير مثبت بل يصل مرحلة اعتباره شيئاً عابثاً، كيف يمكن لأناس يعيشون في جبال (الهمالايا) أن يطوروا مهاراتهم البحرية كأولئك الذين يعيشون في الموانئ المطلة على البحر المتوسط أو على المحيط الأطلسي؟ كيف يمكن للبولينيزيين أن يتقنوا معاملة الجمال أكثر من البدو الذين يعيشون في الصحراء أو أن يتقن البدو صيد الأسماك كما يتقنه البولينيزيين؟

تجريبياً، فإن المهارات القابلة للملاحظة كانت دوماً غير متكافئة بشكل

صارخ؛ وهو ما يعني أن الناس الحقيقيين لم يكونوا أبداً قريبين من مساواة الناس المجردين. على مدى قرون، كان الإنكليز يجزون أغنامهم ويعثون بالصوف إلى (الفلنדרز) ليصنع منه القماش، فهل كانوا سيتكبدون كل هذه المشقة لو كانوا هم بأنفسهم بارعين بشكل متساو في نسج الصوف وتحويله إلى قماش؟ في الحقيقة إن الإنكليز سيطروا على صناعة القماش الصوفي وهو ما سبب الكثير من الاختلال الاقتصادي (للفلنדרز) ولكن استغرق ذلك عدة قرون، وبالشكل ذاته استغرق الإنكليز قروناً؛ ليصبحوا بارعين في إدارة المؤسسات المالية العصرية، ولكن قبل ذلك كان جزء كبير من أمورهم المالية بأيدي (اللومباردين) واليهود؛ ولهذا السبب نجد اليوم شارع (لومبارد) في المنطقة المالية في لندن، وهناك شارع آخر سمي بـ(أولد جورج)؛ نسبةً إلى اليهود. وهناك صناعات بأكملها سيطرت عليها أقليات خاصة في بلدان خاصة حول العالم لمدة قرون، وعلى سبيل المثال فقد سيطر الألمان على صنع الجعة في الصين والبرازيل وأستراليا والولايات المتحدة، وسيطر الصينيون المغتربون على البيع بالتجزئة في ماليزيا واندونيسيا والفلبين وجامايكا وبناما. أما (الجينز Jains) من الهند فقد سيطروا على صناعة قطع الألبسة الموجودة في السوق العالمية

سواء في الهند أو في أمستردام، وأما الإيطاليون فقد سيطروا على كل من الموسيقى الشعبية والكلاسيكية في جميع أنحاء العالم، وهكذا دواليك. ولكن لم تتمكن أي من هذه الحقائق التجريبية من اختراق رؤية المساواة المجردة السائدة التي تهيمن على تفكير المثقفين. إن السن والمهارات المهنية من بين الأمور التي تختلف جذرياً من مجموعة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر ومن حضارة إلى أخرى؛ فمعدلات الإدمان تختلف بشكل مضاعف بين مجموعات في دول مختلفة حول العالم وكذلك الحال بالنسبة إلى معدلات الجريمة ووفيات الرضع، كل ذلك من بين أشياء كثيرة أخرى. ولكن لم تتمكن أي من هذه الحقائق التجريبية - كما قلنا - من اختراق الرؤية المهيمنة للمساواة المجردة التي تسيطر على تفكير المثقفين. إن الغضب الذي ساد وسائل الإعلام وبين صفوف المثقفين إزاء حقيقة أن السود حرموا أكثر من البيض من الحصول على قروض الرهن العقاري، كل ذلك أدى إلى تجاهل تام للكثير من العوامل المستخدمة في تحديد هوية من يمكنه الحصول على قرض، ومن لا يمكنه ذلك، كما أنهم لا يولون اهتماماً كبيراً للتحري عن الحقائق حول كيفية أن هذه العوامل تختلف من مجموعة إلى أخرى.

قيل الكثير عن حقيقة السود والبيض الذين لهم الدخل ذاته، لكن ما زالت معدلات رفض طلب الحصول على القروض العقارية مختلفة كما لو كان الدخل هو العامل الوحيد الذي يفرق بين السود والبيض، أو كما لو أن العوامل الأخرى التي لم تدرس، افترضت أن تكون متساوية أو مماثلة. (88) في ظل نقص دراسة المعلومات الواقعية، فإن المساواة تميل إلى أن تكون افتراضاً خاطئاً، بغض النظر عن الكيفية التي وجدت بها ظاهرة عدم المساواة في الكثير من العوامل التي تمت دراستها. ويمكن توضيح الخلل الأساسي في هذا النوع من التفكير في منطقة غير مثيرة للجدل مثل رياضة (البيسبول)؛ فقد كان هناك لاعبان في فريق (نيويورك يانكيز) سنة 1927م لهما معدل ضربات متساو، وهو 356 ضربة، ولكن أحدهما ظل مشهوراً إلى يومنا هذا في حين نسي اللاعب الآخر تماماً. إن تساويهما في جانب ما، لا يعني بأي حال من الأحوال تساويهما في جوانب أخرى، وفي هذه الحالة نجد أن واحداً من صاحبي الـ 356 ضربة كرة في تلك السنة، سجل ست ضربات موفقة وهو (إيرل كومبس) بينما سجل الآخر، وهو (بايبي روث)، ستين ضربة موفقة.

وبالمثل عندما أجرى (لويس تيرمان) دراسته التي ظلت شهيرة لعقود

طويلة لأطفال من ذوي معامل ذكاء عال بشكل غير معتاد وقام بتقييم إنجازاتهم في مرحلة البلوغ، وجد أن كثيراً منهم حقق إنجازات عالية، ولكن - كما أوضح الكاتب وفي وقت لاحق - فإنه «لا أحد تقريباً من هؤلاء الأطفال العباقرة المنحدرين من الطبقات الاجتماعية والاقتصادية الدنيا قد تمكن من أن يصبح مشهوراً». ما يقارب ثلث هؤلاء الأطفال ذوي الذكاء الاستثنائي (من الجانب الآخر من المضمار) كان أحد أبويهم قد غادر مقاعد الدراسة قبل بلوغ الصف الثامن. (89) فقد كانوا كغيرهم من الأطفال من حيث الذكاء، بمعدل 140 أو أكثر، لكنهم ليسوا كغيرهم من حيث العوامل الثقافية المساهمة في الإنجازات العالية.

ينطبق المبدأ ذاته في سياقات لا حصر لها، ليس في المجتمع الأمريكي فحسب، ولكن في شتى بلدان العالم؛ فلقد كان هناك طلاب جامعة في الهند ينتمون إلى عائلات لها الدخل ذاته ولكن لهم مستويات متفاوتة جداً من حيث امتلاك مهارتي القراءة والكتابة وذلك عند مقارنة طلاب ينتمون إلى طبقة من كانوا يسمون سابقاً بـ (المنبوذين) (أو الداليتس) (90) مع طلاب ينتمون إلى طائفة الهندوس؛ حيث كانت معدلات الأمية مرتفعة بين عائلات المنبوذين (داليتس)؛ فالمساواة في الدخل لا تعني المساواة في

الخصائص المهمة الأخرى. وفي بلدان أخرى فإن الأشخاص الذين لديهم (نفس) المستوى التعليمي، من حيث الكم، لديهم أنواع مختلفة جداً من التعليم، سواء بقياس اختيارهم للتخصصات وأدائهم كطلاب، أو بحسب الترتيب النوعي للمؤسسات التي تعلموا فيها؛ فالناس المجردون في عالم مجرد هم المتشابهون.

والمسألة هنا لا تتلخص في كون المثقفين قد أخطؤوا أو افتقروا إلى المعلومة الصحيحة حول قضايا معينة؛ فالمسألة الأكثر جوهرية هي أنه من خلال التفكير بلغة الأشخاص المجردين في عالم مجرد، يتفادى المثقفون ويتهربون من المسؤولية ومشقة قراءة الوقائع الحقيقية بشأن أناس حقيقيين في عالم حقيقي وهي حقائق أحياناً تفسر التناقض بين ما يراه المثقفون وبين ما يفضلون رؤيته. إن الكثير مما يسمى مشكلات اجتماعية لا تعدو أن تكون في الأصل اختلافات بين نظريات المثقفين وبين الحقائق على أرض الواقع وهي اختلافات تم تأويلها بقصد تبيان أن العالم الحقيقي هو الخطأ ويحتاج إلى التغيير. وعلاوة على ذلك فإن هذه التغييرات ينبغي إدخالها على مؤسسات المجتمع وليس على ثقافات مجموعات من الناس والتي بات من الواضح أنها متساوية كما يراها مذهب التعددية الثقافية.

إن المساواة التجريبية لم يتم عليها الدليل أبداً في عالم المفكرين المعاصرين،
والمساواة هي الإطار الموجود افتراضاً وعبء إثبات العكس قد ألقى على
الآخرين.

الفصل الخامس

الواقع الاختياري في الأوساط الإعلامية والأكاديمية

«تشكلت شاشة يقرأ من خلالها الجيل المعاصر معلوماته المغربلة».

(جان فرانسوا ريفيل) (1)

أدى الحفاظ على رؤية الصفوة المختارة بالعديد من المثقفين إلى اتباع وسائل قوية وأحياناً يائسة، بما في ذلك غربلة (فلتر) الحقائق، وإعادة تعريف المفردات، كما وصل الأمر ببعض المفكرين إلى الطعن في فكرة الحقيقة ذاتها.

فلتر - غربلة الواقع

يتدع مثقفون كثيرون واقعاً خاصاً بهم، عن قصد أو عن غير قصد، عن طريق تجاهل معلومات تتعارض وتصورهم لكيف يكون العالم أو كيف يفترض لهذا الأخير أن يكون،. وذهب بعضهم الآخر أبعد من ذلك؛ فقد قال (جي أي شوميتير) إن «أول شيء يقوم به المرء لأجل مبادئه هو الكذب». (2) ومع ذلك فهو غير مضطر لأن يلجأ إلى الكذب حتى الخداع؛ إذ إن الغربلة (أي الفلتر) تستطيع تحقيق الغرض ذاته، ويمكن

أن يتخذ ذلك شكل الإبلاغ عن عينات انتقائية وغير نمطية أو قمع بعض الحقائق تماماً، أو تجاهل المعاني أو الدلالات غير الملائمة للكلمات.

عينات انتقائية

إن فلترة أو غربلة عينة من المعلومات المتاحة للجمهور قد تتخذ أشكالاً شتى؛ فقد اقترح (بينيت سيرف) مؤسس (راندوم هاوس ببلشرز)، على سبيل المثال، في وقت ما، إبان الحرب العالمية الثانية، سحب الكتب التي كانت تنتقد الاتحاد السوفيتي ومنعها من التداول. (3)

ولما كان الاقتصاد الأميركي يتعافى من الركود عام 1983م وكان معدل البطالة قد انخفض في 45 من أصل 50 ولاية، ارتأت قناة (أيه بي سي نيوز) ببساطة أن تعد تقريراً عن واحدة من الولايات الخمس التي لم يشملها الانخفاض، أو «حيث كانت البطالة على أشدها» (4) على حد تعبير القناة، كما لو كانت هذه الولايات تمثل تماماً عينة سيئة لوضع عام سائد هو أشد سوءاً، في حين أنها كانت تمثل في واقع الأمر مجرد استثناء.

كما يمكن للغربة/ الفلترة أن تتخذ أيضاً شكل الإبلاغ باستمرار عن بيانات تظهر السود أو غيرهم من الجماعات غير البيضاء أنهم أسوأ حالاً

من البيض فيما يتعلق بالدخل الفردي ورفض طلبات الحصول على القروض العقارية أو التسريح من العمل أثناء فترات الركود الاقتصادي، - وعدم الإبلاغ عن أن البيض في جميع هذه النواحي ذاتها هم أسوأ حالاً من مجموعات أخرى من غير البيض كالأيركيين الآسيويين. (5) وحتى إذا توافرت البيانات بخصوص جميع هذه المجموعات فإن هناك اتجاهًا نحو غرابة الأخبار المتعلقة بالأيركيين الآسيويين التي هي في الواقع متحيزة والتي تقحم بوضوح مسألة عنصرية البيض وارتباطها بانخفاض الدخل وتدني الوضع المهني أو غيره من المحن التي تعاني منها الجماعات غير البيضاء.

إن تضمين الأيركيين الآسيويين في هذه المقارنات لن يقدم فقط إشارة متضاربة، وإنما يثير أيضاً إمكانية أن هذه المجموعات المتنوعة تختلف في سلوكياتها أو أدائها، خلافاً للافتراضات الضمنية، وأن هذه الاختلافات تنعكس في النتائج التي هي موضع دراسة. وباختصار فإن أداء الأيركيين الآسيويين له دلالات تتجاوز إلى حد كبير الأيركيين الآسيويين أنفسهم، فهي تمثل تهديداً لرؤية شاملة للمجتمع الأيركي يرى فيها الكثيرون مصلحة كبرى أيديولوجياً، وأحياناً سياسياً واقتصادياً.

يعتبر التشرد مجالاً آخر تقوم فيه وسائل الإعلام بفترة نوع الواقع الذي يجب أن يقدم لجمهورها، وقد لاحظ (برنارد غولدبرغ) خلال الفترة التي قضاها في قناة (سي بي أس نيوز) الفرق بين ما كان يشاهده في الشارع وما كان يبثه التلفزيون: «في الثمانينيات من القرن الماضي بدأت ألاحظ أن المتشردين الذين كنا نظهرهم في نشرات الأخبار كانوا يختلفون كثيراً عن أولئك المتشردين الذين كنت أتعثر فيهم على الرصيف؛ فهؤلاء الذين كانوا على الرصيف، عموماً، كانوا مدمني خمر أو مدمني مخدرات أو يشكون من انفصام في الشخصية. إنهم كانوا يتمتمون بأشياء غريبة أو ينظرون إليك بعين الريبة عندما يضعون كوباً ورقياً في وجهك، و(يطلبون) منك مالاً... أما الذين كنا نرغب في إظهارهم على شاشات التلفزيون فقد كانوا مختلفين؛ فقد بدوا كما لو أنهم قدموا من حارتك ومن حارتي، وبدوا يشبهوننا»، والرسالة التي سعت إلى نقلها القناة الإخبارية (تي في . نيوز) هي أن هؤلاء لا يشبهوننا فقط وإنما هم مثلنا! وقد قال (توم بروكو) على قناة (أن بي سي) إن المتشردين «هم أشخاص نعرفهم». (6)

إذا كانت الأخبار التلفزيونية تميل إلى تطهير هؤلاء المتشردين من العيوب فإن الأفلام والأعمال الدرامية تميل إلى أن تحول رجال الأعمال إلى

شياطين، وهو ما أظهرته دراسة أخرى: «في الأفلام والأعمال الدرامية فقط 37 في المئة من المقاولين الخياليين تقمصوا أدواراً إيجابية، وكانت نسبة (رجال الأعمال السيئين) ضعف ما هي عليه في بقية المهن الأخرى مجتمعة، والأكثر من ذلك أنه تم تصويرهم بشكل يشع حقاً حيث ارتكبوا 40 في المئة من جرائم القتل و44 في المئة من الجرائم الأخلاقية ... و8 في المئة فقط من المجرمين في الأفلام السينمائية كانوا من السود» (7) .. وما كان ينقل لمشاهدي التلفزيون من الواقع، وكذلك من الخيال، كان استثناء لما يحدث في الواقع:

— خلال الفترة التي تمت دراستها أظهرت نشرات الأخبار المسائية أن 6 في المئة من المصابين بالأيدز كانوا من المثليين جنسياً، ولكن في الواقع كانت النسبة 58 في المئة.

— على شاشة التلفزيون، كانت نسبة المصابين بالأيدز من السود وذوي الأصول الإسبانية 16 في المئة، أما النسبة الحقيقية فكانت 46 في المئة.

— على شاشة التلفزيون أيضاً كانت نسبة مرضى الأيدز من متعاطي المخدرات 2 في المئة، أما النسبة الحقيقية فكانت 23 في المئة. (8)

إن ابتداع هذه الصورة التي تعكس رؤية (الصفوة المختارة) بدلاً من

الواقع الموجود إنما يمتد ليشمل الكتب المدرسية المستخدمة في المدارس. وتملك دور نشر مثل (ماك غرو - هيل)، على سبيل المثال، دليلاً بالنسب المثوية لعدد الأشخاص الذين ينبغي أن تظهر صورهم في كتبهم المدرسية، سواء من السود أو البيض أو ذوي الأصول الإسبانية أو المعوقين. وعلاوة على ذلك، فإن الطريقة التي يتم بها تصوير هؤلاء الأفراد لا بد أن تعكس أيضاً رؤية الصفوة المختارة.

ووفقاً لصحيفة (وول ستريت جورنال) فقد «اعترض أحد الناشرين الكبار على نشر صورة لطفل حافي القدمين في قرية إفريقية؛ لأن عدم توافر الأحذية كان يعزز من الصورة النمطية للفقر في تلك القارة». (9) وباختصار، فقد تم إزاحة الحقيقة الصارخة المؤلمة للفقر المدقع في معظم أنحاء إفريقيا كـ (صورة نمطية)؛ لأنها لا تناسب الرؤية التي ينقلونها، حتى وإن كانت تتلاءم فعلياً مع الواقع.

قمع الحقائق

كانت مسألة الإبلاغ وعدم الإبلاغ عن المجاعة التي تسببت فيها الحكومة السوفييتية في أوكرانيا وشمال القوقاز، والتي أدت إلى موت

الملايين من البشر في الثلاثينيات من القرن العشرين، أحد الأمثلة التاريخية على قمع الحقائق. وكتب مراسل (نيويورك تايمز) في موسكو (وولتر دورثي) قائلاً: «لا توجد مجاعة أو مجاعة فعلية، ولا يرجح أن تكون هنالك مجاعة» (10) وقد حصل على جائزة (بولتزر)، وأنت لجنة الجائزة على تقاريره «التي اتسمت بالعلمية والعمق والنزاهة والرأي السديد والوضوح الاستثنائي». (11) - حسب تعبير اللجنة -، وفي غضون ذلك أفاد الكاتب البريطاني (مالكولم مجيردج) من أوكرانيا بأن الفلاحين هناك كانوا في الواقع يموتون جوعاً: «أعني يموتون جوعاً بما في الكلمة من معنى؛ فهم لا يعانون فقط من سوء التغذية، على سبيل المثال، كما يعاني معظم الفلاحين الشرقيين.. وبعض العمال العاطلين عن العمل في أوروبا، بل هم يحيون لأسابيع على لا شيء تقريباً». (12) وكتب (ماجيردج) في مقالة لاحقة أن تلك المجاعة التي تسبب فيها الإنسان «كانت واحدة من أكثر الجرائم وحشية في التاريخ، وكانت فظيعة إلى درجة أن الناس في المستقبل سيكونون بالكاد قادرين على تصديق أنها حدثت أصلاً». (13) وبعدها بعقود أشارت دراسة أكاديمية قام بها (روبارت كانكويست) بعنوان: (حصاد الحزن) إلى أن عدد الذين قضوا في تلك المجاعة على

مدى ثلاث سنوات يقدر بستة ملايين شخص. (14)

وفي وقت لاحق، عندما أفرج أخيراً عن الأرشيف الرسمي في أواخر عهد الاتحاد السوفييتي برئاسة (ميخائيل غورباتشوف)، قام علماء في اختصاصات متنوعة بإجراء تقديرات جديدة للوفيات الناجمة عن تلك المجاعة التي كانت من صنع الإنسان؛ فقاموا بدراسة مواد من هذا الأرشيف، وتطابقت معظم تقديراتهم مع تقديرات الدكتور (كانكويست) السابقة أو تجاوزتها. (15)

ومع ذلك، وفي زمن تلك المجاعة، كانت هذه واحدة من أنجح عمليات الغربلية التي يمكن تخيلها. أما ما قاله (ماجيردج) فقد رفضته (بياتريس ويب)، وهي صاحبة دراسة معروفة عالمياً عن الاتحاد السوفييتي قامت بتأليفها بالاشتراك مع زوجها (سيدني ويب)؛ كونه (تقريباً هستيرياً)؛ (16) فقد تم تشويه صورة (ماجيردج) ولم يعد قادراً على الحصول على عمل ككاتب بعد تقاريره عن الاتحاد السوفييتي، وحوصر مالياً؛ حتى أنه اضطر وزوجته وطفلاه الصغيران إلى العيش مع أصدقائه، وليست هناك حاجة إلى الاعتقاد بأن مؤامرة ما حيكت من قبل المحررين أو الصحفيين لإسكات (مالكوم ماجيردج) وجعله منبوذاً اجتماعياً؛ فالمؤامرة ليست ضرورية

لنجاح غربلة الأشياء التي لا تتناسب والرؤية السائدة، سواء آنذاك أو الآن. فقط (ماجيردج) ونفر قليل من الناس الآخرين رأوا أن المجاعة التي استخدمت عمداً بهدف كسر ظهر المقاومة ضد نظام ستالين - بقتل عدد مماثل لأولئك الذين لقوا حتفهم في المحرقة النازية أو أكبر من ذلك - سيتم تصنيفها تماماً؛ لتصبح خارج التاريخ، بدلاً من أن يجري تجاهلها فقط، كما هو شأنها اليوم. ولم يكن هذا الأمر مجرد أخطاء نزيهة وقع فيها (دورنتي) وآخرون؛ فما قاله (دورنتي) سرّاً لبعض الصحفيين والدبلوماسيين آنذاك كان يختلف جذرياً عما أورده في تقاريره التي كان يرسلها إلى صحيفة (نيويورك تايمز)؛ ففي سنة 1933 على سبيل المثال، قام دبلوماسي بريطاني بإبلاغ لندن أن: «السيد (دورانت) يعتقد أنه من الممكن تماماً أن ما يقارب عشرة ملايين شخص قد يكونون قضوا بشكل مباشر أو غير مباشر بسبب ندرة الغذاء في الاتحاد السوفيتي خلال العام الماضي». (17)

ويمكن أيضاً أن تتم غربلة البيانات الإحصائية، سواء عن طريق حذف البيانات التي تأتي عكس الاستنتاج المطلوب (مثل البيانات المتعلقة بالأميركيين من أصول آسيوية) أو عن طريق تقييد إصدار البيانات من قبل أولئك الباحثين الذين تتطابق مواقفهم من المسألة التي تناولها مع

مواقف أولئك الذين يراقبون البيانات. وعلى سبيل المثال، لقيت دراسة إحصائية لرئيسي جامعات سابقين هما (ويليام بوين) و(ديريك بوك) إشادة على نطاق واسع لاستنتاجاتها الداعمة لمبدأ التمييز الإيجابي في مسألة القبول بالجامعات، ولكن عندما سعى الأستاذ (ستيفن تامسروم) من جامعة هارفرد، والذي لم تكن وجهة نظره فيما يتعلق بالتمييز الإيجابي مطابقة لوجهتي نظرهما، إلى الحصول على خام البيانات التي استندت إليها استنتاجات الدراسة لم يلق سوى الرفض. كذلك عندما سعى أستاذ القانون في جامعة كاليفورنيا (ريتشارد ساندر) إلى اختبار النظريات التنافسية حول تأثير التمييز الإيجابي في كليات الحقوق بواسطة الحصول على بيانات نسب النجاح في اختبارات المحامين بحسب الأعراق في ولاية كاليفورنيا، هدد مؤيدو مبدأ التمييز الإيجابي بمقاضاة الجمعية إن هي أفرجت عن هذه البيانات، وعندئذ رفضت جمعية المحامين الإفراج عنها. (20)

تقع في هذه الحالات وغيرها فلتر الإحصاءات في مصدرها، حتى وإن كانت هذه الإحصاءات تمول من طرف دافع الضرائب ويتم جمعها ظاهرياً لغرض توفير حقائق توضع في ضوءها خيارات السياسات المستتيرة، ولكن عملياً هي تعامل كما لو أن الغرض منها حماية الرؤية السائدة.

يتيح تقليب بعض الأرقام إظهار بيانات إحصائية تتوافق مع رؤية ما ويمكن أن يسفر تقليب أرقام أخرى أو ربما حتى الأرقام ذاتها أحياناً، إن وقع النظر عليها أو تم انتقاؤها بشكل مختلف، عن إيجاد بيانات تتسق مع رؤية معاكسة، ولكن عندما تتوافق الأرقام مع رؤية سائدة عندها فقط يرجح أن يقع قبولها دون تمحيص، ودون اعتبار لأي إحصاءات مختلفة تمام الاختلاف؟

على سبيل المثال، يستند الكثير مما قيل عن تأثير مراقبة حيازة الأسلحة في معدلات الجريمة بشكل عام أو في معدلات جرائم القتل بوجه خاص، إلى أنواع الإحصاءات المتكررة باستمرار وإلى أنواع الإحصاءات التي نادراً ما تصل إلى عامة الناس، هذا إن وصلت أصلاً؛ فقد تردد، على سبيل المثال، وباستمرار في وسائل الإعلام وفي الأوساط الأكاديمية أن بريطانيا ودولاً أخرى مختلفة، والتي توجد فيها قوانين أكثر صرامة مما هي عليه في الولايات المتحدة بخصوص مراقبة حيازة الأسلحة، تحظى بمعدلات جرائم قتل لا تمثل إلا نسبة بسيطة مقارنة بما هي عليه في الولايات المتحدة الأمريكية - يتضح ضمناً أن ما يفسر الفارق في معدلات جرائم القتل هو المراقبة -، وبالتوصل إلى هذا الاستنتاج ارتأى معظم المثقفين أنه لا

سبب يدعو إلى المضي قدما، ولكن سيكون من الضروري إجراء مقارنات وتحليلات أخرى لبيانات إحصائية في محاولة جادة لاختبار فرضية العلاقة العكسية بين الحد من حرية امتلاك السلاح ومعدلات القتل، وعلى سبيل المثال:

1 - بما أننا نعلم أن معدلات جرائم القتل أقل في بعض البلدان التي لديها قوانين أشد صرامة في مجال مراقبة الأسلحة النارية من تلك الموجودة في الولايات المتحدة، فهل هناك بلدان أخرى لديها قوانين أشد من تلك الموجودة في الولايات المتحدة ولديها معدلات أعلى في جرائم القتل؟

2 - هل هناك بلدان تسمح بامتلاك الأسلحة على نطاق واسع ولديها معدلات جرائم قتل أقل من بعض البلدان الأخرى التي تنخفض فيها معدلات امتلاك السلاح؟

3 - هل نشأ الفرق في معدل جرائم القتل بين الولايات المتحدة وبريطانيا مع بداية تطبيق قوانين مراقبة الأسلحة النارية؟

من غير المرجح أن يقوم أولئك الذين كانوا على استعداد للتوقف لما عثروا على أنواع البيانات التي كانوا يتطلعون إليها بطرح مثل هذه الأسئلة. وبالمناسبة فإن الأجوبة عن هذه الأسئلة هي: نعم ... نعم ... ولا.

لدى روسيا والبرازيل قوانين أكثر صرامة في مجال مراقبة الأسلحة النارية مما هي عليه في الولايات المتحدة إلا أن معدلات القتل أعلى بكثير. (21) إن معدلات حيازة الأسلحة في المكسيك لا تكاد تذكر مقارنة بالولايات المتحدة إلا أن معدل جرائم القتل يتجاوز ضعف ما هو عليه في الولايات المتحدة. وتحظر المسدسات في لكسمبورج ولكن لا تحظر في بلجيكا وفرنسا وألمانيا، ومع ذلك فإن معدل جرائم القتل في لكسمبورج يبلغ عدة أضعاف معدل جرائم القتل في بلجيكا أو فرنسا أو ألمانيا. (22) واكتشفت دراسة إحصائية دولية أن سويسرا وإسرائيل ونيوزيلندا لديها «قوانين متهاونة نسبياً فيما يتعلق بمراقبة الأسلحة و/ أو بالتواجد الكبير للأسلحة النارية، إلا أن معدلات جرائم القتل تختلف قليلاً عما هي عليه في إنكلترا أو اليابان» (23) وهذا يعني أن معدل جرائم القتل هناك أقل بكثير مما هي عليه في الولايات المتحدة لأكثر من قرنين من الزمن احتفظت نيويورك بمعدل جرائم قتل يقدر ببضعة أضعاف ما هو عليه في لندن، وبالنسبة إلى معظم فترات هذين القرنين لم تسن أي تشريعات جديدة لمراقبة الأسلحة النارية في أي من البلدين. (24) كذلك تقدر الجرائم المرتكبة دون سلاح ناري في نيويورك بعدة أضعاف ما هي عليه في لندن. (25)

ومع ذلك فإن حقيقة أن نسبة جرائم القتل في إنجلترا أقل مما هي عليه في الولايات المتحدة ما انفكت تذكرنا بأنها دليل على أن تشريعات مراقبة الأسلحة تقلص معدلات القتل.

وبالنظر إلى عدد المفكرين الذين لم يؤيدوا فحسب تشريعات مراقبة السلاح الموجودة بل أبدوا أيضاً دعمهم للمزيد من التشريعات الأكثر شدة فإنه من غير المتوقع أن نتصور أن كل هؤلاء الذين هم على درجة عالية من الثقافة والذكاء كانوا عاجزين عن أداء اختبارات بسيطة للغاية تتعلق بفرضية وجود علاقة عكسية بين مراقبة السلاح ومعدلات القتل. ولا داعي كذلك لأن نفترض أنهم كانوا يعرفون أفضل ولكنهم كانوا يعتمدون الكذب. وما يبدو الآن أكثر ترجيحاً هو أنه متى وجد هؤلاء الإحصاءات التي من شأنها أن تدعم تصوراتهم، فإنهم لن يكون لديهم أي حافز للذهاب أبعد من ذلك، وكما يصعب العثور على أية علاقة ثابتة بين مسألة حيازة الأسلحة النارية ومعدلات الجريمة العنيفة على الصعيد العالمي، فإنه يصعب أيضاً العثور على أية علاقة من هذا القبيل في الإحصاءات القديمة داخل الولايات المتحدة. وكما أشارت إحدى الدراسات: «شهدت الولايات المتحدة زيادة غير عادية في الجرائم العنيفة في الستينيات والسبعينيات من

القرن الماضي، وانخفاضاً ملحوظاً في التسعينيات. وخلال هذه الفترة زاد عدد الأسلحة النارية وخاصة المسدسات في أيدي الأفراد بعدة ملايين سنوياً. إن النمو القاسي في مخزون الأسلحة النارية لدى الأفراد لا يمكن أن يفسر موجة الجريمة في الفترة الأولى وانخفاضها في الفترة الثانية على حد سواء». (26)

ويمكن أن تؤدي غربلة ما ينقل للجمهور عبر وسائل الإعلام من قبل أفراد يخدمون هذا الغرض إلى تشويه كامل للواقع كما لو أن هنالك تنسيقاً مقصوداً، وعن وعي، تمارسه يد رقابية عليا شديدة الوطأة أو يمارسه مكتب دعاية، إذا كان هؤلاء الصحفيون الأفراد والمحرون الذين يقومون بعملية الغربلة يشتركون في رؤية عامة لما هو كائن وما ينبغي أن يكون.

وما يبدو معقولاً ظاهرياً لأولئك الذين يتقاسمون تلك الرؤية يمكن أن يصبح معياراً للمصداقية والاستحقاقية نشر الخبر/ على حد سواء؛ ومع ذلك فإن درجة المعقولية هي أكثر المعايير خداعاً؛ إذ إن ما يبدو معقولاً في حالة معينة يعتمد بشكل عام على ما يؤمن به الفرد فعلياً.

وليس من الضروري لأي فرد أو أي عصابة أن يضعوا خطة خداع متعمدة قصد غربلة المعلومات للحصول على صورة مشوهة شبيهة على

الأغلب برؤية (الصفوة المختارة) بدلاً من الرؤية الواقعية للعالم؛ فكل ما يلزم هو أن يقرر هؤلاء الذين هم في وضع يسمح لهم بالغرلة، سواء كانوا مراسلين أو محررين أو مدرسين أو علماء أو منتجي أفلام، أن هناك بعض الجوانب المتعلقة بالواقع «سيسيء الجمهور فهمها»؛ وبالتالي تحتاج من أولئك الذين يتمتعون بحس المسؤولية الاجتماعية والذين هم في وضع يخول لهم القيام بعملية الغرلة إلى أن يقوموا باستثنائها وتركها جانباً.

ومن غير المرجح أن تحصل البيانات التي تظهر نسبة الفقر بين الأزواج السود في أميركا والتي لم تتجاوز سنوياً 10 في المئة منذ 1994م، على الكثير من الاهتمام، هذا إن وجدت أصلاً، في معظم وسائل الإعلام، ناهيك عن احتمال أن يؤدي ذلك إلى أي مراعاة بخصوص الآثار المترتبة على تلك البيانات بالنسبة إلى الرأي القائل إن ارتفاع معدل الفقر بين السود يعكس عنصرية اجتماعية أوسع، على الرغم من أن السود المتزوجين ينتمون إلى نفس عرق الأمهات غير المتزوجات اللاتي يعشن على برامج المساعدات الاجتماعية في الأحياء الفقيرة؛ وبالتالي سيصبحون عرضة للعنصرية إذا كان ذلك هو السبب الرئيسي للفقر، وناهيك أيضاً عن احتمال فحص هذه البيانات وتداعياتها على فكرة أن الزواج هو تماماً (أسلوب حياة) من

بين أساليب أخرى عديدة، دون عواقب أكثر فيما يتعلق بالتداعيات على الفرد أو المجتمع. ولا يتوقع من معلومات واقعية من شأنها أن تنعكس سلباً على المثليين جنسياً أن تمر عبر الغرلة الإعلامية أو الأكاديمية، بل على العكس من ذلك يمكن لأي شيء يصورهم على أنهم ضحايا أن يحظى بتغطية واسعة النطاق؛ ففي بحث أجراه الصحفي (وليام ماك جووان) عثر هذا الأخير على أكثر من ثلاثة آلاف خبر إعلامي يتعلق بأحد المثليين جنسياً في ولاية (وايومنج) وقع الاعتداء عليه ضرباً حتى الإغماء من قبل مجموعة من (البلطجية) وتركوه يحتضر، بينما لم يحظ خبر آخر لمراهق وقع اختطافه و اغتصابه مراراً على مدى ساعات عدة من قبل اثنين من المثليين جنسياً وتركاه يحتضر على نحو مماثل. وأشار (ماك جووان) في بحثه إلى أن الخبر الثاني لم يذكر لا في صحيفة (نيويورك تايمز) ولا في صحيفة (لوس أنجلوس تايمز)، كما لم يث على (سي بي أس) أو (آن بي سي) أو (آي بي سي) أو (سي) أو (سي آن آن). (27)

وعلى الرغم من وفرة البيانات الإحصائية التي يتم نشرها عن أية مقارنة يمكن أن نتخيلها بين الفئات المختلفة، فإنه لا توجد بيانات تتعلق بمتوسط عمر المثليين جنسياً مقارنة بالمعدل الوطني أو عن تكلفة مرض الأيدز

بالنسبة إلى دافعي الضرائب مقارنة بتكلفة أمراض أخرى، ناهيك عن أي مقارنة بين حالات التحرش الجنسي بالأطفال في صفوف الرجال المنجذبين للجنس الآخر والمثليين جنسياً، تمر عبر (فلاتر) المثقفين لتصل إلى الجمهور، حتى في ظل وجود منظمة وطنية معروفة تدعم علناً تعزيز العلاقات المثلية بين الرجال والفتيان. ويمكن تصور أن البيانات عن مثل هذه الأمور قد تدفن بعض المخاوف التي سبق التعبير عنها في الدوائر، (28) ولكن يبدو أن قلة قليلة من المثقفين يبدوون استعداداً للمجازفة بما يمكن أن تظهره البيانات إن لم يتم غربلتها. وفي هذه الحالة - كما في حالات أخرى عدة - يبدو من الصعب على البعض المجازفة بمصير رؤية في لعبة مقامرة، وهو ما وقع التحقق منه من خلال تجارب أولئك الذين كرسوا أنفسهم لرؤية ما. وينطبق ذلك بشكل خاص على الصحفيين الذين هم أنفسهم مثليون جنسياً، ويوجد عدد كاف من هؤلاء الصحفيين الذين استطاعوا أن يؤسسوا جمعية تدعى جمعية الصحفيات السحاقيات والصحفيين المثليين جنسياً. وقد علم أحد الصحفيين المثليين الذي عمل في صحيفتي (ديترويت نيوز) و(نيويورك تايمز) بدور الحمامات العامة التي يرتادها المثليون في نشر مرض الأيدز إلا أنه قرر

عدم الكتابة عن ذلك؛ لأنه - كما قال - «كنت متردداً في الخوض في موضوع من شأنه أن يريح أعداءنا». (29) ولم يكن هذا الأمر مرتبطاً فقط بالصحفيين المثليين؛ إذ يعاني الصحفيون الذين يتم استئجارهم من منطلق مبررات متنوعة بوصفهم ممثلين للسود أو (الهييبانيك) (ذوي الأصول الإسبانية) أو للنساء، من الصراع ذاته بين نقل الأخبار وغرابة الأخبار خدمةً للمجموعة التي استأجرتهم لتمثيلها. وقد كتبت صحيفة سوداء من (واشنطن بوست) على سبيل المثال في مذكراتها أنها كانت ترى نفسها (متحدثة باسم العرق)، وأنها شجبت بشدة زميلاً لها يعمل في (واشنطن بوست)؛ لأنه كتب عن الفساد في حكومة واشنطن (دي. سي) المحلية التي يهيمن عليها الموظفون السود. (30)

وبحسب ما أوردت صحيفة (واشنطن تايمز) فإن «الرابطة الوطنية للصحفيين من ذوي الأصول الإسبانية كثيراً ما حذرت من استخدام مصطلح (غير شرعيين) في نسخ الجريدة وعناوينها عند الإشارة إلى الناس الذين عبروا الحدود إلى الولايات المتحدة بطريقة غير شرعية؛ فهذه الممارسة، كما أفاد رئيس الرابطة (جوزيف توريس)، (مذلة) وتكرس الصورة النمطية التي تجرم غير حاملي الوثائق الرسمية داخل الولايات

المتحدة الأميركية». (31)

وباختصار، فإن الولاء الأول للكثير من الصحفيين ليس لقرائهم أو لمشاهديهم الذين يسعون للحصول على معلومات منهم بل لحماية صورة ومصالح الجماعات التي يمثلونها في ظل منطلق (تعدددي) استتجاري، ويخضع هؤلاء الصحفيون لضغوط نظرائهم بضرورة غربلة الأخبار بدلاً من نقلها على حقيقتها.

وعلى خلاف ذلك، فإن المعلومات أو المزاعم التي تنعكس سلباً على الأفراد الذين لا يحظون بتعاطف كبير من قبل المثقفين تمر سريعاً إلى الجمهور بالقليل من التدقيق والكثير من الدعاية. وقد شملت اثنتان من كبرى الخدع المؤكدة في عصرنا مزاعم عن عصابة من الرجال البيض قاموا باغتصاب امرأة سوداء؛ أولاً خدعة (تاوانا برولي) سنة 1987م ثم اتهامات باطلة بالاغتصاب بحق ثلاثة طلاب من جامعة (ديوك) سنة 2006م. وفي كلتا الحالتين انتشر صدى الإدانة الصحفية إلى جميع أرجاء البلاد دون أي أدلة تثبت أيّاً من هذه التهم، وعلاوة على ذلك لم يقتصر التنديد على الرجال المتهمين بشكل خاص بل امتد ليشمل المجتمع بأسره، حيث اعتبر فيه هؤلاء الرجال مجرد أعراض أو (غيباً من فيض)، وفي كلتا

الحالتين فإن التهم تتفق مع رؤية موجودة سلفاً؛ مما جعل، على ما يبدو، الوقائع المادية تبدو غير ذات أهمية وبالتالي تجهلها.

تمت إشاعة خدعة أخرى على نطاق واسع - أضاف إليها رئيس الولايات المتحدة خدعة فرعية -، وكانت عبارة عن خبر أورده صحيفة (يو. أس. آي. توداي) سنة 1996م تحت عنوان «الحرائق المتعمدة في كنائس السود تحاكي عصبية الماضي»؛ فوفقاً للصحيفة كانت هنالك «عدوى إحراق كنائس» تستهدف كنائس السود. وعلى غرار خدع عصابة الاغتصاب انتشر هذا الخبر بسرعة في وسائل الإعلام، وأشارت صحيفة (شيكاجو تريبيون) إلى «عدوى الحرائق المتعمدة الإجرامية والجبانة» (32) التي تخرب كنائس السود.

كما كان الحال مع خدعة عصابة الاغتصاب؛ فقد تجاوزت التعليقات بشأن أخبار حرائق الكنائس أولئك الذين كانوا وراءها؛ ليطول اللوم قوى نشطة في المجتمع ككل. ونقلت صحيفة (نيويورك تايمز) عن القس (جيسي جاكسون) أنه وصف هذه الحرائق المفتعلة بأنها (مؤامرة ثقافية) ضد السود، وأنها «عكست التوتر العنصري المتصاعد في الجنوب الذي تفاقم عقب التهجم على مبدأ التمييز الإيجابي والخطب الشعبية للسانة

الجمهوريين مثل بات بوكانان». كما انتقد الكاتب في مجلة (تايم) (جاك وايت) هو الآخر (العبارات المشفرة) التي يروجها القادة الجمهوريون، والتي «تشجع مرتكبي الحرائق المتعمدة». وقالت الكاتبة الصحفية (باربرا رينولد) من (يو. آس. آي. توداي) أن الحرائق كانت «محاولة لقتل روح أميركا السوداء»، وقال (بوب هربرت) الكاتب في (نيويورك تايمز) إن «وقود هذه الحرائق يمكن أن يؤدي إلى جو من التعصب الأعمى والكراهية محبوك بحرفية عالية، والذي تطور على مدى ربع قرن مضى». (33)

وعلى غرار خدع عصابة الاغتصاب، اعتبرت هذه الاتهامات المعلنة ظاهرة اجتماعية عامة، أبعد من أن تكون مجرد حرائق اندلعت لأسباب أخرى متنوعة، ولا ترتبط فقط بأولئك المتورطين المفترضين فيما كان يعتقد على نطاق واسع أنها حرائق متعمدة.

وقالت الكاتبة (دوروثي غيليام) من صحيفة (واشنطن بوست) إن المجتمع في حقيقة الأمر كان «يسمح لهؤلاء بارتكاب هذه الجرائم البشعة». (34) وجاءت ذروة هذه التعليقات من جانب الرئيس الأميركي (بيل كلينتون) في خطابه الإذاعي الأسبوعي الذي قال فيه إن هذه الحرائق تذكره بأخرى مماثلة وقعت في ولاية (أركنساس) عندما كان صبياً. وبعد

هذا الخطاب كان هناك أكثر من ألفي خبر إعلامي عن هذا الموضوع، وبدأت خيوط القصة تتضح عندما أظهر بحث واقعي أنه أولاً، لم تحرق أي كنائس للسود في أركنساس أثناء طفولة (بيل كليبتون). وثانياً، أن حوادث إحراق الكنائس التابعة للسود لم تشهد أي زيادة، بل على العكس تماماً شهدت تناقصاً خلال السنوات الـ15 الأخيرة. وثالثاً، أن وقوع حرائق في كنائس البيض كان مشابهاً لحوادث الحرائق في كنائس السود. ورابعاً كلما كان هناك حريق متعمد كان ثلثا المشتبه فيهم من السود، ومع ذلك فإن تكذيب الخبر الأصلي - إن وجد أصلاً - لم يكن ليلقى بروزاً مثلما كانت تحظى به العناوين الأصلية والتعليقات الأكثر سخونة من قبل الصحفيين المتحيزين. (35)

تستطيع الأخبار التي تنعكس سلباً على أميركا أن تنتشر بسرعة عبر وسائل الإعلام، مع قليل من القرائن وتشكيك أقل، سواء كانت هذه الأخبار عنصرية أو غير عنصرية؛ فعلى سبيل المثال بدأ (دان رايدر) نشرة أخبار (سي. بي. آس. نيوز) في 26 مارس 1991م بإعلان أن «عددًا مروعاً من الأطفال الأميركيين تحت سن الثانية عشرة تتهددهم المجاعة»، وأضاف: «إن واحداً من أصل ثمانية أطفال أميركيين تقل أعمارهم عن اثني عشر

عاماً سينامون الليلة وهم جائعون. تلك هي الحقائق التي توصلت إليها دراسة جديدة على مدى سنتين». (36)

على الرغم من كلمة (دراسة) المنذرة فإن كل ذلك كان يستند إلى خمسة أسئلة طرحتها جماعة تأيد متطرفة صنفت الطفل (الجائع) بأنه كل من أجاب أبويه بـ(نعم) على خمسة أسئلة من أصل ثمانية، اثنان من هذه الأسئلة لم يتطرقا إلى الأطفال ولكن تطرقا إلى عادات الكبار الغذائية، وأحد الأسئلة المتعلقة بالأطفال كان: «هل سبق أن اعتمدت على عدد محدود من الأطعمة لإطعام أطفالك بسبب نفاد المال الكافي لشراء وجبة طعام؟» (37) وبعبارة أخرى: هل سبق أن ملأت بطونهم بالنقانق (الهوت دوج)

بينما كنت تفضل أن تقدم لهم مجموعة متنوعة من الأطعمة؟

إن الهوة لكبيرة بين ما (سبق) أن فعلته وبين ما تفعله (كل ليلة)، وإن الهوة لأكبر بين مجموعة محدودة من الأطعمة والجوع، وهي أقل بكثير من المجاعة، غير أن البراعة اللفظية حجبت هذا التمييز. ولم يكن (دان رينر) استثناء في ذلك؛ فقد أصبح (الجوع في أميركا) مادة إخبارية دسمة وموضوعاً للتعليقات في كل وسائل الإعلام. لقد كانت (نيوزويك) ووكالة أنباء (أسوشيتد برس) و(بوسطن غلوب) من بين الذين رددوا بصوت عال

نسبة الثمن (8/1)؛ استناداً إلى هذه (الدراسة الإحصائية). (38)

وفي غضون ذلك، عندما تم فحص الناس سريراً من قبل مراكز السيطرة على الأمراض ووزارة الزراعة الأميركية، لم يجدوا أي قرائن تفيد بأن الأميركيين المصنفين تحت مستوى خط الفقر يعانون سوء التغذية، كما لم يجدوا اختلافاً كبيراً في تناول الفيتامينات والأملاح المعدنية مقارنة بالشرائح الاجتماعية التي تحصل على دخل أعلى؛ فالفارق الحقيقي الوحيد بين الناس من مختلف الشرائح المصنفة بحسب الدخل يكمن في مسألة الوزن الزائد للفرد؛ إذ إن السمنة أكثر انتشاراً بين الفئات الفقيرة مما هي عليه بين الفئات الثرية. (39) ولكن - وكما هو الحال في سياقات أخرى -، فإن الناس في مجال الإعلام لا يرون ضرورة للتثبت من مدى مطابقة الخبر للحقائق عندما يتناسب هذا الخبر مع رؤيتهم.

أناس وهميون

لا تصنع الغربلة والمغالطة حقائق وهمية فقط ولكنها تصنع أيضاً أشخاصاً وهميين، ويبدو هذا الأمر بدهياً في حالة الأنظمة الدكتاتورية الشمولية عندما يتم تصوير الطغاة القتلة في الدعاية الرسمية على أنهم قادة

لطفاء وحكماء يراعون شعوبهم بإخلاص، في حين يصور جميع أولئك الذين قد يعارضون الدكتاتور في الداخل أو الخارج على أنهم مجموعة من الأوغاد المنحطين، ولكن يمكن أن يحدث شيء من هذا القبيل في دول حرة وديمقراطية دون حاجة إلى أية وكالة دعاية رسمية، ولكن من خلال فئة من المثقفين تصر على رؤية العالم بطريقة معينة. ولعل المثال الأبرز لشخصية وهمية يتم اختلاقها لوجه معروف في أميركا في القرن العشرين دون أي تنسيق مقصود بين صفوف المثقفين كان له (هربرت هوفر)؛ فلسوء حظ (هوفر) أنه أصبح رئيساً للولايات المتحدة عقب انهيار سوق الأسهم سنة 1929م، وهي فترة ما يسمى بالكساد الكبير في الثلاثينيات من القرن العشرين، ولو لم يصبح (هربرت هوفر) رئيساً لخلده التاريخ على أنه واحد من أعظم الوجوه الخيرية في القرن العشرين؛ فهو لم يصبح شخصاً فريداً مجرد تبرعه بمبلغ من المال لأغراض إنسانية قبل أن يصبح رئيساً بل للطريقة التي جازف من خلالها بثروته الشخصية لإنقاذ الناس الذين كانوا يتضورون جوعاً في أوروبا خلال الحرب العالمية الأولى.

خلفت الحرب الملايين من الناس الذين كانوا يعانون من الجوع أو حتى يقضون جوعاً بسبب الحصار والدمار والاضطرابات في مختلف أنحاء

أوروباً؛ لذلك قام (هوفر) بتأسيس منظمة خيرية ممدّهم بالمواد الغذائية على نطاق واسع، لكنه أدرك أنه إن تصرف بالطريقة المعتادة؛ أي بالقيام أولاً بجمع الأموال من التبرعات ثم شراء المواد الغذائية فإن الناس سيموتون أثناء ذلك؛ وبالتالي قام بشراء المواد الغذائية في المقام الأول، مغامراً بكل ثروته الشخصية، إن لم يتمكن من جمع الأموال اللازمة لتغطيتها، وفي نهاية المطاف جمع ما يكفي من التبرعات لتغطية تكاليف الغذاء، ولكن في البداية لم يكن هناك أي ضمانات.

عمل (هوفر) أيضاً رئيساً لإدارة الأغذية في إدارة (وودرو ويلسون) خلال الحرب، وفي هذه الأثناء بدا أنه ترك انطباعاً جيداً في نفوس مؤيدي عضو آخر داخل تلك الإدارة؛ هو الشاب الصاعد الذي يدعى (فرانكلين دي روزفلت)، حتى أنهم سعوا إلى دعوته للترشح للانتخابات الرئاسية عن الحزب الديمقراطي سنة 1920م، على أن يكون (فرانكلين دي روزفلت) نائباً له. (40) لكن النجاح كان من نصيب هذا الأخير فقط؛ إذ تمكن (روزفلت) من أن يصبح نائب مرشح الرئاسة عن الحزب الديمقراطي (جيمس أم كوكس) الذي خسر الانتخابات سنة 1920م، بينما واصل (هوفر) مشواره ليتقلد منصب وزير التجارة في عهد الرئيسين الجمهوريين

(وارن هاردينغ) و(كالفين كوليدج).

لقد كانت حسرة كبيرة على (هربرت هوفر) الحقيقي؛ فما سمعت عنه أجيال بأكملها وقرأت عنه ليس سوى (هربرت هوفر) الوهمي، وأنه رجل بارد بلا قلب، ترك ملايين الأميركيين يعانون دون داع خلال فترة الكساد الكبير في الثلاثينيات من القرن العشرين بسبب ما كان يفترض أنه اعتقاده المذهبي الذي يحظر على الحكومة التدخل في الاقتصاد. وباختصار، فإن صورة (هوفر) - كما رسمها المثقفون - كانت صورة الرئيس العاجز. (41) ووفقاً لهذا الرأي الذي نشر على نطاق واسع في وسائل الإعلام الشعبية وفي الأوساط الأكاديمية، على حد سواء، فضلاً عن تكرار ذكره في زمن الانتخابات على مدى عقود من الزمن، فإن الذي جعل الحكومة الفدرالية تتدخل في محاولة للتصدي لآثار الكساد الكبير هو فقط استبدال (روزفلت) بـ(هوفر)، وقد كشف (والتر ليبمان) الكاتب الصحفي الرائد زيف هذه الصورة خلال فترة الكساد الكبير ذاتها، وأكد أعضاء سابقون في إدارة (روزفلت) ذاتها هذا الزيف في السنوات اللاحقة، والذين اعترفوا أن جزءاً كبيراً من خطة الـ(نيو ديل) - إن لم يكن معظمها - كان ببساطة امتداداً لمبادرات سبق أن اتخذها الرئيس (هوفر). (42)

وكتب (ليمان) سنة 1935 قائلاً: «إن السياسة التي بدأها الرئيس (هوفر) في خريف عام 1929 كانت سابقة بما في الكلمة من معنى في التاريخ الأمريكي؛ فقد أخذت الحكومة الوطنية على عاتقها مسؤولية إنعاش النظام الاقتصادي بأكمله، والإجراءات التي اتخذها (روزفلت) إنما هي تطور مطرد لإجراءات هوفر». (43)

كان (هربرت هوفر) يدرك تماماً - بفخر - حقيقة أنه كان أول رئيس أميركي يجعل من مسألة إخراج البلاد من الركود الاقتصادي مسؤولية فدرالية، وقال في مذكراته إنه «لم يسبق لرئيس أميركي أن اعتقد أن هناك مسؤولية ملقاة على كاهل الحكومة في مثل هذه الحالات». (44) ولم تكن سياسة التدخل هذه انطلاقة جديدة لـ(هوفر) الذي حدث في وقت سابق، عندما كان وزيراً للتجارة، على تخفيض عدد ساعات العمل، كما دعا إلى تعديل دستوري يمنع عمالة الأطفال ضمن مبادرات تدخل أخرى. (45) وكرئيس، تحرك (هوفر) لحل مشكلة عجز الميزانية الفدرالية المتنامي أثناء فترة الكساد باقتراح مشروع قانون يفرض زيادة عالية في نسب الضرائب ليقوم لاحقاً بتوقيعه؛ إذ كانت الزيادة من 20 و30 في المئة إلى نسب جديدة تفوق 60 في المئة استهدفت شرائح أصحاب الدخل الأعلى. (46)

لا شيء من هذا، بطبيعة الحال، يعني أن تدخلات (هوفر) أو (فرانكلين روزفلت) كانت مفيدة فيما يتعلق بالمحصلة النهائية أو صافي الميزانية، ليس هذا هو الهدف، ما أعنيه هو أنه تم ابتداءً شخصية وهمية بالكامل لـ(هربرت هوفر)، ولم يقتصر ذلك على السياسة، ولكنه تعداها إلى كتابات المثقفين. (هوفر) الوهمي - على سبيل المثال - لم يكن يهتم إلا بالأثرياء، في حين كان (هوفر) الحقيقي قد ضاعف نسبة الضرائب المفروضة على هؤلاء (الأثرياء)، وحرّمهم من أكثر من نصف مداخيلهم، ولم يكن (هوفر) الوهمي يبالي بالعاملين العاديين، ولكن رئيس الفدرالية الأمريكية للعمال أثنى على (هوفر)؛ لجهوده للحيلولة دون تخفيض أجور العمال أثناء فترة الكساد. (47)

لقد صنع مثقفو تلك الحقبة (هوفر) الوهمي واستمر مثقفو الحقبة التي لحقتها في نقل تلك الصورة، وفي سنة 1932م قال (أوزوالد جاريسن فيلارد) محرر صحيفة (ذي نيشن) إن الرئيس (هوفر) «فشل بسبب عدم تعاطفه». (48) وقيل عن (هوفر) في افتتاحية في صحيفة (نيو ريبابليك) إنه كان «تجسيدا حيا للأطروحة القائلة إن وظيفة الحكومة هي ألا تحكم». (49) وقال الناقد الأدبي المعروف (إدموند ولسون) إن (هوفر) «لم يبذل

أي جهد في التعامل مع الانهيار» (50) ووصفه بـ«غير الإنساني» (51) وندد الصحفيان (روبرت أس. ألين) و(درو بيرسون) بسياسة «اللا فعل أو الإحجام عن فعل أي شيء» التي انتهجها (هوفر). (52) ومن إنجلترا ذلك المكان البعيد قال (هارولد لاسكي) إن «السيد (هوفر) لم يفعل شيئاً ليتغلب على المشكلة». (53)

وفي السياسة أيضاً كانت صورة (هوفر) الوهمية هي ذاتها؛ فقد لاحقته طوال حياته. في سنة 1936م وفي الوقت الذي لم يعد فيه (هربرت هوفر) مرشحاً، وجه إليه وزير داخلية (روزفلت هارولد إكيس) انتقاداً شديداً؛ لأنه كان رئيس «اللا - فعل». (54) وتواصل هذا الاتجاه على مدى الكثير من دورات الانتخابات في السنوات اللاحقة؛ إذ كان الديمقراطيون يصورون باستمرار عملية التصويت للمرشحين الجمهوريين في الانتخابات الرئاسية على أنها تصويت للعودة بالبلاد إلى أيام (هربرت هوفر). ولم يعد الجمهوريون إلى البيت الأبيض إلا بعد مغادرة (هوفر) له بعشرين عاماً.

وفي أواخر الثمانينيات وصف (تیب أونیل) المتحدث باسم الديمقراطيين في مجلس النواب الرئيس (رونالد ريغن) بأنه «هوفر مع ابتسامة»، ولما

دافع وزير الخزانة عن السياسات الاقتصادية لإدارة (ريغن) التي كان ينتمي إليها، في بيان له في الكونغرس قال السيناتور الديمقراطي (إرنست هولينغز): «هذا كلام (هوفر) يا رجل!» (54) -على الرغم من أن سياسة (ريغن) بشأن تخفيض معدلات الضرائب ليست إلا النقيض الواضح لسياسة (هوفر) التي نصت على زيادة نسبة الضرائب، وحتى في القرن الحادي والعشرين أثار أزمة عام 2008 المالية مخاوف كاتب صحفي في (نيو يورك تايمز) بشأن حكام الولايات الخمسين الذين سيتحولون إلى «خمسين هربرت هوفر». (56)

وباختصار، ظلت صورة (هوفر) الوهمية، على مدى عقود بعد رئاسته وحتى بعد وفاته، تستغل سياسياً على أنها شخصية أسطورية مرعبة. واحدة من علامات حس اللياقة لدى (هاري ترومان) كان قيامه بعد شهر من توليه الرئاسة عام 1945م بإرسال دعوة مكتوبة بخط اليد إلى (هربرت هوفر) لزيارة البيت الأبيض للمرة الأولى منذ غادره عام 1933م، طالباً مشورته بشأن تقديم المساعدات الغذائية لأوروبا عقب الفوضى التي شهدتها فترة الحرب العالمية الثانية. (57) وكان (هوفر) قد فوجئ بتلك الرسالة وتأثر إلى حد البكاء لما التقى بالرئيس (ترومان) في

البيت الأبيض. (58) وقد مكن تعيين (ترومان) ل(هوفر)، هذا الرجل المكروه بشدة، على رأس لجنة التحقق من فعالية المؤسسات الحكومية، من أن يستعيد بعض الاحترام لدى الجمهور، ومن التخلص من بعض الازدراء الذي رافق ابتداع المثقفين لصورته الوهمية.

وبطبيعة الحال، يمكن أن تنشأ أيضاً صور وهمية إيجابية ليس فقط من خلال وكالات الدعاية الرسمية للأنظمة الشمولية وإنما أيضاً من خلال المثقفين في البلدان الديمقراطية؛ فلا أحد من بين سياسيي الجيلين الماضيين كان يعتبره المثقفون رجلاً فكر أكثر من (أدلای ستيفنسن) الحاكم السابق الدمث واللطيف لولاية (إلينوي) والذي نافس (دويت إيزنهاور) مرتين في انتخابات الرئاسة الأميركية في الخمسينيات (1950)؛ فقد وصفته صحيفة (نيويورك تايمز) بأنه «أفضل أصناف المفكرين». (59) وصورت دراسة ل(راسل جاكوبي) تحت عنوان (آخر المفكرين) «هزيمة (أدلای ستيفنسن) المدوية أمام إيزنهاور» بأنها «تعكس نزعة مناهضة للفكر السائد في المجتمع الأميركي» (60) إلا أن (ستيفنسن)، كما قال المؤرخ المعروف (مايكل باشلوس)، من بين آخرين نقل عنهم عدم اهتمام (ستيفنسن) بالكتب، «كان يستطيع أن يحيا حياته سعيداً تماماً لأشهر أو

لسنوات دون قراءة، ولو كتاباً واحداً». (61)

وفي الوقت ذاته، لم يكن أحد ينظر إلى (هاري ترومان) كمثقف، على الرغم من أنه كان قارئاً نهماً؛ إذ كانت مكتبته تزخر بكتب من الوزن الثقيل مثل أعمال (شكسبير) و(ثيوسيديد)، وكان «رئيساً يستمتع بقراءة أعمال (سيسيرو) الأصلية باللغة اللاتينية». (62) وهو الذي استطاع التصحيح لرئيس المحكمة العليا (م. فريد فنسون) عندما اقتبس استشهداً باللغة اللاتينية. (63) ومع ذلك كان لدى (أدلاي ستيفنسن) الفصاحة والبلاغة بما يترك انطباعاً بأنه مثقف، أما (هاري ترومان) فلم يكن كذلك. وكان الكثير من المثقفين يعتبرون (ترومان) المتواضع والصريح مجرد شخص ريفي بسيط.

كان رئيس المحكمة العليا (كلارنس توماس) من الوجوه الأخرى المعروفة التي جعلت منها وسائل الإعلام شخصية وهمية، وقد وصفت هذه الأخيرة (كلارنس توماس) بأنه شخص وحيد، تنغص حياته بشكل دائم جلسات الاستماع المشيرة لجدل أمام مجلس الشيوخ، و«يميل فعلياً إلى العزلة في حياته اليومية»؛ (64) فقد وصفه مراسل لصحيفة (وول ستريت جورنال) بأنه «الرجل الأكثر انعزلاً في واشنطن». (65) وقد

قامت صحيفة (نيو يوركر) بتصوير القاضي (توماس) في إحدى المقالات على أنه «شخص لا يمكنه حقاً أن يتحدث إلا إلى زوجته، ويبدو أن حياة الزوجين يغشاها الاكتئاب المشترك». (66) ولأن القاضي (توماس) والقاضي (أنتونين سكاليا) صوتا معاً في كثير من الأحيان في قضايا المحكمة العليا فقد تم وصف الأول بأوصاف متعددة، ووصفه (كارل راون)، وهو كاتب عمود ينشر مقالاته في الكثير من الصحف، بأنه (نسخة) من سكاليا، (67) كما وصفه محام من الاتحاد الأميركي للحريات المدنية بأنه (دمية) يحركها سكاليا. (68) وأشيع كلام مماثل في وسائل الإعلام عن دور القاضي (توماس) في المحكمة العليا.

ولكن أولئك الذين تحملوا عناء التحقق من الحقائق اكتشفوا أن (توماس) الحقيقي يناقض تماماً (كلارنس توماس) الوهمي الذي صورته وسائل الإعلام؛ فقد أجرى مراسلون لصحيفة (واشنطن بوست) التي لم تكن يوماً من مناصري القاضي (توماس)، مقابلات مع زملاء له ومع موظفين سابقين عملوا لديه، ورجعوا أيضاً إلى ملاحظات القاضي الراحل (هاري بلاكمن) التي كان قد دونها خلال الاجتماعات القضائية بين القضاة؛ ليخرجوا بصورة للرجل تختلف جذرياً عن سابقتها؛ فالقاضي (توماس)

ربما كان أسهل قاض في المحكمة العليا يمكن لكل الالتقاء به، باستثناء الصحفيين، وهو الذي إذا لمح مجموعة من أطفال المدارس في زيارة إلى المحكمة العليا فدعاهم إلى مكتبه، وكان دائم الترحيب بطلبة الجامعة التي تخرج فيها وأقارب موظفين سابقين، والناس الذين يصادفهم خلال رحلاته الطويلة عبر البلاد في حافلته من نوع (بريفوست) التي يبلغ طولها 40 قدماً.

يبدو أن تعطش (توماس) إلى المحادثة لا يرتوي؛ فزيارة متوقعة تدوم 15 دقيقة بحسب جدول مسبق قد تتحول إلى ساعة ثم ساعتين وأحياناً ثلاث وربما أربع ساعات، وفقاً لمقابلات أجريت مع ما لا يقل عن اثني عشر شخصاً قاموا بزيارة (توماس) في مكتبه. والتقى المحامي (توم غولدشتاين) من واشنطن، والذي تختص شركته في المقام الأول بالدعاوى القضائية على مستوى المحكمة العليا، جميع القضاة ليعلم أن (توماس) «الشخص الأكثر واقعية» بينهم... (69)

بعيداً عن كونه شخصاً منعزلاً تنغص حياته جلسات الإثبات أمام مجلس الشيوخ فإن القاضي (توماس) كثيراً ما يعود إلى مجلس الشيوخ في أوقات الوجبات، ووفقاً لصحيفة (واشنطن بوست) فإنه «لم يكن شخصاً غريباً

في مجلس الشيوخ، ويمكن ملاحظته في مقهى مبنى (دير كسن) التابع لمجلس الشيوخ وهو يتناول غداءً ساخناً بصحبة موظفيه، وهو ودود مع الطاهيات ومع النادلة، ويتناول إفطاره الصباحي بين أعضاء مجلس الشيوخ في حجرة الطعام الخاصة بهم، جنباً إلى جنب مع المشرعين الذين عارضوا تسميته بكل قوة».

من كان يتصور أن مجلس الشيوخ المكان الذي اتهم فيه (توماس) خلال إحدى جلسات الاستماع وهو في حالة من الغضب عام 1991م، «بمحاولة إعدامه دون محاكمة باستخدام التكنولوجيا الحديثة»، هو المكان الذي يستمتع فيه بتناول وجباته؟ (70)

أما الآخرون الذين تناولوا حقاً القاضي (توماس) بالدراسة وأجروا مقابلات مع أولئك الذين عملوا معه أو احتكوا به اجتماعياً فقد ذهبوا بمدى الاختلاف بين صورته لدى الجمهور والرجل نفسه؛ لقد كان يهتم بتقديم نفسه لكل العاملين في المحكمة بدءاً من الطهارة ووصولاً إلى الحراس الليليين. وكان يلعب (الهولا هولاً) مع مرافقي القضاة وحراس الأمن، وكان يتوقف ليتحدث مع الناس في الأروقة، ويقول الموظفون إن (توماس) قدرة عجيبة على تذكر تفاصيل حياة الموظفين الخاصة. لقد

كان يعرف أسماء أبنائهم ومدارسهم، وبدا أنه يرى أولئك الناس الذين يضيعون في الزحام دون أن يلاحظهم أحد. ويتذكر (ستيفن سميث) وهو موظف سابق مثلاً لذلك، وكيف كان (توماس) في جولة في المحاكم البحرية عام 1993م أو 1994م يتكلم مع مجموعة من القضاة، و«كانت تلك العجوز واقفة في زي الحراس الأزرق ويدها دلو، امرأة سوداء، وكانت تنظر إليه، ولم تتجرأ على أن تقترب من هذا الرجل المهم وتكلمه؛ فاستأذن توماس من القضاة وتركهم ليذهب إليها ويكلمها. مد (توماس) يده لمصافحتها؛ فإذا بها تحتضنه وتعانقه عناقاً طويلاً».

وعلى نحو مماثل كان (توماس) اجتماعياً ومحبوباً بين زملائه الثمانية، وقالت القاضية (جنسبيرغ) إن (توماس) يقوم أحياناً بزيارتها في مكتبه حاملاً معه كيساً من بصل (فيداليا) من جورجيا؛ لعلمه بأن زوجها كان طاهياً ماهراً، وقالت عنه إنه «الزميل الأقرب» إليها..

كان (توماس) يهتم كثيراً بموظفيه بشكل خاص، وكثيراً ما تحولت علاقته بهم إلى علاقة أبوية؛ فعندما لاحظ (توماس) أن تعرجات سطح إطارات سيارة (وولكر) أصبحت رقيقة أرشدها إلى كيفية قياس درجة التآكل، وذكرت (وولكر) أنه دخل عليها يوم الاثنين التالي، وقال لها:

«لقد رأيت بعض الإطارات الرائعة لدى محل نادي (برايس)، بأسعار منخفضة؛ لذلك أنصحك بأن تشتريها. بقيت جالسة أفكر كيف لقاضي المحكمة العليا أن يقلق بشأن سلامة إطارات سيارتي؟!». . . قصص عديدة من هذا القبيل يرويها الكثير من موظفي (توماس). (71)

وأرخت دراسة أخرى لحياة (كلارنس توماس) بعيداً عن واشنطن: «ولا تكتمل سعادة (كلارنس توماس) إلا خلف عجلة قيادة حافلة الاستحمام ذات الأربعين قدماً التي يملكها. وتحتوي حافلة (بريفوست) هذه على غرفة نوم في الخلف ومقاعد جلدية رمادية رقيقة ومطبخ وتلفزيون فضائي ونظام ملاحية بالكمبيوتر. أو هي كما قال: (شقة فوق عجلات). شقة يراقب من خلالها الأمة، ويشد بها انتباه المواطنين إن هو رغب في ذلك. وهو منجذب بالخصوص للمدن الصغيرة ومواقع التخميم المخصصة لحافلات الاستحمام والمنتزهات الوطنية والمعالم التاريخية. وكان توماس قد أخبر أصدقاءه أنه لم يسبق له أن مر بتجربة سيئة خلال تجواله بالحافلة. وبعيداً عن المناطق الحضرية، كثيراً ما يلتقي في الكثير من الأحيان بأناس لا يعرفونه أو لا يكثرثون به كقاض في المحكمة العليا، وهو يحب أن يتوقف في موقف للسيارات تابع لمخازن (وول مارت) مرتدياً بنطال (جينز)

وحذاء البحرية، وواضعاً قبعة فوق رأسه، ويستطيع أن يستلقي على كرسي الحديقة خارج مركبته لساعات عدة يرددش مع الغرباء بخصوص شمع السيارات ومواد تلميعها الداخلي ويحتسي عصير الليمون». (72) كما يحاضر القاضي (توماس) «في كبرى الجامعات بحضور آلاف المستمعين»، على حد تعبير صحيفة (واشنطن تايمز)، (73) إلا أنه نادراً ما يشاهد في المناسبات الاجتماعية الراقية التي تنظمها النخبة السياسية والإعلامية؛ وهو ما يجعل منه - على رأي المثقفين - «إنساناً منعزلاً».

وماذا عن عمل (كلارنس توماس) كقاضٍ في المحكمة العليا؟ إن مطابقة تصويته لتصويت القاضي (سكاليا) لا تعكس في حقيقة الأمر شيئاً بخصوص من أقنع الآخر، إلا أن وسائل الإعلام تفترض تلقائياً أن (سكاليا) هو الذي يبادر والقاضي (توماس) هو الذي يقلد أو يتبع. إن اكتشاف الحقائق يتطلب معرفة ما يحدث خلال اجتماعات القضاة التسعة المضيق، التي لا يحضرها حتى موظفهم، ورغم الافتراضات القوية التي سادت في وسائل الإعلام لسنوات فقد انبثقت صورة مختلفة جذرياً بعدما أصبحت الملاحظات التي كان قد سجلها القاضي الراحل (هاري بلاكمن) أثناء تلك الاجتماعات متاحة. وبالعودة إلى ملاحظات

بلاكمين لما كان بصدده كتابة كتاب عن المحكمة العليا (الصراع الأعلى) اكتشف (كروفورد جرينبيرغ) نموذجاً مختلفاً تماماً عن تلك الرواية السائدة في وسائل الإعلام، وإضافة إلى ذلك ظهر هذا النموذج في وقت مبكر؛ أي خلال سنة (كلارنس توماس) الأولى في المحكمة العليا.

فقط في القضية الثالثة التي شارك فيها (كلارنس توماس) تطابقت في البداية وجهة نظره مع وجهات نظر بقية زملائه، وبدا أن القضية تمضي تجاه إجماع القضاة عليها، إلا أن القضية شغلت (توماس) طوال الليل ليقرر مخالفة زملائه كبار القضاة الثمانية.

وكما تبين، لم يبق (توماس) وحده طويلاً؛ فبعد أن أعلم القضاة الآخرين بمعارضته، أرسل كل من (رينكويست) و(سكاليا) إشعارات إلى القضاة بأنهما سينضمان إلى صف (توماس)، أما (كينيدي) فقد رفض الانضمام إلى (توماس)، ولكنه غير صوته فيما بعد وكتب وثيقة معارضته.. (74) وتكرر حدوث هذا الأمر عدة مرات في السنة الأولى وحدها، وأشار القاضي (بلاكمين) في بعض ملاحظاته إلى دهشته من استقلالية هذا العضو الجديد في المحكمة العليا.

ويمكن إسناد خاصيات وهمية للأمم أيضاً، وليس فقط للأفراد، في محاولة

لتطوير رؤية سائدة؛ فبالنسبة إلى الأمم، كما هو الحال مع الأفراد، ما يمجّد وما يذم يعتمد إلى حد بعيد على ما يناسب الرؤية لا الحقيقة. إن إعجاب المفكرين بالفضائل المفترضة للأمم الأخرى طالما استخدم كوسيلة لجلد الذات وتوبيخ بلدانهم. ويجد هذا السلوك جذوره على أقل تقدير في القرن الثامن عشر مع (جان جاك روسو) الذي كان تصويره (للمتوحش النبيل). بمنزلة التوبيخ للحضارة الأوروبية.

لئن كانت مقارنة بعض الأمم بأخرى مشروعاً، أو ربما برؤية مثالية لما ينبغي للأمم أن تكون عليه، فإن المفكرين / المثقفين الغربيين عامة، أو المفكرين الأميركيين على وجه الخصوص، يقومون في كثير من الأحيان بإجراء مقارنات مع صورة وهمية للأمم أخرى - في زمن مضى، وبشكل خاص في الثلاثينيات، مع صورة الاتحاد السوفييتي - كما كان يراها مثقفو تلك الفترة، بمساعدة كتاب موالين للاتحاد السوفييتي على غرار (والتر دورانتسي) أو (سيدني بياتريس ويب) -؛ فقد قال الناقد الأدبي الشهير (إدموند ويلسن) عن الاتحاد السوفييتي إنه «قمة الأخلاق في العالم» (75) في زمن تفتت فيه المجاعة الجماعية وعبودية العمال تحت حكم ستالين. وفي نهاية المطاف لما انكشفت الكثير من الحقائق المرعبة عن

الاتحاد السوفييتي ولم تعد تلك الصورة الوهمية قادرة على الصمود، تحول البحث عن أمم أجنبية أخرى تثير الإعجاب وتستخدم طريقة للتويخ، ولفترة ما إلى الصين الشيوعية أو غيرها من بلدان العالم الثالث مثل الهند أو بعض الدول المستقلة حديثاً مثل دول جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا. ربما استطاعت الهند أن تستخدم لهذا الغرض لفترة أطول مقارنة بغيرها؛ لأنها (أكبر دولة ديمقراطية في العالم) من ناحية، ولأن نهج الاشتراكية الديمقراطية الذي انتهجه (نهر) ومن خلفه من بعده كان يروق للمفكرين الغربيين. لقد تم تصوير الهند الوهمية على أنها أمة بعيدة كل البعد عن المادية والتعصب والعنف الذي تعاني منه الأمة الأميركية.

بدا كما لو كانت الهند تعكس شخصية (المهاتما غاندي) نفسه، في حين أن (المهاتما غاندي) اغتيل بالتحديد بسبب محاولاته إخماد التعصب العنيف المتفشى لدى الشعب الهندي. ويبدو كأن مئات الآلاف من المسلمين والهندوس الذين قتلوا عقب استقلال الهند سنة 1947م في حوادث شغب بين الطائفتين، عقب تقسيم شبه القارة الهندية إلى دولتين، الهند وباكستان، قد ذهب في غياهب الذاكرة طي النسيان، وحتى العنف القاتل بين الهندوس والمسلمين اليوم، في القرن الحادي والعشرين، مثال

ذلك مئات القتلى في حوادث شغب داخل ولاية واحدة عام 2002م (76) لم يستطع تغيير صورة الهند الوهمية. كما لم تستطع مسألة معاملة المنبوذين تحقيق ذلك الغرض. وقد قامت الحكومة الهندية في آخر المطاف بتحريم (النبد) عام 1949م واستبدل مصطلح (منبوذ) في آداب المحادثة بمصطلح (هاريجان harijan)؛ أي (أطفال الرب) - كما أطلق عليهم (غاندي) - ثم لاحقاً مصطلح (دالتس)؛ أي (المضطهدون)، وفي التقارير الحكومية الرسمية (الطوائف الملحقة)، إلا أن الكثير من التمييز القمعي القديم استمر خصوصاً في الأرياف. وبعد مرور سنوات عدة على إلغاء الإعدام العنصري دون محاكمة، وبات شيئاً من الماضي في الولايات المتحدة، أفادت صحيفة (ذي هندو) في عام 2001م أن اعتداءات «وحتى مذابح في حق الرجال والنساء والأطفال الذين ينتمون إلى المراتب الاجتماعية الدنيا» لا تزال «سمة مألوفة في معظم أنحاء البلاد». (77)

مثل هذه الممارسات ليست شائعة في مختلف أنحاء الهند اليوم؛ فقد كشف تقرير رسمي عام 2001م أن ثلاث ولايات هندية فقط هي التي أنتجت نحو ثلثي الجرائم الفظيعة التي وقعت بألآلاف، والتي ارتكبت سنوياً ضد المنبوذين، في حين أن الكثير من الولايات كانت تخلو منها

تماماً. (78) ولكن حيث ما زالت الفظائع في حق المنبوذين مستمرة؛ فهي فظائع بما في الكلمة من معنى؛ ففي يونيو 2003 نشرت مجلة (ناشيونال جيو جرافك) في مقالة مرفقة بصور لرجال من المنبوذين شوهدت أجسادهم بحمض السليكا؛ لأنهم تجرؤوا على الصيد في بركة كان يستخدمها هنود من الطبقة الراقية، وهو ما يشير بدقة إلى صورة تقشعر لها الأبدان للقمع المستمر والعنف ضد المنبوذين. (79)

إن الهدف هنا ليس القيام بعملية تقييم شاملة للهند، والتي تتطلب منا إبراز السمات الإيجابية وكذلك السمات السلبية، ولكن غايتنا هي أن نبين كيف يمكن ابتداع بلد وهمي برمته مختلف كلياً عن البلد الحقيقي، بالطريقة ذاتها التي يتدع بها المثقفون أشخاصاً وهميين.

وبالفعل؛ فقد تم ابتداع الكثير من هذه البلدان الوهمية على مدى أجيال بواسطة مفكرين/ مثقفين يحتقرون بلدانهم الأصلية. (80) وفي كتابه (الحجيج السياسيون) وهو عبارة عن دراسة تناولت المفكرين الذين زاروا بلداناً شيوعية كالاتحاد السوفيتي والصين وكوبا، وعادوا بتقارير مشرقة عن هذه المجتمعات الشمولية، يعزو (بول هولاندر) سبب ذلك جزئياً إلى عدم تطابق في المعلومات. إن «عدم توافر معلومات مرئية موضوعية عن

الدول البوليسية الأكثر قمعية» التي زارها المفكرون يتعارض مع «الصور الحية لأسوأ المظاهر داخل مجتمعاتهم». (81)

إن التفسيرات الخاطئة للحقائق أمر يتعذر إلى حد ما اجتنابه؛ نظراً إلى محدودية المعلومات والقيود المفروضة على البشر، إلا أن ابتداء أشخاص وهميين وأم وهمية يتخطى ذلك بشكل خاص عندما يتوصل المثقفون الذين يعملون في مجال جمع ونشر المعلومات إلى استنتاجات شاملة في غياب المعلومات أو في عملية تحد لمعلومات متوافرة.

وفي الهند يتم نشر الحقائق المتعلقة بهذا البلد بحرية في وسائل الإعلام، بما في ذلك المتعلقة بمعاملة المنبوذين، حتى أنه توجد تقارير رسمية حكومية عن الفظائع التي ارتكبت في حق هؤلاء؛ فمن وجهة النظر هذه كانت هناك حقائق لا تسر ومتاحة بسهولة عن الحياة في القرن الثامن عشر تحت حكم القياصرة المستبد، في الوقت الذي كتب فيه (فولتير) وآخرون بشكل إيجابي عن ذلك النظام؛ فالعامل الحاسم لا يبدو أنه يكمن في طبيعة المعلومات المتوافرة، ولكن في الميول المسبقة (الرؤية) التي من خلالها يتعامل المفكرون مع المعلومات، سواء كانت معلومات عن أفراد أو أمم. ومن المؤكد أنه لم توجد قط حواجز جدية أمام المعلومات التي استخدمها

المفكرون لتفخيم أو تشويه شخصيات أميركية عامة.
وغالباً ما يكتسب الأفراد الوهميون والأهم الوهمية صفات لا تكون
فقط مختلفة وإنما تكون النقيض المباشر لأولئك الناس الحقيقيين الذين
يفترض أن تتطابق معهم. ومع مختلف الشخصيات الوهمية التي تم ابتداعها
لوجوه معروفة ودول أجنبية من قبل المثقفين، فإن الاتساق الوحيد إنما
يتمثل في انسجامها مع رؤية أهل الفكر للعالم ولأنفسهم في ذلك العالم،
وهو ما يقودهم إما إلى التفخيم أو التشويه؛ بناءً على تطابق أو عدم تطابق
الآراء مع آرائهم، وكثيراً ما يحل التفخيم والتشويه محل الحقائق والدراسة
التحليلية العلمية حول الأفراد والقضايا التي ترتبط بهم.

التطهير اللفظي

إن فلاتر الترشيح العديدة التي تعمل في الأوساط الإعلامية والأكاديمية
ليست عشوائية؛ فهي تعكس رؤية مشتركة وتقوم بغرلة عدد لا يحصى
من الأشياء التي من شأنها أن تهدد تلك الرؤية. تقوم الرقابة اللفظية التي
يمارسها المثقفون بغرلة الألفاظ والحقائق، على حد سواء، من خلال ما
يطلق عليه اصطلاحاً التطهير اللفظي، على غرار التطهير العرقي؛ إذ يقع

تجريد الكلمات التي تكون قد اكتسبت دلالات معينة على مدى الأعوام من خلال تجربة الملايين من الناس مروراً بأجيال متعاقبة من تلك الدلالات بطريقة منهجية من قبل مجموعة صغيرة نسبياً من المفكرين المعاصرين الذين يستبدلون ببساطة الكلمات الموجودة لتحل محلها كلمات مختلفة إلى أن تحل الكلمات الجديدة محل القديمة في وسائل الإعلام.

وهكذا، وعلى سبيل المثال، فإن كلمة (المشردون) استبدل بها مصطلح (من لا مأوى لهم)، وكلمة (مستنقعات) بمصطلح (الأراضي الرطبة)، و(المومسات) بمصطلح (العاملات في مجال الجنس). إن كل الأشياء التي تعلمتها أجيال من الناس من تجربتهم حول المشردين والمستنقعات والمومسات تم محوها فعلياً؛ باستبدالها بكلمات جديدة مطهرة من تلك الدلالات؛ فالمستنقعات مثلاً تكون غالباً قبيحة وقذرة وكرهية الرائحة، حيث يتكاثر البعوض الذي ينشر الأمراض، وكذلك تكون المستنقعات في بعض الأحيان ملاذاً للكائنات خطيرة كالشعابين والتماسيح. ولكن الحديث عن (الأراضي الرطبة) يدل على الهدوء والإجلال كما لو كان حديثاً عن المقدسات.

وتظهر المفردات الجديدة المبتكرة التي تمت صياغتها في العديد من

السياقات، وغالباً ما تمحو ما تعلمناه عن هذه الأشياء من التجارب الماضية. وهكذا فقد أصبح (المترو الخفيف) هو المصطلح الدارج المستخدم من قبل المدافعين عن النقل الجماعي وهو شبيه بما كان يطلق عليه (عربات الترام) أو (الحافلة الكهربائية)، والذي كان شائعاً في ما مضى في مئات المدن الأميركية. وحلت الحافلات محل (عربات الترام) في كل تلك المدن تقريباً لسبب ما، إلا أن عيوب عربات الترام وعدم نجاعتها تلاشي كلياً عندما تصور على أنها ذلك الشيء الرنان الذي يسمى (المترو الخفيف)، والذي يمكن لمخططي المدن ومؤيديه آخرين له وصف آفاقه المستقبلية بعبارات براقية، وأنها آمنة ضد تجربة تطل بوجهها البشع من خلال الذكريات أو السجلات التاريخية لانهايار عربة الترام ثم تلاشيها.

وثمة تطور آخر مهم في فن التطهير اللفظي، وهو تغيير أسماء تستخدم لوصف الناس الذين يناصرون تدخل الحكومة في الاقتصاد والمجتمع، وهو ما يميل معظم المثقفين إلى القيام به؛ ففي الولايات المتحدة غير هؤلاء الناس المسمى الخاص بهم أكثر من مرة خلال القرن العشرين؛ ففي بدايته، أطلق هؤلاء على أنفسهم اسم (التقدميين)، وبحلول العشرينيات وبحكم التجربة رفض الناخبون الأميركيون (التقدمية)؛ لينتخبوا حكومات

وطنية تبني فلسفة مختلفة تماماً على مدى عقد كامل من الزمان. ولما أفرز الكساد العظيم في فترة الثلاثينيات حكومة تعانق فلسفة تدخل الدولة، والتي كان جزء كبير منها يتكون من أشخاص عملوا في إدارة (وودرو ولسن) التقدمية، قام هؤلاء آنذاك بتغيير اسمهم ليصبح (الليبراليين)؛ هروباً من الدلالات التي كانوا يجسدونها سابقاً، تماماً مثلما يهرب الناس من ديونهم بالإعلان عن إفلاسهم. انتهى حكم الليبراليين في الولايات المتحدة - والذي تواصل مع بعض الانقطاعات في خطة (النيو ديل) في عهد الرئيس (فرانكلين روزفلت) في الثلاثينيات وحتى خطة (المجتمع العظيم) في عهد الرئيس (لندون جونسون) في الستينيات - في وقت فقدت فيه الليبرالية مصداقيتها؛ مما حدا بمرشحي الرئاسة وغيرهم من المرشحين السياسيين الذين كانت لهم صولات وجولات مع الليبرالية فيما بعد، إلى التخلي عن تلك التسمية أو حتى التخلي عن مبدأ التسمية نفسه بحجة أنه بطريقة أو بأخرى مضلل وغير جدير بالاهتمام. وبحلول نهاية القرن العشرين بدأ الكثير من الليبراليين يطلقون على أنفسهم اسم (التقدميين)؛ وبالتالي التنصل من الدلالات التي كانت قد صبغت بها الليبرالية على مر السنين، ولكن لم تعد هذه الدلالات تنطبق على كلمة

(تقدمة) التي تعود إلى حقبة زمنية بعيدة بشكل بات يتعذر معها على معظم الناس ربط أي تجربة سابقة بتلك الكلمة.

في شهر أكتوبر 1988م نشرت صحيفة (نيو يورك تايمز) إعلاناً وقع عليه عدد كبير من كبار المثقفين من بينهم (جون كينيث غالبرايت) و(آرثر شليسنغر- الابن) و(دانيال بيل) و(روبرت ميرتون) وآخرون؛ احتجاجاً على ما وصفوه (بتشويه) الرئيس (رونالد ريغن) لـ«واحدة من أعرق وأنبأ تقاليدنا»؛ بجعله مصطلحي (ليبرالي) و(ليبرالية) عبارتي تحقير وازدراء. (82) وبالرجوع إلى المعنى الأصلي لليبرالية على أنها «حرية الأفراد في تحقيق التنمية على أكمل وجه»، فإن الإعلان لم يقر، ناهيك عن أن يدافع، عما أصبحت تعنيه النزعة الليبرالية عملياً من تدخل واسع النطاق للحكومة في الاقتصاد والهندسة الاجتماعية.

ومهما كانت مزايا أو عيوب تلك التدخلات؛ فقد كانت هي السياسات الفعلية التي يروج لها ويطبقها الليبراليون المعاصرون بغض النظر عن التعريف المعجمي الأصلي القديم لكلمة (ليبرالي)، إلا أن هذا الإعلان العاطفي لم يأخذ بعين الاعتبار حتى إمكانية أن يكون للسجل الحقيقي لليبراليين، وهم على رأس السلطة، صلة بالمصطلح الذي أصبح

مرادفاً للازدراء أكثر من صلته بالانتقادات الصادرة عن أولئك الذين لهم فلسفة مختلفة. وعلاوة على ذلك فقد وقع تصوير مسألة قيام المحافظين مثل (رونالد ريغن) بانتقاد الليبراليين، وهو ما اعتاد الليبراليون فعله مع المحافظين وخاصة (رونالد ريغن)، على أنه أمر شاذ وسوقي، وكما يتهم الناس الذين ينتقدون الليبرالية على أساس السلوك الفعلي لليبراليين بأنهم معادون لليبرالية. بمفهومها المعجمي، فإن الذين ينتقدون السلوك الفعلي للنخبة المثقفة عادة ما يتهمون أيضاً بـ(مناهضة الفكر)؛ أي أنهم هم أنفسهم ضد الاهتمامات الفكرية؛ فقد عادل (ريتشارد هوفستاتر) في كتابه الشهير (مناهضة الفكر في الحياة الأميركية) بين الأمرين، في كل من العنوان والنص، وأشار إلى «عدم الاحترام القومي للعقل»، و«الأخلاقيات التي تقلل من شعبية الفكر في مجتمعنا». (83) وكان (نيكولاس دي كريستوف) من صحيفة (نيويورك تايمز) واحداً من بين الكثيرين ممن كتبوا عن «مناهضة الفكر الذي طالما أزهق الحياة الأميركية». (84) وحتى (جاك بيرزن) العالم البارز فقد قال إن «الفكر محتقر» (85) رغم أنه دأب هو الآخر على انتقاد المفكرين دون أن يكون ممن يحتقرون الفكر، ولم يجد ضرورة في محاولة إظهار أن معظم الأميركيين، وحتى أولئك الذين

ينتقدون بشدة السجل السابق للمفكرين (بمعنى أولئك الذين يتعاملون مع الأفكار في عملهم)، يمقتون العلماء والمهندسين.

الموضوعية مقابل الحياد

مكنت البراعة اللفظية الكثير من المفكرين من التنصل من مسؤوليتهم عن غريلة الواقع لخلق واقع افتراضي أكثر تطابقاً مع رؤيتهم، ويعمد بعض المثقفين إلى تضخيم مشكلة الغريلة أو عدم الغريلة إلى حد يتعذر معه الوصول إلى حل؛ ومن ثم يقصون النقاد لتوقعهم المستحيل؛ أي الموضوعية المثالية أو الحياد الكامل. وبحسب رأي المحرر العام لصحيفة (نيويورك تايمز) فإن «لا أحد منا يتمتع بصفة الموضوعية». (86)

بطبيعة الحال ما من أحد يتمتع بصفة الموضوعية أو الحياد، ويمكن أن تكون الأساليب العلمية موضوعية ولكن العلماء الأفراد ليسوا كذلك، وليسوا مضطرين لأن يكونوا كذلك. ومن وجهة النظر تلك لا يتمتع علماء الرياضيات بالموضوعية ولكن هذا لا يعني أن المعادلات من الدرجة الثانية أو نظرية (بيثاغور) ليست سوى محض آراء. الحقيقة أن الهدف ككل من تطوير أساليب علمية موضوعية والاتفاق عليها هو البحث عن معلومات

موثوق بها مستقلة عن المعتقدات أو الميول الذاتية لعلماء أفراد بعينهم أو عن أي أمل بأن يكون معظم العلماء موضوعيين مع أنفسهم، ولو كان يتمتع العلماء أنفسهم بالموضوعية فلن تكون هناك حاجة ملحة إلى بذل الوقت والجهد في سبيل صياغة أساليب علمية موضوعية والاتفاق عليها. حتى العالم الأكثر صرامة يفتقر كمشخص إلى الموضوعية والحياد في مساعيه العلمية، ومن الواضح أن العلماء الذين يدرسون نمو الخلايا السرطانية لدى الإنسان ليسوا حياديين فيما يتعلق بحياة هذه السرطانات وحياة البشر. إن الهدف من دراسة السرطانات ليس مجرد الحصول على معلومات أكاديمية بل، على وجه التحديد، معرفة أفضل السبل للقضاء على السرطانات الموجودة، وإذا أمكن منع ظهور سرطانات جديدة، وذلك للحد من المعاناة البشرية وإطالة عمر الإنسان، وقلما وجد عمل أكثر تحيزاً من ذلك. إن ما يجعل هذا العمل يتصف بالعلمية هو أنه يستخدم أساليب يتم تصميمها بهدف الوصول إلى الحقيقة وليس بهدف الوقوف وراء معتقد أو آخر، وعلى العكس من ذلك فإن الأساليب العلمية التي استنبطت لإخضاع المعتقدات المتنافسة لاختبار الحقيقة تعترف ضمناً بأنه ليس من الحكمة الاعتماد على الموضوعية الشخصية أو الحيادية بين العلماء.

وعلى الرغم من أن (شومبيتر) قال: «إن أول شيء يقوم به المرء لأجل مبادئه هو الكذب»، إلا أنه قال أيضاً إن ما يضفي صبغة العلمية على مجال ما هي قواعده الإجرائية «التي يمكن من خلالها إزالة الخطأ المعدل إيديولوجياً» من دراسة ما. (87) وهذه القواعد الإجرائية إنما هي اعتراف ضمنى بعدم الموثوقية في الموضوعية أو الحيادية الذاتية.

إن العالم الذي يخفي حقائق مخالفة لنظرية مفضلة عن مرض السرطان سينظر إليه على أنه ارتكب عملاً مشيناً، وأنه سيفقد ثقة الآخرين به، في حين يمكن للمهندس الذي يخفي بعض الحقائق المتعلقة ببناء جسر أن يحاكم بجريمة الإهمال في حالة انهيار ذلك الجسر وفوقه أشخاص، لكن هؤلاء المثقفين/ المفكرين الذين تصنف أعمالهم تحت عنوان (الهندسة الاجتماعية) لا يواجهون مثل هذه المسؤولية القانونية إن هم أخفوا حقائق معروفة من شأنها أن تسبب في كوارث اجتماعية، وفي معظم الحالات هم معفيون تماماً من المسؤولية القانونية.

إن تمكن الكثير من المثقفين من استغلال تعذر وصول الآخرين إلى الحقائق الشخصية المتعلقة بالأفراد - وأن يجعلوا حججهم تبدو منطقية - يبين من جديد أنهم يملكون قدرة عقلية كبيرة وبراعة لفظية عالية، حتى

لو كانوا يفتقرون أحياناً إلى الحكمة. وفي نهاية المطاف فإن المسألة ليست - كما يقال غالباً - مسألة (إنصاف) لهؤلاء الذين هم (طرفاً) مسألة ما؛ فالأهم من ذلك هو الصدق مع القارئ الذي لم يدفع المال على الأرجح للاطلاع على نفسية وأيديولوجية الكاتب، ولكن للحصول على بعض المعلومات عن العالم الحقيقي. وكما قال (جان فرانسوا ريفيل): «أنا لم أدفع ستين بيزيتاً لأقرأ ما يختلج في نفس هذا المراسل الإسباني». (88)

إن المفكرين الذين يأخذون على عاتقهم غربة الحقائق خدمة للرؤية التي يحملونها إنما يحرمون الآخرين حقهم الذي يطالبون هم به لأنفسهم، وهو حق النظر إلى العالم على حقيقته، والتوصل إلى استنتاجات خاصة بهم. أن يكون لديك رأي، أو أن تبدي رأياً ما أمر يختلف جذرياً عن منع وصول المعلومات إلى الآخرين الذين يمكن أن يبلوروا وجهات نظر خاصة بهم.

الحقيقة الذاتية

إن الحقيقة - الحقائق التجريبية والمنطق الدامغ - عدو العقائد (الدوغمائية)، وهي تعامل كعدو من قبل أعداد صغيرة، ولكنها متزايدة

من المفكرين، وهو ما يفسر من جديد العلاقة التنافرية بين المعايير الفكرية وخدمة المصالح الذاتية للمثقفين. وما يتعرض للانتقاد أو يقع التنصل منه ليس ببساطة حقائق بعينها، ولكن - في الكثير من الحالات - فكرة الحقيقة ذاتها.

وهناك محاولات ممنهجة لتشويه الحقيقة كميّار حاسم من طرف البعض الذين لديهم القدرة على التفكيك، أو بشكل خاص من طرف آخرين لديهم تأكيدات بشأن (الحقيقة التي أملك) مقابل (الحقيقة التي تملك)، كما لو أنه يمكن جعل الحقيقة ملكاً خاصاً، في الوقت الذي تكمن كل أهميتها في التواصل بين الأشخاص. وعلى سبيل المثال عندما تم مواجهة (روبرت راينخ) بشأن دقة الوقائع في سرده المنشور للعديد من الاجتماعات التي صورها آخرون على أشرطة فيديو؛ مما أظهر وضعيات تختلف جذرياً عما وصفه في كتابه، كانت إجابته: «لا أزعم حقائق تفوق إدراكي الخاص».

(89) فإذا كانت الحقيقة ذاتية؛ فإن غرضها برمتها يصبح لا مغزى له، إلا أن ذلك قد يبدو للبعض ثمناً قليلاً يدفعه المرء مقابل الحفاظ على رؤيته التي يعتمد عليها إحساس العديد من المثقفين بأنفسهم وبدورهم في المجتمع.

إن التحريف الظاهري للفكرة القائلة إن كل حقيقة هي (منشأ اجتماعي)

يبدو معقولاً في الظاهر، إلا أنه يتجاهل إجراءات الثبوت والتحقق المتنوعة التي تختبر هذه المقولات. إن الكثير مما وصف بأنه (منشأ) اجتماعي هو في الواقع (منجز) اجتماعي تطور على مر الأجيال وتم التحقق منه اجتماعياً عن طريق التجربة، وإن الكثير من بين البدائل التي اقترحها غالبية المثقفين هي في الحقيقة (منشأة)؛ أي وقع ابتداعها عمداً في زمن ما وفي مكان ما، ودون أن يتم التحقق منها بعيداً عن إجماع مبتدعيها. إذا كانت الحقائق والمنطق والإجراءات العلمية كلها مجرد مفاهيم اعتباطية (منشأة/ مركبة اجتماعياً)؛ فلم يبق إلا التوصل إلى توافق في الآراء، وعلى وجه الخصوص توافق آراء بين الأقران؛ ذلك النوع من التوافق الذي ينتشر بين المراهقين أو الكثيرين من بين المثقفين.

وبالمعنى الضيق؛ فإن البشر هم بالفعل الذين أنشؤوا الحقيقة؛ فحتى العالم الذي نرى من حولنا هو في نهاية المطاف منشأ داخل أدمغتنا بواسطة بورتين صغيرتين من الضوء الذي يقع على شبكية العين لدينا. إن صورة العالم في الجزء الخلفي من أعيننا تنعكس بصورة مقلوبة تماماً مثلما تنعكس الصور في الجزء الخلفي من الكاميرا. ويقوم دماغنا بتحويلها إلى الوضع الصحيح ويقوم بعملية توفيق بين اختلافات الصورة الموجودة في عين

واحدة بالصورة الموجودة في العين الأخرى وذلك بإدراك العالم على نحو ثلاثي الأبعاد.

لا تدرك الخفافيش العالم بالطريقة ذاتها التي يدركه بها البشر؛ لأنها تعتمد على إشارات ترسل مثل السونار (الموجات فوق الصوتية) ثم ترتد، وتدرك بعض المخلوقات البحرية الأشياء من خلال حقول كهربائية تنتجها أجسامها وتستقبلها. وعلى الرغم من أن العوالم التي تدرك من قبل مخلوقات مختلفة من خلال آليات مختلفة تختلف بالتأكيد من واحد إلى آخر فإن هذه الإدراكات ليست مجرد تصورات خارج السيطرة، ولكنها تخضع لإجراءات التحقق التي تعتمد عليها مسائل خطيرة كالحياة والموت.

يمكن أن تكون الصورة المحددة لأسد تراه في قفص من إنشاء الدماغ، ولكن الدخول في ذلك القفص من شأنها أن تبين بسرعة، وعلى نحو كارثي، أن هناك حقيقة خارجة عن نطاق سيطرة العقل؛ فالخفافيش لا تصطدم بجدر القرميد أثناء طيرانها ليلاً؛ لأن الحقيقة المختلفة ذاتها التي تم إنشاؤها داخل أدمغتها تخضع هي الأخرى إلى التحقق بالتجربة في عالم موجود خارج أدمغتها، وبالفعل فإن الخفافيش لا تصطدم في طيرانها بالنوافذ الزجاجية المصقولة كما تفعل الطيور أحياناً؛ لاعتمادها

على حاسة البصر، وهذا يدل على اختلاف أنظمة الإدراك لدى كليهما ووجود حقيقة مستقلة عن هذه الأنظمة.

حتى الرؤى الأكثر تجريدية للعالم يمكن أن تخضع في كثير من الأحيان للتحقق التجريبي. إن رؤية (آينشتاين) لقوانين الطبيعة/ الفيزياء، والتي كانت تختلف كلياً عن رؤية أسلافه تم البرهنة في هير وشيما على أنها ليست رؤية (آينشتاين) للفيزياء فحسب؛ إذ لم تكن مجرد حقيقته هو مقابل حقيقة شخص آخر، بل كانت واقعاً لا مفر منه لكل شخص كان في ذلك المكان المأساوي في ذلك الزمن الكارثي. إن عمليات التحقق هي العامل الحاسم الذي يقع تجاهله، والذي يسمح للكثيرين من المثقفين/ المفكرين باعتبار كل أنواع الظواهر، سواء الاجتماعية منها أو الاقتصادية أو العلمية، مجرد تصورات ذاتية تسمح لهم ضمناً باستبدال تصوراتهم الشخصية المفضلة فيما يتعلق بما هو كائن، وكذلك بما ينبغي أن يكون.

هنالك مسألة أخرى تتعلق ببعض الشيء. بمسألة تقويض فكرة الحقيقة الموضوعية، وهي تقويض المعايير في مختلف المجالات، بما في ذلك الموسيقى والفن والأدب. «وحسب الكاتب المسرحي (هارولد بنتر) (90) فإنه لا توجد فروق واضحة بين ما هو حقيقي وما هو غير حقيقي، ولا

بين ما هو صحيح وما هو خاطئ»، وهذه الفكرة لا تقتصر على الكتاب المسرحيين؛ فقد أشار المؤرخ البريطاني البارز (بول جونسون) - على سبيل المثال - إلى أن الروائي يكون قد بلغ مرحلة «الهيمنة الجمالية عندما يعمد أولئك الذين عجزوا عن فهم ما هو بصدد القيام به أو لماذا يقوم به إلى الاعتذار بسبب فشلهم في الفهم بدلاً من إلقاء اللوم عليه بسبب فشله في إيلاغ المغزى». (91) لقد حقق الرسامون والنحاتون والشعراء والملحنون الموسيقيون من بين آخرين النتيجة ذاتها التي تخدم مصالح شخصية على نحو مثير للحسد بطريقة مماثلة، ويستفيد الكثيرون منهم من الدعم المادي من قبل دافعي الضرائب، وهم ليسوا بحاجة إلى إرضائهم، ولا حتى جعل أعمالهم مفهومة لديهم. وفي بعض الحالات فإن المنتجات (الفنية) لهؤلاء والمدعومة مادياً يقصد منها أحياناً الاستهزاء بالجمهور أو إهائته أو إحداث صدمة في صفوفه، ويمكن حتى التشكيك فيها أيضاً كأعمال فنية.

ولكن - كما قال (ويل رودجرز) منذ فترة طويلة - «عندما لا تكون شيئاً آخر فإنك تستطيع أن تزعم أنك فنان، ولا أحد يستطيع أن يثبت أنك لست كذلك». (92) وقد وصف (بيرزان) الفنانين بشكل بارع ومناسب عندما قال إنهم «الأكثر ثباتاً على شجب الحضارة الغربية» (93)

وهذا أمر مفهوم تماماً عندما لا يكون هناك ثمن يدفع مقابل تجاوزات من هذا القبيل.

التمييزي والدراماتيكي

تلعب مسألة التمييزي والدراماتيكي دوراً كبيراً في عمل أهل الفكر بشكل خاص، بل هو أمر لا مفر منه تقريباً، على الرغم من أن التفكير هو النشاط الأساسي للمثقفين، إلا أنه شيء يفعلها الجميع؛ فالأساس المنطقي أو المبرر الوحيد لوجود فئة خاصة من المثقفين يكمن في أن هؤلاء يقومون بذلك على وجه أفضل - من وجهة نظر فكرية - من حيث الأصالة والتعقيد والاتساق الداخلي لأفكارهم، إلى جانب قاعدة معرفية واسعة لنوع محدد من المعرفة، وانسجام هذه الأفكار مع المقدمات المنطقية المقبولة لدى المفكرين، ولكن ليس بالضرورة من منظور النتائج التجريبية بالنسبة إلى آخرين.

التمييزي

أن تكون ضمن الخمسة أو العشرة في المئة الأوائل بمعايير متنوعة بالنسبة

إلى أولئك الذين يجتازون اختبارات متعاقبة في عصر يتسم بالتحاق واسع بالتعليم العالي كثيراً ما يكون أمراً حاسماً للوصول إلى المؤسسات الأكاديمية النخبوية التي منها يباشر هؤلاء الناس وظائفهم كمفكرين/ مثقفين بسهولة بالغة وبأمل كبير بالنجاح؛ وبالتالي فإن الانشغال بما هو تمييزي ليس مجرد سمة فردية ولكنه جزء من تجربة جماعية تناسب ومجال الخبرة الذي سيصبح من خلاله الفرد مفكراً بعد أن يكون قد مر بغرلة فكرية تعاقبت مراحلها في طريقه إلى تلك الوظيفة، وحتى أولئك المثقفون الأفراد الذين لديهم خلفية تعليمية متواضعة نسبياً يستوعبون الجو المؤثر للمفكرين البارزين، وهم مستعدون للاعتقاد بأن مثل هؤلاء المفكرين إنما هم نخبة متميزة جداً ونفيسة.

إن الشعور بالتفوق ليس مصادفة عرضية؛ إذ إن التفوق ضروري ليصل المفكرون إلى حيث هم، وهم في حقيقة الأمر متفوقون تماماً في كثير من الأحيان في نطاق ضيق من الهموم الإنسانية التي يتعاملون معها، وهم ليسوا أساتذة في الشطرنج وليسوا موسيقيين عابرة فحسب، ولكنهم أيضاً مهندسو برمجيات كمبيوتر ورياضيون محترفون وأناس يشغلون كثيراً من الوظائف العادية/ الدنيوية التي لا يمكن أن تكون تعقيدات موضع

تقدير إلا من قبل أولئك الذين كان يجب عليهم التمكن منها. إن الخطأ الكارثي الذي سقط فيه مثقفون كثر يتمثل في انطلاقهم من إتقانهم لنوع خاص من المعرفة إلى تعميم ذلك؛ ليزعموا امتلاك الحكمة في شؤون العالم؛ أي في شؤون أناس آخرين تتعدى معرفتهم بشؤونهم بأشواط كبيرة ما يأمل أي مفكر امتلاكه من معرفة.

ويقال دائماً إن المغفل يستطيع أن يرتدي معطفه على وجه أفضل مما لو وضعه له رجل حكيم، وكثيراً ما ينشغل عدد من المثقفين بفكرة أن المعارف التي يمتلكونها تتجاوز متوسط المعارف المتوافرة لدى ملايين الناس الآخرين ويتجاهلون - إلى حد بعيد، وفي كثير من الأحيان - الحقيقة التي لا يرقى لها الشك، وهي أن معارفهم الدنيوية لا تعدو أن تكون عشر مجموع المعارف الدنيوية/العادية لدى هؤلاء الملايين، إلا أن كثيرين من بين المثقفين يرون أن تحويل القرارات من الجماهير إلى أناس مثلهم هو تحويل القرار ممن يمتلك معارف قليلة إلى أولئك الذين يمتلكون معارف أكثر، وهذه هي المغالطة المهلكة التي تكمن وراء الكثير مما قاله وفعله المثقفون، بما في ذلك الإخفاقات المتكررة فيما يتعلق بالتخطيط المركزي وغيرها من أشكال الهندسة الاجتماعية التي يسيطر على قرارها أناس لديهم القليل

من (مجموع المعارف)، ولكن الكثير من الجرأة والوقاحة التي تركز على تفوقهم في مجال معرفي محدد.

وكما تم الإشارة سابقاً، كان على المخططين المركزيين في الاتحاد السوفيتي، أن يحددوا أسعار 24 مليون نوع من السلع والخدمات (94) وهي مهمة مستحيلة إذا كانت هذه السلع ستخضع إلى دراسة عقلانية لعلاقة بعضها ببعض كوسيلة لإظهار الندرة النسبية للسلع والخدمات وتكاليفها أو الرغبات النسبية للمستهلكين فيما يتعلق بالأربعة والعشرين مليون سلعة وخدمة، مقارنة بين بعضها وبعض؛ وبالتالي تخصيص الموارد اللازمة لإنتاجها، ولكن لضخامة هذه المهمة التي كان يتعذر على أية لجنة تخطيط مركزي القيام بها، أثبتت التجربة في اقتصاديات السوق أنها مهمة سهلة، وفي متناول ملايين الأفراد من مستهلكين ومنتجين؛ إذ يقوم كل بمراقبة عدد قليل نسبياً من الأسعار ذات الصلة بمسؤولياته، بالتنسيق مع جهات تخصيص الموارد وتوزيع المنتجات والخدمات في الاقتصاد ككل؛ ليجري ذلك في جو من المنافسة بين الأسعار لتحديد احتياجات السوق. وباختصار، فإن الملايين ربما يعرفون أكثر بكثير مما تعرفه أي لجنة تخطيط مركزي، حتى لو كان المخططون المركزيون جميعهم أصحاب درجات

علمية عالية ومعظم الناس الآخرين دون ذلك. إن الجهل الموثق بأوراق اعتماد يظل جهلاً، ومن المفارقات أن المشكلة الأكبر التي يواجهها المثقفون الذين يفترض أنهم يعرفون كل شيء هي أنهم لا يملكون ما يكفي من المعارف ليفعلوا ما ينوون فعله؛ ولا أحد يملك ذلك، ولكن المفكرين لديهم كل الدوافع والحوافز للادعاء بأنهم قادرون على أن يفعلوا أكثر مما يستطيع أي أحد آخر أن يفعل، وتكفي الإشارة إلى مستوى تعليمهم وتعليم نظرائهم من ذوي التوجهات ذاتها؛ لتبدو الادعاءات منطقية. ومع ذلك فإنه، ومع ضيق تخصص المفكرين الأكاديميين، يصبح من غير المرجح دوماً، حتى لأولئك المفكرين البارزين في اختصاص ما، أن يستوعبوا كل العوامل التي تحيط بمشكلة عملية في العالم الحقيقي؛ لأن الكثير من تلك العوامل، أو ربما معظمها، يقع لا محالة خارج نطاق تخصص ما. ويبدو أيضاً أن الأبعاد الأخلاقية للعنصر التمييزي تمثل نقطة جذب على نطاق واسع بين صفوف المثقفين، ويتلطف هؤلاء إلى اغتنام الفرص التي تخولهم أن يكونوا فوق الآخرين، بما في ذلك مجتمعهم كاملاً في بعض الأحيان، سواء كان ذلك بمعارضة العقوبات الصارمة في حق المجرمين، أو شجب تدمير هيروشيما وناكازاكي أو الإصرار على تطبيق اتفاقية

جنيف على الإرهابيين الأسرى الذين لم يقرروا باتفاقية جنيف، ولا هي تشملهم بالتطبيق. ويتم الدفاع عن ازدواجية المعايير الأخلاقية (التنديد بالولايات المتحدة جراء أفعال لا تحظى إلا بالقليل من التعليق أو لا تلقى اهتماماً أصلاً لو صدرت عن دول أخرى قامت بمثلها أو حتى بأسوأ منها) على أساس أنه يجب علينا نحن أن نمتلك معايير أخلاقية أرقى؛ وبالتالي فإنه يمكن لتعليق عرضي يقع تفسيره على أنه عنصري أن يثير ضجة في وسائل الإعلام الأميركية أكبر مما يثيرها قيام إرهابيين بقطع رؤوس أناس أبرياء ونشر ذلك على أشرطة فيديو لمشاهدين متلفهين في الشرق الأوسط. ونادراً ما يعرب المثقفون عن قلق كبير حول الآثار التراكمية لهذه الغرلة المتحيزة للمعلومات والتعليقات على الجمهور عامة أو على الطلاب الذين يتلقون قدراً ثابتاً من هذه المعلومات المغرلة بدءاً من المدارس الابتدائية وانتهاءً بالجامعات، وما يطلق عليه (التعددية الثقافية) نادراً ما يكون صورة واقعية، بما فيها من غث وسمين، للمجتمعات في كل أنحاء العالم. والأكثر شيوعاً هو التركيز على الغث عندما يتعلق الأمر بمناقشة تاريخ الولايات المتحدة الأميركية أو الحضارة الغربية ووضعها الراهن، والتقليل من أهمية أو حتى تجاهل ذلك لما يتعلق الأمر بالهند أو بمجتمعات غير غربية. وبما

أن كل مجتمع معرض لتحديات داخلية وخارجية فإن التشويه الذي يطول مجتمعاً ما تترتب عليه عواقب تشمل عدم الرغبة في الدفاع عن المجتمع ضد المطالب غير المعقولة أو حتى التهديدات القاتلة، وكما سيتضح في الفصل السابع فإنه يمكن أن يشمل ذلك أيضاً عدم الرغبة في الرد على التهديدات العسكرية، بما يمنح أحياناً الأعداء المحتملين مثل (هتلر) فرصة الاستفادة من الشك والتردد؛ حتى يفوت الأوان ويسبق السيف العذل.

الدراماتيكي (المثير)

تفضي رؤية (الصفوة المختارة) إلى قرارات نهائية ومثيرة أو دراماتيكية مثل انتشار (الحقوق) بدلاً من المداولات والمفاوضات التراكمية، وأياً كانت المكاسب والخسائر التي تلحق بعامة الناس نتيجة كل من هذين الهجينين في صنع القرار في حالات معينة، فإن المكاسب التي تحصل عليها (الصفوة المختارة) تأتي من خلال أخذ قرارات قاطعة تؤكد على نحو مدو ومثير رؤيتهم المتعالية، بينما تختصر المفاوضات المسائل في المراوغة غير المثيرة حول ما هو أكثر أو أقل، ويتم كل هذا في جو من المساواة الأخلاقية مع خصومهم؛ وبالتالي فإن هذا في حد ذاته يعد انتهاكاً لرؤية

(الصفوة المختارة).

إن هذا التحيز تجاه القرارات المصيرية القاطعة له عواقب على المجتمع ككل، ويبدو على الأغلب أنه لا يهم ما السياسة التي تؤمن بها إن كنت تؤمن بها إيماناً قاطعاً؛ إذ أنه يمكن دفع كل سياسة تقريباً إلى النقطة حيث تصبح نتائجها عكسية.

وتبرز أهمية المؤسسات التي من خلالها يصنع القرار عندما تميل بعض المؤسسات إلى أن تكون قراراتها حاسمة وأخرى إلى أن تكون قراراتها تراكمية. وتميل المؤسسات السياسية والقانونية بشكل خاص، باتجاه القرارات الحاسمة بينما تميل العائلات والأسواق إلى المفاوضات والمفاهيم بسبب عدم رغبتها في أن تضحي بكل ما لديها من ود أو مال على سبيل المثال؛ فرغبة تلك المؤسسات تتوافق تماماً مع رؤية الصفوة المختارة التي تسعى للحصول على الكثير من القرارات التي تؤخذ بشكل حاسم في شكل (حقوق).

وهناك أسباب أخرى وراء النزعة نحو الدراماتيكي أو المثير؛ وتجدر الإشارة مرة أخرى إلى أن أولئك الذين هم مثقفون بالمعنى الذي نفهمه نحن لا يتعاملون في المقام الأول مع الرياضيات أو العلوم، أو الطب أو

الهندسة، ولكن مع أشياء أخرى كاللغة أو الأدب أو التاريخ أو علم النفس. وبينما تحظى وظيفة الطبيب الأكثر روتينية في إنقاذ حياة إنسان باستخدام أساليب طبية شائعة، بأهمية ذات تقدير اجتماعي؛ فإن مجرد التسجيل الرتيب للأحداث لا يجعل من التاريخ أو الصحافة شيئاً مثيراً للاهتمام؛ فهو في نظر المجتمع أقل أهمية بكثير، ولا يؤدي إلى التميز أو التقدير أو النفوذ في نظر المثقف الفرد الذي ينقل تلك المعلومات. إن الذي يجعل التاريخ جديراً بأن يقرأهم الأفراد المتميزون أو الأحداث الجسام، وفي مجال الصحافة هنالك قول مأثور يقول: «إذا عض كلب رجلاً فهذا لا يصنع خيراً»، ولكن العكس صحيح، وهذا المثل يعبر عن الفكرة ذاتها. وفي الأدب - كما في علم النفس - فإن ما يعلي شأن المؤلف أو المجال ذاته هو الموضوع الاستثنائي المتميز أو النظرية الاستثنائية. وعلى النقيض من ذلك، فإن الطبيب الذي لم يفعل شيئاً خارج الممارسة المعتادة للعلوم الطبية يلقي مع ذلك التقدير والاحترام؛ لإسهامه في الحفاظ على صحة إخوانه من البشر وإنقاذه لحياتهم، ولا حاجة إليه بأن يدعي التميز والتفوق على أطباء آخرين كي يحصل على المكافآت المادية والمعنوية للمهنة، إلا أن هذه الأهمية التلقائية ليست متاحة في معظم المجالات التي يعمل فيها

أهل الفكر؛ فالذي يرقى بالممارس أو المجال/ الحقل الذي يعمل فيه إلى مكانة مرموقة، من حيث التقدير والثناء من طرف الجمهور، هو الجديد أو الاستثنائي أو المثير. وفي الواقع وحتى ضمن هذه المجالات فإن البراعة الفائقة في مجال التخصص قد لا تعني الشيء الكثير في الحياة المهنية في العالم الأكاديمي دون مساهمة شخصية في النهوض بالميدان؛ وبالتالي فإن الأمر الملح فيما يتعلق بالأكاديميين هو «أن تنشر أو أن تختفي».

تساهم كل من عملية التميز التي تولد المفكرين/ المثقفين انطلاقاً من أفراد استثنائيين والدوافع التي تؤدي إلى استمرار إظهار تفردهم وطبيعتهم الاستثنائية في إيجاد نموذج أو جزه (إيريك هوفر) في ملاحظاته إذ يقول: «إن المفكر لا يستطيع أن يعمل في درجة حرارة عادية»؛ (95) فالعادي لا يمكنه أن يتسع لهم ويدعمهم، كما يدعم الناس الذين هم في مجالات تتطلب شيئاً معترفاً به على نطاق واسع على أنه حيوي في حد ذاته، مثل الصحة والإنتاج الاقتصادي.

بسبب هذه العملية التي تتقي وتكافئ المثقفين والحوافز التي يستمرون في السعي إليها؛ فإننا نفهم لماذا ينتبه هؤلاء لأشياء استثنائية من شأنها أن تبرز تفردهم ويغضون نظرهم عن أشياء قد تكون حيوية لآخرين ولكنها

عادية للغاية؛ وبالتالي فهي لا تخدم مصالح المثقفين. وكما أشرنا في الفصل الثالث فإن مصلحة معظم المثقفين فيما يسهل أو يعوق الإنتاج الاقتصادي ضئيلة أو حتى معدومة على الرغم من أن هذه الزيادة في الإنتاج في نهاية المطاف قضت على الفقر الشامل الذي طالما انشغل المفكرون بالتباكي عليه على مدى قرون من الزمان. إن جانباً كبيراً مما يسمى فقراً في الدول الصناعية اليوم كان ولا يزال ينظر إليه على أنه رفاهية غير قابلة للتصديق من قبل معظم الناس في زمن مضى أو حتى في بعض دول العالم الثالث المعاصرة، ولكن المفكرين/ المثقفين المعاصرين الذين يبدون القليل من الاهتمام بهذه الأمور يهتمون اهتماماً بالغاً بالحصص النسبية للثروة الحالية التي تذهب إلى مختلف شرائح المجتمع بسبل ووسائل إعادة توزيع هذه الثروة، على الرغم من أن نمو الكعكة الاقتصادية تاريخياً، كما كانت عليه، عمل إلى حد بعيد على الحد من الفقر أكثر مما عمل على تغيير الحجم النسبي للحصص التي ستذهب إلى شرائح مختلفة من السكان.

وحتى المجتمعات التي نشأت كاملةً بغرض التغيير السريع للحجم النسبي للحصص - كما هو الحال في البلدان الشيوعية على سبيل المثال - لم تقم إلا بالقليل فيما يتعلق بالحد من الفقر مقارنةً بما فعلته الدول التي

تسهل سياستها صنع كعكة أكبر. إنه من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، تفسير تفشي مسألة عدم اهتمام المفكرين / المثقفين الذين لم يتوقفوا يوماً عن مناقشة الفقر والتشكي منه بمسألة بناء الثروة، في الوقت الذي كانت فيه الثروة المتراكمة والانتامية هي الأمر الوحيد الذي عالج مسألة الفقر الشامل في نهاية المطاف، ودون أن نفهم أن الحلول العادية للمشكلات حتى الحيوية لم تضعها دوافع وقيود وعادات المثقفين.

بالنسبة إلى الكثير من المثقفين يتضمن الحل للمشكلات الكبيرة مثل الفقر مساهمة فكرية كبيرة من قبلهم. وعن ذلك يقول (أتش. جي. ويلز)، على سبيل المثال: «التخلص من الإحباط الاقتصادي العالمي والانتقال إلى الرفاهية الشاملة والعدالة الاجتماعية» يتطلب «جهداً فكرياً عظيماً». (96) وبالمثل فإن بناء السلام الدائم «هو قطعة هندسية ذهنية ضخمة وثقيلة ومعقدة ومرهقة». (97)

يتوقف تزامن تحدي العالم الحقيقي والتحدي الفكري الذي ينزع (ويلز) وآخرون إلى أن يتعاملوا معه كأمر بدهي تقريباً على الافتراضات الأولية لرؤية الشخص. إن هؤلاء الذين يحملون افتراضات عكسية يتوصلون إلى استنتاجات معكوسة على غرار تلك التي توصل إليها (جورج ج.

ستيغلر)، والتي سبق أن أشرنا إليها في الفصل الأول «قد تدمر حرب ما قارةً أو جيلاً دون طرح أسئلة نظرية جديدة». (98) وباختصار، فإنه حتى أخطر الكوارث ليست بالضرورة تحديات فكرية.

بعد أن قررت الحكومة الشيوعية الصينية في أواخر القرن العشرين أن تخطو باقتصادها خطوات تجاه الرأسمالية أدى الارتفاع الكبير في معدل النمو الاقتصادي إلى انتشار ما يقدر بمليون صيني من الفقر شهرياً. (99) إن كل من يهتم بمسألة الحد من الفقر حقاً لن يسعد بذلك وحسب، وإنما سيدفعه الفضول أيضاً إلى معرفة كيف تحققت تلك الفائدة العظيمة، ومع ذلك فإن لا أحد من المفكرين الذين طالما شغلتهم مسألة الفقر أظهر اهتماماً حقيقياً بالانخفاض الفعلي في معدلات الفقر من خلال آليات السوق في الصين أو الهند أو في أي مكان آخر. لم يحدث ذلك إلا بالطريقة التي توقعوها، ولا بالأسلوب الذي يفضلونه؛ لذا تم تجاهل الأمر كما لو لم يحدث على الإطلاق. ومرة أخرى نقول إن ما يتجلى هنا هو المواقف وليس المبادئ، والمقصود المواقف إزاء أنواع السياسات والمؤسسات التي تركز على وجهات النظر السائدة للمثقفين/المفكرين في مقابل أنواع السياسات والمؤسسات التي أسفرت عن نتائج مثبتة دون أن تعكس أو

حتى تضع في عين الاعتبار وجهات نظر المثقفين.
ويواجه الصحفيون وآخرون ممن يكتبون لجمهور واسع دوافع إضافية،
و قليلاً من القيود؛ لتفسير العالم بعبارات تحقق رضا القراء العاطفي
ورضاءهم هم أنفسهم على حد سواء. وتقع إساءة فهم الكثير من المسائل،
ليس لأنها معقدة إلى درجة يتعذر على معظم الناس فهمها، ولكن لأن
التفسير العادي يكون أقل استجابةً لحاجات الناس العاطفية من تفسير
ينتج أوغاداً نكرهمهم، وأبطالاً نمجدهم. وفي الواقع قد يكون التفسير
العاطفي الذي يخلق شعوراً بالارتياح في كثير من الأحيان أكثر تعقيداً
من التفسير العادي الذي هو أكثر توافقاً مع الحقائق القابلة للإثبات، وهذا
ينطبق بشكل خاص على نظريات المؤامرة. ولعل المثال التقليدي لشيء
مفضل يحتاج إلى تفسيرات على نحو عاطفي تولد شعوراً بالارتياح على
نطاق واسع هو رد فعل وسائل الإعلام الأميركية والسياسيين وقطاع كبير
من الجمهور تجاه عدم استقرار أسعار البنزين، وكذلك تجاه نقص البنزين
في السبعينيات. ما من واحد من هذه الأحداث يتطلب فهماً من التمرس
في مجال الاقتصاد أرقى من ذلك الذي نقرأه في مناهج علم الاقتصاد
التمهيدية العادية والمقررة.

وفي الواقع فإنه ليس من الضروري الارتقاء حتى إلى ذلك المستوى من التمرس الاقتصادي حتى نفهم كيف تعمل آلية العرض والطلب لسلة عادية كالنفط، والتي يتم تداولها على نطاق واسع في سوق عالمية ضخمة لا تملك حتى الشركات الكبرى التي يطلق عليها تسمية (عمالقة النفط) القدرة على التحكم في أسعارها، وحتى إن وجدت تلك القدرة فهي محدودة للغاية، كما أن الأمر لا يتطلب أي اختراقات معرفية لفهم كيف أن التحكم في أسعار النفط في السبعينيات أدى إلى نقص في البنزين، عندما أدى التحكم في الأسعار إلى نقص في عدد لا يحصى من المنتجات في دول حول العالم، سواء في المجتمعات الحديثة أو في الإمبراطورية الرومانية أو في بابل القديمة.

ومع ذلك لم يثبت أي واحد من هذه التفسيرات العادية أنها رائجة وشائعة في وسائل الإعلام أو في السياسة بقدر رواج وشيوع (طمع) شركات النفط. وعلى مر السنين تمت إحالة الكثير من المديرين التنفيذيين لشركات نفط أميركية إلى لجان من الكونغرس؛ ليتم التنديد بهم أمام شاشات التلفاز في كل أرجاء البلاد، وتحميلهم مسؤوليتهم عن أسعار البنزين، أو نقص البنزين أو أي من القضايا المطروحة. وأطلق السياسيون الذين أعلنوا

بصوت عال عزمهم على «كشف كل الخبايا المتعلقة بهذا الأمر» سلسلة من التحقيقات الفدرالية بشأن شركات البترول على مر الأعوام، بالتزامن مع نشر عناوين لافتة في الصحف وتصريحات مماثلة ومثيرة على شاشات التلفزيون. وأما الاستنتاجات العكسية لهذه التحقيقات فعادة ما تظهر في شكل أنباء إخبارية موجزة مدفونة داخل الصحف أو يعلن عنها على نحو غير واضح في البرامج الإخبارية التلفزيونية أو لا تظهر على الإطلاق.

ومع انتهاء التنفيس العاطفي فإن الاستنتاجات العادية عن أنه لا وجود لدليل على تواطؤ ما أو على تحكم في الأسعار، لا تعتبر أخباراً.

وعلى الرغم من أن وجود المفكرين/ المثقفين مرتبط في المقام الأول بقدرتهم على التفكير على نحو أفضل أو بتفوقهم المعرفي على الآخرين فإن تفوقهم الذهني هو تفوق في مجال معين وضيق ضمن تشكيلة واسعة من القدرات البشرية. وغالباً ما يكون المفكرون مشار إعجاب ودهشة في اختصاصاتهم، كما هو شأن أساتذة الشطرنج ونوابغ الموسيقى وآخرين كثيرين، والفرق هو أن هؤلاء الآخرين الاستثنائيين نادراً ما يتخيلون أن مواهبهم الخارقة في ميدان ما تؤهلهم لأن يقيموا ويعظوا ويوجهوا مجتمعاً بأكمله. ويتهم كثير من الناس على مر السنين المفكرين/ المثقفين

بافتقارهم إلى الحس المشترك، ولكن ربما لا يتوقع الكيس أن يتمتع كل المفكرين بحس مشترك، في حين يرتكز دورهم في الحياة على أن يكونوا غير عاديين؛ أي في قول أشياء تختلف عما يقوله الآخرون، ومع ذلك فإن هناك الكثير من الأصالة الحقيقية داخل أي شخص، وأبعد من ذلك أن تكون غير مألوف وربما يعني أن تنغمس في أشياء شاذة لا فائدة منها أو في محاولات ذكية للسخرية أو لإحداث صدمة. وسياسياً ربما يعني ذلك السعي وراء حلول أيديولوجية مثيرة بدلاً من المقايضات الحذرة. وكما لاحظ المؤرخ (بول جونسون) فإن المفكرين / المثقفين ينجذبون ليس فقط إلى الحركات الشيوعية، ولكن أيضاً إلى الحركات الفاشية والنازية:

وكثيراً ما يقع ربط المفكرين بالعنف، وهو ما يجعلنا نستبعد أن يكون ذلك مجرد انحراف، وغالباً ما يأخذ ذلك شكل الإعجاب بأولئك (الرجال العمليين) الذين يمارسون العنف؛ فقد كان لـ(موسوليني) عدد مذهل من الأتباع المثقفين، وقطعاً لم يكونوا كلهم من الإيطاليين. وفي طريقه إلى السلطة، كان (هتلر) دوماً أكثر نجاحاً داخل أسوار الجامعات، وكانت مناشداته الانتخابية للطلاب تتجاوز في العادة أداءه بين بقية أفراد الشعب ككل؛ كان ناجحاً بين صفوف المدرسين وأساتذة الجامعات.

وتقلد كثير من المفكرين مناصب عليا داخل الحزب النازي، واشتركوا في أشنع الانتهاكات التي نفذتها قوات الأمن الخاصة (آس. آس)، وهكذا فإن كئيب القتل المتحركة الأربعة التي كانت رأس الحربة في (الحل النهائي) لـ(هتلر) في أوروبا الشرقية، كانت تضم على نحو غير اعتيادي نسبة عالية من الضباط من خريجي الجامعات. ونذكر - على سبيل المثال - (أوتو أوهلندورف) الذي قاد الكتيبة (د)، والذي كان يحمل مؤهلات من ثلاث جامعات ودرجة الدكتوراه في القانون. وكان لدى (ستالين) هو الآخر في زمنه حشد من المفكرين المعجبين، كذلك كان شأن رجال من هذا القبيل يتصفون بالعنف في فترة ما بعد الحرب على غرار (كاسترو) و(ماو تسي تونغ). (100)

وتكررت القصة ذاتها لاحقاً في ميادين القتل في كمبوديا: «إن الجرائم البشعة التي ارتكبت في كمبوديا من إبريل 1975 والفترة التي تلتها، والتي أسفرت عن موت ما بين خمس وثلث السكان، كانت قد نظمتها مجموعة من المفكرين الفرانكفونيين من الطبقة الوسطى تعرف باسم (أنكا لوي) - «المنظمة العليا» -، خمسة من بين قادتها الثمانية كانوا مدرسين، وأحدهم كان أستاذاً جامعياً، وآخر كان موظفاً حكومياً، بينما كان الثامن

خبيراً في الاقتصاد». (101)

إن زعم (إريك هوفر) بأن المفكرين «لا يستطيعون العمل في درجة حرارة عادية» (102) تؤكد أمثلة أخرى كثيرة، ومهما كانت درجة إثارة أو جاذبية رؤية ما فإنه يجب على كل واحد منا في نهاية المطاف أن يعيش في عالم الحقيقة. وطالما وقعت فلترة وغرابة الحقيقة لتناسب رؤية ما، فإن هذه المعلومات المغرلة ليست سوى دليل مضلل على صنع القرار في واقع لا يرحم، هذا الواقع الذي يجب علينا أن نتأقلم معه؛ لأنه لن يتأقلم معنا.

الفصل السادس

المثقفون والقانون

«على الرغم من أن العلم قادر على التقدم الخطي، فإن هذا لا ينطبق على القانون؛ حيث إن الأفكار والأخطاء ذاتها قد تعود مراراً وتكراراً».

(ريتشارد آي. ابشتاين) (1)

القانون واحد من بين الكثير من المجالات التي تعرف صراعاً أيديولوجياً للرؤى. وكما أن اقتصاد السوق الحر يضع قيوداً شديدة على الدور الذي يمكن أن تلعبه رؤية المثقفين، كذلك يفعل الالتزام الصارم بقواعد القانون، والقانون الدستوري خصوصاً. بالنسبة إلى أولئك الذين تضع رؤيتهم نخبة ذات معارف واسعة في دور صناع القرار بالوكالة نيابة عن المجتمع بأسره؛ فإن القانون يجب أن يتوافر على خصائص تختلف كثيراً عما هي عليه في رؤية أولئك الذين يرون أن الغالبية العظمى من المعرفة المهمة منتشرة بين ملايين الناس؛ إذ لا يملك كل فرد سوى جزء صغير جداً من تلك المعرفة.

إذا كان القانون يعتمد على معرفة وحكمة وفضيلة صناع القرار؛ فمن السهل أن نتصور أن الأمر متروك لصناع القرار لصياغة قوانين تكون

(عادلة)، (رحيمة)، أو موجهة بحس (العدالة الاجتماعية). ولكن، بما أن كل هذه الكلمات غير محددة وطبعة بين أيدي أولئك الذين يتمتعون بالبراعة اللغوية، فإن مثل هذا المفهوم للقانون لا يتوافق كلياً مع ما هو مطلوب من قبل أولئك الذين يرغبون في أن يوفر القانون إطاراً موثقاً من القواعد يمكن من خلاله اتخاذ القرارات من قبل الملايين من الناس بالتفاهم بين بعضهم البعض.

لا يمكن أن يكون هناك أي إطار قانوني موثق يكون فيه القضاة أحراراً في فرض أفكارهم الشخصية كقانون حول ما هو عادل ورحيم أو يتفق مع العدالة الاجتماعية. ومهما كانت مزايا أو عيوب تصورات القضاة لهذه المصطلحات فإنها لا يمكن أن تكون معروفة مسبقاً لدى الآخرين، ولا موحدة من قاض إلى آخر، بحيث إنها ليست قانوناً بالمعنى الكامل للقواعد المعروفة مسبقاً لأولئك الذين يخضعون لتلك القواعد. ودستور الولايات المتحدة يحظر صراحة القوانين بأثر رجعي، بحيث لا يمكن معاقبة المواطنين أو تحميلهم المسؤولية عن أفعال لم تكن محظورة عند ارتكابها، لكن القضاة الذين يتخذون قرارات على أساس تصورات خاصة بهم للعدالة والرحمة والعدالة الاجتماعية فإنهم في الواقع إنما يصنعون قوانين

بعد الواقعة التي لم يكن هؤلاء الذين يخضعون لمثل هذا القانون على علم مسبق بها.

هنا، وكما في حالات أخرى كثيرة، فإن الخطوة الحاسمة تكمن في تجاوز الخبرة الشخصية. وعلى الرغم من أن للقضاة معرفة متخصصة في المعارف والمهارات بشأن تحديد القانون لحرية تصرف المواطنين، فإن هذا يختلف تماماً عن وجود قضاة يخمنون حول كيفية ممارسة المواطنين لحرية التصرف ضمن هذه الحدود، ويمكن للأفراد، على سبيل المثال، اختيار تحمل مسؤوليات الزواج أو العيش معاً دون تحمل تلك المسؤوليات. ولكن القضاة الذين يمنحون النفقة إلى أحد الشريكين، بعد فسخ العلاقة، فإنهم يفرضون بذلك مسؤوليات الزواج بأثر رجعي على أشخاص اختاروا العيش معاً دون الاستفادة من هذه المؤسسة المعروفة.

ويمكن للعواقب أن تنتشر إلى ما هو أبعد من حالات معينة أو قضايا خاصة في تلك الحالات. إن عدم حالة عدم اليقين التي تحيط بجميع القوانين عندما يطلق القضاة العنان لأفكارهم الشخصية، من شأنه أن يشجع على زيادة التقاضي من قبل أولئك الذين ليس لديهم قضية حقيقية في ظل القانون كما هو مكتوب، ولكن قد يكونون قادرين على انتزاع

تنازلات ممن يقاضون، والذين قد لا يكونون على استعداد للمخاطرة بالتأويل الخيالي للقانون من قبل بعض القضاة.

تغيير القانون

بالطبع يجب أن تتغير القوانين بتغير الظروف في المجتمع، ولكن هناك فرقاً أساسياً بين القوانين التي تغير من قبل الناخبين الذين يقررون التصويت لصالح المسؤولين الذين سيقرون تشريعات جديدة ستصبح قوانين تم الإعلان عنها مسبقاً، على عكس القوانين التي تغير من قبل قضاة يبلغون من يجلس أمامهم في قاعة المحكمة: كيف ينطبق عليهم التأويل الجديد للقاضي؟

كانت العبارة الشهيرة للقاضي (أوليفر وندل هولمز) «إن حياة القانون لم تكن المنطق، بل كانت الخبرة» (2) كانت جزءاً من فلسفته القضائية، وفي أحد آرائه بالمحكمة العليا الأميركية، قال: «تعتبر تقاليد وعادات المجتمع أكثر من المنطق.. ويجب على المدعي الانتظار؛ حتى يكون هناك تغيير في الممارسة أو على الأقل إجماع للرأي المتحضر قبل أن يتوقع من هذه المحكمة تغيير القواعد التي يؤيدها المشرعون ومحكمة الولاية التي يقيم فيها». (3)

بينما يعتمد (هولمز) أكثر على التجربة المتراكمة عبر أجيال، والمتجسدة في القانون، وعلى خلاف تفكير المثقفين؛ فإنه لم ينكر أن بعض (المثقفين الكبار) قد أسهموا في تطوير القانون، مضيفاً أن «أكبر تلك الإسهامات.. تعتبر تافهة إذا ما قورنت بالقانون كله وبرمته» (4) ولكن إذا كان التطور الطبيعي للقانون - كما تصوره (هولمز) - أنه لم يكن مسألة عقل بل حكمة؛ حكمة مركزة من تجارب أجيال بأكملها، وليس من تألق أو افتراضات نخبة من المثقفين؛ فإن المثقفين الذين يسعون إلى أكثر من (دور تافه) ليس لديهم من خيار سوى محاولة خلق نوع مختلف جداً من القانون؛ قانون يلائم مواهبهم وتطلعاتهم أكثر.

كان ذلك بالفعل ما دفع إليه أصحاب هذه الرؤية لمدة تزيد على قرنين؛ ففي القرن الثامن عشر كانت لـ(ماركيز دي كوندورسيه) وجهة نظر للقانون مخالفة لتلك التي اعتمدها في وقت لاحق (هولمز)، وكانت أكثر توافقاً مع تلك المعتمدة من النخبة المثقفة/ أهل الفكر في القرن العشرين: «تصاغ القوانين بشكل أفضل، وتبدو في كثير من الأحيان نتاج غير الواضح للظروف والأهواء؛ تصاغ هذه القوانين من قبل مثقفين إن لم تكن أيضاً من قبل الفلاسفة». (5)

بحلول النصف الثاني من القرن العشرين أصبحت وجهة النظر التي تقول إن القانون شيء يجب أن يشكل وفقاً لروح العصر، ووفقاً لتفسير النخب الفكرية، أكثر شيوعاً في المدارس القانونية الرائدة وبين القضاة. ويلخص البروفيسور (رونالد دواركين) من جامعة أكسفورد هذا النهج عندما رفض التطور الطبيعي للقانون؛ باعتباره عقيدة (سخيفة)؛ (6) استناداً إلى «التطور الفوضوي والمجرد من المبادئ للتاريخ»؛ (7) حيث إن العمليات الطبيعية كانت تصور على أنها مساوية للفوضى، مثلما هو الحال بين صفوف أولئك الذين يؤيدون التخطيط المركزي بدلاً من التفاعلات الطبيعية في الأسواق. وفي كلتا الحالتين كانت الأفضلية لنخبة تفرض رؤيتها وتتجاوز - إذا لزم الأمر - وجهات نظر الجماهير؛ حيث قال (دواركين) أيضاً: «إن مجتمعاً أكثر مساواة هو مجتمع أفضل، حتى لو فضل مواطنوه عدم المساواة». (8) وباختصار، فقد سعت هذه الرؤية إلى فرض المساواة الاجتماعية والاقتصادية من خلال عدم المساواة السياسية التي من شأنها أن تسمح للنخبة بتجاوز ما يريده السكان عموماً. وعلى الرغم من مطالبة البروفيسور (دواركين)، فإن الأرجح هو تفضيل معظم الناس لعدم المساواة، وما قد يفضلونه هو حرية التمكين للعمليات النظامية

بدلاً من إملاءات النخبة، حتى لو انطوت هذه العمليات النظامية على قدر من عدم المساواة.

القانون - بالمعنى التام كقواعد معروفة مسبقاً ومطبقة ومكتوبة - يمثل قيلاً كبيراً على صنع القرار بالوكالة، خصوصاً إذا تعلق الأمر بالقانون الدستوري غير القابل للتغيير بسهولة عن طريق أغلبية بسيطة في لحظة ما، وأما الصفوة المختارة من أصحاب الرؤية المكرسة، فعليهم إما أن يعانون في ظل هذه القيود وإما أن يستخدموا مواهبهم، بما في ذلك براعتهم اللفظية؛ لتخفيف قيود القانون على مسؤولي الحكومة؛ أي يمكن القول إن عليهم أن يجعلوا القانون أقل من القانون وأكثر من حيث الطبيعة الخاصة لصنع القرار من طرف النخب صاحبة السلطة، وكان هذا في الواقع، ولفترة طويلة، التوجه العام الذي اتخذه المفكرون الذين يفضلون صنع القرار بالوكالة عموماً، وعلى يد مسؤولي الحكومة الساعين إلى نطاق أوسع لممارسة سلطتهم.

الدستور والمحاكم

بوسع المفكرين/ المثقفين الأفراد والقضاة اتخاذ أي من المقاربات لتفسير

الدستور. وعلى أي حال يوجد عدد من النماذج والأنماط التي يمكن تتبعها في فترات محددة من التاريخ؛ فقد شهد (العهد التقدمي) في مطلع القرن العشرين بداية نموذج كان سيصبح سائداً - فيما بعد - أولاً بين المثقفين ثم في المحاكم. ولم تتطور أفكار هذا العهد التقدمي على يد هؤلاء العلماء القانونيين مثل (روسكو باوند) و(لويس برانديس) فقط، بل على يد رئيسين من رؤساء الولايات المتحدة اللذين كانا لسنين طويلة مفكرين - بحسب فهمنا للناس الذين يكسبون عيشهم من العمل الفكري -، وهما (ثيودور روزفلت) و(وودرو ويلسون)؛ فقد أشار (ثيودور روزفلت) في مذكراته إلى سياساته كرئيس: «إصراري على نظرية أن السلطة التنفيذية محدودة فقط بقيود ومحظورات معينة تظهر في الدستور أو مفروضة من الكونغرس. بموجب الصلاحيات الدستورية». (9) وهذا ما تجاهل بفرح التعديل التاسع الذي يتيح للحكومة الاتحادية فقط ممارسة تلك الصلاحيات الممنوحة تحديداً لها من الدستور، مع كل الصلاحيات الأخرى المتعلقة بالولايات أو الناس أنفسهم.

لقد قلب (ثيودور روزفلت) التعديل التاسع رأساً على عقب كما لو أن كل الصلاحيات غير المحظورة، تحديداً على الرئيس، قد أصبحت له

ليمارسها، كما أن صياغاته لم تكن مجرد عمل تنظيري؛ فحين خول قواته الاستيلاء على منجم فحم أثناء إضراب، قال للجنرال المسؤول: «أطلب منك ألا تولي اهتماماً لأي سلطة أخرى، ولا لقرار قاض، أو أي شيء آخر غير أوامري»، كما أنه لم يرغب الاستماع إلى مسؤول في الكونغرس من حزبه هو، وهو الذي أثار أسئلة حول دستورية أفعال الرئيس. لما نفذ صبره جذب (ثيودور روزفلت) (واتسون) من كتفه بغضب وصاح في وجهه قائلاً: «لقد وضع الدستور من أجل الشعب وليس الشعب من أجل الدستور». (10) وبهذا الفعل حول (ثيودور روزفلت) نفسه عملياً إلى (الشعب) والدستور إلى وثيقة اختيارية أو استشارية، محطماً الغرض كاملاً من وضع الدستور ككابح على سلطان مسؤولي الحكومة.

وأما (وودرو ويلسون)، وهو الرئيس الآخر الذي كان مفكراً بالمعنى المعروف هنا، فكان أقل إثارة، ولكنه نافذ الصبر حيال قيود الدستور، وأدخل فكرة ستبقى طويلاً بعد رئاسته كتبها لما كان أستاذاً في جامعة (برينستون): «الأيام السهلة عام 1787» عندما تم تبني الدستور، وكيف أن «كل جيل من رجال الدولة كان يتطلع إلى المحكمة العليا لتقدم التفسير الذي سيلبي حاجات ذلك الوقت». (11) وأكد «أن المحاكم هي منتدى

الشعب»، متتقياً فرعاً مختلفاً من الحكومة كبديل للشعب، ومحولاً - شأنه شأن (ثيودور روزفلت) - الدستور إلى وثيقة استشارية؛ حيث يكون دور المحاكم تحديداً «كفاية الدستور من ناحية حاجات ومصالح الأمة»؛ لتكون «ضمير» الأمة بخصوص مسائل القانون. وباختصار، فقد توقع أن تكون المحاكم صانعة سياسة بالوكالة بدلاً من مجرد كيانات متخصصة بالقانون تطبق القوانين الموضوعية بأيدي الآخرين. والقضاة الاتحاديون غير المنتخبين من ذوي التعيينات مدى الحياة الذين ينبغي وصفهم بـ(متندي الشعب) كانوا مثلاً آخر للبراعة اللفظية في تحويل مؤسسة معزولة بشكل خاص عن آراء العامة إلى تعبير مفترض عن تلك الآراء.

قال (ويلسون): «لو أن المحاكم فسرت الدستور بحرفيته الدقيقة، كما اقترح البعض، لحولت الوثيقة إلى سترة ضيقة» (12). واستخدم (ويلسون) جدلاً آخر كرره آخرون كثيرون حتى القرن التالي، وهو دور (التغيير) عموماً، والتغيير التقني خصوصاً «حين وضع الدستور لم تكن هناك سكك حديد، ولا تلغراف، ولا هواتف». (13) ومثلما هو شأن آخرين يعيدون هذا النوع من الجدل وقت الأجيال المقبلة مستعينين بأمثلة الطائرات والحواسيب والأعاجيب التقنية الأخرى، لم يبذل (ويلسون)

جهداً من أي نوع كان لإيضاح كيف أن هذه التغييرات أو سواها قد احتاجت إلى محاكم للتوصل إلى تفسيرات جديدة ومختلفة للدستور. وبوسع المرء أن يطلع على قائمة طويلة من قرارات مصيرية مثيرة للجدل اتخذتها المحكمة العليا، بدءاً من قضية (ماربوري ضد ماديسون) إلى (روي ضد ووايد)، ولن يجد سوى القليل - إن وجد أصلاً - مما كان فيه للتغيير التقني أثر ما.

لقد كانت القضايا الآتية معروفة كلها للذين قاموا بكتابة الدستور، وهي الإجهاض (14)، والصلاة في المدارس (15)، والقبض على المجرمين (16)، والفصل العنصري (17)، والعقوبة القصوى (18) وعرض الرموز الدينية في المباني الحكومية (19)، والوزن التفاضلي للأصوات في الانتخابات (20). أما المناجاة المثيرة من أجل (التغيير) فقد تكون مجرد انتصارات للبراعة اللفظية غير أنها نادراً ما يكون لها صلة بالقضايا المطروحة.

إن (التغيير) العام هو إحدى أكثر الحقائق المثيرة للجدل في الحياة لدى الناس عبر كل مساحة الطيف الأيديولوجي، كما أنه ليس هناك من سؤال عن إذا ما كانت القوانين، بما في ذلك الدستور أحياناً، قد تحتاج إلى تغيير.

والحق أن الدستور نفسه اعترف بالحاجة إلى هذه التغييرات ووضع آلية لوضع تعديلات جديدة، والسؤال البارز الذي تم تجاهله هنا عمداً في كل المجادلات هو: من الذي يجب أن يقرر؟

على أي حال هناك مؤسسات تشريعية وفرع تنفيذي للحكومة، فضلاً عن سلسلة كاملة من المؤسسات الخاصة القائمة للاستجابة للتغييرات، ومجرد تكرار مقولة (التغيير) لا يقدم سبباً يبرر كون القضاة هم الذين يجرون التغييرات، وهذا جدل من كثير من المجادلات من دون حجج ما لم يعتبر التكرار ذاته حجة.

أحياناً تعتبر (صعوبة) تغيير القوانين، وخصوصاً صعوبة تعديل الدستور، سبباً وجيهاً لضرورة تحول القضاة إلى طريق مختصرة نحو التغيير؛ فمثلاً قال (هيربرت كرولي)، وهو أول محرر في صحيفة (النيو ريبابليك) في مقاله الكلاسيكي عن العهد التقدمي (وعد الحياة الأميركية): «ينبغي على كل حكومة شعبية في النهاية، وبعد تفكير مطول، أن تمتلك القدرة على القيام بأي فعل يعتبر في رأي الأغلبية الحاسمة من الشعب مطلوباً؛ من أجل رفاهية العامة)، وأضاف: «وهذه ليست حال الحكومة المشكلة بموجب الدستور الاتحادي» (21)، ورثي ما دعاه «انعدام القابلية العملية

لتغيير الدستور» (22). وطرح كثيرون آخرون أنه من الصعب تعديل الدستور، غير أن الصعوبة لا تتحدد بتكرار الدعوة؛ فإن لم يرد الشعب عمل شيء محدد، حتى لو اعتبرته شريحة المفكرين مرغوباً أو ملحاً؛ فتلك ليست صعوبة، وهذه هي الديمقراطية؛ فإن لم يتغير الدستور على الدوام فهذا ليس دليلاً على صعوبة تعديله؛ إذ ليست هناك صعوبة في الاستيقاظ صباح يوم ووضع شيء مكان آخر، وهذا لا يحدث كثيراً؛ لأن الناس لا يريدون حدوثه، وحين أراد الناس حدوثه عدل الدستور أربع مرات في ثماني سنوات (1931-1920م).

في سنة 1980 أشار (روسكو باوند) الذي أصبح عميداً لكلية القانون في (هارفرد) إلى الرغبة في «دستور حي بفضل تفسير قضائي»، (23) ودعا إلى «يقظة النشاط القضائي؛ من أجل الحصول على قاض اجتماعي»، وأعلن أن القانون «يجب أن يخضع إلى النتائج التي يحققها». (24) وقد شجب ما دعاه (القضاء الآلي) بسبب «إخفاقه في الاستجابة للحاجات الحيوية للحياة اليومية المعاصرة»؛ إذ قال: «حين يصبح القانون مجموعة من القواعد فتلك هي الحالة التي يحتج عليها علماء الاجتماع اليوم، وينتقدونها وهم على حق» (25) ومع أن (باوند) تحدث عن «فجوة بين

الفكر القانوني والفكر الشعبي» كسبب لجلب الأول إلى صف الأخير بغية الحصول على نظام للقانون «ينسجم مع الحس الأخلاقي للمجتمع»؛ فقد غدت هذه الفكرة الشعبية الواضحة مجرد ستار بلاغي في النهاية؛ فهو دعا إلى قانون «بأيدي طبقة تقدمية مستنيرة تكون مفاهيمها متقدمة على العامة، وترفع قيادتها الفكر الاجتماعي إلى مستوى أرقى» (26). وباختصار، أيد (روسكو باوند) فكرة أن تقوم النخبة المتمرسه بتغيير طبيعة القانون؛ ليطمأشى مع ما اعتبروه «حاجات حيوية للحياة المعاصرة» (27) على الرغم من اختلافها وسبقها للعامة الذين يفترض أن القانون قد صيغ للتماشي مع «حسهم الأخلاقي». في نظر (باوند) ينبغي على القانون أن يعكس أيضاً ما أطلق عليه مراراً - دون تعريف - «العدالة الاجتماعية» (28). فما أرادته العامة كان بالنسبة إلى (باوند) - مثلما هو الأمر بالنسبة إلى (ويلسون) - قد ذاب في الخلفية إلا عند استخدامه كتفويض مبهم لـ (التغيير). وتآلم (باوند) مما وصفه «ما زلنا نعزف على قدسية الملكية إزاء القانون»، واستشهد بوضوح بـ «تقدم القانون بعيداً عن الفردية القديمة» التي هي «غير مقتصرة على حقوق الملكية» (29).

وهكذا وضع (روسكو باوند) في عامي 1907 و1908 مبادئ

(الفعالية) أي «تبني القوة في فرض الإرادة»؛ أي الذهاب إلى ما وراء تفسير القانون لصنع سياسة اجتماعية، والتي قدر لها أن تظل سائدة مئة عام من بعد. كما توقع الممارسة اللاحقة بالإشارة إلى القانون الأجنبي كبرير لقرارات قضائية تخص القانون الأميركي (30) وهي عملية تستبعد القرارات القضائية، وحتى التشريع الذي يفترض أنها ترجمه، من التحكم بمواطنين خاضعين لتلك القرارات ودستور الولايات المتحدة. كما تحدث (لويس برانديس) بالتوجه ذاته عن «تغييرات ثورية» في المجتمع كانت المحاكم إزاءها «صماء وعمياء»، بما في ذلك الحاجة إلى حكومات ولايات تكون قادرة على «إزالة شروخ البطالة التقنية وتحقيق فائض في القدرة الإنتاجية». (31) وليس محمداً ما يمكن أن يوهل القضاة للذهاب وراء تخصصهم القانوني؛ ليصوغوا سياسات اقتصادية واجتماعية. وأكد (برانديس) في مقاله (القانون الحي) أنه كان ثمة «نقلة نحو تطلعنا من عدالة قانونية إلى عدالة اجتماعية» (32). ومع أن لـ (برانديس) هذا التطلع، لم يكن واضحاً بما فيه الكفاية، مع أن مديحه لـ (روسكو باوند)، والمنظرين القانونيين والقضاة أصحاب التوجه ذاته، قد يوحى بأن ذلك هو تطلع النخب المثقفة من أجل تأثير أقوى في صنع السياسة عبر المحاكم.

واستشهد (برانديس)، مثل (باوند)، بنظريات وممارسات قانونية أجنبية كسبب لوجوب سير القضاة الأميركيين في ذلك الاتجاه، كما استشهد به (علم الاجتماع)؛ باعتبار أنه «أثار الشك حول إذا ما كانت السرقة خطأ المجتمع أكثر مما هي خطأ الفرد» (33).

جادل (برانديس) - مثلما فعل (باوند) - بأن المحاكم «واصلت تجاهل حاجات المجتمع الجديدة»، وطبقت - وهي راضية - الأفكار العتيقة مثل «قدسية الملكية الخاصة» (34). ومثل كثيرين غيره، في زمنه وبعده، عامل (برانديس) حقوق الملكية كمجرد امتيازات خاصة لقلّة محظوظة، وليس كحد على سلطة السياسيين. وجاءت ذروة المفهوم التقدمي لحقوق الملكية عام 2005م، حين صرحت المحكمة العليا في قضية (كيلو ضد ونيو لندن)، بأن السياسيين استطاعوا الاستيلاء على ملكية خاصة (منازل وأعمال الطبقة العاملة والطبقة المتوسطة)، وتحويلها إلى أطراف خاصة أخرى، مثل الذين يبنون أشياء لأناس أرقى يدفعون ضرائب أكثر لخزائن يسيطر عليها السياسيون.

لاحظ (برانديس) مرة أخرى - مثل (باوند) - بعض الاتجاهات الجديدة نحو «تأمين أفضل من المحاكم للحاجات الاجتماعية القائمة» (35) ولم

يوضح سبب كون القضاة مؤهلين ليغدوا حكاماً لما يشكل «حاجات اجتماعية»؛ أي أن السؤال الأعم المتعلق بذهاب النخب إلى ما وراء حدود تخصصهم المهني، لم يطرح. كما أثار (برانديس) «العدالة الاجتماعية» (36) من دون تعريف لها مثلما فعل (باوند) قبله ومثل آخرين - بلا حصر - سيفعلونها بعده، وبرر نوع القانون الذي أراده بأن ذلك الذي - حسب استعانتته بمثال من (مونتغرو) - «عبر عن إرادة الشعب» (37) على الرغم من أن إرادة الشعب قد تم التعبير عنها في نظام الحكم الأميركي من خلال المسؤولين المنتخبين بدلاً من القضاة غير المنتخبين، وهذا واضح إلى درجة أنه من العسير رؤية سبب إثارة إرادة الشعب على الدوام باستثناء كونها نافذة خطابية للتهيئة لانقلابات قضائية.

لقد رفضت أغلب محاكم العهد التقدمي نوع المجادلات التي أثارها (روسكو باوند) و(لويس برانديس)، وأشهر حالات الرفض هذه جاءت عام 1905م في قضية (لوشنر ضد نيويورك) التي أيدت حظر الدستور على تغيير الحكومة لمصطلحات العقود الخاصة، غير أن مرور الزمن جلب مبادئ العهد التقدمي القانونية إلى المحاكم بشكل متزايد، بما في ذلك المحكمة العليا التي عين فيها (برانديس)، وأسقطت هذه المحاكم

ليس قضية (لوشنر) فقط بل كذلك سوابق دستورية أخرى. وكان قد تبوأ (رسوكو باوند) منصب عميد أول كلية قانون في البلد، وهي (هارفرد) أيضاً، بمثابة نقطة تحول في تطور التفكير القانوني الأميركي. وبخصوص كثير من القضايا الأخرى مال المفكرون إلى غض النظر عنها بدلاً من الإجابة عن اعتراضات ذوي وجهات النظر المعاكسة؛ فقد أشار (جون ديوي) مثلاً إلى «عبادة فعلية وعاطفية للدستور» (38)، بإحالة وجهات النظر المعاكسة إلى مجرد عواطف لا تتطلب جدلاً مناظراً طويلاً.

بينما كانت هناك مجادلات وخلافات كثيرة حول جوانب معينة من القانون، دار أهم وأكثر جدل حول من ينبغي أن يتحكم في القانون، ومن ينبغي أن يغيره؛ ففضل المثقفون الأميركيون منذ منتصف القرن العشرين، على الأقل، توسيع دور القضاة لما وراء القوانين التطبيقية التي وضعها آخرون لأنفسهم؛ ليجعلوا القانون «ملائماً لكل الأزمنة»؛ أي جعل القانون ملائماً للرؤية السائدة للأزمنة، وهي رؤية الصفوة المختارة.

وحيث إن دستور الولايات المتحدة الأميركية كان يمثل حاجزاً أمام هذا الدور الموسع للقضاة؛ فمطلوب من القضاة (ترجمة) الدستور كمجموعة من القيم الواجب تطبيقها بحسب اختيارهم، أو تحديثها كما يرونه

مناسباً، بدلاً من اعتباره مجموعة من التعليمات المحددة المطلوب اتباعها، وهذا ما تعنيه «الفعالية القضائية» على الرغم من أن البراعة اللفظية عملت على خلط هذا المعنى بغيره.

الفعالية القضائية

إن الذين يروجون للحرية الموسعة لعمل القضاة في (ترجمة) القوانين لتناسب الضرورات المفترضة أو روح الأزمنة بدلاً من الالتزام بما تعنيه الكلمات وقت سن القوانين، يبدو أنهم يفترضون ضمناً أن القضاة النشطاء (ذوي النزعة النضالية) سيقومون بثني القانون بالاتجاه الذي يفضله هؤلاء القانونيون، والنتيجة تطوير رؤية الصفوة المختارة، غير أن الفعالية القضائية «صك على بياض» للسير في أي اتجاه بأي قضية؛ اعتماداً على ميول القضاة أنفسهم.

وبينما استخدم رئيس المحكمة العليا (إيرل وارن) تفسيرات موسعة للقانون لحظر الفصل العنصري في المدارس العامة عام 1945م، استخدم رئيس المحكمة العليا قبل قرن تقريباً (روجر تاني) تفسيرات موسعة للقانون؛ ليقول في قضية (دريد سكوت) إن الإنسان الأسود «ليس له

حقوق يكون الإنسان الأبيض ملزماً بها» (39) فكان المنشقون في تلك القضية هم الذين أصروا على متابعة القوانين المكتوبة والسوابق القانونية موضحين أن البيض الأحرار تمتعوا بحقوق قانونية معترف بها في أجزاء من البلد حتى قبل تبني الدستور وبعده أيضاً (40) ولا بد أن مثقفي العهد التقدمي وما بعده قد اطلعوا على نحو صائب على توجهات أزمتهم للفعالية القضائية لتوجيه القانون في اتجاه أهدافهم وقيمهم، بيد أن ذلك لم يكن متأسلاً ولا محتماً؛ فلو أصبح مبدأ الدر الحر لصنع القانون القضائي أمراً راسخاً ومقبولاً عبر الطيف الأيديولوجي، لأصبح ممكناً أن يؤدي تأرجح البندول الأيديولوجي عبر الزمن إلى إطلاق العنان لحرب قضائية يشنها الجميع ضد الجميع، ويقوض فيها المفهوم الأساسي للقانون، إلى جانب رغبة الشعب في الالتزام بالإملاءات العشوائية للقضاة. وفي غضون ذلك يمكن لمغالطة القضاة المشبشين بـ(النتائج) أن تسخر من مفهوم القانون ذاته، بما في ذلك دستور الولايات المتحدة.

وثمة قضية تقليدية تخص المغالطة القضائية فيما يتعلق بـ(النتائج) الاجتماعية المرغوبة، وهي قضية (ويكارد ضد فيلبرون) عام 1942م، والتي أرسيت سابقة وأساساً عقلياً تمدد طويلاً لما وراء القضايا المطروحة

في تلك القضية تحديداً؛ فموجب قانون الإصلاح الزراعي لعام 1938م، كان للحكومة الاتحادية صلاحية التحكم في إنتاج وتوزيع منتجات زراعية كثيرة، وقد انبثقت تلك الصلاحية من سلطة الكونغرس في تنظيم التجارة بين الولايات بحسب نص الدستور، ومع ذلك طبق القانون على مزارع في (أوهايو) زرع ما وصفته المحكمة الاتحادية ذاتها بـ«مساحة قليلة من قمح الشتاء» (41) لاستهلاكه الخاص وعلف حيوانات مزرعته، وقد زرع هذا المزارع بقدر أكثر مما سمحت به وزارة الزراعة بل إنه تحدى سلطة الحكومة الاتحادية التي أبلغته بما يجب أن يزرع في مزرعته في الوقت الذي لم يدخل فيه ذلك الإنتاج دورة التجارة بين الولايات أو حتى داخل الولاية ذاتها.

عندئذ قضت المحكمة العليا بأن السلطة الاتحادية تمتد حتى إلى «إنتاج لم يخصص أي جزء منه للتجارة بل كان كله للاستهلاك في المزرعة» (42) وكانت حجة المحكمة: أن أحد الأغراض الرئيسة للقانون زيادة السعر السوقي للقمح للحد من الحجم الذي يمكن أن يؤثر في السوق؛ فمن العسير إنكار أن مسألة بهذا الحجم والاختلاف كقمح للاستهلاك المنزلي يمكن أن يكون لها أثر ملموس في السعر وظروف السوق. وقد ينشأ هذا

من جراء وجود حالة سوقية يعمل فيها هذا القمح على تهديد السوق، ولو تعرض لإغراء الأسعار المرتفعة لنزاع إلى التدفق إلى السوق وحد من زيادة الأسعار، ولكن لو افترضنا أنه لم يتعرض للتسويق إطلاقاً، فهو يسد حاجة إنسان يزرعه؛ وهو ما ينعكس من الناحية الأخرى في صفقات شراء في السوق المفتوح؛ فالقمح المزروع في مزرعة داخلياً ينافس بهذا المعنى القمح في مجال التجارة (43).

وهكذا حكم على القمح الذي لم يدخل في أي تجارة بالخضوع للسيطرة الاتحادية. بموجب فقرة التجارة بين الولايات من الدستور؛ فيمكن - وفق هذا النمط الموسع للقانون - أن يدعى كل شيء فعلياً «تجارة بين الولايات»؛ وهو ما أصبح في الواقع عبارة سحرية تبرر بالفعل أي توسع في السلطة الاتحادية عبر سنوات طويلة، بعكس قيد التعديل العاشر على السلطة الاتحادية؛ فقد ساد دعر عام 1995م في بعض الأحياء، حين صوتت المحكمة العليا بنسبة 5-4 في قضية «أميركا ضد لوبيز» حول حمل سلاح قرب مدرسة بأنه ليس «تجارة بين الولايات»؛ لذلك لم يكن للكونغرس صلاحية حظره، على الرغم من أن كل الولايات كان لها تلك الصلاحية، ومعظمها حظرته فعلاً. وما جعل التصويت متقارباً والنتيجة

مفاجئة هو أنه رفض الممارسة طويلة الأمد للمحاكم التي اعتادت تمطيط عبارة «التجارة بين الولايات»؛ لتغطي عملياً أي شيء يختار الكونغرس تنظيمه.

ولم يقتصر بعض الناشطين القضائيين على وضع قواعد لتمطيط القانون فقط بل حتى الميل لمقاومته مباشرة، ومثال ذلك قضية عام 1979م «شركة عمال الفولاذ الأميركية ضد ويدر»، القسم 703(أ) من قانون الحقوق المدنية لسنة 1946 الذي حرم قانوناً على الموظف «التمييز ضد أي فرد فيما يخص راتبه أو البنود أو الشروط أو الامتيازات الخاصة بتشغيله بسبب أصله العرقي» أو صفات أخرى مختلفة، كما منع القسم 703(ث)، تحديداً، هذا التمييز في «أي برنامج معد لتقديم تدريب مهني أو تدريب آخر». وعلى الرغم من ذلك رفض قبول موظف أبيض هو (بريان ف. ويب) في برنامج تدريبي؛ حيث منحت المقاعد على أساس الأقدمية، وحيث قبل موظفون سود ذوو أقدمية أقل؛ لأن قوائم أقدمية عرقية منفصلة قد استخدمت، وخصصت حصص عرقية وفقاً لذلك. كان هذا معاكساً تماماً للمعنى الواضح للقانون، ولكنه لم يرفض بصراحة في رأي المحكمة العليا الذي كتبه القاضي (وليام ج. برنان). غير أن

(برنان) رفض «التفسير الحرفي» لقانون الحقوق المدنية مفضلاً بدلاً منه البحث عن «روح» القانون في «انشغال الكونغرس الرئيس» بـ«معاناة الزنوج في اقتصادنا»(44). ولأن الغرض المفترض ليس حماية البيض من التمييز العنصري، فقد اعتبر أن القانون ليس لحماية (بريان ف. وير) الذي خسر القضية، وقد شبه خروج هذا القرار من اللغة الواضحة للقانون بما يفيد العكس، بحالات الهروب الكبيرة لـ(هوديني) في الرأي المخالف للقاضي (وليام هـ. رنكويست). (45)

في كل هذه القضايا الثلاث (دريد سكوت، ويكارد وفيلبورن، وير) عكست القرارات (النتائج) المفضلة بدلاً من القانون المكتوب؛ فهي أمثلة ملموسة تقليدية على ضحايا الفعالية القضائية، ولسوء الحظ شوه معنى العبارة في السنين الأخيرة؛ لذلك فهو يقتضي شيئاً من التدقيق والمعينة. إن (الفعالية القضائية) تعبير اصطلاحي يتعذر تحديد معناه بالمعاني المنفصلة للكلمات، مثل شأن معنى هتاف يقول (هوت دوغ Hot Dog) التي هي في الأصل تعني (شطيرة سجق)، والتي يمكن أن يحدد معناها بالإشارة إلى تعريف منفصل لكلمتي «كلب» و«ساخن»، ومع ذلك حاول البعض مؤخراً إعادة تعريف الفعالية القضائية بحالة القاضي

الفعال عند إعلان عدم دستورية القوانين أو الإجراءات الحكومية. وعلى أي حال فإن الدستور ذاته هو قيد مفروض على صلاحيات الكونغرس، إضافة إلى صلاحيات الفروع الأخرى للحكومة، واعتبر القضاة ملزمين بالواجب بإبطال شرعية أي تشريع يعمل ضد الدستور، منذ القضية البارزة لـ (ماربوري ضد ماديسون) عام 1803م؛ لذلك فإن عدد مرات تنفيذهم لذلك الواجب ليس في أيديهم حصرياً، وحسب، بل يعتمد على عدد مرات قيام آخرين بأشياء تتجاوز الصلاحيات الممنوحة لهم من الدستور. إن المسألة الحقيقية المتعلقة بالفعالية القضائية هي إذا ما كان أساس قرارات القاضي هو القانون الذي وضعه آخرون، بما في ذلك الدستور، أم إذا ما كان القضاة يعتمدون في قراراتهم على مفهومهم الخاص لـ «حاجات الأزمنة» أو «العدالة الاجتماعية» أو اعتبارات أخرى وراء القانون المكتوب أو السوابق القانونية.

وهناك تعبير اصطلاحى آخر يستخدم لممارسة القاضي الذي يجعل دوره يقتصر على اتباع القانون المكتوب؛ إنه «القيّد القضائي» أو اتباع «المقاصد الأصلية» للقانون. وهنا، مرة أخرى، يتعذر فهم المعاني الحقيقية ببساطة من المعاني المفردة لكل كلمة؛ فالقيّد القضائي يعني جعل عملية

القرار القضائي تستند إلى قوانين وضعها آخرون بدلاً من استنادها إلى تقييم القاضي الخاص لما هو أفضل لأحد الطرفين في القضية المنظورة أو للمجتمع عموماً. وقدم القاضي (أوليفر ويندل هولمز) مثلاً على هذه الفلسفة القانونية حين قال إن دوره كقاض هو «التثبت من أنه إذا ما سارت الأمور بحسب القواعد سواء أحببتها أم لا» (46). وقال أيضاً: «إن معيار الشرعية الدستورية ليس إذا ما كنا نعتقد أن القانون يجب أن يكون للصالح العام أم لا» (47) ولكن ما دام القاضي الذي يؤمن بالقيود القضائية يجعل من القانون القائم الاعتبار الأعلى عند الفصل في القضايا؛ فإن ذلك يعني غالباً أن هذا القاضي يجب أن يكون فعالاً في إلغاء قوانين جديدة تخرق قيود الدستور الذي هو «القانون الأعلى في الأرض». وباختصار، فإن النشاط ليس هو ما يميز النشاط القضائي عن القاضي الممارس للقيود القضائية ما دامت هذه مجرد تعابير اصطلاحية لفلسفات مختلفة لأداء وظيفة القاضي. والقضاة الذين يرجعون قراراتهم إلى اعتبارات اجتماعية أو اقتصادية أو سواها مما يحث عليه (روسكو باوند) أو (لويس) هم ناشطون قضائيون بالمعنى الذي أثار الخلافات والمجادلات، سواء أعلنوا عدم دستورية قوانين كثيرة أم قليلة.

ومع أن القاضي (ويليام و. دوغلاس) كان ناشطاً قضائياً كلاسيكياً بمعنى الانتباه فقط إلى الدستور في إصدار أحكام تستند إلى أفضليات سياسته الخاصة، وأشهر مثال هنا هو إرجاع أحكامه في قضية (جريسوولد ضد كونكتيكت) إلى «أشياء منبثقة» من محيط الدستور؛ فقد أذعن للمشرعين الذين مرروا تشريعاً اجتماعياً ليبرالياً مستخدماً لغة عزيزة على قلوب مناصري القيود القضائية، قائلاً إن المحكمة ينبغي ألا تكون «هيئة تشريعية كبرى» بل هيئة سياسة اجتماعية للكونغرس ومشرعي الولايات (48). ولكن حين أعلن القانون القائم سياسة اجتماعية رفضها هو، لم يتردد في التدخل وإعلان عدم دستوريته، مثلما فعل في قضية (جريسوولد ضد كونكتيكت)، حتى لو لم يكن لديه ما يرجع إليه حكمه سوى «الأشياء المنبثقة» التي أدرتها بشكل ما من «محيط» الدستور (49) وهي ما لم يدركه سابقاً أعظم العقول القانونية، سواء في المحاكم أو خارجها أبداً.

وجاء المد القومي للفعالية القضائية مع محكمة (وارن) في الخمسينيات (1950م) والستينيات (1960م)، حين قرر كبير القضاة (إيرل وارن) والأغلبية المشايعة له في المحكمة العليا، ملاحظة السياسة الاجتماعية في كل من المناطق المتمدنة والجنائية، وهو ما لم يختلف تقريباً عن الترحيب

الذي أبدته شريحة المفكرين في الإعلام والأوساط الأكاديمية. ومهما يكن من أمر، حين واصلوا إدارة الجلسات لاحقاً مبتدئين بمحكمة (وارن بيرغر) في سنة 1969، سعى كثير من المفكرين إلى تحويل الشكاوى السابقة حول الفعالية القضائية ضد القضاة الجدد، عن طريق قياس درجة فعالية هؤلاء القضاة في إعلان عدم دستورية القوانين أو في تعديل السوابق التي أثبتتها الناشطون القضائيون مثل جماعة عهد (محكمة وارن)؛ فقد وجه الصحفي الليبرالي (ميخائيل كينسلي) اتهاماً إلى (أنتونين سكاليا) باعتماد مبدأ الفعالية في القضاء حين كتب الأخير رأياً بصفته قاضياً في دائرة محكمة الاستئناف كان - بحسب كلام (كينسلي) - قد «فسخ قطعة رئيسة من التشريع كانت قد مررتها أغلبية كبيرة في مجلسي الكونغرس، ووقع عليها رئيس منتخب شعبياً» (50) كأن تلك أشياء تسبغ صفة الدستورية على القانون. واعتبرت (ليندا جرينهاوس) في صحيفة (نيويورك تايمز) قرار اعتبار حمل السلاح قرب مدرسة ليس تجارة سلاح، بأنه ممارسة لـ «سلطة غاشمة» من المحكمة العليا؛ لأنها في قضية (أميركا ضد لوبيز) قد أبطلت قانوناً صادق عليه مجلس الكونغرس والرئيس الأميركي) (51) كما لو أن قوانين أخرى قد فسخت من قبل المحكمة

العليا؛ باعتبارها غير دستورية، منذ قضية (ماربوري ضد ماديسون) عام 1803م، لم تكن قد سنت بحسب الأصول أيضاً.

وذكر مقال في صحيفة (مشيخان لوريفيو) تحت عنوان «الاستهزاء من الكونغرس» أن «المحكمة في قضية (لويز) قد اتخذت خطوة مهمة في تطوير نسختها الجديدة للفعالية القضائية التي تمثل استهتاراً بما قام به الكونغرس عن عمل شاق» (52). كما أدان السيناتور (هيرب كول) قرار (لويز) بأنه «مثال عن الفعالية القضائية التي تتجاهل سلامة الأطفال لغرض قانوني ضئيل»، ومهما يكن من أمر فقد تبنت صحيفة (واشنطن بوست) رأياً أكثر تحديداً حول القضية: «ليس بوسع المرء أن يستوحي من تعليق السيناتور مثلاً أن معظم الولايات تحظر أصلاً حمل الأسلحة في المدارس». والحقيقة أن (ألفانسو لويز)، وهو مرشح من (سان أنتوني) الذي عكست إدانته في هذه القضية، كان قد قبض عليه أولاً بتهم من ولايته لم تسقط إلا حين اضطلعت الحكومة الاتحادية بالمقاضاة، والواضح أن نقض هذا القانون لا يترك طلبة الأمة مكشوفين دون حماية في مقاعدهم الدراسية، وهذا قد يجعل المشرعين الاتحاديين يترثون قبل الاندفاع نحو كل ميدان مشكلة دون حتى دراسة مسائل صغيرة جداً من

أمور الاتحادية. (53)

وكان السيناتور (كوهل) صانع القرارات الوحيد الذي يجادل بشكل موجه إلى (النتائج) بدلاً من القيود الدستورية المفروضة على السلطة الاتحادية؛ فقال السيناتور (أرلين سبكتر): «أعتقد أن الجريمة مشكلة قومية، وأن الأسلحة والمخدرات هي الأدوات الرئيسة للجريمة»، غير أن أستاذ القانون الليبرالي (لورنس ترايب) رأى ما وراء المعيار الموجه إلى (النتائج) في هذه القضية بحسب ما ذكرت صحيفة (شيكاغو صن تايمز)؛ فقد قال (لاورنس أتش. ترايب) الأستاذ بكلية هارفرد للقانون: «قد وسع الكونغرس من حدود المشكلة بشكل ينم عن عدم المبالاة»، ولاحظ أن صناع القرار لم يقدموا نتائج الربط بين تجارة ما بين الولايات وأخطار الأسلحة على أسس المدرسة، وأوضح أن الحكم كشف أن «هذه المحكمة تتبنى الحدود البنيوية - المفروضة على صلاحية الكونغرس - بجدية أكثر مما يعتقد الناس.. وهو ما يجده الليبراليون والبرغماتيون أكثر إزعاجاً». (54)

وتضمن التعريف الجديد للفعالية القضائية ليس فقط الفشل في الاستجابة للكونغرس بل كذلك قلب السوابق القضائية؛ فبحسب تعبير (ليندا جرينهاوس)، فإن قضية (لوبيز) «كانت المرة الأولى على مدى 60 عاماً

التي نقضت فيها المحكمة قانوناً اتحادياً على أساس أن الكونغرس قد تجاوز سلطته الدستورية في تنظيم التجارة بين الولايات» (55) بيد أن القضاة أقسموا على الحفاظ على الدستور، وليس الحفاظ على السوابق، وإلا لكانت قضية (دريد سكوت بليسي ضد فيرجسون) قد جمدت إلى الأبد. كانت قضية (لوبيز) دون شك الوحيدة التي جعلت كثيرين من شريحة المثقفين يشجبون المحكمة العليا اللاحقة بسبب (الفعالية القضائية) على أساس إعلانها عدم دستورية قانون أو سياسة ما. وصرح البروفيسور (كاس سنشتاين) من جامعة شيكاغو في عام 2001م، متألماً: «نحن الآن في خضم فترة مشهودة من الفعالية القضائية اليمينية»، وأنتج ذلك - ضمن أشياء أخرى بحسب تصريحه - «قضاء غير ديمقراطي» (56) حين تكون في الواقع محكمة استئناف ذات صلاحية بفسخ قوانين ممررة من مسؤولين منتخبين، غير ديمقراطية أصلاً؛ مما يجعل شكوى البروفيسور (سنشتاين) تنطبق على دستور الولايات المتحدة ذاته بدلاً من الذين يؤدون وظيفتهم بموجب ذلك الدستور.

ومع ذلك اشتكى (سنشتاين) ثانية عام 2003 بأن «محكمة (رنكويست) فسخت على الأقل ستة وعشرين قانوناً للكونغرس منذ عام 1995م»،

وأن ذلك «خطيئة الفعالية غير المشروعة؛ لأنها - ضمن أشياء أخرى - فسخت عدداً من برامج التمييز الإيجابي، إضافة إلى فسخ «التشريع الاتحادي؛ لأنه وراء سلطة الكونغرس بموجب نص الدستور»، وبحسب البروفيسور (سنشتاين) فإن المحكمة العليا «منعت الكونغرس من التشريع على أساس وجهات نظرها هي»؛ لما يعنيه التعديل الرابع عشر. (57)

ولكن لو كان في وسع الكونغرس تحديد سياق صلاحياته، بموجب هذا التعديل أو أي نص آخر من الدستور، فإن الدستور سيغدو بلا معنى كقيد على سلطة الدستور أو على سلطة الحكومة عموماً. وفي سياق مماثل ادعى مقال في (نيو ريبابليك) بعنوان «الفعالية المفرطة: كيف تعلم اليمين أن يحب الفعالية القضائية؟»، بأن القضاة المحافظين «حولوا أنفسهم إلى صورة عاكسة للأنشطة القضائية التي قضا حياتهم المهنية في مهاجمتها» (58). وباستخدام هذه الإعادة لتعريف الفعالية القضائية، اتهم كاتب من صحيفة (نيويورك تايمز) كبير القضاة (جون روبرتس) بدعم «الدعوى القضائية»، أحياناً، «حتى لو كان ذلك يعني الدوس على الكونغرس والدولة» (59). وأعلن مقال افتتاحي لاحق في الصحيفة ذاتها أن «الرغبة في فسخ قوانين الكونغرس» باتت «المعيار الموضوعي

الأكثر شيوعاً» (60) في الفعالية القضائية. إعادة التعريف هذه تزيح إلى الجانب أهم سؤال حاسم حول إذا ما كانت القوانين المفسوخة متماشية أم غير متماشية مع دستور أميركا، غير أن هذه المسألة تركت مراراً بعيداً عن مزاعم أن المحكمة العليا تكون «فعالة» حين تخفق في الحفاظ على التشريع أو سوابق محددة.

ويميل التعريف الجديد للفعالية القضائية إلى أساس رقمي مجرد؛ لتحديد من هو فعال قضائي ممن هو ليس كذلك؛ فالبروفيسور (سنشتاين) مثلاً اعتمد في اتهاماته على عدد «القوانين الاتحادية» التي أعلنت المحكمة العليا عدم دستوريتهما «سنوياً» (61). وانتشر ذلك الرأي من طبقة المثقفين إلى عالم السياسة، واستخدم السيناتور (باتريك ليهي) هذا التعريف الجديد للفعالية القضائية حين أكد «أن القاضيين الفعالين اللذين لدينا اليوم هما (توماس) و(سكاليا) اللذان فسحا وكتبا قوانين من عندهما بمكان قوانين الكونغرس أكثر من أي شخص آخر في المحكمة العليا الحالية» (62). ولما كان هذان القاضيان معروفين أكثر بالقيود القضائية، كان ذلك بمنزلة انقلاب فعلي لتغيير الخطة وتسميتهم بالفعالين المحافظين. إن طمس الخط الفاصل بين الفعالية القضائية والقيود القضائية لا يقتصر على تهدئة النقد

بين القضاة الفعالين الليبراليين بل يتيح المجال لتسجيل نقاط عن طريق إثارة تكافؤ معنوي ضد القضاة المقيدين قضائياً الذين يمكن أن يطلق عليهم أيضاً (فعالين). بمجرد إعادة تعريف المصطلح.

ويمكن فهم الفعالية القضائية الأصلية مثلما هو شأن ظواهر اجتماعية كثيرة أخرى، بسرعة عن طريق معاينة الحوافز والقيود التي تواجه المعنيين بها، وأحد القيود على أفعال القضاة التي ضعفت. بمرور السنين هو رفض النظراء، سواء في صفوف خبراء القضاء أم القانون؛ فالفعالية القضائية للمتقاضين أو القضايا المفضلة - بحسب النظرة السائدة للمثقفين - يمكن أن تتوقع القبول على الأقل، وفي حالات كثيرة اهتماماً كبيراً واحتفاءً بالقضاة الفعالين. وباختصار، فإن الحوافز والدوافع تفضل الفعالية القضائية.

ومثلما هو الحال بالنسبة إلى المثقفين فإنه لا يصبح القضاة مشهورين بين صفوف العامة إلا حين يخطون خارج حدود تخصصهم المهني؛ ليغدوا فلاسفة ملوك يقررون مسائل اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية؛ فالمعجبون بكبير القضاة (إيرل وارن) هم الذين سعوا إلى تصويره كعالم كبير في القانون (63) وقد أصبح هو ورئيس القضاة (روجر تاني) منذ

قرن مضى مشهورين بفضل اتخاذهما قرارات حاسمة حول المجتمع على أساس اجتماعي وليس قانونياً. وباتخاذ قرارات تقع وراء خبرتهم أو تخصصهم، وهو الأمر الضروري للبروز والشهرة الشعبية، فإنه ليس مفاجئاً أن نجد عدداً كبيراً جداً من القضاة، مثلما هو شأن الكثير من المثقفين، قد قالوا كثيراً من الأشياء التي ليست ذات معنى.

القيد القضائي و(النية الموجهة)

تم اختزال (القيد القضائي) أحياناً، في تعبير اصطلاحى آخر، هو (القصد الأصلي) للقانون، وتشبث كثيرون من النخبة المثقفة بكلمة (قصد) أو (نية) للدعاء بأنه من الصعب أو المستحيل إدراك ما يقصده بالفعل الذين كتبوا الدستور أو التشريع لذلك الأمر، خصوصاً بعد مرور سنين طويلة؛ لذلك صرح البروفيسور (جاك راكوف) من جامعة (ستانفورد): «تحديد النية/ القصد من وراء أي فعل أمر مخوف بالمخاطر»، و«تغدو المهمة معقدة أضعافاً لو حاولنا وصف نية جماعة من الناس، خصوصاً الرجال الذين كان يتصرفون قبل قرنين من الزمن، وتركو لنا سجلات ناقصة عن دوافعهم وهمومهم، والذين توصلوا إلى قراراتهم خلال عملية صهرت

جدلاً مبدئياً بتفاهات شاقة». (64)

إن الكلمة الرئيسة في كل هذا، والمغالطة الرئيسة في هذا الخط الشائع من التفكير، هي كلمة «وراء»؛ فممارسو القيد القضائي يسعون إلى فهم وتطبيق القانون المكتوب - كما يبدو لهم - كتعليمات لكل من القضاة والمواطنين، وليس لاكتشاف الدوافع أو المعتقدات أو الآمال وراء كتابة القانون. ويعني القيد القضائي القيام بمهمة ذات صفة متأصلة أقل تعقيداً، وحتى أبسط قانون كتحديد السرعة بخمسة وستين ميلاً في الساعة يمكن توسيعه إلى سؤال معقد ذي أبعاد غير قابلة للإجابة عنها لو نظر إليه من ناحية المواقف والقيم... إلخ، في ضوء نوايا الذين وضعوا القانون، بدلاً من النظر إليه كتوجيه صريح يفهم مباشرة.

إن النظر إلى القوانين من ناحية النوايا الذاتية للذين كتبوها ليس مجرد طريقة أعقد للفهم، بل هو طريقة فهم تبحث أو تدعي إدراك الأحكام القيمة لـ (الروح) الكامنة وراء القوانين التي تعطي القضاة أفقاً أعظم بكثير للتفسير؛ وبذلك تمنح مزيداً من الفرص لتعديل القوانين لتلبي «حاجات العصر» أو «العدالة الاجتماعية» أو كل ما يبدو مرادفاً لميول الفرد تجاه الآخرين الذين لا ينظرون إلى ما وراء القوانين، بل يقومون بمهمة مباشرة

جداً هي قراءة القوانين كتعليمات وتوجيهات صريحة بدلاً من كونها إعلانات عامة للقيم.

وقد عبر عن ذلك القاضي (أتونين سكاليا) بقوله: «على الرغم من التصريحات المتواصلة التي تبين العكس، فإننا لا نسعى حقاً إلى مقصد تشريعي ذاتي»، وما يسعى إليه هو «المعنى الأصلي للنص»، مضيفاً: «في الواقع غالباً ما أجروا على القول إنه من السهل أن ندرك ذلك، ومن البسيط أن نطبق ذلك» (65) وحتى القاضي (سكاليا) لم يكن وحيداً في هذا التوجه. ومنذ عهد (وليام بلاكستون) في إنجلترا خلال القرن الثامن عشر وحتى عهد (أوليفر وندل هولمز) و(روبرت برونك) في أميركا في القرن العشرين، أوضح هؤلاء الساعون إلى التمسك بالمعنى الأصلي للقوانين أنهم لم يكونوا يتحدثون عن أحداث تقع في أعماق أذهان الذين يكتبون القوانين.

وعلى سبيل المثال فإن الأصوات التي تصنع السلطة السياسية والقانونية والأخلاقية هي الأصوات المدلى بها على ما يوضع علناً أمام الذين يقومون بالتصويت، وبعبارة أخرى: ما من أحد صوت على ما هو في أعماق ذهن شخص آخر. وعلاوة على ذلك فإنه لا أحد يستطيع أن يطيع أو يخالف

ما هو في أعماق ذهن شخص آخر.

إن المعنى العلني المعروف لكلمات القانون «التي تفهم بمعناها الاعتيادي الذي تدل عليه أكثر» كما كانت زمن استخدامها طبقاً لـ (بلاكستون) (66)، هو ما يحدد كيف ينبغي على القاضي أن يفسرها. وبالنسبة إلى (هولمز) أيضاً، لم يعن التفسير القانوني لما قاله صانع القانون، محاولة «الدخول في ذهنه»؛ (67) فقد قال هولمز: «إننا لا نتقصى ما كان يعنيه المشرع، بل نسأل فقط عما يعنيه التشريع» (68) وقال في رسالة إلى قاض بريطاني (سير فردريك بولوك): «إننا لا نهتم قيد أمثلة بما يقصده الكاتب» (69) ومهمة القاضي - بحسب رأي (هولمز) - هي «قراءة الإنجليزية بذكاء، ودراسة العواقب التي قد تبرز - هذا إن وجدت - فقط حين يكون معنى الكلمات المستخدمة مفتوحاً للشك المعقول» (70). كما جادل القاضي (روبرت هـ. بروك) بأن القضاة ينبغي عليهم أن يتخذوا قرارات «بحسب الدستور التاريخي» (71).

وعلى الرغم من هذه التصريحات الواضحة من طرف المنادين والممارسين بالقيود القضائي على مدى سنوات طويلة، برز الكثير من البراعة اللفظية من آخرين لتوسيع المهمة إلى أبعاد غير قابلة للتحقيق بتحويل المسألة إلى سؤال

يسعى إلى إدراك الدوافع الذاتية والمعتقدات والآمال والمخاوف الكامنة وراء سن القانون؛ إذ قال الأستاذ (روكوف) مثلاً إنه في زمن الاتفاقية الدستورية لعام 1787م، قارب (جيمس ماديسون) الاتفاقية «في إطار حماس فكري هائل» (72)، فقد كان لديه «خوف» من سياسات معينة تخص الملكية والدين (73)، وقد «وصف سراً» التعديلات الدستورية بطريقة معينة (74) وعلى نحو مماثل جادل البروفيسور (رونالد دواركن) ضد المقصد/ النية الأصلية على أساس أن «الأحداث الذهنية» في ذهن المشرعين أو كتاب الدستور من الصعب أو المستحيل إدراكها (75)، بحيث «يبدو أبسط أيضاً أنه ليس لدينا مفهوم ثابت عن نية المجموعة»، ولا أي طريقة لتقرير «أي الجوانب من الحالات الذهنية للفرد لها صلة بنية المجموعة» (76). وتحدث كذلك القاضي (وليام ج. برنارد) عن «الدليل الواهن أو الملتبس للنية الأصلية» لصائغي الدستور (77) وفي الاتجاه ذاته يشير آخرون إلى أن «البيانات الصريحة لا تعكس غالباً النوايا الفعلية» (78) وهذه المحاولات نحو تغيير السؤال من المعنى الواضح للقانون إلى بحث خفي لاكتشاف ما هو وراء صنع القانون استخدمت على يد الذين يتبنون التفسيرات القضائية التي تذهب إلى ما وراء ما يقوله

القانون بوضوح، وأحياناً حتى عكس ما يقوله القانون المكتوب، مثلما فعل القاضي (وليام ج. برنارد) في قضية (ويير)؛ فقد دافع البروفيسور (رونالد دواركن) عن قرار (ويير) على أساس أنه «لا يمكن الإجابة عن سؤال حول الكيفية التي ينبغي أن يفسر بها الفصل السابع ببساطة عن طريق التحديق بالكلمات التي استخدمها الدستور» (79) وهذه البراعة اللفظية - من خلال الإشارة إلى لفظة «التحديق» ببساطة بالكلمات، والتي تبدو بديلاً وحيداً لمغامرة إعادة التفسير - تتناقض بشدة مع تصريح (هولمز) حول مجرد قراءة الإنجليزية بذكاء.

إن أهمية قرار (ويير) بالنسبة إلى (دواركن) هي أنه كان «خطوة أخرى في جهود المحكمة لتطوير مفهوم جديد لما تتطلبه المساواة في سعيها للعدالة العرقية» (80) فلم يفرض على القضاة كبت قرارات كهذه والحكم على أساس مفاهيمهم الجديدة للمسائل الاجتماعية، بذريعة تفسير القانون بينما يذهبون مباشرة إلى اعتماد ما يقوله القانون. هذا سؤال لم يطرح، ناهيك عن الإجابة عنه. إن القول بصعوبة أو استحالة إدراك ما هو مقصود بالقانون قد أصبح غالباً مدخلاً إلى صنع قرارات تتجاهل أبسط وأوضح المعاني - كما حدث في قضية (ويير) - بغرض وضع أفكار سائدة

اليوم في دوائر النخبة مثل قانون الأرض. وتبنى (دواركن) وآخرون - بلا تحفظ - الكثير مما يجعل تكتيكهم في اللا-أدرية (النية/ المقصد) شيئاً يراود به صرف الانتباه عن المسائل الحقيقية؛ فبالنسبة إلى من لا ينوون اتباع المعنى الأصلي للقوانين، تصبح سهولة المعنى أو صعوبته غير ذات أهمية، ما عدا كونها نقطة حديث تلهي عن سواها.

لقد كان الدستور وثيقة مكتوبة ببساطة ووضوح شديدين، فحين استخدم عبارات مثل «مؤسسة الدين» مثلاً، فقد أشار إلى شيء معروف جيداً للناس الذين عاشوا فعلاً في ظل كنيسة قائمة هي كنيسة إنجلترا؛ فحظر مؤسسة الدين ليس له شأن بـ«جدار الفصل» بين الكنيسة والدولة الذي لا يظهر في أي موضع في الدستور، بل هي عبارة من (توماس جيفرسون) الذي لم يكن حتى في البلد حين كتب الدستور؛ فليس هناك ما هو خفي في عبارة «مؤسسة الدين». وبعد أكثر من مئة عام من كتابة الدستور لم تعن أبداً أنه من غير القانوني عرض الرموز الدينية على المباني الحكومية، مهما رغب كثير من الناس - في وقت لاحق - أن يكون هذا هو المقصود، ومهما رغب بعض القضاة المعاصرين قبول وتأييد تلك الرغبة.

ينطبق الشيء ذاته على عبارات مثل «المحاكمة العادلة» أو «حرية

التعبير» ذات التاريخ الطويل في القانون البريطاني قبل وضع بعض العبارات في الدستور الأميركي على يد أشخاص توقفوا أخيراً فقط عن كونهم رعايا بريطانيين؛ فهم لم يكونوا يصوغون عبارات جديدة لمفاهيم جديدة أو خفية يجب على القضاة اكتشافها من جديد؛ فالتقيد القضائي لا يشمل فقط على الحفاظ على الأحكام الدستورية وأحكام التشريع التي هي ضمن سلطة الكونغرس أو الولايات، بل يشمل كذلك مقاومة نسخ القرارات السابقة للمحاكم، ومن دون هذه المقاومة ستغدو القوانين متغيرة بتغير أشخاص المحاكم إلى درجة أن المواطنين سيجدون من الصعب أن يخططوا اقتصادياً أو غير ذلك من الأمور التي تقتضي وقتاً حتى توتي أكلها؛ لأنه من المستحيل التنبؤ بتغير القضاة وتغير القوانين أثناءها.

وغني عن القول أن هذه المقاومة ضد نسخ القرارات السابقة للمحاكم لا يمكن أن تكون مطلقة، بل مسألة حيطة وحذر؛ فلو طبع خبير قانوني اليوم مقالاً أو كتاباً يوضح بطريقة مقنعة أن الحكم في قضية (ماربوري ضد ماديسون) كان خاطئاً عام 1803م؛ فلن ترغب أية محكمة اليوم بنسخ ذلك القرار الذي بنيت عليه سوابق قرنين من الزمن، واتخذت بموجبه كل أنواع المساعي والتعهدات أثناء هذين القرنين؛ اعتماداً على

النظام القانوني الذي تطور عقب قضية (ماربوري ضد ماديسون). ومع ذلك فإنه من دواعي السخرية أن كثيراً من المفكرين الذين ساندوا بحماس إسقاط محكمة (وارن) للسوابق الراسخة منذ أمد خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي قد أدانوا أيضاً بمرارة المحاكم اللاحقة والأكثر محافظة التي عادت إلى بعض السوابق التي أنجزها القضاة الليبراليون، خصوصاً بشأن قرارات اتخذت في عهد محكمة (وارن). وهكذا، وتحت عنوان (المحكمة العليا تفقد التقيد) ردت (نيويورك تايمز) في افتتاحيتها على قرار (لوبيز) بقولها: «من خلال تقرير أن الكونغرس يفتقر إلى الصلاحية لحظر حيازة السلاح ضمن ألف قدم من أي مدرسة، قامت المحكمة العليا بتحول تاريخي غير مناسب، وشككت بلا مبرر في القانون الراسخ السابق» (81). وأكدت (التايمز) مستذكراً بالقاضي (ستيفن براير) على «قيمة التقيد القضائي» الذي عرفته بأنه «الإذعان للكونغرس حين أوضح أساساً عقلياً لإيجاد تأثير للتجارة بين الولايات في قانونه»، غير أن الإذعان للذين قيد الدستور صلاحياتهم يعني السخرية من تلك القيود؛ فإذا كان على الكونغرس ذاته أن يقرر مدى مد صلاحياته، فما الغرض الذي يمكن أن يتحقق في الحدود/ القيود الدستورية على

صلاحية الكونغرس أو الحكومة الاتحادية؟

ولما كانت ردود الأفعال هذه غير منسجمة مع آراء النخبة المثقفة، عند النظر إليها كشروح على فقه القضاء، فهي متماشية تماماً عند النظر إليها كجزء من دور محاكم يميل إلى (التنازع)، ما دامت النخبة المثقفة فضلت بوضوح النتائج الاجتماعية لقرارات محكمة (وارن) على النتائج الاجتماعية لكثير من قرارات المحاكم اللاحقة، بيد أن قرارات المحكمة المستندة إلى النتائج الاجتماعية التي فضلها القضاء بدلاً من تلك المستندة إلى القانون كمادة مكتوبة، بها عدد من التأثيرات السلبية في القانون كإطار أساسي يمكن في ظله لأعضاء المجتمع أن يخططوا تصرفاتهم وأفعالهم. وأبرز تأثير هو أنه لا أحد يستطيع أن يتنبأ بالنتائج الاجتماعية التي سيطلب القضاء تفضيلها في المستقبل، تاركين حتى أوضح القوانين المكتوبة محاطة بسحابة من ضباب الشك والقلق الذي يزيد من حالات الشكاوى القضائية.

ومقابل القاضي الذي يميل إلى التنازع، هناك القاضي الذي يحكم لصالح المتقاضين الذين قد يحتقرهم هو شخصياً، إذا كان القانون إلى ذلك الجانب في تلك القضية؛ فقد صوت (أوليفر وندل هولمز) مثلاً لصالح

(بنيامين جيتلو) في قضية (جيتلو ضد نيويورك) عام 1925م، وقال فيما بعد في رسالة لـ (هارولد لاسكي) إنه صوت فقط لـ «حق الحمار في التحميس لدكاتورية البروليتاريا» (82). وعلى المنوال ذاته انشق (هولمز) في قضية (أبرامز ضد الولايات المتحدة) لصالح المستأنفين الذين وصف وجهات نظرهم في رأيه القضائي ذاته بأنها «عقيدة أعتقد أنها يجب أن تكون عقيدة الإهمال وعدم النضج» (83) وكما أخبر (لاسكي) قائلاً: «لقد نفرت من معظم الأشياء لصالح ما قررته». (84) وبشكل معاكس استطاع الحكم ضد المتقاضين الذين اعتبرهم شخصياً مفضلين، وقال في رسالة أخرى إلى (لاسكي) أنه يجب عليه أن «يكتب قراراً ضد حجة تامة وفضيحة من رجلين أسودين أحدهما شديد السواد، إلى درجة أنها كانت مكتوبة بتنغيم أحلى من أغلبية خطابات البيض التي نسمعها» (85) ولم يكن (هولمز) يتحيز إلى جانب معين أو يبحث عن «النتائج» بل كان يطبق القانون.

آثار العقائد الموجهة إلى النتائج

من الممكن أن تضيع الحقوق الأساسية للأفراد التي كفلها الدستور

الأميركي والأعراف القانونية التي تعود إلى ما قبل الدستور؛ نتيجة الأحكام القضائية المستندة إلى البحث عن نتائج اجتماعية معينة طبقاً لنظرة سائدة، وبقدر المعنى المدرك من عبارة «العدالة الاجتماعية» الضبابية، يبدو أن مجرد العدالة الرسمية ليست كافية، بل يجب أن تدعم أو تنسخ بنوع من العدالة القائمة على نتائج اجتماعية مرغوبة. وعلى أي حال فإن سيادة القانون. بمعنى «حكومة القوانين وليست حكومة الأشخاص» هي نقيض «العدالة الاجتماعية» التي تميل نحو النتائج؛ لأنه يجب اختيار النتائج وفقاً لتفضيلات أفراد معينين لهم صلاحية اختيار نتائج مرغوبة بدلاً من تطبيق أحكام معروفة مسبقاً للجميع وملزمة لكل من المواطنين والقضاة. ولعل أقصى ما في القانون المتوجه إلى النتائج هو ما وضع موضع التنفيذ على يد «مندوبين في مهمة» في فرنسا الثورية في تسعينيات القرن الثامن عشر (1790م)؛ فقد كان هؤلاء أعضاء خاصين في الطغمة الحاكمة، تم انتقاؤهم للتجول في البلد لتصحيح الأخطاء، وكانوا مخولين بالتصرف «فوق كل القوانين والسلطات القائمة»؛ فكان في وسعهم الاعتقال وإنشاء محاكم ثورية، وإجراء المحاكمات، ونصب المقاصل، كما كان في مقدورهم إلغاء أو تقليص قوة أي قانون، وقد استطاعوا إصدار مراسيم وبلاغات في أي

موضوع كان، وصار بيدهم تحديد الأسعار ومصادرة السلع والممتلكات وجباية الضرائب، وتمكنوا أيضاً من تطهير أي هيئة حكومية قائمة أو حل الدوائر الحكومية لو شاؤوا واستبدلين إياها بلجان من تعيينهم. (86)

كان ذلك قمة القانون المائل إلى النتائج، وبينما لا يوجد من يدافع عن إنشاء «مندوبين في مهمة» اليوم، فهذا هو الاتجاه العام الذي يحدث الكثيرون المحاكم على السير فيه، بتأكيد تفوق «النتائج» على الأحكام. وفي الحقيقة فقد عمد قضاة محدودون إلى تعيين أشخاص جديرين بأن يطلق عليهم (الكبار)؛ لوصف ومراجعة سياسات وعمليات السجون أو المدارس أو المؤسسات الحكومية الأخرى، وحتى سن تشريعات رسمية لجباية الضرائب.

ويبدو أن السير وفق النتائج أمر مشكوك فيه في المحاكم القانونية التي تفتقر أصلاً إلى آليات مؤسساتية لمراقبة ما هو في الواقع نتائج القرارات القضائية عندما تنتشر تداعياتها في كل الاتجاهات على طول المجتمع وعرضه، كما يمكن تمييزها عن كيفية تصور القضاة لما قد تكون عليه نتائج قرارهم؛ فبعض النتائج كانت في الواقع النقيض المباشر لما سعت إليه القرارات القضائية المستندة إلى «النتائج».

عبء الإثبات

لعل أهم الأشياء في التقليد القانوني الأميركي هو أن عبء الإثبات يقع على عاتق الادعاء في القضايا الجنائية، وعلى المدعى عليه في القضايا المدنية، ومع ذلك فإن التعصب لـ (التتائج) أدى إلى وضع عبء الإثبات على المتهم لإثبات براءته في فئات منتقاة عشوائياً من القضايا، وظهر هذا المبدأ، أو انعدام المبدأ، في قانون مقاومة تجميع رؤوس الأموال قبل تطبيقه في قضايا الحقوق المدنية؛ فمثلاً اعتبر قانون (روبنسون-باتمان) أن التمييز في الأسعار غير قانوني، ما عدا في حالات محددة، ولكن حين جاءت قضية كافية لإثبات واقعة ما لم تنقض بدليل، بأن الأسعار المختلفة فرضت على زبائن مختلفين، وجب حينها على المتهمين إثبات أن الاستثناءات - مثل فروق الكلفة في خدمة هؤلاء الزبائن بما يكفي لتبرير فروق الأسعار - جرى تطبيقها. ولما كانت (الكلفة) هذه اللفظة البسيطة ظاهرياً تخفي تعقيدات يمكن أن تبقى المحاسبين والاقتصاديين والمحامين في كلا الطرفين مشغولين في مجادلات بلا نهائية؛ فقد يتعذر على المدعي أو المدعى عليه إثبات أي شيء بشكل قاطع ومقنع. وهذا يعني أن المتهم إما أن يخسر القضايا أو يحسمها خارج المحكمة وفق أي بنود يمكن أن

يتفاوض حولها، بسبب استحالة إثبات البراءة، والمشكلة الأساسية هي أن عبء الإثبات وضع على عاتق المتهم بخلاف التقاليد القانونية التي بلغ عمرها قرناً، والمطبقة في معظم أنواع القضايا الأخرى.

وظهر المبدأ القانوني المائل نحو النتائج الخاص بوضع عبء الإثبات على المتهم، مرة أخرى لاحقاً في قضايا تخص قوانين الحقوق المدنية والسياسات، وهنا تبرز مرة أخرى قضية كافية لإثبات واقعة ما لم تنقض بدليل أي اتهام لا يستوفي حتى معيار القانون المدني لرجحان الدليل، وتستند هذه القضية ببساطة إلى «عدم كفاية التمثيل» الإحصائي للأقليات أو النساء في قوة عاملة في مؤسسة ما؛ لوضع عبء الإثبات على جهة العمل لإيضاح أن التمييز ليس هو السبب. ولا يوضع عبء أي إثبات - مهما كان نوعه - على الذين يفترضون ضمناً توزيعاً عادلاً أو عشوائياً للإنجازات أو المكافآت بين الجماعات العرقية أو سواها في غياب التمييز، على الرغم من الأدلة الكبيرة من التاريخ والحياة المعاصرة على عدم التكافؤ التام بين الإنجازات على مستوى الأفراد والجماعات والأمم. (87)

رب العمل الذي يشغل أفراداً ويدفع لهم رواتب ويرقيهم دون اعتبار للعرق أو الجنس، قد يجد أنه من المستحيل أو من المكلف جداً دحض اتهامه

بالتمييز، وعلى سبيل المثال رفعت «لجنة تساوي فرص العمل» قضية تمييز جنسي ضد سلسلة مخازن (سيرز) عام 1973م مستندة فقط إلى إحصاءات دون قدرة على تقديم، ولو امرأة واحدة تعمل الآن أو عملت سابقاً في أي من مئات مخازن (سيرز) عبر البلد، تدعي أنها قد تعرضت شخصياً للتمييز ضدها بسبب الجنس. ومع ذلك ظلت هذه القضية في المحاكم لمدة خمسة عشر عاماً، وكلفت (سيرز) 20 مليون دولار في التقاضي قبل أن تحكم محكمة استئناف الدائرة السابعة أخيراً لصالحها. وبما أن جهات عمل قليلة جداً تملك المال لتنفقه على التقاضي أو تتحمل السمعة السيئة من تهمة كهذه تلاحقها سنين طويلة، يلجأ معظمها إلى حسم القضايا خارج المحاكم بأي شروط يمكن أن يحصل عليها ثم يعلن هذه التسويات المتعددة في الإعلام وسواه كدليل على ضخامة حجم التمييز الموجود. ومرة أخرى يعود كل هذا إلى ممارسة وضع عبء الإثبات على المتهم، ولو أن عبء الإثبات قد وضع على «لجنة تساوي فرص العمل»، لما وصلت القضية إلى المحاكمة في المقام الأول، ما دام ليس لدى اللجنة سيدة واحدة تدعي التمييز ضدها، وكل ما كانت تملكه مجرد إحصاءات لم تتطابق مع المفهوم المسبق السائد بأن كل الجماعات تميل إلى تمثيلها بالتناسب في غياب

التمييز. وثمة قضية مماثلة أخذت طريقها إلى المحكمة العليا، واستغرقت أيضاً خمس عشرة سنة من وقت المحاكمة الأصلية متمخضة عن قرار لصالح جهة العمل المتهم، وأسقط لاحقاً حين مرر الكونغرس قانوناً جديداً يعيد عبء الإثبات إلى المتهم. وفي هذه القضية كان المتهم شركة (واردس كوف لتعبئة الأسماك) ومقرها في ولايتي واشنطن وأوريغون، والتي كانت تدير عمليات تعليب الأسماك في (الاسكا). ولأنها شغلت إدارتها في مكان وجود مكاتبها الرئيسة، واستخدمت اليد العاملة للتعليب في المكان الذي تصاد فيه الأسماك، أدى ذلك إلى أن تكون الإدارة بيضاء غالباً، ومقرها في واشنطن وأوريغون، وأن تكون القوة العاملة غير بيضاء غالباً في الاسكا؛ فغدت هذه الحقيقة الإحصائية أساساً لتوجيه اتهامات بالتمييز؛ فأيدت محكمة استئناف الدائرة التاسعة التهمة، غير أن المحكمة العليا أسقطت القرار، وأعادت الدعوى لإعادة النظر فيها، وهذا ما أنهى عاصفة من النقد في الإعلام وفي الأكاديميات.

وصرحت مراسلة (نيويورك تايمز) في المحكمة العليا (ليندا غرينهاوس) بأن الحكم في قضية (واردس كوف ضد أنتونيو) «نقلت عبء الإثبات في مسألة جوهرية من جهات العمل إلى الموظفين الذين يتهمون جهة

العمل بالتمييز المهني» (88) معبرة عما حدث بلغة الجماعات الاجتماعية والتأثيرات الاجتماعية بدلاً من المبادئ القانونية والفئات القانونية (المدعين والمدعى عليهم) بينما بقي العبء قانوناً على المدعين لدعم اتهاماتهم. وبحسب (ليندا)، فإن قرار (واردس وكوف) «أراح جهات العمل من بعض عبء تبرير ممارسات اعتبرت كأنها ذات تأثير تمييزي». (89)

إن ما اختارت السيدة (غرینهاوس) أن تطلق عليه «تأثيراً تمييزياً» هو عدم تطابق إحصاء الموظفين مع إحصاء السكان؛ أي أن حقائق العالم الواقعي لا تتطابق مع رؤية الصفوة المختارة. ومثلما حدث في سياقات أخرى، اعتبرت هذه النظرة صحيحة بدهياً؛ لكي يمكن اعتبار الانحرافات الإحصائية في التوزيع المتساوي أو العشوائي لأعضاء جماعات في قوة عاملة ما دليلاً على تحيز لدى جهة العمل، وهو افتراض يقول إن من مسؤولية جهة العمل تفنيده أو محاكمتها بذنب خرق القانون الاتحادي.

كما اتهم (توم ويكر)، الكاتب في (نيويورك تايمز)، المحكمة العليا في «قرارها المتطرف في قضية (واردس كوف) بإسقاط القانون القائم» عن طريق «وضع عبء الإثبات على موظف كان قد اتهم جهة العمل بتشغيل وممارسات توظيف تمييزية». وكانت المحكمة العليا - بحسب (ويكر) -

«في سعيها للحفاظ على العرف القانوني الشامل قد وضعت العبء على الطرف الأكثر قدرة على إيضاح أن الإجراءات في المسألة كانت عادلة وضرورية؛ أي جهة العمل بشكل واضح».

مرة أخرى يتسم اتخاذ الإجراءات القانونية بالمبادرة، على الرغم من أن السابقة المحددة في هذه القضية (جريس ضد دوك باور) لم تكن طويلة الأمد مثل قضية (بليسي ضد فيرغيسون) حين أسقطت بواسطة قضية (براون ضد مجلس التعليم).

وليس هناك في مناقشة (ويكر) ما يعطي القارئ لمحة عن أن وضع عبء الإثبات على المتهم كان استثناء نادراً في التقاليد القانونية التي تعود إلى قرون، وهو استثناء لفئات معينة من القضايا حيث كانت (النتائج) الاجتماعية هي الهم الرئيس، وكان المدعى عليهم المحددون للشركات خارج اهتمام النخبة المثقفة، سواء في قضايا ضد تجمع الرساميل. بموجب قانون (روبنسون ضد باتمان) أو في قضايا الحقوق المدنية. وعندما طور الكونغرس تشريعاً لإسقاط قرار (واردس كوف) وهدد الرئيس (جورج دبليو بوش) باللجوء إلى النقض، قال (توم ويكر): «يهدد بتسهيل التمييز من طرف جهات العمل، وتصعيب الأمر على الموظفين الذين هم غالباً

أعضاء في جماعات أقلية لطلب الإنصاف في المحاكم» (90) فيما أوردت افتتاحيات (نيويورك تايمز) مجادلات مشابهة؛ فقالت إن قرار (واردس كوف) «وضع أعباء جديدة وثقيلة على المدعين بالحقوق المدنية» (91). ومرة أخرى لا يوجد أي تلميح إلى القراء حول أن ما تسميه (نيويورك تايمز) «أعباء ثقيلة على مدعي الحقوق المدنية» كانت هي الأعباء ذاتها التي حملها أغلب المدعين في معظم قضايا الحقوق غير المدنية لقرون، على أساس المبدأ القانوني بأن المتهم ليس مطلوباً منه إثبات براءته.

كما استخدمت مقالة رأي (في نيويورك تايمز) معيار (النتائج)، شاكياً من كون الحكم في قضية (واردس كوف) «يجعل من العسير جداً على المدعي كسب قضايا كهذه» (92). واشتكت افتتاحية (بوسطن غلوب) من أن الحكم في قضية (واردس كوف) «يجعل من المستحيل عملياً على الموظفين كسب قضايا تميز». (93) وهناك افتتاحية أخرى في الصحيفة ذاتها اشتكت من أن عبء الإثبات «ينتقل الآن إلى المدعي» (94) كما لو أن مكان عبء الإثبات المحدد هنا غير عادي.

لم يكن رد فعل الأكاديميين أقل حدة ولا أقل جدية في طرح الحقائق أو أقل تركيزاً على (النتائج)؛ إذ كتب البروفيسور (رونالد دواركن) من

أو كسفورد عن «التباين الموجه» بين الأعراق في قضية (واردس كوف) التي أطلق عليها «تميز بنيوي»، وعن «العبء المستحيل» المفروض على المدعين (95). وقال البروفيسور (بول غويرتز) من جامعة (ييل): «لقد سددت المحكمة العليا ضربات قاسية لآلتيين من أهم آليات سلامة القوة العاملة الأميركية». (96) وكان التركيز بوضوح على النتائج الاجتماعية (سلامة القوة العاملة الأميركية) وليس القانون. ولم يكن البروفيسور (رجينالد ألين) أقل ميلاً إلى «النتائج»، وعزا قرار (واردس كوف) إلى القضاة الذين «يكرهون تشريع الحقوق المدنية» (97). ووصف البروفيسور (هوارد إغليت) من كلية شيكاغو للقانون قرار (واردس كوف) بأنه «معاملة تعديلية مأكرة لعبء الإثبات» (98). كما استخدم أستاذ قانون آخر هو (ألان فريمان) من جامعة نيويورك مفهوماً معارضاً جائراً واصماً القضاة الذين أصدروا قرار (واردس كوف) بـ«المدافعين الرجعيين عن النظام القائم»، ويستحقون «العصيان» (99) فيما دعا أستاذ القانون (كانديس ف. كوفاسيك-فليشر) من الجامعة الأميركية الكونغرس إلى «استعادة التقسيم الطبيعي لأعباء الإثبات؛ أي لو أثبت مدع ممارسة أو ممارسات مهنية على أنها ذات تأثير تمييزي؛ فإن العبء يجب أن ينتقل إلى

جهة العمل لتثبت ضرورة تلك الممارسة للعمل» (100) غير أن تقسيم الأعباء هذا كان (عادياً) فقط في قضايا الحقوق المدنية وفي بعض قضايا مقاومة تجمع رؤوس الأموال، بعكس حال قرون من الممارسة الرسمية في غير مكان القانون الأنجلو-أميركي.

ولم يفرض قانون الحقوق المدنية عام 1964م، عبء الإثبات بل على العكس نجد أنه في مداوولات الكونغرس التي سبقت تمرير القانون، عارض السيناتور (هربرت همفري) وغيره من قادة المعركة ضد تمرير هذا التشريع، صراحة فكرة كفاية التباينات الإحصائية لإجبار جهة العمل على محاولة إثبات أنها لم تكن تمارس التمييز (101). وقال السيناتور (جوزيف كلارك) وهو مدافع آخر عن قانون الحقوق المدنية لسنة 1964م، لإن لجنة المساواة في فرص العمل التي شكلها هذا القانون «يجب أن تثبت عن طريق رجحان الأدلة أن الطرد أو غيره من الأفعال الأخرى ضد الموظفين كان بسبب العرق» (102) رجحان أدلة إثبات مثلما هو الحال في قضايا مدنية أخرى، ليست قضية كافية لإثبات واقعة ما لم تنقض بدليل، حيث ينتقل عبء الإثبات إلى جهة العمل مثلما أصبح معياراً فيما بعد نتيجة لأحكام قضائية.

إنه قرار المحكمة العليا في قضية (غريغز وديوك للطاقة) عام 1971م الذي نقل عبء الإثبات إلى جهة العمل حين كان هناك معيار تشغيل له (تأثير تمييزي) على العمال المنحدرين من أقليات في تلك القضية، وكان عبارة عن فحص ذهني أو شهادة مدرسة ثانوية؛ فكان قرار قضية (غريغز) - عمره أقل من عشرين سنة عند صدور قرار (واردس كوف) - (القانون القائم) الذي رأى من خلاله (توم ويكر) قرار (واردس كوف) أنه انحراف «متطرف».

الواضح أن هؤلاء الصحفيين والأكاديميين وأقرانهم الذين يحملون الأفكار ذاتها يعلمون جيداً أن تمييز جهة العمل هو سبب التباين الإحصائي؛ وبالتالي يبدو أن المسألة ليست سوى تسهيل توصل المحاكم إلى النتيجة ذاتها، وما يعنيه هذا هو أن أعضاء المجتمع أولئك الذين ينظر إليهم نظرة معادية وسلبية من طرف الصفوة المختارة لا يجوز لهم أن يتمتعوا بالحقوق ذاتها مثل سائر السكان، فضلاً عن امتيازات من تنظر إليهم الصفوة المختارة بوقار. وتمر فكرة أن القانون بصدد تصعيب أو تسهيل مهمة بعض فئات المجتمع بخصوص كسب الدعاوى القانونية ضد بعض الفئات الأخرى في المجتمع بالكثير من الانتقادات الموجهة

إلى قرار (واردس كوف) من قبل المثقفين. وباختصار، أراد هؤلاء (نتائج) فممنحهم إياها الكونغرس بقانون استعادة الحقوق المدنية لسنة 1991 الذي وضع عبء الإثبات ثانية على جهة العمل بخلاف قانون الحقوق المدنية الأصلي لسنة 1964.

حقوق الملكية

لم تكن النتائج الفعلية للأحكام القضائية المائلة إلى (النتائج) أكثر اختلافاً جذرياً مما هو متوقع مما هي عليه في حالة قضية حقوق الملكية التي غدت طويلاً ساحة معارك بين ذوي الروى الاجتماعية المتعارضة؛ فحين سادت أفكار (الدستور الحي) التي يجب تطبيقها على الظروف الحالية - بحسب مسيراه القضاة مناسباً - تم تقليص حقوق الملكية إلى منزلة الدرجة الثانية في أفضل الأحوال، وعبر عن ذلك خير الاقتصاد الحضري البارز (إدوين س. ميلز) حين قال: «ألغت المحاكم عملياً التعديل الخامس كما ينطبق على العقارات في المناطق الحضرية». (103)

وينظر إلى حقوق الملكية بسياقات مختلفة جذرياً من طرف أصحاب النظرة المساوية وذوي النظرة المكرسة؛ إذ يرى أصحاب النظرة المساوية

لأخطاء البشر وقصورهم أن حقوق الملكية قيود ضرورية على صلاحية مسؤولي الحكومة للسيطرة على ممتلكات العامة، سواء لاستخدامها لأنفسهم أو لتوزيعها كهبات لكيانات مختلفة يسعى السياسيون لتبيل تأييدها السياسي أو المالي. وأصبحت مثل هذه الأفعال من طرف أصحاب السلطة في الحكومات الاستبدادية القديمة شائعة، كما أنها ليست غريبة على الديمقراطيات الحديثة؛ إذ رأى مؤسسو الولايات المتحدة وكتابة دستورها أن حقوق الملكية أمر أساسي لحماية جميع الحقوق الأخرى وصونها؛ فالحق في حرية التعبير مثلاً ليس له معنى إن كان انتقاد السلطات يؤدي إلى استيلائها على ما يملك انتقاماً منك.

ورأى الاقتصاديون حقوق الملكية شيئاً جوهرياً أولاً، لإبقاء القرار الاقتصادي بيد أفراد خاصين؛ أي خارج يد السياسيين. وثانياً، تقديم حوافز للأفراد لاستثمار الوقت والمواهب والموارد برجاء القدرة على الكسب والحفاظ على حصيلة جهودهم. وعلى أي حال، يرى أصحاب النظرة المكرسة (نظرة الصفوة المختارة) التي يكون فيها صنع القرار بالوكالة مزودين بشكل أفضل بما يتيح لهم صنع قرارات حكيمة، أن حقوق الملكية عوائق أمام تحقيق أهداف اجتماعية مرغوبة مختلفة من

خلال العمل الحكومي؛ فحقوق الملكية، بحسب رأي أصحاب هذه النظرة، تحمي الأفراد المحظوظين أصحاب الملكية الواسعة من المصالح الكبرى للمجتمع ككل. ويرى البروفيسور (لورنس ترايب) من كلية قانون هارفرد أن حقوق الملكية تمثل ببساطة مصلحة فرد في «ثروة محصنة». (104)

وبعبارة أخرى، ينظر إلى حقوق الملكية من ناحية نتائجها على الأفراد بدلاً من العمليات الاجتماعية التي تسهلها منظومة حقوق الملكية المتعلقة بصنع القرار الاقتصادي. وعلى النقيض من ذلك فإن حقوق حرية التعبير لا ينظر إليها تقريباً من منظور ضيق كفوائد مصالح خاصة لتلك النسبة الصغيرة جداً من السكان الذي هم كتاب محترفون أو صحفيون أو ناشطون سياسيون، بل ينظر إليها كحقوق أساسية لتأدية وظيفة المنظومة العامة للحكومة التمثيلية على الرغم من أن حقوق الملكية نادراً ما ترى بعيون المفكرين ضرورة بالدرجة الأساسية ذاتها لتأدية وظائف اقتصاد السوق. وبدلاً من ذلك تزدري حقوق الملكية بسهولة على أساس أنها عمليات حماية خاصة لأصحاب الامتيازات الاقتصادية مثلما حدث مع البروفيسور (ترايب) وقبله (روسكو باوند) و(لويس برانديس) وكثيرين غيرهم.

ومن يعتنق هذه النظرة الراضة لحقوق الملكية لا يروجون لنظرتهم فقط بل غالباً ما يغربلون النظرة المعاكسة لحقوق الملكية، أو يشوهونها كمجرد دفاع عن «الثروة المحمية» (105) حتى لا يعلم كثير من العامة حتى كنه القضية أصلاً، جاعلين من مسألة كيفية حل القضية أمراً غير ذي أهمية عملية.

وعندما تختزل حقوق الملكية عن طريق البراعة اللفظية إلى مجرد فائدة لقلة محظوظة، فسينظر إلى هذه الحقوق باعتبارها أقل أهمية من فائدتها للمجتمع ككل. ويتبع هذا أن حقوق الملكية لا بد دوماً أن تترك المجال لتصادم وتضارب مع حقوق أخرى حين تقدم المسألة على أنها «حقوق الملكية مقابل حقوق الإنسان»، إلا أن هذه المجادلات لا تعني شيئاً إلا حين تكون ضمن إطار نظرة الصفوة المختارة. وبالعكس ذلك فليس هناك تصادم بين حقوق الملكية وحقوق الإنسان؛ لأن ذلك أولاً، ليس للملكية في حد ذاتها حقوق، وثانياً لأن البشر فقط لهم حقوق، وأي تصادم يكون بين فئات مختلفة من البشر، وحقوق الملكية حدود قانونية على السياسيين أو القضاة أو البيروقراطيين الذين يستولون اعتباراً على ممتلكات بشر معينين لنقلها إلى بشر آخرين.

إن أولئك الذين يرون أن صناع القرار بالوكالة لديهم حق وواجب جعل (توزيع الدخل) أكثر عدلاً وإنصافاً، يرون أن حقوق الملكية ينبغي ألا تقف عائقاً في طريق ذلك الهدف الأسمى، وحيث إن أفكار المثقفين في العصر التقدمي أصبحت سائدة في المدارس القانونية والمحاكم خلال النصف الثاني من القرن العشرين؛ فقد تآكلت حقوق الملكية بسبب القرارات القضائية، وقدرة المسؤولين الحكوميين على تجاوز حقوق أصحاب الملكية التي تم تبريرها على أساس المصلحة العامة الأكبر، والتي من المفترض أن تكون لصالح من هم أقل حظاً. ومع ذلك، وهنا - كما في أي مكان آخر، وبسبب مفاهيم معينة تتلاءم مع هذه الرؤية - فقد كان هناك اهتمام قليل على نحو ملحوظ في إذا ما كانت هذه المفاهيم تتلاءم أيضاً مع الحقائق. وبعبارة أخرى، فإن فكرة تآكل حقوق الملكية تنفع ذوي الدخل المحدود الذين يفتقرون إلى أي ممتلكات كبيرة، تم تبنيها كفكرة بديهية بدلاً من أن تكون فرضية يتم اختبارها تجريبياً. إن الافتراض الضمني بأن إضعاف حقوق الملكية سيعود بالفائدة على من هم أقل حظاً، على حساب الأكثر حظاً، قد تحول ليكون في حالات لا حصر لها على العكس تماماً مما حدث في الواقع. وبالنظر إلى المزيد من الحرية الممنوحة

في مصادرة الممتلكات، فإن المسؤولين الحكوميين على جميع المستويات وعلى مدى عقود شجعوا عمليات الهدم الجماعي لأحياء الطبقة العاملة وذوي الدخل المنخفض في برامج (التجديد الحضري) التي استبدلت تلك الأحياء بالمزيد من المساكن الفاخرة ومراكز التسوق وغيرها من عوامل الجذب للمزيد من الأثرياء من أفراد المجتمع.

إن المبالغ الكبرى من الضرائب التي ستدفعها المناطق (التي أعيد تطويرها) تقدم حوافز واضحة للقادة السياسيين لصالح أنفسهم على حساب السكان المشردين. وكان هؤلاء السكان المشردون في الغالب من ذوي الدخل المنخفض والأقليات والسود في المقام الأول، وجاء هذا التحقق النهائي للاتجاهات القانونية تجاه الحد من حقوق الملكية وفرض قيود على عمل الحكومة مع قضية (كيلو في. نيو لندن) عام 2005، والتي توسع فيها حكم الدستور بأنه يمكن اتخاذ الملكية الخاصة (للاستخدام العام)؛ ليعني أنه يمكن اتخاذ هذه الملكية (لغرض عام)، في حين أن الاستخدام العام سيشمل أشياء مثل قيام الحكومة ببناء خزان، جسر أو بعض المرافق الأخرى، فإن (الغرض العام) يمكن أن يعني تقريباً أي شيء، وفي قضية (كيلو) ذلك يعني مصادرة بيوت الناس لتحويل الملكية إلى المطورين الذين

سيبنون المرافق الراقية المتنوعة.

إن الفائدة الأكثر العائدة على الأغنياء والأثرياء، على حساب الناس من ذوي الدخل المنخفض أو المتوسط، نتجت من المجال الأكبر من أي وقت مضى، والذي سمح للمسؤولين الحكوميين بتجاوز حقوق الملكية باسم (الفضاء المفتوح) و(النمو الذكي) وغيرهما من أشكال قيود البناء التعسفية، وتعبئتها سياسياً في إطار مجموعة من التسميات الجذابة بلاغياً. إن حظر بناء المنازل أو غيرها من المباني في المجتمعات الراقية أو حولها يقلل بدرجة كبيرة من قدرة الناس الأقل ثراءً على الانتقال إلى تلك المجتمعات؛ لانخفاض الإمدادات المادية من الأراضي لأغراض الإسكان، وبسبب الارتفاع الشديد في أسعار المساكن الناتجة من زيادة كبيرة في أسعار الأراضي عندما تم تقييد توفير الأراضي القابلة للتعمير على نحو غير طبيعي.

إن مضاعفة أسعار المساكن مرتين أو ثلاث مرات أو أكثر في أعقاب القيود المفروضة على البناء لا يؤثر سلباً في أولئك الذين يعيشون بالفعل في المجتمعات الراقية (ما عدا المستأجرين)، ولكن في الحقيقة يعود بالنفع والفائدة على أصحاب المنازل عن طريق رفع قيمة منازلهم في سوق مقيدة

بشكل غير طبيعي. إن الصلاحيات التعسفية للجان التخطيط ومجالس تقسيم المناطق والهيئات البيئية لتقييد أو منع استخدام الممتلكات الخاصة بطرق يختارونها من أجل الرفض تزودهم بالضغط لانتزاع تنازلات من أولئك الذين يسعون إلى بناء أي شيء في إطار السلطة القضائية، ويمكن انتزاع هذه التنازلات بشكل غير قانوني إما على شكل رشوة شخصية مباشرة أو بشكل قانوني من خلال إرغام صاحب الملكية على المساهمة بجزء من الممتلكات للسلطة القضائية المحلية. في بلدة (سان ماتيو) في كاليفورنيا، على سبيل المثال، فإن الموافقة على تطوير الإسكان مشروطة بتحويل البناء للسلطات المحلية (قطعة أرض مكونة من اثني عشر فداناً ستبني عليها المدينة حديقة عامة) وإسهام بمبلغ 350,000 دولار أميركي في (الفن الشعبي)، وبيع نحو 15 في المئة من المنازل بقيمة أقل من قيمتها السوقية. (106) وقال رئيس المحكمة العليا (جون مارشال) إن سلطة الضريبة هي السلطة على التدمير. إن سلطة الأنظمة التعسفية هي السلطة على الابتزاز، تماماً مثل السلطة التي تضع عبء الإثبات على المتهم، وفي حالة السكن، فإن (التنازلات) المنتزعة من البناء تدفع في نهاية المطاف عن طريق الناس الذين يشترون أو يستأجرون المنازل أو الشقق التي بنوها.

إن الانتقاص من حقوق الملكية المسموح بها من قبل المحاكم لا يؤثر في الناس الذين لا يمتلكون أي ممتلكات فحسب بل يؤثر في الذين يجب عليهم دفع المزيد للإيجار، أو غير القادرين على تحمل دفع قيمة الإيجار أو الشراء في المجتمعات التي تضخمت فيها أسعار المساكن بشكل غير طبيعي عن طريق فرض قيود على استخدام الأراضي إلى مستويات لا يمكن أن يتحملها أحد إلا الأغنياء أو الأثرياء، وإقامة الحاجز الوقائي حول المجتمعات الراقية، وإبعاد الناس من ذوي الدخل المعتدلة أو المنخفضة. ومهما كانت (النتائج) التي سعى من أجلها أولئك الذين حثوا على إضعاف حقوق الملكية، فإن هذه هي النتائج التي تحققت في الواقع.

حتى أن الناس من ذوي الدخل المنخفض أو المتوسط الذين يعيشون بالفعل داخل المجتمعات التي تتجاوز حقوق الملكية بفرض قيود تعسفية على البناء يمكن أن يرغموا على المغادرة نتيجة ارتفاع الإيجار بشكل حاد. وفي سان فرانسيسكو، على سبيل المثال، تم خفض عدد السكان السود إلى النصف منذ عام 1970م، وفي بعض المقاطعات الأخرى في ولاية كاليفورنيا الساحلية لم يكن من غير المألوف بالنسبة إلى السكان السود الانخفاض بواقع 10.000 أو أكثر بين تعداد عام 1990م وتعداد

عام 2000م فقط (107) حتى أثناء نمو مجموع سكان هذه المقاطعات. واحدة من الكثير من المشكلات الناجمة عن القرارات القضائية الموجهة لـ (النتائج) هو أنه لا يمكن أن تقتصر النتائج الفعلية على نتائج خاصة تكون في اعتبار القضاة، وأن نتائج أخرى هي نادراً ما يمكن التنبؤ بها. وبالنظر إلى السوابق القانونية، ونتائج هذه القرارات نادراً ما تكون قابلة للعكس، بغض النظر عن مدى اختلاف النتائج الفعلية عما كان متوقفاً. إن أعباء الإثبات وحقوق الملكية ليست سوى مثالين من أمثلة عديدة.

الجريمة

تعود رؤية المثقفين للجريمة إلى قرنين ماضيين على الأقل، لكنها لم تأخذ في الانتشار في الواقع إلا خلال النصف الثاني من القرن العشرين. إن زعم (لويس برانديس) أن (علم الاجتماع) الحديث أثار موضوع إذا ما كان المجتمع المحيط يتحمل المسؤولية ذاتها التي يتحملها اللص عن السرقة تجاهل حقيقة أن اعتبار المجتمع مسؤولاً عن الجريمة كان مفهوماً شائعاً بين أصحاب الرؤية المكرسة، وذلك منذ القرن الثامن عشر؛ أي قبل ظهور علم الاجتماع الحديث (108) على الرغم من أن هذه الآراء المبكرة سبقت

عملية تجميع هذه الأفكار تحت عباءة العلم. وقد استبعدت رؤية الصفوة المختارة التركيز على العقاب، وركزت - بدلاً من ذلك - على منع الجريمة من خلال تحديد (الأسباب الجذرية) الاجتماعية للجريمة مقدماً؛ ومن ثم إعادة تأهيل المجرمين. تشمل الموضوعات الفرعية لهذه الرؤية التقليل من المسؤولية الشخصية من جانب المجرمين بسبب الطفولة البائسة وضغوط مرحلة المراهقة والنضج أو عوامل أخرى يفترض أنها تخرج عن إرادة الفرد. ويمكن مناقشة النظريات المتعارضة حول الجريمة إلى ما لا نهاية، ولا شك أنها مثلها مثل الكثير من الأسئلة الأخرى ستتوسع إلى أبعاد أخرى تستعصي على الإجابة، إلا أن المهم هنا، هو أن نسأل: ما الدليل على النتائج الحقيقية التي يمكن أن نصل إليها من خلال ذبوع وانتشار رؤية المثقفين للجريمة؟ وما ردود أفعال هؤلاء تجاه هذا الدليل؟

في الولايات المتحدة حيث كانت معدلات الجريمة في انخفاض مستمر لعدة عقود وحيث كانت في عام 1961م نصف ما كانت عليه عام 1933م، أسفرت الإصلاحات القانونية في الستينيات (المتثلة في تبنى أفكار المثقفين ومدحها من النخبة المثقفة على نطاق واسع) بشكل فوري تقريباً عن عكس هذا الاتجاه النازل في معدلات الجريمة والذي

استمر فترة طويلة؛ حيث تضاعف معدل جريمة القتل عام 1974م. (109) وفي بريطانيا تبع ظهور نفس هذه الأفكار أو الرؤية انعكاس مشابه للاتجاهات النازلة السابقة في معدلات الجريمة، وأشارت إحدى الدراسات قائلة: «رصد الباحثون في مجال علم الجريمة تراجعاً طويلاً في العنف بين الأشخاص استمر منذ منتصف العصور الوسطى إلى أن حدث تحول مفاجئ ومحير في منتصف القرن العشرين...». وكشفت مقارنة إحصائية للجريمة في كل من إنجلترا وويلز من جهة وأميركا من جهة أخرى (على أساس أرقام عام 1995م) فيما يتعلق بثلاثة أنواع جرائم العنف (الاغتصاب والسطو والسرقة) أن الإنجليز باتوا الآن في خطر أكبر بكثير من الأميركيين. (110)

إن الانعكاس المفاجئ للاتجاه الهابط في معدلات الجريمة على جانبي الأطلسي يقلل كثيراً من احتمالية عزو النتائج إلى أنواع التغيرات الاجتماعية المعقدة التي تستغرق سنوات عدة حتى تتكشف تدريجياً. ولكن، في غضون فترة زمنية قصيرة نسبياً، قللت التشريعات وأحكام المحاكم والسياسة الحكومية في كل من بريطانيا والولايات المتحدة إلى حد كبير من احتمال إدانة ومعاقبة المجرم على جريمة معينة، وخفضت

من شدة عقوبة المحكوم عليهم، وقللت في الوقت ذاته من قدرة المواطنين المتزمين بالقانون على الدفاع عن أنفسهم عند مواجهة مجرم أو تسلحهم لمنع المجرمين من الاعتداء عليهم. (111) وفي بريطانيا نجد أن الأيديولوجية التي تدعو إلى عدم حمل السلاح قوية إلى درجة أنها تعارض حتى استخدام مسدس (لعبة) في الدفاع عن النفس: «حتى مجرد التهديد بالدفاع عن النفس يمكن اعتباره غير مشروع، على حد قول سيدة مسنة نُححت في إخافة وإبعاد عصابة من السفاحين بطلقة فارغة من مسدس لعبة، وقبض عليها؛ لأنها عرضت شخصاً ما للخوف باستخدام سلاح نارى مقلد. إن استخدام المسدس للعبة للدفاع عن النفس أثناء تعرض منزل للاقتحام غير مقبول أيضاً، بحسب ما اكتشف صاحب منزل احتجز رجلين كانا يسرقان المنزل مستخدماً مسدساً غير حقيقى؛ فقد اتصل هذا الرجل بالشرطة وعند وصولهم قبضوا عليه بتهمة حيازة سلاح نارى». (112)

كان المفكرون/ المثقفون في بريطانيا دوماً متحمسين لوضع قيود على حمل السلاح، وأعلنت إحدى المقالات التي نشرت عام 1965م في صحيفة (نيو ستيمان) أن حمل أسلحة نارى بواسطة أفراد خواص

«لا يخدم أي غرض متحضر يمكن تصوره»، وأن حيازة أو استخدام المسدسات من طرف المدنيين «شيء لا يمكن تبريره لأي غرض مهما كان». (113) وحثت مقالة نشرت عام 1970م على إصدار قوانين تحظر «جميع الأسلحة النارية»، سواء أكانت مخفية أم لا، عن «جميع السكان المدنيين». (114)

شأنه شأن الكثير من الأفكار الشائعة بين صفوف النخبة المثقفة، تمحى التحمس الزائد للقوانين التي تقيد أو تمنع حيازة مسدسات الأدلة المتزايدة على عدم جدواها ونتائجها المدمرة. وعلى سبيل المثال كشفت دراسة بحثية في 2001م أن «استخدام المسدسات في الجريمة زاد 40 في المئة في الستين التاليتين لحظر الأسلحة في المملكة المتحدة». (115) وتوصلت دراسة سابقة إلى أنه «لم تستخدم أسلحة نارية مملوكة بشكل قانوني على الإطلاق في جرائم القتل التي شملت الجريمة المنظمة والمخدرات، لكن استخدم ثلاثة وأربعين سلاحاً نارياً غير مرخص». (116) وأشارت دراسات أخرى بالشكل ذاته إلى أن «القوانين التي تمنع حيازة مسدسات في إنجلترا - كما في الولايات المتحدة - لم يكن لها تأثير ملحوظ في الأفراد الذين يعيشون على مخالفة القوانين؛ ففي عام 1954م وقعت في لندن اثنتا

عشرة قضية سرقة فقط استخدم فيها سلاح ناري، وكشف التحقيق الدقيق أن ثمانية من هذه الأسلحة كانت أسلحة نارية مزعومة (أي غير حقيقية)، لكن ارتفع عدد عمليات السطو المسلح في لندن من أربع عمليات عام 1954م حين لم تكن هناك ضوابط على المسدسات، وتضاعف عدد أصحاب المسدسات المرخصة، إلى 1,400 عام 1981م، و1,600 عام 1991م. وفي عام 1998م؛ أي بعد عام من حظر استخدام المسدسات، ارتفع معدل الجريمة بنسبة 10 في المئة». (117)

نظراً إلى أن القوانين التي تمنع حيازة المسدسات في بريطانيا كانت أكثر صرامة قرب نهاية القرن العشرين فقد ارتفعت معدلات جرائم القتل بنسبة 34 في المئة بينما انخفضت معدلات جرائم القتل في كندا والولايات المتحدة بنسبة 34 في المئة، و39 في المئة على التوالي. وانخفضت معدلات جرائم القتل في فرنسا وإيطاليا بنسبة 25 في المئة، و59 في المئة على التوالي. (118) وكانت بريطانيا بأيديولوجيتها المعارضة لحيازة المسدسات البائدة بين نخبة الفكرية والسياسية، والسياسة استثناء للتوجهات العالمية. وفي الوقت ذاته زاد إقبال الأميركيين على شراء المسدسات خلال الفترة ذاتها حتى بلغ ذروته عام 1993م بنحو ثمانية ملايين سلاح صغير، منها أربعة

ملايين مسدس. (119) وعلى الرغم من أن الأمر من شأنه أن يقود إلى مزيد من الجرائم، إلا أن تلك الفترة شهدت تراجعاً في معدلات جرائم القتل في الولايات المتحدة، وفي المجموع يوجد في أميركا ما يقدر بنحو 200 مليون سلاح ناري، ومعدلات الجرائم كانت الأقل حيثما زادت ملكية الأسلحة، وينطبق الشيء ذاته على سويسرا. (120)

على الرغم من كل ذلك، لم يؤد هذا إلى ظهور أفكار أخرى بخصوص منع حيازة المسدسات بين النخب المثقفة في كل من بريطانيا وأميركا؛ ففي بريطانيا أخذت الأيديولوجية والسياسة الحكومية وجهة نظر سلبية تجاه إجراءات الدفاع عن النفس أيضاً. ويمتد الاعتراض على دفاع الشخص عن نفسه لدى المواطنين الملتزمين بالقانون؛ ليشمل حتى المسدسات الحقيقية والمقلدة (المسدسات اللعبة). وقد تعرض رجل في متوسط العمر لهجوم من قبل مجرمين اثنين في مترو أنفاق لندن؛ فقام هذا الرجل بسحب نصل سيف من العصا التي يتوكأ عليها وطعن أحدهما فقبض عليه مع المعتدين بتهمة حمل سلاح هجومي. (121) وتمنع السلطات المحلية حتى وضع السلك الشائك حول حديقة أو سياجها الذي تم اقتحامه عدة مرات؛ خوفاً من مقاضاتها إذا أصيب لص وهو يقتحم المكان. (122)

تعد مثل هذه القضايا التي تؤخذ على محمل الجحد علامة على الأفكار أو الآراء السائدة بين المسؤولين البريطانيين.

ظلت نظرية (الأسباب الجذرية) للجريمة كذلك غير منفتحة على الأدلة والحجج المنطقية على جانبي الأطلسي (أي في أوروبا وأميركا). وارتفعت معدلات الجريمة بشكل كبير في كل من الولايات المتحدة وإنجلترا خلال السنوات التي انخفضت فيها (الأسباب الجذرية) للجريمة (الفقر وحواجر الفرص) بدرجة ملحوظة. ولإتمام فصل السخرية من نظرية (الأسباب الجذرية) كانت أحداث شغب الغيتوهات (الأحياء الفقيرة) التي اجتاحت المدن الأميركية في الستينيات أقل انتشاراً في المدن الجنوبية حيث لا يزال التمييز العنصري ملحوظاً. وقعت أخطر أحداث الشغب في تلك الحقبة في مدينة ديترويت التي كان معدل فقر السود فيها نصف معدل الفقر بين السود في الولايات المتحدة بوجه عام، بينما كانت معدلات ملكية السود للمنازل أعلى من أي مدينة أخرى، وكانت معدلات البطالة بين السود في ديترويت 3.4 في المئة؛ أي أقل من معدل البطالة لدى البيض. (123)

كانت أحداث الشغب في المدن أكثر شيوعاً في عهد إدارة الرئيس (ليندون جونسون) التي شهدت علامة فارقة في التشريعات المتعلقة

بالحقوق المدنية وتوسعاً هائلاً في البرامج الاجتماعية المسماة بـ(الحرب على الفقر). وعلى العكس من ذلك، أصبحت هذه الأحداث (أي أحداث الشغب) غير موجودة افتراضياً خلال سنوات حكم إدارة (ريغن) الثمانية التي أهملت تلك الأشياء. من الصعب أن نفكر في النظرية الاجتماعية بطريقة متسقة أكثر ثم نصطدم بدون قصد بالوقائع، لكن لم يؤثر أي من هذا في هؤلاء الذين يتمسكون بنظرية (الأسباب الجذرية) أو النظرة الاجتماعية العامة التي وراءها. لم تكن الولايات المتحدة البلد الوحيد الذي لم تظهر فيه نظرية (الأسباب الجذرية) المفترضة ارتباطاً بالمعدل الحقيقي للجريمة؛ فبريطانيا كانت مثلاً آخر على هذا: «على عكس التوقعات، انخفضت جرائم العنف خلال القرن التاسع عشر. منذ منتصف القرن وحتى الحرب العالمية الأولى انخفضت الاعتداءات التي تم الإبلاغ عنها بنسبة 71 في المئة، وانخفضت الإصابات بالجروح بنسبة 20 في المئة، وانخفضت جرائم القتل بنسبة 42 في المئة... لقد كان ذلك العصر موبوءاً بكل ما يمكن لمجتمع مريض أن يصنفه سبباً للجريمة - الفقر المدقع إلى جانب تزايد الرخاء الاقتصادي، والأحياء الفقيرة المزدهمة والنمو السكاني السريع والتفكك، والتوسع الحضري، وتفكك الأسرة

العاملة، وتزايد الشرطة، وبطبيعة الحال امتلاك الأسلحة النارية على نطاق واسع». (124)

حتى الحقائق الصارخة يمكن تجنبها بالقول إن أسباب الجريمة (معقدة) جداً، وتستعصي على التفسير (المبسط). هذا تكتيك اللفظي يوسع المسألة ببساطة لأبعاد تستعصي على الإجابة؛ تمهيداً لاستبعاد أي تفسير لا يتفق مع الرؤية السائدة بأنها (تبسيطة)؛ لأنها لا يمكن أن تجيب عن السؤال بشكل كامل، ولكننا لسنا بحاجة إلى معرفة تعقيدات قانون (نيوتن) للجاذبية؛ لتأكد من أن أي أحد يخطو خارج سطح ناطحة سحاب سيتعرض لعواقب وخيمة.

وبالمثل، ليس من الضروري حل خيوط تعقيدات لا تعد ولا تحصى، معروفة وغير معروفة للأسباب التي تجعل الناس يرتكبون جرائم لنعرف أن وضع المجرمين وراء القضبان هو طريقة لخفض معدل الجريمة أفضل من أي من النظريات العلمية المعقدة أو السياسات النبيلة التي تحبها النخبة المثقفة وأهل الفكر. (125)

إن توسيع المسألة إلى أبعاد تستعصي على الإجابة؛ ومن ثم ازدراء أي إجابة غير مرغوب فيها بأنها (تبسيطة)، هي مجرد واحدة من الطرق التي

يستخدمها المثقفون ببراعتهم الخطابية والبلاغية ضد الوقائع. وكمثال آخر، فإن المطالبة بالعودة إلى (القانون والنظام) كان ينظر إليه دائماً على أنه علامة على عنصرية خفية، بما أن معدل الجريمة بين السود هو أعلى مما هو عليه بين البيض.

كما لاحظنا في الفصل الثاني، فإن مفوض شرطة نيويورك المتقاعد الذي حاول أن يخبر زمرة من القضاة بالأخطار الكامنة وراء بعض أحكامهم، لم يلق من رد فعل من القضاة والمحامين الحاضرين سوى الضحك والسخرية منه. (126) وباختصار، فإن النظرية تزدرى التجربة، كما أن الرؤية كثيراً ما ازدردت الوقائع، ويعامل عامة الناس (الجاهلين) كما لو أنهم لا يستحقون أن يؤخذوا على محمل الجد من قبل الصفوة المختارة.

واكبت مواقف مماثلة الرؤية ذاتها في بريطانيا؛ حيث إن الكثير من وسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية والمثقفين عموماً، فضلاً عن الموظفين العموميين الحاصلين على مؤهل جامعي، يعاملون شكاوى الجمهور حول ارتفاع معدلات الجريمة، والمطالبات بتشديد العقوبات ضد المجرمين، على أنها مجرد علامات على قلة فهم الجمهور للقضايا الأعمق. وعلى جانبي المحيط الأطلسي، تركز النخب على المشكلات التي يعيشها الناس

الذين يرتكبون جرائم، وكيف أن البرامج الاجتماعية المختلفة الرامية إلى حل هذه المشكلات ستكون الحل الحقيقي لمشكلة الجريمة في المجتمع. في الولايات المتحدة الأمريكية حتى تلك الأشياء مثل (التجميع الفوري) للقمامة تم تصويره من قبل (توم ويكر) الصحفي في (نيويورك تايمز)، على أنه جزء من (العدالة الاجتماعية) الضرورية لكبح الجريمة. (127)

لم يتمكن أي قدر من الأدلة الدامغة على خرق الفقاعة المحكمة المتمثلة في رؤية النخبة في بريطانيا، وعلى العكس من ذلك، فإن البيانات التي تتعارض مع تلك الرؤية يتم قمعها، وغربلتها أو غزلها بلاغياً من قبل المسؤولين البريطانيين، إلى درجة أن المجلة البريطانية (ذي إيكونوميست) ذكرت «انعدام الثقة على نطاق واسع في الشخصيات الرسمية» (128) في حين أن وسائل الإعلام البريطانية حاولت أن تجعل الجمهور يشعر بالذنب تجاه المجرمين القلائل نسبياً الذين هم في السجن. (129) وما يدل على ازدياد شكواي الجمهور هو الاستجابة، أو عدم الاستجابة، لتجارب الناس الذين يعيشون في الأحياء التي أقيمت فيها مؤسسات من أجل المجرمين الذين أطلق سراحهم: «تحدث السكان عن كابوس دائم ناجم عن الجريمة المتواصلة، والتخويف والتخريب والمضايقات التي لحقت بهم من

قبل المجرمين المقيمين، وتحدث الكل عن فشلهم التام في جعل السياسيين المحليين والنواب في البرلمان ومسؤولي العدالة الجنائية والشرطة، أو أي شخص آخر، يصغي لهم ويهتم بوضعهم اليائس». (130)

بالنسبة إلى كثير من أصحاب الرؤية المكرسة فإن الفارق الواسع بين معتقدات واهتمامات السكان عموماً وبين معتقداتهم ومخاوفهم هم أنفسهم وأمثالهم ليس سبباً كافياً لإعادة النظر، ولكنه مصدر للفخر؛ كونهم ذوي رؤية أرقى.

في الوقت ذاته، في الولايات المتحدة، وبعد سنوات طويلة من الارتفاع في معدلات الجريمة الذي تسبب في تراكم الغضب الشعبي حتى تم فرض تغيير في السياسة، ارتفعت معدلات الاعتقال، وبدأت معدلات الجريمة في الانخفاض لأول مرة منذ سنوات، وانتقد أصحاب الرؤية المكرسة ارتفاع أعداد المساجين في البلاد، وحتى إذا ما اعترفوا بانخفاض معدلات الجريمة أصلاً؛ فإنهم أقروا بأنهم في حيرة من جراء ذلك كما لو أنه من قبيل المصادفة أن تراجع الجريمة. في عام 1997، على سبيل المثال، كتب (فوكس باترفيلد) أحد كتاب (نيويورك تايمز) تحت عنوان «الجريمة في انخفاض مستمر، ولكن السجون تمتلئ»، كما لو أن هناك شيئاً محيراً في

هذا: «أصبحت قصة مطمئنة؛ فلمدة خمس سنوات متتالية، كان معدل الجريمة ينخفض مصحوباً بانخفاض في جرائم القتل، لكن لماذا لا يزال عدد السجناء في السجون في مختلف أنحاء البلاد في ارتفاع مستمر؟... في واقع الأمر، فإن ولاية كاليفورنيا وفلوريدا تنفقان أكثر فأكثر لحبس سكانها من سن الكلية بدلاً من تعليمهم». (131)

أصبحت المقارنة التي ليست في محلها بين تكاليف السجن وتكاليف التعليم مادةً خاماً لنقاد السجن، ولا تزال افتتاحية في صحيفة (نيويورك تايمز) نشرت عام 2008م تردد هذه الحجة حول الأعداد المتزايدة للنزلاء في السجون: «بعد ثلاثة عقود من النمو الهائل، بلغ عدد السجناء في البلاد درجة مثيرة للقلق؛ فأكثر من 1 من بين كل 100 أميركي بالغ في الولايات المتحدة موجود وراء القضبان، وواحد من أصل تسعة هم رجال سود تتراوح أعمارهم بين 20 و34 عاماً يقضون أحكاماً في السجن، وكذلك أشخاص بالغون بين سنة واحدة و36 سنة من أصل هيسبانيك». على الصعيد الوطني، يقدر عدد نزلاء السجون بنحو 1.6 مليون نسمة، وهي نسبة تفوق جميع البلدان الأخرى التي تقدم أرقاماً موثوقاً بها، وأنفقت الخمسون ولاية أميركية العام الماضي نحو 44 مليار دولار

من أموال الضرائب على الإصلاح مقارنة بما يقارب 11 مليار دولار عام 1987م، وخصصت فيرمونت وكونيتيكت وديلاوير وميتشيغان وأوريغون الكثير من المال للإصلاح مثل ما يتفقونه على التعليم العالي أو أكثر. (132)

وهذا لا يعني بأي حال أنها المرة الأولى التي تندد فيها صحيفة (نيويورك تايمز) بارتفاع معدلات الحبس في السنوات السابقة؛ ففي 1991م، قال (توم ويكر) الكاتب في (نيويورك تايمز): «إن جرائم العنف لم تنخفض على الإطلاق» على أثر ارتفاع مستويات الحبس، وهو ادعاء فندته الإحصاءات في وقت لاحق. وحث على إصدار أحكام سجن قصيرة وطالب «بتحسين التعليم والتدريب المهني وخدمات العلاج من تعاطي المخدرات» في السجون، وأعرب عن أسفه على «المخاوف المثيرة للذعر والمواقف العامة العقابية» (133) هنا. وكما هو الشأن في الكثير من القضايا الأخرى، تم تحجيم وجهات النظر المختلفة للآخرين إلى مجرد مشاعر (مدعورين)، بدلاً من حجج كان لا بد من تحليلها والإجابة عنها بالوقائع.

وداخل السجون ذاتها، انعكس تغيير المواقف العامة تجاه السجناء في

الولايات المتحدة في اتخاذ إجراءات أكثر صرامة ضد السجناء الذين يتسببون في المتاعب: «انخفضت الاعتداءات في سجن فولسوم بنسبة 70 في المئة خلال أربع سنوات، من نسبة 6.9 لكل 100 سجين عام 1985م إلى نسبة 1.9 عام 1989م». (134)

«على الرغم من الارتفاع الحاد في عدد نزلاء السجنون في البلاد عام 1980م، وعلى الرغم من تفشي العنف المخيف، من حين إلى آخر، مثل ما حدث في جزيرة (ريكز) في نيويورك هذا الصيف؛ فإن قصص نجاح كما هو الحال في (فولسوم) يجري تكرارها في كل أنحاء البلاد، وموظفو السجنون الذين شجعهم في ذلك المزاج العام الذي لا يطيق صبراً إزاء المجرمين، يقولون إنهم حققوا سيطرة أكبر على المؤسسات الإصلاحية». (134)

إن الأدلة الثابتة حول فعالية تأكيد سلطة إنفاذ قانون، سواء في السجن أو خارجه، لم تصنع فارقاً مميزاً بالنسبة إلى أصحاب رؤية الصفوة المختارة، سواء في الولايات المتحدة أو في بريطانيا، إلا أنه يمكن إيجاد علاقة عكسية بين معدلات السجن ومعدلات الجريمة في أستراليا ونيوزيلندا، حيث كان الاتجاه يتراجع نحو مزيد من السجن مصحوباً أيضاً بانخفاض في معدلات الجريمة. (135)

لم تعد النخبة المثقفة البريطانية معجبة بالوقائع أكثر من نظرائهم الأميركيين؛ فوسائل الإعلام البريطانية والأوساط الأكاديمية تزخر بالأشخاص المعرضين للزج بهم في السجن. (136) وأشارت مجلة (ذي إيكونوميست)، على سبيل المثال، إلى «إدمان أميركا للحبس» (137) وتحويل الآراء المعارضة إلى مجرد عواطف؛ لكونها نمطاً بين المثقفين على جانبي المحيط الأطلسي، وهذه رواية ضابط مراقبة في تعقيبه على الفرق بين الرؤية والواقع استمدتها من استماعه للإذاعة وهو يقود سيارته للعمل في السجن، عندما سئل أحد وزراء الحكومة من طرف أحد الإذاعيين. بدأ مقدم برامج معروف سؤاله إلى الوزير قائلاً: «نعلم جميعاً أننا نرسل الكثير من الناس إلى السجن في هذا البلد... وقد جاءت هذه الملاحظة التمهيدية بكثير من الثقة؛ وهي توحى بالاعتقاد أن هذا القول معلوم لدى الجميع، وأنه لا يرقى إليه الشك، ومع ذلك بينما كنت أستمع كنت أعلم أنني أقود السيارة متجهاً إلى السجن الذي أعمل فيه، والذي على الرغم من كونه مرفق بجميع ضخمة؛ حيث يخدم عدة دوائر محاكم قضائية في أنحاء كثيرة من البلاد، وكان نصفه فقط ممتلئاً، وأكثر من ذلك أن هذه المؤسسة كانت مخصصة للجناة الذين تتراوح أعمارهم بين 17 و20 سنة. وإذا قدر لسجن

أن يمتلئ فلا بد أن يكون ذلك السجن هو سجننا، غير أنه لعدة سنوات لم يكن هذا السجن إلا نصفاً ممتلئاً في أقصى الحالات، وكثيراً ما كان أقل بكثير من ذلك. وفي الوقت الذي كان فيه برنامج اليوم يضلل الرأي العام حول عدد المجرمين المحكوم عليهم بالسجن، كانت وزارة الداخلية تضع خطأً لإغلاق سجننا والعديد من السجون الأخرى». (138)

في بريطانيا، كما هو الحال في الولايات المتحدة، غالباً ما يؤخذ الأمر ببداية، وأن «السجون ليست فعالة» - بحسب تعبير (ذي إيكونوميست) -، والسبب «أنهم قد يعدون المجرمين من الشوارع، لكنهم يفشلون في نفيهم عن ارتكاب الإساءة؛ إذ إن ثلثي السجناء السابقين يعاد اعتقالهم خلال ثلاث سنوات من إطلاق سراحهم». (139) ومن خلال هذا النوع من التفكير يكون الغذاء غير فعال كاستجابة للجوع؛ لأنها ليست سوى مسألة وقت؛ فيعد تناول الطعام يشعر الإنسان بالجوع مرة أخرى، ومثل أشياء أخرى كثيرة، لا يكون السجن فعالاً إلا عندما يتم ذلك. وحقيقة أن المجرمين يرتكبون جرائم عندما لا يكونون وراء القضبان لا تفيد في شيء إذا ما كان السجن فعالاً في الحد من الجريمة، والسؤال التجريبي حول التأثير في معدل الجريمة بإبقاء مزيد من المجرمين بعيداً عن الشوارع، لم

يؤخذ بعين الاعتبار، حتى عند القول إن السجون «غير فعالة».

أيديولوجية (بدائل السجن) ليست فقط شعاراً بين المثقفين البريطانيين، ولكنها أيضاً مدعومة من قبل المصلحة الذاتية للمسؤولين الحكوميين في الحد من الإنفاق على السجون. وعلى الرغم من التصريحات حول حجم التكاليف للحفاظ على السجنين وراء القضبان، مقارنة بتكلفة الحفاظ على الطالب في بعض الكليات المكلفة، وأنها أصبحت عنصراً أساسياً في النقاشات ضد السجن؛ فإن المقارنة ذات الصلة ينبغي أن تكون بين تكلفة الإبقاء على شخص في السجن مقابل تكاليف ترك مجرم طليق في المجتمع.

في بريطانيا تبلغ التكلفة الإجمالية لنظام السجون 1.9 مليار جنيه في السنة، في حين أن التكلفة المالية وحدها للجرائم التي ترتكب سنوياً من قبل المجرمين تقدر بـ 60 مليار جنيه. (140) وفي الولايات المتحدة تقدر تكلفة حبس مجرم بما لا يقل عن 10.000 دولار في السنة؛ أي أقل من تكلفة ترك المجرم طليقاً في المجتمع. (141)

في بريطانيا تكون الأيديولوجية المضادة للحبس قوية إلى درجة أن 7 في المئة فقط من المجرمين المدانين ينتهي بهم المطاف إلى السجن. (142) وفي ديسمبر 2008م ذكرت صحيفة (الديلي تلغراف) اللندنية، في نشرتها

على شبكة الإنترنت الدولية Telegraph.co.uk، أن «آلاف المجرمين الذين يجنبون السجن يعاودون الإساءة مرة أخرى»، وقالت: «أكثر من 21.000 مجرم من الذين يقضون عقوبات غير احتجازية ارتكبوا المزيد من الجرائم في العام الماضي، وهذا ما ألقى ظلالاً من الشك حول تعهد حزب العمال بجعل العقوبات بديلاً صعباً للسجن». (143) إن التحول الذي شهدته بريطانيا من جراء انتصار رؤية الصفوة المختارة يمكن تلخيصه بالإشارة إلى أن بريطانيا التي كانت منذ وقت طويل واحدة من الدول ذات المعدلات الأدنى من حيث الجريمة في العالم، وجدت نفسها بحلول نهاية القرن العشرين تشهد ارتفاعاً في معدل الجريمة بين معظم الفئات، وتجاوزت في نهاية المطاف المعدل المسجل في الولايات المتحدة. (144) عندما زار (لي كوان يو) بريطانيا وهو في مقتبل عمره بعد وقت قصير من الحرب العالمية الثانية، كان معجباً جداً بتقييد واحترام سكان لندن للقانون إلى درجة أنه عندما عاد إلى وطنه سنغافورة عقد العزم على انتشالها مما تعانيه من فقر وجريمة في ذلك الوقت. وفي وقت لاحق، وكزعيم لسنغافورة الدولة المدينة لسنوات عدة، وضع (لي كوان) سياسات أدت إلى ارتفاع غير مسبوق في مستويات الرخاء بسنغافورة،

مع انخفاض حاد في الجريمة. وفي بداية القرن الحادي والعشرين كان معدل الجريمة 693 بين كل 10.000 شخص في سنغافورة، بينما بلغ في بريطانيا أكثر من 10.000. (145) لقد عادت سنغافورة في الواقع، وفي الوقت المناسب، إلى سياسات وأساليب باتت الآن تلقى الازدراء من طبقة المفكرين والمتقنين الذين ينظرون إليها كأساليب (بالية) و(تبسيطية).

في ضوء حقيقة أن قدراً غير متناسب كلياً من الجريمة ترتكبه شريحة صغيرة نسبياً من السكان؛ فإنه من غير المستغرب أن يكون وضع جزء صغير من إجمالي عدد السكان وراء القضبان، قد أدى إلى تخفيضات كبيرة في معدل الجريمة. ومع ذلك فإن هذا غير كاف بالنسبة إلى أولئك الذين لديهم نظرة كونية للعدالة والذين يتباكون لكون بعض الناس، وبدون ذنب اقترفوه، ولدوا في ظروف من شأنها أن تؤدي إلى سلوك إجرامي مقارنة بالظروف التي ولد فيها آخرون.

وبينما يميل أصحاب هذه الرؤية إلى اعتبار تلك الظروف اقتصادية أو اجتماعية، فإن الظلم ذاته - كما ينظر إليه من المنظور الكوني ذاته - يعتبر سبباً عندما يولد الناس في ظروف ثقافية قد تؤدي بهم إلى ارتكاب الجريمة، ومع ذلك، وبعيداً عن محاولة تغيير الثقافات أو الثقافات الفرعية،

فإن الكثيرين من المثقفين هم من أتباع أيديولوجيا تعدد الثقافات التي تنص على أن الثقافات كلها متساوية، بحيث تكون محاولة تغيير بعض الثقافات تدخلاً لا مبرر له وإمبريالية ثقافية.

ومثلها مثل مفاهيم أخرى كثيرة تجد طريقها إلى العقول، فإن أيديولوجية تعدد الثقافات لا تميز بين تعريف تعسفي واقتراح قابل للتحقق من صحته؛ أي أنها لا تفرق بين كيف نختار استخدام الكلمات داخل عقل المرء والصحة التجريبية لتلك الكلمات على المحك في العالم الواقعي، غير أن النتائج، على مستوى الأفراد والمجتمع، تأتي من الوقائع الدنيوية في العالم الحقيقي، وليس من تعاريف داخل عقول الناس. وتجريبياً، فإن مسألة إذا ما كانت الثقافات متساوية أم لا تصبح متساوية، لكن هل من طريقة يمكن بها إثبات ذلك؟ هذا السؤال نادراً ما يطرح، فضلاً عن الإجابة عنه، من قبل معظم المثقفين.

إضافة إلى المطالب التي تقول إنه يمكن تخفيض الجريمة عن طريق التدخل بمستوى (الأسباب الجذرية) المفترضة؛ فإن الكثير من المثقفين يدعون أيضاً إلى (إعادة تأهيل) المجرمين و(إدارة الغضب) وغيرهما من المقاربات العلاجية للحد من الجريمة، ليس فقط كتكملة للسجن التقليدي ولكن

كبديل أيضاً. ومثلها مثل (بدائل أخرى للحبس) فإن هذه لا يتم التعامل معها كفرضيات يجب اختبارها ولكن كبدهيات يجب الدفاع عنها. لا يهم مدى ارتفاع معدل العودة إلى الجريمة بين أولئك الذين استفادوا من برامج (إعادة التأهيل) أو مقدار العنف الذي يستمر ارتكابه من طرف أولئك الذين كانوا في برامج (إدارة الغضب). هذه المفاهيم لم يسبق النظر فيها لتفنيدها، وبين إخفاء الأدلة من طرف المسؤولين (146) والهروب من خلال براعة المثقفين اللفظية، فإنه من المستحيل دحض هذه النظريات بالحقائق فقط.

وعلى المنوال ذاته لا يمكن أن تبعث من جديد على أساس الأدلة الواقعية؛ أي من الطرق التقليدية لضبط الجريمة، والتي تم استبدالها بطرق جديدة وحديثة مزعومة؛ فمجرد ذكر الأفكار (الفيكتورية) حول المجتمع بصفة عامة، أو مكافحة الجريمة على وجه الخصوص، كاف ليشير سخرية المثقفين؛ فحقيقة أن العصر الفيكتوري شهد انخفاضاً دام عقوداً من الزمان من حيث إدمان الكحول، والجريمة والأمراض الاجتماعية بشكل عام، سواء في بريطانيا أو في الولايات المتحدة (147) - على عكس أكثر الأفكار حداثة ذات النتائج العكسية في كلا البلدين - أمر لا يقام له وزن تقريباً

بين المثقفين، وتبقى مثل هذه الحقائق غير معروفة إلى حد كبير بين عامة الناس الذين يعتمدون إما على وسائل الإعلام أو على الأوساط الأكاديمية للحصول على المعلومات.

التدابير العادية والمنطقية لمكافحة الجريمة فعالة وتظل أمراً يثير الدهشة لدى كثير من المثقفين، وبعد عقود من الجدل حول سبل الحد من الجريمة، نجد في عام 2009م خبراً في صحيفة (سان فرانسيسكو كرونيكل) تحت عنوان «انخفاض جرائم القتل نتيجة اجتياح الشرطة للمناطق الخطرة» يذكر المقال أن «إجمالي جرائم القتل في سان فرانسيسكو انخفض في النصف الأول من عام 2009 إلى أدنى مستوى له في تسع سنوات؛ أي انخفض بنسبة أكثر من 50 في المئة مقارنةً بالسنة الماضية، وهذا الانخفاض يعزوه مسؤولو الشرطة إلى تعبئة الشرطة في المناطق التي ترتفع فيها معدلات الجريمة والتركيز على حفنة من الناس الذين ارتكبوا معظم الجرائم». (148)

قليل هم المثقفون (أبرزهم جيمس كيو ويليسون) الذين يقاومون التيار عندما يتعلق الأمر بالجريمة، ولكن معظم أعمالهم تقتصر على إظهار وجه الخطأ في أعمال الكثير من المثقفين الكثيرين الذين لم تنجح نظرياتهم

ووصفاتهم لمكافحة الجريمة عملياً، ولم تسفر إلا عن ارتفاع معدلات الإجرام. ومحصلة تكلفة المثقفين تجاه المجتمع فيما يتعلق بالجريمة لا تشمل فقط المبالغ المالية الطائلة التي تهدر من المال العام، والتي تتجاوز بكثير تكلفة إبقاء المجرمين خلف القضبان، ولكن أيضاً تأثير السياسات القائمة على نظرياتهم على حساب حياة المواطنين العاديين المتزمين بالقانون الذين يتعرضون للعنف، ويعانون من هبوط المعنويات والإحباط بسبب الخوف من المجرمين أو مثيري الشغب، ولو كان بالإمكان قياس تكلفة تحويل نظريات المثقفين إلى قوانين، لوجدنا أن التكلفة الإجمالية ستكون بلا شك هائلة، فقط فيما يتعلق بالجريمة.

الفصل السابع

المثقفون والحرب

«العصور السيئة التي نعيشها هي عصور جيدة نتعلم منها»

(يوجين فيبر) (1)

مثل كل شخص آخر تقريباً، يفضل المثقفون عموماً السلام على الحرب، لكن، وكما سبقت الإشارة إليه في الفصل الرابع، هناك بعض الخلافات الجوهرية جداً في الأفكار بشأن كيفية منع الحروب. وكما أن رؤية منع الجريمة بين المثقفين تعود على أقل تقدير إلى القرن الثامن عشر، فإن رؤيتهم للحرب والسلام تعود إلى الفترة ذاته كذلك، وعلى النقيض من الرؤية المأساوية التي ترى القوة العسكرية وسيلة رئيسة للردع؛ فإن رؤية المثقفين كانت لفترة طويلة واحدة من تلك التي تعتمد على المفاوضات الدولية واتفاقات نزع السلاح لتجنب الحروب.

بغض النظر عن رؤية المثقفين من الحرب بشكل عام، فإنه ليس هناك حروب بصفة عامة، والسؤال الحقيقي هو: كيف كان رد فعل المثقفين تجاه حروب معينة، أو تهديدات معينة بالحرب، في أوقات معينة؟ وبما أن تركيزنا ينصب على المثقفين والمفكرين من عصر كان لنفوذهم فيه تأثير

كبير في الرأي العام والسياسات الحكومية؛ فإن ذلك السؤال يقتصر - إلى حد كبير - على المثقفين في الدول الغربية في الآونة الأخيرة. وخلال هذه الحقبة كان المثقفون في بعض الأحيان أشد المؤيدين لحروب معينة وفي بعض الأحيان أشد المعارضين للحروب الأخرى، وهناك عناصر من رؤيتهم تتفق مع أي موقف.

في بعض الأحيان يبدو موقف المثقفين لصالح أو ضد حرب معينة أنه كان مسألة إذا ما كان الزمن عبارة عن فترة طويلة من السلام أو إذا ما كانت فيه ويلات الحرب ذكرى حديثة لا تمنحي. الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى، على سبيل المثال، كانت فترة لم تشهد فيها الولايات المتحدة حرباً كبرى يشترك فيها جزء كبير من سكانها، لأكثر من جيل واحد. في أوروبا كان مر ما يقرب من قرن من الزمان منذ أن دمرت حروب نابليون القارة. في ألمانيا، وخلال منتصف التسعينيات (1890م)؛ خلال عقدين منذ اندلاع الحرب الفرنسية - البروسية أيد مثقفون كثيرون، بمن فيهم أساتذة الجامعات، حكومة القيصر في خططها لبناء قوة بحرية كبيرة ومكلفة (2) كجزء من موقف دولي أكثر عدوانية بشكل عام، حتى ولو كانت ألمانيا قوة برية لديها القليل من المصالح في الخارج لتقوم بحمايتها.

في مثل ذلك الوقت، كان من السهل على كثير من المثقفين وغيرهم التفكير في الحرب بصفة مجردة، وإيجاد فضائل إيجابية في الإثارة والإحساس بالتماسك الاجتماعي والهدف الوطني، في حين أن التكاليف البشرية المدمرة تراجعت خلف أفكارهم؛ حتى أن أولئك الذين يضعون في اعتبارهم تلك المجازر والدمار الذي أحدثته الحرب يمكنهم أن يتكلموا، كما فعل (وليام جيمس)، عن الحاجة إلى (المعادل الأخلاقي للحرب) لحشد الناس وراء هدف مشترك وتطلعات مشتركة. لقد كان ذلك جزءاً من افتراض قديم وراسخ بين الكثيرين من المثقفين بالنزعة التوجيهية من أن أطرافاً أخرى يقع على عاتقها جلب السعادة إلى حياة الجماهير.

وكما أشير سابقاً، فإن رؤية الصفوة المختارة هي رؤية النخب الفكرية والأخلاقية التي تصنع القرار بالوكالة، وتفرض هدفاً مشتركاً أسمى ليحل محل الأهداف الفردية المتباينة والمتضاربة والقرارات الفردية للسكان بوجه عام. إن الحرب تخلق الظروف التي يمكن أن تزدهر فيها هذه الرؤية، كما أنها تخلق أيضاً أشياء أخرى كثيرة، إلى حد أن النتائج النهائية تتأثر إلى حد كبير بظروف العصر. في القرن العشرين قدمت الحرب العالمية الأولى، على حد سواء، فرصة لازدهار رؤية الصفوة المختارة، وفي وقت لاحق، وبعد

وقوعها، ذكرى مدمرة لويلات الحرب التي تم تجاهلها أو التقليل من شأنها. إن ردة الفعل بعد الحرب العالمية الثانية ضد تلك الفظائع حركت وجهة نظر مختلفة جذرياً من الحرب؛ مما أدى إلى المسألة على نطاق واسع بين المثقفين. ولكن، على الرغم من أن غالبية المثقفين غيروا وجهة نظرهم جذرياً تجاه الحرب في غضون سنوات قليلة نسبياً، ما لم يتغير هو اقتناعهم بأنهم مثل الصفوة المختارة توجب عليهم مواصلة العمل كمرشدين للجماهير واتخاذ زمام المبادرة في تعزيز السياسات الحكومية تماشياً مع رؤيتهم الجديدة المناهضة للحرب.. هذه الفترات المختلفة في تاريخ رؤى المثقفين ما قبل الحرب ورؤى المثقفين المناهضة للحرب لا بد من دراستها على حدة.

الحرب العالمية الأولى

كانت الحرب العالمية الأولى بمثابة صدمة لكثير من الناس في نواح كثيرة، وكان ما يقرب من قرن من الزمن من دون حرب كبرى في القارة الأوروبية قد ترك بعض الشعور بالراحة بأن الحضارة الأوروبية على نحو ما تركت الحرب خلفها كشيء من الماضي. إن الكثير من اليسار المتطرف اعتقدوا أن التضامن الدولي للطبقة العاملة من شأنه أن يمنع العمال من

بلدان مختلفة من قتل بعضهم البعض في ساحات المعارك، على نحو مزعوم لصالح مستغليهم. في بلدان من كلا الجانبين سارت الأجيال التي ليست لديها خبرة في الحرب إلى الحرب وسط ضجة عامة كبيرة وابتهاج وشعور بالثقة بأنها ستنتهي بالنصر في فترة قصيرة نسبياً. (3) عدد قليل كانت لديه فكرة كيف أن التكنولوجيا الحديثة تجعل من هذه الحرب الأكثر فتكاً وترويعاً من بين الحروب شهدها العالم حتى الآن، وبالنسبة إلى كل من الجنود والمدنيين، على حد سواء، كيف كان الكثيرين من الناجين في أنحاء القارة الأوروبية يموتون من الجوع أو التجويع وسط ركام وأنقاض الحرب، أو كيف تحطمت الكثير من الإمبراطوريات منذ قرون، وأصبحت في غياهب النسيان بسبب الحرب، ناهيك عن الظاهرة الوحشية الجديدة (الديكتاتورية) التي من شأنها أن تكون قد ولدت في أعقاب الفوضى التي سادت تلك الحرب، وكان المثقفون من بين الكثير من الذين تحطمت أوهامهم بوحشية على يد كوارث الحرب العالمية الأولى.

فترة ما قبل الحرب

في بداية القرن العشرين، كانت الحرب الوحيدة التي واجهها معظم

الأميركيين هي الحرب الإسبانية - الأمريكية، والتي أجبرت فيها القوة الساحقة للولايات المتحدة إسبانيا على الرحيل بسرعة من مستعمراتها في كوبا وبورتوريكو والفلبين. إذا ما نظرنا إلى الوراثة في الحرب الإسبانية - الأمريكية، فقد أيد (وودرو ويلسون) ضم بورتوريكو من قبل الرئيس (وليام ماكينلي)، قائلاً عن هؤلاء الذي تم ضمهم «إنهم الأطفال ونحن الرجال في هذه المسائل العميقة للحكومة والعدالة»، وازدرى (ويلسون) ما سماه «البكاء والنواح المناهض للإمبريالية الذي يقوم به منتقدو هذه الأفعال».

(4) أما (ثيودور روزفلت)، حتى قبل أن يصبح رئيساً، فلم يكن من مؤيدي الحرب الإسبانية - الأمريكية فحسب، بل كان شريكاً رئيساً، وكانت مآثره العسكرية الخاصة في تلك الحرب، في واقع الأمر كزعيم الرجال الذين يطلق عليهم (الفرسان الأقوياء)، هي التي جعلته شخصية وطنية.

لقد كان عصرًا ينظر فيه على أن الإمبريالية هي بعثة دولية من الولايات المتحدة لنشر الديمقراطية، كما كان معتمداً من قبل الكثير من مثقفي الحقبة التقدمية. (5) وناقش (هربرت كرولي)، رئيس تحرير صحيفة (نيو ريبابليك) في كتابه المرجعي عن الحقبة التقدمية بعنوان (الحياة الموعودة في أميركا)، أن معظم الآسيويين والأفارقة كانت لديهم فرصة ضئيلة لتطوير

الدول الديمقراطية الحديثة من دون إشراف من الديمقراطيات الغربية، وقال: «إن غالبية المجتمعات الإفريقية والآسيوية يمكن أن تحصل فقط على بداية عادلة سياسياً عن طريق هذه العملية الأولية للصيانة، وتولي المسؤولية من قبل دولة أوروبية هي مرحلة مرغوب فيها من الانضباط الوطني ومصدر دائم للتقدم الوطني الحقيقي». (6) وبشكل أعم «فإن الحرب التي تشن من أجل هدف ممتاز تسهم في تحسين البشرية أكثر من مجرد سلام مصطنع وغير طبيعي»، وفقاً لرأي (كرولي). (7) ومع ذلك، فقد كان الكثير من المثقفين تقليدياً معارضين للإمبريالية من أجل المصالح العسكرية والاقتصادية والتوسع الإقليمي أو إرضاء نزوات القادة السياسيين الحاكمين الهادفة إلى فرض الذات، أما التدخلات في بلدان أخرى في حالة عدم وجود هذه العوامل، ولأسباب أيديولوجية، وبأي حال من الأحوال فقد أديننت عالمياً حتى قبل المفكرين والمثقفين. وفي الواقع فإن الغياب الكامل لأي مصلحة وطنية في تدخل معين تمت معاملته من قبل المثقفين كإعفاء ذلك التدخل من الإدانة الأخلاقية التي تنطبق على حالات أخرى للإمبريالية.

وفي ضوء ذلك، فإن الدعم الكبير من المثقفين في العصر التقدمي

للتدخلات العسكرية الأميركية في البلدان الفقيرة التي لا يتوقع منها أي منفعة مادية جسيمة، كان مفهوماً تماماً في الوقت الذي لم تطرح فيه هذه التدخلات تقريباً أي خطر على الولايات المتحدة، وعندما سمحت حقبة سابقة طويلة من السلام بانحسار حقائق الحرب الوحشية في خلفية أذهان الناس. في مثل هذه الظروف الاستثنائية، فإن الإمبريالية كانت ببساطة امتداداً عبر الحدود الوطنية للفكرة القائلة إن الحكمة والفضيلة الخاصة للصفوة المختارة ينبغي أن توجه حياة الناس الآخرين. وقال المحرر المشهور (وليام ألن وايت): «إن الأجل - ساكسونيين فقط يمكنهم أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم»، وصرح بأن «قدر الأجلو - ساكسونيين الواضح هو الخروج كفاتحين للعالم». الصحافي التقدمي الصليبي (يعقوب ريس) الذي كان يعرف فيه (ثيودور روزفلت) منذ تلك الأيام التي كان فيها هذا الأخير مفوض الشرطة في مدينة نيويورك، قال: «إن كوبا حرة وعليها أن تشكر الرئيس (روزفلت) على حررتها»، وقال أيضاً: «أنا لست من أنصار العصبية القومية، ولكن عندما تحدث بعض الأمور فإنه يجب فقط أن أنهض وأهتف، وإن الطريقة التي تتناول بها دبلوماسيتنا الأميركية المسائل هي إحداها». (8) لقد أيد كل من (ويلارد د. سترايت)

الذي مول تأسيس مجلة (نيوريابليك) و(هربرت كرولي)، محررها الأول، روح المغامرة لدى (ثيودور روزفلت) من أجل الإمبراطورية.

وصرح (كرولي) بأن «التهدئة القسرية لواحد أو أكثر من مراكز الفوضى» في نصف الكرة الغربي كانت بمنزلة مهمة بالنسبة إلى الولايات المتحدة، والتي «حققت بالفعل بداية فعالة في هذا العمل العظيم، بتهدئة كوبا، وبمحاولة إدخال قليل من النظام في شؤون جمهوريات أميركا الوسطى المضطربة». (9) ولم ير (كرولي) أي تناقض بين المبادئ وراء الإصلاحات الداخلية التقدمية ودعم التقدميين للمغامرات الخارجية: «إن تلك الحرب وسياستها الناتجة من التوسع خارج الإقليم، هي بعيدة عن إعاقة عملية التحسين المحلي، التي استفادت من القوة المطلقة للتطلعات الوطنية التي أثارها، لتعطي حافزاً هائلاً للعمل على الإصلاح الوطني... وأنها ساعدت بشكل غير مباشر على أن تضع في كرسي الرئاسة الرجل الذي، كما قلت، مثل كلاً من الفكرة الوطنية وروح الإصلاح». (10) وبالمثل؛ فقد رأى (جون ديوي) الحرب كتقييد (للتقليد الفردي) التي كان يعارضه، وتأسيس «تفوق الحاجة العامة على الممتلكات الخاصة». (11) أما بالنسبة إلى (وودرو ويلسون)، فإنه ليس فقط مؤمناً بصواب تدخل

(ماكينلي) في المستعمرات الأسبانية، وبصفته رئيساً فقد أمر بعدد من التدخلات العسكرية من تلقاء نفسه في أميركا اللاتينية، (12) قبل أن قام بتدخله الأكبر والأكثر مصيرية في الحرب العالمية الأولى التي تدور رحاها في أوروبا.

أميركا في الحرب

إن السبب الظاهري لدخول الولايات المتحدة في مذبحة أوروبا التي تواجهه مازقاً خلال الحرب العالمية الأولى هو الغواصات الألمانية التي أغرقت سفن الركاب التي كان على متنها ركاب أميركيون، ولكن كانت هذه السفن تدخل منطقة الحرب التي كان فيها كل من البريطانيين والألمان يدافعون عن الحصار البحري، الأول بواسطة السفن فوق سطح الماء والأخير بواسطة الغواصات، وكل واحد في نيته حرمان الآخر من العتاد الحربي والطعام على حد سواء. (13) وعلاوة على ذلك، فإن الأكثر شهرة من عمليات الغرق هذه بواسطة الغواصات الألمانية، كان غرق سفينة (لوسيتانيا)، سفينة الركاب البريطانية التي اكتشف، بعد سنوات، بأنها كانت محملة سراً بالإمدادات العسكرية.

بحكم طبيعة حرب الغواصات، فإن الغواصة التي تنتقل تحت سطح البحر لا تعطي التحذيرات والوقت الكافي للسماح للطواقم والركاب بالنزول من السفينة قبل غرق سفن الركاب، وكان هذا هو الوضع، خصوصاً عندما كانت الكثير من سفن المدنيين التي تدخل منطقة الحرب سفناً مسلحة، وعند ظهور إشارة الراديو؛ يعني أن أي سفينة كان قد تم تحذيرها يمكن أن تستدعي السفن الحربية على الفور إلى مكان الحادث لتغرق الغواصة. إن الهجمات المفاجئة والمباغته للغواصات هي الطريقة الوحيدة التي يمكن أن تعمل بها دون تعريض أنفسها للخطر، إضافة إلى الصدمة عند إزهاق أرواح الأبرياء، ولكن إصرار (وودرو ويلسون) على حق الأميركيين في الإبحار بأمان نحو الموانئ المحاصرة في زمن الحرب هو الذي أوجد الخلفية لهذه المآسي. وقد يلقي التأييد من اتفاقيات دولية كانت موجودة قبل أن تصبح الغواصة عاملاً رئيساً في الحروب البحرية، وفي نهاية المطاف جعل حرب الغواصات الألمانية ضد السفن التي تبحر إلى موانئ العدو محور طلبه الذي قدمه إلى الكونغرس عام 1917م؛ ليعلن الحرب على ألمانيا.

أكان هذا السبب الحقيقي وراء سعي (ويلسون) للحرب أو إذا ما كانت

مجرد فرصة مناسبة ملائمة لإطلاق حملة صليبية أيديولوجية دولية، يظل الأمر غير واضح، خصوصاً في ضوء رسالة الحرب ذاتها والتصريحات اللاحقة والإجراءات التي اتخذها الرئيس (ويلسون). ولم يستطع (وودرو ويلسون) أن يقاوم تضمين رسالة حربه المقدمة إلى الكونغرس انتقادات الحكومة الألمانية ذات الطبيعة الاستبدادية، وإشارة إلى «الأشياء المشجعة التي كانت تحدث في غضون الأسابيع القليلة الأخيرة في روسيا»، (14) مع الإطاحة بحكومة القيصر الاستبدادية هناك.

كان ذلك يتماشى مع توصيفه الأكثر شهرة للحرب العالمية الأولى على أنها الحرب التي «يجب أن تجعل العالم مكاناً آمناً للديمقراطية»، (15) وجهوده اللاحقة في فترة ما بعد الحرب لإعادة تشكيل الدول والإمبراطوريات في صورة رؤيته لما ينبغي أن تكون عليه هذه الدول والإمبراطوريات، والذي كان استمراراً على نطاق واسع لسياساته التدخلية في أميركا اللاتينية.

وقبل أن تضع الحرب أوزارها، كان (ويلسون) يطالب علناً «بتدمير كل سلطة تعسفية في أي مكان يمكن أن تكون، بشكل منفصل وسراً ووفقاً لاختيارها، قادرة على أن تعكس صفو السلام في العالم»، ولم يكن هذا مجرد خطاب تافه؛ فقد أرسل (ويلسون) مذكرة إلى ألمانيا مطالباً القيصر

(فيلهلم) بالتنازل عن الحكم. (16)

ومثل الكثير من المثقفين، فقد صور (ويلسون) الإجراءات المتخذة دون دوافع مادية لتكون إلى حد ما على مستوى خطة معنوية أعلى من الإجراءات التي اتخذت لتعزيز المصالح الاقتصادية للأفراد أو المصالح الإقليمية للدول، (17) كما لو أن التضحية بأرواح لا حصر لها لتمكين الصفوة المختارة من لعب دور تاريخي على المسرح العالمي في تعزيز رؤيتهم لم تكن على الأقل رؤية أنانية ومتصلبة كتلك التي تكون في السعي وراء غايات مادية. وفي وقت لاحق، يمكن لـ(أدولف هتلر) أن يقول: «يجب أن أبلغ الخلود، حتى لو كان في هذه العملية فناء الأمة الألمانية كلها». (18) وكان (وودرو ويلسون) أخلاقياً للغاية؛ ليقول شيئاً من هذا القبيل، ولكن بالنظر إلى قوة العقلنة الإنسانية، فإن الفرق النهائي في هذا الصدد لم يكن كبيراً.

تمت مساواة غرق أمة في الدم والمال من أجل خدمة التوسع الأيديولوجي بالمثالية من قبل الكثير من المفكرين في ذلك الوقت، وكذلك في أوقات لاحقة. وعلاوة على ذلك، ومثل الكثير من القضايا الأخرى التي تناولها المفكرون، فإن سياسات وتصرفات (وودرو ويلسون) لم يحكم عليها

تقريباً في كثير من الأحيان من خلال نتائجها التجريبية الفعلية على النحو الذي يناسب أهدافها مدى رؤية الصفوة المختارة. من بين التقدميين وغيرهم على اليسار الذين احتشدوا لتأييد جهود الرئيس (ويلسون) في الحرب كان محرر مجلة (نيو ريبابليك)، (هربرت كرولي) و(جون ديوي)، و(كلارنس دارو) و(ابتون سينكلير)، و(والتر ليمان)، و(جون سبارغو) و(جورج كريل) وهو كاتب لاذع سابق قاد جهود الدعاية لإدارة (ويلسون) زمن الحرب. وقد صرح (ديوي)، على سبيل المثال، قائلاً: «لقد كنت متعاطفاً بشكل شامل وكامل مع الدور الذي تقوم به هذه البلاد في هذه الحرب، وكنت أتمنى أن نرى موارد هذا البلد تستخدم لمقاضاة ناجحة». (19)

وبما أن (ويلسون) كان في معظم فترات حياته مفكراً أكاديمياً مثالياً، فإنه ليس من المستغرب أن كلماته كرئيس قد وجدت صدى في مرات كثيرة بين العديد من المثقفين الآخرين وحظيت بالإطراء. وعلى سبيل المثال أثار خطاب من خطابات (وودرو ويلسون) حول حق تقرير مصير الشعوب في 1916 الردود التالية: رئيس كلية (وليامز كوليديج)، على سبيل المثال، قارن بينها وبين عنوان (جيتيسبيرغ). وكتب (والتر ليمان)، مستخدماً

مبدأ (مونرو) كأساس مرجعي، قائلاً: «من ناحية الأهمية التاريخية فإنه بلا جدال أهم حدث دبلوماسي عرفه جيلنا». وصرح (هاملتون هولت) بأن الخطاب «لا يمكن أن يفشل في تصنيفه من حيث الأهمية السياسية مع إعلان الاستقلال»، وفي افتتاحية بعنوان «الكلام الكبير للسيد ويلسون»، اقترحت مجلة (نيو ريبابليك) بأن الرئيس الجديد يمكن أن يكون قد قام بهندسة «نقطة تحول حاسمة في تاريخ العالم الحديث». (20)

ولم يخفق التاريخ فقط بتصنيف تصريحات الرئيس (ويلسون) مع التصريحات التاريخية التي قورنت بها، بل في ذلك الوقت شعر وزير خارجيته (روبرت لانسينغ) بقلق عميق بسبب مفهوم تقرير مصير الشعوب. وكتب في مذكراته: «هذه العبارات ستأتي بالتأكيد إلى الوطن وتجتثم وتسبب الكثير من الغيظ. إن الرئيس هو صانع عبارات بامتياز. إنه معجب بأقوال مبتذلة ويستمتع في صياغتها، ولكن عندما يأتي إلى تطبيقها العملي فإنه غامض بحيث تصبح قيمتها موضع شك تماماً، ويبدو أنه لم يفكر مقدماً أين ستؤدي أو كيف سيتم تفسيرها من قبل الآخرين. في الواقع لا يبدو أنه يكثرث إلا أن تظهر كلماته جيدة. إن موهبة الصياغة الذكية قد تكون نقمة ما لم يتم اختبار العبارات على محك التطبيق العملي

السليم قبل أن يتم لفظها». (21)

وبعد عشرة أيام، عاد السكرتير (لانسينغ) لهذا الموضوع في مذكراته: «بساطة العبارة محملة بالديناميت، وستثير الآمال التي لا يمكن أن تتحقق أبداً، وأخشى أن تودي بحياة الآلاف، وفي النهاية ستفقد مصداقيتها حتماً؛ ل يتم تسميتها حلم الرجل المثالي الذي فشل في إدراك الخطر حتى بعد فوات الأوان للتحقق من الذين يسعون إلى وضع هذا المبدأ موضع التنفيذ. يالها من نكبة نتجت عن التلغظ بهذه العبارة أصلاً! يال هذا الشقاء الذي ستسببه! فكر في مشاعر المؤلف وهو يحصي القتلى الذين لقوا حتفهم؛ لأنه صاغ عبارة!» (22)

وتجدر الإشارة إلى أن (لانسينغ) لم يصل ببساطة إلى نتيجة مختلفة عن تلك النتيجة التي توصل إليها معجبو (ويلسون)، وقام بتطبيق معيار مختلف تماماً - نتائج ملموسة، بدلاً من التناغم مع الرؤية. إن قابلية الدول على الاستمرار عسكرياً واقتصادياً واجتماعياً، والتي أنشأتها هذه الصيغة بعد الحرب العالمية الأولى، مسألة لم يخصص المنتصرون وقتاً كافياً للنظر فيها، فضلاً عن الرد عليها، كما هو الحال في الكثير من السياقات الأخرى التي يتم فيها استدعاء (الشعب)، والشعب نفسه في الواقع ليس لديه سوى

القليل ليقوله عن القرارات ذات الصلة، وكان ما يسمى بحق تقرير مصير الشعوب في واقع الأمر تحديد مصير الشعوب من قبل الأجانب وانتحال دور صناع القرار بالوكالة، في حين لا وجود لدرجة المعرفة ولا للمساءلة عن النتائج التي قد جعلت قراراتهم معقولة.

وعلى الرغم من ارتباط مفهوم تقرير مصير الشعوب بـ(وودرو ويلسون)، فإن فكرة إعادة رسم حدود وطنية واسعة كانت موجودة مسبقاً؛ فقد كتب (اتش. جي. ويلز)، في وقت مبكر من عام 1914م عن الحاجة إلى «إعادة رسم خريطة أوروبا وإعادة السلم إليها» (23) بعد الحرب، وقال: «إننا نقاتل الآن لوضع خريطة جديدة لأوروبا». (24) وبعبارة أخرى، كانت هذه رؤية الصفوة المختارة التي تشكل حياة الناس الآخرين، بما في ذلك حياة الشعوب الأجنبية كلها، وفي وقت لاحق تم التعبير عن الرؤية وتم تنفيذها من قبل (وودرو ويلسون).

بينما كان يكتب في عام 1915م، رأى (والتر ليبمان) - الذي أصبح بعد أربع سنوات عضواً في وفد الرئيس (ويلسون) إلى باريس - النقص الجسيم في معرفة الشعوب التي يجري التعامل معها كأنها قطع شطرنج يجري ترتيبها لإجراء تصميم عظيم: «نحن نتغذى على الخرائط ونتحدث

عن السكان كما لو كانوا كتلاً مجردةً، ونحول عقولنا إلى مدى لم نسمع به في التاريخ.. وعند النظر إلى ما يشكله الجانب الشرقي من نيويورك من لغز بالنسبة إلى الجانب الغربي، فإن عملية ترتيب العالم على نحو يرضي الشعب الذي فيه يمكن أن نعتبره شيئاً مشابهاً لأبعاده الحقيقية». (25) نفس فكرة جعل كل (شعب) يتجاهل وطنه: التاريخ والديموغرافيا، ناهيك عن الاقتصاد والأمن العسكري. إن مواقع الشعوب والحدود الوطنية تغيرت بالفعل مراراً وتكراراً بشكل كبير عبر التاريخ.

جزء كبير من الأراضي في العالم، ومعظم الأراضي في (هابسبورغ) المقطعة أوصالها والإمبراطوريات العثمانية، كانت ملكيتها تعود إلى دول سيادية مختلفة في فترات مختلفة من التاريخ. وعدد المدن في تلك الإمبراطوريات التي كان لها أسماء متعددة من لغات مختلفة على مر القرون كان ينبغي التنبه بشأنها، بغض النظر تماماً عن المساجد التي تحولت إلى كنائس والكنائس التي تحولت إلى مساجد.

إن فكرة إنقاذ الأقليات المضطهدة قد تجاهلت مفهوم إمكانية - أو حتى حقيقة - أن الأقليات المضطهدة التي أصبحت حاکمة لدولها ستباشر على الفور باضطهاد الأقليات الأخرى الخاضعة لسيطرتها، وكان الحل

الذي سعى إليه (ويلسون) وصفق له المثقفون الآخرون كان وهمياً حيث كان خطيراً. إن الدول الصغيرة والضعيفة التي أنشئت بتقطيع أوصال إمبراطورية (هابسبورغ) كان قد تم سلخها في وقت لاحق، واحدة تلو الأخرى، من قبل هتلر في الثلاثينيات (1930م). إنها عملية كانت ستكون أكثر صعوبة وخطورة إذا توجب عليه مواجهة إمبراطورية (هابسبورغ) موحدة بدلاً من ذلك. وامتد الضرر الذي حصل ليتجاوز الدول الصغيرة ذاتها؛ دولة أكبر مثل فرنسا كانت أكثر عرضة للخطر بعد أن سيطر (هتلر) على الموارد العسكرية وغيرها في تشيكوسلوفاكيا والنمسا.

اليوم، تعتبر منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) بالفعل محاولة لدمج الدول الضعيفة عندما تكون منفردة، خصوصاً بعد أن تلاشت بعض الإمبراطوريات التي كانت تمثل جزءاً منها. أما بالنسبة إلى عبارة (ويلسون) الشهيرة والكاسحة الأخرى «يجب جعل العالم آمناً لنشر الديمقراطية»، (26) فإن النتائج الفعلية الملموسة لسياساته أدت في الاتجاه المقابل مباشرة إلى الأنظمة الديكتاتورية الوحشية لتحل محل الحكومات الاستبدادية في روسيا وإيطاليا وألمانيا. وعلى الرغم من الأنباء (المشجعة) كسقوط الحكومة القيصريّة في روسيا، والتي أشار إليها (ويلسون) في

كلمته طالباً من الكونغرس بإعلان الحرب على ألمانيا، ثم تم تقويض نظام (كيرينسكي) الذي تبعها من قبل إدارة (ويلسون) نفسها؛ الأمر الذي جعل منح قروض ملحة إلى روسيا يتوقف على استمرار روسيا في خوض حرب خاسرة ووخيمة وغير مرغوبة على نحو مرير، والتي أدت في غضون عام إلى الثورة البلشفية، مفتحة واحدة من أكثر الأنظمة الاستبدادية دموية في القرن العشرين.

وباختصار، فإن نهاية حكم الفرد، التي رحب بها كثيراً (ويلسون)، والمثقفون بشكل عام، لم تتبعها الحكومات الديمقراطية التي كان من المتوقع أن تحل محلها، ولكن تبعتها أنظمة أسوأ بكثير من تلك التي حلت محلها. القياصرة، على سبيل المثال، لم ينفذوا الإعدام بحق الكثير من السجناء السياسيين خلال 92 عاماً مثلما أعدم السوفييت في عام واحد. (27) وكما في سياقات أخرى، فإن المفكرين يميلون إلى التصرف كما لو أن الانتقادات المتواصلة والمعارضة لأوجه القصور للحكومات القائمة ستؤدي إلى (تغيير)، يفترض ضمناً أن يكون تغييراً للأفضل، بغض النظر عن عدد المرات التي أدت إلى تغييرات للأسوأ؛ وبالتالي فقد كان (ويلسون) مفكراً مثالياً في هذا أيضاً. وفي سنوات لاحقة، تم التنديد بحكومات

استبدادية أخرى في وقت لاحق من قبل المثقفين، سواء في الصين أو إيران أو كوبا، تلتها الأنظمة الديكتاتورية الأكثر وحشية وقمعية في الداخل وأكثر خطورة على الصعيد العالمي.

وكانت آثار إدارة (وودرو ويلسون) على الديمقراطية داخل الولايات المتحدة سلبية أيضاً، على الرغم من التصريحات لجعل العالم آمناً للديمقراطية. وكانت القيود المفروضة في زمن الحرب على الحريات المدنية منتشرة أكثر بكثير خلال مشاركة أميركا الوجيهة نسبياً في الحرب العالمية الأولى - حيث تم القتال كله في الخارج - من تلك التي كانت أثناء مشاركة الولايات المتحدة لوقت أطول في الحرب العالمية الثانية، حيث كانت الحرب أقرب إلى الوطن، مع الهجمات اليابانية على (بيرل هاربور) وجزر (ألوشيان)، وهجمات الغواصات الألمانية على السفن الأميركية قبالة الساحل الشرقي. وقد انبثقت بعض القرارات التاريخية للمحكمة العليا حول حرية التعبير من محاولات إدارة (ويلسون) لإسكات انتقادات سلوكها في الحرب.

وخلال الفترة الوجيهة نسبياً من التدخل العسكري الأميركي في الحرب العالمية الأولى - أكثر قليلاً من عام ونصف - كانت مجموعة كبيرة بشكل

ملحوظ من الضوابط الاتحادية المنتشرة في الحياة الداخلية للولايات المتحدة قد وضعت موضع التنفيذ، مؤكدة وجهة نظر المثقفين التقدميين للحرب باعتبارها فرصة ذهبية لتحل محل عمليات صناعة القرارات الأميركية الاقتصادية والاجتماعية والفردية والتقليدية بحكم وتلقين جماعي. وقد وجهت المجالس والهيئات واللجان التي أنشئت بسرعة من قبل مجلس الصناعات الحربية الذي كان يسيطر على جزء كبير من الاقتصاد، بما أوجد توزيع الحصص وتحديد الأسعار. وفي الوقت ذاته، فإن لجنة الإعلام التي وصفت بأنها «السوزارة الحديثة الأولى للدعاية في الغرب»، تم إنشاؤها وإدارتها من قبل التقدمي (جورج كرييل) الذي تولاها كمهمته لتحويل الرأي العام إلى «كتلة بيضاء ملتهبة واحدة»؛ لدعم الحرب، باسم «الولاء لأميركا بنسبة 100 في المئة»، وكل شخص «يرفض أن يدعم الرئيس في هذه الأزمة» يوصم بنعوت «أسوأ من الخائن». (28)

في حين كان الشعب يتعرض لحملة دعائية على نطاق شامل من قبل عشرات الملايين من الكتيبات و(الدراسات الحربية) التي أنشئت في المدارس الثانوية والكليات، على سبيل المثال، فقد صدر قانون منع التحريض على الفتنة الذي حظر «نطق وطباعة وكتابة أو نشر أي لغة خائنة أو مدنسة

أو بذيسة أو مسيئة عن حكومة الولايات المتحدة أو المؤسسة العسكرية» حتى أن مجلة (نيوريابليك) المؤيدة للحرب تم تحذيرها بأنه يمكن منعها من الرسائل البريدية إذا استمرت في نشر إعلانات من قبل المكتب الوطني للحريات المدنية. (29) كل هذا تم ترويجه من قبل التقدميين، ليس على نحو غير متناسق، ولكن متسق للغاية مع رؤيتهم التوجيهية؛ رؤية الصفوة المختارة للسيطرة على الجماهير في سبيل الأهداف الجماعية لتحل محل القرارات الفردية التي رأى التقدميون أنها فوضى.

وكانت المفارقة في نهاية المطاف أن هناك ما يبرر كل هذا القمع السياسي والاجتماعي والاقتصادي كجزء من الحرب التي من خلالها «يجب جعل العالم آمناً لنشر الديمقراطية»، والهدف نفسه بعيد عن السبب المزعوم للتدخل العسكري الأميركي في حرب الغواصات الألمانية.

كما أن تداعيات الأحداث الدولية للتدخل الأميركي في الحرب العالمية الأولى لم تنته عند انتهاء الحرب، كذلك فإن تداعيات السياسات المحلية لإدارة (ويلسون) لم تنته عند انتهاء الحرب؛ فقد أظهرت سيطرة الحكومة الواسعة على الاقتصاد، لـ(جون ديوي) على سبيل المثال، «الاحتمالات العملية للتنظيم الحكومي لقطاع الأعمال الخاص»، وأنه «تم عرض

مراقبة عامة لتكون سهلة إلى درجة تبعث على السخرية تقريباً». (30) وكما هو الحال في أي مكان آخر، فقد تم تحويل أوامر الحكومة شفهيًا إلى تعبير ملطف وأكثر قبولاً من الناحية السياسية وهو «الرقابة العامة»، وكان التخفيف من فرض مثل هذه الأوامر متساوياً مع النجاح في تحقيق أهدافهم المعلنة. وعلاوة على ذلك، فإن إدارة (ويلسون) لم تدم طويلاً بعد أن وضعت ضوابط زمن الحرب لتحديد آثارها على المدى الطويل في زمن السلم.

أما بالنسبة إلى الجمهور، وباعتباره متميزاً عن أولئك الذين استحضروا اسمه في العبارات اللطيفة، فقد تنكر الجمهور لتقدمية (ويلسون) في صناديق الاقتراع وانتخب إدارات المحافظين طوال العقد الذي تلا العشرينيات (1920م)، لكن هذه التجربة المثيرة للتدخل الحكومي والسيطرة على الاقتصاد في زمن الحرب شكلت تفكير الأفراد الذين سيكونون في وقت لاحق أنصاراً أو مشاركين في إدارة (النيو ديل) في الثلاثينيات (1930م) التي يرأسها مساعد (ويلسون) للقوات البحرية (فرانكلين د. روزفلت).

الحرب العالمية الثانية

المثقفون بين الحربين العالميتين

في حين أن الحرب العالمية الأولى عززت النزعات التوجيهية للمثقفين والكثير من الأطراف على الساحة السياسية/ على حد سواء، ودمرت مفاهيم أولئك المثقفين الذين رأوا الحرب منشطاً اجتماعياً مفيداً على الصعيد المحلي أو وسيلة جيدة لنشر السياسات التقدمية على المستوى الدولي، وعلى الرغم من أولئك المثقفين الذين كانوا قد احتشدوا لدعم سياسات (وودرو ويلسون) للتدخل العسكري في أميركا اللاتينية وأوروبا، فقد حولت ويلات الخراب والدمار للحرب العالمية الأولى التي لم يسبق لها مثيل، تقريباً، مجتمع المثقفين ككل في العالم الغربي في الاتجاه المعاكس، نحو النزعة السلمية. وفي الواقع، فقد أصبحت النزعة السلمية موقفاً منتشرأ بين الكثير من السكان على نطاق واسع؛ وبالتالي فقد أصبح قوة سياسية كامنة في الدول الديمقراطية.

ومهما اضطر المثقفون لتغيير رأيهم جذرياً في أعقاب الحرب العالمية الأولى؛ فإنهم لا يزالون على قناعة - كما في أي وقت مضى - بأن وجهات نظرهم حول موضوع الحرب والسلام كانت متفوقة

على وجهات نظر عامة الناس. جزء من السبب الكامن وراء انتشار النزعة السلمية هي الظروف، خصوصاً التجارب المفجعة والمروعة الناجمة عن الحرب العالمية الأولى، وجزء كان بسبب كيفية رد فعل الناس على الظروف، وخصوصاً المثقفين، وعلى نحو أشد النخبة المثقفة في فرنسا الذين عانوا أكثر من بين الديمقراطيات الغربية، وكانت أهم هذه الظروف والحقائق الصارخة في تلك الحرب نفسها: «نحو 1.400.000 فرنسي فقدوا حياتهم؛ ما يزيد على 1.000.000 فقدوا حياتهم بالغاز وتشوهوا وبترت أطرافهم وتركوا مقعدين بشكل دائم، وأصبحت الكراسي المتحركة والعكاكيز والأكمام الفارغة الفضاضة أو المطوية إلى الجيوب مشاهد شائعة. والأكثر من ذلك الذين عانوا من الجروح: نصف العدد البالغ 6.500.000 من الذين نجوا من الحرب تعرضوا لإصابات، الأكثر وضوحاً هم 1.100.000 من أولئك الذين قد تقلصوا بشكل واضح ووصفوا بأنهم مشوهون، أو مقعدون كتعبير لطيف». (31)

ولأن معظم الحرب دارت على الجبهة الغربية من أراضيها، فقد عانت فرنسا خسائر هائلة في الحرب العالمية الأولى؛ فأكثر من ربع الفرنسيين

الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و27 عاماً لقوا مصرعهم في الحرب العالمية الأولى. (32) وعلاوة على ذلك، لم تنته التكاليف المالية ولا التكاليف البشرية للحرب العالمية الأولى عندما انتهت الحرب ذاتها. وعلى الرغم من أن أعداد الذكور والإناث في تعداد سكان فرنسا على قدم المساواة تقريباً قبل الحرب، فإن الإصابات الهائلة في زمن الحرب بين الفرنسيين الشباب قد أشارت في الثلاثينيات (1930م) إلى أن عدد النساء اللاتي تراوحت أعمارهن بين العشرين والأربعين تجاوز عدد الرجال من هذه الأعمار بأكثر من مليون؛ يعني أن أكثر من مليون من النساء في مقتبل العمر لم يستطعن تحقيق تطلعاتهن التقليدية ليصبحن زوجات وأمّهات. وخلال الثلاثينيات أيضاً، لم يكن هناك عدد كاف من الأطفال المولودين في فرنسا ليحل محل الناس الذين لقوا حتفهم خلال ذلك العقد. (33)

تدمر الشعور بالثقة في الحكومة الفرنسية أيضاً؛ لأن الناس الذين استثمروا في سندات وطنية للمساعدة في تمويل الحرب العالمية الأولى قد رأوا أن قيمة تلك السندات انخفضت بشكل حاد بفعل التضخم، وعمليات سلب مدخرات المواطنين. لم يكن هناك بلد أكثر ملاءمة

للانقيار الأخلأقي والنزعة السلمية من فرنسا التي باتت تربة خصبة لذلك، ولم يسهم أحد في خلق هذين الأمرين، على حد سواء، أكثر من المثقفين في فرنسا.

ووجدت روايات ومذكرات المحاربين القدماء المناهضة للحرب سوقاً واسعة في فرنسا، وتم بيع ترجمة الكتاب الكلاسيكي المناهض للحرب «كل شيء هادئ على الجبهة الغربية» بواقع 72000 نسخة في عشرة أيام تقريباً، و450.000 نسخة بحلول عيد الميلاد، في حين قامت صحيفة (لومانيتيه L'Humanité) بنشرها على حلقات مسلسلة، وقامت مجلة (الحياة الفكرية Vie Intellectuelle) بالإشادة بها. في عام 1938، وهو عام استرضاء (هتلر) في ميونيخ، قال (إيكو دي لا نيفير): «أي شيء إلا الحرب». (34) أما الروائي (جان جيونو) الذي لطالما انتقد حكومته الفرنسية، فقد حث بالمثل على قبول شروط (هتلر) في ميونيخ. (35) وظهرت اتجاهات مشابهة جداً وواضحة في بريطانيا في السنوات ما بين الحربين العالميتين: «في أواخر العشرينيات ومطلع الثلاثينيات، كان يجري تغذية المزاج السلمي عن طريق تدفق المذكرات والروايات التي تستكشف أهوال الحرب الكبرى، منها:

رواية (موت بطل) لـ(ريتشارد أولدنغتون) و(مذكرات صياد الثعالب) لـ(سيغفريد ساسون) اللتان تم نشرهما عام 1928م، ورواية (وداعاً لكل ذلك) لـ(روبرت غرايفز) ورواية (وداعاً للسلاح) لـ(إرنست همغواي)، في حين ظهرت رواية (كل شيء هادئ على الجبهة الغربية) لـ(إريك ماريا ريمارك) في عام 1929. وكان لفيلم (لويس ماليستون) المقتبس من رواية لـ(ريمارك) تأثير قوي». (36)

وإضافة إلى روايات كثيرة مناهضة للحرب عن الحرب العالمية الأولى، فإن 80 أو أكثر من الروايات عن أهوال الحروب المستقبلية نشرت في بريطانيا بين الحربين العالميتين. (37) ومن بين التطورات الملحوظة في العشرينيات (1920م) حركة دولية بين المثقفين، تروج للفكرة القائلة إن الدول يجب تكون معاً وتبذ الحرب علناً. وكما وصفها المفكر البريطاني البارز (هارولد لاسكي): «فإن تجربة الأمور التي شملها الصراع العالمي يبدو أنها قد أقتعت أفضل من في هذا الجيل بأن المقاومة الفعالة للحرب هي البديل الوحيد المعقول للانتحار». (38) وفي الولايات المتحدة وصف (جون ديوي) أولئك الذين كانوا يشككون في هذه الحركة من أجل التبذ الدولي للحرب الذي أيده، وأدى إلى

ميشاق (كيلوغ-برايند) لعام 1928م، بأنهم أناس ذوو «عقول غبية مقيدة بالعادة»، ورأى أن الحجج المقدمة ضد نبذ الحرب تأتي «من أولئك الذين يؤمنون بنظام الحرب». (39) ومع (لاسكي) و(ديوي) وغيرهما، فإن المسألة لم تكن مجرد مسألة فرضية واحدة حول الحرب والسلام في مقابل فرضية أخرى وإنما هي مسألة الصفوة المختارة مقابل الجاهلين، حيث ينبذ هؤلاء بازدراء، بدلاً من الاضطرار إلى الرد على حججهم.

مناصرة النزعة السلمية في العشرينيات والثلاثينيات كانت بمثابة وسام شرف، وقد سهلت العبارات السلمية القبول في أوساط النخب الراضية عن نفسها، وفي اجتماع حاشد لحزب العمال البريطاني عام 1935م، سمع خبير الاقتصاد (روي هارودز) مرشحة تعلن أن بريطانيا يجب أن تنزع السلاح (كمثال يحتذى به للآخرين)، وهي مقولة شائعة جداً في ذلك الوقت، وتضمن ردها والاستجابة التي أثارها روح العصر: فسألته: «هل تعتقد أن إعطاء المثال سيجعل (هتلر) و(موسوليني) يقومان بنزع السلاح؟». فردت قائلة: «أود روي! هل فقدت كل ما لديك من مثالية؟» (40)

وبالمثل فقد قدم آخرون النزعة السلمية بشكل شخصي وليس بلغة سياسية؛ فقد قال المؤلف (جي. إم موري)، على سبيل المثال: «ما يهم هو أنه ينبغي على الرجل والمرأة أن يشهدا بذلك»، (41) بيد أن المسألة (مارجيري ساوث) اعترضت على فكرة أن تصبح النزعة السلمية عقيدة «ثمينة... هدفها تجديد الفرد بدلاً من منع نشوب الحرب». (42) هنا، وكما هو الحال في حالات أخرى، فإن رؤية الصفوة المختارة كانت رؤية عن أنفسهم، وليس فقط حول المسألة الظاهرية التي في متناول اليد، ومثل (مارجيري سميث)، اعترض (جون ماينارد كينز) أيضاً على وجود سياسات وطنية تستند إلى «دافع كل واحد للحفاظ على حياته». (43)

ونظراً إلى ارتفاع الشعور بالمخاطر النفسية الشخصية لدى دعاة السلام، فإنه ليس من المستغرب أن يهاجموا بشراسة أصحاب الرأي المخالف حول قضايا الحرب والسلام - كما في غيرها من القضايا - الذين يرون فيهم أعداء شخصيين وأشخاصاً يهددون أرواحهم؛ وبالتالي يتم تشبيههم بالشیطان بدلاً من الرد عليهم. وكما أوردنا في الفصل الرابع، زعم (برتراند راسل) أن الرجل الذي كان يعارض

النزعة السلمية هو شخص «يبتهج في الحرب، ويكره العالم الذي يخلو منها». (44) وعلى نحو مماثل جداً، تحدث (إتش. جي. ويلز) عن جزء كبير من «البشر الذين يحبون الحرب بالتأكيد، ويعرفون أنهم يحبون الحرب، ويريدون الحرب ويسعون إليها». (45)

بشكل مماثل وصف (كينغسلي مارتين)، رئيس تحرير قديم في مجلة (نيو ستيتسمان) ذات النفوذ الواسع، (ونستون تشرشل) في عام 1931م بأنه شخص «علق عقله في قالب عسكري»؛ لتقديم تفسير نفسي لدعوة (تشرشل) «للحفاظ على الجيش الفرنسي والقوات البحرية البريطانية بكامل قوتها». (46) وبشكل أعم، فقد تعامل (كينغسلي مارتين) مع أولئك الذين لهم وجهات نظر مختلفة عن وجهات نظره بخصوص الحرب والسلام بأن لديهم أمراضاً نفسية، بدلاً من مقارعة حججهم بحجج أخرى: «إن يكن لدينا عدو أجنبي في الأفق فهذا يمكننا من الكراهية بضمير صالح.. فقط في زمن الحرب نحصل على عطفة أخلاقية كاملة، عندما نطرح جانباً ومن كل قلبنا جميع الأمور التي تعلمناها على ركة والدتنا، وجميع الموانع الأخلاقية التي يفرضها التعليم والمجتمع، وعندما يصبح الأمر مبرراً للضرب تحت الحزام،

وعندما يكون من واجب المرء أن يكذب، والقتل لا يعد جريمة». (47)
باختصار، بات عدم جدارة الخصوم أمراً بدهياً؛ مما جعل مقارعة
حججهم بحجج دامغة أمراً غير ضروري، ولكن (كينغسلي مارتن) لم
يكن وحده؛ فقد كان زملاء (تشرشل) في البرلمان أيضاً يرفضون نزعتهم
العسكرية. (48)

لم تكن وجهات النظر هذه تقتصر على المثقفين البريطانيين
والأميركيين؛ فقد لعب المفكرون الفرنسيون دوراً كبيراً في تعزيز النزعة
السلامية بين الحربين العالميتين. وحتى قبل توقيع معاهدة (فرساي)،
أصدر الكاتب الفرنسي (رومان رولان) ذو الشهرة العالمية والحائز
جائزة فرنسا الكبرى في الأدب والذي انتخب في وقت لاحق لرئاسة
الأكاديمية الروسية للعلوم، وقدمت له جائزة غوته من ألمانيا، والحائز
جائزة نوبل للآداب، ميثاقاً يدعو المثقفين في جميع البلدان إلى معارضة
النزعة العسكرية والقومية من أجل تعزيز السلام. (49)

في عام 1926م، وقع مفكرون بارزون من عدد من الدول على
عريضة نشرت على الصعيد الدولي داعين إلى «اتخاذ خطوة محددة نحو
نزع السلاح الكامل ونزع الطابع العسكري من عقل الأمم المتحضرة».

ومن بين الذين وقعوا نذكر (إتش. جي. ويلز) و(برتراند رسل) في إنجلترا و(رومان رولان) و(جورج دوهاميل) في فرنسا. ودعت العريضة إلى فرض حظر على التجنيد العسكري، في جانب منه «لتخليص العالم من روح النزعة العسكرية». (50) ويكمن وراء مثل هذا الجدل افتراض حاسم بأن نزع السلاح المادي والمعنوي كان ضرورياً للحفاظ على السلام. ولم يتم التعبير في هذه العريضة ولا في البيانات الأخرى عن وجهات نظر متشابهة، حتى وإن وجدت، عن القلق من أن هذين النوعين من نزع السلاح من شأنهما أن يتركا الدول المنزوعة السلاح تحت رحمة تلك الدول التي لم تنزع أي سلاح سواء المادي أو المعنوي؛ مما يجعل نظرة جديدة للحرب أكثر جاذبية لهذه الأخيرة؛ لأنها ستبدو أكثر قدرة على كسبها. (هتلر)، على سبيل المثال، حظر الرواية الكلاسيكية المناهضة للحرب «كل شيء هادئ على الجبهة الغربية»؛ لأنه لا يريد نزع السلاح المادي والمعنوي في ألمانيا، ولكنه تابع بعناية كلتا الظاهرتين في الديمقراطيات الغربية، كما أنه رسم تحركاته ضدهم.

بدا دعاة السلام في هذا العصر لا يفكرون في الدول الأخرى كأعداء

محتملين ولكن فكروا في الحرب ذاتها على أنها عدو، وكذلك الأسلحة المستخدمة في الحرب وأولئك الذين صنعوا تلك الأسلحة (تجار الموت) كانت عبارة رائجة في ذلك العصر وعنواناً للكتب الأكثر مبيعاً في عام 1934م. (51) ووصفهم (جون ديوي) عام 1935 بـ«تجار الموت البدينين والمتفخين»، (52) ورأى (رولان رومان) أنهم «المتفعون من المجاز». (53)

وقال (إتش. جي. ويلز): «لقد تبعت معدات الحرب بشكل أعمى التقدم الصناعي حتى أنه أصبح يشكل خطراً مباشراً ووحشياً على المجتمع»، (54) وتحدث (هارولد لاسكي) عن (الشرفي مجال التسلح). (55) وأشار (الدوس هكسلي) إلى سفينة حربية على أنها حشرة «مشيرة للاشمئزاز»، «بقعة ضخمة»، «تقعد القرفصاء هناك على المياه، وتعج قشرتها السامة بأدوات التدمير، وكل شعرة فيها هي بندقية، وكل مسام هي قذيفة لنسف السفن»، وأضاف: «البشر هم من صنع هذا النموذج الهائل على شكل حشرة بغیضة لغرض واضح وهو تدمير بشر آخرين». (56)

إن دعاة السلام لم يروا القوات العسكرية كوسائل لردع الدول

الأخرى ولكن كعوامل مؤثرة خبيثة في حد ذاتها. (جي. بي. بريستلي)، على سبيل المثال، قال: «يجب علينا ألا نثق بأي زيادة في مجال التسليح»، لسبب واحد هو أن «التسليح الثقيل التنافسي يولد الخوف». وعلاوة على ذلك «عندما تصبح دولة ما مدججة بالسلاح، فإنه يجب عليها الاستمرار في لعب دور حربي، ومن اللعب بالحرب إلى شن حرب فعلية هناك خطوة قصيرة للغاية». (57) أما الكاتب الشهير (إي. إم. فورستر) مؤلف رواية (العبور إلى الهند) فقد قال إنه «شعر (بصدمة) عندما أدرك أن أسهمه في شركة (امبريال كيميكال) كانت أسهماً في شركة يمكن أن تنتج أسلحة حربية، حتى ولو أنها في الوقت الراهن (يعني 1934م) ليست شركة تسليح»؛ لذلك قام فوراً ببيع كل ما يملك من أسهم على وجه السرعة، وبعد ذلك بعام، قال: «إن أحد الأسباب التي دفعتني للتصويت لحزب العمال في الأسبوع الماضي هو أنني أملت في أن يسلحنا على نحو غير كاف؛ أي بلغة أكثر تهدياً: أن يبقينا خارج سباق التسليح عندما تبدو الكارثة مؤكدة». (58)

إن وجهات النظر هذه - التي ترى الخطر يكمن في الأسلحة وليس في الدول الأخرى - لم تكن مجرد موضوعة فكرية ولكنها أنشأت قواعد

سياسة للسياسات الوطنية والاتفاقيات الدولية، ابتداءً من اتفاقيات واشنطن البحرية في عام 1921-1922 بين القوى البحرية الرائدة في العالم للحد من عدد وحجم السفن الحربية، وهي اتفاقيات أشاد بها (جون ديوي) من بين آخرين، (59) وميثاق (كيلوغ-برايند) لعام 1928 لتبذ الحرب. وقال وزير الخارجية الفرنسي (أرستيد برايند) الذي شارك في صياغة ميثاق كيلوغ-برايند لعام 1928: «دعونا نتخلص من البنادق والرشاشات والمدافع!» (60) وفي رسالة إلى مجلة (نيوريابليك) في عام 1932م، حث (رومان رولان) قائلاً: «اتحدوا، جميعكم ضد العدو المشترك؛ لتسقط الحرب!». (61) وفي وقت لاحق استذكر (جورج دوهاميل)، دعاة السلام في فرنسا في فترة ما بين الحربين، بما في ذلك هو نفسه، ولخص نهجهم الذي تجنب رؤية الدول الأخرى كأعداء محتملين، فقال:

«طوال أكثر من اثني عشر عاماً، لم يدخر الفرنسيون مثلي، وهناك الكثير منهم، جهداً لنسيان ما يعرفونه عن ألمانيا. ومما لا شك فيه أن ذلك كان من الحماسة، لكنه نبع من رغبة صادقة من جانبنا في تحقيق الوئام والتعاون، وكنا على استعداد للنسيان، وماذا كنا على استعداد

لنسيانه؟ بعض الأشياء الرهيبة جداً». (62)

بدأت فكرة اعتبار الحرب ذاتها كعدو، وليست الدول الأخرى، بعد وقت قصير من نهاية الحرب العالمية الأولى، تماماً مثلما الفكرة القائلة إن حب الوطن يجب أن تحل محله الأمية لمصلحة السلام.

في خطاب أمام معلمي المدارس في عام 1919م، حث (أناتول فرانس) المعلمين على استخدام المدارس لتعزيز النزعة السلمية والأمية، وقال: «بإعداد الطفل ستحددون المستقبل»، وأضاف: «يجب على المعلم أن يجعل الطفل يحب السلام ومنجزاته، وأن يعلمه أن يبغض الحرب، وأنه سيبعد من التعليم كل ما من شأنه أن يثير الكراهية للغريب، والكراهية حتى لعدو الأمس». وصرح (أناتول فرانس) قائلاً: «يجب أن نكون مواطنين في العالم، وإلا فإننا سنشهد هلاك الحضارة كلها». (63) وأصبحت مثل هذه الأفكار مهيمنة في المدارس الفرنسية خلال العقدين التاليين.

ولعبت المدارس دوراً رئيساً في انتشار النزعة السلمية في فرنسا، على نحو أكثر تحديداً، من قبل نقابات المدرسين الفرنسيين، والتي بدأت حملات منظمة في العشرينيات (1920م)، معترضة على الكتب

الدراسية التي صدرت عقب الحرب والتي تصور بشكل إيجابي الجنود الفرنسيين الذين كانوا قد دافعوا عن بلادهم ضد الغزاة الألمان في الحرب العالمية الأولى. ووصفت تلك الكتب بـ(العدائية)، وهو تكتيك لفظي لا يزال شائعاً بين أولئك الذين لديهم الرؤية المكرسة (رؤية الصفوة المختارة)، لاختزال وجهات النظر المختلفة عن وجهات نظرهم على أنها مجرد عواطف، وكما لو كان الاستعداد للقتال في هذه الحالة الشيء الوحيد المهم لمقاومة الغزاة أو للإشادة بأولئك الذين قد عرضوا حياتهم للخطر للقيام بذلك. وقد شنت النقابة الرئيسية للمعلمين (النقابة الوطنية للمعلمين) حملة ضد تلك الكتب المنهجية ذات (النزعة العدائية) التي وصفتها بأنها «خطر على تنظيم السلام». ولأن القومية تعتبر أحد أسباب الحرب؛ فقد اعتبرت الأهمية أو (الحياد) بين الدول سمة مطلوبة من سمات الكتب المدرسية. (64) ولم يكن هذا يؤخذ على أنه مناهضة للحس الوطني، ولكنه، على أقل تقدير، قلل من الإحساس بالواجب الضمني تجاه أولئك الذين ماتوا من أجل حماية الأمة، وما يرافقه من تحسيس ضمني لأفاد الأجيال اللاحقة بواجب القيام بالشيء ذاته كلما دعت الضرورة إلى ذلك مرة أخرى.

أطلق قادة الحملة لإعادة كتابة الكتب المنهجية في مادة التاريخ على هدفهم تسمية (نزع السلاح الأخلاقي)، ليتناسب مع نزع السلاح العسكري الذي اعتبره الكثيرون مفتاحاً آخر للسلام. وأعد (جورج لايبير) أحد زعماء النقابة الوطنية، قائمة بالكتب المدرسية المستهدفة للإزالة من المدارس، وبحلول عام 1929، كان قادراً على التباهي بجميع الكتب (العدوانية) التي تمكنت الحملة الوطنية من إزالتها من المدارس، وإعادة كتابتها، أو استبدالها. وفي مواجهة التهديد بخطر فقدان حصة من سوق الكتب المدرسية الواسعة، خضع الناشرون الفرنسيون لمطالب النقابة بتنقيح الكتب التي تتناول الحرب العالمية الأولى لتعكس (الحياد) بين الدول وتعزيز النزعة السلمية.

وتحولت قصة الملحمة القديمة لدفاع الجنود الفرنسيين البطولي في (فردان)، على الرغم من الخسائر الهائلة التي لحقت بهم، إلى قصة من المعاناة الرهيبة من قبل جميع الجنود في (فردان) - بسبب الرصاص والقذائف والغازات السامة وضربات الصقيع - وقدمت بروح من الحياد المطلوب منذ فترة طويلة: «تخيل حياة هؤلاء المقاتلين الفرنسيين والحلفاء أو الأعداء». (65) وباختصار، فإن الرجال الذين تم تكريمهم

ذات مرة كأبطال وطنيين لأنهم ضحوا بحياتهم في نضال يائس لإبعاد الغزاة من بلادهم، أصبحوا اليوم يشار إليهم كـ(ضحايا)، ووضعوا على قدم المساواة مع بقية الضحايا في صفوف الغزاة. وفي بعض الأحيان تحولت مراسم تكريس نصب تذكارية لإحياء ذكرى الجنود الذين لقوا حتفهم في المعارك إلى مناسبات لإلقاء خطب لتعزيز أيديولوجيا النزعة السلمية. (66)

ومن بين الذين حاولوا التحذير من (نزع السلاح المعنوي) كان المارشال (فيليب بيتان)، المنتصر في معركة (فردان)، الذي قال عام 1934م إن المعلمين الفرنسيين يسعون إلى «رفع مستوى أبنائنا في الجهل أو في احتقار الوطن». (67) وبعد سنوات، خلال الحرب العالمية الثانية، قيل في واحد من التحذيرات الصادرة للجنود الفرنسيين: «تذكروا مارن وفردان!» (68) ولكن ذلك قيل إلى جيل درس كيف ينظر إلى (مارن) و(فردان) ليس كمواقع تاريخية للبطولة الوطنية من قبل الجنود الفرنسيين، ولكن كأماكن كان فيها الجنود من كل جانب ضحايا على حد سواء. وكان سلوك فرنسا في الحرب العالمية الثانية في تناقض غير عادي مع سلوكها في الحرب العالمية الأولى. حاربت فرنسا

الغزاة الألمان لمدة أربع سنوات طويلة خلال الحرب العالمية الأولى، على الرغم من المعاناة الرهيبة لخسائر الحرب؛ حيث بلغ عدد الضحايا في زمن الحرب أكثر مما تكبدته دولة أكبر منها مثل الولايات المتحدة في أي حرب مضت أو في كل حروبها مجتمعة. ومع ذلك، وخلال الحرب العالمية الثانية، استسلمت فرنسا بعد ستة أسابيع فقط من القتال في عام 1940م. في لحظة مريرة من الهزيمة، قال رئيس نقابة المعلمين: «أنتم مسؤولون جزئياً عن الهزيمة». (69) وألقى (شارل ديغول) و(فرانسوا موريالك) وغيرهما من الفرنسيين اللوم على عدم وجود إرادة وطنية، أو الانحلال الخلقى العام بما تسبب في الانهيار المفاجئ، والمهين لفرنسا في 1940م. (70)

على الرغم من انهيار فرنسا المفاجئ الذي اندهش له الكثيرون في سائر أنحاء العالم، كان (ونستون تشرشل) قد قال منذ عام 1932: «على الرغم من أن فرنسا مدججة بالسلاح، فهي مسالمة حتى النخاع»، (71) لم يندهش (هتلر) لانهيار فرنسا المفاجئ، وفي الواقع فإنه كان قد تنبأ بذلك. (72) فعندما استعجل جنرالاته لوضع خطط لغزو فرنسا مباشرة بعد انتصار الألمان السريع في بولندا في خريف

عام 1939م، تردد الجنرالات حيث إن تحليلاتهم عن مختلف العوامل العسكرية واللوجستية المشتركة دفعتهم للشك في إمكانية القيام بهذه المهمة مع أي أمل واقعي في النجاح، قبل عام 1941م أو ربما حتى في عام 1942م. ولكن آخر أجل كان سيمنحهم إياه (هتلر) هو حتى شهر الربيع من عام 1940م، والذي كان في الواقع تاريخ بداية الغزو الألماني لفرنسا. وكانت أسباب (هتلر) مختلفة كليةً عن العوامل الموضوعية التي حللها الجنرالات الألمان. وكان يقوم على أساس تحليله للفرنسيين أنفسهم، وقال (هتلر) إن فرنسا لم تعد نفس فرنسا التي حاربت بشراسة خلال أربع سنوات من الحرب العالمية الأولى، وإن الفرنسيين المعاصرين تنقصهم القوة الشخصية الضرورية لتحقيق النصر، وسيتعثرون ويستسلمون. (73) وهذا هو في الواقع ما حدث إلى حد كبير. إن العوامل الموضوعية، مثل عدد ونوعية المعدات العسكرية المتاحة لفرنسا وحلفائها البريطانيين مقابل تلك المتاحة للغزاة الألمان، أدت إلى استتاج القادة العسكريين في ذلك الوقت في كل من فرنسا وألمانيا في البداية بأن فرنسا لديها فرص أكبر في النصر. (74) لكن (هتلر) كان قد أعد دراسة للرأي العام، فضلاً عن الرأي الرسمي، في كل من فرنسا

وبريطانيا. (75) فكلمات وأفعال كل من السياسيين ودعاة السلام في هذه البلدان كانت تدخل مباشرة في حسابات (هتلر).

وقع غزو فرنسا فقط لأن (هتلر) أصر بعناد عليها، رافضاً نصيحة كبار جنرالاته. وبعد عقود، توصلت الدراسات العلمية في كل من فرنسا وألمانيا إلى النتيجة ذاتها التي توصل إليها كل من القادة العسكريين الفرنسيين والألمان في عام 1940 بأن العوامل الموضوعية العسكرية رجحت نصراً فرنسياً (76) وبالتأكيد لم تتوقع قط مثل هذا الانهيار السريع والكامل الذي حدث؛ فإلى أي مدى يمكن أن يعزى الانهيار إلى الدور الكبير الذي لعبه الحظ وسوء التقديرات الكامنة في الحرب، وإلى أي مدى يمكن أن ينسب للتآكل الأساسي في داخل المعنويات والروح الوطنية والعزيمة بين الفرنسيين أنفسهم... هذه أسئلة من غير المرجح أن يتم الرد عنها بشكل نهائي.

الأمر واضح، مع ذلك، هو أن التردد الذي اتسمت به الاستجابات السياسية الفرنسية إزاء التهديد الألماني في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الثانية تم ترحيله إلى الحرب نفسها، بدءاً من أشهر طويلة من (الحرب الزائفة) من سبتمبر 1939م إلى مايو 1940م حيث كان لدى

فرنسا التفوق العسكري الساحق على الجبهة الغربية لألمانيا في وقت تركزت فيه القوات العسكرية الألمانية في الشرق لقتال بولندا - وعلى الرغم من ذلك لم تفعل فرنسا شيئاً. وقال الجنرال الألماني المسئول عن الدفاع عن الجبهة الغربية الضعيفة: «كل يوم هدوء يمر في الجبهة الغربية كان بالنسبة لي هبة من الله». (77) وفي الأيام الأولى للحرب، عندما كانت القوات العسكرية الألمانية أكثر تركيزاً على الجبهة الشرقية، أبلغه أحد الجنرالات الذين كانوا تحت قيادته بأنه إذا هاجم الفرنسيون، فإنه ليس لديه ما يكفي من الموارد لصدهم ولو ليوم واحد. (78)

حتى المدنيين مثل مراسل الخارجية الأميركية (ويليام أل. شيرر) كان مستغرباً؛ لأنه لاحظ عدم التحرك الفرنسي خلال (الحرب الزائفة) وتردهم وعدم كفاءتهم عندما هاجمهم الألمان في عام 1940م. (79) في حين كانت فرنسا المثال الأكثر دراماتيكية لعملية نزع السلاح (الأخلاقي) في السنوات ما بين الحربين العالميتين، فقد بدا البلد الوحيد الذي ساد فيه مثل هذه الآراء بين المثقفين على كل حال من الأحوال. وكثيراً ما كان دعاة السلام البريطانيون كذلك يصورون الحروب باعتبارها نتيجة لمشاعر أو مواقف وطنية، بدلاً من حسابات المصلحة

الذاتية من قبل حكام عدوانيين. في افتتاحية لمجلة (نيو ستيتسمان أند نيشن) عام 1931، قال (كينغسلي مارتن): «الحرب الحديثة هي نتاج الجهل والمثالية، وليس نتيجة خبث وحسابات بعيدة النظر»؛ لذلك ما كان مطلوباً لمنع حرب مقبلة هو «تنشئة جيل جديد على إدراك أن الوطنية الحربية هي فضيلة عفا عليها الزمن»؛ لأن المشاركة في الحرب المستقبلية ستكون «مثمارة العار للفرد، إضافة إلى عملية انتحار اجتماعي». (80) وعرف (برتراند راسل) الوطنية بأنها «استعداد لأن تقتل وأن تقتل لأتفه الأسباب». (81)

في عام 1932م، صرح الكاتب البريطاني (نيكولس بيغيري) علناً أنه يؤيد السلام بأي ثمن، وكتب في وقت لاحق «صرخة الخراب!»، وهو من أبرز الكتبة ذات النزعة السلمية في ذلك العقد. (82) وفي عام 1933م، تعهد الطلاب في جامعة أكسفورد أنفسهم علناً بعدم القتال دفاعاً عن بلدهم، وهو ما أصبح معروفاً باسم (تعهد أكسفورد) الذي انتشر بسرعة إلى الجامعات البريطانية الأخرى، فضلاً عن كونه تردد في بريطانيا من قبل مفكرين مثل (سيريل جواد) و(أ. أ. ميلن)، مؤلف الرواية الشهيرة (ويني ذي بو Winnie the Pooh)، وفي فرنسا

من قبل (أندرية جيد) الذي تحدث عن (شجاعة طلاب أكسفورد).
(83) وقال (جواد): «أفضل طريقة لضمان السلام هو أن ترفض في أي ظرف من الظروف اللجوء إلى الحرب»، وحث على «حملة مكثفة لإقناع أكبر عدد ممكن من الشباب لإعلان رفضهم للقتال في أي حرب بين الدول». (84)

كان (جواد) واحداً من أولئك الذين كتبوا بشكل تصويري عن ويلات وآلام الحرب، على الرغم من أن (ونستون تشرشل) قد حذر من أن بريطانيا «لا يمكن أن تتجنب الحرب فقط بالحديث بإسهاب عن أهوالها». (85) في بريطانيا، كما هو الحال في فرنسا، بات يشتهر بأن الوطنية هي سبب الحرب. وقد أعلن (أتش. جي. ويلز)، على سبيل المثال، أنه ضد «تدريس التاريخ الوطني الذي يدعم التقاليد البالية السامة والمتعلقة بشن الحرب»، وأراد استبدال المواطنة البريطانية بعبارة (المواطنة العالمية)، (86) واعتبر الوطنية كمخلفات غير مجدية ليتم استبدالها بعبارة (فكرة الواجب العالمي). (87) وبالشكل ذاته اعتبر (جي. بي. بريستلي) الوطنية «قوة عظيمة، وتستخدم بصورة رئيسة للشر». (88) ودعت رسالة إلى صحيفة (تايمز) اللندنية في

عام 1936م، وقعها مفكرون بارزون مثل (الدو هكسلي) و(ريبيكا ويست) و(ليونارد وولف) إلى «نشر الروح العالمية»، ودعت (الكتاب في جميع البلدان) إلى «مساعدة جميع الشعوب ليشعروا بقرابتهم الكامنة». (89) وفي الوقت ذاته، كان (هتلر) يتابع هذه التطورات في بريطانيا وفرنسا، (90) حيث أعد خطته وقام بتقييم احتمالات تحقيق نصر عسكري.

والجدير بالملاحظة أن الحدود التي وصل إليها المسلمون في الثلاثينيات (1930م) كانت البراعة اللفظية التي قللت من مخاطر النزعة السلمية التي يؤيدونها بينما كان (هتلر) يقوم بالتسلح على نطاق واسع في ألمانيا وتعزيز الروح الوطنية العالية بين الألمان، والتي كانت تتآكل من قبل المفكرين والمثقفين في بقية الدول الديمقراطية (فرنسا وبريطانيا). واستخدم (برتراند راسل) مقولة كانت تعود إلى عام 1793م، عندما ادعى (ويليام غودوين) أن البلد الذي لا يمثل أي تهديد أو استفزاز عسكري لدول أخرى لن يتعرض للعدوان. (91) فإذا خفضت بريطانيا من قواتها المسلحة، بحسب ما دعا إليه (برتراند راسل) «فإننا لن نهدد أحداً، ولن يكون لدى أي أحد دافع لشن الحرب علينا».

وأوضح (راس) هذه المسألة أكثر قائلاً: «عندما يقترح نزع السلاح، فمن الطبيعي أن تتصور أن الغزو الأجنبي سيتبع ذلك حتماً، وسيكون مصحوباً بجميع الفظائع التي تميز الغزوات الحربية. وهذا خطأ، كما يبين مثال (الدنمارك). ربما، لو لم يكن لدينا تسليح ولا امبراطورية، فإن الدول الأجنبية ستدعنا وشأننا، وإذا لم يكن الحال كذلك فإنه يجب علينا أن نذعن دون قتال؛ وبالتالي لا ينبغي أن نثير وحشيتهم». (92)

ووفقاً ل(راسل) فإنه إذا أعلنت «أنك على استعداد لتكون أعزل وتثق بالحظ، فإن الشعوب الأخرى، ومع انتفاء أسباب تخوفها منك، سيتوقفون عن إبداء الكراهية لكم، وسيفقدون كل الدوافع لمهاجمتكم». وكان السبب وراء هذا الاستنتاج زعم اللورد (راسل): «لدى معظم الشعوب المتحضرة، المقاومة ضرورية لإثارة الوحشية»؛ (93) ومن هذا المنطلق كان التفكير أن الخوف من نشوب حرب وشيكة سيؤدي إلى «نزع السلاح من جانب واحد». (94) وهذا التفكير لم يكن مقتصرأ على (برتراند راسل)، ولا على بريطانيا؛ ففي فرنسا، قال (ليون بلوم) رئيس الحزب الاشتراكي الفرنسي الذي أصبح في وقت لاحق رئيس وزراء، في كتاب له: «إذا قامت دولة بنزع السلاح، فإنها لن تتعرض

في الواقع لأي خطر؛ لأن الهيئة المعنوية التي ستكتسبها تجعلها غير قابلة للهجوم من جهات أخرى وتكون قوتها كقدوة حافزاً لجميع الدول الأخرى لأن تحذو حذوها». (95)

ثمة عنصر آخر في القضية السلمية في الثلاثينيات (1930م)، في كل من فرنسا وبريطانيا، وهي أنه حتى في حالة تحقيق النصر في الحرب فإنه لن يمثل فارقاً حقيقياً. ووفقاً لـ (برتراند راسل)، «النصر لا يقل كارثيةً على العالم مما ستكون عليه الهزيمة»، ونظراً إلى الحاجة إلى مراقبة مشددة في زمن الحرب للسكان المصابين بالذعر «لن يتم التمكن من السيطرة على الفوضى إلا بواسطة الدكتاتورية العسكرية، التي قد يثبت أن لا تكون مؤقتة»؛ وبالتالي فإن «النتيجة النهائية للحرب، حتى لو كانت نصراً، ستكون استبدال (هتلر) الألماني بآخر إنجليزي». (96) كما رأى (كينغسلي مارتن) أيضاً أن حرباً جديدة «لن يستطيع أحد أن يخرج منها منتصراً» (97) وأن «الحرب ستقضي على الحضارة نهائياً». (98) وفي فرنسا سأل الروائي (جان جيونو): ما أسوأ ما يمكن أن يحدث إذا غزا الألمان فرنسا؟ وقال: «إن الفرنسيين سيصبحون ألماناً، وأنا أفضل أن أكون ألمانياً على قيد الحياة من أن أكون فرنسياً ميتاً». (99)

وعلى المتوال ذاته تساءلت الأدبية البارزة (سيمون ويل): «لماذا نعتبر أن الهيمنة الألمانية أسوأ من الهيمنة الفرنسية؟». (100)

بعد ما يزيد قليلاً على عامين من طرح هذا السؤال المجرد حول بلدان مجردة، أبرز الغزو النازي لفرنسا أن عواقب هيمنة (هتلر) قد تكون مؤلمة أكثر من ذلك بكثير. وفي أعقاب هزيمة فرنسا، فرت (سيمون ويل) - من أصول يهودية، على الرغم من كونها مسيحية ممارسة - من مخاطر الإبادة الجماعية التي قام بها الحكم النازي في فرنسا وماتت في إنكلترا خلال الحرب. أما (جورج لايبير) الذي كان قد قاد الحملة ضد (الكتب المدرسية) العدوئية في المدارس الفرنسية، فأصبح، في أعقاب هزيمة فرنسا، جزءاً من المقاومة السرية للحكم النازي، ولكن تم أسره وأرسل إلى معتقل (داخاو)، حيث توفي هناك. (101) وتعلم كل من (ويل ولايبير) من التجربة، ولكن يعد فوات الأوان ولم يكن بإمكانهم تجنب أنفسهم أو بلدتهم عواقب الأمور التي دعوا إليها. ومن ناحية أخرى تعاون (جان جيونو) مع الغزاة النازيين، كما أنه لم يكن وحده في هذا بين المثقفين الفرنسيين.

وترددت النزعة السلمية على نطاق واسع بين المثقفين في بريطانيا

خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين في الساحة السياسية من قبل قادة حزب العمال البريطاني:

«في يونيو 1933م، في انتخابات (إيست فولهام) الفرعية، تلقى مرشح حزب العمال رسالة من زعيم حزب العمال (جورج لانسيوري) تقول: أود أن أغلق كل مركز تجنيد، وأقوم بتسريح الجيش ونزع سلاح الجو، وأود أن ألغي كل المعدات الرهيبة للحرب ونقول للعالم: لتفعلوا أسوأ ما عندكم. أما (كليمنت أتلي) الذي كان سيخلفه كقائد، فقال أمام مجلس العموم في 21 ديسمبر 1933: نحن نعارض بشكل قاطع أي شيء في طبيعة إعادة التسلح. وقد صوت حزب العمال باستمرار، وتكلم وشن حملة ضد إعادة التسلح وصولاً إلى اندلاع الحرب».

(102)

وبعد ذلك بستتين، قال (أتلي): «إن سياستنا هي عدم السعي إلى الأمن من خلال إعادة التسلح، ولكن من خلال نزع السلاح». (103) وفي أواخر عام 1937، قال (هارولد لاسكي): «هل ينبغي علينا حقاً دعم هذه الحكومة الرجعية.. لإعادة التسلح لأغراض ترفض إعلانها على وجه التحديد؟» (104) إن معارضة حزب العمال للتأهب العسكري

لم تتغير حتى تغلبت في نهاية المطاف الطبقة العاملة المكونة لحزب العمال، ممثلة بالنقابات، على العنصر الفكري فيها، ممثلاً في (لاسكي) وغيره من معارضي الدفاع العسكري. (105)

في افتتاحية لمجلة (نيو ستيتسمان أند نيشن) عام 1938م، استنكرت (دعم) النقابات العمالية (لإعادة التسلح) من دون الحصول على بعض المقايضة في شكل التأثير في سياسات الحكومة على المستوى الدولي أو إجبار الحكومة «للحد بشكل فعال من أرباح صناعة الأسلحة». (106) وباختصار، وبالنسبة إلى مؤيدي حزب العمال من المثقفين، فإن إعادة التسلح كانت، ولا تزال، مسألة أيديولوجية قبل عام من بدء الحرب العالمية الثانية، بدلاً من أن تكون مسألة حياة أو موت على الصعيد الوطني.

كانت وجهات النظر المماثلة المناهضة للحرب والتسلح شائعة بين المثقفين الأميركيين، وكان (جون ديوي) و(أبتون سينكلير) و(جين أدامس) من بين الأميركيين الموقعين على وثيقة 1930م ضد التدريب العسكري للشباب. (107) وفي عام 1934م، حث (أوزو الدغاريسون فيلارد) على «تخفيض جيش الولايات المتحدة بمقدار الثلث، وتسريح

نحو 50 في المئة من ضباط الاحتياط، كدليل على حسن نيتنا». (108)

ولم تكن مثل هذه المشاعر بين المثقفين من دون تأثير في أصحاب السلطة السياسية، عندما قامت إدارة الرئيس (روزفلت) بخفض ميزانية الجيش، كان لرئيس أركان الجيش الجنرال (دو غلاس ماك آرثر) مواجهة غاضبة مع رئيس الجمهورية، وقدم استقالته، وكان لا يزال منزعجاً وهو يغادر البيت الأبيض إلى درجة أنه تقياً على درجات السلم. (109)

في مثل هذا الجو المشحون بين الحربين العالميتين، أصبحت مؤتمرات نزع السلاح والاتفاقات الدولية في الدول التي نبذت الحرب شائعة جداً في الديمقراطيات الغربية. ولكن، كما هو الحال مع القوانين المحلية للرقابة على السلاح، فإن السؤال الحقيقي هو إذا ما كانت معاهدات الحد من الأسلحة تحد في الواقع من أسلحة أي شخص باستثناء أولئك الذين يحترمون القانون، سواء كانت دولية أو محلية. انتهكت كل من اليابان وألمانيا اتفاقيات الحد من التسلح التي وقعتها، منتجة من بين أمور أخرى سفناً حربية أكبر من السفن التي سمحت بها هذه المعاهدات وأكبر من أي شيء في القوات البحرية سواء البريطانية أو الأمريكية.

إن انتهاكات معاهدات الحد من التسلح ليست مصادفة، وهذه الاتفاقيات هي، بطبيعتها، من جانب واحد. ويجد زعماء الدول الديمقراطية أنفسهم تحت ضغط أكبر لتوقيع مثل هذه الاتفاقيات من قادة الدكتاتوريات الذين يمكنهم التحكم وقمع أو تجاهل الرأي العام. في الدول الديمقراطية، لا المثقفون الأكاديميون ولا المثقفون الإعلاميون عادة ما يكونون معنيين بالتدقيق في تفاصيل اتفاقيات نزع السلاح كما هو حالهم مع الاحتفال برمزية توقيع مثل هذه الاتفاقيات، و(تخفيف حدة التوترات الدولية) التي يقدمونها، كما لو أن التنفيس العاطفي سيثني الحكومات العازمة على العدوان العسكري. وقد هلك مثقفون مثل (جون ديوي) لاتفاقيات واشنطن البحرية لعام 1921-1922م، (110) وأثنت صحيفة (تايمز) في لندن على الاتفاقية البحرية بين إنكلترا وألمانيا لعام 1935م على كونها «الحقيقة البارزة في العلاقات الأنجلو-ألمانية» وبمثابة «تخل رائع عن الغرض العدائي تجاه هذا البلد» من قبل ألمانيا، واتخاذ قرار واضح المعالم من قبل الزعيم (هتلر) نفسه. (111)

وعلى العكس، فإن هؤلاء المؤيدين لهذه الرؤية أدانوا بشدة قادة

بلدهم الذين رفضوا تقديم تنازلات من أجل التوصل إلى اتفاقيات من هذا القبيل، إضافة إلى الشروط التي تميل بوضوح إلى صالح تلك الدول التي فيها المثقفون ليسوا أحراراً في انتقاد حكوماتهم، وانتهاكات لاحقة لهذه الاتفاقات من قبل الدول المعتدية هي أكثر احتمالاً؛ لتكون مقبولة من جانب زعماء الدول الديمقراطية، والذين ليس لديهم حافز للإسراع بإبلاغ مواطنيهم أنهم كانوا في الاتفاقات التي تم نشرها على نطاق واسع واحتفل بها على نطاق واسع عندما تم توقيع عليها.

إن أهل الفكر لا يحتاجون إلى تحويل الزعماء السياسيين إلى وجهات نظرهم السلمية من أجل التأثير في السياسة الحكومية، ويجب على زعماء الدول الديمقراطية أن يواجهوا دائماً احتمال إجراء انتخابات، والأجواء التي تجري فيها هذه الانتخابات هي في الحقيقة مسألة حياة بالنسبة للساسنة الذين يسعون للحفاظ على وظائفهم على قيد الحياة وعلى حزبهم في السلطة. وهكذا، وعلى الرغم من أن إعادة التسلح الألماني السري في انتهاك للمعاهدات قد بدأت حتى قبل أن يصل (هتلر) إلى السلطة في عام 1933م، وكانت (سرية) فقط. بمعنى أن الحكومة الألمانية لم تعترف به وعامة الناس في البلدان الديمقراطية الغربية لم تكن

على علم به، ولكن لم يكن سراً من الزعماء الديمقراطيين الذين حصلوا على تقارير من المخابرات. (112)

كان (ستانلي بالدوين)، زعيم حزب المحافظين البريطاني ورئيس الوزراء في وقت لاحق، على سبيل المثال، مدركاً تماماً لما كان يجري، ولكن كان يدرك جيداً أيضاً الانعكاسات السياسية إذا ما أعرب علناً عن إعادة التسليح الألمانية. ورداً على كلمة ألقيت في مجلس العموم في عام 1936م من قبل (ونستون تشرشل)، عندما كان عضواً في البرلمان، ادعى فيها أن الحكومة البريطانية شاركت في «نزع السلاح من جانب واحد»، وأن الجيش البريطاني «يفتقر تقريباً إلى كل سلاح لازم لهذا الشكل من أشكال الحرب الحديثة» (113) أجاب رئيس الوزراء (بالدوين) من حيث ما كان عليه الواقع السياسي في وقت انتخابات 1933م: «لنفترض أنني ذهبت إلى البلد وقلت إن ألمانيا تعيد تسليحها، وإنه يجب علينا إعادة تسليح أنفسنا، هل يعتقد أي شخص كان أن هذه الديمقراطية السلمية كانت مستعدة لتلبية النداء في تلك اللحظة؟ لا أجد أي شيء آخر من شأنه أن يجعل خسارة الانتخابات من وجهة نظري أكثر يقيناً». (114) وحتى بعد مرور اثني عشر عاماً، وبينما كان يكتب

مذكراته الضخمة لفترة ما بعد الحرب، والتي بلغت ستة أجزاء (الحرب العالمية الثانية)، ظل (تشرشل) مندهشاً لإجابة (بالدوين): «كانت هذه صراحة مروعة فعلاً؛ فقد حملت حقيقة عارية حول دوافعه إلى ارتكاب عمل فاحش. أن يعترف رئيس الوزراء بأنه لم يقم بواجبه في ما يتعلق بالسلامة الوطنية؛ لأنه كان خائفاً من خسارة الانتخابات، هذه سابقة لا مثيل لها في تاريخنا البرلماني. ولم يكن السيد (بالدوين)، بطبيعة الحال، مدفوعاً بأي رغبة وضيعة في البقاء في منصبه، بل كان في واقع الأمر في عام 1936م راغباً جدياً في الاعتزال، وقد كانت سياسته ناجمة عن خوف من أنه إذا جاء الاشتراكيون إلى السلطة، فإنه سيتم القيام بأقل مما تعتزم حكومته القيام به، وكل ما لديهم من تصريحات وتصويت ضد التدابير الدفاعية مسجلة وموثقة». (115)

هنا، وكما هو الحال في حالات أخرى كثيرة، فإن تأثير المثقفين على مجرى الأحداث لم يتوقف على إقناع أصحاب السلطة. كل ما كان يجب عليهم القيام به هو إقناع ما يكفي من الجمهور بحيث يصبح أصحاب السلطة في هذه الحالة خائفين من فقدان هذه السلطة إذا ما استمروا بعدائهم للرؤية السائدة - المسألة. إذا فقد (بالدوين) السلطة،

فإنه قد يخسرها لأولئك الذين يريدون تحويل الرؤية السلمية إلى واقع كارثي محتمل لهذا البلد. وقد نجت بريطانيا، على كل حال، بأعجوبة من الغزو والاحتلال الذي وقع في عام 1940م، فقط بسبب التطور المتأخر لطائراتها المقاتلة الاعتراضية التي أسقطت القاذفات الألمانية خلال بدء الهجوم الجوي الذي كان المقصود منه تمهيد الطريق للقوة الغازية التي تجري تعبئتها عبر القناة الإنجليزية. لو وصل دعاة السلام في حزب العمال إلى السلطة في عام 1933م، فإنه من الواضح بأي حال من الأحوال أن هذا الهامش الضيق للبقاء على قيد الحياة سيكون واقعاً. كانت هنالك معارضة مماثلة بين القادة في فرنسا لتنبية الجمهور للخطر، أو ربما حتى للاعتراف بالمخاطر بينهم وبين أنفسهم. وعلى الرغم من أن وزير الخارجية الفرنسي (أريستيد برايند) كان يدرك تماماً الدعم السياسي المرتفع بشكل كبير للنازيين في انتخابات ألمانيا في 1930م، وما كان ينذر به ذلك من تهديد عسكري لفرنسا، إلا أنه مثل (بالدوين) لم يكن مستعداً لتنبية الرأي العام: «لم يكن (بريند) منزعجاً.. لن يذهب (هتلر) بعيداً!»! قال ذلك مؤكداً للصحافة بينما كان يبذل قصارى جهده لإبعاد خبر إحياء النزعة العسكرية الألمانية

عن الجمهور الفرنسي. مسيرات ومظاهرات اليمين الألماني كانت قد «قمعت بشكل كامل في نشرات الأخبار المعروضة في دور السينما الفرنسية»، بحسب ما ذكر الملحق العسكري الأميركي. (116)

وحتى قبل مجيء (هتلر) إلى السلطة، كان عملاء المخابرات الفرنسية قد أدركوا بالفعل تعاضم ألمانيا العسكرية والسري. (117) ولكن، لا الصحافة، ولا السياسيون أرادوا أن يخبروا الجمهور الفرنسي بهذه الأمور التي لا يريدون سماعها بعد كل ما جرى من صدمات خلال الحرب العالمية الأولى، وحتى بعد أن أسفر التصعيد للتصويت لصالح النازيين في انتخابات 1932م عن وصول (هتلر) إلى سدة الحكم في ألمانيا، استمر التهرب أو إنكار الأخطار التي تتهدد فرنسا: «في الانتخابات الألمانية الجديدة أصبح النازيون أكبر حزب في الرايخستاغ، ولكن الصحافة الفرنسية لم تتأثر بهذا. وقد جلب الرئيس (هندنبرج) الجنرال (فون شلايشر) لمسك الحصن ضد الدهان المنازل الغوغائي (في إشارة إلى هتلر)، واحتفلت الصحف من اليسار إلى اليمين «بالنهاية البائسة للهتلرية» (صحيفة لوفور، 1 يناير 1933) و«انحطاط حركة هتلر» (باريس سوار، 1 يناير 1933). وكان الألماني (بويلنغر) قد

فاته القطار؛ فابتهجت صحيفة (لو ايكودي باريس) (7 نوفمبر 1932)، ونسيت كم كان هذا الجنرال الشعبي الذي يعود إلى القرن التاسع عشر ملتزماً بالقانون. واتفقت (الحركة الشعبية الاشتراكية) و(العمل الفرنسي) الملكية على: أن «هتلر تم استبعاده من السلطة من الآن فصاعداً»، ولكن (شلايشر) استقال في نهاية يناير 1933م، ووجد الديماغوجي نفسه في السلطة في كل الأحوال. وأهدى أحد دعاة السلام كتابه الأخير (السلام على الأرض) ل(أدولف هتلر). (118) كما هو الحال في أوقات أخرى وفي سياقات أخرى، فإنه من الجدير بالذكر تمرير نبرة التعالي في الصحافة التي تزعم معرفة كل شيء، والتي هي نتيجة طبيعية لتمجيد الذات بين المتقنين.

ومهما كانت الرغبة الفرنسية في تجنب تكرار الفظائع التي واجهوها في الحرب العالمية الأولى مفهومة ومقبولة، فإن إصرار مثقفهم على إنكار وتجاهل تعاضم المخاطر عبر نهر الراين وصلت إلى مستويات عالية من اللاواقعية. ومن بين العلامات المبكرة لهذه اللاواقعية كان الاحتفال بميثاق (كيلوغ-برايند) لعام 1928م، الذي يحظر الحرب. وبحسب تسميته باسم وزير الخارجية الأميركي ووزير الخارجية

الفرنسي، فإن هذا الاتفاق حصل على موافقة بالإجماع تقريباً في الصحافة الفرنسية. (119) ولا شيء أسهل من الحصول على شعب مسالم ينبذ العنف، حتى عندما لا تتوفر لديهم أية وسائل ملموسة لمنع العنف من الآخرين.

ولم يرغب الفرنسيون سماع أي شيء سيئ عن ألمانيا. فحتى كتاب (هتلر) (كفاحي)، الذي يوضح فيه نواياه العدائية تجاه فرنسا، لم يصل إلى المثقفين أو الرأي العام؛ لأن محكمة فرنسية أوقفت ترجمته الكاملة، حيث كانت إصدارات منقحة فقط متوافرة لبعض الذين كانوا مهتمين بهذا الكتاب. (120) وفي أواخر الثلاثينيات، بينما كان اللاجئون يفرون من ألمانيا إلى فرنسا، يحملون قصصاً عن ويلات النظام النازي، لم تكن روايتهم تلاقى رفضاً على نطاق واسع فحسب؛ لأن الكثير من هؤلاء اللاجئين كانوا يهوداً، بل أثارت معاداة السامية المتزايدة القائمة على مفهوم أن اليهود كانوا يحاولون إثارة حرب بين فرنسا وألمانيا. ولم تقتصر معاداة السامية على الجماهير، ولكنها كانت شائعة بين صفوف المثقفين الفرنسيين على حد سواء. (121)

في بريطانيا، كما هو الحال في فرنسا، كانت هناك مقاومة قوية بين

المثقفين للاعتراف بطبيعة النظام النازي في ألمانيا أو من يمثله من تهديد خارجي على الديمقراطيات الغربية. وقالت صحيفة (مانشستر غارديان) البريطانية المشهورة، إنه على الرغم من الأفكار النازية المتطرفة، فإنهم سيتصرفون كـ(سياسيين عاديين) عندما يتولون مناصبهم. ورفضت الصحيفة البريطانية الأوسع انتشاراً في ذلك الوقت، وهي صحيفة (ديلي هيرالد)، (هتلر) ووصفته بالـ(مهرج) وأعربت عن اعتقادها بأنه سيشارك مصير أسلافه الحاليين كمستشار ألمانيا، الذين لم تستمر فترة حكمهم سوى بضعة أسابيع. وبالمثل فقد أفادت صحيفة (الديلي تلغراف) بأن (هتلر) قد «انتهى أمره»، وسيكون قد ذهب بلا رجعة قبل نهاية عام 1932م. (122) وبالمثل صرح (هارولد لاسكي) عام 1932م بأن «الحركة الهتلرية وصلت إلى ذروتها»، وأن (هتلر) كان «متآمراً رخيصاً بدلاً من أن يكون ثورياً ملهماً خلقته الظروف بدلاً من أن يكون صانع أقدار». (123)

الصحيفة البريطانية الأكثر تأثيراً، صحيفة (ذي تايمز) اللندنية، اعتبرت (هتلر) (معتدلاً)، على الأقل مقارنة مع غيره من أعضاء حزبه. (124) وبعد أن صعد (هتلر) والنازيون إلى سدة السلطة العليا في ألمانيا عام

1933م، كانت صحيفة (ذي تايمز) على وجه الخصوص تقاوم حتى لا تترك أخبار القمع النازي في الداخل أو ما يمثله من تهديدات دولية تصل إلى الجمهور. وكانت البرقيات الواردة من المراسلين الأجانب لصحيفة (ذي تايمز) في ألمانيا في كثير من الأحيان يتم تنقيحها وإعادة كتابتها، وأحياناً ترفض بشكل صريح عندما تنقل الواقع القاسي لما كان يحدث في عهد (هتلر). وكانت الشكاوى من هؤلاء المراسلين لا طائل منها، وقد استقال بعضهم من منصبه؛ احتجاجاً على الصحيفة بتنقيح برقياتهم التي تنتقد النظام النازي وإعادة تعيينهم في أماكن بعيدة عن الأحداث الحاسمة في ألمانيا، في حين أن افتتاحيات صحيفة (ذي تايمز) قد دعمت سياسات رئيس الوزراء (نيفيل تشامبرلين) باسترضاء ألمانيا. وكتب رئيس تحرير صحيفة (ذي تايمز) (جوفري دوسون) بصراحة لمراسل جنيف قائلاً له: «أبذل ما في وسعي ليلة بعد ليلة، لمنع دخول أي شيء من ورقة يمكن أن تؤذي حساسياتهم [الألمان]... لقد كنت دائماً على اقتناع بأن السلام في العالم يعتمد على الدخول في علاقات معقولة مع ألمانيا أكثر من أي شيء آخر». (125)

هنا كما في سياقات أخرى، فإن الضرر الذي تسبب فيه المثقفون

يبدو كبيراً، خصوصاً عندما يكون خارج حدود اختصاصهم (في هذه الحالة، جمع وإعداد التقارير الإخبارية) للتوصل إلى دور أوسع وأكبر في تشكيل الأحداث (في هذه الحالة، من خلال غربلة وفلترية الأخبار لتناسب ورؤيتهم).

الفصل الثامن

المثقفون والحرب: التاريخ يعيد نفسه

«العالم المتحضر الخجول لم يجد شيئاً يواجه به الهجوم المفاجئ لعودة البربرية السافرة، عدا التنازلات والايتماسات».

(ألكسندر سو جنستين) (1)

خاض الإنسان الكثير من الحروب في أنحاء مختلفة من العالم منذ الحرب العالمية الثانية ولكن لا يمكن مقارنة أي منها حتى الآن من حيث الأهمية أو تنوع العواقب التي أدت إليها، ومثلها مثل الحرب العالمية الأولى، فقد تسببت الحرب العالمية الثانية في إحداث تغييرات جذرية في مواقف المثقفين الغربيين، ولكنها تغييرات مختلفة جداً. وكما رأينا في السابق، فإن الكثير من المثقفين الذين ناصروا قضية الحلفاء في الحرب العالمية الأولى، وبالأخص كما قدمها (وودرو ويلسون)، قد غيروا مبادئهم معتقدين مبدأ الراديكالية في النزعة السلمية على خلفية المجزرة الوحشية التي حررتهم من الوهم الذي كان يسيطر عليهم. وبشكل مغاير، ففي الفترة التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة، نجد أن الدروس المأسوية للحرب والسنوات التي أدت إلى اندلاعها كانت محفورة في أذهان الناس بشكل

يتعذر إزالته، بحيث لا يمكن للكثير العودة للعقيدة الساذجة التي تتبنى مبدأ النزعة السلمية التي كانت منتشرة بكثرة في مرحلة سابقة بين صفوف طبقة المثقفين في الديمقراطيات الغربية.

إن الاختلافات المروعة بين تصرفات الدول الديمقراطية والاستبدادية انكشفت حقيقتها حديثاً بشكل واضح ومؤلم جداً خلال الحرب بشكل جعل من الصعب ترويح (العدالة الأخلاقية) على نطاق واسع حتى بين صفوف النخب المثقفة. وكان ذلك سيأتي في وقت لاحق، عندما اضمحلت المجازر الجماعية التي قامت بها ألمانيا النازية واليابان الاستعمارية وتلاشت في غياهب الذاكرة، تماماً مثلما بقيت الوحشية الجماعية للاتحاد السوفيتي مخفية أو تم تجاهلها إلى حد كبير. ولكن في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة، لم يكن الشر والخطر من الأشياء التي يمكن تجاهلها، أو النظر إليهما من بعيد نظرة متكلفة أو إخفاؤهما وراء التعابير اللطيفة. وعلى سبيل المثال، في شهر مايو من سنة 1945م، وبنهاية الحرب في أوروبا قالت مجلة (تايم): «كانت هذه الحرب ثورة ضد القاعدة الأخلاقية للحضارة. لقد استنبط فكرتها النازيون في احتقار متعمد للحياة، والكرامة وحرية الفرد، وتمت متابعتها عن قصد

بواسطة الاستعباد والتجويع والتدمير الجماعي لحياة المدنيين. إنها ثورة
ضد روح الإنسان». (2)

إن الفرق بين فترة لي الأذرع والتوصل إلى حلول وسطى طغت على فترة
الثلاثينيات (1930م) والجو الذي ساد مرحلة ما بعد الحرب، تم اختزاله في
الطريقة التي اتخذ بها الرئيس (هاري ترومان) قراره للمضي قدماً في صنع
القنبلة الهيدروجينية، السلاح الذي تفوق قدرته التدميرية القنبلة الذرية التي
دمرت كلاً من مدينتي هيروشيما وناجازاكي. وهذه نبذة من الاستشارات
التي أجراها الرئيس (ترومان) مع مستشاريه: عبر (ليليندال) عن خوفه
من اندلاع سباق تسلح. وعارضه (أشيسون) الرأي، مشيراً إلى الضغوط
الشعبية والسياسية المتزايدة على الرئيس (ترومان). أعرب (ليليندال) عن
(تحفظاته الشخصية الخطيرة)، وقاطعه الرئيس (ترومان). وقال الرئيس إنه
لا يعتقد أن القنبلة الهيدروجينية ستستخدم أبداً، ولكن بسبب الطريقة التي
كان يتصرف بها الروس، لم يبق له خيار آخر. ولم يدم الاجتماع أكثر من سبع
دقائق. وتساءل الرئيس (ترومان): «هل بمقدور الروس القيام بذلك؟» فهز
الرجال الثلاثة رؤوسهم في حركة بالإيجاب، فقال الرئيس (ترومان): «في
هذه الحالة ليس أمامنا خيار؛ سنمضي قدماً في الخطة». (3)

كان عقد الخمسينيات (1950م) ما زال قريباً جداً من الحرب العالمية الثانية؛ مما جعل من الصعب على الأفكار والمواقف والمناطق العمياء التي تميز بها المثقفون أن تعود بقوة، أو أن تعتبر منافع المتعمجر الحر الكريم من المسلمات البديهية وأن تصبح عيوبه الإنسانية سبباً في الرفض الكاسح لمبادئه ومؤسساته، لكن سيبدأ ذلك في الستينيات (1960م)، خصوصاً بين الناس الذين كانوا صغاراً إلى درجة أنهم لم يكونوا على دراية بماهية الحرب العالمية الثانية أو الظروف التي أدت إلى حدوث مثل تلك الكارثة. إن الفرق بين الفترة التي تلت الحرب مباشرة والمرحلة اللاحقة تجلى بوضوح في عدة نواح. وعند زيارة المقابر والنصب التذكارية للحرب في شمال أوروبا، بعد عدة عقود، لاحظ المؤرخ الأميركي الشهير (فيكتور ديفيس هانسن) الفرق بين العبارات التي وجدها على الأضرحة بالمقابر الأميركية وتلك التي وجدها في النصب الحربية الأوروبية: «إن النقوش المحفورة في المقابر الأميركية تدعو الزائر لأن يتذكر التضحية والشجاعة والحريية، وتفترض بأن شخصاً سيئاً كان قد بدأ الحرب ذات يوم من أجل الإضرار بالضعفاء، ولكنه أخفق في تحقيق ذلك عندما قام شخص آخر طيب بإيقافه. بالمقابل، فإن (حماقة) الحرب - لإعادة صياغة تعبير (باربرا

تكمال) - هي الشيء الوحيد الذي نكتشفه عند زيارة معظم متاحف الحرب العالمية الثانية في أوروبا. وتوحى المواد المعروضة، والأشرطة والمرشدون بأن جنوناً مفاجئاً أصاب ذات يوم الأوروبيين والأميركيين العقلاء في أماكن مثل (نيميدجن) و(ريمادجن). (الحماقة)، كما قال زائر أوروبى في متحف (أرنهن) أراد أن يعطينى درساً، هي أفضل ما يشرح سبب قتل آلاف الشباب بعضهم بعضاً دون أي سبب منطقي للاستيلاء على جسور لا معنى لها». (4)

وحيث إن المواقع التذكارية الأميركية كانت دون أي شك قد أنشئت قبل النصب التذكارية الأوروبية التي أنشئت فيما بعد؛ أي بعد أن استعادت الاقتصاديات الأوروبية عافيتها من دمار فترة الحرب، فإن الفروق بينهما قد تعكس بالأحرى الفارق الزمني وليس الفروق بين الأميركيين والأوروبيين. وفي وقت لاحق، فإن الناس الذين ينعمون بالأمن الذي كلف حياة أناس آخرين ينظرون بتكبر وغطرسة للجسور ويعتبرونها «غير ذات معنى»، في الوقت كانت فيه السيطرة على تلك الجسور في زمن الحرب تشكل الفرق بين الحياة والموت بالنسبة للجيش وقدر أم برمتها.

من بين الأمثلة اللافتة للنظر فيما يتعلق بالتغيير الكبير في المزاج الذي

تعرض له بعض المثقفين، نجد أن الموضوع الذي طرحه (بيرتراند راسل) بعد انتهاء الحرب والذي يفيد بأنه ينبغي على الأمم الأوروبية منح الاتحاد السوفييتي مهلة أخيرة للاستسلام إلى حكومة عالمية جديدة، لها قواتها المسلحة الخاصة بها، وفي حال رفض هذه المهلة النهائية، القيام بشن حرب استباقية ضد الاتحاد السوفييتي، ما دامت الولايات المتحدة قبلة ذرية والاتحاد السوفييتي لم يمتلك مثل هذه القبلة بعد. (5) وبحسب ما جاء في جريدة (الأوبزيرفر) الصادرة في لندن بتاريخ 21 نوفمبر 1948م «إما أن نشن حرباً ضد روسيا قبل أن تمتلك القبلة الذرية وإما سنضطر إلى الخضوع لها وتمكينها من السيطرة علينا».. إن الحرب النووية ستسبب بفضاعة لا يمكن تخيلها، ولكنها ستكون «الحرب التي تنهي كل الحروب».. إن الخوف من فضاعة حرب مستقبلية لم يكن سبباً لمنعها، «وأي شيء يعتبر أفضل من الخضوع». (6)

لا يمكن أن نجد تبايناً أكبر في موقف (بيرتراند راسل) ودفاعه عن مبدأ النزعية السلمية ونزع السلاح من طرف واحد في فترة ما قبل الحرب أو مع عودته اللاحقة لهذا الموقف؛ فبعد مضي عقد من الزمن، قال اللورد (راسل): «أشجع فكرة نزع السلاح النووي المنظم»، ولكن، إذا ما ثبت

استحالة الحصول على موافقة الاتحاد السوفييتي على ذلك، فقد كان رأيه مؤيداً لفكرة «نزع السلاح النووي من طرف واحد»؛ حيث أضاف: «هما خياران أحلاهما مر؛ فنزع السلاح من طرف واحد قد يعني، لو هلة، سيطرة الشيوعية على عالمنا الذي نعيش فيه، ولكن إن كانت البدائل تعني الفناء النهائي للبشرية واحتلالاً مؤقتاً من قبل الشيوعية، فإنني أفضل الخيار الأخير». (7)

وبعد عودته إلى موقفه السلمي السابق والذي ينادي بنزع السلاح من طرف واحد، أدان (بيرتراند راسل) الغربيين الذين دعموا سياسات الردع النووي بأنهم أناس يتمون إلى (نادي القتلى). وفي هذه الفترة اللاحقة، فقد وصف (بيرتراند راسل) رئيس الوزراء البريطاني (هارولد ماكميلان) والرئيس الأميركي (جون أف. كينيدي) بأنهما «أفزع شخصين في تاريخ البشرية»، وأنهما «أكثر شراً من (هتلر) بخمسين ضعفاً»؛ حيث إن (راسل) كان قد شبه ترويجهم للردع النووي بأنه «التنظيم لمذبحة تستهدف البشرية بكاملها». (8)

وسواء بصفته مدافعاً عن الحرب الوقائية أو مناصراً راديكالياً للنزعة السلمية قبل الحرب وبعدها، فإن (بيرتراند راسل) سعى لتحقيق (الحلول)

الكاسحة والدراماتيكية. وبينما كانت حلوله الخاصة تعتبر فريدة من نوعها في كلتا الحالتين، فإن الأكثر شيوعاً بين المثقفين هو التفكير في العالم من منظور نوع من الحلول الدراماتيكية، والقدرة على أن يعكسوا أدوارهم بالكامل فيما يخص ماهية تلك الحلول بالتحديد، وكما هو الحال بين طبقة المثقفين بصفة عامة خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها ويظلون دوماً واثقين بأن حكمتهم وعفتهم الفائقتين ينبغي أن تكونا دليلاً لعامة الناس ومؤثرتين في السياسات الوطنية، ومن الواضح أن واحداً على الأقل من مواقفهم المتضاربة فيما بينها خاطئ؛ مما يذكرنا بالتعبير القديم والمناسب لهذا المقام «مخطي في غالب الأحيان، ولكن لا يراوده الشك أبداً».

إعادة أحداث فترة الثلاثينيات (1930م)

أدت فترة الستينيات (1960) وحرب فيتنام إلى عودة عامة أكثر للمناخ الفكري والأيديولوجي الذي خيم خلال فترة العشرينيات والثلاثينيات. وفعالاً، فإن الكثير من الكلمات والتعبيرات التي اتسمت بها تلك الفترة المبكرة تكرر ظهورها في حقبة الستينيات، حيث كانت تعرض على أنها أفكار جديدة بدلاً من أفكار قديمة فقدت مصداقيتها بمرور الزمن. وعلى سبيل المثال، فإن مؤيدي نزع السلاح يسمون أنفسهم بمجدداً (حركة السلم) وأطلقوا على الردع العسكري تسمية (سباق التسلح). ومرة أخرى، يتم الدفع بحجة أن «الحرب لا تحل أي مشكلة»، أما أولئك الذين يقومون بتصنيع المعدات العسكرية، والذين كانوا يسمون (تجار الموت) خلال الثلاثينيات، باتوا الآن يسمون (المركب الصناعي العسكري)، وأصبحوا ينظر إليهم من جديد على أنهم يمثلون تهديداً للسلم، على العكس من تسميتهم بمزودي وسائل ردع الأمم الغاشمة. ونجد صدى ميثاق أو كسفورد الذي نادى به الشباب الإنجليزي خلال الثلاثينيات، ليعربوا عن رفضهم القتال دفاعاً عن بلدانهم في الحرب، يتكرر خلال الستينيات من قبل الشباب الأميركيين في سن التجنيد الذين قالوا: «لن

نذهب إلى الجحيم، لن نذهب للقتال». وأصبح الوصف التصويري لأهوال الحرب يعتبر مجدداً طريقة لدعم جهود السلم، ومن جديد عادت عقلانية النظر للأشياء. بمنظور «كل يوم بيومه»؛ لتصبح الطريقة الصحيحة للتعامل مع المسائل التي كانت من المحتمل أن تتفاقم لتؤدي إلى حرب. إن استبدال خطابة الاستفزاز الأخلاقي ببراغماتية عملية التي لا تحكم على الآخرين وتحاول رؤية وجهة نظر الطرف الآخر كانت أيضاً جزءاً من هذه الرؤية المنبعثة مجدداً من حقبة ما بين الحربين العالميتين. وقلة من الذين اعتنقوا هذه الأفكار ومثيلاتها من حقبة الثلاثينيات اعترفوا بالعناصر الشرطية لهذه الأفكار، ناهيك عن الاعتراف بما سببته من كوارث، ومعظم أفكار النخبة المثقفة خلال حقبة الستينيات وما بعد كانت قد ظهرت في خطابات رئيس الوزراء البريطاني (نيفيل تشامبرلاين) التي تعود إلى حقبة الثلاثينيات، والتي نشرت كمجموعة كاملة في كتابه بعنوان (بحثاً عن السلام)، الذي ظهر قبل بداية الحرب العالمية الثانية التي ساعدت تلك الأفكار في تكوين أسبابها بأشهر قليلة.

والأهم من ذلك، كما يحدث كثيراً، أصبحت الكلمات مؤسسة - إذ إن نزع السلاح بات بدهياً يعادل السلم، على سبيل المثال. وبالنسبة إلى

المدافعين عن السلم في عصره، فقد قال (تشرشل): «عندما يتحقق لكم السلام، سوف يكون هناك نزع للسلاح» (9) وليس بالعكس، ولكن نادراً ما كان هنالك ولو محاولة واحدة لاختبار هذه الفرضية مقارنة بفرضية أولئك الذين حولوا ألياً مؤيدي نزع السلاح إلى (حركة سلام).

الحرب الفيتنامية

من بين التدايعات العديدة للحرب في فيتنام أنها أقت الضوء من جديد على دور النخبة المثقفة في التأثير في سياسات المجتمع ومجريات التاريخ؛ فذلك الدور لم يكن الدور الذي سعى له (ماكيفيلي) يوماً من الأيام؛ دور التأثير المباشر في طريقة تفكير ومعتقدات أو أهداف الذين يسيطرون على زمام الأمور؛ ففي الدول الديمقراطية الحديثة، يمكن للنخب المثقفة أن يكون لديهم تأثير حاسم أحياناً، وذلك بخلق مناخ من الأفكار يصبح من غير الممكن سياسياً لأصحاب السلطة الذين بيدهم زمام الأمور القيام بما يعتقدون أنه ينبغي فعله.

كما لوحظ في الفصل السابع، لم يجرو (ستانلي بالدوين) - وبحسب اعترافه الشخصي لاحقاً - علي أن يقول للشعب البريطاني إن ألمانيا كانت

تعيد تسليح نفسها سنة 1933م؛ خوفاً من أن يخسر انتخابات تلك السنة، حيث إن قوله إن ألمانيا عادت لتسليح نفسها كان يعد بمثابة حاجة بريطانيا لإعادة تسليح نفسها، وكان مناخ التفكير السائد آنذاك رافضاً لهذا إلا

كانت هويته. لم يجروء (بالدوين) على أن يفصح على ما كان يعرفه، وذلك ليس لإنقاذ حياته السياسية فحسب، بل نتيجة لمعرفته بأن أي محاولة من طرفه لإطلاق الإنذار حول الخطر الوشيك الذي تمثله ألمانيا قد يتسبب في تسليم السلطة لحزب العمال المعارض، الذي كان يعارض بالكامل فكرة الاستعداد للحرب وكان قد يجعل الأمة أكثر عرضة للخطر مما كانت عليه. باختصار، جعل مناخ الأفكار السائدة في تلك الفترة من الصعب سياسياً على بريطانيا إعادة التسليح بشكل كاف، من باب ردع الحرب أو كوسيلة للدفاع عن النفس في حالة نشوب الحرب، على الرغم من أن أعلى مسؤوليها كانوا على دراية كاملة بالمخاطر المتعلقة آنذاك بإعادة تسليح ألمانيا بشكل سري، على الأقل من جهة أن عامة الناس لم تكن على معرفة بذلك؛ وعليه فإن تأثير الطبقة المتعلمة كان حاسماً، على الرغم من أنها فشلت بالكامل في إقناع أعلى المسؤولين بالدولة بأن ما قالوه كان صحيحاً.

على الرغم من أن حرب فيتنام تعلق بمسائل مختلفة جداً وحقائق مختلفة، فإن نيتها عكست التأثير ذاته لطبقة المفكرين في الرأي العام. ومهما كانت إيجابيات أو سلبيات قرار الولايات المتحدة لتصبح طرفاً رئيساً في الحرب لمنع حكومة فيتنام الشمالية الشيوعية من احتلال فيتنام الجنوبية، فإن الحقيقة العارية تتمثل في أن أكثر من 50.000 أميركي ماتوا سعياً لكسب انتصارات عسكرية في فيتنام التي انتهت بهزيمة سياسية بسبب جو الأفكار التي خلقتها الطبقة المتعلمة في الولايات المتحدة؛ مما جعل من المستحيل سياسياً ليس الاستمرار في مشاركة القوات الأميركية في القتال فحسب بل كذلك جعلت من المستحيل الاستمرار في توفير الموارد التي تحتاج إليها حكومة فيتنام الجنوبية للدفاع عن نفسها بعد انسحاب القوات الأميركية، مع وجود جانب واحد يتلقى المساعدة من الخارج والآخر لا يتلقى أي مساعدة، وكانت النتيجة حتمية؛ احتلال فيتنام الجنوبية من قبل فيتنام الشمالية.

أتت نقطة التحول في حرب فيتنام بحلول انتفاضة 1968م العارمة لجيش العصابات الشيوعية في جنوب فيتنام خلال فترة العطلة الفيتنامية المعروفة باسم (تيت Tet) انتفاضة أصبحت معروفة باسم (هجوم

تيت)، الذي شن خلال الفترة التي كانت من المفترض أن تكون هدنة بمناسبة العطلة. وبعد الكثير من البيانات المتفائلة من قبل القادة السياسيين الأميركيين والعسكريين حول أوضاع الحرب وسيرها في الاتجاه الصحيح، كان الأمر بمثابة الصدمة للشعب الأميركي عندما علموا أن الشيوعيين كانوا قادرين على شن مثل هذه الجهود الكبيرة في قلب فيتنام الجنوبية. (10) علاوة على ذلك، فإن الكثير من الإعلاميين صوروا ما حدث على أنه هزيمة للولايات المتحدة، بينما تشير الوقائع إلى أنه تم القضاء على حركة العصابات الشيوعية بشكل تام أثناء القتال ولم تكن لتستعيد قوتها مجدداً ثانية. (11) وقد أقر القادة الشيوعيون أنفسهم، بعد احتلال فيتنام الجنوبية بسنوات وبشكل علني أنهم خسروا عسكرياً الحرب مع القوات الأميركية في فيتنام، بما في ذلك هجوم (تيت)، ولكنهم أشاروا إلى أنهم قد كسبوا الحرب سياسياً في أميركا. وخلال الحرب نفسها، أخبر السجين الأميركي (جيمس ستوكديل) من قبل أسره الفيتنامي الشمالي: «لا يمتلك بلدنا القدرة لهزيمةكم في ميدان المعركة»، ولكنهم توقعوا «كسب هذه الحرب في شوارع نيويورك». (12)

القائد الشيوعي العسكري الأسطوري الجزائري (فو نغوين جياب)،

الذي هزم الفرنسيين في المعركة الحاسمة في (ديين بين فو) سنة 1954، والذي قاد لاحقاً القوات الفيتنامية ضد الأميركيين، قال بصراحة خلال السنوات التي تلت تلك الأحداث: «لم نكن أقوياء بما فيه الكفاية لتمكن من إخراج نصف مليون من القوات الأميركية، ولكن ذلك لم يكن هدفنا»، بل كان هدفنا سياسياً؛ إذ قال: «إن نيتنا كانت في كسر عزيمة الحكومة الأميركية في الاستمرار في خوض الحرب. كان (ويستمورلند) مخطئاً في أن يتوقع أن القوة الحربية المتفوقة قد تقضي علينا. لو كنا قد ركزنا على توازن القوى، لكنا ربما خسرننا في غضون ساعتين». وكما هو الحال فعلياً؛ فقد خسر الفيتناميون الشماليون (مليوناً على الأقل) من الجنود الذين قضى معظمهم على أيدي القوات الأميركية، وفقاً لرأي أحد معاويني الجنرال (جياب)، وهي خسارة في عدد القتلى تعادل 20 ضعفاً تلك التي تكبدها الأميركيون. (13) بالنظر إلى الماضي، وبعد مضي عدة سنوات، فقد وصف مساعد الجنرال (جياب) الخسائر الشيوعية خلال هجوم (تيت) بأنها خسائر (مدمرة). (14)

وفي لقاء صحفي لاحق مع أحد العسكريين الذين كانوا برتبة عقيد بالجيش الفيتنامي الشمالي، والذي قيل باستسلام فيتنام الجنوبية سنة

1975، سرد قصة مشابهة جداً لتلك الرواية. وفي لقاء صحفي مع العقيد (بوي تين) جرت الأسئلة والأجوبة التالية:

س: هل كانت الحركة الأميركية المناهضة للسلم هامة لانتصار هانوي؟

ج: كانت ضرورية لخطتنا. إن دعم الحرب من صفوفنا الخلفية كان مضموناً بشكل كامل بينما كانت الصفوف الخلفية للأمير كان عرضة للخطر. كانت قيادتنا تستمع يومياً لأخبار العالم عبر المذياع عند الساعة التاسعة صباحاً لتتبع نمو الحركة الأميركية المناهضة للحرب. إن الزيارات التي قامت بها بعض الشخصيات مثل (جين فوندا) إلى هانوي والمدعي العام السابق (رمزي كلارك) والوزراء السابقون منحتنا الثقة بأنه ينبغي أن نستمر على مبادئنا على الرغم من الهزائم التي تلقيناها في جبهة المعركة. وقد انتابنا فرح كبير عندما رأينا (جين فوندا) ترتدي الثوب الفيتنامي الأحمر، وقالت خلال مؤتمر صحفي لها إنها كانت تخجل من الممارسات الأميركية في الحرب وأنها ستكافح إلى جانبنا.

س: هل قام المكتب السياسي بإعارة أي اهتمام لهذه الزيارات؟

ج: نعم بتحمس.

س: لماذا؟

ج: كان هؤلاء الناس يمثلون ضمير أميركا، وكان ضمير أميركا جزءاً من قدرتها على شن الحرب، وكنا نقوم بتحويل تلك الطاقة لصالحنا. لقد خسرت أميركا بسبب ديمقراطيتها، من خلال الانشقاق والاحتجاج فقدت القدرة على إثارة العزيمة للفوز. (15)

فيما يتعلق بالهجوم المحوري بمنطقة (تيت) سنة 1968م، فقد كانت الإجابة عن سؤال الصحفي الذي أجرى المقابلة بشأن الهدف من وراء العملية ببساطة أنه: «صممت (تيت) للتأثير في الرأي العام الأميركي». وفيما يتعلق بنتائج هجوم (تيت): «كانت خسائرنا مذهلة ومفاجئة لنا. أفاد (جياب) لاحقاً بأن (تيت) كانت هزيمة عسكرية، على الرغم من أننا كسبنا المزايا السياسية المستهدفة عندما وافق الرئيس (جونسون) على التفاوض ولم يترشح لإعادة انتخابه رئيساً». أما عسكرياً «فقد أوشكت قواتنا في الجنوب على أن تباد عن بكرة أبيها في القتال الذي دار سنة 1968م». (16)

اعتمدت التركيبة المتناقضة بين الانتصارات الأميركية العسكرية الساحقة في فيتنام وهزيمة السياسة المدمرة في واشنطن بشكل حاسم على أجواء الرأي العام في الولايات المتحدة، وهي الأجواء التي أسهمت

فيها النخبة المثقفة بشكل رئيس. ومن بين الموضوعات المعاصرة لدة منتقدي حرب فيتنام، قبل هجوم (تيت) وبعده، هي فكرة أن الحرب لا يمكن الانتصار فيها لكونها كانت بالأساس (حرباً أهلية) تشنها قوات العصابات الشيوعية داخل منطقة جنوب فيتنام، على الرغم مما تلقاه من مساعدة وتحريض من الحكومة الشيوعية لفيتنام الشمالية، ولم تكن حرباً بين هاتين الدولتين. ويعتقد المؤرخ المعاصر والمعلق السياسي المشهور (أرثر شليسينغراين) بأن تلك العصابات كانت قادرة «على الاستمرار في القتال سرّاً لمدة عشرين سنة أخرى». (17) ويبدو هجوم (تيت) وكأنه يتمشى مع هذه الفكرة، خصوصاً عندما تم تصوير تلك الهجمات الواسعة النطاق على أنها (ضربة قوية) و(انتكاسة) للقوات العسكرية الأميركية وقوات جنوب فيتنام، وبأنها كانت (نجاحاً) للشيوعيين، بحسب رأي صحيفة (نيو يورك تايمز)، (18) إضافة إلى أماكن أخرى. وقال الصحفي الوطني (دريو بيرسن) الذي كان يسهم بكتاباتة في أكثر من جهة، إن الولايات المتحدة قد تعرضت (لهزيمة مذلة). (19)

وقال (والتر كرونكايت) المذيع التلفزيوني الشهير العامل في محطة (سي. بي. أس): «إننا واقعون في مأزق»، (20) وبينما يعد هذا الاستنتاج أقل

مأساوية من غيره من الاستنتاجات، فإن حجم جمهور (كرونكايت)، وحقيقة أنه - بحسب ما أظهره استطلاع آراء - أكثر شخص يحظى بالثقة في أميركا، قد أعطى الكثير من الوزن لاستنتاجه بأن الحرب لا يمكن الفوز بها عسكرياً. وقال مساعدو الرئيس (جونسون) لاحقاً بأن البرنامج الذي أذاعه (كرونكايت) أقنع الرئيس بأنه كان بصدد فقدان الدعم الشعبي اللازم للاستمرار في الحرب إلى غاية تحقيق نصر عسكري. وبعد شهر من ذلك، أعلن (ليندون جونسون) بأنه لن يترشح ثانية وأنه كان يسعى لعقد مفاوضات مع فيتنام الشمالية.

كما نعرف الآن، فقد كان للقادة الفيتناميين الشيوعيين التقييم العسكري ذاته لهجوم (تيت) الذي كان لدى القادة الأميركيين في واشنطن، خصوصاً أنها كانت خسارة فادحة لحرب العصابات الشيوعية. ويتلخص النجاح السياسي للشيوعيين بالتحديد في حقيقة أن وسائل إعلام مثل (نيويورك تايمز) أعلنت عن نجاح الهجمات التي قامت بها هذه العصابات. كما رفضت صحيفة (وول ستريت جورنال) بشكل مماثل رأي إدارة الرئيس (جونسون) بأن هجوم (تيت) كان (آخر نفس) لحركة حرب العصابات الشيوعية الفيتنامية في جنوب فيتنام. (21) بحلول هذا الوقت، كانت

مصدقية إدارة الرئيس (جونسون) قد تلاشت بواسطة تصريحاتها وأفعالها السابقة (22) بحيث إن ما نعرف اليوم بأنه كان تقيماً عسكرياً غير دقيق من قبل الإعلام كان له وزن في تشكيل الرأي العام أكثر مما كان للتقييم الدقيق من طرف القادة الوطنيين في كل من هانوي وواشنطن.

إن الافتراض الرئيس لمنتقدي الحرب، باستخدام كلمات الكاتب المشهور (والتر ليبمان) «لا يمكن للأميركيين إبادة عصابات الجبهة الوطنية لتحرير فيتنام الجنوبية» في جنوب فيتنام، وهو رأي شاركه فيه المؤرخ (آرثر شليسنجر) وآخرون. (23) وعلى الرغم من ذلك فقد كاد هجوم (تيت) أن ينجز فعلياً تلك المهمة التي كانت شبه مستحيلة، وكلفت عصابات الجبهة الوطنية لتحرير فيتنام الجنوبية خسارة كبيرة في القوة البشرية وفي المناطق التي سبق أن خضعت لسيطرتهم، وكذلك على قدرتهم على تجنيد مجندين جدد؛ وبالتالي

باسم الحرب بين جيوش دول مختلفة. (24) بالنسبة إلى (ليمان) وفي كتابته سنة 1965م؛ أي ثلاث سنوات قبل هجوم (تيت)، ما كان يحدث في فيتنام الجنوبية كان يعد حرباً أهلية كان «المتردون ينتصرون فيها»، (25) غير أن (ليمان) في وقت لاحق اعتبر أن هجوم (تيت) يبرئه حيث قال:

(إن الحرب الأهلية، كما كنت دوما اعتقد، لا يمكن تحقيق نصر فيها). (26) وكان (جوزيف كرافت)، الكاتب الدوري بصحيفة (واشنطن بوست) واحداً من الكثيرين أمثاله الذين نشروا فكرة أن الحرب الفيتنامية كانت (غير قابلة للنصر). (27) وفي دولة ديمقراطية، إذا ما اعتقد عدد كاف من الناس بأن الحرب غير قابلة للنصر؛ فإن ذلك سيجعلها كذلك.

مثله مثل الآخرين، فإن الحل الذي اقترحه (ولتر ليمان) منذ البداية كان «التسوية عبر المفاوضات»، ولم يعر سوى القليل من الاهتمام لقابلية تطبيق الفعلي لهذه التسوية مثلما هو الحال بالنسبة للعديد من المثقفين الذين أعاروا اهتماماً قليلاً عبر سنوات لقابلية تطبيق اتفاقيات مختلفة لترح السلاح وغيرها من الاتفاقيات مع الأنظمة الديكتاتورية الشمولية. كما أن (ليمان) لم يكن وحده في هذا الاعتقاد.

عالم الاقتصاد (جون كينيث غالبرايت) كان من ضمن الآخرين الذين دافعوا عن هذا النهج. (28) وفي النهاية، توصل الرئيس (ريتشارد نيكسون) خليفة (ليندون جونسون)، إلى تسوية مع فيتنام الشمالية، واتضح أن تلك التسوية كانت مجرد استسلام لحفظ ماء الوجه فيما يتعلق بخطة تنصيب فيتنام الشمالية، التي استولت على فيتنام الجنوبية، وأوضحت للعالم أن ما

حدث من إعادة تسمية (سايفون) عاصمة فيتنام الجنوبية، إلى اسم (هو تشي مينه) كان تخليداً لحاكم فيتنام الشمالية السابق.

في أعقاب الانتصار السياسي للشيوعيين في فيتنام، أصبح الناس في الديمقراطيات الغربية والذين كانوا قد عارضوا التورط الأميركي في حرب فيتنام لأسباب إنسانية، ونتيجة للخسائر الكبيرة بين المدنيين والجنود على حد سواء، باتوا يواجهون الآن حقيقة أن نهاية الحرب لم تضع حداً للخسائر البشرية. وقد لاحظ المؤرخ العسكري (فيكتور ديفيس هانسون) قائلاً: «تسبب النصر الشيوعي في المزيد من القتلى ومزيد من التشريد للفيتناميين بما فاق ما تسببت به عقود من الحرب، وكان ذلك يحدث في كثير من الأحيان نتيجة المجاعة والسجن والهرب وليس بسبب القتل الجماعي في حد ذاته.. ويكتنف الغموض الأرقام الدقيقة، ولكن غالبية الأكاديميين يقرون بأن أكثر من مليون شخص غادروا بواسطة القوارب، ومئات الآلاف من الأشخاص الآخرين عبروا براً إلى الجارة (تايلاند) وحتى إلى (الصين). وقد بلغ عدد الذين ماتوا بسبب غرق قواربهم أو في العواصف الهوجاء ما يقارب من 50 إلى 100 ألف قتيل..» (29).

كما شهدت حرب فيتنام انبعاث نمط في أميركا شهدناه في فرنسا

بين الحربين العالميتين يتمثل في تحقير الجنود المقاتلين وعدم إسباغ دور الأبطال الوطنيين عليهم، بغض النظر عما أبدوه من شجاعة وتضحية. وخلال حرب فيتنام استمرت هذه النزعة وتعمقت أكثر؛ فقد أدى سقوط الضحايا بين المدنيين الفيتناميين خلال العمليات العسكرية الأميركية، أو حتى ادعاءات سوء تصرف القوات الأميركية، إلى استياء أخلاقي واسع النطاق من الجيش الأميركي برمته، وفي الغالب من دون تساؤل عما إذا كانت تلك الخسائر الجانبية كانت غير معتادة في الحروب أو أنها كانت واسعة بشكل غير عادي، أو ما إذا كانت السلطات تسمح بتلك الأعمال وتغض عنها الطرف. (30) إن الجريمة التي ارتكبت ضد المدنيين والتي حظيت بأكثر تغطية إعلامية، وهي (مجزرة ماي لاي) التي قامت بها وحدة عسكرية أميركية ضد قرية بفيتنام الجنوبية كانت حولها شكوك بأنها تؤوي عصابات شيوعية، وكانت قد أوقفت من قبل قوات أميركية أخرى عندما وصلت إلى عين المكان، وتعرض الضابط المسؤول للمحاكمة العسكرية عن أشياء كانت العصابات الشيوعية تقترفها بشكل روتيني وعلى نطاق واسع. (تماماً مثل صورة الجنود الفرنسيين الذين شاركوا في الحرب العالمية الأولى، غالباً ما كانت صورة هؤلاء الذين كانوا يعملون في الجيش خلال

فترة الحرب الفيتنامية، والتي تمت فلترتها من خلال وسائل الإعلام، تبينهم كضحايا. وكما قال رئيس مكتب صحيفة (واشنطن بوست) في فيتنام لاحقاً مستذكراً تغطية الحرب في وسائل الإعلام الأميركية، فقد كانت «قصص الأبطال ليست ضمن المواضيع المستساغة» فيما يتعلق بمن حاربوا في فيتنام. (32) إن الصورة الشائعة لقدماء المحاربين الذين شاركوا في حرب فيتنام توحى بأنهم كانوا بشكل غير متناسب من الطبقة الفقيرة، وغير المتعلمين، ومن الأقليات، وأن صدمة القتال قادتهم إلى اللجوء للإدمان على المخدرات بشكل واسع في فيتنام وإلى القيام بأعمال عنف عند عودتهم لوطنهم وهم يعانون من (متلازمة إجهاد ما بعد الإصابة). وصورت الكثير من الأعمال السينمائية التي تناولت تلك الحقبة، والتي حققت نجاحاً واسعاً، تلك المشاهد بشكل درامي. (33) ولكن البيانات الإحصائية الملموسة تعارضت مع ذلك التصوير، (34) واتضح لاحقاً أن بعض (قدماء مقاتلي) فيتنام الذين عرضوا في برامج تلفزيونية خاصة من قبل مقدم البرامج (دان راذر) لم يخوضوا أي قتال أو لم يسبق لهم الذهاب إلى فيتنام أصلاً، (35) ولكن ما أفادوا به كان مناسباً للمشاهدة وكان ذلك في الغالب كافياً لإذاعته عبر التلفزيون والنشر في الجرائد والكتب.

تفوقت بعض وسائل الإعلام الأميركي والنخبة المثقفة الأميركية على الفرنسيين في حقبة ما بين الحربين بوصف المحاربين الأميركيين القدماء على أنهم مجرمون. جائزة (بوليتزر) الوحيدة التي منحت لتغطية هجوم (تيت) فاز بها الصحفي الذي كتب مقالات عن مذبحه (ماي لاي) دون أن تطأ قدماه فيتنام نهائياً؛ (36) وعليه فإن هذه المأساة العارضة حجبت معارك أخرى لا تخصى دارت في أرجاء فيتنام وحققت فيها القوات الأميركية انتصارات ساحقة. وكون الكثير من القتال قد حدث ضد عصابات داخل المدن بملابس مدنية وفي أحياء سكنية جعل المهمة أكثر صعوبة بالنسبة إلى القوات الأميركية ولكنه قدم للإعلام فرصاً عدة لانتقاد تلك القوات: «المنازل المحيطة بالطريق كانت تعج بمئات القناصة، وقد استغرق الأمر أسبوعاً كاملاً من القتال الميداني من منزل إلى آخر حتى تمكنت قوات الجيش الأميركي وجيش جمهورية فيتنام (فيتنام الجنوبية) من تحديد مواقع جيش العصابات الفيتنامية الشيوعية ودحرهم، خصوصاً أن هؤلاء نادراً ما كانوا يستسلمون وكان لزاماً في غالب الأمر قتلهم على بكرة أبيهم. وعلى الرغم من ذلك وعلى شاشات التلفزيون كان اللوم يوجه للأميركيين بسبب تفجير الأحياء، وكان ما من أحد لاحظ أن القناصة المدنيين كانوا يطلقون النار

ويقتلون مشاة البحرية خلال هدنة الأعياد».(37)

لم تكن المعركة التي دارت في (سايجون) المعركة الوحيدة التي نشرت بشكل منحاز لجانب واحد؛ فقد استولت قوات كبيرة من عصابات الجبهة الوطنية لتحرير فيتنام الجنوبية على مدينة (هيوي) الواقعة بالقرب من الحدود مع فيتنام الشمالية، وبعد ذلك قامت هذه القوات بقتل الآلاف من المدنيين بشكل وحشي، والذين تم دفنهم في مقابر جماعية. وتعرض الهجوم الأميركي المضاد الذي استعاد السيطرة على المدينة لانتقادات كبيرة من قبل وسائل الإعلام نتيجة تدميرهم المباني التاريخية القديمة، وقد جاءت هذه الانتقادات في الغالب من الصحفيين الذين لم تكن لديهم أية دراية أو القليل منها فقط حول «الأعمال الوحشية التي اقترفها الشيوعيون هناك».(38)

بعد نهاية حرب فيتنام بوقت طويل، أذاعت محطة (سي. أن. أن). في سنة 1998م، قصة تقترح حدوث أعمال أميركية وحشية بموافقة رسمية من الحكومة تعود أحداثها إلى سنة 1970م. وكما أفادت صحيفة (وول ستريت جورنال)؛ فقد «قام جندي سابق من القبعات الخضر بمقاضاة (المحطة الإخبارية الأرضية) ومجلة (تايم) بدعوى القذف وتشويه سمعته نتيجة إذاعة قصة تراجعت عنها محطة (س. أن. أن) الآن، وأعدت سردها

مجلة (تايم) التي اتهمت فيها جيش الولايات المتحدة باستخدام غازات الأعصاب لقتل الجنود الأميركيين الفارين من القتال خلال حرب فيتنام». (39) مؤلف مشارك في كتابة تلك القصة، (بيتر أرنييت)، كان أيضاً المصدر الوحيد لملاحظة شهيرة، ولكن غير مدعومة بأدلة، زعم أن ضابطاً بالجيش الأميركي في فيتنام قد أدلى بها مفادها أنه «أصبح من الضروري تدمير البلدة؛ لإنقاذها». (40) وكما أفاد المؤرخ العسكري (فيكتور ديفيس هانسون): «إلا أنه ليس هنالك من دليل سوى ما زعمه (أرنييت) نفسه، يفيد بأن أي ضابط أميركي قال أي شيء من هذا القبيل». (41)

إن الصور السلبية عن الجيش الأميركي التي تسربت من خلال وسائل الإعلام كانت منتشرة بشكل قوي بحيث أن الجنود القدماء الذين شاركوا في حرب فيتنام والعائدين إلى موطنهم كانوا يتعرضون للازدراء والإهانة أمام عامة الناس.

الحرب الباردة

بدأت الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قبل دخول الأميركيين حرب فيتنام بكثير، واستمرت وقتاً طويلاً بعد انتهائها.

وإذا كان بالإمكان ربط تاريخ اعتراف الديمقراطيات الأوروبية بالتهديد السوفييتي بحدث استثنائي فإن ذلك سيكون تاريخ خطاب (وينستون تشرشل) سنة 1946م بمدينة (فولتن) في ولاية (ميزوري)، عندما أشار إلى أن التزام السوفييت أثناء فترة الحرب بضمن انتخابات حرة وحكومات مستقلة في أوروبا الشرقية قد تم خرقه، كجزء من عملية التوسع السوفييتي والحكم الدكتاتوري: «من منطقة (ستيتين) في البلطيق حتى منطقة (تريستي). منطقة الأدرياتيكي، انسدل جدار حديدي على القارة بكاملها. وخلف ذلك الجدار تقع كافة عواصم الدول القديمة لأوروبا الوسطى والشرقية. فارسوفيا، وبرلين وبراغ وفيينا وبودابست وبلغراد وبوخاريست وصوفيا، كل هذه المدن المشهورة والسكان الذين يعيشون حولها يقعون في ما ينبغي أن أسميه بالفضاء السوفييتي، ويخضعون جميعهم بشكل أو بآخر، ليس فقط لنفوذ الاتحاد السوفييتي فحسب، بل يخضعون بدرجة عالية جدا وفي العديد من الحالات بشكل متزايد، لسيطرة موسكو». (42)

من بين الجهود المبذولة لمنع (الستار الحديدي) من التوسع بشكل أكبر باتجاه الغرب كانت (خطة مارشال)، للمساعدة في إعادة بناء أوروبا

الغربية من دمار الحرب، واتفاقية الحلف الأطلسي (ناتو) لتشكيل جبهة عسكرية متحدة من الدول الأوروبية بما في ذلك القوات الأميركية المتواجدة بهذه الدول ومظلة نووية أميركية تغطيهم، مصحوبة بتهديد بالرد من قبل الجميع ضد أي هجوم عسكري يشن على أي دولة تعد عضواً في اتفاقية الناتو، ولم ينفذ أي من ذلك دون حدوث جدال حاد ومستمر بداخل الديمقراطيات الغربية، التي لعبت فيها النخبة المثقفة دوراً مهماً.

أثار خطاب (تشرشل) عن (الستار الحديدي)، على سبيل المثال، ردود فعل معادية بين النخبة المثقفة في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا. وقد وصف المؤلف (بيرل باك) الحاصل على جائزة نوبل، على سبيل المثال، خطاب (تشرشل) بأنه (كارثة). (43) وعبر مقال في افتتاحية صحيفة (شيكاغو تريبيون) بأن «تشرشل يفقد الكثير من مكانته بهذا الخطاب». (44) وقد تباكى المحرر (ماركيز تشايلدز) على «التحيز القوي المناهض لروسيا، والذي اتضح في الخطاب بكامله». (45) كما كانت ردود أفعال صحيفتي (بوستون جلوب) و(واشنطن ستار) وصحف أميركية مختلفة أخرى على خطاب (تشرشل) سلبية، كما كان الحال بالنسبة إلى الكاتب

المشهور (ولتر ليبمان)، رغم أن كلاً من صحيفتي (نيو يورك تايمز) و(لوس أنجلوس تايمز) قد أثنتا على ما جاء في الخطاب. (46) وفي بريطانيا، تراوحت ردود الفعل من صحيفة (ذي إيفينغ نيوز) التي أثنت على تحذير (تشرشل)، إلى رأي (جورج بيرنارد شو)، الذي وصف الخطاب بأنه «حدث لا يقل عن إعلان الحرب ضد روسيا»، وكانت هناك ردود فعل متناقضة لخطاب (الستار الحديدي) في باريس. (47)

خلال العقود التي تلت ذلك، كانت الجهود المبذولة لتعزيز دفاعات غرب أوروبا العسكرية ضد الكتلة السوفييتية مثيرة للجدل بشكل مماثل فيما بين النخبة المثقفة، وقد تساءل بعضهم: «هل الموت أفضل من أن نكون حمراً»؟ وعلى الرغم من ذلك، فإن أوروبا الغربية، كانت لا تمثل سوى مسرح واحد للحرب الباردة، والدفاع العسكري كان يمثل وجهاً واحداً فحسب من أوجه الخلاف بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، والتي اتسعت لتشمل التنافس الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والأيدولوجي.

على الرغم من أن هذا كان بمثابة الحرب الباردة غير العسكرية حيث إن القوات الأميركية والسوفييتية لم تشتبك في الحرب بشكل مباشر بعضها

ضد بعض، إلا أنه كانت هناك عدة أجزاء من العالم حيث وقعت المعارك الحربية بين القوات المدعومة من قبل السوفييت والأميركيين، ولم تكن فيتنام سوى واحدة من هذه الجبهات القتالية. علاوة على ذلك، وبالرغم من أن الحرب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي كانت (حرباً باردة) من حيث إنها كانت تفتقر للمواجهة العسكرية المباشرة بين هاتين الدولتين؛ فقد كان تهديد احتمال حدوث الكارثة الكبرى المتمثلة في الحرب النووية رهين تلك الحرب الباردة.

خلال الحرب الباردة، وخصوصاً بعد التورط الأميركي المتزايد في حرب فيتنام، بدأ الكثير من المثقفين يجتروا الفكرة القديمة القائلة إن الحرب «لا تحل أي مشكلة»، وهو صدى يعود إلى حقبة الثلاثينيات (1930م)؛ حيث تم إعلان عدم جدوى الحرب، من قبل الكثيرين من بينهم (نيفيل تشمبرلاين)، الذي قال إن الحرب «لا تكسب شيئاً، ولا تشفي من علة، ولا تنهي مشكلة» (48) والذي كان بدوره يكرر ما كان يردده الكثير من المثقفين خلال تلك الفترة. ولكن، مثل الكثير مما قيل من قبل المثقفين حول الكثير من المواضيع، فإن فكرة أن «الحرب لا تحل أي مشكلة» لم تكن لها أي علاقة بأي دليل تجريبي عدا توافقها مع رؤية الصفوة المختارة، التي

كانت ذات صلة وطيدة بتمجيد هذه الطبقة. ولو انتهت معركة (ليبانو) سنة 1571م أو معركة (ووترلو) بشكل مغاير، لكننا نشهد عالماً مختلفاً تماماً الاختلاف اليوم، ولو كانت نتيجة الحرب اليائسة التي دارت في (ستالينغراد) أو على شواطئ (نورماندي) مغايرة، ولصالح الطرف الآخر خلال الحرب العالمية الثانية، لكانت الحياة لا تستحق العيش بالنسبة إلى ملايين من البشر في عصرنا هذا.

لقد دارت بالطبع حروب دون جدوى أسفرت عن تردي حال كل الأمم من الجانبين أكثر مما كانت عليه، وتعتبر الحرب العالمية الثانية مثلاً كلاسيكياً على ذلك، ولكن لا يمكن لأحد أن يفيد بالبيان القاطع أن علم الطب «لا يحل أي مشكلة»؛ لأن الكثير من الناس يموتون بغض النظر عن العلاج، ويموت البعض من العلاج الخاطيء أو حتى من مخاطر أخرى غير متوقعة مثل التطعيم.

باختصار، فإن التفاصيل الدنيوية تبدو أكثر بروزاً في تقييم أي حرب معينة من التصريحات الطنانة والغامضة التي تطلق جزافاً من قبل النخبة المثقفة. إن عدم جدوى (سباق التسلح) كان عبارة عن سلعة أخرى من الثلاثينيات (1930م) راجت مجدداً في الستينيات (1960م)، وعلى الرغم من أن

نزع السلاح من جانب واحد فقط، سواء أخلاقياً أو عسكرياً، في الدول الديمقراطية عقب الحرب العالمية الأولى، هو ما جعل قوات المحور تعتقد أنه يمكن الفوز في حرب أخرى، وهو ما أدى إلى الحرب العالمية الثانية. إن فكرة أن (سباق التسلح) من شأنه أن يؤدي إلى الحرب، والتي كانت سلعة تتداولها النخبة المثقفة خلال فترة ما بين الحربين، والتي كان لها صدى في الساحة السياسية كذلك، وخاصة من قبل (نيفيل تشامبرلاين)، كانت أيضاً الفكرة التي ظهرت مجدداً خلال النصف الثاني من القرن العشرين. ومهما كانت درجة قبول وتصديق هذه الفكرة، فإن النقطة الحاسمة تتمثل في أن المثقفين، عدا القليل منهم، لم يروا أي داع لتجاوز حدود مصداقيتها للحصول على دليل مادي يحول هذا الاقتراض الحاسم إلى فرضية قابلة للإثبات تجريبياً، وبدلاً من ذلك اعتبروها حقيقة بديهية غير قابلة للشك.

مباشرةً بعد أن أظهرت الحرب العالمية الثانية بشكل مأساوي مخاطر نزع السلاح وإعادة التسلح المترددة، تراجعت فكرة عدم جدوى سباق التسلح. ولكن عندما استحضر الرئيس (جون أف كينيدي) هذا الدرس المستفاد من الحرب العالمية الثانية بقوله في حفل تنصيبه رئيساً سنة 1961م: «لا نجروا على إغوائهم بالضعف» (49) وعلى الرغم من

صغر سنه فقد كان يتحدث باسم جيل سابق مدافعاً عن أفكار في طريقها للاستبدال بأفكار معاكسة لها، وبالفعل نادى بها أخوه الأصغر في مجلس الشيوخ الأميركي في السنوات اللاحقة. لقد تلاشت فكرة القوة العسكرية كأساس للسلام من خلال ردع الأعداء المحتملين بسرعة اعتباراً من الستينيات فصاعداً، وعلى الأقل في صفوف النخبة المثقفة. وبدلاً من ذلك، وخلال السنوات الطويلة للحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأميركية، وجدت اتفاقيات الحد من التسلح، تأييداً من كثيرين إن لم من غالبية النخبة المثقفة في الغرب.

إن المعاهدات التي تنادي وتصرح بالنوايا السلمية فيما بين الأمم، وخصوصاً تلك التي تحد من انتشار الأسلحة العسكرية، كانت في الماضي مدعاة للمدح من قبل النخبة المثقفة بسبب (تخفيفها لحدة التوتر) بين الأمم، ولكن التوتر الدولي تم تخفيفه سابقاً بواسطة معاهدات في عدة مناسبات في الماضي، أثناء فترة ما بين الحربين العالميتين، بواسطة أشياء مثل اتفاقية واشنطن البحرية 1921-1922م، ومعاهدة (لوكارنو) سنة 1925م، ومعاهدة كيلوغ-برايند عام 1928م، والاتفاقية الأنجلو-ألمانية البحرية لسنة 1935م، والتهدئة الكبرى من بينها جميعاً المتمثلة في اتفاقية ميونخ

لسنة 1938م، والتي تنازلت بموجبها بريطانيا وفرنسا عن حليف كانا في أمس الحاجة إليه في الحرب التي كانت ستبدأ بعد سنة واحدة فقط لاحقاً. تلاشى كل هذا التاريخ من الذاكرة، كأن لم يحدث أبداً، حيث كررت نخبة المثقفين في الغرب خلال حقبة الحرب الباردة ما شدد عليه وكرره (نيفيل تشامبرلاين) في أحوال كثيرة بخصوص (الاتصال الشخصي) (50) بين قادة الأمم المعارضة بعقد (اجتماع قمة) وراء آخر بين القادة الأميركيين والسوفييت، وأطلقوا على الوميض المتبقي لهذه الاجتماعات تسمية (روح جينيف)، و(روح كامب ديفيد) وغيرهما من التسميات، بحسب المواقع الأخرى التي استضافت اجتماعات واتفاقيات مشابهة. ويبدو الأمر وكأن أسباب الحرب مشاعر معادية يمكن نزع فتيلها بوجود تفاهم أكبر بين الناس، أو سوء تفاهم بين الحكومات يمكن تسويته بواسطة عقد اجتماعات لقادة الدول التي بينها خلاف. ولكن رغبة طرف (أ) في تدمير طرف (ب) ليست (بمسألة) يمكن تسويتها بطريقة ودية على طاولة المفاوضات. إن الأسئلة التجريبية حول التفاصيل المحددة المملة المتعلقة بالاتفاقيات الدولية، مثل إمكانية التحقق من شروطها أو إن كانت القيود التي تفرضها على الغرب مماثلها قيود شبيهة على السوفييت، نادراً

ما تلقى أي اهتمام من قبل النخبة المثقفة، التي كانت مشغلة جداً بالحث على الحماس الزائد بشأن التوقيع على اتفاقيات دولية، وما يصاحبها من خطاب طنان متعال.

يرجع اللا-توافق العام للاتفاقيات الدولية بين الحكومات الديمقراطية والمستبدة، إلى فترة ما قبل الحرب الباردة؛ فالطبقة المثقفة في الدول الديمقراطية تساعد على خلق مناخ للأفكار المتحمسة لهذه الاتفاقيات ولا تنتقد تفاصيلها، ليس هذا فحسب، بل إن نفس قوى الرأي العام تلك تجبر الحكومات الديمقراطية على أن تكون في مستوى شروط تلك الاتفاقيات، بيد أنه لا يوجد بالمقارنة أي ضغط على الحكومات الاستبدادية. وعليه، وبحسب ما لوحظ في الفصل السابع، فإن الحكومتين البريطانية والأميركية قيدا من حجم سفنهما الحربية بحسب ما هو مبين في اتفاقية واشنطن البحرية خلال الفترة 1921-1922م، كما فعل البريطانيون الشيء ذاته فيما يخص الاتفاقية البحرية الأجلو-ألمانية سنة 1935م، بحيث كانت المحصلة النهائية أنه خلال الحرب العالمية الثانية كانت ألمانيا واليابان تمتلكان سفناً حربية أكبر من أية سفينة حربية بالجيشين البريطاني أو الأميركي؛ لأن الحكومتين الألمانية واليابانية الدكتاتوريتين كانتا حرتين

في انتهاك هذه الاتفاقيات.

بشكل مماثل، وخلال حرب فيتنام، كان لزاماً أن يتم التقييد بوقف إطلاق النار، الذي تم التفاوض بشأنه في باريس، من قبل فيتنام الجنوبية حيث أنها كانت تعتمد على الإمدادات العسكرية الأميركية، وكانت الولايات المتحدة تحت ضغط من الرأي العام لضمان احترام وقف إطلاق النار. في تلك الأثناء، كانت فيتنام الشمالية الشيوعية حرة في التفاوض عن الاتفاقية التي قام ممثلها بالتوقيع عليها وسط مراسم احتفالية كبيرة، والتي تمخضت عن منح جائزة نوبل للسلام لكل من ممثلي فيتنام الشمالية (لي دو ك ثو) ووزير الخارجية الأميركي (هينري كيسنجر).

في ضوء ذلك تمكن فيتنام الشمالي من الاستمرار في القتال ومنع فيتنام الجنوبية من اتخاذ تدابير مضادة بالقوة ذاتها؛ فقد تمخضت النتيجة النهائية عن احتلال فيتنام الشمالي لفيتنام الجنوبي. ولم تكن إدارة الرئيس (نيكسون) ساذجة عندما توصلت إلى اتفاقيات أدت إلى هذه النتيجة. أراد الرئيس (نيكسون) إنهاء الحرب وأظهرت اتفاقية باريس إمكانية التوصل إلى تسوية سلمية للحرب الفيتنامية على المدى القصير، في وقت كان فيه الأمد القصير عنصراً ذا أهمية بالغة في السياسة.

مرة أخرى، لم يعتمد تأثير النخبة المثقفة في مجريات الأحداث على إقناعهم أو تأثيرهم في أصحاب القرار؛ فالرئيس (نيكسون) لم يكن يعير أي اهتمام للمثقفين. ولكن عن طريق المساعدة في تهيئة أجواء الرأي العام تمكن هؤلاء من التأثير في القرارات المتعلقة بسياسة الرئيس (نيكسون) الخارجية، وكان ذلك على حساب التخلي عن فيتنام الجنوبية وتركها تواجه قدرها وحدها. ومن بين الأفكار العديدة لحقبة العشرينيات (1920م) والثلاثينيات (1930م) كانت فكرة الإدعاء الذي لا أساس له من الصحة بأن الشعوب من كل الدول يطمحون إلى السلم، وكان ما طمح إلى تحقيقه الشعب الألماني كان ذا أهمية بالنسبة إلى (هتلر) أو كان ما أراد الشعب السوفييتي تحقيقه كان له أية أهمية لـ(ستالين). وكنتيجة طبيعية لهذه الفكرة، فإن الفكرة القديمة القائلة بتحقيق تواصل أكثر (بين الشعوب فيما بينها) لغرض تحقيق السلام، كما حث عليه (جون ديوي) فيما سبق خلال فترة العشرينيات (1920م)، (52) عادت كأنها فكرة جديدة خلال الحرب الباردة، وبدا الأمر كأن الحرب كانت نتيجة عدم كفاية التواصل العاطفي بين الشعوب، أو نتيجة مرض نفسي شامل لم يكن من الممكن علاجه بالطرق العلاجية المعهودة.

قال (جون ديوي) سنة 1922م: «إذا بُجِحنا حقاً في فهم بعضنا البعض، عندئذ يمكن إيجاد شكل من أشكال التعاون لتحقيق أهداف مشتركة»، (53) وفي العقد القادم، تم التعبير عن فكرة مشابهة من قبل رئيس الوزراء البريطاني (نيفيل تشمبرلاين)، (54) وبعد عقود من ذلك، تم إحياء الفكرة ذاتها، وأصبحت الفكرة المهيمنة المتكررة في الخطاب الإعلامي وفي حديث الأكاديميين خلال عقود الحرب الباردة، وفكرة كون التفاهم المشترك هو المفتاح لتحقيق السلام، ونتيجته الطبيعية من أن رؤية وجهة نظر الطرف الآخر أمر حاسم، كانت مهمة للغاية وأساسية لدبلوماسية رئيس الوزراء (تشمبرلاين) خلال حقبة الثلاثينيات. (55) ولكن، مثلما هو الحال بالنسبة للنظرة السائدة، فقد أخذ الأمر بأنه بدهي، وليس كفرضية خاضعة لإثبات تجريبي من التاريخ أو من أحداث أكثر معاصرة.

أسفر انتخاب (رولاند ريغن) كرئيس للولايات المتحدة سنة 1980م عن وضع سياسات وممارسات مناقضة تماماً لتلك التي تؤيدها النخبة المثقفة، وبدلاً من أن يؤكد الرئيس (ريغن) كما فعل (نيفيل تشمبرلاين)، أهمية تفهم وجهة نظر الأمم المناوئة، (56) فقد أكد أهمية تفهم الدول المناوئة لوجهة نظر الولايات المتحدة، كما هو الحال عندما دعا الاتحاد السوفييتي

(إمبراطورية الشر)؛ مما أثار حفيظة النخبة المثقفة. (57) وفي اجتماعه الأول مع رئيس الوزراء السوفييتي (ميخائيل غورباتشوف) في جنيف سنة 1985م، كان (ريغن) فظاً جداً: «إننا لن نقف مكتوفي الأيدي ونترككم تحتفظون بالتفوق العسكري علينا. يمكننا أن نتفق على تخفيض معدل التسلح، أو يمكننا أن نستمر في خوض سباق التسلح، والذي أعتقد أنكم تعلمون أنكم لن تكسبوه». (58) وخلال زيارته لبرلين سنة 1987م، قيل للرئيس (ريغن) إن الشيوعيين في شرق برلين لديهم أجهزة تنصت طويلة المدى. وكان هذا رده، بحسب ما ورد في مذكراته الخاصة: «قال مسؤول ألماني: انتبه لما تقول. حسناً، عندما سمعت ذلك، خرجت للخارج إلى رصيف أقرب إلى المبنى وبدأت في التعبير عن رأيي بشأن الحكومة التي كانت تعامل شعبها كأنها حيوانات داخل حظيرة مزرعة. لا أستطيع تذكر ما قلته بالتحديد، ولكنني ربما قمت باستخدام بعض الكلمات البذيئة للتعبير عن رأيي في الشيوعية، على أمل أن يسمع كلامي». (59)

في وقت لاحق من ذلك اليوم، ذهب إلى جدار (برلين) المشين، حيث أدلى بتصريح عام صعق النخبة المثقفة بقدر ما صعق به ما أسماه به (إمبراطورية الشر): «سيد غورباتشوف، حطم هذا الجدار!» (60)

وكانت تلك بمثابة الإهانة المضاعفة؛ إذ إن حكومة ألمانيا الشرقية السيادية هي التي بشكل رسمي على الأقل، كانت مسؤولة عن جدار برلين. وبتجاوزهم ومخاطبة رئيس الوزراء الروسي مباشرة، كان بشكل فعلي يصف حكومة ألمانيا الشرقية بأنها دمية ليس إلا.

بمجال آخر حقق فيه الرئيس (ريغن) إنجازاً لم يسبقه أحد في تحقيقه فيما يخص ممارسات القادة الغربيين كان في رفض الموافقة على الاتفاقيات الدولية، إن لم يعتقد بأن الشروط كانت صحيحة، حتى إن كان ذلك يعني عودته من اجتماع القمة خاوي اليدين وتعرضه للتقريع من قبل وسائل الإعلام لعدم التوصل إلى اتفاق. في سنة 1986م، خلال اجتماع القمة المنعقدة في آيسلندا مع الزعيم السوفييتي ميخائيل غورباتشوف، كانت هناك عدة اتفاقيات مبدئية حول الحد من التسليح، ولكن عندما حان الوقت لانتهاؤها من إبرام الاتفاق، قال غورباتشوف: «يعتمد هذا كله بالطبع على إنهاءكم لمبادرة الدفاع الاستراتيجية (SDI)»، وهو برنامج الصواريخ الدفاعية المعروف باسم (حروب الفضاء) من قبل المناهضين له. في وقت لاحق، وهو يستذكر تلك اللحظة المربكة في آخر لحظة من المفاوضات كما جاء في سيرته الذاتية، قال (ريغن): «كان غضبي يزيد شيئاً فشيئاً،

وأدركت أنه قد أحضرني إلى آيسلندا بهدف واحد: هو القضاء على مبادرة الدفاع الاستراتيجية. كان يدرك حتماً منذ البداية أنه كان سيتطرق إلى هذا الموضوع في آخر لحظة. فقلت له: انتهى الاجتماع، هيا نذهب، جورج، سنغادر الآن». (61) وبقولهم ذلك، غادر الرئيس (ريغن) ووزير الخارجية (جورج شولتز) قاعة الاجتماع، على الرغم من أن السوفييت ألحوا إلى أنهم كانوا على استعداد للبقاء ليوم إضافي آخر. عقدت قمم أخرى لاحقاً، ولكن هذه القمة جعلت السوفييت يدركون أن (ريغن)، على النقيض من قادة الغرب السابقين. لم يشعر بالحاجة إلى العودة من القمة باتفاقية مهما كانت التكلفة الفعلية لذلك. وحقيقة أن أسلوب (ريغن)، الذي اعتبره الكثير من المثقفين أنه من المحتمل أن يؤدي إلى الحرب، قد أدى بدلاً من ذلك إلى إنهاء الحرب الباردة، في حين أن أسلوب (تشانبرلاين) الذي كان مفترضاً أن يؤدي للسلام قد أدى بدلاً من ذلك إلى نشوب أكبر الحروب في التاريخ، والتي لم يكن لها أي تأثير على رؤية الصفوة المختارة.

النخبة المثقفة إبان الحرب الباردة

كانت البراعة اللفظية حجة رائجة بين أهل الفكر خلال الستينيات

(1960م)، وبعدها بقدر ما كانت منتشرة في العالم خلال العشرينيات (1920م)، والثلاثينيات (1930م). ودعا المدافعون عن نزع التسلح أنفسهم بحركات (السلام) في كلا العهدين، ويمنعون طرح السؤال الحاسم فيما إذا كان نزع التسلح من جانب واحد المحتمل أن يؤدي إلى السلام أكثر منه إلى الحرب، وما إذا كانت (تهدئة التوتر الدولي) من المرجح أكثر أن تؤدي إلى خفض مستوى قوة الدفع باتجاه الحرب فيما بين الأمم، أو جعل الضحايا المستهدفين أقل إدراكاً للمخاطر المتأتية من المعتدين. وكما هو الحال في سياقات أخرى، فإن الموهبة القدرية في البراعة اللفظية لطالما كانت بمثابة البديل عن التدقيق في البرهان التجريبي أو الخوض في التحليل. وهذا لا يعني أن النخبة المثقفة كانت تقوم بتلك الأمور بشكل سيئ، ولكن صياغتهم اللفظية الذكية جعلت في العادة من غير الضروري لهم القيام بهذه الأشياء كلها.

خلال الثمانينيات (1980م)، عندما واجه الرئيس (ريغن) استفحال مسألة نشر الصواريخ النووية الروسية في شرق أوروبا بنشر أسلحة في غرب أوروبا، تسبب ذلك في إحياء الجدل حول (سباق التسلح) والذي ساد خلال العشرينيات والثلاثينيات؛ الأمر الذي استقطب الرأي العام

في الأمم الأوروبية، بما في ذلك الولايات المتحدة. وقد استنكر (ويليام راسبيري)، كاتب صحفي بصحيفة (واشنطن بوسط) «سباق التسلح النووي الطويل المدى والباهظ الثمن والخطير». (62) وقال (أنثوني لويس) الكاتب الصحفي بصحيفة (نيويورك تايمز): «إن ذلك ليس رداً عقلانياً» على سعي القوى السوفييتية «لتكثيف سباق التسلح». (63) وأشار زميله (توك ويكر) الكاتب الصحفي في صحيفة (نيويورك تايمز) إلى أن «سباق التسلح تفاقم إلى درجة تفوق أي مسرر». (64) ونصح المحرر والدبلوماسي السابق (جورج أف كينان) قائلاً: «إنه من الأفضل بكل تأكيد التركيز على جهود فرض السيطرة على سباق التسلح؛ وبالتالي المحافظة على الحياة المدنية كما نعرفها على الأقل بحمايتها من الضرر المادي». (65) أما (ألفا ميردال) الفائزة بجائزة نوبل للسلام فقالت: «لم أكن يوماً قادرة على التوقف عن البحث عن أسباب وماهية شيء لا معنى له كسباق التسلح». (66) كان لهذه الأفكار صدى كبير في الساحة السياسية. وكما أشرنا، فيما سبق، فإن الأخ الأصغر للرئيس (جون إف كينيدي)، السيناتور (إدوارد إم كينيدي) الممثل لولاية ماساتشوستس، أصبح شخصية سياسية قيادية وكان يستخدم الحججة ذاتها ضد (سباق

التسلح) مثله مثل الكثيرين، إن لم نقل غالبية النخبة المثقفة. في عام 1982م، كان السيناتور (كينيدي) من ضمن الذين اعترضوا على توجه الرئيس (ريغن) للبناء العسكري على أساس أنه «تفاقم جديد وخطير في سباق التسلح النووي»، ودعا إلى «معارضة وعكس سباق التسلح النووي». (67) وفي سنة 1983م، قال السيناتور (كينيدي): «سنسعى إلى تجميد سباق التسلح الذي قد يجعل كوكبنا كله أرضاً قاحلة باردة». (68) وفي وقت لاحق من تلك السنة، قال: «يجب علينا إيقاف سباق التسلح قبل أن ينهينا». (69) كما انضم السيناتور (كينيدي) إلى بقية أعضاء مجلس الشيوخ في بيان تضمنته رسالة موجهة لصحيفة (نيويورك تايمز) يقول: «إن الخبراء والمواطنين في كل أرجاء الوطن يعتقدون فكرة التجميد بأنها أفضل طريقة لإنهاء سباق التسلح النووي قبل فوات الأوان». (70) وبمعنى آخر حالما يحقق السوفييت التفوق العسكري بواسطة نشر الصواريخ النووية في أوروبا الشرقية، ينبغي علينا تجميد ذلك التفوق بدلاً من استعادة التوازن. ومن خلال مهاجمة سياسات الرئيس (ريغن) في مجلس الشيوخ، دعا (كينيدي) زملاءه أعضاء المجلس إلى «وقف سباق التسلح النووي قبل أن يقضي على البشرية». (71)

بما أن السيناتور (كينيدي) كان من الأصوات القيادية المنادية بتجميد التسلح النووي، فقد انضم إليه الكثيرون من العناصر القيادية البارزة الأخرى ومن رجال الإعلام الذين عبروا عن آرائهم؛ أولئك الذين أحيوا جدال (سباق التسلح) مرة أخرى ضد الردع العسكري الذي كان مهيمناً خلال حقبة ما بين الحربين العالميتين انطلقوا من الافتراض الضمني بوجود الموارد الكافية لدى كلا الطرفين للسماح بتصاعد غير متناه من الجانبين لعملية تعزيز القوات العسكرية بشكل مواز، لكن اتضح أن ذلك الافتراض كان خاطئاً عندما أثبت أن تعزيز القوات العسكرية الذي أمر به الرئيس (ريغن) خلال الثمانينيات فاق ما كان بمقدور الاقتصاد السوفييتي موازاته، كما كان يدرك (ريغن). وحقيقة أن النتائج المباشرة لسياسة (ريغن) التي كانت بالضبط معاكسة لما تكهنت به فكرة (سباق التسلح)، يعني أن النتيجة كانت إنهاء الحرب الباردة، بدلاً من بدء حرب نووية لم يكن لها أثر يذكر في النظرة السائدة مقارنةً بالحقائق الأخرى التي تعارض بشكل مباشر المقدمات الأخرى في تلك الرؤية.

بشكل مماثل تم تجاهل السياسات الأكثر استرضائية التي فشلت طوال عقود في إنهاء التهديد النووي الذي كان يهدد العالم خلال عقود الحرب

الباردة. وأسرفت النخبة المثقفة في الثناء على جهود رئيس الوزراء السوفييتي (ميخائيل غورباتشوف)؛ لعدم استمراره في اتباع سياسات أسلافه. (72) وكان البديل هو الاعتراف باحتمال وجود شيء ما يمكن قوله بشأن تركيز (ريغن) على القوة العسكرية وعن رفضه لغة (سباق التسلح) الطنانة التي كانت تشكل محوراً مركزياً لطريقة تفكير النخبة المثقفة على مدى وقت طويل جداً.

اختلف البعض في مسألة إذا ما ينبغي أن تعزى نهاية الحرب الباردة إلى نجاح (ريغن) أم (غورباتشوف)، ولكن بالنسبة إلى الكثير من النخبة المثقفة، إن لم نقل غالبيتهم، لم يكن هناك أية مسألة للخلاف عليها، حيث إنه لم يكن وارداً بأن تكون إحدى فرضياتهم الأساسية خاطئة. وعلى الرغم من ذلك، وبعد نهاية الحرب الباردة وحل الاتحاد السوفييتي، قال المسؤولون السوفييت رقيقو المستوى السابقون: إن سياسات (ريغن) كانت عاملاً حاسماً في هذه المسألة. ووفقاً لصحيفة (واشنطن بوسط): «في حديثهم في مؤتمر عقد بجامعة (برينستون) حول نهاية الحرب الباردة، قال المسؤولون إن الرئيس السوفييتي السابق (ميخائيل غورباتشوف) كان على قناعة بأن أي محاولة لمضاهاة خطة (ريغن) الاستراتيجية الدفاعية المبدئية، التي أطلقت

سنة 1983م لتأسيس نظام مضاد للصواريخ في الفضاء، كانت ستؤدي إلى الإضرار بالاقتصاد الروسي بشكل لا يمكن ترميمه». (73)

إن فكرة (سباق التسلح)، كتجسيد للردع العسكري، كان يمثل واحدة فقط من الأفكار العديدة التي انتشرت خلال فترة العشرينيات (1920م) والثلاثينيات (1920م)، والتي أعيد إحيائها خلال حقبة الحرب الباردة. وعلى منوال اتحادات المعلمين الفرنسيين الذين حولوا المدارس الفرنسية إلى مراكز لتعليم رفض حمل السلاح لأسباب أخلاقية خلال فترة العشرينيات والثلاثينيات، مع التركيز على فظائع الحرب، فقد أصبحت الفصول الدراسية في الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة أماكن لتلقي المعارف المتعلقة بفضائع الحرب. وكان التصوير الدرامي لقصف المدن اليابانية بالقنبلة الذرية أحد الأمثلة على ذلك: «أجبر هؤلاء الأطفال الذين كانوا عموماً من الطبقة المتوسطة الغنية على ملاحظة أدق التفاصيل المروعة للنساء والأطفال اليابانيين وهم يتحولون إلى رماد بعاصفة النيران التي تسببت فيها القنابل النووية. كان الأطفال يجلسون متسمرين في مقاعدهم، وكان بالإمكان سماع نشيج بكائهم. وخلاصة القول أن الجو العام المخيم على الفصل تم التعبير عنه بشكل جيد من طرف سيدة في

مقتبل العمر حساسة عندما تساءلت: «لماذا قمنا بهذا الصنيع؟»، فأجاب المعلم: «قمنا بذلك مرة واحدة فيما مضى، وبإمكاننا القيام بذلك مرة أخرى. واستخدام أسلحة الدمار هذه أو عدمه مسألة تعتمد عليكم».

وبهذا المدخل انطلق الدرس في وحدة حول الأسلحة النووية». (74)

إن جعل دموع الأطفال تذرّف من عيونهم في فصل دراسي، كجزء من عملية تلقين المعارف، كان بشكل مشابه جزءاً من أسلوب العمل في فرنسا بين الحربين العالميتين الأولى والثانية: «في مدرسة بنين تقع في مدينة (أميانز)، على سبيل المثال، سأل المعلمون الأطفال إذا ما كان أحد آبائهم قد قتل في الحرب للتحديث في الفصل - وقد انهمرت الدموع من أكثر من عين -، بحسب ما أفاد به مدير المدرسة. وعلى نحو مشابه، لاحظت إحدى المعلمات في مدرسة بنات للتعليم الإعدادي بمدينة (أميانز) أن تلميذة من كل ست تلميذات في مدرستها فقدت والدها خلال الفترة من 1914م إلى 1918م، وأفادت المدرسة بأن «النداء على أسماء الأشخاص الذين توفوا يتم في جو يكتنفه إجلال لا مثيل له»، ثم يتحد المعلمون والتلاميذ بمشاعرهم». بينما أفادت مدرسة أخرى، وهي من مدرسة بنات بمدينة (بون دي ميتس)، بأن الصمت المهيب الذي تطالب به عند قراءة

أسماء المتوفين «قد انقطع بصوت النشيج الصادر من العديد من الأطفال الذين لقي آباؤهم حتفهم في الحرب». (75)

تجدر الملاحظة هنا، كما هو الحال في سياقات أخرى، أن الخطوة الخاطئة التي قام بها المدرسون كانت تكمن في عملهم في مجال يفوق قدراتهم؛ فالمدرسون ليس لديهم أي مؤهلات مهنية لازمة لفهم مخاطر التلاعب بعواطف الأطفال، أو أي مؤهلات خاصة لفهم تداعيات السياسة الدولية أو العوامل التي تجعل الحرب أقل أو أكثر احتمالاً للحدوث، فضلاً عن العوامل التي من المحتمل أن تؤدي إلى السقوط والانهيار، كما كان الحال في فرنسا سنة 1940م.

وكما كان الحال أثناء فترة ما بين الحربين في فرنسا؛ فقد كان اتحاد المعلمين الرئيس - وفي أميركا يسمى الجمعية الوطنية للتعليم والتربية - بمنزلة رأس الحربة في جهود النزعة السلمية، ومنبعاً للأفكار اليسارية عامة. وفي اجتماعها السنوي أقرت الجمعية الوطنية للتعليم والتربية قرارات لا تعد ولا تحصى بشأن مسائل مختلفة تتجاوز بكثير المسائل التعليمية وتعلق بالعمال المهاجرين، وقوانين التصويت، والتحكم في مراقبة استخدام الأسلحة، والإجهاض، والحكومة المستقلة لولاية كولومبيا، والكثير من

المواضيع الأخرى، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالسلم والحرب. وقد شجعت قراراتها وخطبها وأوسمتها على مر السنين على نفس التركيبة المكونة من النزعة السلمية والروح الأمية التي ميزت جهود اتحاد المعلمين الفرنسيين بين الحربين العالميتين.

حفزت هذه القرارات التوقيع على «اتفاقيات نزع التسليح التي تخفض من احتمال نشوب الحرب» (76) وحثت على «أن تقوم الولايات المتحدة ببذل كل الجهود لتعزيز مكانة الأمم المتحدة وجعلها أداة أكثر فعالية لتحقيق السلام العالمي» (77) ودعت هذه القرارات إلى «إيقاف سباق التسليح» (78) وأعلنت أنه «يتعين تطوير بعض المواد المنهجية الخاصة لاستعمالها في الفصول المدرسية في سبيل تحقيق الأهداف التي تركز على فكرة تحقيق السلام وفهم عملية انتشار الأسلحة النووية». (79) والفكرة الراجعة والشائعة خلال حقبتى العشرينيات والثلاثينيات، التي مفادها أن الحرب ذاتها هي العدو، وليست الأمم الأخرى، ظهرت مجدداً في قرار الجمعية الوطنية للتعليم والتربية الذي أعلن أن الحرب النووية «هي العدو المشترك لكل الأمم والشعوب». (80) وقد منحت الأوسمة خلال انعقاد اجتماعات الجمعية الوطنية للتعليم والتربية للمدارس التي أنشأت برامج

لتشجيع النزعة السلمية والروح الأمامية باسم (السلام). وفي سنة 1982م، على سبيل المثال، قامت الجمعية الوطنية للتعليم والتربية في اجتماعها السنوي بمنح جائزتها السنوية للمؤسسة التابعة لها بمدينة (سنت ألبانز - فيرومونت)، لأن مدرسيها نظموا الكثير من الأنشطة السلمية المتنوعة، بما في ذلك تحفيز طلبتهم على مراسلة أعضاء مجلس الشيوخ عن الجوع والسلام. (81) في سنة 1985م، منحت جمعية ولاية (فيرجينيا) الغربية جائزة لتطويرها مشروعاً (تربوياً) حول المسائل النووية حيث أدى ذلك إلى اتصال الأطفال بالبيت الأبيض والكرملين. (82) إن موضوع العلاقة بين الشعوب الذي ساد فترة ما بين الحربين العالميتين، عندما أسس اتحاد المعلمين الفرنسي أنشطة مشتركة مع المعلمين الألمان، (83) تكرر بقيام أطفال المدارس بصنع وإرسال هدايا رمزية إلى اليابان. في سنة 1982م دعا مندوب الجمعية الوطنية للتربية إلى (تجميد) تطوير، واختبار، ونشر الأسلحة النووية. (84) وفي السنة ذاتها، ألقى رئيس الجمعية الوطنية للتعليم (ويلارد هـ. ماك غواير) خطاباً أمام الدورة الخاصة حول نزع السلاح بالمقر الرئيسي للأمم المتحدة في نيويورك حيث أعلن أنه: «إذا كانت الحروب في الماضي قد خلفت في أعقابها قتلى ودماراً لا يمكن

تخيله، فإن حرب المستقبل بين قوى العالم العظمى قد تعني بكل معنى الكلمة نهاية البشرية على هذا الكوكب؛ وعليه يصبح من الواجب علينا نحن كمدرسين، من خلال المنظمات التي ننتمي إليها كأعضاء، أن نعمل من أجل منع أدوات التعليم الثمينة التي بين أيدينا من أن تصبح مجرداً أداة في أيدي القادة اللاعقلانيين الذين سيضللون شباب العالم بإقناعهم بأن التسلط العسكري يتسم بالشهامة والنبيل، وأنه ليس من الممكن تحقيق السلم إلا بواسطة الردع، أو لا يوجد أي أمن وسلامة ما لم نحيا حياة الخوف وراء دروع نووية واقية.

ينبغي علينا تربية و تثقيف أطفال العالم ليؤمنوا بأن السلام الحقيقي ممكن، سلام خال من أي تهديدات نووية و تهديدات مضادة، السلام الذي تكون حياة الإنسان في كنفه تحمل معنى أكبر من مجرد قائمة من الأرقام على جدول جنرال جاهل. إن مثل هذا السلام لا يكون ممكناً إلا من خلال نزع السلاح في العالم، ويجب على مدرسي العالم العمل من أجل تحقيق هذا الهدف». (85)

أما السؤال المتعلق بما أهله لأن يقوم بطرد المسؤولين الذين كان لديهم الحق في الاطلاع على المعلومات، والذين كانوا يتمتعون بخبرة أكبر منه

بكثير في الشؤون الخارجية، ويصفهم بأنهم جنزالات غير عاقلين عفا عنهم الزمن، فلم يتم إثارته أبداً. كما لم تتم إثارة سؤال تفويضه لتحويل الفصول الدراسية إلى مراكز للدعاية والإعلان. ولكن لم يكن (ويلارد إتش ماكغواير) فريداً من نوعه؛ فبعد مضي سنتين، قام الرئيس الجديد للجمعية الوطنية للتعليم بشجب إدارة الرئيس (ريغن) بقوة نتيجة «تصعيدها لسباق التسلح وزيادة خطر حرق العالم وتحويله إلى رماد». (86)

في سنة 1999، نادى رئيس الجمعية الوطنية للتعليم (كيث كريغ) إلى تقديم «الاحتياجات البشرية على سباق التسلح» (87) وبعد احتلال العراق للكويت، ألح على الرئيس (جورج إتش دبليو بوش) من أجل «الاستمرار في السعي لإيجاد وسائل سلمية لإنهاء الاحتلال العراقي للكويت»، وذلك في سبيل «تفادي وقوع الحرب، وفي الوقت ذاته المحافظة على المبادئ غير القابلة للانتهاك في منطقة الخليج». (88) لم تكن هناك أي مقترحات عن كيفية تحقيق هذا الإنجاز اللافت للنظر، ناهيك عن غياب وجود أي نقاش حول سجل المحاولات السابقة لإلغاء الاحتلال العسكري من خلال الدبلوماسية والمقاطعة.

كما تكرر وجود أمثلة أخرى على قادة إعلاميين لديهم نظرة متعاطفة

مع رأي الأمم المناهضة لآرائهم؛ فقد كشف الكاتب الصحفي (روبرت نوفاك)، على سبيل المثال، عن نقاش كان قد دار بينه وبين مؤسس محطة (سي. إن إن) الإخبارية (تيد تيرنر) الذي قال إن فكرة (نوفاك) تكرر النمط السائد في حقبة العشرينيات والثلاثينيات، والذي يساوي بين مؤيدي الردع العسكري أولئك الذين يدعون إلى الحرب، «بينما كنت أسير عبر شارع (لافايت) قاصداً مكتبي، قال (تيرنر): لا أستطيع أن أفهم، يا (نوفاك)، لماذا أنت من مناصري الحرب النووية الشاملة والكاملة» ثم شرع في الدفاع عن سياسات الكرملين للحد من انتشار الأسلحة وأبدى ثناءه على كوبا لجنة الشعب المزعومة. وحاولت الرد عليه، ولكن كان من الصعب الحصول على فرصة ولو بسيطة لمشاركة (تيد) في الحديث. عندما وصلنا إلى مكتبي الذي يقع في الدور الثلاثين، قدمته إلى شابة تعمل بمكتب (ايفانز ونوفاك) الخارجي، وكانت وظيفتها الرئيسة الرد على المكالمات الهاتفية. حذق (تيرنر) في عينيها وسألها: «كيف تشعرين وأنت تعملين لدى رجل يناصر حرب الإبادة النووية؟» نظرت المرأة إلى (تيد) كأنه رجل مجنون، وإلى حد ما كان فعلاً كذلك، ولم ترد. (89)

حروب العراق

شنت حربان متتاليتان على العراق بدأت الأولى سنة 1991م والأخرى سنة 2003م، وتم خوضهما تحت شبح حرب فيتنام مع تخمينات بالوقوع في (مستنقع) آخر في كلتا الحالتين، على الرغم من أن حرب سنة 1991م نجحت في إخراج العراق من الكويت في مدة وجيزة بأقل خسائر في صفوف الأميركيين مقابل خسائر فادحة ألحقت بالقوات المسلحة العراقية، وعلى سبيل المثال فإن (توم ويكر) من صحيفة (نيويورك تايمز) تنبأ بحرب غير مسبوقه تؤدي إلى خسائر بشرية فادحة في صفوف القوات الأميركية. (90) أما (أنتوني لويس) من الصحيفة ذاتها قد توقع أن تحصد الحرب أرواح 20.000 جندي أميركي. (91) ومن جهة أخرى نقل أحد كتاب صحيفة (واشنطن بوسط) عن مؤسسة (بروكينغز) دراسة دقيقة تقوم على رؤيتين: الأولى متفائلة تتوقع سقوط أكثر من ألف جندي أميركي في حرب 1991 ضد العراق والثانية تشاؤمية تتوقع سقوط أكثر من أربعة آلاف جندي. (92) ولكن ميدانياً، وفي أول مواجهة مع القوات العراقية، سقط 148 جندياً أميركياً فقط. (93)

أما حرب العراق الثانية سنة 2003م فكانت كغيرها من الحروب أنت

بنكساتها وآثارها الجانبية غير المتوقعة، ومن جهة أخرى أثارت مسألة الحكمة من وراء الغزو وطبيعة أهدافها جدلاً واسعاً. وعلى الرغم من الهزيمة العسكرية السريعة للقوات المسلحة العراقية فإنه لم يتم إحلال السلام، بسبب تهديد الإرهاب الذي خيم هناك والذي كان موجهاً في جزء منه ضد القوات الأميركية ولكن في المقام الأول ضد المدنيين العراقيين من قبل إرهابيين محليين وأجانب عاقدين العزم على منع قيام نوع جديد من الحكم في الشرق الأوسط برعاية أميركية. وكما حدث في حرب فيتنام فإن الكثير من وسائل الإعلام والمثقفين أعلنوا أن ما كان يحدث في العراق إنما هو (حرب أهلية خاسرة) وحث العديد منهم على انسحاب القوات الأميركية فوراً، ولكن بدلاً من ذلك، كانت هنالك في الحقيقة زيادة في إعداد القوات الأميركية سنة 2007م، وهو ما يسمى (الطفرة)؛ من أجل قمع الإرهاب المتفشي على نطاق، وقد لقيت تلك الطفرة إدانة واسعة مسبقاً من طرف المثقفين ووسائل الإعلام، وحتى في الكونغرس ذاته. وفي شهر يناير من سنة 2007 رفض الصحفي (مورين داود) من (نيويورك تايمز) الفكرة على أساس أنها (إصرار لا معنى له) من الرئيس «لزيادة عدد القوات بشكل كبير»، (94) وصرح (بول كروغمان) الكاتب

بصحيفة (نيويورك تايمز) بـ«أن التساؤل الوحيد الجدير بال طرح فيما يتعلق بالزيادة المفرطة في القوات المقررة في العراق، والتي يفضل وصفها بالتصعيد على الطريقة الفيتنامية، هو إذا ما كان مناصرو هذه الفكرة وقحين أو مخادعين». (95) في شهر فبراير من سنة 2007 قالت (واشنطن بوسط): «إن تصعيد بوش من غير المرجح أن يسفر عن تقدم مفاجئ باتجاه السلام، وفي حقيقة الأمر فإن وتيرة العنف ستفاقم». (96) وقال صحيفة (سانت لويس بوسط ديسباتش): «لم يفت الأوان بعد». (97) ومن جهة أخرى وصفت صحيفة (فلادلفيا ترايبون) الحرب بأنها «حرب خاسرة». (98) وطرح الجمهوريون تساؤلاً بلاغياً: «من في واشنطن يؤمن بجذوى هذا التصعيد؟» ثم أجابت قائلة: «ثمة رجل واحد يؤمن بذلك هو (ديك تشيني) نائب الرئيس»، ثم أضافت الصحيفة: «عاجلاً أم أجلاً ستظهر الحقيقة رغم أنف ديك تشيني». (99) وحتى نبرة الحقيقة المطلقة والتفوق تذكرنا بمثقفي عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين.

ومن بين السياسيين الذين أدانوا التصعيد مسبقاً آنذاك السيناتور (باراك أوباما) حيث قال في يناير 2007: «إن هذا التصعيد كان خطأً سنعارضه أنا والكثيرون من حولي بشدة في الأيام المقبلة»، وقد وصفه بالتصعيد

المتهور وطالب بتشريعات لبدء سحب القوات الأميركية من العراق في أجل أقصاه 1 مايو 2007م، وذلك بهدف سحب كل القوات الأميركية المقاتلة من العراق في سنة 2008. (100) كما قال السيناتور (أوباما): «لقد جرب هذا التصعيد وفشل»؛ لأنه لا يمكن لأي قوة أميركية، مهما كان حجمها، أن تعالج الاختلافات السياسية الكامنة وراء حرب أهلية لشعب آخر». (101) وأن إضافة 20.000 جندي أميركي آخرين «لن يكون في مقدورهم مهما تصورنا إحراز أي تقدم». (102)

لم يكن السيناتور (أوباما) وحده؛ فقد اقترح (إدوارد كينيدي) استصدار موافقة من الكونغرس قبل بدء التصعيد. (103) كما بعث كل من زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ (هاري رايد) ورئيسة مجلس النواب (نانسي بيلوسي) برسالة إلى الرئيس (بوش) يحذرانه فيها من مغبة (استراتيجية التصعيد) وقالاه: «إن التصعيد وزيادة أعداد القوات خطة جربتوها من قبل وفشلت فعلياً»، ووصفا التصعيد الوشيك آنذاك بـ(الخطأ الفادح). (104) كما كانت السيناتور (هيلاري كلينتون) أيضاً ممن عارضوا التصعيد في الكونغرس، في حين دعا السيناتور (جون ادواردز) إلى انسحاب فوري للقوات الأميركية. (105)

في وقت لاحق سنة 2009م بينت دراسة لمؤسسة (بروكنغز) أجريت حول الضحايا الذين سقطوا سنة 2007م بين صفوف المدنيين العراقيين - الغاية القصوى للهجمات الإرهابية - أن عدد هؤلاء الضحايا يقدر بـ3.500 في الشهر، عندما قدمت تنبؤات بفشل التصعيد في شهر يناير عام 2007م. وفي أعقاب التصعيد اتضح أن عدد الضحايا تراجع إلى 750 قتيلاً في الشهر مع نهاية السنة، في حين كان عدد ضحايا الجنود الأميركيين 83 في الشهر، ثم ارتفع إلى رقم قياسي بلغ 126 في الشهر خلال يناير 2007م، عندما ارتفعت وتيرة العمليات العسكرية ضد معقل الإرهابيين، ولكنها سرعان ما انخفض ذلك العدد إلى حدود 23 قتيلاً في الشهر مع نهاية السنة؛ أي في أعقاب التصعيد. (106)

وفي ذلك الوقت، كانت هناك مقاومة ضارية في صفوف المثقفين لفكرة أن التصعيد كان مثمراً. وفي شهر يونيو 2007 قالت صحيفة (لوس أنجلوس تايمز) إنه «لم يكن هناك أي دليل على أن الاجتياح كان ذا جدوى». (107) وفي سبتمبر 2007م، وتحت عنوان (مهمة ثلجية في الصحراء) انتقد الصحفي (بول كروغمان) إدارة (بوش) التي زعمت «أن نجاحاً باهراً قد تحقق لتخلق بذلك انطباعاً بأن «التصعيد» يحقق نجاحاً،

حتى وإن لم يكن هناك أي دليل على هذا النجاح». (108) كما أعلن (فرانك ريتش) من صحيفة (نيويورك تايمز) أن «رواية انخفاض وتيرة العنف لا تعدو أن تكون رواية ماكرة ومخادعة». (109)

من الواضح أن الكثيرين صمموا على أن يعتبروا هذه الحرب حرباً (خاسرة)، وكحرب فيتنامية أخرى، إلا أنه بحلول سنة 2009م، كانت صحيفة (نيويورك تايمز) - وإن كان تحت عناوين فرعية - تتناقل خبر وجود انخفاض كبير في عدد القتلى في صفوف القوات الأميركية وفي صفوف قوات الأمن العراقية والمدنيين إلى جزء قليل مما كانت عليه في السنتين الماضيتين، وقد كانت هناك أيضاً زيادة في عدد قوات الأمن العراقية وارتفاع إنتاج البلد من الطاقة الكهربائية. (110) بينما في الوقت الذي كان فيه التصعيد مستمراً عام 2007، حدث أمر استثنائي؛ فقد اعترف باحثان من مؤسسة (بروكينغز) عرفا أنفسهما بأنهما كانا من بين الذين انتقدوا «تعامل إدارة بوش البائس مع العراق»، وبعد زيارة قاما بها لهذا البلد «فوجئنا بالمكاسب التي شاهدناها والقدرة ليس فقط على تحقيق الانتصار بل على تحقيق الاستقرار المستديم الذي يمكن لنا وللعراقيين أن نتعايش فيه معاً». (111) ومن جهة أخرى ظهرت تقارير سنة 2007م تكشف بالمثل

النجاح الكبير الذي تحقّق في مكافحة الإرهابيين في العراق والعودة إلى الحياة الطبيعية في المجتمع العراقي بما في ذلك عودة المغتربين الذين فروا من الإرهاب وكذلك المقيمون العراقيون الذين أصبحوا الآن يترددون على الأماكن العمومية التي كان يمنعهم الخوف من الذهاب إليها في السابق. أولئك الذين كانوا ملتزمين بالرأي القائل إن الحرب كانت (خاسرة) وإنه لا طائل من التصعيد وزيادة القوات ظلوا متمسكين برأيهم على الرغم من تزايد الأدلة على أن الاجتياح قد آتى أكله. وفي سبتمبر 2007 قال (بول كروغمان) من (نيويورك تايمز): «لفهم حقيقة ما يجري في العراق ينبغي أن تقتفي أثر عائدات النفط التي تثبت بدورها فشل التصعيد». (112) إن الإصرار على أن التصعيد وزيادة القوات قد فشل لم يتصاعد إلا عندما بدأت تلوح علامات نجاحه. ومع اقتراب شهر سبتمبر 2007 وهو موعد تسليم الجنرال (دافيد بترويس) تقريره للكونغرس بشأن زيادة القوات التي أمر بها كان هناك تزايد الصيحات بوسائل الإعلام والسياسيين بأن ذلك الجنرال سيحاول فقط التلاعب اللفظي بفشل التصعيد وإبرازه كنجاح. وعلى سبيل المثال قال السيناتور (دوك دوربين): «من خلال براعة التلاعب بالإحصاءات، سيسعى تقرير (بوش - بترويس) إلى إقناعنا

بأن العنف في العراق تناقص؛ وبالتالي فإن التصعيد قد آتى أكله». (113)
ومن جهة أخرى قال السيناتور (جوزيف بايدن) في أغسطس 2007:
«نحن في حاجة إلى وقف التصعيد والبدء في سحب قواتنا». (114)

وبلغت الجهود الرامية إلى التشكيك في ما يريد (بترويس) نقله في تقريره،
ذروتها عندما نشرت صحيفة (نيويورك تايمز) في يوم الإلقاء بشهادته أمام
الكونغرس عنواناً بالبنط العريض يتصدر صفحتها الإعلانية يقول إن
الجنرال (بترويس) جنرال خائن للولايات المتحدة. كان الإعلان برعاية
منظمة سياسية ناشطة اسمها (MoveOn.org موف أون أورغ).
(115) وكان العنوان الفرعي (إعداد طبخة الكتب للبيت الأبيض). وقد
خصت صحيفة (نيويورك تايمز) منظمة (موف أون أورغ) بتخفيض 50
في المئة على هذا الإعلان الذي غطى صفحة كاملة وألغت سياستها ضد
الإعلانات التي تقوم بالتجهم على الأشخاص. (116)

وباختصار اتهم الجنرال (بترويس) بالكذب قبل أن ينطق بأي كلمة، وفي
مقابل ذلك تزايدت الأدلة المقدمة من قبل مصادر أخرى للتأكيد على أن
التصعيد قد قلص فعلاً من وتيرة العنف في العراق، وأدلى كل من الجنرال
(بترويس) والسفير الأميركي بشهادتهما في ظل أجواء مشحونة بالعداوة.

اليوم

عقب ماراتون دام يوماً كاملاً أحد أيام الاثنين أمام لجتني استماع رئيسيتين في مجلس الشيوخ، واجه كل من الجنرال (بترويس) والسفير الأميركي بعض أشهر المتحدثين في مجلس الشيوخ - من بينهم خمسة مرشحين للرئاسة -، وفي هذه الشهادة التي تواصلت على مدى عشر ساعات لم ينعم كل منهما إلا باستراحتين للذهاب إلى دورة المياه وأقل من 30 دقيقة للغداء. (117)

وفي خضم هذه الجلسات قالت السيناتور (بربرا بوكسر) مخاطبة الجنرال (بترويس): «أطلب منك أن تنزع نظارتك الوردية». (118) كما قالت (هيلاري كلينتون) إن تقرير الجنرال يحتاج إلى «كف طوعي عن إنكار الحقيقة». (119) وقال عضو الكونغرس (راهم إيمانويل) متهمكاً إن تقرير الجنرال (بترويس) يستحق «جائزة نوبل لابتداع الإحصاءات أو جائزة بوليتز للخيال». (120) وأعلن عضو الكونغرس (روبرت ويكسلر) أن «هنالك بين الخبراء الموضوعيين وغير المتشيعين إجماع مدهش مفاده أن التصعيد قد فشل». وقارن شهادة الجنرال (بترويس) بشهادة الجنرال (ويليام وستمورلند) أيام حرب فيتنام. (121) وقام (فرانك ريتش)

من (نيويورك تايمز) بالمقارنة ذاتها، وأكد أن هناك «مماثلاً غريباً ومخيفاً بين إخلال الجنرال (بترويس) بالمسؤولية وبين ما فعله الجنرال (ويليام وستمورلند) في مهمة مماثلة لدى ليندن جونسون». (122) وكان هذا مجرد دليل من بين دلائل كثيرة على أن شبخ حرب فيتنام ما زال يخيم على الحروب اللاحقة، حتى أن مخططات معارضي حرب فيتنام عاودت الظهور مرة أخرى على نطاق واسع. ووفقاً لصحيفة (أميركا اليوم): «شهدت جلسة الاستماع مقاطعات كثيرة من مناهضي وارتفعت أصواتهم الواحد تلو الآخر وهتفوا مرددين شعارات مثل: الجنرالات يكذبون والأطفال يموتون». (123) وفي نهاية المطاف، فإن مزاعم أن التصعيد قد فشل كما كان متوقفاً سرعان ما تلاشت وسط الأدلة المتزايدة التي لا يمكن إنكارها بأن التصعيد كان ناجحاً. ولكن بدلاً من إعادة تقييم الرؤية السائدة التي أفقدتها الوقائع مصداقيتها، فإن نجاح التصعيد لم يؤد إلا إلى تقلص تغطية الأخبار من العراق في كثير من وسائل الإعلام. وهذه المرة وعلى عكس فيتنام فإنهم رفضوا أن يحاولوا هزيمة العدو العسكرية إلى استسلام سياسي، إلا في آخر المطاف عندما تعالت الأصوات المنادية بالانسحاب الفوري إلى أقصى حد لها.

عكست هذه التطورات السياسية رؤية سائدة للحرب نتجت عن تصور المثقفين لحرب فيتنام والتي ترك من بين أشياء كثيرة إرثاً من الشعارات الرنانة مثل تكرر شعار (الحرب الخاسرة) و(المستنقع). وكما هو الحال في الكثير من المجالات الأخرى فإن الحقائق اليومية على أرض الواقع كان لها - على عكس ما هو متوقع - تأثير ضئيل في الرؤية السائدة، وحتى عندما قال السياسيون إن ما فعلوه كان لأهداف سياسية خاصة بهم، فإن تلك الأهداف لا يمكنها أن تتحقق إلا بتبني مجموعة أخرى لهذه الرؤية السائدة ودعمها. وكما يحدث في أماكن أخرى وتحت ظروف أخرى، فإن تأثير المثقفين لم يعتمد على إقناع أصحاب السلطة بل فقط على خلق مناخ فكري مشحون بالحوافز والقيود التي تؤثر فيما يمكن أن يقوله أو يفعله أصحاب السلطة. ومثال آخر على العودة ثانية إلى حقبة حرب فيتنام نذكر ما حظي به (المحارب القديم) من تغطية إعلامية مكثفة، حيث أعلن معارضته للحرب، فقط ليتبين لاحقاً أنه لم يشارك في الحرب على الإطلاق. وكما نقلت (نيويورك تايمز)، فإن انكشاف حقيقة أحد هؤلاء (المحاربين القدامى) أتت متأخرة؛ ذلك الرجل صاحب العضلات المفتولة وذو الشعر القصير الكثيف الذي يسمي نفسه به (ريك دانكن)

والذي بدا كأنه خارج للتو من قالب مصبوب لدعم مرشح ديمقراطي ضد سياسات (بوش) الخريف الماضي.

كنقيب سابق في البحرية تعرض لإصابة في الدماغ جراء عبوة ناسفة مزروعة على جانب في العراق، وكان في (البتاغون) خلال هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وهو مدافع عن حقوق المحاربين القدامى الذين عارضوا الحرب، وخريج جامعة (أنابوليس) وفخور بكونه من المثليين(!)، وبوثائق اعتماده المطلية بالذهب (المزيفة) التي يملكها، لم ينل احترام واهتمام السياسيين وحسب، بل أيضاً احترام واهتمام الشرطة والصحفيين والمدافعين عن قدامى المحاربين لمدة سنتين كاملتين.

وباستثناء اسمه لم تكن قصته حقيقية بالمرّة، (124) ومادام هذا الرجل الذي كان من السهل الكشف عن أكاذيبه قد اجتاز الاختبار الدقيق على مدى سنتين في وسائل الإعلام، فهذا يبين مرة أخرى مدى تقبل النخبة المثقفة للأموال التي تدعم رؤيتهم حتى وإن كانت تلك الأمور لا أساس لها من الصحة وغير مثبتة بالدليل.

خلال حرب العراق الثانية حاكي المثقفون الأميركيون نمط تفكير المثقفين في فرنسا بين الحربين العالميتين، خصوصاً الاختزال اللفظي الذي ينزل

الجنود من مرتبة الأبطال الوطنيين ويحولهم إلى ضحايا مثيرين للشفقة، وحتى القصص عن المشكلات المالية لجنود الاحتياط الذين تم تمت دعوتهم لترك وظائفهم والالتحاق وتلبية نداء الواجب في العراق، أو قصص حول وقائع التوديع الذي يفطر القلوب آلاماً بين الجنود المسافرين وأصدقائهم وأفراد أسرهم.. كل تلك القصص كانت تنصدر الصفحات الرئيسة في (نيويورك تايمز)، (125) في حين أن الروايات عن بطولات القوات الأميركية في عملياتها القتالية في العراق أو في أفغانستان، لم تكن تنقل أو لم تظهر حتى في الصفحات الداخلية. إن قصص شجاعة الأميركيين الحارقة في الحرب، والتي نالت ميداليات الشرف من الكونغرس، بما في ذلك قصص عن جنود عرضوا أنفسهم للقنابل اليدوية التي كان يرميها العدو مضحين بأرواحهم من أجل إنقاذ حياة من حولهم، كل تلك القصص كانت تظهر على الصفحتين 13 و14 على التوالي، في حين وردت قصة أخرى في القسم الثاني من صحيفة (نيويورك تايمز). (126) وكانت كل من صحيفتي (واشنطن بوسط) و(لوس أنجلوس تايمز) تدفن هذه القصص البطولية الحارقة في صفحاتها الداخلية، وينطبق الشيء ذاته على معظم الأخبار التلفزيونية التي كانت تعمد إما إلى التقليل من شأن هذه القصص وإما تجاهلها تماماً.

من جهة أخرى فقد حظيت الأخبار السلبية بصدى واسع في وسائل الإعلام حتى وإن كانت لا أساس لها من الصحة. وعلى سبيل المثال، في الأيام الأولى من الحرب على العراق، أعرب الكثيرون عن سخطهم في وسائل الإعلام تجاه مزاعم مفادها أن لصوصاً قد قاموا بنهب القطع الأثرية الثمينة من المتحف العراقي الذي فشل الجنود الأميركيون في حمايته. (127) هل كان من المفترض أن يحول الجنود الأميركيون الذين كانوا يعرضون حياتهم للموت في الجبهة اهتمامهم إلى حماية المتاحف؟ هذه حقاً إحدى الترهات، ولكن حتى هذه التهمة اتضح أنها ادعاء كاذب. (128) فهذه القطع الأثرية تم إخفاؤها من قبل مسؤولي المتحف من أجل حمايتها من اللصوص ومن مخاطر الحرب، ولكن وسائل الإعلام لم تنتظر حتى تثبت هذه الجرائم ضد الجنود الأميركيين بل بادرت إلى نشرها لتنزّل سخطها عليهم. لم تحظ إنجازات الجيش الأميركي الإيجابية بصفة عامة، سواء في المعارك أو من حيث إحلال النظام المدني أو تنفيذ مهمات إنسانية، سوى باهتمام محتشم في وسائل الإعلام. وفي الوقت الذي بدأت تختفي فيه الحرب على العراق من الصفحات الأولى لـ(نيويورك تايمز)، مع انخفاض الهجمات الإرهابية في أعقاب التصعيد وزيادة القوات، وانخفضت

التغطية الإعلامية على نحو مماثل في معظم وسائل الإعلام الأخرى، استمر التركيز على فداحة الخسائر البشرية حتى وإن كانت تلك الخسائر تعد على الأصابع. وتكرر عرض إجمالي الخسائر في الأرواح باستمرار على الرغم من أن تلك الخسائر لم تكن مرتفعة مقارنة بغيرها من الحروب. وفي الواقع فإن جميع الأميركيين الذين قتلوا في حربي العراق كانوا أقل من الذين قتلوا في جزيرة واحدة من جزر (أيو جيما) وفي يوم واحد من القتال أثناء الحرب الأهلية في (أنيتام) خلال الحرب العالمية الثانية. (129) وفي الحقيقة ليس هنالك من أمر غير مسبوق فيما يتعلق بمعدلات أعداد الضحايا في حربي العراق الأولى والثانية، عدا كون معدلات القتلى فيهما هي الأقل من معظم الحروب، وإلا إذا كان هنالك من يعتقد أنه يمكن خوض حرب دون أن تسفر عن سقوط ضحايا، ولكن لفظة الإصابات تناسب الموضوع الدائم لتصوير الجنود كضحايا، وهذه البراعة اللفظية جعلت من فكرة تصوير الجنود كضحايا تبرز كأنها (دعم للجنود) أو (تكريم لهم). وبعد أن نشرت (نيويورك تايمز) صوراً للجنود الأميركيين الذين قتلوا أو يحتضرون في الحرب، رد الرئيس التنفيذي للتحرير على الانتقادات معلناً أن «الموت والمذابح جزءان من القصة، وغربلتها من

روايتنا للحرب سيكون فيها أذى وإساءة». (130) وهذه البراعة اللغوية تجعل من (غريبله) حقائق الموت في الحرب حجة واهية لا يمكن لأحد أن يطعن فيها، وتساوي نشر الصور لجنود في حشجة الموت بمجرد نقل القصة، في حين تدفن قصص بطولات الجنود في طيات الصحف.

هيمن تصوير الجنود كضحايا في القصص الإخبارية عن المحاربين العائدين من القتال، وعرضت في وسائل الإعلام مشاكل هؤلاء الجنود مثل الإدمان على الكحول والتشرد مع عدم محاولة مقارنة ذلك بالمشكلات التي يعانها المدنيون. (131) وبعبارة أخرى فإن كل المحاربين العائدين ليسوا بمنأى عن المشكلات التي عاشها المدنيون، فإن ذلك قدم كما لو كان مشكلات شخصية خاصة ناجمة عن الخدمة العسكرية. وعلى سبيل المثال، أظهر مقال نشر على الصفحة الرئيسة في صحيفة (نيويورك تايمز) بتاريخ 13 يناير 2008م، صوراً لعمليات قتل في أميركا قام بها محاربون عائدون من حربي العراق وأفغانستان، و«في كثير من تلك الحالات»، قيل إن «صدمة القتال وحالة الإجهاد الناجم عن الاستنفار» كانتا من بين العوامل التي «مهدت الطريق للمأساة، والتي كانت في جزء منها تدميراً، وفي جزئها الآخر عملية تدمير ذاتي». (132)

فشلت هذه المحاولة بالذات لتصوير المحاربين كضحايا في مقارنة معدل جرائم القتل في صفوف المحاربين العائدين بمعدل جرائم القتل في صفوف المدنيين من الفئة العمرية ذاتها، ولو كانوا قاموا بتلك المقارنة لتمت الإشارة إليها في (نيويورك بوسط)، ولو جدوا أن معدل جرائم القتل بين قدماء المحاربين العائدين إلى الديار يمثل فقط نسبة واحد على خمسة (5/1) مقارنة بجرائم القتل بين المدنيين من الفئة العمرية ذاتها. (133) وبعد سنة، أي في عام 2009، عادت (نيويورك تايمز) الباسلة إلى الموضوع ذاته بخبر تصدر صفحتها الأولى بعد سنة، وفي عام 2009 عرضت تفاصيل مروعة عن حالات فردية من دون ذكر معدل جرائم القتل بين قدماء المحاربين مقارنة بما هي عليه بين المدنيين من الفئة العمرية ذاتها. (134)

ترويح آخر لصورة الضحية بين قدماء المحاربين جاءت في شكل قصة عن معدلات الانتحار بين الجنود التي «وصلت أعلى معدلات لها منذ أن بدأ الجيش تدوين سجلات في هذا الصدد»، بحسب تعبير (نيويورك تايمز) (135) في قصة ترددت في وسائل الإعلام. ولكن مرة أخرى لم تكن هناك مقارنة بمعدلات الانتحار بين الناس الذين يعيشون الخصائص الديمغرافية ذاتها في المجتمع المدني، والتي كانت أعلى مما هي عليه بين

الأشخاص الذين هم في الجيش، كما ذكرت (أسوشيتد بريس)، (136) ولكن قليلة هي وسائل الإعلام التي تطرقت إلى هذا. ومرة أخرى تنتهج وسائل الإعلام سياسة غرلة الوقائع التي لا تتماشى مع رؤيتها تاركة لقراءها صوراً مشوهة كلية. وكما فعلت (ذي تايمز) في لندن خلال الثلاثينيات (1930م)، فإن (نيويورك تايمز) في عهد لاحق تولت الزعامة في غرلة الأخبار وتعديلها لتناسب رؤيتها.

الوطنية والشرف الوطني

مهما يكن عدد الصحفيين والسياسيين وآخرين من الذين يقوضون المجهود الحربي، فإن أي شخص ينعت تلك الأفعال باللا-وطنية سيواجه تلقائياً برد ساخط: «كيف تجرؤ على التشكيك في وطنيتي؟»، والسؤال: لماذا الوطنية مسألة غير قابلة أو ليست جديرة بالطرح والتشكيك؟ يظل أمراً من دون حجج، إلا إذا اعتبرنا التكرار غير المتناهي في حد ذاته حجة. هذا لا يعني أن أي شخص نختلف معه بشأن الحرب أو مواضيع أخرى يمكن اعتباره بشكل تلقائي (غير وطني)؛ فهذه ليست تهمة يمكن أن تقبل أو ترفض تلقائياً؛ فحتى الأفعال المضرة بقدره بلد ما على الدفاع عن نفسه

ليست بالضرورة أفعالاً صادرة عن نية غير وطنية، وليس من الضروري أن نفترض - على سبيل المثال - أن مثقفي الثلاثينيات (1930م) تعمدوا - عن قصد - تعريض بلدانهم لهجوم عسكري.

كما لو حظ في الفصل السابع فإن (جورجز لابيير) - زعيم حملات اتحاد المعلمين لتعزيز النزعة السلمية في الكتب المدرسية الفرنسية خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي، بما قلل من شأن الاعتزاز بالوطن والدفاع عنه - عمد بعد سقوط فرنسا إلى الانضمام إلى حركة المقاومة السرية الفرنسية ضد الغزاة النازيين، وكتيجة لذلك ألقى القبض عليه ثم لقي حتفه في (داشاو). (137) ومن الواضح أنه رجل وطني ولكن مهما كانت نواياه خلال سنوات ما بين الحربين العالميتين فإن السؤال الأهم يتمحور حول مدى تأثير جهوده في جيل كامل، وفي الحقيقة فقد التحقت مجموعة أخرى من المعلمين من دعاة النزعة السلمية قبل الحرب إلى حركة المقاومة الفرنسية بعد أن اتضح أن الرؤية التي تبناها لفترة طويلة أدت إلى نتائج عكس ما كانوا يصبون إليه.

وبعبارة (بيرك) التي تعود إلى عهد سابق، فقد أسهموا في ظهور أسوأ النتائج ولم يكونوا بأسوأ الرجال؛ (138) فقد (ألف) المعلمون «في

عقولهم بين الوطنية والنزعة السلمية»، وفقاً لمعطيات تلك الفترة (139) ولكن بغض النظر عما يدور في أذهان هؤلاء المرين، فإن المحصلة النهائية على أرض الواقع مطابقة لما لو كانوا قد عمدوا إلى تقويض وطنية جيل كامل من الطلاب الذين جعلوا نصب أعينهم من الأمية والنزعة السلمية أسمى الفضائل، وعلى الرغم من كل ما قيل عرضاً عن حب الوطن كجزء من حب الإنسانية عموماً.

والسؤال الأكبر بكثير من مجرد وطنية أو عدم وطنية بعض المؤسسات أو الأفراد، هو عن مدى أهمية وتأثير مسألة الوطنية في حد ذاتها، ومن ثم السؤال اللصيق وهو عن مدى أهمية الشعور بالشرف الوطني.

منذ زمن طويل كان غالبية المفكرين ينظرون إلى الوطنية على أنها ظاهرة نفسية دون وجود أساس موضوعي لها. وبالعودة إلى القرن الثامن عشر، نجد (ويليام غودوين) يصف الوطنية بـ«الهراء الرنان» (140) و«التشديق المبهم بالرومانسية». (141) كما لوحظ في الفصل السابع، فإن مثل هذه الآراء التي لا تزال شائعة في القرن العشرين خلال فترة ما بين الحربين، وخصوصاً بين صفوف المثقفين الأوروبيين والمشهورين أمثال (برتراند راسل) و(أتش. جي. ولز) و(رومان رولاند) و(كنغزلي مارتن) و(الدو

هكسلي). وفي أميركا انتقد (جون ديوي) مفهوم الوطنية واعتبرها «الشيء الذي يتحول إلى قناعة بغیضة بالتفوق الذاتي»، واعتبر الشرف الوطني «شرفاً حساساً وسريع الغضب» يقوم على «العاطفة والخيال»، (142) ولكن ما مدى أهمية الوطنية والشرف الوطني؟ فهذان أمران لا يمكن أن يحددا مسبقاً من خلال مدى توافق كل منهما مع رؤية الصفوة المختارة. وكما هو الحال مع أشياء أخرى كثيرة فإن مدى أهميتها يمكن اكتشافه من خلال ما يحدث في غيابها؛ فعندما أعلن (هتلر) عن غزو فرنسا سنة 1940م مخالفاً بذلك نصيحة أكبر جنرالاته في الجيش، كان ذلك لأنه كان مقتنعاً بأن فرنسا المعاصرة تفتقر إلى تلك الخصائص التي تبدو غير ذات بال (143) إلا أن الانهيار المفاجئ للقوات الحربية الفرنسية، على الرغم من مزاياها العسكرية، يشير إلى أن تلك الخصائص هي في الواقع ذات أهمية كبرى. وما يسمى بـ(الشرف الوطني)، هو «منظور بعيد المدى للقرارات الوطنية وعواقبها»، وهو عكس عقلانية «النظر حد أرنبه الأنف» أو «منظور كل يوم بيومه»، والذي بسببه رفضت فرنسا تعزيز وجودها العسكري في (راينلاند) عام 1936م، أو لتعمل وفق معاهدة الدفاع المشترك مع (تشيكوسلوفاكيا) في عام 1938م، أو لتتصدى بجديّة للألمان

عسكرياً خلال أشهر (الحرب الزائفة)، إثر الإعلان الرسمي للحرب سنة 1939م، على الرغم من التفوق العسكري الفرنسي على الجبهة الغربية في الوقت الذي كان فيه جنود (هتلر) يتمركزون في الشرق لغزو هولندا. تعد الرغبة في القتال هي ذاتها ردع الهجوم، وبالعكس فإن عدم الرغبة في مواجهة التحدي أو الاستفزاز قد يجعل الأمة هدفاً لهجوم شامل. إن الشرف الوطني أو (شرف الأمة) هو مجرد تعبير اصطلاحي للمنظور المصلحة الوطنية على المدى الطويل والتي تختلف من المنظور قصير المدى (أو منظور كل يوم ويومه)، الذي قد يخدم المصالح السياسية على المدى القصير، من خلال التخلي على اتخاذ القرارات الصعبة التي تميز السياسي عن رجل الدولة. وقد حاول العديد من المثقفين الحد من الشعور بـ(الشرف الوطني)، مثلما فعلوا بالوطنية، وتحويله إلى هوس نفسي وبالتأكيد اعتباره «سبباً غير كاف بالمرّة للأعمال العدوانية، على حد تعبير غودوين».

(144) ورغم ذلك، فحتى الوزير الأول البريطاني (نيل شمبرلاين) الذي عرف بسياسة التهدئة والاسترضاء التي انتهجها مع الزعيم (هتلر)، بدا كأنه اعترف لكن بشكل متأخر بأن الشرف الوطني يكتسي أهمية كبرى، ولكن قبل بضعة أشهر فقط من اندلاع الحرب العالمية الثانية قال: «لقد

أتيحت لي أمس فرصة التحاور مع (بلوم) الزعيم الاشتراكي الفرنسي ورئيس الوزراء السابق، وقال لي إنه في رأيه، وفي رأي جميع الأصدقاء الاشتراكيين الذين تحدث معهم، لم يكن هناك سوى خطر واحد للحرب في أوروبا، وهو خطر حقيقي، على حد قوله، وهو انتشار انطباع حول بريطانيا العظمى وفرنسا مفاده أنهما ليستا جادتين وأنهما غير قادرتين على الوفاء بوعدتهما. وإذا كان الأمر كذلك، فليس هنالك من خطأ أكثر فداحة أو فتكاً من هذا الخطأ، وسيكون أمراً مروعاً أن تنجر أوروبا إلى حرب طاحنة بسبب سوء فهم). (145)

باختصار، فإن العالم وأوروبا على وشك الدخول في حرب طاحنة؛ لأنه ليس هنالك من صديق أو عدو يعتقد أن بريطانيا وفرنسا لديهما التزام بالشرف الوطني؛ أي أنه ليس هنالك شعور بالتصميم والعزيمة لدى كل من البريطانيين أو الفرنسيين، يمكن للبلدان الصديقة الاعتماد عليه لضمان بقائها من خلال الاعتماد أو التحالف مع فرنسا أو بريطاني، مقابل تحمل غضب ألمانيا النازية. كما أنه لا يوجد شعور بين الدول المتحاربة بأنهم ينبغي ألا يخافوا أي شيء أكثر من خوفهم من خشيتهم من عبارات التهدة التي تصدر عن بريطانيا وفرنسا. وما كان ينقص تصريح (شمير لاين) عشية اندلاع

الحزب هو اعترافه بأن سياساته الخاصة وسياسات أخرى شبيهة في فرنسا والمتمثلة في الاستعاضة عن الفعل بالكلام؛ هو ما أدى إلى خلق سوء الفهم القاتل هذا بأن كل ما يستطيعون فعله هو الحديث. لقد اندهش (هتلر) حين أدى غزوه لهولندا إلى إعلان الحرب من قبل فرنسا وبريطانيا. (146)

إذا كانت الحرب العالمية الثانية قد اندلعت نتيجة (سوء فهم)، فإن تضحية بريطانيا وفرنسا بالشرف الوطني، منذ عام سبق، في (ميونخ) قد كون سوء الفهم هذا، كما أن رفضهما المتأخر في التضحية بالشرف الوطني مرة أخرى كان يعني اندلاع الحرب.

المفارقة المريرة هي أنه كان قدر (نيفيل تشمبرلاين) أن يعلن الحرب ضد ألمانيا عام 1939م، والذي حول غزواً إقليمياً استهدف هولندا إلى حرب عالمية ثانية - الحرب الأكثر كارثية في التاريخ - حرب حاول تجنبها بثتى الطرق، متجاهلاً قبل عامين «الأسلوب القديم المتمثل في الالتزام بالوعد والكرامة» (147) الذي يعد جزءاً من مفهوم الشرف الوطني، وبدلاً من ذلك انتهج (تشمبرلاين) عقلانية «ركز على شيء واحد كل مرة»، الذي يتمثل كما قال عام 1938 في «إزالة مواطن الخطر الواحد تلو الآخر»، وذلك عن طريق «رغبتنا في مواجهة الحقائق التي لا يمكن لنا تغييرها».

(148) ولكن بعد عام فقط، تخلى (تشمبرلاين) عن هذه السياسة وأعلن قائلاً: «لسنا مستعدين للجلوس مكتوفي الأيدي نشاهد البلدان تفقد استقلالها الواحد تلو الآخر» (149) على الرغم من أنه لم يعد له حلفاء كثيرون الآن بعد أن تخلى عن تشيكوسلوفاكيا والنمسا وتركهما نهياً للغزو النازي، وأصبح الآن في وضع أضعف ما يكون لا يمكنه من تغيير حقيقة غزو (هتلر) و(ستالين) المشترك لهولندا.

إن المشكل الأساسي لم يكن النمسا أو تشيكوسلوفاكيا أو هولندا بحد ذاتها، بل المشكل أصبح يتمثل في إذا ما كان ينبغي السماح لـ(هتلر) بقلب موازين القوى في أوروبا وهو الشيء الذي يتوقف عليه السلام، وهو الأمر الخطير الذي لا يصب في مصالح كل من بريطانيا وفرنسا اللتين كانتا تصرفان بالتقسيم؛ حيث تطرحان المشكلة بطريقة عقلانية التركيز على شيء واحد كل مرة، في حين كان (هتلر) يتناول الموضوع بشكل علني على أنه مسألة (شرف وطني لشعب عظيم) (150) أو بعبارة أخرى أن له مصلحة طويلة المدى وهو مستعد للقتال من أجلها.

إن تخلى (تشمبرلاين) عن (نهج التمسك بالوعد والكرامة) جعل (جون ماينارد كينز) يرى موطن الضعف، ويقول: «إن قوتنا هائلة،

ولكن ساستنا ورجال دولتنا فقدوا القدرة على الظهور بشخصية قوية وهائلة؛ ففي هذا الفقدان يكمن الخطر الذي يترص بنا. إن قدرتنا على الفوز بالحرب قد تعتمد على قدرتنا على مزيد التسلح، ولكن قدرتنا على تفادي الحرب فتعتمد بنفس القدر على الظهور بشكل قوي وهائل، وهي خاصية تدل على العزيمة وتبعث على الاحترام».

وفي شأن (تشمبرلاين) قال (كاينز): «لم يكن يتجنب مخاطر الحرب إنما يحاول أن يتأكد من أنه عندما تندلع الحرب، لن يكون لنا أصدقاء ولا قضية مشتركة». (151) وبعد مرور سنتين فقط، أصبحت تلك الكلمات بمثابة النبوءة المؤلمة؛ إذ كانت بريطانيا تقف وحدها في مواجهة خطر ألمانيا النازية، عندما بدأت قوات (هتلر) الجوية بقصف لندن ومدن أخرى في جنوب إنكلترا، بينما كانت قوات الاحتلال الألماني تتجمع على الجانب الآخر من القنال على سواحل فرنسا المحتلة. إن الاعتقادات التي تبناها (تشمبرلاين) لسنوات لم تأت منه شخصياً، بل كانت جزءاً من المناخ السائد في ذلك الوقت، هو مناخ أسهمت في تشكيله النخبة المثقفة بشكل كبير. وعلى الرغم من وجود توجه لدى بعض الأوساط الفكرية ترى الأمة مجرد جزء تابع للعالم ككل، وبعضهم يتصرفون أو حتى يصفون أنفسهم

بأنهم مواطنون عالميون، فإن الحس الوطني، كان بمعنى ما، لا يعدو أن يكون اعترافاً بحقيقة أن الرفاهية المادية للفرد، وحرية الشخصية، وحتى بقاءه على قيد الحياة، كلها أمور تعتمد على مؤسسات وتقاليده وسياسات معينة للأمة التي ينتمي إليها. وليست هناك حكومة في العالم من هذا القبيل، ودون مؤسسات حكم ملموسة، لا يمكن للمرء أن يكون مواطناً لدولة ما، أو أن يكون له حقوق واجبة التنفيذ، مهما بدت فكرة مواطن العالم (أو مواطن عالمي) أكثر سموً وشاعرية. وعندما يعترف الفرد بأن مصيره مرتبط بالإطار الوطني المحيط (مؤسسات وتقاليده وقواعد بلد بعينه) عندئذ يصبح الحفاظ على هذا الوطن مسؤولية الجميع دون السعي وراء المصالح الفردية البحتة. الوطنية هي الاعتراف بالمصير المشترك والمسؤوليات المشتركة التي تأتي تبعاً لذلك. والشرف الوطني هو الاعتراف بأن عقلانية التركيز على شيء واحد في كل مرة هو مجرد وهم يتيح للسياسيين التهرب من الاضطلاع بمسؤوليات الدولة.

قد تصبح الظروف بغضه بشكل كبير في بلد ما إلى حد تبرير الانتقال إلى بلد آخر، ولكن لا يوجد شيء اسمه الانتقال إلى (العالم). قد يكون بإمكان الفرد أن يعيش طفيلياً في بلد ما، ويستفيد من جميع المنافع التي

ضحى من أجلها الآخرون، سواء في الماضي أو في الحاضر، بينما يرفض فكرة الالتزام بالقيام بالشيء ذاته، ولكن حالما يصبح هذا السلوك موقفاً عاماً تصبح الدولة ضعيفة، إما بسبب التفكك الداخلي أو العدوان الخارجي. وباختصار فإن الوطنية والشرف الوطني لا يمكن اختزالهما في مجرد صفات نفسية مميزة، تجعل المثقفين يعتبرون أنفسهم متفوقين، دون المجازفة بمواجهة العواقب الوخيمة، ولنا في فرنسا عام 1940م مثال كلاسيكي. لقد كان موضوعة في بعض الدوائر السياسية خلال الثلاثينيات التشدد بعبارة: «نفضل (هتلر) على (بلوم)»، (152) ولكن ذلك كان قبل أن يجربوا العيش تحت رحمة (هتلر) أو الموت بعد تجريدهم من إنسانيتهم في معسكرات الاعتقال التي أقامها (هتلر).

إن ازدياد الوطنية والشرف الوطني كان مجرد موقف من المواقف العديدة التي اتخذها المثقفون خلال العشرينيات (1920م) والثلاثينيات (1930م)، والتي عاودت الظهور بقوة مجددة في الديمقراطيات الغربية في الستينيات (1960م) وبعد الستينيات. فإلى أي مدى سيبقى التاريخ يعيد نفسه حول هذه القضية وغيرها من القضايا الأخرى؟ هذا سؤال سيجيب عنه المستقبل، وفي الواقع فإنه السؤال الأكثر أهمية بالنسبة إلى مستقبل العالم الغربي.

الفصل التاسع

المفكرون والمجتمع

«دراسة التاريخ تريك قوي للخطرسة المعاصرة، ومن التواضع اكتشاف كيفية أن الكثير من افتراضاتنا السطحية التي تبدو لنا مبكرة ومعقولة، قد تم اختبارها من قبل، ليس مرة واحدة فقط بل مرات عدة بأشكال لا تعد ولا تحصى، ثم اكتشف بعد كلفة بشرية كبيرة أنها زائفة تماماً».

(بول جونسون) (1)

لكي نفهم دور المثقفين في المجتمع، يجب علينا أن نفهم ما يفعلونه، وليس ما يزعمون أنهم يفعلون، أو حتى ما قد يعتقدون أنهم يفعلون، ولكن ما أفعالهم في الواقع؟ وما العواقب الاجتماعية المترتبة عليها؟ ويمكننا أن نبدأ بمحاولة فهم الدوافع والقيود المتأصلة في دور المثقفين، مقارنة مع الأشخاص الذين هم في مهن أخرى. قد يقول ويفعل المثقفون كل أصناف الأمور ولشئ الأسباب، ولكن عندما نحاول أن نفهم الأنماط العامة السائدة بين المثقفين ككل، فنحن بحاجة إلى دراسة الظروف التي يشتغلون فيها، وسجلات مسيرتهم وتأثيرهم في المجتمع الأوسع من حولهم. من بين الناس الذين تتطلب مهنتهم مستويات عالية من القدرة العقلية

- بما في ذلك علماء الرياضيات، وأساتذة الشطرنج، والعلماء وغيرهم - عرفنا المثقفين على أنهم هؤلاء الذين تتمثل منتجاتهم النهائية في الأفكار، على خلاف المنتجات الملموسة كتلك التي يقوم بها المهندسون، أو تلك الخدمات التي يقدمها الأطباء والطيارون.

هذا الانقسام ليس تعسفياً، بل إنه ينطبق على نحو أكثر أو أقل مع الاستخدام العام، والأهم من ذلك، هو وجود اختلافات سلوكية بين المثقفين المعرفين على هذا النحو وغيرهم من الذين يتطلب عملهم أي قدرات ذهنية، والذين في كثير من الحالات ما يكونوا زملاء أكاديميين في الجامعات ذاتها.

تتعلق هذه الاختلافات كثيراً بكل من العرض والطلب، على حد سواء، على المثقفين في أدوارهم كمثقفين عامين، وأشخاص تسهم كلماتهم في الجو العام الذي يترتب على ذلك يتم فيه اتخاذ قرارات مسببة بالنسبة للمجتمع ككل. وفي بعض الأحيان يؤثر المثقفون الشعبيون في النتائج الاجتماعية عن طريق الدعوة المباشرة لسياسات معينة ولكن أحياناً ما يكون تأثيرهم غير مباشر، عندما يشرحون ببساطة تخصصهم الخاص بهم - سواء كان الاقتصاد، أو علم الجريمة أو أي مجال آخر - بطريقة يمكن أن يفهمها عامة

الناس؛ وبالتالي يؤثرون في الفهم لدى العامة والرأي العام، سواء كان هؤلاء المثقفون الشعبيون المحددون يدعون مباشرة إلى سياسة معينة أو أخرى.

إن الدور الأكثر تساوقاً والأعظم أثراً من أي من هذه الأدوار التي يلعبها المثقفون ربما يتمثل في خلقهم مجموعة من الافتراضات العامة والمعتقدات والمبادئ السائدة (أي رؤية) التي تكون بمنزلة إطار عام يمكن من خلاله النظر إلى قضايا وأحداث معينة قد تحدث. وللقيام بهذا فإنه ليس من الضروري أن يكون المرء (مثقفاً عاماً) يوجه خطابه إلى السكان بشكل عام. لقد كان لشخصيات متباينة مثل (تشارلز داروين) و(فريدريش هايك) تأثير هائل في أناس لم يقرؤوا أبداً، ولو كلمة مما كتب هؤلاء، ولكنهم استوعبوا رؤاهما من آخرين قرؤوا لهما وتلقوا تأثيرهما المباشر.

إن ما يسميه (جون ماينارد كينز) بـ(الزحف التدريجي للأفكار) (2) يمكن أن يغير الطريقة التي نرى بها العالم كما هو قائم وتغيير طريقة تفكيرنا لما يجب أن يكون عليه العالم، في حين أن كلمة (مثقف) اسم يشير إلى مجموعة من الناس في مهنة معينة، وكصفة تفيد ضمناً مجموعة من المعايير والإنجازات التي قد تميز أو لا تميز السلوك الفعلي لمعظم الناس في هذه المهنة. ولأن المثقفين الشعبيين يعلقون على القضايا والأحداث خارج

نطاق اختصاصات كل منهم، فإن هؤلاء المثقفين لم يبدوا بالتأكيد دوماً أي معايير فكرية، بعبارة ملطفة. ومع ذلك فإن الكثير من انتهاكات تلك المعايير من قبل المثقفين أنفسهم قد أثبتت مراراً وتكراراً ما يريدون طمسها من تمييز بين الاسم والصفة.

وتشمل هذه أمثلة صارخة عن اللامنطق مثل (توثيق) الملاحظة الواحدة «كأن نقول الرأسمالية جعلت العمال أكثر فقراً، كما لو أن هؤلاء كانوا ميسوري الحال من قبل»، أو المقارنة الدولية لبلد واحد، عندما وصف الأستاذ (ليستر ثورو) الولايات المتحدة بأنها (أسوأ) الأمم الصناعية عندما يتعلق الأمر بالبطالة، وذلك من خلال ذكر مشكلات البطالة في الولايات المتحدة فقط، في حين تجاهل مشكلات البطالة المزمنة والأسوأ في أوروبا الغربية وغيرها. إن أحد أكثر الانتهاكات الشائعة للمعايير الفكرية من قبل المثقفين هو عادةً نعت من يخالفونهم الرأي بصفة «العنصرية والتمييز بين الجنسين، وكرهية المثلية، وكرهية الأجانب، إلى غير ذلك» بدلاً من الرد على حججهم.

ومع ذلك، هناك ما يكفي من الخلط بين معنى اسم (مثقف) ودلالات الكلمة ذاتها كصفة إلى حد أن منتقدي سلوك المثقفين كثيراً ما يلقون الرفض على أساس أنهم أناس معادون للمساعي الفكرية أو لا يقدرون

على فهم واستيعاب العمليات الفكرية أو الإنجازات الفكرية. وقد كرس (ريتشارد هوفستاتر) الحائز جائزة بوليتزر في كتابه (النزعة المناهضة للفكر في الحياة الأميركية Anti-Intellectualism in American Life) هذا الارتباك والخلط، سواء في عنوان الكتاب أو في محتواه، حيث نعت من ينتقدون المثقفين بأنهم أناس يرهنون على «عدم احترام الفكر على مستوى الأمة» وعلى «كره المتخصصين والخبراء». (3)

وحتى خسارة الانتخابات من طرف (أدلاي ستيفنسون) وهو رجل ليس له من المثقف سوى الصورة، وصفها (راسل جاكوبي) في كتابه (آخر المثقفين) بأنها مثال على «النزعة المناهضة للفكر المتوطنة في المجتمع الأميركي». (4)

ومع ذلك فإن الجمهور الأميركي يثمن الإنجازات الفكرية في مجالات العلوم والهندسة الطبية أو المهن الطبية؛ أي المجالات التي يظهر فيها أصحاب المهن فيها قدرات فكرية عالية ولكنهم ليسوا مثقفين بالمعنى المهني المحدد هنا. وكما هو الحال في الكثير من السياقات الأخرى، فإن نعت الآخرين بصفات حقيرة يستخدم كبديل للرد على الحجج وقرع الحجج بالحجة.

الحوافز والقيود

عندما نعرف المثقفين بأنهم أناس يتمثل نتاجهم النهائي في الأفكار التي بدورها تتمثل عملية التثبيت من صحتها في قبولها من طرف الأقران؛ فنحن نكشف ليس فقط عن خط أيديولوجي فاصل بين هؤلاء الناس وغيرهم من ذوي المهارات الذهنية الرفيعة الذين تتمثل منتجاتهم النهائية في سلع أو خدمات تكنولوجية وطبية وعلمية أو غيرها، بل نكشف أيضاً بمجموعة مختلفة من الحوافز والقيود.

مصدر المثقفين الشعبيين

أيديولوجياً، أظهر استطلاع للرأي تلو آخر، أن علماء الاجتماع وأساتذة العلوم الإنسانية، على سبيل المثال، كثيراً ما يكونون ليبراليين أو سياسيين منحازين إلى اليسار أكثر من المهندسين أو العلماء. وإضافة إلى هذه الاختلافات الأيديولوجية، هناك اختلافات من حيث الحوافز والقيود بين المثقفين بالمعنى المحدد هنا وغيرهم من الأكاديميين المتخصصين أو غيرهم من الاختصاصيين العاملين في مجالات تتطلب مهارات ذهنية؛ فالمهندس، على سبيل المثال، يمكن أن يصبح مشهوراً بعمله كمهندس، ولكن أعلى

مرجعية في العالم في الأدب الفرنسي أو تاريخ حضارة (المايا) فمن غير المرجح أن يصبح شهيراً، ناهيك عن أن يحظى بالاحتفاء خارج حدود ذلك التخصص.

إن الحوافز الدافعة لكي يصبح المرء (مثقفاً عاماً)، أي شخص معروف بتعليقاته على قضايا الساعة، سواء داخل أو خارج ذلك التخصص، تبدو من الواضح أقوى لدى المثقفين كما عرفناهم هنا، وأكثر مما هي لدى الآخرين الذين يستطيعون كسب شهرة أو الثروة دون إيلاء أي اهتمام للذهاب إلى ما وراء جال خبرتهم أو اختصاصهم أو حتى شرح اختصاصهم بلغة بسيطة إلى عامة الشعب؛ فالطيب الرائد في جراحة القلب يمكنه كسب شهرة على الصعيد القومي أو حتى العالمي، من دون أن يضطر إلى شرح القلب أو الجراحة إلى جمهور العامة، لكن عالماً رائداً في اللسانيات مثل (نعوم تشومسكي) لا يمكنه أبداً أن يصبح شهيراً على نطاق واسع خارج حدود اختصاصه كما أصبح عن طريق تعليقاته على قضايا وأحداث تتجاوز كثيراً مجال اللسانيات.

إن المثقفين الذين كنا نتناولهم بالدرس هم عادة من المثقفين الشعبيين، أشخاص تساعد تعليقاتهم في خلق مناخ من الرأي العام تناقش قضايا

الساعة؛ وبالتالي يتم اتخاذ إجراء بشأنها من طرف أصحاب السلطة السياسية. الأشخاص الذين يشتغلون في مجالات منفعية أكثر، سواء في الحقل الأكاديمي أو غيره، بإمكانهم أيضاً كأفراد اختيار الانتقال إلى ما وراء حدود اختصاصهم للتعليق على طائفة واسعة من القضايا بشكل عام، ولكن ليس لديهم سوى عدد قليل من الحوافز المهمة للقيام بذلك.

تشير دراسة مرجعية للبروفيسور (ريتشارد بوسنر. أ) حول (المثقف العام) إلى أن الكثيرين من الأفراد أصبحوا معروفين بشكل أفضل بكثير، وخطوا باحترام أكثر بكثير من قبل عامة الجمهور مما لقوه من قبل الزملاء في مجالاتهم نفسها. ويقول مؤكداً أن كثيراً من (المثقفين/ المفكرين الشعبيين هم من الأكاديميين المتواضعين الذين وجدوا أنفسهم مصادفة في الأضواء)؛ نتيجة نشاطاتهم كمثقفين عامين، مشيراً إلى أن «شهرة المثقفين الشعبيين في وسائل الإعلام تنزع إلى أن تكون عكس شهرتهم العلمية»، (5) في حين أنه ليس من الصعب التفكير في أفراد ينطبق عليهم هذا الوصف، (6) والذين سيكون لديهم بالتالي حوافز ودوافع للسعي للشهرة خارج تخصصاتهم والتي لم يحققوها بواسطة تلك التخصصات، كذلك لن يكون من الصعب التفكير في أشخاص آخرين من ذوي

المستويات العليا من حيث الإنجازات ضمن تخصصاتهم الخاصة، والذين اختاروا أيضاً كتابة المناهج الدراسية التمهيدية للطلاب أو المقالات الشعبية والكتب لعامة الناس حول مواضيع تتراوح بين علم الفلك إلى الاقتصاد. إن المثقفين الذين يجعلون مجال خبراتهم الخاصة شهيراً يشملون علماء الاقتصاد الحائزين جائزة نوبل مثل (بول سامويلسون)، و(ميلتون فريدمان)، و(غارى بيكر) وغيرهم، ويشملون أيضاً القانون مثل كبار العلماء (روبرت بورك) والبروفيسور (بوسنر) نفسه. ومع ذلك، فمن بين المثقفين الشعبيين/ المشهورين المئة الذين يأتي ذكرهم في غالب الأحيان في وسائل الإعلام، يجد (بوسنر) أن 18 فقط هم أيضاً من بين المثقفين المئة الذين يأتي ذكرهم في غالب الأحيان في الأدبيات والبحوث الأكاديمية. (7)

فالشهرة الإعلامية والأكاديمية هي في الواقع مجالات تستقطب في كثير من الأحيان أشخاصاً مختلفين، ومهما كان الجذب النسبي للدورين، وليكون المرء من أكثر العلماء شهرة وأكثر المثقفين الشعبيين شهرة في الوقت ذاته سيحتاج إلى قدرة نادرة للكتابة على مستويات فكرية مختلفة جداً وأساليب مختلفة جداً لجمهور من الأكاديميين/ العلماء من جهة، ولعامة الجمهور من جهة أخرى.

كان (جون ماينارد كينز)، على سبيل المثال، واحداً من هؤلاء الذين لديهم هذه القدرة النادرة. فقد كان معروفاً على الصعيد الدولي؛ باعتباره مثقفاً عاماً يكتب عن قضايا داخل مجال الاقتصاد وخارجه، وذلك على مدى سنوات قبل أن يصبح عالم الاقتصاد الأكثر شهرةً والأكثر تأثيراً مهنيًا في القرن العشرين.

يختلف (ميلتون فريدمان) كثيراً عن (كينز) في نواح أخرى، ولكنه كان مثله يتمتع بتلك القدرة النادرة للكتابة على أعلى مستوى فكري في مهنته، وفي الوقت ذاته الكتابة والتحدث بطريقة جعلت الاقتصاد مفهوماً لدى عامة الناس الذين ليس لديهم أي خلفية عن الموضوع، ولكن الأشخاص الذين يتمتعون بالتنوع الفكري والأدبي من شاكلة (كينز) و(فريدمان) نادرون للغاية.

بينما قد يختار الأشخاص المتميزون واللامعون فكرياً أن يصبحوا مثقفين عامين لأسباب متنوعة؛ فهناك عدد قليل من الحوافز/ الدوافع المقنعة بشكل عام بالنسبة إليهم للخروج من حدود اختصاصاتهم، باستثناء أولئك الذين عرفناهم كمثقفين. بمعنى أنهم أشخاص نتاجهم النهائي هو الأفكار. بالنسبة إلى المثقفين بهذا المعنى، قد يكون خياراً غالباً

القبول بالقيود الشديدة على نطاق شعبيتهم وتأثيرهم العام المتاح لهم، حتى عندما يكونون الأفضل في العالم في ما يفعلونه، أو المغامرة بالخروج خارج حدود خبراتهم المهنية أو حتى اختصاصهم؛ للوصول إلى جمهور أوسع بكثير، وأقل تمييزاً.

الطلب على المثقفين الشعبيين

إذا تحولنا من الحوافز/ الدوافع التي تقف وراء الإمداد بالمثقفين الشعبيين إلى الطلب على مثل هؤلاء الناس، نجد أيضاً اختلافاً مهماً بين هؤلاء الأشخاص من ذوي المهارات الذهنية العالية والمثقفين الذين يندرجون ضمن تعريفنا للمثقف وأولئك الذين هم في مجالات تتطلب مهارات ذهنية والذين يتمثل نتاجهم النهائي في أشياء ملموسة أكثر وقابلة أكثر للاختبار التجريبي. هناك طلب عفوي من المجتمع ككل على المنتجات النهائية للمهن الهندسية والطبية والعلمية، في حين أنه أياً كان الطلب على المنتج النهائي لعلماء الاجتماع وعلماء اللغة أو المؤرخين فإنه يأتي إلى حد كبير من المؤسسات التعليمية أو التي يتم إنشاؤها بواسطة المثقفين أنفسهم، وفي غالب الأحيان بالخروج من دائرة أي من تخصصاتهم الأكاديمية،

للعمل كـ (مفكرين) يقدمون (حلولاً) للمشاكل الاجتماعية أو إطلاق صفارات الإنذار للتنبيه إلى مخاطر وشيكة يدعون أنهم تنبهوا إليها. وباختصار، فإن الطلب على المثقفين البارزين/ المفكرين يصنعه بشكل كبير هم أنفسهم. وبعبارة أخرى، فإنه مهما كانت آراء المفكرين حو الوضع الراهن في العالم، أو حول الكيفية التي يمكن أن نجعل بها العالم أفضل، فإنه من غير المرجح أن تحدث مثل تلك الآراء فارقاً كبيراً بالنسبة إلى الجمهور أو أن يكون لها أي تأثير في سياسة الحكومة في ظل نظام ديمقراطي؛ فالجمهور يساهم في دخل المثقفين بطرق متنوعة لا إرادياً، من خلال دفع الضرائب لدعم المدارس والكليات، ومن خلال غيرها من المؤسسات والبرامج المختلفة التي تدعم المساعي الفكرية والفنية. أما غيرهم ممن هم في المهن التي تتطلب قدرات ذهنية كبيرة كالمهندسين، فإن لديهم سوقاً تلقائية واسعة للمنتجات النهائية الخاصة بهم، مثل أجهزة الكمبيوتر والطائرات والمباني، ولكن نادراً ما ينطبق هذا على الذين يقتصر نتاجهم النهائي على الأفكار فقط؛ فليس هناك دور كبير أو بارز بالنسبة إليهم يلعبونه في المجتمع، إلا إذا وجدوا مثل هذا الدور بأنفسهم. نكاد لا نجد مجموعة من الحوافز والقيود التي تؤدي أكثر إلى جعل

أصحاب الفكر العظيم الفكر يقولون أشياء قوية أو متهورة أو حتى حمقاء. وقد أشرنا بالفعل إلى بعض تلك الأمور الحمقاء والخطرة هنا، ولكن حتى وإن كان الأمر كذلك، فإن هذه العينات بالكاد تعبر عن السيل الواسع من التصريحات الطائشة من قبل المثقفين، والتي تعود أجيالاً إلى الوراء، وبلا شك ستمتد إلى فترة طويلة في المستقبل.

بين صفوف المثقفين الأكاديميين خاصة، يمثل التقدير العفوي العام وحتى الإشادة بأعمال زملائهم في العلوم والهندسة والطب وغيرها من المجالات، حافظاً آخر للبحث عن (مكانهم الخاص تحت الشمس). وكذلك الحال بالنسبة إلى بروز كثير من الأشخاص خارج الأوساط الأكاديمية، وهم أشخاص في مجال الأعمال والقضاء والسياسة، والرياضة والترفيه على سبيل المثال. ولكن معظم هؤلاء غير المثقفين يحققون أولاً تقديراً في الأوساط العامة أو إشادة بسبب إنجازات حققوها في إطار تخصصاتهم، في حين يتمكن عدد من المثقفين من تحقيق تقدير في الأوساط العامة فقط من خلال الذهاب خارج خيراتهم أو اختصاصاتهم. فمن كان سيسمع بـ(برتراند راسل) عدا الفلاسفة وعلماء الرياضيات المهنيين، لو لم يصبح مثقفاً شهيراً ومفكراً يقدم تعليقات نارية عن أمور لا تمت بصلة إلى

اختصاصه؟ والشيء ذاته ينطبق على عالم اللسانيات (نعوم تشومسكي)، أو العالم الاختصاصي بالحشرات (بول إريخ)، وآخرين بلغوا شأواً كبيراً في تخصصاتهم، لكنهم لم يجذبوا انتباه الجمهور إلا من خلال الذهاب إلى خارج تلك التخصصات من خلال الإدلاء بتصريحات كاسحة تجلب الانتباه حول أمور تتعدى مجالاتهم. ليس من الضروري أن يكونوا دجالين بشكل صريح، ومجرد مجموعة من الناس الذين تخفي معارفهم وفهمهم الواسع بموضوع ما عن أنفسهم وعن الآخرين جهلهم الأساسي بالأمور التي تجلب لهم اهتمام الرأي العام؛ فهؤلاء الأشخاص من بين الأكاديميين أو معلمي المدارس الذين يفتقرون إلى الميل أو الموهبة ليصبحوا مثقفين مشاهير يمكن لهم التنفيس عن آرائهم في الفصول الدراسية لجذب جمهور من الطلاب يشغلون في ساحة أصغر ولكن في إطار لا يمنح سوى فرصة ضئيلة لتحد جدي.

هل نعرض مجتمعات بأسرها للخطر بسبب أباطيل وأوهام شريحة صغيرة من المجتمع؟ كما رأينا سابقاً، خصوصاً في مناقشات دور المثقفين الغربيين في فترة ما بين الحربين العالميتين، فقد تم تعريض أمم بأكملها للخطر، بل وتم جرهما في الواقع إلى كوارث، من خلال مناخ من الرأي العام أسهم

المثقفون بشكل رئيس في خلقه. وهذا الأمر ليس مجرد مسألة تاريخ، كما يتضح من عودة الحجج والمواقف والعبارات التي سادت فترة ما بين الحربين للتداول بين صفوف المثقفين ووسائل الإعلام في عصرنا هذا.

تأثير المثقفين

قبل تقييم تأثير المثقفين يجب أن نحدد منظورنا للتأثير؛ فالبروفيسور (ريتشارد بوسنر)، على سبيل المثال، يرى المثقفين المشاهير غير مؤثرين جداً، ويعتبر توقعاتهم «غير مبالية بشكل عام» (8)، وهو لا شك مصيب من حيث النواحي التي يناقش بها هذه المسألة؛ أعني أن الجمهور لم يصب بالذعر بسبب تنبؤات (بول إرليخ) بشأن الكوارث الاقتصادية والبيئية الوشيكة أو تصوير (جورج أورويل) الخيالي عما يمكن انتظاره عام 1984م. ومع ذلك يجب أن نميز تأثير مثقفين محددين، من خلال أجنداتهم وتوقعاتهم الخاصة، عن تأثير المثقفين ككل بشأن المسائل التي يقدمون بشأنها بشكل عام، وكمجموعة، الرؤية السائدة ذاتها ويقومون بتصنيف الحقائق التي تناهض تلك الرؤية.

وفي حين أن الرأي العام البريطاني لم يتبع الوصفات المحددة التي وضعها

(برتراند راسل) لتفكيك القوات العسكرية البريطانية عشية الحرب العالمية الثانية، فإن هذا يختلف تماماً عن القول إن استمرار قرع الطبول في الخطاب المناهض للتأهب للحرب بين المثقفين عموماً لم يعق بناء الردع العسكري أو الدفاع الضروري للتصدي لـ(هتلر) الذي يقوم بإعادة تسليح ألمانيا. إن تأثير أولئك الذين عرفناهم كمثقفين؛ أي أولئك الذين يبدأ عملهم وينتهي بالأفكار، كان في نمو متزايد مع الوقت؛ نتيجة تزايد أعداد المثقفين الذي كانت المجتمعات الأكثر ثراءً قادرةً على دعمهم، وتزايد الجمهور المؤيد لأفكارهم الذي نتج من انتشار متزايد ومطرّد أكثر من أي وقت مضى لمحو الأمية والتعليم العالي، والزيادة الكبيرة في نفاذ وسائل الإعلام. وقد تجلّى نفوذهم في القانون، في مسائل تتعلق بالدفاع الوطني، وآثارها في التماسك الاجتماعي الذي من دونه لا يمكن للمجتمع أن يظل مجتمعاً، إلا أن ذلك التأثير اقتصر إلى حد كبير على الأمم الديمقراطية الحديثة. وقد أشار مؤرخ كبير إلى (شريحة رقيقة من الطبقة العليا) في مجتمع روسيا القيصرية هي (التي شكلت الرأي العام بشكل كبير). (9) وميزت شريحة أرق من أصحاب الآراء المهمة والمؤثرة الدكاتوريات الشمولية الحديثة، سواء في روسيا أو في بلدان أخرى في جميع أنحاء العالم.

لدى المثقفين كل حافز للاعتقاد في فعالية تخصصهم - صياغة الأفكار المترابطة والواضحة - وفي المقابل التقليل من شأن العوامل المنافسة، مثل تجربة الجماهير، خصوصاً استخدام القوة من قبل الشرطة أو الجيش. إن العصارة الثقافية للخبرة الجماعية غير المعبر عنها، والتي تكونت على مر الأجيال، غالباً ما يتم رفضها من دون روية وبشكل تعسفي، على أنها مجرد أفكار مسبقة. وبالشكل ذاته فإن القوة أو التهديد باستخدام القوة تعتبر أدنى بكثير من إعمال العقل بشكل متساوق، سواء في التعامل مع المجرمين، أو الأطفال أو الدول المعادية «الخدمة العسكرية هي علاج لليأس؛ اليأس من نفوذ المثقفين» (10) بحسب تعبير (جون ديوي).

هنالك ميل إلى اعتبار العقل أفضل بشكل قاطع، مع اهتمام قليل باختلاف الظروف التي يمكن فيها اعتبار أحد هذين النهجين (العقل والقوة) أفضل من الآخر بشكل متزايد في بعض الحالات ولكن ليس في حالات أخرى. ويبدو أن المثقفين يرفضون بشكل خاص فكرة استخدام القوة من طرف أفراد خواص للدفاع عن أنفسهم وممتلكاتهم أو أن يكون في متناولهم أسلحة للقيام بذلك.

في القضايا الدولية المتعلقة بالحرب والسلام، غالباً ما يقول المثقفون إن

الحرب يجب أن تكون (الملاذ/ الحل الأخير)، ولكن ذلك يعتمد كثيراً بشكل حاسم على السياق والمعنى المحدد لتلك العبارة. وبطبيعة الحال ينبغي أن تكون الحرب (الملاذ/ الحل الأخير)، ولكن الأخيرة من حيث الأفضلية، وليست الأخيرة. بمعنى التمادي في الأمل ضد الأمل، بينما تتراكم الأخطار والاستفزازات دون التحرك للرد عليها، وبينما يحل التفكير الرغبي والاتفاقيات الوهمية محل التأهب العسكري الجدي أو إذا لزم الأمر العمل العسكري. وكما قال (فرانكلين دي. روزفلت) في عام 1941م: «إذا أوقفت إطلاق نيرانك إلى حين ترى بياض عينيه، فلن تعرف أبداً ما الذي ضربك». (11) فتردد فرنسا المتكرر خلال ثلاثينيات القرن الماضي (1930م)، وحتى فترة (الحرب الوهمية) التي انتهت بانهيائها المفاجئ عام 1940م، أعطى العالم مثالاً مؤلماً عن الحذر الذي يمكن الإمعان فيه إلى نقطة يصبح فيها خطراً أدهماً، في حين أن أنواع الأفكار السائدة بين المثقفين اليوم لديها نسب عريق يعود إلى الوراء حتى القرن الثامن عشر على الأقل؛ لأن هيمنة تلك الأفكار في كل من الدوائر الفكرية وفي المجتمع ككل، من خلال تأثيرهم في النظام التعليمي، ووسائل الإعلام، والمحاكم والسياسة، هو ظاهرة أكثر حداثة.

وهذا لا يعني القول إن المثقفين لم يكن لديهم أي تأثير على الإطلاق في العصور السابقة، ولكن في القرون السابقة كان هناك عدد أقل من المثقفين، وعدد أقل بكثير من أتباعهم من بين صفوف المثقفين لنشر أفكارهم في المدارس، ووسائل الإعلام والمحاكم وعلى الساحة السياسية. في العهود السابقة، كان تأثيرهم واحداً فقط بين تأثيرات كثيرة، وكما أنهم لم يكتسبوا بعد القدرة على تصفية المعلومات والأفكار التي ينبغي أن تصل إلى الجمهور عبر وسائل الإعلام وعبر المنظومة التعليمية، أو النظام التعليمي، أو ما هي الأفكار التي يمكن أن تصبح محكاً للفكر المتقدم في المحاكم.

وعلى سبيل المثال، فإن المعتقدات التقليدية الموروثة، الدينية منها والعلمانية، كانت بمنزلة مزيد من القيود على انتشار تأثير المفاهيم المستحدثة والمستجدة بين المثقفين. والأهم من ذلك أن تأثير المثقفين في مسار الأحداث في المجتمع ككل من خلال تأثيرهم في الرأي العام كان أقل مما هو عليه اليوم؛ لأنه في معظم البلدان، كان للجمهور نفسه بشكل عام تأثير أقل في اتجاه السياسات الوطنية في العصور السابقة. وعلى كل حال فإن الحكومة الأميركية كانت تمثل تحولاً كبيراً عن أنواع الحكومات

التي كانت سائدة في العالم عندما تأسست الولايات المتحدة عام 1776م. قبل ذلك وفي بلدان أخرى لاحقة بعد فترة طويلة حتى وإن كان لدى المثقفين التأثير ذاته الذي لديهم اليوم على الجمهور، فإن ذلك ما كان ليحدث فرقاً كبيراً تقريباً في سياسات حكومية تخضع لسيطرة حكام مستبدين. وعلاوة على ذلك، فلا الجماهير ولا نخبة المثقفين كانت تتوقع أن يكون لها تأثير كبير على القرارات الحكومية، وقد نما هذا النفوذ والتأثير في القرون الأخيرة مع اندحار الأمية وانتشار التعليم، وتغلغل السلطة السياسية تجاه الأسفل بين الطبقات الاجتماعية والاقتصادية.

على الرغم من أن الولايات المتحدة توفر أكبر جمهور محتمل للمثقفين الذين يسعون إلى فرض نفوذهم السياسي، يميل الأميركيون إلى أن يكونوا أقل إعجاباً بالمثقفين وبدرجة أقل بكثير من الأوروبيين أو الآخرين. لقد بدأ المجتمع الأميركي كمجتمع (مقطوع الرأس)، ليس فقط بمعنى أن الأرستقراطية الأوروبية كان لديها قدر أقل بكثير من الدوافع من غيرهم في بلدانهم للمجازفة وركوب مخاطر عبور الأطلسي وتكبد مشاق الريادة في أرض جديدة، ولكن أيضاً بمعنى أنه لم يكن هنالك دوافع كبيرة للمثقفين الأوروبيين لركوب تلك المخاطر والمصاعب أيضاً.

وعلاوة على ذلك، بقي المجتمع الأميركي فترة طويلة في فترة تكوينية - دامت في بعض أجزاء البلاد بقدر ما استمرت الحدود في التغير-، والتي كانت فيها المعرفة الدنيوية والقوة والمهارات العامة البدئية أكثر أهمية من أجل البقاء والتقدم من الأنواع الخاصة من المعرفة التي يمتلكها المثقفون. ولعل الفترة الممتدة من ستينيات القرن الماضي (1960م) إلى الثمانينات (1980م) كانت فترة المد العالي لتأثير المثقفين في الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن أفكار المثقفين لا تزال الأفكار السائدة، فإن هيمنتها الأيديولوجية الساحقة قد انخفضت إلى حد ما عن طريق الهجمات المرتدة من مختلف الجهات، وعلى سبيل المثال، من خلال رؤية بديلة قدمها (ميلتون فريدمان) ومدرسة شيكاغو لخبراء الاقتصاد، ومن خلال ظهور أعداد صغيرة من المثقفين المحافظين والمحافظين الجدد بشكل عام، وصعود المحافظين إلى أقلية لا بأس بها لم تعد مهمشة، ودور وسائل الإعلام، ولا سيما الإذاعة المسموعة وشبكة الإنترنت، التي قللت من قدرة المثقفين الذين يحملون رؤية الصفوة المختارة على منع العامة من الوصول إلى المعلومات التي قد تقوض رؤيتهم. ومع ذلك، فإن أي إعلان عن وفاة الرؤية المكرسين سيكون سابقاً لأوانه جداً، إن لم يكن مجرد ممن،

في ضوء استمرار هيمنة هذه الرؤية في النظام التعليمي، وفي التلفزيون والسينما، والتي تتناول كلها القضايا الاجتماعية أو السياسية. باختصار، فإن رؤية المثقفين للعالم - كما هو وكما ينبغي أن يكون - تبقى الرؤية المهيمنة؛ فمنذ أيام الحق الإلهي الذي تمتع به الملوك كان هناك ادعاء كهذا في الحق في توجيه الآخرين وتقييد قراراتهم، وإلى حد كبير من خلال صلاحيات الحكومة الموسعة؛ فكل شيء بدءاً من التخطيط الاقتصادي المركزي إلى حماية البيئة يجسد اعتقاد أن أطرافاً ثالثة هي الأكثر معرفة، وينبغي تمكينهم من السيطرة على قرارات الآخرين، ويشمل هذا منع الأطفال من الترفع بما يربيههم عليه آباؤهم من قيم، إذا كانت هناك قيم أكثر (تطوراً) تحظى بتفضيل أولئك الذين يعلمون في المدارس والكليات.

الرؤية المكرسة ليست مجرد رؤية للمجتمع، بل هي أيضاً رؤية ترضي غرور الصفوة المختارة (المكرسين) أنفسهم، وهي رؤية من المستبعد جداً أن يتخلوا عنها. إن عبارة «الاحترام اللائق بآراء البشر» التي وردت في إعلان الاستقلال لم يعد لها أي مكان اليوم ضمن رؤية الصفوة المختارة، وعلى العكس من ذلك، فإن تحدي (مطالب العامة وتذمرهم) بات وسام

شرف وشهادة يفتخر به العضو المنتمي إلى الصفوة المختارة؛ فصرحات الجماهير الغاضبة لا تعامل على أنها تحذيرات ينبغي أن تلقى آذاناً صاغية، ولكن تعامل كدليل آخر على تفوق الأفكار الخاصة بشخص ما، والتي يشاركه فيها آخرون من (الأشخاص المفكرين).

هذه واحدة من الطرق العديدة التي تقرر بها الرؤية نفسها بنفسها نهائياً، وتصبح عصية على الطعن والتحدي القادم من تجارب ملايين الأشخاص الدنيوية. وعلاوة على ذلك، فإن المزايم المهيمنة والطموحات الطاغية عند هؤلاء المكرسين لا تزال تعتبر على نطاق واسع، سواء من طرفهم هم أنفسهم أو من طرف آخرين، نزعاً مثالية بدلاً من اعتبارها انغماساً ذاتياً في الأنا (كما يطلق العنان لل رغبات الشخصية).

ينبغي على العالم أن يكون لوحة مطابقة لأفكارهم المسبقة الخاصة بهم، أما غير ذلك فهو عيب أو خطأ ما أصاب العالم، وهذه ليست مجرد نزوة من المثقفين، بل أساس لنظام الحصص الذي تكرسه الشركات والجامعات التي تسعى لتكوين مثل هذه اللوحة، وجزء من قانون الأراضي في حالات التي يحتد فيها التمييز عندما لا يتطابق الواقع مع اللوحة المتخيلة.

في حين أن المثقفين الأكاديميين ليسوا بأي حال من الأحوال المثقفين

الوحيدين، فإن في عصرنا المثقفين المثالين الذين تكون وظائفهم أكثر استقلالية عن العالم الخارجي وعن أي مساءلة عن عواقب ما يقولون وما يفعلون، والأكثر عزلة من خلال ولايتهم وسيطرتهم، والذين لديهم معظم النفوذ للسيطرة على المؤسسات التي يعملون فيها، حتى في مسائل تقع خارج تخصصاتهم، مثل إذا ما كان يمكن للطلاب الانضمام إلى فيلق تدريب ضباط الاحتياط (ROTC) أو تقييد حقهم في حرية التعبير بواسطة قانون تنظيم الخطب في الحرم الجامعي.

قد يكون للمثقفين خارج الأوساط الأكاديمية وظائف في منظمات بحثية مستقلة (غرف التفكير) أو دعم أنفسهم بواسطة كتاباتهم، ولكن لا يبدو أن عدد هذا الصنف من المثقفين يناهز عدد المثقفين الأكاديميين، كما أنهم لا يتمتعون بالأمن ذاته طوال الحياة الذي توفره الولاية والسيطرة، إلا أنهم قليلاً ما يكونون مقيدين أيضاً بقيم أو معتقدات السكان ككل، أو بأي اختبارات للمنطق أو الأدلة، ما دام ما يقولونه متناغماً ومتوافقاً مع وجهات نظر زملائهم أو - كما هو الحال بالنسبة إلى الأقاليم الحرة - يتفق مع دائرة كافية لدعمهم مالياً والإشادة بما يقولون.

المثقفون الذين لا ينتمون إلى مؤسسة أكاديمية قد لا يكونون على قدر

من الوضوح بالنسبة إلى عامة الناس؛ فصحفيو الرأي (كتاب الأعمدة والافتتاحيات في الصحف والمعلقون التلفزيونيون) لديهم بطبيعة الحال نفاذ فوري إلى جمهور كبير بحكم وظائفهم، ولكن عدداً أكبر بكثير من الصحفيين الذين هم مراسلون صحفيون لا يجذبون اهتمام الرأي العام إلا بقدر ما يذهبون إلى ما وراء كونهم مراسلين ويصبحون أشخاصاً يقومون بتصفية وتشويه ما يكتبون أو إضفاء مسحة من الإثارة عليه، مثلهم مثل الأكاديميين؛ فهم بالكاد يجتذبون الانتباه الشخصي عندما يصرون على القيام بالمهمة التي ترتبط بصميم مؤهلاتهم، دون إضافة الزخرف والزينة لها، حتى لو كان بعض ما ينقلونه يتعلق بأحداث مهمة تجتذب الانتباه في جميع أنحاء العالم؛ فقلة من الناس يذكرون من نقل خبر وصول الإنسان إلى سطح القمر أو حتى اسم المراسل الذي سمعوا منه لأول مرة خبر بداية أو نهاية حرب كبرى، وحتى بالنسبة إلى كتاب الأعمدة وكتاب افتتاحيات الصحف والصحفيين التلفزيونيين، لا توجد مؤهلات حقيقية مطلوبة، عدا القدرة على اجتذاب الجمهور للكلمة المنطوقة أو المكتوبة، سواء كانت تلك الكلمات تخضع للتساوق المنطقي أو للاختبار التجريبي أم لا. وبالمثل لا توجد مؤهلات محددة مطلوبة لمختلف المهن الأخرى

بين المثقفين، مثل مهنة (المدافع عن المستهلك)، أو رئاسة (منظمة مصلحة عامة)، وبالتأكيد لا داعي لسوق دليل دامغ على أن المستهلكين أو الجمهور قد استفاد فعلاً استفادة صرفة من أنشطة أي واحد من هؤلاء، أو حتى أن الجمهور لم يتضرر بسبب تلك الأنشطة.

بالنسبة إلى بعض المثقفين الذين يتورطون في مثل هذه الأنشطة عادة ما تكون المؤهلات لا قيمة لها، باستثناء القدرة على شد الانتباه من خلال أي وسيلة متاحة. وينطبق هذا على قادة وأعضاء جماعات الاحتجاج / جماعات الضغط، فكثير منهم ينتمون إلى شريحة المثقفين؛ فالقدرة على تنظيم احتجاجات كبيرة وحادة، سواء كانت سليمة أو عنيفة، تضمن بالمثل تغطية تلفزيونية للاحتجاجات نفسها ولكن أيضاً لمبررات تنظيم الاحتجاج، وفي حين أن دوافع قادة الاحتجاج هي الحصول على دعاية مجانية لأفكارهم، فإن دوافع وسائل الإعلام هي ملء البرامج الإخبارية التلفزيونية بأحداث لافتة للنظر، وتصريحات نابضة بالحياة تشنف السمع؛ فلا الدقة من حيث الوقائع ولا الاتساق المنطقي لتلك التصريحات تشكل أمراً حاسماً لوسائل الإعلام أو للأعضاء الحركة المحتجين «ما يهم حقاً هو الحركة المتغطرسة، والتجاهل التام لرأي الآخرين، والتحدي الفردي

للعالم» (12) بحسب تعبير (إريك هوفر) في تحليله لتحرك الجماهير. وباختصار، بالنسبة إلى المثقفين، سواء الأكاديميين أو غير الأكاديميين؛ فإن التحقق من صحة أفكارهم أو وضعها لا يحتاج إلى أن يستند إلى اختبار تثبت تجريبي لما يقولون؛ وبهذا المعنى فهم لا يخضعون للمساءلة، وعدم الخضوع للمساءلة يعني عدم وجود قيود على انعدام الإحساس بالمسؤولية.

معلمو المدارس هم أحد عناصر النخبة المثقفة الموجودة في الغبش المحيط بالنواة الداخلية لشريحة المثقفين، مثل كثيرين آخرين، ودور المعلمين في المدارس دور متواضع وغير ملاحظ إلا قليلاً، وتأثيرهم في سياق السياسة الوطنية يبقى صفرًا تقريباً، ما دام أنهم باقون ضمن حدود اختصاصهم والدور الموكل إليهم كوسيلة ناقلة للإنجازات الثقافية في الماضي إلى الجيل الأصغر. ومن خلال الانتقال إلى خارج ذلك الدور لتحمل مسؤوليات ليست لديهم فيها مؤهلات ولا يخضعون فيها لمساءلة، عندئذ فقط يصير بإمكانهم توسيع تأثيرهم/ نفوذهم بشكل كبير، سواء عن طريق التلقين الإيديولوجي للطلاب أو من خلال التلاعب النفسي بالطلاب من أجل تغيير القيم التي تلقاها هؤلاء الطلاب من آبائهم. (13)

في كلتا الحالتين، فإن المعلمين لا يخضعون للمساءلة عن النتائج، سواء أمام الطلاب أو المجتمع. وعلى سبيل المثال، يشهد معدل الحمل بين المراهقات والأمراض التناسلية اتجاهًا نزولياً طويلاً، ولكنه عندما انعكس فجأة بعد إقحام (التثقيف الجنسي) في المدارس الأميركية في الستينيات (1960)، (14) كان الآباء والأمهات مسؤولين عن إصلاح الأوضاع كلما أصبحت طفلة مراهقة حاملاً أو التقط شاب مرضاً تناسلياً. وما من معلم كان مطالباً بدفع أي شيء تجاه التكاليف المالية أو حتى فقدان النوم ولو لحظة بسبب ما حدث، ومكنت البراعة اللفظية القيسم التي تغيرت (بالتثقيف الجنسي) ليس فقط من تشجيع الهروب من الرقابة بل حتى الاستمرار في تعزيز الفكرة القائلة بأن ما يسمى (التثقيف الجنسي) كان حلاً للمشكلة، وليس سبباً في تفاقمها. ومثل أشياء كثيرة أخرى كثيرة؛ فتلك الفكرة تناسب الرؤية، وتعفيها من شرط التطابق مع الوقائع. وعلاوة على ذلك فإن تدريبات التلقين هذه لتعزيز قيم مختلفة تسمى بـ(التعليم)، لم يستطيع أحد الوقوف ضدها؟

المتقنون أنفسهم لديهم حوافز للمجازفة بعيداً خارج أي خبرة خاصة قد تكون لديهم؛ من أجل التأثير في السياسة العامة، ليس هذا فحسب، بل

كونهم قدوة مثل المعلمين؛ فإن ممارساتهم تشجع على مجازفة مماثلة وحتى التعصب بين طلبتهم. وفي هذه الحالات أيضاً هناك عدد قليل من القيود، هذا إن وجدت أصلاً.

منذ مرحلة المدرسة الابتدائية، يتم تشجيع الطلاب أو تجنيدهم لاتخاذ مواقف بشأن قضايا سياسة معقدة تصل وتشمل السياسات المتعلقة بالأسلحة النووية، والتي تم تكليف فصول دراسية كاملة بالكتابة بشأنها إلى أعضاء الكونغرس أو إلى رئيس الولايات المتحدة.

قد تولي لجان الكلية وزناً لمختلف أشكال حماية البيئة أو الأنشطة الأخرى عند النظر في المتقدمين الذين ستقبلهم، كما أنه من الشائع بين الكليات اشتراط (خدمة المجتمع) كشرط مسبق للنظر في طلبات المتقدمين أصلاً، ويبقى للجنة القبول مطلق الحرية في تحديد ما تعتبره (خدمة المجتمع)، كما لو كان، على سبيل المثال، من غير الواضح وبشكل لا لبس فيه، أن مساعدة المتشردين (من لا مأوى لهم) هي خدمة وليست شراً على المجتمع.

بهذه الطرق وبغيرها نجد أن المتطلبات الفكرية للوصول إلى استنتاجات جديدة فيما يتعلق بالسياسات، وبما يدعو للسخرية، تقوض من قبل النخبة

المثقفة نفسها؛ فمن خلال تشجيع الطلاب أو حتى مطالبتهم باتخاذ مواقف في الوقت الذي لا يملكون فيه المعرفة ولا التدريب الفكري لدراسة القضايا المعقدة بجدية، يشجع المعلمون التعبير عن آراء غير مدعومة بالحجج والأدلة، والتنفيس عن مشاعر جامحة عن جهل، وعادة الاستناد إلى تلك الآراء والعواطف والتعصب لها، وتجاهل أو رفض وجهات النظر المعارضة، دون أن تكون لديهم الأدوات الفكرية أو التجربة الشخصية لموازنة رأي ضد آخر بشكل جدي و صارم.

وباختصار، فإن الدوافع/ الحوافز - على جميع مستويات المثقفين، وفي مجموعة واسعة من التخصصات - تميل إلى مكافأة تجاوز بعض الأعضاء المعينين من المثقفين لأي خبرة قد تكون لديهم؛ فالقيود ضد الزيف قليلة أو تكاد تكون منعدمة، وهذا لا يعني أن معظم المثقفين يكذبون عمداً في محاولة سافرة لكسب سمعة سيئة أو لإحراز تقدمهم أو تقديم قضيتهم بطرق أخرى. ومع ذلك، فإن قدرة الناس العامة على ترشيد الأمور لأنفسهم، وكذلك للآخرين، متوافرة بالتأكيد لدى المثقفين.

المطالبات الواسعة، والتنبؤات المثيرة للمخاوف، والحملات الأخلاقية الساخنة يمكن أن تولد لدى المثقفين شعوراً بالأهمية في ذهن الجمهور،

وكذلك في أذهانهم. ولكن للحفاظ على هذا الشعور بالأهمية، هنالك حاجة إلى جهود مستمرة ومضنية في الغالب. وباختصار، فإن المثقفين الشعبيين «لا يمكنهم العمل في درجة حرارة عادية»، (15) بحسب تعبير (إريك هوفر)، ومن الصعب التفكير في أي عقد خلال القرن الماضي لم يخرج المثقفون فيه في حملة عاجلة ما لإنقاذ العالم من خطر كبير اعتبر الناس العاديون غافلين عنه.

في أوائل القرن العشرين، كانت هنالك حملة تحسين النسل لمنع انخفاض عدد المثقفين الوطنيين نتيجة لارتفاع معدلات المواليد بين الناس ذوي معاملات ذكاء ضعيفة (IQs)، وإن كانت المعدلات الوطنية في اختبارات الذكاء في الواقع قد ارتفعت بشكل ملحوظ خلال ذلك القرن. (16) وفي العشرينيات من القرن الماضي (1920م)، تمثلت الحملة في ذلك الوقت في تعزيز نزع السلاح والمعاهدات الدولية التي تنبذ الحرب، وفي الثلاثينات (1930و) كانت هناك عدد لا يحصى من الحملات، يضاهاى عدد الحملات التي شهدها العالم في فترة ما بعد الحرب.

واحد من الافتراضات المتطرفة العديدة لدى المثقفين هو أنه ينبغي على الغرباء إضافة معنى إلى حياة الناس العاديين، وحشدهم وراءهم في بعض

القضايا المشتركة ومنحهم شعوراً بالأهمية؛ فأي شخص يعتقد أن الأم ليست مهمة للطفل أو الطفل ليس مهماً للأم لا يستطيع أن يفهم البشر. ليس هنالك سوى أشياء قليلة مهمة للعاشقين كأهمية بعضهم لبعض، وكل الأشخاص تقريباً لديهم من يعتبرهم الأهم في حياته، ولا يمكن لحياته أن تكون ذاتها من دونهم، وأن يبدو هؤلاء الناس غير ذوي أهمية للمثقفين، فإن ذلك يخبرنا عن المثقفين أكثر مما يخبرنا عنهم، وإسقاط ذلك الشعور بعدم أهميتهم على الناس أنفسهم هو الانتهاكات الكثيرة للمعايير الفكرية الأساسية من قبل المثقفين.

القيود

على العكس من المهندسين والأطباء أو العلماء، لا يواجه المثقفون أي قيد أو عائق خطير يستند إلى اختبار تحقق تجريبي؛ فما من أحد منهم معرض للملاحقة القضائية لسوء التصرف، على سبيل المثال؛ لأنه أسهم في إشاعة الهستيريا من المييدات الحشرية (دي. دي. تي)، بما أدى إلى حظرها في الكثير من البلدان في كل أنحاء العالم؛ مما كلف تلك البلدان فعلياً حياة الملايين من الناس من خلال عودة ظهور الملاريا. وعلى

التيض من ذلك فإن الأطباء الذين كان لأفعالهم علاقة غير واضحة تماماً بالمضاعفات الطبية التي عانى منها مرضاهم كان عليهم أن يدفعوا ملايين الدولارات كجبر أضرار، وهو ما يوضح مرة أخرى الفرق الأساسي بين ظروف المثقفين وظروف غيرهم من الأشخاص من مهنة ذهنية أخرى تتطلب الكثير من إعمال العقل. كما انخفضت مسؤولية الصحفيين بموجب قوانين منع التشهير والقذف تقريباً إلى نقطة التلاشي في حالة قذف أفراد يعتبرون (شخصيات عامة)، إلا أنه من حيث الآثار الاجتماعية فإن القذف أو التشهير ضد الأفراد الذين يشغلون أو يطمحون إلى شغل مناصب حكومية عالية يضر بعامة الناس وبالأفراد المستهدفين على وجه الخصوص.

إذا تم إقناع الناخبين بالتخلي عن شخص ما كانوا على استعداد للتصويت لصالحه لولا التهم الباطلة التي تنشرها وسائل الإعلام؛ فإن الأمر يعتبر مضرًا بقدر الضرر الناتج عن أي تزوير آخر في عملية الانتخابات، فإذا وجد المرشحون لمنصب قضاة فدراليين، بما في ذلك قضاة المحكمة العليا، أن ترشيحات قد خرجت عن مسارها بسبب اتهامات كاذبة بالعنصرية أو التحرش الجنسي تنشرها وسائل الإعلام، فإن ذلك يحرم الجمهور ليس

فقط من خدمات هؤلاء الأفراد بالذات، بل أيضاً من خدمات كثيرين آخرين لاحقاً، ممن يرفضون المجازفة بأن يعرضوا للخطر سمعتهم المتراكمة على مدى حياة كاملة، عن طريق الدخول في سباق أو عملية إثبات (مثل الانتخابات) حيث أصبحت الاتهامات النارية المتهورة التي تكال جزافاً وتنتشر في طول البلاد وعرضها من خلال وسائل الإعلام، مقياساً لإثبات الذات، وأصبح فيها إثبات البراءة من المستحيل.

ليس فقط العالم الخارجي هو من يفرض القيود، بل إن الأقران من المهنيين أيضاً يفرضون بعض القيود على المثقفين، ما دام هؤلاء المثقفون يطرحون الرؤية السائدة لدى الصفوة المختارة، وخصوصاً بين الناس العاديين، كما أن القيد النهائي (المعايير الشخصية للشخص) ليس قيدياً يصعب التملص منه أبداً؛ فكما لاحظ (جان فرانسوا ريفيل): «يتعين على كل منا أن يدرك أنه يمتلك داخل نفسه قدرات هائلة لبناء منظومة تفسيرية للعالم إلى جانب آلية لرفض جميع الوقائع المخالفة لهذه المنظومة». (17)

من المؤكد أن المثقفين لا تعوزهم القدرة على العقلنة، بل إنهم من المرجح أن يكونوا أكثر موهبة بفضل تلك النعمة من معظم غيرهم من الناس. وبالنظر إلى الحوافز والقيود أو عدم وجود قيود، فإن الكثير من

الأشياء التي يقوم بها ويقولها المثقفون تبدو مفهومة، على الرغم من أنها كانت ضارة و كارثية على المجتمعات من حولهم.

الحكومة

الكثير من الحوافز والقيود وراء أنماط المثقفين تنطبق على مجموعة أخرى (السياسيين) الذين يمكن لقراراتهم كمسؤولين في الحكومة تضخيم تأثير المثقفين بشكل كبير. ومن البدهي تقريباً، في عصر تتولى فيه الحكومات تشريع وتنظيم وتمويل مجموعة واسعة من الأنشطة المتزايدة باستمرار، ألا يوجد فرد معين لديه الكم اللازم من المعرفة المهمة المعمقة لاتخاذ هذه المجموعة الواسعة من القرارات بكفاءة.

والمحصلة النهائية هي أن السياسيين، مثلهم مثل المثقفين، يحققون الشهرة والتقدير عندما يذهبون خارج حدود اختصاصهم، والذي يجب عليهم القيام به على الأقل بقدر ما يقوم به المثقفون، خصوصاً عندما لا يكون غالبية السياسيين يفتقرون إلى الخبرة في مجال تخصصي، عدا فن الفوز في الانتخابات.

إن توافر الخبراء لتقديم المشورة للمسؤولين الحكوميين لا يعني بأي حال

من الأحوال بديلاً كافياً للمعرفة التي يفتقر إليها هؤلاء المسؤولون؛ إذ إنه عادة ما يوجد الخبراء من كلا الجانبين أو من جوانب عدة لكل مسألة، ويمكن أن يتجاوز قرار الاختيار من بين هؤلاء الخبراء أيضاً حدود اختصاص ذلك السياسي. وعلاوة على ذلك، فإن الخبرة الحقيقية للسياسة المحترفين (خلق انطباع لدى جمهور الناخبين) قد تجعل من غير الضروري أن يعرفوا ما الذي يتحدثون عنه، ما دام كلامهم يجد صدى لدى الناخبين. وما دام السياسة يقولون ويفعلون أشياء تتفق مع الرؤية السائدة؛ فمن المرجح أن يحققوا ذلك مهما كانت الرؤية نفسها قريبة أو بعيدة عن الواقع.

القضاة الفدراليون الذين لديهم خبرة حياة كاملة في منصب القضاء، هم أقل تقيداً بالواقع بكثير، والمشرعون لديهم موظفون أكثر من القضاة لتجميع المعلومات، ليس هذا فحسب، بل هم أيضاً يخضعون لتغذية ارتجاعية مهمة من الجمهور؛ أي ردود فعل لا يمكنهم تجاهلها أو رفضها، بشأن الآثار الفعلية لتشريعاتهم. أما القضاة فتعوزهم مصادر المعلومات هذه وفرصة التصحيح، بحيث أن أفكار المثقفين التي يقبلها القضاة بالكاد ترد ملاحظات تصحيحية بشأنها، كما أن أهمية السوابق القانونية تجعل التصويبات صعبة، حتى عندما تكون هناك شكوك بين القضاة أنفسهم حول العواقب التي قد تترتب على

ما قاموا به هم أو زملاؤهم في سلك القضاء.

القضاة الذين يستجيبون للرؤية السائدة للنخبة المثقفة في عصرهم ليس لديهم كثير مما يقيد انغماسهم في تلك الرؤية، ومن المرجح أن يجدوا الاحتفاء بدلاً من الانتقاد من قبل النخبة المثقفة (المفكرين والمثقفين) في وسائل الإعلام أو كليات القانون، عندما يخطون خارج مجال خبراتهم القضائية في تطبيق القوانين القائمة، من أجل (الابتكار) في اتخاذ القرارات بما يجعل السياسات الاجتماعية تتفق مع رؤية الصفوة المختارة. وفي المقابل، فإن أقصى ما يمكن أن يتوقعه القضاة الذين تقتصر قراراتهم على دائرة خبرتهم القضائية هو التجاهل. وفي كثير من الحالات، يمكن للقضاة أن يتوقعوا التعرض للهجوم بسبب وقوفهم في طريق التقدم عندما يرفضون سن رؤية الصفوة المختارة من مناصبهم القضائية ورفضهم مجازاة زملائهم الذين يسعون للقيام بذلك.

البيروقراطيون الاتحاديون لا يملكون دوام القضاة الفدراليين تماماً، ولا حتى نطاق سلطة صنع القرار التي يتمتع بها أعضاء الكونغرس، ولكن لديهم مزيج من الأمرين. بما يجعلهم (سلطة حكومية رابعة) قوية، وفرعاً من الحكومة يتحرك ليس فقط خارج الإطار الذي وضعه الدستور، ولكن كثيراً ما يجمع

بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية المفصولة بموجب الدستور. وعلى الرغم من أن سياسات البيروقراطية، ولوائحها وإنفاقها للمال ليست، من الناحية الفنية، تشريعاً، إلا أنها كثيراً ما يكون لها نفس مفعول التشريعات، ودون القيود الدستورية التي يخضع لها الكونغرس؛ فالتصويت لطرد عضو في الكونغرس من منصبه يتطلب جهوداً من المواطنين العاديين أقل بكثير مما قد يبذلونه في محاولة استصدار قرار بيروقراطية فدرالية تم نقضه بالذهاب إلى المحاكم الفدرالية.

المبالغ المالية الطائلة التي توزعها البيروقراطية تمنحهم أيضاً نفوذاً واسعاً لدى الخبراء كل في مجاله تخصصه وعمله؛ فالأسلوب التعسفي الذي تعتمد عليه البيروقراطية في اختيار أكاديميين معينين أو غيرهم من الباحثين لدعمهم بالتمويل، يمكنهم من التأثير في الرأي العام في اتجاه السياسات التي يفضلها البيروقراطيون، ليس هذا فحسب، بل قد يكون له تأثير سلبي في الخبراء الذين يدركون أن الإعراب عن آراء معارضة لآراء أولئك الذين يتولون توزيع المال، سواء في مجال مرض التوحد، أو الاحتباس الحراري العالمي أو غيره من القضايا الأخرى العديدة، يعرض للخطر نفاذهم إلى مبالغ كبيرة من المال اللازم لتمويل البحوث الكبرى والرئيسة.

وَمَا أَن تَمُوِيلَ الْبَحُوْثَ قَدْ يَكُوْنُ حَاسِماً لَوْ ظَافِئُ الْخَبْرَاءِ أَنْفُسَهُمْ
وَوِظَافِئُ زَمَلَاثُهُمْ، يَبْدُو أَن الصَّمْتِ الْحَصِيْفِ هُوَ أَفْضَلُ جِزْءٍ مِنَ الْبَسَالَةِ
وَالشَّجَاعَةِ عِنْدَمَا يَكُوْنُ الْخَبِيْرُ غَيْرَ قَادِرٍ عَلَى الْاِعْتِقَادِ أَوْ الدَّعْوَةِ إِلَى مَوْقِفِ
اِتْخَذْتَهُ بِيْرُوقْرَاطِيَّةٍ وَاسِعَةٍ؛ فَالْاِعْرَابُ الصَّرِيْحُ عَنِ الشُّكُوْكَ، نَاهِيْكَ عَنِ
الْمُعَارِضَةِ، يَحْدُ مِنْ فِرْصِ الْحَصُوْلِ عَلَى تَمُوِيْلِ الْبَحُوْثِ فِي ذَلِكَ الْمَوْضُوْعِ
بِوَجْهِ خَاصٍّ، إِلَى دَرَجَةِ أَن السِّيْرَ ضِدَّ تِيَارِ الْبِيْرُوقْرَاطِيَّةِ يَقْلِلُ مِنَ النُّظْرَةِ
الْاِيْجَابِيَّةِ لِلْمَوْسُسَةِ بِرِمْتِهَا، سِوَاءٍ كَانَتْ قِسْماً اَكَاذِيْمِيّاً أَوْ شَرِكَةِ اسْتِشَارِيَّةٍ،
لَيْسَ هَذَا فَحَسْبُ، بَلْ إِنْ الْخَبِيْرُ كَفَرْدٌ قَدْ يَتَعَرَّضُ لِلْاِسْتِهْجَانِ وَأَثَارِهِ مِنْ
زَمَلَاثِهِ فِي مَكَانِ الْعَمَلِ كَذَلِكَ.

وَبِاخْتِصَارٍ، فَإِنَّ الْبِيْرُوقْرَاطِيَّةَ غَالِباً مَا تَكُوْنُ قَادِرَةً عَلَى تَحْوِيلِ رُؤْيِ النُّخْبَةِ
الْمُتَقَفَّةِ فِي قَانُوْنِ الْأَرْضِيِيِّ، عَلَى الْأَقْلِ ضِمْنَ الْوَلَايَاتِ الْقَضَائِيَّةِ الْخَاصَّةِ
بِكُلِّ مِنْهُمْ، شَرَطٌ أَنْ تَكُوْنُ قَابِلَةً لِلتَّصْوِيْبِ قَلِيلاً بِوِاسْطَةِ رُدُوْدِ الْأَفْعَالِ
الْمَهْمَةِ مِنْ أَوْلِيَاكَ الَّذِينَ يَعْرِفُوْنَ أَفْضَلَ أَوْ أَفْرَادِ الْجُمْهُوْرِ الَّذِينَ يَعْاَنُوْنَ مِنْ
الْعَوَاقِبِ. وَمَا دَامَتْ وَسَائِلُ الْاِعْلَامِ تَتَفَكَّرُ فِي إِطَارِ الرُّوْيَةِ ذَاتِهَا، فَإِنَّهُ قَدْ
لَا يَكُوْنُ هُنَاكَ وَعِيٌّ يَنْقَلُ لِلْجُمْهُوْرِ الْعَامِ أَنَّ هُنَاكَ وَجْهَاتٍ نَظَرَ أُخْرَى
بِشَأْنِ تِلْكَ الْمَسَائِلِ، نَاهِيْكَ عَنِ الْاِنْتِقَادِ الْمَدْعُوْمِ بِبِرَاهِيْنٍ. وَبَدَلاً مِنْ ذَلِكَ

فإن الجمهور قد يسمع أن (جميع الخبراء متفقون) بشأن المسألة المطروحة. الحكومة بشكل عام - بسلطاتها الثلاث المنشأة دستورياً، فضلاً عن البيروقراطية (الفرع الرابع) - قادرة على العمل على أساس أي مفاهيم أو افتراضات لا أساس لها تكون سائدة بين النخبة المثقفة. قد تكون هنالك آراء أخرى موجودة، ولكن تلك الآراء المخالفة تناضل نضالاً شاقاً لمجرد أن تحظى بالانتباه، ناهيك عن الاهتمام والدراسة. قد توجد أدلة تجريبية تسير في اتجاه مصاد للرؤية السائدة، ولكن هذه الأدلة قد تشبه كثيراً الشجرة التي تجد نفسها في غابة فارغة، من حيث كم هذه الأدلة التجريبية التي تصل إلى جزء كبير من الجمهور العام؛ لذلك فإن الحكومة الحديثة والتوسعية تتجه لتعظيم تأثير النخبة المثقفة؛ إذ إن الحكومة بوصفها مؤسسة صنع القرار تعني في الأساس، المشرعين، والقضاة، والمديرين التنفيذيين، والبيروقراطيين، وما من واحد منهم مقيد للبقاء ضمن مجال اختصاصه في اتخاذ القرارات.

سجل المثقفين

ما الذي قدمه المثقفون فعلاً للمجتمع؟ وبأي ثمن؟ يأتي الكثير من

التقدم الكبير في الطب والعلوم والتكنولوجيا من الجامعات ومعاهد البحوث، وأقسام التنمية الصناعية بالشركات؛ مما حقق الاستفادة للمجتمع بكل شرائحه ومن ثم الشعوب في كل أنحاء العالم، وقد تم توفير الكثير من هذه الفوائد من قبل أفراد ذوي قدرات عقلية غير عادية، ولكن نادراً ما كان هؤلاء الأفراد من المثقفين؛ أي هؤلاء الذين يتمثل نتاجهم النهائي في الأفكار التي تكون عملية التحقق من صحتها هي القبول من طرف الأقران. واللافت إلى النظر في شريحة المثقفين بهذا المعنى الأخير هو صعوبة التفكير في فوائد/ منافع قد أضفوها على أي شخص خارج الدوائر الخاصة بهم، وهول التكلفة التي تكبدها المجتمع ككل بسببهم ليس اقتصادياً فحسب، بل بشتى الطرق الأخرى، ومدى ما يسببه التفكير في ذلك من ألم وأسف.

في حين يمكن لأي شخص تقريباً سرد قائمة لأشياء علمية وطبية، أو تقنية جعلت حياة جيل اليوم أفضل بشكل بكثير من حياة الأجيال السابقة، بما في ذلك الجيل السابق، إلا أنه يبدو من الصعوبة بمكان حتى على الشخص الواسع الاطلاع سرد ثلاث طرق جعلت حياتنا اليوم أفضل نتيجة أفكار علماء الاجتماع أو التفكيكية.

يمكن للمرء، بطبيعة الحال، تحديد (أفضل) نتيجة على أنها إدراك علم الاجتماع، والتفكيكية، وما إلى ذلك، أو تنفيذ أجنادات سياساتهم، ولكن هل هذا المنطق الدائري (الذي يدور في حلقة مفرغة) لن يوصلنا إلا إلى مثال آخر من الحجاج من دون حجة (السفسطائية!)؟

كانت هناك كتابات تاريخية، وحتى أعمال عبقرية، في ما يسمى بالعلوم الاجتماعية، على الرغم من أن الكثير من تلك الأعمال كانت، سواء ضمناً أو صراحة، عبارة عن هجمات على أشياء أخرى قالها كتاب آخرون في مجال العلوم الاجتماعية والتي ليس من الواضح على الإطلاق مقدار الخسائر التي كان سيتكبدها المجتمع في حال لم يقل أي واحد منهم في المهنة كلها أي شيء.

على سبيل المثال، كانت كتابات (جيمس ك. ويلسون) عن الجريمة قيمة جداً، ولكنها استندت في المقام الأول إلى دحض الأفكار الأخرى السائدة في علم الجريمة، والتي أسفرت عن كوارث اجتماعية على جانبي المحيط الأطلسي. وباختصار، بعض المفكرين/ المثقفين، وليس عامة الناس، هم من كانوا مصدر المفاهيم الرائجة وراء السياسات التي كانت ذات نتائج عكسية على الجريمة، فضلاً عن القضايا الاجتماعية الأخرى.

وقبل ظهور تلك المفاهيم في نظام العدالة الجنائية بالولايات المتحدة، كانت معدلات جرائم القتل في انخفاض مستمر على مدى عقود، في إطار الأفكار الممارسات التقليدية التي كانت كثيراً ما تلقى الازدراء من قبل المفكرين والمثقفين.

يمكن أن يقال شيء مماثل من كتابات بارزة أخرى قامت على دحض التيارات الفكرية الدارجة الأخرى، ولكن لم يكن هنالك لزوم لها لولا وجود تلك التيارات الفكرية الدارجة التي نشأت وسادت في أوساط المثقفين ووجدت طريقها إلى السياسة العامة. ومع ذلك، وحتى لو افترضنا أن هناك فائدة صافية قد حصلت من عمل المفكرين/ المثقفين المعاصرين، فإنه من الصعب الاعتقاد أن عملهم شابه فوائد مجالات أخرى مثل الهندسة والطب أو الزراعة.

هناك قول مأثور بأنه حتى الساعة المتوقفة تكون صحيحة مرتين في اليوم؛ فالمثقفون بإمكانهم ادعاء الفضل لدعم الكبير لثورة الحقوق المدنية في الستينيات من القرن الماضي (1960)، ولكن الكثير من الفضل يذهب إلى أولئك الذين عرضوا أنفسهم للخطر في الجنوب، بدلاً من أولئك الذين هتفوا لهم مشجعين من مكاتب تحرير الصحف والمجلات في

الشمال، الذين عرضوا حياتهم السياسية للخطر الشديد من أجل الحقوق المدنية، بداية مع الرئيس (هاري ترومان) في الأربعينيات (1940)، كانوا في نهاية المطاف هم الذين أجروا التغييرات القانونية التي بدأت في كسر التمييز العنصري الذي ترعاه الدولة.

ولكن مهما كانت مساهمات المثقفين في ما يتعلق بالتقدم المحرز في مشكلة العنصرية فلا بد من موازنتها بدورهم في تبرير أو ترشيد تقويض القانون والنظام، سواء كان ذلك في سياقات عرقية أو غير عرقية، حيث يمثل السود الضحايا الرئيسيين لتزايد العنف، وحيث إنه خلال بضعة سنوات قتل من السود عدد أكبر من البيض، وبأرقام مطلقة، على الرغم من الاختلافات الكبيرة بين عدد السكان البيض والسود.

في حقبة سابقة، فضح المثقفون في فرنسا، بقيادة (إميل زولا)، تهم الزور التي وجهت إلى الكابتن (ألفريد دريفوس) وأودت به إلى سجن على (جزيرة الشيطان). في الواقع، قيل إن مصطلح (مثقف / مفكر) نشأ في تلك الحادثة، (18) على الرغم من أن آخرين - في الجيش (وجورج كليمونصو) في السياسة - قد تبنا قضية الكابتن (دريفوس)، حتى قبل صدور مقال (زولا) الشهير بعنوان (أدين 19)، (J'accuse) إلا أن حادثة

(دريفوس) وضعت في خانة النجاحات المسجلة لصالح المثقفين، ولكن شهدنا بالفعل كم كان يوجد على الخانة الأخرى من السجل، خصوصاً في فرنسا.

ولئن كان من الصعب تصديق أن المثقفين كمنتجي أفكار قد حققوا فوائد ومنافع كبرى ودائمة بالنسبة إلى الغالبية العظمى من البشر بما يرقى إلى ما قدمه أشخاص من المهن الأخرى، أو حتى تلك التي حققها بعض من هم في مهن عادية (حقيرة)، فإن من السهل ذكر أمور زادها المثقفون سوءاً، سواء في زمننا أو في أزمنة أخرى.

التماسك الاجتماعي

أحد الأمور التي كان المثقفون يقومون بها منذ فترة طويلة، ولا يزالون، هي إضعاف الروابط التي تجمع المجتمع في وحدة متماسكة؛ فقد سعوا إلى استبدال الجماعات التي فرز الناس أنفسهم فيها بتجمعات أخرى أنشأتها وفرضتها النخبة المثقفة؛ فالروابط الدينية والأسرية والوطنية، على سبيل المثال، كانت دوماً، ومنذ فترة طويلة، ينظر إليها بارتياح من قبل النخبة المثقفة كروابط ضارة؛ وبالتالي هنالك سعي لاستبدالها بعلاقات

جديدة أوجدها المثقفون، مثل الطبقة - ومؤخراً (الجنדר أو نوع الجنس) - يتم تصويرها كفئات أكثر واقعية أو أكثر أهمية.

والتضامن بين أفراد الطبقة العمالية كان في وقت ما من بين المفاهيم الرائجة بين مثقفي اليسار، وكانت الحرب العالمية الأولى. بمنزلة الصدمة لهؤلاء المثقفين الذين كانوا قد قرروا فيما بينهم أن أفراد الطبقة العمالية لن يشنوا الحرب ضد أفراد الطبقة العاملة في بلدان أخرى، ربما لأن المثقفين يعتقدون أن الوطن أقل أهمية من الطبقة. إلا أنه، وكما هو الحال في حالات أخرى، فإن هؤلاء المثقفين لم يكلفوا أنفسهم عناء معرفة إذا ما كانت طبقة الشغيلة أنفسهم يشاطرونهم هذا الرأي.

وباختصار، فإن أولية الطبقة على الوطن، مثلها مثل أشياء أخرى كثيرة في رؤية الصفوة المختارة، ليست فرضية ينبغي اختبارها ولكن بدهية ينبغي إعلانها.

لقد رأينا في الفصل السابع بعض الطرق التي قام من خلالها المثقفون في الديمقراطيات الغربية بتقويض الأمن القومي في بلدانهم بين الحربين العالميتين، ولكن قبل أن يكون هنالك دفاع وطني من الناحية العسكرية، فإنه يجب أن يكون هناك بعض الشعور بأن الأمة تستحق منا الدفاع عنها (أي

الشعور الوطني)، سواء من الناحية الاجتماعية أو الثقافية أو غيرهما، ومعظم المثقفين المعاصرين نادراً ما يسهمون في تشكيل ذلك الشعور بل إن بعضهم أدلى بمثل هذه التصريحات على لسان (جورج كينان): «أرني أولاً أميركا التي تعاملت بنجاح مع مشكلات الجريمة والمخدرات، وتدهور مستويات التعليم، وازمحلل المناطق الحضرية، والمواد الإباحية، وكل أنواع الانحلال الأخلاقي بصورة أو بأخرى، أرني وجهاً لأميركا.. كما يجب أن تكون، عندئذ سأخبرك كيف سندافع عن أنفسنا ضد الروس». (20)

لا أقول إن كل المثقفين بهذه الدرجة من بلادة الذهن وانعدام الإحساس، ولكن بأي حال من الأحوال فإن هذا الأمر ليس بغير مألوف لدى بعض المثقفين الذين يعمدون إلى تصوير الولايات المتحدة على أنها في محاكمة وتحتاج إلى إثبات براءتها، وهو قياس نادراً ما يطبق على سائر البلدان الأخرى، قبل أن يكون بإمكانها المطالبة بولاء أفراد شعبها للدفاع عنها ضد دول أخرى، أو ربما حتى قبل أن يكون بإمكان قوانينها وقواعدها الاجتماعية أن تتوقع الامتثال الطوعي في الداخل. كما أن الولايات المتحدة ليست فريدة من نوعها في هذا الصدد. لقد ذهب المثقفون في بعض الدول الأوروبية أبعد من ذلك؛ حيث كانوا يجدون الأعداء

للمسلمين في الداخل والخارج، بحيث أذعنوا للأمر الواقع بحتمية إقامة جيوب للمسلمين لها قواعدها ومعاييرها الخاصة في أوروبا، فضلاً عن غض الطرف عن انتهاكات للقوانين الأوروبية في البلدان التي استقر بها المهاجرون المسلمون. (21)

إن الصور الخيالية للدول الأجنبية مجرد واحدة من بين طرق عدة قوض بها المثقفون بلدانهم، وفي نواح أخرى أيضاً، فإن كثيراً من المثقفين يطمسون أو يدمرون الشعور بالقيم المشتركة والإنجازات المشتركة التي تسمح بقيام أمة، أو بوجود شعور بالتماسك الوطني يمكن بواسطته مقاومة أولئك الذين قد يهجمون عليها من الداخل أو الخارج.

إدانة أعداء البلاد تجعل المرء يبدو جزءاً من العامة والجماهير، ولكن إدانة هؤلاء لمجتمعهم نفسه من شأنه أن يعزل الصفوة المختارة عن بقية الشعب كنماذج أخلاقية وعقول ثاقبة، على الأقل في نظر أقرانهم الذين يشبهونهم في التفكير. ونظراً إلى الدوافع والقيود، فمن الصعب أن نرى كيف يكون بإمكانهم أن يفعلوا خلاف ذلك، عندما تكون كل الأهمية التي يكتسبونها في المجتمع ككل غالباً ما تعتمد على انتقاداتهم لذلك المجتمع وادعاءاتهم بأن لديهم (حلولاً) خاصة لكل ما يحدونه باعتباره (مشكلة)، وهذا

لا يعني أن المثقفين يستغلون أو يلعبون بسخرية على سذاجة العامة من أجل استثمار خبراتهم المهنية للحصول على الشهرة الاجتماعية أو النفوذ السياسي؛ إذ يمكن أن يكونوا معتقدين بصدق ما يقولون، ولكن ذلك الاعتقاد في كثير من الأحيان ليس وراءه أي مضمون جوهري، والأهم من ذلك أنه لا يستند إلى أي اختبار أو محك؛ فبعد اعتماد واحدة من أفكارهم أو سياساتهم، لا يسأل المثقفون أبداً تقريباً سؤال المتابعة: «ما الذي أصبح أفضل نتيجة ذلك؟» وفي معظم الأحيان تكون الأمور قد ساءت بشكل واضح، (22) عندئذ تأتي براعة المثقفين اللفظية للدعاء بأن الأدلة لا تثبت أي شيء؛ لأن ما فعلوه لم يكن بالضرورة هو ما «زاد الطين بلة» حتى ساءت الأمور. وفي الوقت الذي نعتقد أنه لا بأس من التنبيه إلى وجود مغالطة منطقية، فإن ما لا يفعله المثقفون إلا نادراً هو قبول عبء الإثبات على أنفسهم لإظهار النواحي التي تحسنت وأصبحت أفضل عندما وضعت هذه الأفكار موضع تطبيق.

تحت تأثير المثقفين، أصبح لدينا مجتمع يكافئ الناس بالإعجاب عن انتهاك القواعد الخاصة بهم وتفتيت هذا المجتمع إلى شرائح متنافرة، وفضلاً عن التشويه الصريح لسمعة مجتمعهم بسبب تاريخه أو ما فيه من

أوجه قصور حالية، فإن المثقفين غالباً ما يضعون معايير لمجتمعهم لم يتمكن أي مجتمع بشري من استيفائها في ما مضى أو أن يستوفيها مستقبلاً.

إن تسمية هذه المعايير بـ(العدالة الاجتماعية) تمكن المثقفين من الانخراط في شكاوى لا نهاية لها حول الكيفيات المحددة التي يفشل المجتمع من خلالها في أن يستوفي المعايير التعسفية التي وضعوها، إلى جانب موكب من المجموعات التي يحق لها الشعور بالتظلم، والمتمثلة في مقولة «الطبقة والعرق والجنس» اليوم، على الرغم من أن نوع التفكير الذي يقف وراء هذه المقولة، كان يستخدم أيضاً لتصوير الأطفال كضحايا لوالديهم، والمهاجرين غير الشرعيين كضحايا لمجتمع متصلب أو مصاب بكرهية الأجانب في البلد الذي يدخلونه.

باختصار شديد، فإن غالبية المثقفين منخرطون في إنتاج وتوزيع صيغ التظلم والاستياء، كما يقوضون التاريخ عندما لا يجدون ما يكفيهم من المظالم المعاصرة التي تتناسب مع رؤيتهم؛ وبالتالي فإن المجتمع الذي نحصل عليه هو ذلك الذي إذا ولد فيه مولود جديد أتى إلى الدنيا بحزمة جاهزة مسبقاً من الشكاوى ضد الأطفال الآخرين الذين ولدوا في اليوم نفسه. ومن الصعب تخيل أمر أكثر إثارة للفتنة الداخلية وإضعافاً للروابط التي تشد عقد المجتمع.

«إن نشأة الأمم بدءاً من القبائل، في أوائل العصر الحديث في أوروبا وفي

آسيا وإفريقيا المعاصرتين، هو من عمل المثقفين»، وفقاً إلى الباحث المتميز (إدوارد شلنز). (23) ولكن مهما كان دورهم التاريخي في أزمنة أخرى وأماكن مختلفة، فإن المثقفين في الدول الغربية اليوم أصبحوا منشغلين إلى حد كبير بخلق القبائل انطلاقاً من الأمم، وما يطلق عليه (بيتر هيتشنز) في بريطانيا (ترذيد المجتمع) - أي فصل المجتمع إلى جزئيات صغيرة - والذي «مزق الكثير من الروابط غير المرئية التي كانت فيما مضى تؤمن تماسك مجتمعنا» (24) بات نمطاً لا يقتصر على بريطانيا أو حتى الدول الغربية فقط. الإنجازات الإيجابية في المجتمع الذي يعيش فيه المثقفون نادراً ما تلقى الاهتمام، حتى من بعيد، مقارنة بمقدار الاهتمام بالمظالم. وهذا التباين إلى جانب أوجه القصور الواقعية والمنطقية في الكثير من النواحي باسم (العدالة الاجتماعية)، يمكن أن يخلق صورة لمجتمع لا يستحق المحافظة عليه، ناهيك عن الدفاع عنه. إن فوائد الترتيبات الاجتماعية القائمة عادة ما تعتبر أموراً بدوية تحدث تلقائياً نوعاً ما، حتى عندما تحدث نادراً في بعض البلدان الأخرى، وليس كما مور تتطلب التضحية أو على الأقل التحمل، فضلاً عن اعتبارها أموراً قد تتعرض للخطر نتيجة بعض الحماس تجاه (التغيير) الذي يروج له دون اعتبار للتداعيات المحتملة لمثل هذه التغييرات.

توطين الشر

كثير هم المثقفون الذين يعتبرون أنفسهم عوامل (تغيير)، وهو مصطلح غالباً ما يستخدم بشكل فضفاض، بوجه عام تقريباً، كما لو أن الأمور بلغت من السوء درجة بات (التغيير) معها يفترض مسبقاً كتغيير نحو الأفضل حتماً. إن تاريخ التغييرات التي تبين لاحقاً أنها كانت تغييرات إلى الأسوأ، حتى في البلدان التي كانت سيئة جداً أصلاً، مثل روسيا القيصرية أو كوبا - على سبيل المثال - لا يلقي سوى قدر ضئيل جداً من الاهتمام اللازم، ولكن للحصول على جدول أعمال تغيير اجتماعي شامل ومفيد، حتى وإن بدا ذلك معقولاً، فإنه يجب أن يفترض ضمناً توطين الشر في طبقة/ فئة ما، أو مؤسسة ما أو مسؤولين معينين؛ إذ إن الخطايا وأوجه القصور الموجودة فطرياً في كل البشر لا تمثل سبباً وجيهاً كافياً؛ لأن نتوقع شيئاً أفضل بشكل كبير في مجتمع مرتب من جديد، بقدر ما أن الثورة قد تكون بمثابة إعادة ترتيب الكراسي على سطح سفينة تايانيك.

الإصلاحات التدريجية المتراكمة عن طريق أسلوب التجربة والخطأ، قد تؤدي بمسور الزمن إلى إحداث تغيير عميق في المجتمع، ولكن هذا يختلف تماماً عن نوع حزمة التغييرات الجاهزة مسبقاً والمفروضة بشكل شامل لتضرب الأشرار

بشدة وتمجد الصفوة المختارة، تماشياً مع رؤية المثقفين الدرامية المثيرة للاستياء والبغضاء؛ تلك الرؤية التي تتطلب وجود أشرار، سواء أفراداً أو جماعات أو حتى مجتمعاً ككل تنفسي فيه الأفكار الخاطئة التي تحتاج إلى التصحيح من طرف أصحاب الأفكار الصائبة/ الصحيحة. وهذا لا ينفع إذا كان هؤلاء الأوغاد (المفترضون) في مكان بعيد، غافلين عن نصائح أو إدانات المثقفين، أما النذالة النابعة من الداخل فهي أهداف في المتناول وأكثر عرضة للاستهداف، مع احتمال أكثر للإطاحة بها من قبل الجمهور في الداخل بسبب رؤية المثقفين. وباختصار، ما يجب أن يكون هدفاً للهجوم هو (مجتمعنا)؛ حتى يخضع (للتغيير) المحدد الذي تفضله النخبة المثقفة. ويجب أن تكون خطايا المجتمع ماضيها وحاضرها بؤرة التركيز، وعلى سبيل المثال، أشارت دراسة للفقر في العالم إلى التناقض بين الآفاق غير المتكافئة إلى حد كبير لطفل أسود ولد في جنوب إفريقيا الريفية وآفاق طفل أبيض ولد في اليوم ذاته في كيب تاون، واصفة هذه الخلافات بأنها «تركة الفصل العنصري المتمثلة في عدم المساواة في الفرص». (24)

وليس هناك أدنى شك في أن الفصل العنصري كان شراً أو أن غزو واحتلال جنوب إفريقيا من قبل البيض الذين تمكنوا من خلال إخضاع السكان

الأفارقة الأصليين من فرض نظام الفصل العنصري، كان شراً. لا يوجد أي غموض أخلاقي بشأن هذا، ولكن العلاقة السببية مع حالة الفقر الحالية اليوم وعدم المساواة ليست بأي حال من الأحوال واضحة. هل كان الفقر أقل في تلك الأجزاء من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي يحكمها السود؟ فحتى في أسوأ أيام الفصل العنصري، كانت هناك هجرة واضحة وملموسة للسكان الأفارقة الأصليين إلى جنوب إفريقيا، حيث كان الفقر أقل مما كان عليه في أجزاء أخرى من البلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى التي يحكمها السود.. هل كان التناقض بين فقر السود في جنوب إفريقيا والبيض الذين جاؤوا واحتلال أرضهم أقل في الماضي قبل الغزو، عندما كان السود والبيض على حد سواء يعيشون كل في بلده الأصلي؟

يبين التاريخ أن الجواب على كلا السؤالين يجب أن يكون (لا!)، وهل أن هذه التناقضات الاقتصادية الجذرية فريدة في إفريقيا أم أنها غير عادية حتى على الساحة العالمية؟ هل هذه التناقضات مميزة لمختلف المجموعات العرقية؟ يجب أن يكون الجواب على هذين السؤالين بـ(لا!) أيضاً؛ فقد أشار المؤلف نفسه في الكتاب ذاته، وبالتحديد في الصفحة السابقة، إلى مدى التناقضات الحادة في الدخل داخل مختلف البلدان الإفريقية، أكثر بكثير

مما هي عليه في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، (26) غير أنه يبدو أن المضامين لم ترحل من صفحة إلى أخرى.

وأشار باحث آخر إلى كيفية رسم خط عبر أوروبا واكتشاف أن الطفل الذي يولد شرق هذا الخط لديه آفاق واعدة محتملة أقل بكثير من طفل يولد غرب ذلك الخط. (27) يعود هذا التباين إلى عدة قرون واستمر من خلال كل أنواع التغييرات في الأنظمة على كلا الجانبين من هذا الخط؛ فالشروع الاجتماعي لم تكن مجهولة على جانبي هذا الخط عبر أوروبا، ولكن الانزلاق من الإدانة الأخلاقية إلى تفسير الأسباب لم يعد صحيحاً في أوروبا أكثر منه في إفريقيا أو في أماكن أخرى.

لقد كان الرق شراً متفشياً في كل أنحاء العالم لآلاف السنين، ولكن الخلط بين أخلاقه الظاهرة وسببها، والسعي إلى توطين الشر أدى إلى قلب تاريخ العبودية في جميع أنظمتنا التعليمية، وكذلك في وسائل الإعلام ولدى المثقفين بشكل عام؛ وهكذا تم تقديم العبودية كما لو كانت خاصية تميز البيض ضد السود في الولايات المتحدة، أو في المجتمعات الغربية؛ فما من أحد يحلم بالمطالبة بتعويضات من شمال إفريقيا بسبب جميع الأوربيين الذين تم جلبهم إلى هناك كعبيد من قبل قراصنة الساحل البربري، على الرغم من أن هؤلاء العبيد

الأوروبيين يفوقون بكثير أعداد العبيد الأفارقة الذين جلبوا إلى الولايات المتحدة وإلى المستعمرات الثلاث عشرة التي تشكلت منها الولايات المتحدة. (28)

ولأن الغرب لم يكن في مأمن من الشرور، والأخطاء وأوجه القصور الكامنة في الجنس البشري في كل أنحاء العالم، تمكنت النخبة المثقفة من توثيق هذا القصور بطريقة تجعله يبدو كأنه من خصائص (مجتمعنا). بالنسبة إلى العبودية فإن ما تميز به الغرب هو أنه كان أول حضارة انقلبت ضد العبودية في بداية القرن الثامن عشر، وأنه قوض العبودية في جميع أنحاء العالم منذ بداية القرن التاسع عشر، ليس فقط داخل مجتمعاته الخاصة به، ولكن أيضاً في المجتمعات غير الغربية التي خضعت لسيطرة أو نفوذ أو تهديد الغرب. ومع ذلك فإنه لا يوجد عملياً أي اهتمام بين المثقفين اليوم في معرفة كيف انتهت ظاهرة عالمية مثل العبودية بعد آلاف السنين؛ لأن الرق في الحقيقة لم يتلاش هكذا من تلقاء نفسه، ولكنه واجه قمعاً بالقوة من خلال حملات شنها الغرب في جميع أنحاء العالم واستمرت أكثر من قرن من الزمان، وفي كثير من الأحيان بمعارضة شرسة من الآسيويين والأفارقة وغيرهم ممن يريدون المحافظة على ظاهرة الرق، ولكن نادراً ما تمر هذه القصة من خلال المرشحات التي تضعها النخب المثقفة، ولا يتم

تسليط الضوء إلا على أن العبودية كانت متفشية في الغرب، كما لو أن ذلك كان خاصية مقصورة عليه وحده. وما يتم تسليط الضوء عليه أيضاً هو أن البيض استعبدوا السود في الغرب، ولكن، حتى في الغرب نفسه عانى البيض من الاستعباد على يد غيرهم من البيض، وذلك لعدة قرون قبل أن يتم جلب أول عبد إفريقي من نصف الكرة الغربي مكبلاً بالسلاسل. وحقيقة أن هؤلاء الأفارقة أطلق عليهم اسم (slaves العبيد) يعكس حقيقة أن مجموعة من البيض استعبدوا لعدة قرون قبلهم وهم (السلاف Slavs)؛ إذ إن كلمة (slaves) مشتقة من كلمة (Slavs) (السلاف)، ولا ينطبق هذا على اللغة الإنجليزية فقط بل على كل اللغات الأوروبية الأخرى، وفي العربية أيضاً. (29) وقد أشار المؤرخ المشهور (دانيال بورستين) قائلاً: «الآن، وللمرة الأولى في التاريخ الغربي، صادف وضع الرقيق اختلافاً في العرق». (30)

وعلى العموم، بالنسبة إلى معظم المؤرخين فقد استعبد الأوروبيون غيرهم من الأوروبيين، واستعبد الأفارقة غيرهم من الأفارقة، كما استعبد الآسيويون غيرهم من الآسيويين. ولما أصبح الاسترقاق بالجملة للأوروبيين خياراً أقل قابلية للاستمرار، تم اللجوء إلى شراء الرقيق الأفارقة المستعبدين من قبل أفارقة آخرين.

وقد انبثقت العنصرية من هذا الوضع، ولكن العنصرية لا يمكن أن تفسر العبودية التي سبقتها بقرون عدة، ومع ذلك فإن الانطباع الذي ترك لدى الكثير من المثقفين هو أن العنصرية تفسر استعباد البيض للسود، وهو انطباع يتماشى كثيراً مع الرؤية السائدة التي ينبغي تمحيصها بشكل وثيق؛ فحذف ما تبقى من قصة العبودية في جميع أنحاء العالم يجعل الرؤية السائدة تبدو معقولة.

وقد تمت مقارنة الإمبريالية بالطريقة ذاتها تقريباً من قبل الكثير من المثقفين؛ بوصفها شراً اتسم به (بمجتعنا)، ولكن من المستحيل قراءة الكثير من تاريخ العالم، قديمه أو حديثه، دون العثور على الدرب الدموي الذي سطره الغزاة والمعاناة التي لحقت بمن تعرض للغزو، ومثله مثل العبودية شمل الاستعمار كل فرع من فروع الجنس البشري، سواء كغزاة وكضحايا للغزو. في الواقع لقد كان شراً غير محدد. يمكن أبداً، ولكن كثيراً ما صور المثقفون بعض الشعوب كضحايا نبيلة للغزو، حتى عشية يتخذ هؤلاء الضحايا دور الجلادين عندما تتاح لهم الفرصة، كما فعل الكثيرون بعد أن أدى (حق الشعوب في تقرير مصيرها) الذي نادى به (وودرو ويلسون) إلى حصول الأقليات المقهورة في هابسبورغ المقطعة أوصالها وفي الإمبراطوريات العثمانية إلى تكوين دولها الخاصة بها، والتي من أول أوامرها اضطرهاد الأقليات الأخرى التي باتت تعيش تحت سيطرتها.

ومع ذلك فإن قصة الغزو اليوم تروى بشكل غير متناسب كلياً على أنها قصة غزو من طرف الأوروبيين المتوحشين لشعوب أصلية وبريئة؛ فهذه الأخيرة غالباً ما يتم تصويرها على أنها «تعيش في تناغم مع الطبيعة» أو حسب (جون فرنسواريفال) الذي وصفها باقتدار على أنها «شاعرية أسطورة العالم الثالث». (31) هذا التوظيف بدا كأنه معقول في ضوء حقيقة أن الأوروبيين في القرون الأخيرة كونوا مزيداً من الثروة، ومزيداً من التكنولوجيا، ومزيداً من الأسلحة النارية التي حققوا بها ما يمكن تحقيقه على مدى آلاف السنين، لكن الأوروبيين لم يكونوا أصحاب الريادة على الدوام في التكنولوجيا، ولم يكونوا أكثر ثراءً من الشعوب الأخرى. وخلال القرون التي سبقت صعود أوروبا على المسرح العالمي، كان ملايين الأوروبيين قد خضعوا لغزو جامح من آسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

لقد استغرق الأمر قرناً من القتال والصراع قبل أن تطرد إسبانيا آخر الغزاة من شمال إفريقيا في العام ذاته الذي شهد إرسال (كريستوفر كولومبس) في الرحلة التي كان من شأنها أن تفتح نصفاً كاملاً من الكرة الأرضية أمام الغزو الإسباني الجديد وغيرهم من الأوروبيين. كانت العبودية والغزو الهمجي أمرين شائعين في النصف الغربي للكرة الأرضية قبل أن تلوح في

الأفق سفن (كولومبس). وفي الواقع فإن نشأة الفكرة القائلة إن الغزو في حد ذاته فكرة خاطئة مثلما كانت العبودية خطأ في حد ذاتها، بغض النظر عمّن الذي فعل ذلك ومن فعل ذلك، كانت في تطور كنتيجة طبيعية لنوع من الكونية التي ارتادتها الحضارة الغربية، لكن اليوم فإن هذا التاريخ نفسه انقلب رأساً على عقب من خلال تصوير الشر الغربي، والذنب الموروث، بشكل ليس من قبيل المصادفة، والمسؤولية وضرورة جبر الضرر والتعويض.

انتشار الرؤية

لو أجرينا دراسة مسحية للمسائل الأخرى التي كانت مثار اهتمام وتركيز المفكرين/ المثقفين، سواء فيما يتعلق بالتاريخ أو الأحداث المعاصرة، لمأّت مجلدات عديدة، والأهم أنها تملأ مدارسنا وجامعاتنا.

إن أيديولوجيا نقابة المعلمين الرئيسة في الولايات المتحدة (الجمعية الوطنية للتعليم) تشبه إلى حد كبير أيديولوجيا نقابة المعلمين الفرنسية التي ظلت سنوات عدة تقوض الدفاع الوطني طوال جيل كامل من الطلاب الفرنسيين، وتصور الشجاعة كشيء يساوي النزعة العدائية/ الحربية، وتحول تاريخ الأبطال الذين أنقذوا البلاد من براثن الغزاة في الحرب العالمية الأولى، إلى

مجرد ضحايا حالهم حال قوات العدو التي تسعى إلى تدمير وإخضاع الأمة. إن العيوب وعدم الكفاءة قلما يؤديان إلى هلاك أمة، ولكن تفكك الروابط الاجتماعية وزعزعة الروح المعنوية وثقة وولاء شعوبها، يمكن أن تؤدي إلى ذلك؛ فالمثقفون يسهمون بشكل كبير في كل من هذين المسارين. إن تأليب مجموعة ضد أخرى من خلال النظر إلى عدد لا يحصى من الحالات عبر منشور أو بمنظور (العرقية، والطبقية والجنس)، ووضع معايير (عدالة اجتماعية) بعيدة المنال، ووضع أهداف مستحيلة لتصحيح التاريخ، كلها تنطوي على إثارة فتنة لا تنتهي، وتقويض أي مجتمع على يد مثقفين جاهزين لشن حملات عنيفة وجمهور متقبل دون تمحيص لنظرتهم للمجتمع ولأنفسهم أيضاً. وطالما يتم قبول الافتراضات الكاسحة كمعرفة وقبول الخطاب المتعالي كمثالية، فإن المثقفين سينجحون في تصوير أنفسهم كطلّاع (للتغيير) الشامل الذين يظلون في منأى عن المساءلة بسبب عواقبه. من شأن السجل الكامل لتأثيرات المثقفين، في مختلف بلدان العالم، أن يتسع لكتاب أكبر من هذا بكثير، إن لم يكن في أجزاء متعددة. وهذا الكتاب لا يتسع إلا لتعداد أبرز تأثيراتهم بشكل مقتضب؛ حيث تمّ التعرض لبعض تفاصيلها فصول سابقة. لقد حول المثقفون الإنجازات البناءة ومكافآت بعض أفراد المجتمع من

مصدر إلهام للآخرين إلى مصدر استياء وتذمر لبعضهم الآخر.

لقد تجاهل المثقفون إلى حد كبير أو قللوا من شأن الجوانب التي يقود فيها الأميركيون العالم، بما في ذلك العمل الخيري والتكنولوجيا وصنع الأدوية المنقذة للأرواح، وتعاملوا مع الأخطاء والعيوب أو نقاط الضعف التي يشترك فيها الأميركيون مع سائر البشر حول العالم كعيوب خاصة (بمجتمعنا).

إنهم يشجعون الناس الذين لم يقدموا شيئاً لهذا العالم على التذمر، بل يمكن أيضاً أن ينظموا مظاهرات للاحتجاج، على أن الآخرين لا يقدمون لهم ما فيه الكفاية. لقد قاموا بعقلنة وترشيد كسر القوانين من قبل أولئك الذين أرادوا أن يختاروا لأنفسهم صورة المستضعفين الذين يصارعون (نظاماً) قمعياً، حتى وإن كان هؤلاء طلبة ينتمون إلى عائلات ثرية.

وسواء في أميركا أو في فرنسا، فقد حولوا لفظياً الأبطال العسكريين الذين وضعوا حياتهم على المحك من أجل بلدانهم، إلى ضحايا حرب، وأشخاص جديرين بالشفقة بدلاً من الاقتداء بهم؛ ففي المعاهد والكليات حاد المثقفون بالتعليم عن هدفه الأصلي، وهو تزويد الطلاب بالمعرفة والمهارات الفكرية؛ ليتمكنوا من تقدير المسائل بشكل صحيح، وليتمكنوا من اتخاذ قرارات خاصة، إلى عملية تلقين وتعليم الاستنتاجات التي

توصلت إليها الصفوة المختارة (أصحاب الرؤية المكرسة). لقد ساووا بين أولئك الذين قدموا منتجات وخدمات من شأنها أن ترفع من مستوى العيش وبين أولئك الذين يرفضون العمل أصلاً، ولكنهم يصورون على أنه من حقهم الحصول على (حصصة عادلة ومساوية) من شقاء الآخرين، هذا الاستحقاق يجري بغض النظر عن إذا ما كانوا يتقيدون بالآداب العامة في الشوارع أو في الحدائق العمومية. لقد تعامل المثقفون مع نتائج رؤيتهم على أنها بدهيات يجب اتباعها بدلاً من فرضيات تحتاج إلى الاختبار.

كما تعامل بعض المثقفين مع الواقع ذاته على أنه ذاتي ووهمي؛ وبالتالي يضعون المواضع الفكرية والبدع الراهنة على قدم المساواة مع المعرفة الثابتة والحكمة الثقافية التي استخلصت من عصارة أجيال من التجربة.

فالمثقفون حولوا إحساس الناس من قهر الفقر ومذلتهم إلى إحساس بقهر أعمق من ذلك؛ الإحساس بأنهم ضحايا. لقد تصرفوا كما لو أنهم هم النخبة المختارة المعتمدة؛ وبالتالي المخولة لتحديد أي الشرائح الاجتماعية يؤيدون، ومن سيسمح لهم باختيار شركائهم الخاصين، ومن لن يسمح لهم بذلك، وأي مخاطر صغرى ينبغي منع الناس من المجازفة بها، وأي مخاطر كبرى يسمح لهم بركوبها.

لقد أشادوا بالثقافات التي تركت الناس غارقة في الفقر والمرض والعنف والفوضى في حين حجموا الثقافات التي أرشدت العالم إلى سبل الرخاء والتقدم في الطب والقانون والنظام؛ وبذلك غض المثقفون النظر أحياناً أو استبعدوا حقيقة أن جماهير عريضة من الناس كانوا يفرون من المجتمعات التي صورها المثقفون بشكل رومانسي ولجؤوا إلى المجتمعات التي يدينها المثقفون. كانت النخبة المثقفة سريعة في إيجاد الذرائع والأعذار للجريمة وسريعة بنفس القدر لإلقاء اللوم على الشرطة حتى عند مناقشة مسائل ليس لديهم دراية ولا خبرة بها، مثل مسألة إطلاق النار. لقد شجعوا الفقراء على تبني فكرة أن الأغنياء هم سبب فقرهم، وهي رسالة قد تكون بمنزلة إزعاج عارض للأغنياء، ولكن عقبة دائمة أمام الفقراء الذين قد يرون أنه ليس هنالك من حاجة كبيرة إلى إحداث تغييرات جذرية في حياتهم ليرتقوا بأنفسهم بدلاً من تركيز جهودهم على شد الآخرين إلى الورا.

لقد تصرف المثقفون كما لو أن جهلهم بالسبب الذي يجعل بعض الناس يكسبون دخلاً مرتفعاً على نحو غير اعتيادي، هو سبب كاف ليجعل تلك المداخليل مشبوهة أو لا ينبغي السماح بكسبها. إن سلوك المثقفين الذي تميز بانعدام النقد الذاتي، والذي برهن على تناقضات كثيرة وصارخة

بين مفاهيمهم وبين الحقائق على أرض الواقع. وعلى سبيل المثال في عام 1930م، كان الكثيرون من كبار المثقفين في أميركا يدعون علناً إلى التصويت لصالح الحزب الشيوعي الأميركي، كما كان الكثير من كبار المثقفين الآخرين في الديمقراطيات الغربية بصفة عامة، خلال الثلاثينيات يرفعون من شأن الاتحاد السوفييتي كمنقذ أفضل من الرأسمالية الأميركية، في وقت كان فيه ملايين الناس يتضورون جوعاً حتى الموت في الاتحاد السوفييتي في حين نقل كثيرون آخرون إلى معسكرات السخرة. لقد صمدت الفكرة القائلة إن نزع السلاح والامتيازات كانت الطريقة المثلى لتفادي الحرب، وظلت على قيد الحياة، على رغم الواقع الذي أثبت أن هذه السياسات تحديداً هي التي أدت إلى أكثر الحروب كارثية على الإطلاق. وقد بعثت هذه السياسات ذاتها إلى الوجود مجدداً من قبل المثقفين خلال الجيل الأول الذي ولد بعد تلك الحرب، وبالقدر ذاته من الحماسة، والثقة الزائدة في المبررات الأخلاقية الذاتية (تقديس الذات) والتصوير الشيطاني لأولئك الذين تجرؤوا على الاعتقاد بأن اتباع نهج مختلف من شأنه - على الأرجح - أن يحافظ على السلام، ولم يكن هناك الكثير من إعادة النظر عندما أدت السياسات المعارضة إلى نزع فتيل الحرب الباردة.

وبشأن قضايا من كل ألوان الطيف بدءاً من سياسات الإسكان إلى القوانين التي تنظم عمليات زرع الأعضاء، سعى المثقفون للحصول على حرية تصرف كاملة في اتخاذ القرارات واغتصابها من أيدي أولئك المعنيين بالأمر مباشرة، والذين لهم دراية ومصصلحة شخصية، ومن ثم نقلها إلى أطراف ثالثة لا تملك لا الدراية ولا المصلحة، ولا تدفع ثمناً لأخطائها. لقد قاموا بغرلة المعلومات الواردة في وسائل الإعلام وفي المدارس وفي الأكاديمية بقصد استبعاد الأمور التي تهدد رؤيتهم للعالم؛ فهم يجدون أنفسهم بتشويه سمعة المجتمع الذين يعيشون فيه وتآليب أفراده بعضهم ضد بعض.

خلاصة: الآثار والمضامين

إن خصائص المثقفين والأدوار التي يريدون أن يلعبوها يتماشى بعضها مع بعض بشكل جيد، وهذا ينطبق على كل من المثقفين أنفسهم الذين يتمثل نتاجهم النهائي في الأفكار، وعلى النخبة المثقفة، وأهل الفكر ككل، بما في ذلك دائرة أتباعهم الكبيرة التي تعكس آراءهم ووجهات نظرهم.

الأمور المفضلة لدى المثقفين، سواء أكان الموضوع المحدد هو الجريمة أو الاقتصاد أو غيرهما من الأمور، ليس فقط أن يكون متبايناً بشكل واضح

عن المجتمع ككل، ولكن أيضاً، وبصورة بدهية تقريباً، أن يكون متفوقاً على المجتمع، فكرياً أو أخلاقياً، أو كليهما؛ فرويتهم للعالم ليست فقط رؤية سببية للعالم كما هو قائم، ورؤية لما يجب على العالم أن يكون، وإنما أيضاً رؤية لأنفسهم كطليعة من الصفوة المختارة يقودون إلى عالم أفضل.

هؤلاء الذين تختلف أفكارهم المحددة أو رؤيتهم العامة عنهم أو من يسمونهم بالجهلة، كثيراً ما يعاملون بوصفهم عقبات تحول دون التقدم، ومصادر مضايقة ينبغي تجاهلهم، أو الالتفاف حولهم، وتشويه سمعتهم، بدلاً من معاملتهم كأشخاص من نفس المستوى الأخلاقي والفكري، ينبغي مقارعة حججهم بالوقائع والأدلة والمنطق. والاستخدام الواسع النطاق والعارض لعبارات مثل (زيادة وعي) الآخرين أو تصريحات بأن المعارضين (لم يستوعبوا الفكرة فقط)، تكشف عن وجود تفضيل لتجنب مواجهة على قدم المساواة؛ وهو ما يعني التنازل عن جزء من رؤية الصفوة المختارة؛ فشقرة الخطب الجامعية التي بها معايير ذاتية، وفي معظم الأحيان أحكام (لإعادة تعليم) هؤلاء الذين لديهم آراء (سطحية) تؤكد نفس التفضيل في المؤسسات الأكاديمية حيث يحكم المثقفون سيطرتهم المباشرة على كل الأمور.

وربما الأهم من ذلك كله أن رؤية الصفوة المختارة تمثل استثماراً ضخماً

للأناس في مجموعة معينة من الآراء؛ وبالتالي عقبة رئيسة أمام إعادة النظر في تلك الآراء في ضوء الأدلة والتجربة. لا أحد يحب أن يعترف بالخطأ. ولكن قلة هم الذين لديهم مصلحة شخصية كبيرة من هذا القبيل في مجموعة معتقدات كالتى تميز رؤية الصفوة المختارة أو العدد القليل جداً من الدوافع العكسية لإعادة النظر فيها؛ فالقسوة التي يهاجم بها أعضاء الصفوة المختارة الآخرين، والعناد الذي يجعلهم يتشبثون بمعتقداتهم، في تحد و صلف للأدلة المتزايدة، أكثر من أي وقت مضى ضد (الأسباب الجذرية) للجريمة وغيرها من النظريات الاجتماعية الأخرى، وعلى سبيل المثال، يدل على ذلك الاستثمار الشخصي الكبير في مجموعة من الآراء الاجتماعية أو السياسية.

المثقفون ليس لديهم سيطرة على الدوغمائية أو الأناس، أو القدرة على التفكير العقلاني، لكن القيود المؤسسية التي تواجه الناس في مجال الأعمال التجارية، والعلوم، وألعاب القوى، والكثير من المجالات الأخرى تواجه هؤلاء الناس بتكاليف عالية، وفي كثير من الأحيان مدمرة بسبب الإصرار على أفكار يتضح فيما بعد أنها غير صالحة في الممارسة.

وبالمثل، فإن تاريخ المعتقدات السائدة بين العلماء، والتي أجبروا على

التخلي عنها في مواجهة الأدلة العكسية هو جزء رئيس من كل تاريخ العلوم. ومجال ألعاب القوى، سواء بين المحترفين أو في المدارس، لا يمكن لأي نظرية أو معتقد أو لأي مدرب أو مدير تحمل الخسائر المتواصلة والبقاء على قيد الحياة.

ولكن ما من شيء من هذه القيود التي لا مفر منها يواجهها الناس الذين يتمثل نتائجهم النهائي في الأفكار، والذين لا تواجه أفكارهم سوى التثبيت من صحتها من طرف أقرانهم الذين يشاطرونهم التفكير ذاته، وينطبق هذا بالخصوص على المثقفين الأكاديميين الذين يتحكمون بمؤسساتهم ويختارون زملاءهم وحتى من يخلفهم؛ فما من أستاذ جامعي مثبت/مرسم يمكن طرده من منصبه؛ لأنه صوت لصالح سياسات في الحرم الجامعي اتضح لاحقاً ضررها اقتصادياً أو تربوياً على كليته أو جامعته، أو دعا إلى سياسات تبين فيما بعد أنها كارثية بالنسبة إلى المجتمع ككل.

هذا الشعور بانعدام المسؤولية أمام العالم الخارجي ليس محض صدفة بل هو مبدأ متجذر تحت عنوان (الحرية الأكاديمية)، وبين عد المساءلة واللامسؤولية هنالك خطوة قصيرة جداً، فإن الأفراد الآخرين من النخبة المثقفة/أهل الفكر، بما في ذلك وسائل الإعلام الإذاعية ووسائل الإعلام الترفيهية، على حد سواء،

تتمتع بحرية واسعة جداً فيما يتعلق بالتثبت من صحة ما يقولون، حيث إن القيد الرئيس بالنسبة إليهم هو إذا ما كانوا قادرين على جذب الجمهور، سواء بالحقائق أو الأكاذيب، وسواء أكانت آثار ذلك بناءً أو مدمرة على المجتمع ككل. وتماًماً مثلما تتجه السلاحف التي فقست حديثاً بشكل غريزي نحو البحر، فإن أولئك الذين تتمثل منتجاتهم النهائية في الأفكار يميلون إلى الانجذاب نحو المؤسسات؛ حيث تكون أفكارهم أقل عرضة لمخاطر التشكيك والتكذيب بالوقائع. وإضافة إلى المؤسسات الأكاديمية ووسائل الإعلام، فإن المثقفين يميلون إلى الانجذاب نحو المنظمات غير الربحية بشكل عام والمؤسسات على وجه الخصوص.

تعتمد الأموال اللازمة لدعم المؤسسات بالدرجة الأولى على العبارات المقنعة، وهي إحدى المواهب الأساسية للمثقفين، والتي من شأنها أن تبقي تدفق التبرعات، سواء عن طريق دق نواقيس خطر الكوارث أو عن طريق وعود بإيجاد (حلول) اجتماعية. أما المؤسسات التي لديها أوقافها الخاصة بها فليس لها حتى أدنى ضرورة لجذب التبرعات من أجل البقاء؛ مما يجعلها قادرة على متابعة رؤية أولئك الذين يديرون هذه المؤسسات، دون الحاجة إلى القلق إزاء أي أمر عدا التأثير في الجمهور بطرق من شأنها أن تكون مرضية لأنفسهم وكسب موافقة أقرانهم.

وهذه الأماكن التي يميل المثقفون إلى الانجذاب إليها ميل إلى أن تكون أماكن حيث يكون للفكر المحض وزن كبير، وحيث تكون الحكمة غير ضرورية بأي حال من الأحوال؛ لأنه ليس هنالك عواقب لمواجهةها أو أي ثمن لدفعه بسبب تشجيع أفكار قد تتضح ذات آثار كارثية بالنسبة إلى المجتمع ككل. ومهما قلت القيود المفروضة على ما يختار المثقفون القيام به في عملهم؛ فإن الدور الذي يطمحون إلى لعبه في المجتمع ككل لا يمكن تحقيقه من طرفهم إلا بقدر ما يقبل المجتمع ما يقولونه دون تمحيص، ويخفق في دراسة سجلات تاريخهم. وعلى الرغم من الأسلحة الهائلة المستخدمة من قبل المثقفين في حروبهم لبيس هيمنتهم الثقافية والأخلاقية والأيديولوجية؛ فإنها ستظل دائماً غير قادرة على إبطال مفعول القوة الموازنة/ المعاكسة المتمثلة في الوقائع والخبرة والحس السليم. وينطبق هذا بشكل كبير على الولايات المتحدة؛ حيث المثقفون لم يحصلوا أبداً على نوع الاحترام الذي يلقاه نظراؤهم في أوروبا وبعض أجزاء أخرى من العالم، ولكن حتى بين الأميركيين فإن الاشتباكات المستمرة بين السياسات والممارسات والقوانين القائمة على أساس المفاهيم والأيديولوجيات السائدة بين المثقفين، ضيق بشكل مستمر نطاق الحريات التي كان يتمتع بها تقليدياً الناس العاديون

لتسيير حياتهم اليومية، فضلاً عن تشكيل سياسة الحكومة. إن تقليل المثقفين من شأن الواقع الموضوعي والمعايير الموضوعية يمتد إلى أبعد من الظواهر الاجتماعية والعلمية والاقتصادية؛ ليصل إلى الفن والموسيقى والفلسفة، والاتساق المهمين عبر كل هذه المجالات المتباينة هو تمجيد الذات من قبل المثقفين. وعلى خلاف الإنجازات الثقافية العظيمة في الماضي، مثل الكاتدرائيات الرائعة التي كانت تهدف إلى إلهام الملوك والفلاحين، على حد سواء، فإن السمة المميزة للفن (الموسيقى الحديثة) الواعية بذاتها، هي صعوبة وصولها إلى الجماهير، وحتى في كثير من الأحيان الإساءة المتعمدة أو الاستهزاء من الجماهير. وتتماماً مثلما أن الجسد الطبيعي والمادي يمكن أن يستمر في العيش، على الرغم من احتوائه على بعض الكميات من الكائنات الحية الدقيقة التي قد يتسبب انتشارها في تدميره كله، كذلك فإن المجتمع يمكنه البقاء على قيد الحياة على الرغم من وجود بعض القسوى التي تعمل على تفكيكه في داخله، ولكن هذا يختلف جداً عن القول إنه لا يوجد حد لعدد وجرأة وضاوارة قوى التفسخ تلك التي يمكن لمجتمع ما أن يصمد أمامها دون إرادة المقاومة على الأقل.

الهوامش

PREFACE

1. J.A. Schumpeter, *History of Economic Analysis* (New York: Oxford University Press, 1954), p. 475.

2. Mark Lilla, *The Reckless Mind: Intellectuals in Politics* (New York: New York Review Books, 2001), p. 198.

CHAPTER 1: INTELLECT AND INTELLECTUALS

1. Alfred North Whitehead, (December 15, 1939,) *Dialogues of Alfred North Whitehead as Recorded by Lucien Price* (Boston: Little, Brown and Company, 1954), p. 135.

2. Michael St. John Packe, *The Life of John Stuart Mill* (New York: The Macmillan Company, 1954), p. 315.

3. For example, according to the *Chronicle of Higher Education: (Conservatives are rarest in the humanities (3.6 percent) and social sciences (4.9 percent), and most common in business (24.5 percent) and the health sciences (20.5 percent)). Among faculty in the social sciences and humanities at elite, Ph.D.-granting universities, (not a single instructor reported voting for President Bush in 2004,) when the President received a majority of the popular vote in the country at large. See David Glenn, (Few Conservatives but Many Centrists Teach in Academe,) Chronicle of Higher Education, October 19, 2007, p. A10. In the health sciences, a study showed that the proportion of the faculty who called themselves conservative was the same as the proportion who called themselves liberal (20.5 percent), with the remainder calling themselves moderate. In business there were slightly more self-styled conservatives than self-styled liberals (24.5 percent versus 21.3 percent). Neil Gross and Solon Simmons, (The Social and Political Views of American Professors,) Working Paper, September 24, 2007, p. 28. But in*

the social sciences and humanities, people who identified themselves as liberals were an absolute majority, with moderates outnumbering conservatives several times over among the remainder. See also Howard Kurtz, (College Faculties A Most Liberal Lot, Study Finds,) Washington Post, March 29, 2005, p. C1; Stanley Rothman, S.

Robert Lichter, and Neil Nevitte, (Politics and Professional Advancement Among College Faculty,) The Forum, Vol. 3, Issue 1 (2005), p. 6; Christopher F. Cardiff and Daniel B. Klein, (Faculty Partisan Affiliations in All Disciplines: A Voter-Registration Study,) Critical Review, Vol. 17, Nos. 3–4, pp. 237–255.

4. *Oliver Wendell Holmes, (The Profession of the Law,) Collected Legal Papers (New York: Peter Smith, 1952), p. 32.*

5. *George J. Stigler, Essays in the History of Economics (Chicago: University of Chicago Press, 1965), p. 21.*

6. *See Thomas Sowell, On Classical Economics (New Haven: Yale University Press, 2006), pp. 143–146.*

7. *Eric Hoffer, Before the Sabbath (New York: Harper & Row, 1979), p.*

3. *Richard Posner also said that public intellectuals (who do not expect to undergo the close scrutiny of a biographer pay little cost in reputation even for being repeatedly proved wrong by events). Richard A. Posner, Public Intellectuals: A Study of Decline (Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 2001), p. 63.*

8. *Paul R. Ehrlich, The Population Bomb (New York: Ballantine Books, 1968), p. xi.*

9. *The results of the government study of the safety of the Corvair were reported in the Congressional Record: Senate, March 27, 1973, pp. 9748–9774.*

CHAPTER 2: KNOWLEDGE AND NOTIONS

1. *Daniel J. Flynn, Intellectual Morons: How Ideology Makes Smart*

- People Fall for Stupid Ideas* (New York: Crown Forum, 2004), p. 4.
2. Bertrand Russell, *Which Way to Peace?* (London: Michael Joseph, Ltd., 1937), p. 146.
3. League of Professional Groups for Foster and Ford, *Culture and the Crisis: An Open Letter to the Writers, Artists, Teachers, Physicians, Engineers, Scientists and Other Professional Workers of America* (New York: Workers Library Publishers, 1932), p. 32.
4. (Shaw Bests Army of Interviewers,) *New York Times*, March 25, 1933, p. 17.
5. (G.B. Shaw 'Praises' Hitler,) *New York Times*, March 22, 1935, p. 21.
6. Letter to *The Times of London*, August 28, 1939, p. 11.
7. George J. Stigler, *Memoirs of an Unregulated Economist* (New York: Basic Books, 1988), p. 178. (A full collection of public statements signed by laureates whose work gave them not even professional acquaintance with the problem addressed by the statement would be a very large and somewhat depressing collection). *Ibid.*, p. 89.
8. Roy Harrod, *The Life of John Maynard Keynes* (New York: Augustus M. Kelley, 1969), p. 468.
9. Brad Stone, (*The Empire of Excess*,) *New York Times*, July 4, 2008, p. C1. Wal-Mart has likewise put much emphasis on choosing the locations of its stores. Richard Vedder and Wendell Cox, *The Wal-Mart Revolution: How Big-Box Stores Benefit Consumers, Workers, and the Economy* (Washington: AEI Press, 2006), pp. 53–54.
10. F.A. Hayek, *The Constitution of Liberty* (Chicago: University of Chicago Press, 1960), p. 26.
11. Robert L. Bartley, *The Seven Fat Years: And How To Do It Again* (New York: The Free Press, 1992), p. 241.
12. John Dewey, *Human Nature and Conduct: An Introduction to Social Psychology* (New York: The Modern Library, 1957), p. 148.
13. Edmund Morris, *The Rise of Theodore Roosevelt* (New York: Modern Library, 2001), p. 466.

14. Eligio R. Padilla and Gail E. Wyatt, (*The Effects of Intelligence and Achievement Testing on Minority Group Children*,) *The Psychosocial Development of Minority Group Children*, edited by Gloria Johnson Powell, et al (New York: Brunner/ Mazel, Publishers, 1983), p. 418.
15. Stuart Taylor, Jr. and K.C. Johnson, *Until Proven Innocent: Political Correctness and the Shameful Injustices of the Duke Lacrosse Rape Case* (New York: St. Martin's Press, 2007), pp. 12–13, 186, 212, 233–234.
16. Jeff Schultz, (*Wrong Message for Duke Women*,) *Atlanta Journal-Constitution*, May 27, 2006, p. C1; Harvey Araton, (*At Duke, Freedom of Speech Seems Selective*,) *New York Times*, May 26, 2006, pp. D1 ff; John Smallwood, (*School Should Ban 'Innocent' Sweatbands*,) *Philadelphia Daily News*, May 26, 2006, Sports, p. 107; Stephen A. Smith, (*Duke Free-Falling from Grace*,) *Philadelphia Inquirer*, May 28, 2006, p. D1.
17. See Thomas Sowell, *Basic Economics: A Common Sense Guide to the Economy*, third edition (New York: Basic Books, 2007), pp. 275–281 for a discussion of resource allocation over time and pp. 20–23 and 28–29 for a discussion of resource allocation as of a given time.
18. See, for example, *Ibid.*, p. 275.
19. Randal O'Toole, *The Best-Laid Plans: How Government Planning Harms Your Quality of Life, Your Pocketbook, and Your Future* (Washington: Cato Institute, 2007), p. 190.
20. *Ibid.*, p. 194.
21. See, for example, Thomas Sowell, *The Vision of the Anointed: Self-Congratulation as a Basis for Social Policy* (New York: Basic Books, 1995), Chapter 2.
22. Sidney E. Zion, (*Attack on Court Heard by Warren*,) *New York Times*, September 10, 1965, pp. 1 ff.
23. U. S. Bureau of the Census, *Historical Statistics of the United States: Colonial Times to 1970* (Washington: Government Printing Office, 1975), Part 1, p. 414.
24. James Q. Wilson and Richard J. Herrnstein, *Crime and Human Na-*

ture (New York: Simon and Schuster, 1985), p. 409.

25. Michael J. Hurley, *Firearms Discharge Report, Police Academy Firearms and Tactics Section*, New York, 2006, p. 10. See also Al Baker, (A Hail of Bullets, a Heap of Uncertainty,) *New York Times*, December 9, 2007, *Week in Review* section, p. 4.

26. Oliver Wendell Holmes, *Collected Legal Papers* (New York: Peter Smith, 1952), p. 197.

27. (The life of the law has not been logic: it has been experience. The felt necessities of the time, the prevalent moral and political theories, intuitions of public policy, avowed or unconscious, even the prejudices which judges share with their fellow-men, have had a good deal more to do than the syllogism in determining the rules by which men should be governed). Oliver Wendell Holmes, Jr., *The Common Law* (Boston: Little, Brown and Company, 1923), p. 1.

28. Eugene Davidson, *The Unmaking of Adolf Hitler* (Columbia, Missouri: University of Missouri Press, 1996), p. 198.

29. Winston Churchill, *Churchill Speaks 1897–1963: Collected Speeches in Peace & War*, edited by Robert Rhodes James (New York: Chelsea House, 1980), p. 552.

30. *Ibid.*, pp. 642–643.

CHAPTER 3: INTELLECTUALS AND ECONOMICS

1. George J. Stigler, *The Economist as Preacher and Other Essays* (Chicago: University of Chicago Press, 1982), p. 61.

2. Quoted in Arthur C. Brooks, (Philanthropy and the Non-Profit Sector,) *Understanding America: The Anatomy of An Exceptional Nation*, edited by Peter H. Schuck and James Q. Wilson (New York: Public Affairs, 2008), pp. 548–549.

3. (Class and the American Dream,) *New York Times*, May 30, 2005, p. A14.

4. Evan Thomas and Daniel Gross, (Taxing the Super Rich,) *Newsweek*,

July 23, 2007, p. 38.

5. Eugene Robinson, (*Tattered Dream; Who'll Tackle the Issue of Upward Mobility?*) *Washington Post*, November 23, 2007, p. A39.

6. Janet Hook, (*Democrats Pursue Risky Raising-Taxes Strategy*.) *Los Angeles Times*, November 1, 2007.

7. Andrew Hacker, *Money: Who Has How Much and Why* (New York: Scribner, 1997), p. 10.

8. See, for example, David Wessel, (*As Rich-Poor Gap Widens in the U.S., Class Mobility Stalls*.) *Wall Street Journal*, May 13, 2005, pp. A1 ff.

9. (*Movin' On Up*.) *Wall Street Journal*, November 13, 2007, p. A24.

10. David Cay Johnston, (*Richest Are Leaving Even the Rich Far Behind*.) *New York Times*, June 5, 2005, section 1, pp. 1 ff.

11. U.S. Department of the Treasury, (*Income Mobility in the U.S. from 1996 to 2005*.) November 13, 2007, p. 12.

12. W. Michael Cox & Richard Alm, (*By Our Own Bootstraps: Economic Opportunity & the Dynamics of Income Distribution*.) *Annual Report, 1995, Federal Reserve Bank of Dallas*, p. 8.

13. Peter Saunders, (*Poor Statistics: Getting the Facts Right About Poverty in Australia*.) *Issue Analysis No. 23, Centre for Independent Studies (Australia)*, April 3, 2002, p. 5; David Green, *Poverty and Benefit Dependency* (Wellington: *New Zealand Business Roundtable*, 2001), pp. 32, 33; Jason Clemens & Joel Emes, (*Time Reveals the Truth about Low Income*.) *Fraser Forum*, September 2001, pp. 24–26.

14. U.S. Department of Labor, Bureau of Labor Statistics, *Characteristics of Minimum Wage Workers: 2004* (Washington: Department of Labor, Bureau of Labor Statistics, 2005), p. 1 and Table 1.

15. U.S. Department of the Treasury, (*Income Mobility in the U.S. from 1996 to 2005*.) November 13, 2007, p. 2.

16. Computed from Carmen DeNavas-Walt, et al., (*Income, Poverty, and Health Insurance Coverage in the United States: 2005*.) *Current Population Reports, P60–231* (Washington: U.S. Bureau of the Census,

2006), p. 4.

17. See, for example, *(The Rich Get Richer, and So Do the Old.)* *Washington Post, National Weekly Edition, September 7, 1998*, p. 34; John Schmitt, *(No Economic Boom for the Middle Class.)* *San Diego Union-Tribune, September 5, 1999*, p. G3.

18. Computed from *Economic Report of the President (Washington: U.S. Government Printing Office, 2009)*, p. 321.

19. Herman P. Miller, *Income Distribution in the United States (Washington: U.S. Government Printing Office, 1966)*, p. 7.

20. Robert Rector and Rea S. Hederman, *Income Inequality: How Census Data Misrepresent Income Distribution (Washington: The Heritage Foundation, 1999)*, p. 11.

21. Data on numbers of heads of household working in high-income and low-income households in 2000 are from Table HINC-06 from the Current Population Survey, downloaded from the Bureau of the Census web site.

22. Alan Reynolds, *Income and Wealth (Westport, CT: Greenwood Press, 2006)*, p. 28.

23. Michael Harrington, *The Other America: Poverty in the United States (New York: Penguin Books, 1981)*, pp. xiii, 1, 12, 16, 17.

24. Alan Reynolds, *Income and Wealth*, p. 67.

25. Andrew Hacker, *Money*, p. 31.

26. Steve DiMeglio, *(With Golf Needing a Boost, Its Leading Man Returns.)* *USA Today, February 25, 2009*, pp. 1A ff.

27. Jeffrey S. Gurock, *When Harlem Was Jewish: 1870-1930 (New York: Columbia University Press, 1979)*.

28. Conor Dougherty, *(States Imposing Interest-Rate Caps to Rein in Payday Lenders.)* *Wall Street Journal, August 9-10, 2008*, p. A3.

29. *(Pay Pals.)* *New York Times, June 10, 2009*, p. A26.

30. John Dewey, *Liberalism and Social Action (Amherst, N.Y.: Prometheus Books, 2000)*, p. 43.

31. Bernard Shaw, *The Intelligent Woman's Guide to Socialism and Capitalism* (New York: Brentano's Publishers, 1928), p. 208.
32. Bertrand Russell, *Sceptical Essays* (New York: W.W. Norton & Co., Inc., 1928), p. 230.
33. John Dewey, *Liberalism and Social Action*, p. 65.
34. Aida D. Donald, *Lion in the White House: A Life of Theodore Roosevelt* (New York: Basic Books, 2007), p. 10.
35. Karl Marx, *Capital: A Critique of Political Economy* (Chicago: Charles H. Kerr & Co., 1909), Vol. III, pp. 310–311.
36. Karl Marx, (*Wage Labour and Capital*,) section V, Karl Marx and Frederick Engels, *Selected Works* (Moscow: Foreign Languages Publishing House, 1955), Vol. I, p. 99. See also Karl Marx, *Capital*, Vol. III, pp. 310–311.
37. Karl Marx, *Theories of Surplus Value: Selections* (New York: International Publishers, 1952), p. 380.
38. Karl Marx and Frederick Engels, *Selected Correspondence 1846–1895*, translated by Dona Torr (New York: International Publishers, 1942), p. 476.
39. *Ibid.*, p. 159.
40. John Dewey, *Liberalism and Social Action*, p. 73. (Unless freedom of individual action has intelligence and informed conviction back of it, its manifestation is almost sure to result in confusion and disorder). John Dewey, *Intelligence in the Modern World: John Dewey's Philosophy*, edited by Joseph Ratner (New York: Modern Library, 1939), p. 404.
41. John Dewey, *Human Nature and Conduct: An Introduction to Social Psychology* (New York: Modern Library, 1957), p. 277.
42. John Dewey, *Liberalism and Social Action*, p. 56.
43. *Ibid.*, p. 50.
44. *Ibid.*, p. 65.
45. Ronald Dworkin, *Taking Rights Seriously* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1980), p. 147.

46. See, for example, Adam Smith, *An Inquiry Into the Nature and Causes of the Wealth of Nations* (New York: Modern Library, 1937), pp. 98, 128, 249–250, 460, 537. When I was teaching, I offered to give an A to any student who could find a single positive characterization of businessmen in Adam Smith's 900-page book. None ever did.
47. *Ibid.*, p. 423.
48. My own sketch of these arguments can be found in Chapters 2 and 4 of my *Basic Economics: A Common Sense Guide to the Economy*, third edition (New York: Basic Books, 2007). More elaborate and more technical accounts can be found in more advanced texts.
49. Herbert Croly, *The Promise of American Life* (Boston: Northeastern University Press, 1989), pp. 44, 45.
50. See, for example, Nikolai Shmelev and Vladimir Popov, *The Turning Point: Revitalizing the Soviet Economy* (New York: Doubleday, 1989), pp. 141, 170; Midge Decter, *An Old Wife's Tale: My Seven Decades in Love and War* (New York: Regan Books, 2001), p. 169.
51. Frederick Engels, (Introduction to the First German Edition,) Karl Marx, *The Poverty of Philosophy* (New York: International Publishers, 1963), p. 19.
52. Karl Marx, *Capital: A Critique of Political Economy* (Chicago: Charles H. Kerr and Co., 1919), Vol. I, p. 15.
53. Harold J. Laski, Letter to Oliver Wendell Holmes, September 13, 1916, *Holmes-Laski Letters: The Correspondence of Mr. Justice Holmes and Harold J. Laski 1916–1935*, edited by Mark DeWolfe Howe (Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 1953), Vol. I, p. 20.
54. Holman W. Jenkins, Jr., (Business World: Shall We Eat Our Young?) *Wall Street Journal*, January 19, 2005, p. A13.
55. Lester C. Thurow, *The Zero-Sum Society: Distribution and the Possibilities for Economic Change* (New York: Basic Books, 2001), p. 203.
56. Beniamino Moro, (The Economists' 'Manifesto' On Unemployment

- in the EU Seven Years Later: Which Suggestions Still Hold?*) *Banca Nazionale del Lavoro Quarterly Review*, June-September 2005, pp. 49–66; *The Economic Report of the President*, pp. 326–327.
57. Theodore Caplow, Louis Hicks and Ben J. Wattenberg, *The First Measured Century: An Illustrated Guide to Trends in America, 1900–2000* (Washington: AEI Press, 2001), p. 47.
58. Lester C. Thurow, *The Zero-Sum Society*, p. 203.
59. (*The Turning Point*,) *The Economist*, September 22, 2007, p. 35.
60. John Dewey, *Liberalism and Social Action*, p. 53. See also p. 88.
61. *Ibid.*, p. 89.
62. *Ibid.*, p. 44.
63. *Ibid.*, p. 78.
64. Edward Bellamy, *Looking Backward: 2000–1887* (New York: Modern Library, 1917), p. 43.
65. V.I. Lenin, *The State and Revolution* (Moscow: Progress Publishers, 1969), p. 92.
66. V.I. Lenin, (*The Role and Functions of the Trade Unions Under the New Economic Policy*,) *Selected Works* (Moscow: Foreign Languages Publishing House, 1952), Vol. II, Part 2, p. 618.
67. V.I. Lenin, (*Ninth Congress of the Russian Communist Party (Bolsheviks)*,) *ibid.*, p. 333.
68. Edmund Morris, *Theodore Rex* (New York: Modern Library, 2002), p. 360.
69. *Ibid.*, pp. 10–11.
70. *Loc. cit.*
71. John Maynard Keynes, *The General Theory of Employment Interest and Money* (New York: Harcourt, Brace and Company, 1936), p. 19.
72. Woodrow Wilson, *Woodrow Wilson: Essential Writings and Speeches of the Scholar-President*, edited by Mario R. DiNunzio (New York: New York University Press, 2006), p. 342.
73. Charles F. Howlett, *Troubled Philosopher: John Dewey and the*

Struggle for World Peace (Port Washington, N.Y.: Kennikat Press, 1977), p. 31.

74. John Kenneth Galbraith, *American Capitalism: The Concept of Countervailing Power*, Sentry edition (Boston: Houghton Mifflin Co., 1956), p. 113.

75. *Ibid.*, pp. 114–115.

76. *Ibid.*, p. 136.

77. *Ibid.*, p. 137.

78. *Ibid.*, p. 44.

79. *Ibid.*, p. 26.

80. Jim Powell, *Bully Boy: The Truth About Theodore Roosevelt's Legacy* (New York: Crown Forum, 2006), pp. 82, 89–90.

81. Theodore Roosevelt, *The Rough Riders: An Autobiography* (New York: The Library of America, 2004), p. 692.

82. *Ibid.*, p. 685.

83. *Ibid.*, p. 691.

84. Jim Powell, *Bully Boy*, p. 112.

85. *Ibid.*, p. 111.

86. *Ibid.*, pp. 109–110.

87. Edmund Morris, *Theodore Rex*, p. 427.

88. Jim Powell, *Bully Boy*, p. 135.

89. (Spare a Dime? A Special Report on the Rich,) *The Economist*, April 4, 2009, p. 4 of special report.

90. Richard Vedder and Lowell Gallaway, *Out of Work: Unemployment and Government in Twentieth-Century America* (New York: Holmes & Meier, 1993), p. 77.

91. Milton Friedman and Anna Jacobson Schwartz, *A Monetary History of the United States: 1867–1960* (Princeton: Princeton University Press, 1963), p. 407; John Kenneth Galbraith, *The Great Crash, 1929* (Boston: Houghton Mifflin, 1961), p. 32.

92. Richard Vedder and Lowell Gallaway, *Out of Work*, p. 77.
93. *Loc. cit.*
94. Jim Powell, *FDR's Folly: How Roosevelt and His New Deal Prolonged the Great Depression* (New York: Crown Forum, 2003), p. 92.
95. (*Reagan Fantasies, Budget Realities*,) *New York Times*, November 5, 1987, p. A34.
96. Mary McGrory, (*Fiddling While Wall St. Burns*,) *Washington Post*, October 29, 1987, p. A2.
97. (*What the US Can Do*,) *Financial Times* (London), October 28, 1987, p. 24.
98. Roger C. Altman, (*If Reagan Were F.D.R.*,) *New York Times*, November 20, 1987, p. A39.
99. (*The Turning Point*,) *The Economist*, September 22, 2007, p. 35.
100. Jim Powell, *FDR's Folly*, pp. xv–xvi.

CHAPTER 4: INTELLECTUALS AND SOCIAL VISIONS

1. Walter Lippmann, *Public Opinion* (New York: The Free Press, 1965), p. 80.
2. Paul Johnson, *Enemies of Society* (New York: Atheneum, 1977), p. 145.
3. Joseph A. Schumpeter, *History of Economic Analysis* (New York: Oxford University Press, 1954), p. 41.
4. John Stuart Mill, (*Utilitarianism*,) *Collected Works of John Stuart Mill* (Toronto: University of Toronto Press, 1969), Vol. X, p. 215.
5. John Stuart Mill, (*De Tocqueville on Democracy in America [I]*,) *Collected Works of John Stuart Mill* (Toronto: University of Toronto Press, 1977), Vol. XVIII, p. 86; John Stuart Mill, (*Civilization*,) *ibid.*, pp. 121, 139; John Stuart Mill, (*On Liberty*,) *ibid.*, p. 222.
6. Jean-Jacques Rousseau, *The Social Contract*, translated by Maurice Cranston (New York: Penguin Books, 1968), p. 49.

7. Donald Kagan, *On the Origins of War and the Preservation of Peace* (New York: Doubleday, 1995), p. 414.
8. Mark DeWolfe Howe, editor, *Holmes-Laski Letters: The Correspondence of Mr. Justice Holmes and Harold J. Laski 1916–1935* (Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 1953), Volume I, p. 12.
9. See my *A Conflict of Visions*, second edition (New York: Basic Books, 2007).
10. *Ibid.*, pp. 9–17, 166–167, 198–199.
11. *Ibid.*, pp. 147–153.
12. See, for example, William Godwin, *Enquiry Concerning Political Justice and Its Influence on Morals and Happiness* (Toronto: University of Toronto Press, 1946), Vol. II, Chapter XVI; John Dewey, *Human Nature and Conduct: An Introduction to Social Psychology* (New York: Modern Library, 1957), pp. 114–115; Bernard Shaw, *The Intelligent Woman's Guide to Socialism and Capitalism* (New York: Brentano's Publishers, 1928), pp. 158–160.
13. Donald Kagan, *On the Origins of War and the Preservation of Peace*, p. 212.
14. Will and Ariel Durant, *The Lessons of History* (New York: Simon and Schuster, 1968), p. 81.
15. Alexander Hamilton et al., *The Federalist Papers* (New York: New American Library, 1961), p. 87.
16. *Ibid.*, p. 46.
17. Richard A. Epstein, *Overdose: How Excessive Government Regulation Stifles Pharmaceutical Innovation* (New Haven: Yale University Press, 2006), p. 15.
18. Ian Ayres, *Super Crunchers: Why Thinking-by-Numbers Is the New Way to Be Smart* (New York: Bantam Books, 2007), p. 3.
19. *Ibid.*, pp. 1–9. See also Mark Strauss, (*The Grapes of Math*,) *Discover*, January 1991, pp. 50–51; Jay Palmer, (*Grape Expectations*,)

- Barron's, December 30, 1996, pp. 17–19.
20. Ian Ayres, *Super Crunchers*, pp. 82–83.
21. Tom Wicker, (*Freedom for What?*) *New York Times*, January 5, 1990, p. A31.
22. Richard A. Epstein, *Overdose*, p. 15.
23. Joseph Epstein, (*True Virtue*,) *New York Times Magazine*, November 24, 1985, p. 95.
24. Thomas Robert Malthus, *Population: The First Essay* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1959), p. 3.
25. William Godwin, *Of Population* (London: Longman, Hurst, Rees, Orme and Brown, 1820), pp. 520, 550, 554.
26. Edmund Burke, *The Correspondence of Edmund Burke*, edited by R. B. McDowell (Chicago: University of Chicago Press, 1969), Vol. VIII, p. 138.
27. F.A. Hayek, *The Road to Serfdom* (Chicago: University of Chicago Press, 1944), pp. 55, 185.
28. Winston Churchill, *Churchill Speaks 1897–1963: Collected Speeches in Peace & War*, edited by Robert Rhodes James (New York: Chelsea House, 1980), p. 866.
29. See my *A Conflict of Visions*, second edition, pp. 58–60, 256–260.
30. Andrew Hacker, *Two Nations: Black and White, Separate, Hostile, Unequal* (New York: Charles Scribner's Sons, 1992), p. 52.
31. Arthur C. Brooks, *Who Really Cares: The Surprising Truth About Compassionate Conservatism* (New York: Basic Books, 2006), pp. 21–22, 24.
32. Bertrand Russell, *Which Way to Peace?* (London: Michael Joseph, Ltd., 1937), p. 179.
33. John Dewey, (*Outlawing Peace by Discussing War*,) *New Republic*, May 16, 1928, p. 370.
34. *Loc. cit.*
35. John Dewey, (*If War Were Outlawed*,) *New Republic*, April 25, 1923,

p. 234.

36. *Ibid.*, p. 235.

37. J.B. Priestley, (*The Public and the Idea of Peace.*) *Challenge to Death*, edited by Storm Jameson (New York: E.P. Dutton & Co., Inc., 1935), p. 313.

38. *Ibid.*, p. 309.

39. See, for example, William Godwin, *Enquiry Concerning Political Justice*, Vol. I, pp. 456–457.

40. T.S. Eliot, (*The Cocktail Party.*) *The Complete Poems and Plays* (New York: Harcourt, Brace and Company, 1952), p. 348.

41. Alfred Lief, editor, *Representative Opinions of Mr. Justice Holmes* (Westport, CT: Greenwood Press, 1971), pp. 160, 282.

42. Mark DeWolfe Howe, editor, *Holmes-Laski Letters*, Vol. II, p. 888.

43. *Ibid.*, pp. 822–823. Holmes' original statement that the (common law is not a brooding omnipresence in the sky) is from the U.S. Supreme Court case of *Southern Pacific Co. v. Jensen*. He also used the phrase in a letter to British jurist Sir Frederick Pollock. Mark DeWolfe Howe, editor, *Holmes-Pollock Letters: The Correspondence of Mr. Justice Holmes and Sir Frederick Pollock 1874–1932* (Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 1942), Vol. 2, p. 215.

44. Alfred Lief, editor, *The Dissenting Opinions of Mr. Justice Holmes* (New York: The Vanguard Press, 1929), p. 33.

45. Jonah Goldberg, *Liberal Fascism: The Secret History of the American Left from Mussolini to the Politics of Meaning* (New York: Doubleday, 2008), pp. 17, 25–26.

46. See, for example, G. Kinne, (*Nazi Stratagems and their Effects on Germans in Australia up to 1945.*) *Royal Australian Historical Society*, Vol. 66, Pt. 1 (June 1980), pp. 1–19; Jean Roche, *La Colonisation Allemande et Le Rio Grande Do Sul* (Paris: Institut des Hautes Études de L'Amérique Latine, 1959), pp. 541–543.

47. Valdis O. Lumans, *Himmler's Auxiliaries* (Chapel Hill: University of

North Carolina Press, 1993), pp. 77–87.

48. *Hélène Carrère d'Encausse, Decline of an Empire: The Soviet Socialist Republics in Revolt* (New York: Newsweek Books, 1980), pp. 146, 150–151.

49. *Jonah Goldberg, Liberal Fascism*, pp. 45–46, 410–413.

50. *Ibid.*, pp. 324–325, 344–357.

51. See, for example, Chapter 3 of my *Inside American Education: The Decline, the Deception, the Dogmas* (New York: The Free Press, 1993).

52. *Lewis A. Coser, Men of Ideas: A Sociologist's View* (New York: The Free Press, 1970), p. 141.

53. (*The statesman, who should attempt to direct private people in what manner they ought to employ their capitals, would not only load himself with a most unnecessary attention, but assume an authority which could safely be trusted, not only to no single person, but to no council or senate whatever, and which would nowhere be so dangerous as in the hands of a man who had folly and presumption enough to fancy himself fit to exercise it*). *Adam Smith, An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations* (New York: Modern Library, 1937), p. 423.

54. *Oliver Wendell Holmes, Jr., The Common Law* (Boston: Little, Brown and Company, 1923), p. 1.

55. *Jonah Goldberg, Liberal Fascism*, p. 52.

56. *Jean-Jacques Rousseau, The Social Contract*, translated by Maurice Cranston, p. 89.

57. *William Godwin, Enquiry Concerning Political Justice, Vol. I*, p. 446; *Antoine-Nicolas de Condorcet, Sketch for a Historical Picture of the Progress of the Human Mind*, translated by June Barraclough (London: Weidenfeld and Nicolson, 1955), p. 114.

58. *Karl Marx and Frederick Engels, Selected Correspondence 1846–1895*, translated by Dona Torr (New York: International Publishers, 1942), p. 190.

59. Bernard Shaw, *The Intelligent Woman's Guide to Socialism and Capitalism*, p. 456.

60. Edmund Wilson, *Letters on Literature and Politics 1912–1972*, edited by Elena Wilson (New York: Farrar, Straus and Giroux, 1977), p.

36. Nor was this due to the racism of Southern whites, for Wilson himself referred to how distasteful Chattanooga was to him because of (the niggers and the mills). *Ibid.*, pp. 217, 220. Years later, upon seeing the poverty of Italy at the end of World War II, Wilson said, (that isn't the way that white people ought to live). *Ibid.*, p. 423.

61. Quoted in Jonah Goldberg, *Liberal Fascism*, p. 38.

62. Lincoln Steffens. (Stop, Look, Listen!) *The Survey*, March 1, 1927, pp. 735–737, 754–755.

63. Jonah Goldberg, *Liberal Fascism*, pp. 28–29.

64. *Ibid.*, p. 21. A year later, after Hitler had come to power, Wells characterized him as (a clumsy lout) with (his idiotic symbols) and (his imbecile cruelties). (H.G. Wells Scores Nazis as 'Louts,') *New York Times*, September 22, 1933, p. 13. By 1939 he was attacking both Mussolini and Hitler, though he exempted the Soviet Union from his condemnation. See (Wells Sees in U.S. Hope for Mankind,) *New York Times*, August 4, 1939, p. 3.

65. Jonah Goldberg, *Liberal Fascism*, pp. 100–101, 103–104.

66. *Ibid.*, pp. 26–27.

67. *Ibid.*, p. 103.

68. *Ibid.*, p. 10.

69. Daniel J. Flynn, *Intellectual Morons: How Ideology Makes Smart People Fall for Stupid Ideas* (New York: Crown Forum, 2004), p. 173.

70. Jonah Goldberg, *Liberal Fascism*, p. 140.

71. *Ibid.*, pp. 122–123, 146–148.

72. John Dewey, *Liberalism and Social Action* (Amherst, N.Y.: Prometheus Books, 2000), p. 13.

73. Edmund Burke, (A Letter to the Right Hon. Henry Dundas, One of

His Majesty's Principal Secretaries of State with the Sketch of a Negro Code.) Edmund Burke, *The Works of the Right Honorable Edmund Burke*, third edition (Boston: Little, Brown, and Company, 1869), Vol. VI, pp. 256–289.

74. Adam Smith, *The Theory of Moral Sentiments* (Indianapolis: Liberty Classics, 1976), p. 337.

75. John Dewey, *Liberalism and Social Action*, p. 66.

76. John Larkin, (Newspaper Nirvana?) *Wall Street Journal*, May 5, 2006,

p. B1; Tim Harford, *The Undercover Economist* (New York: Oxford University Press, 2005), p. 3.

77. Raymond Aron, *The Opium of the Intellectuals* (London: Secker & Warburg, 1957), p. 227.

78. See, for example, Abigail and Stephan Thernstrom, *No Excuses: Closing the Racial Gap in Learning* (New York: Simon & Schuster, 2003), pp. 43–50; Thomas Sowell, (Patterns of Black Excellence,) *The Public*

Interest, Spring 1976, pp. 26–58.

79. William Godwin, *Enquiry Concerning Political Justice*, Vol. 1, p. 107.

80. *Ibid.*, p. 47.

81. William Godwin, *The Enquirer: Reflections on Education, Manners, and Literature* (London: G. G. and J. Robinson, 1797), p. 70.

82. *Ibid.*, p. 67.

83. Adam Smith, *The Theory of Moral Sentiments*, p. 529.

84. Edmund Burke, *Speeches and Letters on American Affairs* (New York: E.P. Dutton & Co., Inc., 1961), p. 203.

85. Woodrow Wilson, (What is Progress?) *American Progressivism: A Reader*, edited by Ronald J. Pestritto and William J. Atto (Lanham, MD: Lexington Books, 2008), p. 48.

86. Mark DeWolfe Howe, editor, *Holmes-Laski Letters*, Vol. II, p. 974.

87. Elizabeth Wiskemann, *Czechs & Germans: A Study of the Struggle in*

the Historic Provinces of Bohemia and Moravia (London: Oxford University Press, 1938), pp. 142, 148.

88. Thomas Sowell, *The Housing Boom and Bust* (New York: Basic Books, 2009), pp. 97–102.

89. Malcolm Gladwell, *Outliers: The Story of Success* (Boston: Little, Brown and Co., 2008), p. 112.

90. Padma Ramkrishna Velaskar, (*Inequality in Higher Education: A Study of Scheduled Caste Students in Medical Colleges of Bombay*), Ph.D. dissertation, Tata Institute of Social Sciences (Bombay), 1986.

CHAPTER 5: OPTIONAL REALITY IN THE MEDIA AND ACADEMIA

1. Jean-François Revel, *The Flight from Truth: The Reign of Deceit in the Age of Information*, translated by Curtis Cate (New York: Random House, 1991), p. 34.

2. J.A. Schumpeter, *History of Economic Analysis* (New York: Oxford University Press, 1954), p. 43n.

3. Daniel J. Flynn, *A Conservative History of the American Left* (New York: Crown Forum, 2008), p. 214.

4. Jean-François Revel, *The Flight from Truth*, translated by Curtis Cate, p. 259.

5. Carmen DeNavas-Walt, et al., (*Income, Poverty, and Health Insurance Coverage in the United States: 2006*), *Current Population Reports*, P60–233 (Washington: U.S. Bureau of the Census, 2007), p. 5; Glenn B. Canner, et al., (*Home Mortgage Disclosure Act: Expanded Data on Residential Lending*), *Federal Reserve Bulletin*, November 1991, p. 870; Glenn B. Canner and Dolores S. Smith, (*Expanded HMDA Data on Residential Lending: One Year Later*), *Federal Reserve Bulletin*, November 1992, p. 808; Rochelle Sharpe, (*Unequal Opportunity: Losing Ground on the Employment Front*), *Wall Street Journal*, September 14, 1993, pp. A1 ff.

6. Bernard Goldberg, *Bias: A CBS Insider Exposes How the Media Distort the News* (Washington: Regnery Publishing Inc., 2002), p. 63.
7. Brian C. Anderson, *South Park Conservatives: The Revolt Against Liberal Media Bias* (Washington: Regnery Publishing Inc., 2005), p. 14. An earlier study found that more than half of all corporate heads in television dramas (do something illegal, ranging from fraud to murder). Paul Hollander, *Anti-Americanism: Critiques at Home and Abroad 1965–1990* (New York: Oxford University Press, 1992), p. 231.
8. Bernard Goldberg, *Bias*, p. 81.
9. Daniel Golden, (*Aiming for Diversity, Textbooks Overshoot*,) *Wall Street Journal*, August 19, 2006, pp. A1 ff.
10. Walter Duranty, (*All Russia Suffers Shortage of Food; Supplies Dwindling*,) *New York Times*, November 25, 1932, p. 1.
11. S. J. Taylor, *Stalin's Apologist: Walter Duranty, The New York Times's Man in Moscow* (New York: Oxford University Press, 1990), p. 182.
12. *Ibid.*, p. 205.
13. Gregory Wolfe, *Malcolm Muggeridge: A Biography* (Grand Rapids: William B. Eerdmans Publishing Co., 1997), p. 119.
14. Robert Conquest, *The Harvest of Sorrow: Soviet Collectivization and the Terror-Famine* (New York: Oxford University Press, 1986), p. 303.
15. See, for example, Michael Ellman, (*A Note on the Number of 1933 Famine Victims*,) *Soviet Studies*, Vol. 43, No. 2 (1991), p. 379; R.W. Davies and Stephen G. Wheatcroft, *The Years of Hunger: Soviet Agriculture, 1931–1933* (New York: Palgrave Macmillan, 2004), p. 415; Steve Smith, (*Comment on Kershaw*,) *Contemporary European History*, February 2005, p. 130; James E. Mace, (*The Politics of Famine: American Government and Press Response to the Ukrainian Famine, 1932–1933*,) *Holocaust and Genocide Studies*, Vol. 3, No. 1 (1988), p. 77; Hiroaki Kuromiya, *Stalin* (Harlow, England: Pearson Education Limited, 2005), pp. 103–104. Even Soviet publications carried reports for the country as a whole (that the number of victims of hunger and terror during the

1930s and during the war, according to the no longer tongue-tied Soviet demographers, far exceeded the harshest evaluations of anti-communist historiography). Jean-François Revel, *The Flight from Truth*, translated by Curtis Cate, p. 208.

16. S. J. Taylor, *Stalin's Apologist*, p. 206.

17. James E. Mace, (*The Politics of Famine: American Government and Press Response to the Ukrainian Famine, 1932–1933*) *Holocaust and Genocide Studies*, Vol. 3, No. 1 (1988), p. 82.

18. Ronald Dworkin, (*Affirming Affirmative Action*.) *New York Review of Books*, October 22, 1998, pp. 91 ff; Alan Wolfe, (*Affirmative Action: The Fact Gap*.) *New York Times*, October 25, 1998, Book Review section, p. 15; Richard Flacks, (*Getting to Yes; The Shape of the River*.) *Los Angeles Times*, July 4, 1999, Book Review section, p. 7; Ellis Cose, (*Cutting Through Race Rhetoric*.) *Newsweek*, September 28, 1998, p. 75; David Karen, (*Go to the Head of the Class*.) *The Nation*, November 16, 1998, pp. 46 ff.

19. Stephan Thernstrom and Abigail Thernstrom, (*Reflections on The Shape of the River*.) *UCLA Law Review*, Vol. 46, No. 5 (June 1999), p. 1589.

20. Gail Heriot, (*Affirmative Action Backfires*.) *Wall Street Journal*, August 24, 2007, p. A15; (*Race Data for Bar Admissions Research Stays Under Wraps*.) *California Bar Journal*, December 2007, pp. 1 ff.

21. Peter Hitchens, *A Brief History of Crime: The Decline of Order, Justice and Liberty in England* (London: Atlantic Books, 2003), p. 168.

22. Gary Mauser, (*Some International Evidence on Gun Bans and Murder Rates*.) *Fraser Forum*, October 2007, p. 24.

23. Jeffrey A. Miron, (*Violence, Guns, and Drugs: A Cross-Country Analysis*.) *Journal of Law and Economics*, Vol. 44, No. 2, Part 2 (October 2001), p. 616.

24. Joyce Lee Malcolm, *Guns and Violence: The English Experience* (Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 2002), p. 225.

25. James Q. Wilson, (*Criminal Justice*.) *Understanding America: The*

Anatomy of an Exceptional Nation, edited by Peter H. Schuck and James Q. Wilson (New York: Public Affairs, 2008), p. 479.

26. James B. Jacobs, *Can Gun Control Work?* (New York: Oxford University Press, 2002), p. 13.

27. William McGowan, *Coloring the News: How Crusading for Diversity Has Corrupted American Journalism* (San Francisco: Encounter Books, 2001), pp. 99–100.

28. For example, in a report from the Family Research Institute in June 2005 titled (*Homosexual Child Molestation: Part 2*) and another report from the same organization titled (*Domestic Violence Higher Among Homosexuals?*) in August 2008.

29. William McGowan, *Coloring the News*, p. 105.

30. *Ibid.*, pp. 235, 236.

31. Jennifer Harper, (*To Be 'Illegal' or Not to Be: Newsroom Question*,) *Washington Times*, March 6, 2009, p. A1.

32. William McGowan, *Coloring the News*, p. 89.

33. *Ibid.*, p. 90.

34. *Loc. cit.*

35. *Ibid.*, pp. 90–94.

36. David Murray, Joel Schwartz, and S. Robert Lichter, *It Ain't Necessarily So: How Media Make and Unmake the Scientific Picture of Reality* (Lanham, Maryland: Rowman & Littlefield, 2001), p. 71.

37. (*Media Eat Up Hunger Study*,) *Media Watch*, April 1991, p. 1.

38. *Loc. cit.*

39. Robert E. Rector, (*Hunger and Malnutrition Among American Children*,) *Backgrounder No. 843* (August 2, 1991), *The Heritage Foundation*, p. 2.

40. Jonah Goldberg, *Liberal Fascism: The Secret History of the American Left from Mussolini to the Politics of Meaning* (New York: Doubleday, 2008), pp. 127–128.

41. See, for example, John Kenneth Galbraith, *The Great Crash, 1929*

- (Boston: Houghton Mifflin, 1961), pp. 143–146; Arthur M. Schlesinger, *Paths to the Present* (Boston: Houghton Mifflin, 1964), p. 237.
42. Amity Shlaes, *The Forgotten Man: A New History of the Great Depression* (New York: HarperCollins, 2007), pp. 148–149.
43. Paul Johnson, *A History of the American People* (New York: HarperCollins, 1997), p. 757.
44. Herbert Hoover, *The Memoirs of Herbert Hoover: The Great Depression 1929–1941* (New York: The Macmillan Company, 1952), p. 29.
45. Herbert Hoover, *The Memoirs of Herbert Hoover: The Cabinet and the Presidency 1920–1933* (New York: The Macmillan Company, 1952), pp. 99, 103–104.
46. Amity Shlaes, *The Forgotten Man*, p. 131.
47. Herbert Hoover, *The Memoirs of Herbert Hoover: The Great Depression 1929–1941*, pp. 43–46.
48. Oswald Garrison Villard, (Pity Herbert Hoover,) *The Nation*, June 15, 1932, p. 669.
49. (Wanted— A Government,) *New Republic*, March 4, 1931, p. 58.
50. Edmund Wilson, *The Shores of Light: A Literary Chronicle of the Twenties and Thirties* (New York: Farrar, Straus and Young, Inc., 1952), p. 498.
51. Edmund Wilson, *The American Jitters: A Year of the Slump* (New York: Charles Scribner's Sons, 1932), p. 296.
52. Robert S. Allen and Drew Pearson, *Washington Merry-Go-Round* (New York: Horace Liveright, 1931), p. 55.
53. Harold Laski, (Persons and Personages: President Hoover,) *Living Age*, June 1931, p. 367.
54. (Ickes Says Hoover Let Needy 'Starve,') *New York Times*, April 7, 1936, p. 5.
55. Robert S. McElvaine, *The Great Depression: America, 1929–1941* (New York: Times Books, 1993), p. 52.
56. Paul Krugman, (Fifty Herbert Hoovers,) *New York Times*, December

29. 2008, p. A25.
57. David McCullough, *Truman* (New York: Simon & Schuster, 1992), pp. 389–390.
58. Merle Miller, *Plain Speaking: An Oral Biography of Harry S. Truman* (New York: Berkley Publishing Corp., 1974), p. 220.
59. (Adlai E. Stevenson,) *New York Times*, July 15, 1965, p. 28.
60. Russell Jacoby, *The Last Intellectuals: American Culture in the Age of Academe* (New York: Basic Books, 2000), p. 81.
61. Michael Beschloss, (How Well-Read Should a President Be?) *New York Times*, June 11, 2000, section 4, p. 17.
62. David McCullough, (Harry S. Truman: 1945–1953,) *Character Above All: Ten Presidents from FDR to George Bush*, edited by Robert A. Wilson (New York: Simon & Schuster, 1995), p. 58.
63. Robert H. Ferrell, *Harry S. Truman: A Life* (Columbia, Missouri: University of Missouri Press, 1994), p. 19.
64. Glen Jeansonne, *A Time of Paradox: America from the Cold War to the Third Millennium, 1945–Present* (Lanham, Maryland: Rowman & Littlefield, 2007), p. 225.
65. Ron Suskind, *A Hope in the Unseen: An American Odyssey from the Inner City to the Ivy League* (New York: Broadway Books, 1998), p. 116.
66. Jeffrey Toobin, (The Burden of Clarence Thomas,) *The New Yorker*, September 27, 1993, p. 43.
67. Carl T. Rowan, (Thomas is Far From 'Home,') *Chicago Sun-Times*, July 4, 1993, p. 41.
68. Mary McGrory, (Thomas Walks in Scalia's Shoes,) *Washington Post*, February 27, 1992, p. A2.
69. Kevin Merida, et al., (Enigmatic on the Bench, Influential in the Halls,) *Washington Post*, October 10, 2004, pp. A1 ff.
70. Loc. cit.
71. Ken Fosskett, *Judging Thomas: The Life and Times of Clarence Thomas* (New York: William Morrow, 2004), pp. 274–276.

72. Kevin Merida and Michael A. Fletcher, *Supreme Discomfort: The Divided Soul of Clarence Thomas* (New York: Doubleday, 2007), p. 340.
73. David C. Lipscomb, (Thomas Inspires Boys School Grads,) *Washington Times*, May 30, 2008, p. A1.
74. Jan Crawford Greenburg, *Supreme Conflict: The Inside Story of the Struggle for Control of the United States Supreme Court* (New York: Penguin Press, 2007), p. 117.
75. Edmund Wilson, *Travels in Two Democracies* (New York: Harcourt, Brace and Company, 1936), p. 321.
76. (After the Slaughter, What Hope?) *The Economist*, March 9, 2002, p. 45.
77. (Caste and The Durban Conference,) *The Hindu (India)*, August 31, 2001 (online).
78. (Reservation Policy Not Implemented in Full,) *The Hindu (India)*, November 18, 2001 (on-line).
79. Tom O'Neill, (Untouchable,) *National Geographic*, June 2003, pp. 2–31.
80. Winston Churchill was one of those who was not taken in by benign depictions of India by Western or Indian intellectuals. (These Brahmins who mouth and patter the principles of Western Liberalism, and pose as philosophic and democratic politicians, are the same Brahmins who deny the primary rights of existence to nearly sixty millions of their own fellow countrymen whom they call 'untouchable,' and whom they have by thousands of years of oppression actually taught to accept this sad position). Winston Churchill, *Churchill Speaks 1897–1963: Collected Speeches in Peace & War*, edited by Robert Rhodes James (New York: Chelsea House, 1980), p. 536.
81. Paul Hollander, *Political Pilgrims: Travels of Western Intellectuals to the Soviet Union, China, and Cuba 1928–1978* (New York: Oxford University Press, 1981), p. 13.
82. (A Reaffirmation of Principle,) *New York Times*, October 26, 1988, p. A21.
83. Richard Hofstadter, *Anti-Intellectualism in American Life* (New

- York: Vintage Books, 1963), pp. 3, 24.
84. Nicholas D. Kristof, (*Obama and the War on Brains*,) *New York Times*, November 9, 2008, *Week in Review* section, p. 10.
85. Jacques Barzun, *The House of Intellect* (New York: Perennial Classics, 2002), p. 2.
86. Clark Hoyt, (*Keeping Their Opinions to Themselves*,) *New York Times*, October 19, 2008, *Week in Review* section, p. 12.
87. J.A. Schumpeter, *History of Economic Analysis*, p. 43.
88. Jean-François Revel, *The Flight from Truth*, translated by Curtis Cate, p. 241.
89. Jonah Goldberg, *Liberal Fascism*, p. 343.
90. Arnold P. Hinchliffe, *Harold Pinter* (New York: Twayne Publishers, Inc., 1967), p. 101.
91. Paul Johnson, *Enemies of Society* (New York: Atheneum, 1977), p. 230.
92. Will Rogers, *A Will Rogers Treasury: Reflections and Observations*, edited by Bryan B. Sterling and Frances N. Sterling (New York: Crown Publishers, 1982), p. 88.
93. Jacques Barzun, *The House of Intellect*, p. 15.
94. Nikolai Shmelev and Vladimir Popov, *The Turning Point: Revitalizing the Soviet Economy* (New York: Doubleday, 1989), p. 170.
95. Eric Hoffer, *First Things, Last Things* (New York: Harper & Row, 1971), p. 117.
96. H.G. Wells, *The Anatomy of Frustration: A Modern Synthesis* (New York: The Macmillan Company, 1936), p. 115.
97. *Ibid.*, p. 100.
98. George J. Stigler, *Essays in the History of Economics* (Chicago: University of Chicago Press, 1965), pp. 20–22, *passim*.
99. Tim Harford, *The Undercover Economist* (New York: Oxford University Press, 2005), p. 3.
100. Paul Johnson, *Intellectuals* (New York: Harper & Row, 1988), p. 319.

101. *Ibid.*, p. 246.

102. Eric Hoffer, *First Things, Last Things*, p. 117.

CHAPTER 6: INTELLECTUALS AND THE LAW

1. Richard A. Epstein, *How Progressives Rewrote the Constitution* (Washington: The Cato Institute, 2006), p. viii.

2. Oliver Wendell Holmes, Jr., *The Common Law* (Boston: Little, Brown and Company, 1923), p. 1.

3. *Lauren Hill Cemetery v. City and County of San Francisco*, 216 U.S. 358 (1910), at 366.

4. Oliver Wendell Holmes, *Collected Legal Papers* (New York: Peter-Smith, 1952), p. 194.

5. Antoine-Nicolas de Condorcet, *Sketch for a Historical Picture of the Progress of the Human Mind*, translated by June Barraclough (London: Weidenfeld and Nicolson, 1955), p. 112.

6. Ronald Dworkin, *Taking Rights Seriously* (Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 1980), p. 147.

7. *Ibid.*, p. 145.

8. *Ibid.*, p. 239.

9. Theodore Roosevelt, *The Rough Riders: An Autobiography* (New York: The Library of America, 2004), p. 614. See also p. 721.

10. Edmund Morris, *Theodore Rex* (New York: The Modern Library, 2002), p. 165.

11. Woodrow Wilson, *Constitutional Government in the United States* (New Brunswick, N.J.: Transaction Publishers, 2006), p. 158.

12. *Ibid.*, p. 167.

13. *Ibid.*, p. 169.

14. *Roe v. Wade*, 410 U.S. 113 (1973).

15. *Engel v. Vitale*, 370 U.S. 421 (1962).

16. *Miranda v. Arizona*, 384 U.S. 436 (1966).

17. *Brown v. Board of Education of Topeka, Kansas*, 347 U.S. 483 (1954).
18. *Furman v. Georgia*, 408 U.S. 238 (1972).
19. *Lynch v. Donnelly*, 465 U.S. 668 (1984); *Allegheny County v. American Civil Liberties Union*, 492 U.S. 573 (1989); *Rosenberger v. Rector and Visitors of University of Virginia*, 515 U.S. 819 (1995); *McCreary County, Kentucky v. American Civil Liberties Union*, 545 U.S. 844 (2005); *Van Orden v. Perry*, 545 U.S. 677 (2005).
20. *Baker v. Carr*, 369 U.S. 186 (1962).
21. Herbert Croly, *The Promise of American Life* (Boston: Northeastern University Press, 1989), pp. 35–36.
22. *Ibid.*, p. 200.
23. Roscoe Pound, (*Mechanical Jurisprudence*), *Columbia Law Review*, Vol. 8 (December 1908), p. 615.
24. *Ibid.*, pp. 605, 609, 612.
25. *Ibid.*, pp. 612, 614.
26. Roscoe Pound, (*The Need of a Sociological Jurisprudence*), *The Green Bag*, October 1907, pp. 611, 612.
27. Roscoe Pound, (*Mechanical Jurisprudence*), *Columbia Law Review*, Vol. 8 (December 1908), p. 614.
28. Roscoe Pound, (*The Need of a Sociological Jurisprudence*), *The Green Bag*, October 1907, pp. 614, 615.
29. *Ibid.*, pp. 612, 613.
30. Roscoe Pound, (*Mechanical Jurisprudence*), *Columbia Law Review*, Vol. 8 (December 1908), pp. 605, 606, 610, 612, 613, 618, 620, 622.
31. Richard A. Epstein, *How Progressives Rewrote the Constitution*, pp. 4–5, 39.
32. Louis D. Brandeis, (*The Living Law*), *Illinois Law Review*, February 1916, p. 461.
33. *Ibid.*, p. 462.
34. *Ibid.*, p. 464.
35. *Loc cit.*

36. *Loc cit.*
37. *Ibid.*, p. 471.
38. John Dewey, *Liberalism and Social Action* (Amherst, New York: Prometheus Books, 2000), p. 68.
39. *Dred Scott v. Sandford*, 60 U.S. 393 (1857), at 407.
40. *Ibid.*, at 562, 572–576.
41. *Wickard v. Filburn*, 317 U.S. 111 (1942), at 114.
42. *Ibid.*, at 118.
43. *Ibid.*, at 128.
44. *United Steelworkers v. Weber*, 443 U.S. 193 (1979), at 201, 202.
45. *Ibid.*, at 222.
46. Oliver Wendell Holmes, *Collected Legal Papers*, p. 307.
47. *Adkins v. Children's Hospital*, 261 U.S. 525 (1923), at 570.
48. *Day-Brite Lighting, Inc. v. Missouri*, 342 U.S. 421 (1952), at 423.
49. *Griswold v. Connecticut*, 381 U.S. 479 (1965), at 484.
50. Michael Kinsley, (*Viewpoint: Rightist Judicial Activism Rescinds a Popular Mandate*,) *Wall Street Journal*, February 20, 1986, p. 25.
51. Linda Greenhouse, (*Justices Step In as Federalism's Referee*,) *New York Times*, April 28, 1995, pp. A1 ff.
52. Ruth Colker and James J. Brudney, (*Dissing Congress*,) *Michigan Law Review*, October 2001, p. 100.
53. (*Federalism and Guns in School*,) *Washington Post*, April 28, 1995, p. A26.
54. Joan Biskupic, (*Top Court Ruling on Guns Slams Brakes on Congress*,) *Chicago Sun-Times*, April 28, 1995, p. 28.
55. Linda Greenhouse, (*Farewell to the Old Order in the Court*,) *New York Times*, July 2, 1995, section 4, pp. 1 ff.
56. Cass R. Sunstein, (*Tilting the Scales Rightward*,) *New York Times*, April 26, 2001, p. A23.
57. Cass R. Sunstein, (*A Hand in the Matter*,) *Legal Affairs*, March-April 2003, pp. 26–30.
58. Jeffrey Rosen, (*Hyperactive: How the Right Learned to Love Judi-*

- cial Activism.*) *New Republic*, January 31, 2000, p. 20.
59. Adam Cohen, (*What Chief Justice Roberts Forgot in His First Term: Judicial Modesty.*) *New York Times*, July 9, 2006, section 4, p. 11.
60. (*The Vote on Judge Sotomayor.*) *New York Times*, August 3, 2009, p. A18.
61. Cass R. Sunstein, (*Tilting the Scales Rightward.*) *New York Times*, April 26, 2001, p. A23.
62. (*Inside Politics.*) *CNN Transcripts*, July 11, 2005.
63. See, for example, Anthony Lewis, (*A Man Born to Act, Not to Muse.*) *New York Times Magazine*, June 30, 1968, pp. 9 ff.
64. Jack N. Rakove, (*Mr. Meese, Meet Mr. Madison.*) *Atlantic Monthly*, December 1986, p. 78.
65. Antonin Scalia, *A Matter of Interpretation: Federal Courts and the Law* (Princeton: Princeton University Press, 1997), pp. 17, 45.
66. William Blackstone, *Commentaries on the Laws of England* (New York: Oceana Publications, 1966), Vol. 1, p. 59.
67. Oliver Wendell Holmes, *Collected Legal Papers*, p. 204.
68. *Ibid.*, p. 207.
69. Mark DeWolfe Howe, editor, *Holmes-Pollock Letters: The Correspondence of Mr. Justice Holmes and Sir Frederick Pollock 1874–1932* (Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 1942), Vol. 1, p. 90.
70. *Northern Securities Company v. United States*, 193 U.S. 197 (1904), at 401.
71. Robert H. Bork, *Tradition and Morality in Constitutional Law* (Washington: American Enterprise Institute, 1984), p. 7.
72. Jack N. Rakove, (*Mr. Meese, Meet Mr. Madison.*) *Atlantic Monthly*, December 1986, p. 81.
73. *Ibid.*, pp. 81, 82.
74. *Ibid.*, p. 84.
75. Ronald Dworkin, *A Matter of Principle* (Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 1985), pp. 40, 43, 44.

76. *Ibid.*, p. 42.
77. Jack N. Rakove, (*Mr. Meese, Meet Mr. Madison.*) *Atlantic Monthly*, December 1986, p. 78.
78. Stephen Macedo, *The New Right v. The Constitution* (Washington: Cato Institute, 1986), p. 10.
79. Ronald Dworkin, *A Matter of Principle*, p. 318.
80. *Ibid.*, p. 331.
81. (*The High Court Loses Restraint.*) *New York Times*, April 29, 1995, section 1, p. 22.
82. Mark DeWolfe Howe, editor, *Holmes-Laski Letters: The Correspondence of Mr. Justice Holmes and Harold J. Laski 1916–1935* (Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 1953), Volume I, p. 752.
83. *Abrams v. United States*, 250 U.S. 616 (1919), at 629.
84. Mark DeWolfe Howe, editor, *Holmes-Laski Letters, Volume I*, p. 389.
85. Mark DeWolfe Howe, editor, *Holmes-Laski Letters, Volume II*, p. 913.
86. R.R. Palmer, *Twelve Who Ruled: The Year of the Terror in the French Revolution* (Princeton: Princeton University Press, 1989), pp. 132–133.
87. See, for example, Charles Murray, *Human Accomplishment: The Pursuit of Excellence in the Arts and Sciences, 800 B.C. to 1950* (New York: HarperCollins, 2003), pp. 92, 99, 100, 101, 258, 279, 282, 301–304, 356; Malcolm Gladwell, *Outliers: The Story of Success* (New York: Little, Brown and Co., 2008), Chapter 1; Thomas Sowell, *The Vision of the Anointed: Self-Congratulation as a Basis for Social Policy* (New York: Basic Books, 1995), pp. 35–37.
88. Linda Greenhouse, (*The Year the Court Turned Right.*) *New York Times*, July 7, 1989, pp. A1 ff.
89. Linda Greenhouse, (*Shift to Right Seen.*) *New York Times*, June 13, 1989, pp. A1 ff.
90. Tom Wicker, (*Bush and the Blacks.*) *New York Times*, April 16, 1990, p. A19.
91. (*A Red Herring in Black and White.*) *New York Times*, July 23, 1990, p. A14.

92. William T. Coleman, Jr., (*A False 'Quota' Call.*) *Washington Post*, February 23, 1990, p. A23.
93. (*A Gentler Civil Rights Approach.*) *Boston Globe*, August 3, 1991, p. 18.
94. (*A Civil Rights Setback.*) *Boston Globe*, June 9, 1989, p. 16.
95. Ronald Dworkin, *Freedom's Law: The Moral Reading of the American Constitution* (Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 1996), p. 157.
96. Tamar Jacoby, (*A Question of Statistics.*) *Newsweek*, June 19, 1989, p. 58.
97. Reginald Alleyne, (*Smoking Guns Are Hard to Find.*) *Los Angeles Times*, June 12, 1989, p. 5.
98. Howard Eglit, (*The Age Discrimination in Employment Act, Title VII, and the Civil Rights Act of 1991: Three Acts and a Dog That Didn't Bark.*) *Wayne Law Review*, Spring 1993, p. 1190.
99. Alan Freeman, (*Antidiscrimination Law: The View From 1989.*) *The Politics of Law: A Progressive Critique*, revised edition, edited by David Kairys (New York: Pantheon Books, 1990), p. 147.
100. Candace S. Kovacic-Fleischer, (*Proving Discrimination After Price Waterhouse and Wards Cove: Semantics as Substance.*) *American University Law Review*, Vol. 39 (1989–1990), p. 662.
101. U.S. Equal Employment Opportunity Commission, *Legislative History of Titles VII and XI of Civil Rights Act of 1964* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, no date), pp. 3005, 3006–3007, 3160, and *passim*.
102. *Ibid.*, p. 3015.
103. Edwin S. Mills, (*The Attrition of Urban Real-Property Rights.*) *The Independent Review*, Fall 2007, p. 209.
104. Laurence H. Tribe, *Constitutional Choices* (Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 1985), p. 187.
105. *Loc. cit.*
106. Will Oremus, (*Bay Meadows Vote to Have Broad Repercussions.*) *Inside Bay Area*, April 21, 2008.

107. Leslie Fulbright, (*S.F. Moves to Stem African American Exodus*,) *San Francisco Chronicle*, April 9, 2007, pp. A1 ff; Bureau of the Census, *1990 Census of Population: General Population Characteristics California, 1990 CP-1-6, Section 1 of 3*, pp. 27, 28, 30, 31; U.S. Census Bureau, *Profiles of General Demographic Characteristics 2000: 2000 Census of Population and Housing, California, Table DP-1*, pp. 2, 20, 39, 42.
108. See, for example, William Godwin, *Enquiry Concerning Political Justice and Its Influence on Morals and Happiness* (Toronto: University of Toronto Press, 1946), Vol. II, p. 462; John Dewey, *Human Nature and Conduct: An Introduction to Social Psychology* (New York: Modern Library, 1957), p. 18; Edward Bellamy, *Looking Backward: 2000-1887* (Boston: Houghton Mifflin, 1926), pp. 200-201.
109. James Q. Wilson and Richard J. Herrnstein, *Crime and Human Nature* (New York: Simon and Schuster, 1985), p. 409.
110. Joyce Lee Malcolm, *Guns and Violence: The English Experience* (Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 2002), pp. 164-165.
111. James Q. Wilson and Richard J. Herrnstein, *Crime and Human Nature*, pp. 423-425; Joyce Lee Malcolm, *Guns and Violence*, pp. 166-168, 171-189; David Fraser, *A Land Fit for Criminals: An Insider's View of Crime, Punishment and Justice in England and Wales* (Sussex: Book Guild Publishing, 2006), pp. 352-356; Theodore Dalrymple, (*Protect the Burglars of Bromsgrove!*) *City Journal*, October 20, 2008.
112. Joyce Lee Malcolm, *Guns and Violence*, p. 184.
113. C. H. Rolph, (*Guns and Violence*,) *New Statesman*, January 15, 1965, pp. 71, 72.
114. C. H. Rolph, (*Who Needs a Gun?*) *New Statesman*, January 16, 1970, p. 70.
115. Peter Hitchens, *A Brief History of Crime: The Decline of Order, Justice and Liberty in England* (London: Atlantic Books, 2003), p. 151.
116. *Ibid.*, p. 166.
117. Joyce Lee Malcolm, *Guns and Violence*, p. 168.

118. Franklin E. Zimring, *The Great American Crime Decline* (New York: Oxford University Press, 2008), pp. 6, 15.
119. Department of the Treasury, Bureau of Alcohol, Tobacco & Firearms, (*Commerce in Firearms in the United States*,) February 2000, p. 6.
120. Joyce Lee Malcolm, *Guns and Violence*, pp. 5, 204.
121. *Ibid.*, p. 184.
122. Chris Henwood, (*Council Tells Gardener: Take Down Barbed Wire In Case It Hurts Thieves Who Keep Burgling You*,) *Birmingham Evening Mail*, October 11, 2008, p. 9.
123. Stephan Thernstrom and Abigail Thernstrom, *America in Black and White: One Nation, Indivisible* (New York: Simon and Schuster, 1997), p. 162.
124. Joyce Lee Malcolm, *Guns and Violence*, pp. 90–91.
125. See, for example, Franklin E. Zimring, *The Great American Crime Decline*, p. 55.
126. Sidney E. Zion, (*Attack on Court Heard by Warren*,) *New York Times*, September 10, 1965, pp. 1 ff.
127. Tom Wicker, (*In the Nation: Which Law and Whose Order?*) *New York Times*, October 3, 1967, p. 46.
128. (*The Unkindest Cut*,) *The Economist*, January 3, 2009, p. 42.
129. See, for example, David Fraser, *A Land Fit for Criminals*, especially Chapters 3, 6, 7.
130. *Ibid.*, p. xviii.
131. Fox Butterfield, (*Crime Keeps on Falling, but Prisons Keep on Filling*,) *New York Times*, September 28, 1997, p. WK1. Earlier, Fox Butterfield said: (*Oddly, during the 1960's, as crime rose, the number of Americans in prison actually declined*). Fox Butterfield, (*U.S. Expands Its Lead in the Rate of Imprisonment*,) *New York Times*, February 11, 1992, p. A16. In other words, the inverse relationship between crime and punishment

seemed puzzling in both eras.

132. (Prison Nation,) *New York Times*, March 10, 2008, p. A16.

133. Tom Wicker, (The Punitive Society,) *New York Times*, January 12, 1991, p. 25.

134. Dirk Johnson, (More Prisons Using Iron Hand to Control Inmates,) *New York Times*, November 1, 1990, p. A18.

135. David Fraser, *A Land Fit for Criminals*, p. 97; Peter Saunders and Nicole Billante, (Does Prison Work?) *Policy (Australia)*, Vol. 18, No. 4 (Summer 2002–03), pp. 3–8.

136. David Fraser, *A Land Fit for Criminals*, pp. 71–73.

137. (A Nation of Jailbirds,) *The Economist*, April 4, 2009, p. 40.

138. David Fraser, *A Land Fit for Criminals*, p. 72.

139. (A Nation of Jailbirds,) *The Economist*, April 4, 2009, p. 40.

140. David Fraser, *A Land Fit for Criminals*, p. 109.

141. Daniel Seligman and Joyce E. Davis, (Investing in Prison,) *Fortune*, April 29, 1996, p. 211.

142. David Fraser, *A Land Fit for Criminals*, p. 38; (Criminal Statistics 2004,) *Home Office Statistical Bulletin*, November 2005, Table 1.2.

143. David Barrett, (Thousands of Criminals Spared Prison Go on to Offend Again,) *Daily Telegraph online (London)*, 20 December 2008.

144. David Fraser, *A Land Fit for Criminals*, pp. 7–8, 277–278.

145. *Ibid.*, pp. 13–14.

146. *Ibid.*, Chapters 6, 7.

147. James Q. Wilson and Richard J. Herrnstein, *Crime and Human Nature*, pp. 428–434.

148. Jaxon Van Derbeken, (Homicides Plummet as Police Flood Tough Areas,) *San Francisco Chronicle*, July 6, 2009, pp. C1 ff.

CHAPTER 7: INTELLECTUALS AND WAR

1. Eugen Weber, *The Hollow Years: France in the 1930s* (New York:

W.W. Norton, 1994), p. 5.

2. *Donald Kagan, On the Origins of War and the Preservation of Peace (New York: Doubleday, 1995), pp. 132–133.*

3. *Martin Gilbert, The First World War: A Complete History (New York: Henry Holt, 1994), pp. 29, 34; Barbara W. Tuchman, The Guns of August (New York: Bonanza Books, 1982), pp. 125, 127.*

4. *Jonah Goldberg, Liberal Fascism: The Secret History of the American Left from Mussolini to the Politics of Meaning (New York: Doubleday, 2008), p. 83.*

5. *William E. Leuchtenburg, (Progressivism and Imperialism: The Progressive Movement and American Foreign Policy, 1898–1916,) Mississippi Valley Historical Review, Vol. 39, No. 3 (December 1952), pp. 483–504; Jonah Goldberg, Liberal Fascism, pp. 106–111.*

6. *Herbert Croly, The Promise of American Life (Boston: Northeastern University Press, 1989), p. 259.*

7. *Ibid., p. 256.*

8. *William E. Leuchtenburg, (Progressivism and Imperialism: The Progressive Movement and American Foreign Policy, 1898–1916,) Mississippi Valley Historical Review, Vol. 39, No. 3 (December 1952), pp. 486, 487, 497.*

9. *Herbert Croly, The Promise of American Life, pp. 302, 303.*

10. *Ibid., p. 169.*

11. *Jonah Goldberg, Liberal Fascism, p. 107.*

12. *Jim Powell, Wilson's War: How Woodrow Wilson's Great Blunder Led to Hitler, Lenin, Stalin, and World War II (New York: Crown Forum, 2005), pp. 80–81. See also Arthur S. Link, Woodrow Wilson and the Progressive Era: 1910–1917 (New York: Harper & Brothers, 1954), Chapters 4, 5.*

13. *The great economist Alfred Marshall saw in Britain's attempt to starve the German population a lasting source of bitterness and a future war. Writing in 1915 to his most famous student, John Maynard Keynes,*

Marshall said: (I shall not live to see our next war with Germany; but you will, I expect). Memorials of Alfred Marshall, edited by A.C. Pigou (New York: Kelley & Millman, Inc., 1956), p. 482.

14. *Woodrow Wilson, (Address to a Joint Session of Congress Calling for a Declaration of War.) Woodrow Wilson: Essential Writings and Speeches of the Scholar-President, edited by Mario R. DiNunzio (New York: New York University Press, 2006), p. 401.*

15. *Ibid., p. 402.*

16. *Jim Powell, Wilson's War, p. 136.*

17. *Jonah Goldberg, Liberal Fascism, p. 105.*

18. *Ibid., p. 63.*

19. *Charles F. Howlett, Troubled Philosopher: John Dewey and the Struggle for World Peace (Port Washington, N.Y.: Kennikat Press, 1977), p. 20.*

20. *Thomas J. Knock, To End All Wars: Woodrow Wilson and the Quest for a New World Order (New York: Oxford University Press, 1992), pp. 77–78. Intellectuals were not alone in idolizing Woodrow Wilson.*

(Across Europe there were squares, streets, railway stations and parks bearing Wilson's name). Margaret MacMillan, Paris 1919: Six Months That Changed the World (New York: Random House, 2002), p. 15.

21. *Quoted in Daniel Patrick Moynihan, Pandaemonium: Ethnicity in International Politics (Oxford: Oxford University Press, 1993), pp. 81, 82.*

22. *Ibid., p. 83.*

23. *David C. Smith, H.G. Wells: Desperately Mortal (New Haven: Yale University Press, 1986), p. 221.*

24. *H.G. Wells, The War That Will End War (New York: Duffield & Company, 1914), p. 54.*

25. *Daniel Patrick Moynihan, Pandaemonium, p. 100.*

26. *Woodrow Wilson, (Address to a Joint Session of Congress Calling for a Declaration of War.) Woodrow Wilson, edited by Mario R. DiNunzio, p. 402.*

27. Daniel J. Flynn, *A Conservative History of the American Left* (New York: Crown Forum, 2008), p. 178.
28. Jonah Goldberg, *Liberal Fascism*, pp. 108–111, *passim*.
29. *Ibid.*, pp. 112–113.
30. John Dewey, *Characters and Events: Popular Essays in Social and Political Philosophy*, edited by Joseph Ratner (New York: Henry Holt and Company, 1929), Vol. II, p. 517.
31. Eugen Weber, *The Hollow Years*, p. 11.
32. Alistair Horne, *To Lose A Battle: France 1940* (New York: Penguin Books, 1990), p. 49.
33. Eugen Weber, *The Hollow Years*, pp. 13, 14.
34. *Ibid.*, pp. 18, 24.
35. Derek W. Lawrence, (*The Ideological Writings of Jean Giono* (1937–1946),) *The French Review*, Vol. 45, No. 3 (February 1972), p. 589.
36. Robert Shepherd, *A Class Divided: Appeasement and the Road to Munich, 1938* (London: Macmillan, 1988), p. 17.
37. Martin Ceadel, *Semi-Detached Idealists: The British Peace Movement and International Relations, 1854–1945* (Oxford: Oxford University Press, 2000), p. 242.
38. Harold J. Laski, *A Grammar of Politics* (London: George Allen & Unwin, Ltd., 1925), p. 587.
39. John Dewey, (*Outlawing Peace by Discussing War*,) *New Republic*, May 16, 1928, p. 370; John Dewey, (*If War Were Outlawed*,) *New Republic*, April 25, 1923, p. 235
40. Robert Shepherd, *A Class Divided*, p. 50.
41. Martin Ceadel, *Semi-Detached Idealists*, p. 359.
42. Martin Ceadel, *Pacifism in Britain 1914–1945: The Defining of a Faith* (Oxford: Clarendon Press, 1980), p. 253.
43. Robert Skidelsky, *John Maynard Keynes, Vol. 3: Fighting for Britain 1937–1946* (New York: Viking Penguin, 2001), p. 34.
44. Bertrand Russell, *Which Way to Peace?* (London: Michael Joseph, Ltd.,

1937), p. 179.

45. H.G. Wells, *The Anatomy of Frustration: A Modern Synthesis* (New York: The Macmillan Co., 1936), p. 102.

46. Kingsley Martin, (*Russia and Mr. Churchill*,) *New Statesmanship: An Anthology*, edited by Edward Hyams (London: Longmans, 1963), p. 70.

47. Kingsley Martin, (*The Educational Role of the Press*,) *The Educational Role of the Press*, edited by Henry de Jouvenel, et al (Paris: International Institute of Intellectual Co-Operation, 1934), pp. 29-30.

48. When Churchill in 1937—two years before the beginning of the Second World War—advocated doubling the size of the Royal Air Force, the leader of the Liberal Party declared this to be the language of Malays (running amok). A year later, when Churchill again rose in Parliament to chastise the government for not rearming, this was the response: (An embarrassed silence greeted Churchill as he ended. Then members anxious to turn to more pleasant thoughts rattled their papers, stood, and shuffled out to the lobby, many heading for tea. One member told his Visitor's Gallery guest, Virginia Cowles, (It was the usual Churchill filibuster—he likes to rattle the saber and he does it jolly well but you have to take it with a grain of salt). This was one year before the Second World War began. James C. Humes, *Churchill: Speaker of the Century* (New York: Stein and Day, 1982), p. 175.

49. David James Fisher, *Romain Rolland and the Politics of Intellectual Engagement* (Berkeley: University of California Press, 1988), pp. 61-65.

50. (*Ask League to Act to End Army Draft*,) *New York Times*, August 29, 1926, p. E1.

51. The book was written by H.C. Engelbrecht and F.C. Hanighen. See Robert Skidelsky, *John Maynard Keynes, Vol. 3: Fighting For Britain 1937-1946*, p. 34.

52. Charles F. Howlett, *Troubled Philosopher*, p. 134.

53. (*Romain Rolland Calls for a Congress against War*,) *New Republic*, July 6, 1932, p. 210.

54. H.G.Wells, *The Work, Wealth and Happiness of Mankind* (Garden City, N.Y.: Doubleday, Doran & Co., Inc., 1931), Vol. II, p. 669.
55. Harold J. Laski, (*If I Were Dictator*,) *The Nation*, January 6, 1932, p. 15.
56. Aldous Huxley, *Aldous Huxley's Hearst Essays*, edited by James Sexton (New York: Garland Publishing, Inc., 1994), pp. 9–10.
57. J.B. Priestley, (*The Public and the Idea of Peace*,) *Challenge to Death*, edited by Storm Jameson (New York: E.P. Dutton & Co., Inc., 1935), p. 319.
58. E.M. Forster, (*Notes on the Way*,) *Time and Tide*, June 2, 1934, p. 696; E.M. Forster, (*Notes on the Way*,) *Time and Tide*, November 23, 1935, p. 1703.
59. Charles F. Howlett, *Troubled Philosopher*, pp. 55–56.
60. Donald Kagan, *On the Origins of War and the Preservation of Peace*, p. 314.
61. (*Romain Rolland Calls for a Congress against War*,) *New Republic*, July 6, 1932, p. 210.
62. Georges Duhamel, *The French Position*, translated by Basil Collier (London: Dent, 1940), p. 107.
63. (*A Speech by Anatole France*,) *The Nation*, September 6, 1919, p. 349.
64. Mona L. Siegel, *The Moral Disarmament of France: Education, Pacifism, and Patriotism, 1914–1940* (Cambridge: Cambridge University Press, 2004), pp. 127, 132.
65. *Ibid.*, p. 146.
66. Daniel J. Sherman, *The Construction of Memory in Interwar France* (Chicago: University of Chicago Press, 1999), p. 300.
67. Mona L. Siegel, *The Moral Disarmament of France*, p. 160.
68. Ernest R. May, *Strange Victory: Hitler's Conquest of France* (New York: Hill and Wang, 2000), p. 283.
69. Mona L. Siegel, *The Moral Disarmament of France*, p. 217.
70. Malcolm Scott, *Mauriac: The Politics of a Novelist* (Edinburgh: Scottish Academic Press, 1980), p. 79.

71. Winston Churchill, *Churchill Speaks 1897–1963: Collected Speeches in Peace & War*, edited by Robert Rhodes James (New York: Chelsea House, 1980), p. 554.
72. Alistair Horne, *To Lose A Battle*, p. 189.
73. Ernest R. May, *Strange Victory*, pp. 18–23.
74. See, for example, B.H. Liddell Hart, *History of the Second World War* (New York: Paragon Books, 1979), pp. 35–36; Ernest R. May, *Strange Victory*, pp. 5–6, 278.
75. Ernest R. May, *Strange Victory*, pp. 103–106. See also Winston S. Churchill, *The Second World War, Vol. I: The Gathering Storm* (Boston: Houghton Mifflin Co., 1983), p. 168.
76. Ernest R. May, *Strange Victory*, pp. 215, 220, 245, 252, 276–277, 278, 287, 289, 439, 454, 455, 456.
77. *Ibid.*, p. 17.
78. *Ibid.*, pp. 17, 280.
79. William L. Shirer, *Berlin Diary: The Journal of a Foreign Correspondent 1934–1941* (Tess Press, 2004), pp. 167, 189, 201, 219, 242, 260, 332–333, 345, 347, 348, 349, 372. Hitler shrewdly anticipated and encouraged French quiescence. Shirer in Berlin wrote in his diary on September 3: (The High Command lets it be known that on the western front the Germans won't fire first against the French). *Ibid.*, p. 163.
80. Kingsley Martin, (*War and the Next Generation*,) *New Statesman and Nation*, April 11, 1931, p. 240.
81. Bertrand Russell, *Sceptical Essays* (New York: W.W. Norton & Co., Inc., 1928), p. 184.
82. Martin Ceadel, *Pacifism in Britain 1914–1945*, p. 105.
83. *Ibid.*, pp. 106, 131; André Gide, *The André Gide Reader*, edited by David Littlejohn (New York: Alfred A. Knopf, 1971), pp. 804–805.
84. Martin Ceadel, *Pacifism in Britain 1914–1945*, p. 137.
85. Winston Churchill, *Churchill Speaks 1897–1963*, edited by Robert Rhodes James, p. 645. Earlier Churchill said: (Many people think that

the best way to escape war is to dwell upon its horrors, and to imprint them vividly upon the minds of the younger generation. They flaunt the grisly photographs before their eyes. They fill their ears with tales of carnage. They dilate upon the ineptitude of generals and admirals. They denounce the crime and insensate folly of human strife). Ibid., p. 586.

86. David C. Smith, *H.G. Wells*, pp. 317, 321.

87. H.G. Wells, *The Anatomy of Frustration*, p. 98.

88. J.B. Priestley, (*The Public and the Idea of Peace*.) *Challenge to Death*, edited by Storm Jameson, p. 316.

89. (*Spreading the Spirit of Peace*.) *The Times* (London), August 28, 1936, p. 8.

90. Ernest R. May, *Strange Victory*; pp. 103–106.

91. William Godwin, *Enquiry Concerning Political Justice and Its Influence on Morals and Happiness* (Toronto: University of Toronto Press, 1946), Vol. II, pp. 144–145.

92. Bertrand Russell, *Which Way to Peace?*, p. 139.

93. *Ibid.*, pp. 140, 144.

94. *Ibid.*, pp. 144–145.

95. Raymond Leslie Buell, (*Even in France They Differ on Armaments*.) *New York Times*, February 21, 1932, Book Review section, pp. 10 ff.

96. Bertrand Russell, *Which Way to Peace?*, pp. 99, 122.

97. Kingsley Martin, (*Dictators and Democrats*.) *New Statesman and Nation*, May 7, 1938, p. 756.

98. Kingsley Martin, (*The Inescapable Facts*.) *New Statesman and Nation*, March 19, 1938, p. 468.

99. Richard J. Golsan, *French Writers and the Politics of Complicity: Crises of Democracy in the 1940s and 1990s* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2006), p. 83.

100. Simone Weil, *Formative Writings 1929–1941*, edited and translated by Dorothy Tuck McFarland and Wilhelmina Van Ness (Amherst: University of Massachusetts Press, 1987), p. 266.

101. Mona L. Siegel, *The Moral Disarmament of France*, pp. 218–219. *The teachers' union encouraged other teachers to join the resistance. Among other things, this indicated that these teachers were not lacking in personal patriotism, even though they had for years attempted to blend internationalism and patriotism when teaching the young, producing the effect of the proverbial trumpet that makes an uncertain sound.*
102. Paul Johnson, *Modern Times: The World From the Twenties to the Nineties* (New York: Perennial Classics, 2001), p. 348.
103. Robert Shepherd, *A Class Divided*, p. 41.
104. Harold Laski, (*The People Wait for a Lead*,) *Daily Herald*, January 4, 1937, p. 10.
105. Talbot C. Imlay, *Facing the Second World War: Strategy, Politics, and Economics in Britain and France 1938–1940* (New York: Oxford University Press, 2003), pp. 199, 303–304; Robert Shepherd, *A Class Divided*, pp. 102–103; Robert Paul Shay, Jr., *British Rearmament in the Thirties: Politics and Profits* (Princeton: Princeton University Press, 1977), pp. 217–218; Tom Buchanan, *Britain and the Spanish Civil War* (New York: Cambridge University Press, 1997), pp. 78–79.
106. (*Trade Unionism and Democracy*,) *New Statesman and Nation*, September 10, 1938, p. 369.
107. Charles F. Howlett, *Troubled Philosopher*, p. 77.
108. Oswald Garrison Villard, (*Issues and Men: The President's Disarmament Opportunity*,) *The Nation*, January 31, 1934, p. 119.
109. William Manchester, *American Caesar: Douglas MacArthur 1880–1964* (Boston: Little, Brown and Company, 1978), pp. 154, 156; Matthew F. Holland, *Eisenhower Between the Wars: The Making of a General and Statesman* (Westport, CT: Praeger, 2001), pp. 171–172.
110. Charles F. Howlett, *Troubled Philosopher*, pp. 55–56.
111. (*The Way of Appeasement*,) *The Times* (London), November 25, 1937, p. 15.
112. Eugen Weber, *The Hollow Years*, p. 241.

113. Winston Churchill, *Churchill Speaks 1897–1963*, edited by Robert Rhodes James, pp. 624, 627.
114. Winston S. Churchill, *The Second World War, Vol. I: The Gathering Storm*, p. 216.
115. *Ibid.*, pp. 216–217.
116. Eugen Weber, *The Hollow Years*, p. 126.
117. Ernest R. May, *Strange Victory*, p. 138.
118. Eugen Weber, *The Hollow Years*, p. 127.
119. *Ibid.*, p. 126.
120. *Ibid.*, p. 128.
121. *Ibid.*, pp. 102, 107–108.
122. Ian Kershaw, *Making Friends with Hitler: Lord Londonderry, the Nazis and the Road to World War II* (New York: Penguin Press, 2004), pp. 28, 30, 31.
123. H.J. Laski, (*Hitler— Just a Figurehead.*) *Daily Herald*, November 19, 1932, p. 8.
124. Ian Kershaw, *Making Friends with Hitler*, pp. 29–30.
125. John Evelyn Wrench, *Geoffrey Dawson and Our Times* (London: Hutchinson, 1955), p. 361. In 1935, American foreign correspondent William L. Shirer recorded in his diary that a *Times* of London correspondent (has complained to me in private that the *Times* does not print all he sends, that it does not want to hear too much of the bad side of Nazi Germany and apparently has been captured by the pro- Nazis in London). William L. Shirer, *Berlin Diary*, p. 33. Dawson's filtering of the news extended to his coverage of German troops marching into Czechoslovakia's Sudetenland in 1938, where the predominantly German population warmly greeted them, while the Czechs fled from Nazi rule. (Every day there were photographs of the triumphant German troops marching into the Sudetenland. . . In the photographs the joyful welcome accorded to the German soldiers bore witness to the apparent justice of the Munich settlement. Photographs of

refugees had reached *The Times*. Dawson refused to print them). Martin Gilbert and Richard Gott, *The Appeasers* (Boston: Houghton Mifflin Co., 1963), p. 191.

126. Winston S. Churchill, *The Second World War, Volume I: The Gathering Storm*, p. 73.

127. William L. Shirer, *The Rise and Fall of the Third Reich: A History of Nazi Germany* (New York: Simon and Schuster, 1960), pp. 292–294. See also William L. Shirer, *Berlin Diary*, pp. 44–45.

128. William L. Shirer, *The Rise and Fall of the Third Reich*, p. 293.

129. *Loc. cit.* The conclusion that a German retreat could have spelled the end of the Nazi regime was also shared by Winston Churchill. See Winston S. Churchill, *The Second World War, Vol. I: The Gathering Storm*, p. 194. Although a later historian questioned this conclusion (Ernest R. May, *Strange Victory*, pp. 36–38), William L. Shirer pointed out, contrary to Professor May, that the German troops in the Rhineland were to be ordered to beat a hasty retreat back over the Rhine in the event that French troops intervened. The mere concentration of French troops near the German border, to reinforce the Maginot Line, caused the top German generals to urge Hitler to pull their troops back out of the Rhineland, which Hitler refused to do. (William L. Shirer, *The Rise and Fall of the Third Reich*, pp. 290–291, 293).

130. Winston S. Churchill, *The Second World War, Vol. I: The Gathering Storm*, pp. 196–197.

131. Eugen Weber, *The Hollow Years*, p. 23; Ernest R. May, *Strange Victory*, pp. 142–143.

132. Ernest R. May, *Strange Victory*, pp. 142–143.

133. Winston S. Churchill, *The Second World War, Vol. I: The Gathering Storm*, p. 197.

134. (Harold Macmillan later observed of the period immediately following Munich, 'The whole world seemed united in gratitude to the man who had prevented war. No wonder the Prime Minister lived in an ex-

alted, almost intoxicated mood. To question his authority was treason; to deny his inspiration almost blasphemy.') Robert Shepherd, *A Class Divided*, p. 225. See also pp. 1–5.

135. Eugen Weber, *The Hollow Years*, pp. 175, 260.

136. *Ibid.*, p. 261.

137. Ernest R. May, *Strange Victory*, p. 7.

138. Winston Churchill, *Churchill Speaks 1897–1963*, edited by Robert Rhodes James, p. 809.

139. (Washington in August, I'm told, had almost given Britain up as lost and was in a state of jitters for fear the British navy would fall into Hitler's hands and thus place the American eastern seaboard in great danger). William L. Shirer, *Berlin Diary*, pp. 444–445. Winston Churchill himself had warned President Franklin D. Roosevelt in May 1940 that if he— Churchill— and his government were replaced by others who would (parley amid the ruins) with a victorious Germany, the British fleet would be (the sole remaining bargaining counter) they could use to try to win (the best terms they could for the surviving inhabitants). Winston S. Churchill, *The Second World War, Vol. II: Their Finest Hour* (Boston: Houghton Mifflin, 1949), pp. 56–57.

140. (At the climax of what he called the Battle of Britain, Churchill, on a September Sunday afternoon, drove with his wife from the prime minister's country residence at Chequers to Uxbridge, the underground nerve center of the Royal Air Force. On the wall were electronic maps revealing the disposition of the twenty-five squadrons of the RAF. As discs began to dot the electrified chart indicating each successive wave of German aircraft swooping in from France, the Fighter Command released its squadrons one by one to meet each onslaught. Soon the red lights signaled that all 25 squadrons were in the air. By then the British fighters were winging on their last ounce of fuel and firing their last round of ammunition.

) 'What other reserves have we?' asked Churchill.

) 'There are none,' the air marshal answered.

) Silence descended on the room). James C. Humes, *Churchill*, p. 191.

141. Victor Davis Hanson, *Carnage and Culture: Landmark Battles in the Rise of Western Power* (New York: Doubleday, 2001), Chapter 9.

142. (Policy for a National Opposition.) *New Statesman and Nation*, October 22, 1938, p. 596.

143. (Passing the Buck.) *New Statesman and Nation*, February 25, 1939, p. 272.

CHAPTER 8: INTELLECTUALS AND WAR: REPEATING HISTORY

1. A. Solzhenitsyn, (Nobel Lecture in Literature, 1970,) *Literature 1968–1980: Nobel Lectures Including Presentation Speeches and Laureates' Biographies*, edited by Tore Frangsmyr and Sture Allen (Singapore: World Scientific, 1993), p. 42.

2. (Victory in Europe,) *Time*, May 14, 1945, p. 17.

3. David Halberstam, *The Fifties* (New York: Random House, 1993), p. 46.

4. Victor Davis Hanson, (If the Dead Could Talk,) *Hoover Digest*, 2004, No. 4, pp. 17–18.

5. Bertrand Russell, (The International Bearings of Atomic Warfare,) *United Empire*, Vol. XXXIX, No. 1 (January–February 1948), p. 21. See also Bertrand Russell, (International Government,) *The New Commonwealth*, January 1948, p. 80.

6. (Fight Before Russia Finds Atom Bomb,) *The Observer* (London), November 21, 1948, p. 1. After his comments were reported on both sides of the Atlantic, Bertrand Russell in a letter to *The Times* of London said: (I did not, as has been reported, urge immediate war with Russia. I did urge that the democracies should be prepared to use force if necessary, and that their readiness to do so should be made perfectly clear to Russia, for it has become obvious that the Communists, like the Nazis, can

- only be halted in their attempts to dominate Europe and Asia by determined and combined resistance by every means in our power, not excluding military means if Russia continues to refuse all compromise). (Lord Russell's Address,) The Times (London), November 30, 1948, p. 5.*
7. Joseph Alsop, (*Matter of Fact*,) *Washington Post and Times Herald*, February 19, 1958, p. A15.
8. Paul Johnson, *Intellectuals* (New York: Harper & Row, 1988), pp. 208, 209, 210.
9. Steven F. Hayward, *Greatness: Reagan, Churchill, and the Making of Extraordinary Leaders* (New York: Crown Forum, 2005), p. 147.
10. Peter Braestrup, *Big Story: How the American Press and Television Reported and Interpreted the Crisis of Tet 1968 in Vietnam and Washington* (Garden City, NY: Anchor Books, 1978), pp. 49–54.
11. *Ibid.*, pp. ix–xi.
12. Jim and Sybil Stockdale, *In Love and War: The Story of a Family's Ordeal and Sacrifice During the Vietnam Years* (New York: Harper & Row, 1984), p. 181.
13. Stanley Karnow, (*Giap Remembers*,) *New York Times Magazine*, June 24, 1990, p. 36.
14. *Ibid.*, p. 62.
15. (*How North Vietnam Won the War*,) *Wall Street Journal*, August 3, 1995, p. A8.
16. *Loc. cit.*
17. Arthur Schlesinger, Jr., (*A Middle Way Out of Vietnam*,) *New York Times*, September 18, 1966, p. 112.
18. (*Needed: A Vietnam Strategy*,) *New York Times*, March 24, 1968, section 4, p. 16.
19. Drew Pearson, (*Gen. Westmoreland Ouster Is Urged*,) *Washington Post, Times Herald*, February 10, 1968, p. B11.
20. Kathleen J. Turner, *Lyndon Johnson's Dual War: Vietnam and the*

- Press* (Chicago: University of Chicago Press, 1985), p. 231.
21. (*The Logic of the Battlefield*,) *Wall Street Journal*, February 23, 1968, p. 14.
22. Peter Braestrup, *Big Story*, pp. 465–468; Victor Davis Hanson, *Carnage and Culture: Landmark Battles in the Rise of Western Power* (New York: Doubleday, 2001), pp. 404–405.
23. Walter Lippmann, (*Negotiated Settlement in Vietnam— It Makes Sense*,) *Los Angeles Times*, February 12, 1967, p. F7; Arthur Schlesinger, Jr., (*A Middle Way Out of Vietnam*,) *New York Times*, September 18, 1966, pp. 111–112.
24. Peter Braestrup, *Big Story*, pp. ix–xi.
25. Walter Lippmann, (*The Vietnam Debate*,) *Washington Post, Times Herald*, February 18, 1965, p. A21.
26. Walter Lippmann, ('Defeat,') *Newsweek*, March 11, 1968, p. 25.
27. Joseph Kraft, (*Khesanh Situation Now Shows Viet Foe Makes Strategy Work*,) *Washington Post, Times Herald*, February 1, 1968, p. A21.
28. Richard Parker, *John Kenneth Galbraith: His Life, His Politics, His Economics* (Chicago: University of Chicago Press, 2005), pp. 432–433.
29. Victor Davis Hanson, *Carnage and Culture*, p. 425.
30. See, for example, Peter Braestrup, *Big Story*, Chapter 6; Victor Davis Hanson, *Carnage and Culture*, pp. 393, 395.
31. (*The My Lai Massacre*,) *Time*, November 28, 1969, pp. 17–19; (*Cite Pilot for Valor at My Lai*,) *Chicago Tribune*, November 29, 1969, p. 8.
32. Peter Braestrup, *Big Story*, p. 24.
33. B.G. Burkett and Glenna Whitley, *Stolen Valor: How the Vietnam Generation Was Robbed of Its Heroes and Its History* (Dallas: Verity Press, 1998), p. 44.
34. Victor Davis Hanson, *Carnage and Culture*, pp. 422–423.
35. B.G. Burkett and Glenna Whitley, *Stolen Valor*, Chapters 4–5, 19.
36. Victor Davis Hanson, *Carnage and Culture*, p. 393.
37. *Loc. cit.*

38. *Ibid.*, pp. 394–398.
39. Leslie Cauley and Milo Geyelin, (*Ex-Green Beret Sues CNN, Time Over Retracted Nerve-Gas Report.*) *Wall Street Journal*, August 7, 1998, p. 1.
40. Albert L. Kraus, (*Two Kinds of Warfare.*) *New York Times*, February 14, 1968, p. 61.
41. Victor Davis Hanson, *Carnage and Culture*, p. 418.
42. Winston Churchill, *Churchill Speaks 1897–1963: Collected Speeches in Peace & War*, edited by Robert Rhodes James (New York: Chelsea House, 1980), p. 881.
43. (*Churchill Visit Scored.*) *New York Times*, March 7, 1946, p. 5.
44. (*Mr. Churchill's Plea.*) *Chicago Daily Tribune*, March 7, 1946, p. 18.
45. Marquis Childs, (*Churchill's Speech.*) *Washington Post*, March 6, 1946, p. 8.
46. (*Press Reaction to Churchill Plan For Closer U.S. Ties With Britain.*) *United States News*, March 15, 1946, p. 39; Walter Lippmann, (*Mr. Churchill's Speech.*) *Washington Post*, March 7, 1946, p. 11; (*Let's Hang Together—Churchill.*) *Los Angeles Times*, March 7, 1946, p. A4.
47. (*Europe's Capitals Stirred by Speech.*) *New York Times*, March 7, 1946, p. 5; (*Mr. Churchill's Speech.*) *The Times (London)*, March 6, 1946, p. 5.
48. Neville Chamberlain, *In Search of Peace* (New York: G.P. Putnam's Sons, 1939), p. 288.
49. John F. Kennedy, *John F. Kennedy: Containing the Public Messages, Speeches, and Statements of the President, 1961* (Washington: United States Government Printing Office, 1962), p. 2.
50. Neville Chamberlain, *In Search of Peace*, pp. 34, 40, 120, 209, 216, 230, 240, 242, 250, 271. *The same idea, in different words, recurs repeatedly elsewhere in the same book.*
51. *Writing in his diary on August 31, 1939—the day before the German invasion of Poland that set off the Second World War— American*

foreign correspondent in Berlin, William L. Shirer, said: (Everybody against the war. People talking openly. How can a country go into a major war with a population so dead against it?) William L. Shirer, *Berlin Diary: The Journal of a Foreign Correspondent 1934–1941* (Tess Press, 2004), p. 153.

52. Charles F. Howlett, *Troubled Philosopher: John Dewey and the Struggle for World Peace* (Port Washington, NY: Kennikat Press, 1977), p. 53.

53. John Dewey, *Characters and Events: Popular Essays in Social and Political Philosophy*, edited by Joseph Ratner (New York: Henry Holt and Company, 1929), Vol. I, pp. 199, 201. (This was a reprint of an essay by Dewey that was first published in 1922).

54. Neville Chamberlain, *In Search of Peace*, pp. 119, 132, 198.

55. *Ibid.*, pp. 53, 174, 208, 251–252.

56. *Loc. cit.*

57. See, for example, Tom Wicker, (2 Dangerous Doctrines,) *New York Times*, March 15, 1983, p. A25; Strobe Talbott, (Behind the Bear's Angry Growl,) *Time*, May 21, 1984, pp. 24, 27; Anthony Lewis, (Onward, Christian Soldiers,) *New York Times*, March 10, 1983, p. A27; Colman McCarthy, (The Real Reagan: Can He See the Forest for the Trees?) *Washington Post*, March 27, 1983, p. G7; TRB, (Constitutional Questions,) *New Republic*, March 28, 1983, p. 4; (The Lord and the Freeze,) *New York Times*, March 11, 1983, p. A30.

58. Dinesh D'Souza, *Ronald Reagan: How an Ordinary Man Became an Extraordinary Leader* (New York: The Free Press, 1997), p. 189.

59. Ronald Reagan, *An American Life* (New York: Simon and Schuster, 1990), pp. 680–681.

60. *Ibid.*, p. 683.

61. *Ibid.*, pp. 677, 679.

62. William Raspberry, (Why the Freeze Is on the Ballot,) *Washington Post*, October 29, 1982, p. A29.

63. Anthony Lewis, (*The Diabolical Russians,*) *New York Times*, November 18, 1985, p. A21.
64. Tom Wicker, (*30 Years of Futility,*) *New York Times*, November 22, 1985, p. A35.
65. George F. Kennan, (*First Things First at the Summit,*) *New York Times*, November 3, 1985, section 4, p. 21.
66. Colman McCarthy, (*The Disarming, Modest Manner of Alva Myrdal,*) *Washington Post*, October 24, 1982, p. H8.
67. (*Voters' Real Opportunity to Help Stop the Nuclear Arms Race,*) *New York Times*, November 1, 1982, p. A18.
68. Adam Clymer, (*Strong 1984 Role Vowed by Kennedy,*) *New York Times*, February 6, 1983, p. 28.
69. Margot Hornblower, (*Votes Arms Freeze; 27 For, 9 Against Resolution,*) *Washington Post*, March 9, 1983, pp. A1 ff.
70. (*'The Best Way to End the Nuclear Arms Race,'*) *New York Times*, March 16, 1983, p. A26.
71. Helen Dewar, (*Senate Rejects Arms Freeze; Debt Ceiling Rise Voted Down,*) *Washington Post*, November 1, 1983, pp. A1 ff.
72. See, for example, Mona Charen, *Useful Idiots: How Liberals Got It Wrong in the Cold War and Still Blame America First* (New York: Perennial, 2004), pp. 110–115.
73. (*SDI, Chernobyl Helped End Cold War; Conference Told,*) *Washington Post*, February 27, 1993, p. A17.
74. Herbert I. London, *Armageddon in the Classroom: An Examination of Nuclear Education* (Lanham, MD: University Press of America, 1987), p. vii.
75. Mona L. Siegel, *The Moral Disarmament of France: Education, Pacifism, and Patriotism, 1914–1940* (Cambridge: Cambridge University Press, 2004), p. 80.
76. National Education Association, *NEA Handbook 1999–2000* (Washington: National Education Association, 1999), p. 343.

77. National Education Association, *NEA Handbook 1980–81* (Washington: National Education Association, 1980), p. 244.
78. National Educational Association, *NEA Handbook 1982–83* (Washington: National Education Association, 1982), p. 237.
79. National Education Association, *NEA Handbook 1985–86* (Washington: National Education Association, 1985), p. 247.
80. *Loc. cit.*
81. National Education Association, *Proceedings of the Sixty–First Representative Assembly, 1982* (Washington: National Education Association, 1983), p. 62.
82. National Education Association, *Proceedings of the Sixty–Fourth Representative Assembly, 1985* (Washington: National Education Association, 1986), pp. 107–108; Carl Luty, (*Thinking the Unthinkable. . . Thoughtfully*), *NEA Today*, March 1983, pp. 10–11.
83. Mona L. Siegel, *The Moral Disarmament of France*, p. 136.
84. National Education Association, *NEA Handbook 1982–83*, p. 237.
85. (Statement of Mr. Willard McGuire.) *Twelfth Special Session, United Nations General Assembly, June 25, 1982, A/S-12/AC.1/PV.7*, p. 12.
86. National Education Association, *Proceedings of the Sixty–Third Representative Assembly, 1984* (Washington: National Education Association, 1985), p. 10.
87. Keith Geiger, (*The Peace Dividend: Meeting America’s Needs*), *NEA Today*, March 1990, p. 2.
88. Keith Geiger, (*A Time for Hope*.) *Washington Post*, December 23, 1990, p. C4.
89. Robert D. Novak, *The Prince of Darkness: 50 Years Reporting in Washington* (New York: Crown Forum, 2007), p. 432.
90. Tom Wicker, (*The War Option*.) *New York Times*, October 31, 1990, p. A25.
91. Anthony Lewis, (*The Argument for War*.) *New York Times*, December 14, 1990, p. A39.
92. Barton Gellman, (*How Many Americas Would Die in War with*

- Iraq?*) *Washington Post*, January 6, 1991, p. A21.
93. Donald Kagan, (*Colin Powell's War*,) *Commentary*, June 1995, p. 45.
94. Maureen Dowd, (*Monkey on a Tiger*,) *New York Times*, January 6, 2007, p. A15.
95. Paul Krugman, (*Quagmire of the Vanities*,) *New York Times*, January 8, 2007, p. A19.
96. (*A Detached Debate; Have the Senators Arguing over Iraq War Resolutions Read the National Intelligence Estimate?*) *Washington Post*, February 6, 2007, p. A16.
97. (*The One that Brung Him*,) *St. Louis Post-Dispatch*, July 5, 2007, p. B8.
98. Ron Walters, (*Bush Won't Face Truth about the War in Iraq*,) *Philadelphia Tribune*, January 21, 2007, p. 6A.
99. (*Funeral Surge*,) *New Republic*, February 12, 2007, p. 7.
100. Jon Ward, (*Democrats Ready to Fight New War Plan*,) *Washington Times*, January 11, 2007, p. A1; *Congressional Record: Senate*, January 30, 2007, p. S1322; Shailagh Murray, (*Obama Bill Sets Date for Troop Withdrawal*,) *Washington Post*, January 31, 2007, p. A4.
101. Jon Ward, (*Democrats Ready to Fight New War Plan*,) *Washington Times*, January 11, 2007, p. A1.
102. *Congressional Record: Senate*, January 18, 2007, p. S722.
103. Jon Ward, (*Kennedy Proposal Uncovers Party Rift; Leave Iraq Now vs. Slow Retreat*,) *Washington Times*, January 10, 2007, p. A1.
104. Eric Pfeiffer, (*Pelosi Threatens to Reject Funds for Troop Surge*,) *Washington Times*, January 8, 2007, p. A1.
105. Jon Ward, (*Democrats Ready to Fight New War Plan*,) *Washington Times*, January 11, 2007, p. A1.
106. Michael E. O'Hanlon and Jason H. Campbell, *Iraq Index: Tracking Variables of Reconstruction & Security in Post-Saddam Iraq* (<http://www.brookings.edu/iraqindex>), May 28, 2009, pp. 5, 14.
107. (*Peace Talks Now*,) *Los Angeles Times*, June 12, 2007, p. A20.
108. Paul Krugman, (*Snow Job in the Desert*,) *New York Times*, Septem-

ber 3, 2007, p. A13.

109. Frank Rich, (*As the Iraqis Stand Down, We'll Stand Up*.) *New York Times*, September 9, 2007, section 4, p. 14.

110. Jason Campbell, et al., (*The States of Iraq and Afghanistan*.) *New York Times*, March 20, 2009, p. A27.

111. Michael E. O'Hanlon and Kenneth M. Pollack, (*A War We Just Might Win*.) *New York Times*, July 30, 2007, p. A17.

112. Paul Krugman, (*A Surge, and Then a Stab*.) *New York Times*, September 14, 2007, p. A21.

113. Alan Nathan, (*Slamming the Messenger*.) *Washington Times*, September 18, 2007, p. A17.

114. Farah Stockman, (*Intelligence Calls Iraq's Government Precarious*.) *Boston Globe*, August 24, 2007, p. A1.

115. Advertisement, (*General Petraeus or General Betray Us?*) *New York Times*, September 10, 2007, p. A25.

116. Howard Kurtz, (*New York Times Says It Violated Policies Over MoveOn Ad*.) *Washington Post*, September 24, 2007, p. A8.

117. Kathy Kiely, (*Senators Have Their Say During Marathon Hearings; 'Take Off Your Rosy Glasses,' General Told in 10 Hours of Inquiries*.) *USA Today*, September 12, 2007, p. 6A.

118. *Loc. cit.*

119. Elisabeth Bumiller, (*A General Faces Questions from Five Potential Bosses*.) *New York Times*, September 12, 2007, p. A10.

120. S. A. Miller, (*Petraeus' Integrity under Fire on Hill*.) *Washington Times*, September 10, 2007, p. A1.

121. Susan Page, (*A Mixed Reception, with No Sign of Consensus on War*.) *USA Today*, September 11, 2007, p. 1A.

122. Frank Rich, (*Will the Democrats Betray Us?*) *New York Times*, September 16, 2007, section 4, p. 11.

123. Susan Page, (*A Mixed Reception, with No Sign of Consensus on War*.) *USA Today*, September 11, 2007, p. 1A.

124. Dan Frosch and James Dao, (*A Military Deception, Made Easier by a Reluctance to Ask Questions,*) *New York Times*, June 8, 2009, p. A10.

125. Diana B. Henriques, (*Creditors Press Troops Despite Relief Act,*) *New York Times*, March 28, 2005, pp. A1 ff; Dan Barry, (*A Teenage Soldier's Goodbyes on the Road to Over There,*) *New York Times*, March 4, 2007,

section 1, pp. 1 ff.

126. Eric Schmitt, (*Medal of Honor to Be Awarded to Soldier Killed in Iraq, a First,*) *New York Times*, March 30, 2005, p. A13; Sarah Abruzzese, (*Bush Gives Medal of Honor to Slain Navy Seals Member,*) *New York Times*, April 9, 2008, p. A14; Raymond Hernandez, (*A Protector As a Child, Honored As a Hero,*) *New York Times*, October 22, 2007, p. B1.

127. See, for example, John F. Burns, (*Pillagers Strip Iraqi Museum of Its Treasure,*) *New York Times*, April 13, 2003, pp. A1 ff; (*Lawlessness in Iraq Puts U.S. Military Gains at Risk,*) *USA Today*, April 14, 2003, p. 12A; Maria Puente, (*The Looting of Iraq's Past,*) *USA Today*, April 15, 2003, p. 7D; Douglas Jehl and Elizabeth Becker, (*Experts' Pleas to Pentagon Didn't Save Museum,*) *New York Times*, April 16, 2003, p. B5; Constance Lowenthal and Stephen Urice, (*An Army for Art,*) *New York Times*, April 17, 2003, p. A25; Frank Rich, (*And Now: 'Operation Iraqi Looting,'*) *New York Times*, April 27, 2003, section 2, pp. 1 ff; Andrew Gumbel and David Keys, (*The Iraq Conflict: U.S. Blamed for Failure to Stop Sacking of Museum,*) *The Independent* (London), April 14, 2003, p. 6.

128. William Booth and Guy Gugliotta, (*All Along, Most Iraqi Relics Were 'Safe and Sound,'*) *Washington Post*, June 9, 2003, p. A12; Charles Krauthammer, (*Hoaxes, Hype and Humiliation,*) *Washington Post*, June 13, 2003, p. A29; Matthew Bogdanos, (*The Casualties of War: The Truth About the Iraq Museum,*) *American Journal of Archaeology*, Vol. 109,

No. 3 (July 2005), pp. 477–526.

129. *WWII: Time-Life Books History of the Second World War* (New York: Prentice Hall Press, 1989), p. 401; *The Columbia Encyclopedia*, fifth edition (New York: Columbia University Press, 1993), p. 116.

130. Clark Hoyt, (*The Painful Images of War*,) *New York Times*, August 3, 2008, *Week in Review* section, p. 10.

131. See, for example, Christian Davenport, (*From Serving in Iraq to Living on the Streets; Homeless Vet Numbers Expected to Grow*,) *Washington Post*, March 5, 2007, pp. B1 ff. *The problems of returning Iraq war*

veterans going to college were headlined in the *New York Times*' education section: (*Crowded classrooms can send them into a panic. They have trouble focusing. They can't remember facts. And no one around them understands what they've seen. . . These new students will need help. Are campuses ready?*) *New York Times*, November 2, 2008, *Education Life* section, p. 1. *Despite how radically this differs from the experience of veterans going to college after World War II, where troops had longer individual tours in combat and higher fatality rates, isolated anecdotes were all that were offered to substantiate these sweeping claims in the story itself. See Lizette Alvarez, (Combat to College,) Ibid., pp. 24 ff.*

132. Deborah Sontag and Lizette Alvarez, (*Across America, Deadly Echoes of Foreign Battles*,) *New York Times*, January 13, 2008, section 1, pp. 1, 14.

133. Ralph Peters, (*Smearing Soldiers*,) *New York Post*, January 15, 2008.

134. Lizette Alvarez and Dan Frosch, (*A Focus on Violence by G.I.'s Back from War*,) *New York Times*, January 2, 2009, pp. A1 ff.

135. (*Suicide Rate for Soldiers Rose in '07*,) *New York Times*, May 30, 2008, p. A18.

136. Pauline Jelinek, (*Soldier Suicides Hit Highest Rate—115 Last Year*,) *Associated Press Online*, May 30, 2008.

137. Mona L. Siegel, *The Moral Disarmament of France*, pp. 218–219.

138. Edmund Burke, *The Correspondence of Edmund Burke*, edited by R. B. McDowell (Chicago: University of Chicago Press, 1969), Vol. VIII, p. 138.
139. Mona L. Siegel, *The Moral Disarmament of France*, p. 167.
140. William Godwin, *Enquiry Concerning Political Justice and Its Influence on Morals and Happiness* (Toronto: University of Toronto Press, 1946), Vol. II, p. 180.
141. *Ibid.*, p. 146.
142. John Dewey, *Characters and Events*, edited by Joseph Ratner, Vol. II, pp. 800, 801.
143. Alistair Horne, *To Lose A Battle: France 1940* (New York: Penguin Books, 1990), p. 189.
144. William Godwin, *Enquiry Concerning Political Justice*, Vol. II, p. 151.
145. Neville Chamberlain, *In Search of Peace*, pp. 307–308.
146. William L. Shirer, *The Rise and Fall of the Third Reich: A History of Nazi Germany* (New York: Simon and Schuster, 1960), pp. 595–596.
147. Neville Chamberlain, *In Search of Peace*, p. 33. It should be noted that Hitler presented his position in terms of (the national honour of a great people) in a letter to Chamberlain. *Ibid.*, p. 170.
148. *Ibid.*, p. 107.
149. *Ibid.*, p. 305.
150. *Ibid.*, p. 170.
151. J.M. Keynes, (*A Positive Peace Programme*,) *New Statesman and Nation*, March 26, 1938, pp. 509, 510.
152. Alistair Horne, *To Lose A Battle*, p. 129.

CHAPTER 9: INTELLECTUALS AND SOCIETY

1. Paul Johnson, *The Quotable Paul Johnson: A Topical Compilation of His Wit, Wisdom and Satire*, edited by George J. Marlin, et al (New York: Farrar, Straus and Giroux, 1994), p. 138.

2. John Maynard Keynes, *The General Theory of Employment Interest and Money* (New York: Harcourt, Brace and Company, 1936), p. 383.

3. Richard Hofstadter, *Anti-Intellectualism in American Life* (New York: Vintage Books, 1963), pp. 3, 14. Hofstadter's caveat jeopardizes the main thrust of his argument: (It seems clear that those who have some quarrel with intellect are almost always ambivalent about it: they mix respect and awe with suspicion and resentment; and this has been true in many societies and phases of human history. In any case, anti-intellectualism

is not the creation of people who are categorically hostile to ideas. Quite the contrary: just as the most effective enemy of the educated man may be the half-educated man, so the leading anti-intellectuals are usually men deeply engaged with ideas, often obsessively engaged with this or that outworn or rejected idea). *Ibid.*, p. 21. Because this caveat still does not distinguish intellectual processes and achievements, on the one hand, from the behavior of

people in one subset of those whose work involves such processes and achievements, on the other, it perpetuates the confusion that hostility to one is hostility to the other. Admitting that many of the critics of intellectuals are themselves men of ideas, Hofstadter can dispose of their ideas by characterizing these ideas as (outworn or rejected)— which is to say, ideas with which he disagrees. In short, an ideological disagreement has been verbally transformed by Hofstadter into an issue of hostility to intellectual processes, even though he admits evidence to the contrary, including the fact that Edison (was all but canonized by the American public). *Ibid.*, p. 25.

4. Russell Jacoby, *The Last Intellectuals: American Culture in the Age of Academe* (New York: Basic Books, 2000), p. 81.

5. Richard A. Posner, *Public Intellectuals: A Study of Decline* (Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 2001), pp. 5, 7.

6. Among economists, for example, data in Posner's study showed Lest-

er Thurow to have been mentioned more than twice as often as Nobel Prizewinner Gary Becker in the media, while Becker was cited more than eight times as often as Thurow in scholarly publications. *Ibid.*, pp. 194, 205.

7. *Ibid.*, pp. 174, 194–206, 209–214.

8. *Ibid.*, p. 135.

9. Donald Kagan, *On the Origins of War and the Preservation of Peace* (New York: Doubleday, 1995), p. 104.

10. Charles F. Howlett, *Troubled Philosopher: John Dewey and the Struggle for World Peace* (Port Washington, N.Y.: Kennikat Press, 1977), p. 73.

11. In a broadcast on May 27, 1941, President Roosevelt said: (Nobody can foretell tonight just when the acts of the dictators will ripen into attack on this hemisphere and us. But we know enough by now to realize that it would be suicide to wait until they are in our front yard. (When your enemy comes at you in a tank or a bombing plane, if you hold your fire until you see the whites of his eyes, you will never know what hit you. Our Bunker Hill of tomorrow may be several thousand miles from Boston). Franklin D. Roosevelt, *The Public Papers and Addresses of Franklin D. Roosevelt, 1941 Volume*, edited by Samuel I. Rosenman (New York: Harper & Brothers, 1950), p. 189.

12. Eric Hoffer, *The True Believer: Thoughts on the Nature of Mass Movements* (New York: Harper Perennial, 1989), p. 116.

13. See, for example, Chapter 3 of my *Inside American Education: The Decline, the Deception, the Dogmas* (New York: The Free Press, 1993).

14. See Thomas Sowell, *The Vision of the Anointed: Self-Congratulation as a Basis for Social Policy* (New York: Basic Books, 1995), pp. 15–21.

15. Eric Hoffer, *First Things, Last Things* (New York: Harper & Row, 1971), p. 117.

16. James R. Flynn, (Massive IQ Gains in 14 Nations: What IQ Tests Really Measure,) *Psychological Bulletin*, Vol. 101, No. 2 (1987), pp.

171–191.

17. Jean-François Revel, *The Flight from Truth: The Reign of Deceit in the Age of Information*, translated by Curtis Cate (New York: Random House, 1991), p. 361.

18. Lewis A. Coser, *Men of Ideas: A Sociologist's View* (New York: The Free Press, 1970), p. 215.

19. *Ibid.*, p. 216.

20. Paul Hollander, *Anti-Americanism: Critiques at Home and Abroad 1965–1990* (New York: Oxford University Press, 1992), p. 242.

21. See, for example, Theodore Dalrymple, *Our Culture, What's Left of It: The Mandarins and the Masses* (Chicago: Ivan R. Dee, 2005), pp. 296–310; Bruce Thornton, *Decline and Fall: Europe's Slow-Motion Suicide* (New York: Encounter Books, 2007), Chapter 3; Christopher Caldwell, *Reflections on the Revolution in Europe: Immigration, Islam, and the West* (New York: Doubleday, 2009).

22. See, for example, Chapter 2 of my *The Vision of the Anointed*.

23. Edward Shils, *The Constitution of Society* (Chicago: University of Chicago Press, 1982), p. 182.

24. Peter Hitchens, *The Abolition of Britain: From Winston Churchill to Princess Diana* (San Francisco: Encounter Books, 2002), pp. 4, 7.

25. Bradley R. Schiller, *The Economics of Poverty and Discrimination*, tenth edition (Upper Saddle River, N.J.: Pearson Education, Inc., 2008), p. 72.

26. *Ibid.*, p. 71.

27. Angelo M. Codevilla, *The Character of Nations: How Politics Makes and Breaks Prosperity, Family, and Civility* (New York: Basic Books, 1997), p. 50.

28. See Robert C. Davis, *Christian Slaves, Muslim Masters: White Slavery in the Mediterranean, the Barbary Coast, and Italy, 1500–1800* (New York: Palgrave Macmillan, 2003), p. 23; Philip D. Curtin, *The Atlantic*

Slave Trade: A Census (Madison: University of Wisconsin Press, 1969), pp. 72, 75, 87.

29. Orlando Patterson, *Slavery and Social Death: A Comparative Study* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1982), pp. 406–407; W. Montgomery Watt, *The Influence of Islam on Medieval Europe* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 1972), p. 19; Bernard Lewis, *Race and Slavery in the Middle East: An Historical Inquiry* (New York: Oxford University Press, 1990), p. 11; Daniel Evans, (Slave Coast of Europe,) *Slavery & Abolition*, Vol. 6, Number 1 (May 1985), p. 53, note 3; William D. Phillips, Jr., *Slavery from Roman Times to the Early Transatlantic Trade* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1985), p. 57.

30. Daniel J. Boorstin, *The Americans*, Vol. II: *The National Experience* (New York: Random House, 1965), p. 203.

31. Jean-François Revel, *The Flight from Truth*, translated by Curtis Cate, p. 16.

المؤلف: توماس سويل

ولد المفكر توماس سويل في 30 يونيو 1930، وهو خبير اقتصاد وناقد اجتماعي، ومعلق على الأحداث السياسية ومؤلف للكثير من الكتب، وكأحد دعاة تحرير السوق ألف الكثير من الكتب في هذا المجال. يعمل حالياً زميلاً في مؤسسة هوفر بجامعة ستانفورد. في عام 1990م فاز بجائزة فرنسيس بوير من مؤسسة (أميركان إنتربرايز إنستيتيوشن)، وفي 2002م حصل على الميدالية الوطنية للعلوم الإنسانية لأعماله الغزيرة التي تجمع بين التاريخ والاقتصاد والعلوم السياسية. أما في عام 2003م فقد حصل على جائزة برادلي للإنجاز الفكري، ومن أهم مؤلفاته:

- المفكرون والمجتمع (2010).

- أساسيات الاقتصاد (2007).

- الاقتصاد بين الحقائق والمغالطات (2007).

- التمييز الإيجابي في العالم: دراسة تجريبية (2004).

إضافة إلى عدد آخر من المؤلفات في شتى مجالات المعرفة، أما كتابه

الأخير فهو (تفكيك أميركا) الصادر عام 2010م.

المترجم: عثمان الجبالي المثلوثي

مترجم تونسي من مواليد 1962 حاصل على الأستاذية في اللغة والآداب الإنجليزية من الجامعة التونسية عام 1986، وشهادتين من كرايست تشيرتش كوليديج - كاتربري: بريطانيا.
- دبلوم دراسات عليا في الترجمة (أكاديمية الدراسات العليا - طرابلس).

- عضو هيئة تدريس سابق بالمعهد العالي لإعداد المعلمين بطرابلس، قبل أن يتفرغ للترجمة.

- نشرت له مقالات صحفية ونقدية عديدة في عدد من الصحف المحلية العربية، مثل: مجلة الفصول الأربعة، وصحيفة العرب العالمية، والزمان (لندن)، والمجلة العربية (الرياض) والأسبوع الأدبي (سورية).

متعاون مع مجلتي (فضاءات) و(نورث أفريكا تايمز) الناطقة باللغة الإنكليزية (تونس)، ويترجم مواد العديد من المواقع على الشبكة الدولية.
الكتب المترجمة:

- أحادية لغة الآخر: جاك دريدا، صدر عام 2004 عن سلسلة

(فضاءات).

- القادة الجدد: فن تحويل القيادة الإدارية إلى علم نتائج: دانيال غولمان وآخرون. صدر عن دار المريخ (القاهرة- الرياض)، (2004).

- منظمة التجارة العالمية: أوليفيه بلين، منشورات المركز العالمي للدراسات.

- أميركا وأنا والآخر (من نحن؟): صموئيل هنتغتون، منشورات المركز العالمي للدراسات (2007).

- الصين في إفريقيا: كريس آلدن، صدر عن منشورات الدار العربية للعلوم ناشرون (بيروت) ومشروع كلمة (دبي - الإمارات العربية المتحدة)، (2009).

- بريطانيا في إفريقيا: توم بورتووس، صدر عن منشورات الدار العربية للعلوم - بيروت (2009)

- الألعاب في النظرية الأدبية: فارغا سلطان، صدر عن المجلة العربية - الرياض 2010.

العربية

يسعى هذا الكتاب إلى الكشف عن بعض الظواهر المحيرة في عالم المثقفين؛ حيث إن ذلك المجتمع يؤثر في المجتمع بأسره. وبدلاً من مجرد التعميم انطلاقاً من كتابات أو سلوك بعض المثقفين بوجه خاص، فإنه يحلل كلاً من الرؤية والحوافز والقيود الكامنة وراء الأنماط العامة الموجودة بين أفراد مجتمع المثقفين المعاصرين، وكذلك ما قالوه، وأثر ذلك القول في المجتمعات التي قالوا ذلك فيها.

وعلى الرغم من أننا نعرف الكثير عن السير الذاتية أو أيديولوجيات بعض المثقفين البارزين على وجه التحديد، فإن التحليلات المنهجية لطبيعة المثقفين ودورهم كمجموعة في المجتمع تبدو أقل شيوعاً بكثير.